شؤون فلسطينية

٣١

آذار (مارس) ١٩٧٤

شؤون فلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

رقم ٣١ — آذار (مارس) ١٩٧٤

شهرية فكرية لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة .
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .

يشارك في التحرير : محمود درويش .

سكرتير التحرير : ابراهيم العابد **مدير التوزيع** : غازي خورشيد .

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين.

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني
(متفرع من السادات) ، رأس بيروت ، بيروت — لبنان ،
ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ،
برقيا مرابحاث ، بيروت .

ثمن العدد : ٣١/٢ ل.ل. في لبنان ، ٤١/٢ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلسا في الكويت والعراق ، ٤١/٢ ل.ل. في سائر الاقطار العربية .

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ، ٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في اميركا واستراليا وآسيا .

الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

المحتويات

صفحة ٣ **شؤون فلسطينية** ، الدكتور أنيس صايغ .

٥ **وداعا أيتها الحرب وداعا ايها السلام** ، محمود درويش .

١٠ **الطريق المسدود في الحرب الرابعة بين العرب واسرائيل**، اللواء الركن مصطفى طلاس .

٢٣ **خواطر فلسطينية** ، المطران جورج خضر .

٢٦ **من أجل وحدة قوى الثورة الفلسطينية حـــول برنامج مرحلي جديد** ، كريم مروه .

٤٠ **فلسطين والشرق الاوسط في الجمعية العامة للامم المتحدة** : تلخيص لاحداث الدورة الثامنة والعشرين ، الدكتور فايز صايغ .

٥٠ **محاولة لتقييم سلاح النفط العربي في مواجهة اوروبا الغربية** ، الدكتور عاطف سليمان .

٧١ **نظرية الامن الاسرائيلية في ضوء حرب ١٩٧٣** ، محمود عزمي .

٨٨ **الحداد يليق بحيفا** ، محمد القيسي .

٩٢ **المانيا النازية والقضية الفلسطينية** ، الدكتور سلمان رشيد سلمان .

١٠٥ **الاستراتيجية الاميركيـــة بعد تشرين وعناصر « الســـلام الاميركي »** ، سعيد جواد .

١٢٧ **مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية ١٩١٣ ــ ١٩١٤** ، الدكتورة خيرية قاسمية .

١٥٠ **مراجعات** : كتاب تاريخ الهاغاناه ، صبري جريس . في سوسيولوجية الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، مصطفى كركوتي . لمن القدس ؟ ، ف. المنصور .

١٦٤ **ثلاثة تقارير** : [١] الانتخابات في اسرائيل تعزيز لمواقع اليمين خارج السلطة وداخلها ، هاني عبدالله . [٢] عملية اغتيال بوشيكي، هـ.د. [٣] نتائج قطع البترول العربي عن هولندا ، عقيل هاشم .

١٨٢ **شهريات** : (١) المقاومة الفلسطينية ، عصام سخنيني . مع ملحـــق قصة التمرد العســـكري في الاردن ومدلولاته السياسيـــة ، ع.ع. (٢) القضية الفلسطينية دوليا ، صادق جلال العظم . (٣) المنـــاطق المحتلة ، عبد الحفيظ محارب . مع ملحق توجهات صحف الضفة الغربية وحادث اختفاء صاحب جريدة الفجر ، عيسى الشعيبي . (٤) اسرائيليات ، عماد شقور وهاني عبدالله. (٥) القضية الفلسطينية عسكريا ، المقدم الهيثم الايوبي . مع ملحق « الدبابة الاميركية م ــ ٦٠ بعد حرب تشرين الاول » ، م.ع. جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية وآخر بالعمليات التي اعترف بها العدو الصهيوني من ١/١٣ ــ ١٩٧٤/٢/١٥ ، غازي خورشيد .

شؤون فلسطينية

الدكتور انيس صايغ

لم يترك لي مسؤول الطباعة في المجلة ، ونحن نخطط لهذا العدد الذي ندخل به عامنا الرابع ، غير صفحتين اختصر بهما حديثا طالما وددت أن أتبادله مع قراء شؤون فلسطينية ، أعرض لهم فيه جوانب من هموم تحرير المجلة ومتاعبها ، وأطرح عليهم استفسارات حول آرائهم في عدد من القضايا حتى أستنير بها ، وزملائي في التحرير ، وحتى نحاول تنفيذ ما يرد فيها من مقترحات وتوجيهات عملية ومن ضمن سياسة المجلة ومخططها . خاصة وان شؤون فلسطينية لا تنطق باسم حزب ولا منظمة ولا دولة ولا مؤسسة رسمية ما ، ولا تمثل في أفكارها غير كتابها من داخل اطار ايمان أسرة تحريرها الكامل والتزامهم التام بأهداف الثورة الفلسطينية المحددة في الميثاق الوطني الفلسطيني، مما يعطي لآراء القراء وتوجهاتهم (وهم ، حسب استقصاءاتنا ، نخبة المثقفين العرب ، من مختلف الاتجاهات والاقاليم والاعمار والمهن والطبقات) أهمية خاصة لمجلة كهذه تطمح، بصدق وبجد، لان تكون مجلة المثقف العربي الثوري الاولى للشؤون الفلسطينية.

لكن هموم رئاسة التحرير ومتاعبها لا تنحصر بصفحتين او ثلاث ، ولا بعشر صفحات. فهي كثيرة بكثرة المصاعب التي تواجهها ثورتنا في كل مجال ، من جهة ، وبكثرة طموحاتنا في المجلة (وفي مركز الابحاث عموما) ومشاريعنا ومخططاتنا لتطوير عملنا وتنمية انتاجنا . وكدت في الواقع أيأس من امكان حصر هذه الهموم ، والاستفسارات التي نريد من القراء ، في الصفحتين الوحيدتين المتروكتين للافتتاحية ، لولا رسالة جاءتني من أخ لنا ، يراسلنا من القاهرة ويسهم في تزويد المجلة (والمركز) بالبحوث . وسأكتفي هنا بايراد رسالته ، بالنص ، طالبا من القراء ان يوافونا بآرائهم لا حول القضايا التي يطرحها الزميل (الاستاذ عبد القادر ياسين) في رسالته ، فقط ، بل بكل قضية أخرى يشعرون أن لهم فيها رأيا يودون أن نسمعه . وسوف تعكف رئاسة تحرير المجلة على دراسة جميع الآراء والمقترحات التي تردنا ، وخاصة من حيث امكان تطبيق ما يمكننا تطبيقه وتفسير احجامنا عن تطبيق ما نرى استحالة تطبيقه . وفي افتتاحية قادمة ، سنجيب على تساؤلات الاستاذ ياسين التالية مع تساؤلات وملاحظات كافة القراء الذين سيلبون دعوتنا بالكتابة الينا . والمهم ، بالطبع ، ان لا نكتفي بالكلام ، بل ان ننفذ الكثير من الاقتراحات . وهذا ما نعد بأن نفعله .

واننا اذ نطلب ذلك من القراء لا نتصيد المديح ولا نبغي عبارات الاطراء . بل اننا نلح على قرائنا أن نسمع ملاحظاتهم السلبية : كل ما يرونه نقصا او تقصيرا او عيبا او عجزا في المجلة ، وكل الانتقادات والمآخذ . ونعد ، في النهاية ، ان تكون اعداد العام الرابع أقرب الى أمل القراء ومطلبهم من مجلة كمجلتنا مما كانت اعداد السنوات الثلاث الاولى، على ما حققته الاعداد السابقة من نجاح تشير اليه ارقام التوزيع وطلبات الوكلاء .

كتب الاستاذ ياسين :

« تعكس المجلات الفكرية المستوى الحضاري للبلد الذي تصدر عنه . ومع ذلك فشؤون فلسطينية خرقت هذه القاعدة ، بل وبزت زميلاتها في الوطن العربي ، على الرغم من صدورها عن شعب بعثرته السنون في أنحاء الارض الاربع .

وتقوم « شؤون فلسطينية » كقلعة علمية شاهقة الجدران ، تمتنع على الخصوم والاعداء . وان كان تخفيض عدد صفحاتها يوازي — في خطورته — الهبوط بجدران القلعة الى مستويات أدنى . وهذا الكلام لا نطلقه على عواهنه ، فقد تعودنا ألا يمتد العمر بأمثال هذه المجلة ، وتاريخ الصحافة في الوطن العربي خير دليل على ذلك ! ومن ثم كان على هيئة التحرير أن تغتنم الفرصة لتكديس وحشد أكبر قدر ممكن من الدراسات ، والبحوث ، والتقارير ، والمراجعات ، في كل عدد من أعداد هذه المجلة ، وتتصرف وكأن سيف حجب المجلة مسلط فوق رأسها ، ويمكن ان يهوي في كل لحظة . وأعتقد انني لا أصدر ، في كلامي هذا ، عن تقديرات ذاتية !

وباطفاء المجلة لشموعها الثلاث ، يجوز لنا تقييم الاعداد الثلاثين الماضية ، دونما خشية أو وجل ، فالوليد قد شب عن الطوق ، وأمراض الطفولة فات أوانها. ولي رجاء أن يساهم المختصون — كل في مجاله — في اجراء التقييم المطلوب ، حرصا على المجلة ورعاية لها . ومن جانبي سأقدم ملاحظات سريعة عن الجانب الفني للمجلة .

ولنبدأ بالغلاف ، الذي تباين طابعه من عدد لآخر ، وافتقر للوحدة الفنية ، وان ظل أكثر تقدما ، من الناحية الفنية ، وبما لا يقاس ، عن بقية أجزاء المجلة .

فالصفحات الداخلية بدت وكأنها صبت في قالب واحد ممل وغير مريح ، والشيء نفسه يمكن ان يقال على عناوين المقالات . ويبدو ان المشرف الفني قد تواطأ مع أطباء العيون ! فبالرغم من استخدام بنط كبير في جمع المقالات ، الا أن العين سرعان ما ترهق من تتبع وملاحقة الكلام المجموع في عمود مفرط في عرضه (نحو ١٢٫٥ سم) . وكان الاجدى ان يقسم مثل هذا العمود الى عمودين لراحة العين . وهذه ليست المؤامرة الوحيدة من المشرف الفني على عين القارىء ، اذ ان البنط ٩ (تسعة) الذي تجمع به التقارير والمراجعات ، يحمل العين أعباء غير هينة .

والامر المستهجن ، هو ترك الفقرات بدون بدايات واضحة ومحددة ، حسب ما هو سائد ومتبع ، اذ تبدأ الفقرة الجديدة ، في مجلتنا ، دون فراغ صغير .

اما الصفحات فكأنها اقتطعت من كتاب (مطالعة) للصفوف الابتدائية ، بلا أثر لاي جهد فني . وكان يمكن استخدام أنواع متباينة من العناوين ، بخطوط متنوعة ، وأحجام مختلفة ، وأوضاع متنوعة ، مع ادخال نظام « الكادرات » (أي البراويز) ، وملئها بالمفاتيح والتعريفات ، وتوزيعها في أشكال وأماكن مختلفة من صفحات المقال . وبذا يمكننا تقديم صفحات مريحة ومستريحة ، اذا جاز لنا التعبير .

وهناك تقليد (خدمي) هجرته المجلة دون تقديم الاسباب ، ألا وهو التعريف بكتّاب كل عدد . فهذا التعريف — في رأيي — ضروري ومطلوب ، خاصة وان سوق المجلة لا يقتصر على بلد واحد ، كما ان الكتابة فيها ليست وقفا على الفلسطينيين دون سواهم .

واذا كان من البديهي أن تهتم مثل هذه المجلة بالماضي والحاضر والمستقبل ، فان مجلتنا كثيرا ما تخرج عن هذه البديهية ، فتغيب من بين صفحاتها مقالات التاريخ الوطني المعاصر . وهي التي لا يختلف شخصان في اهميتها وفائدتها .

وبعد ، أرجو ألا أكون قد بالغت في تصوير العيوب ، كما أعرب عن أسفي لعدم تركيزي على الايجابيات الفنية لمجلتنا الفتية . »

وداعا أيتها الحرب
وداعا أيها السلام

محمود درويش

● باب واحد لاكثر من زنزانة .

أو : باب واحد لكل الزنازين .

خرج ، ولم يعجبه الأفق . قال : هذا تربة المتاهة لا انعتاق الرؤية . وقف ليبحث عن شيء يرميه فيكسر به روتين هذا الأفق ، فكان القمر مندمجا . لعنه : حتى أنت يا قمر . جمع الجهات في قبضة يده ، فازداد لون الأفق خطأ . حاول العودة من حيث أتى ، فكان الطريق [سابقا] مسدودا بالأحاديث عن الحرب البعيدة .

كأنه ينزل الآن من أمه . والدهشة عيب في الخارج . قالوا : هذا واحد من أهل الكهف المنسيين . ضحكوا منه ، لأنه يستعمل كلمات مهجورة ، ويسأل أسئلة أسرتها الحرب . اسم الوطن ، على سبيل المثال ، عورة لا يكشفها المهذبون في الشارع العام . وكثير من الجنود ماذا يفعلون الآن ؟ يحرسون الأخلاق مثلا .

كأنه غضب وقال : قادم من الكهف ! نعم . ولكنكم ذاهبون الى الكهف . مد يده والتقط حفنة وحل ، وصاح : اعتبروها سؤالي : العيب في الخروج من العبودية ، أم في الذهاب الاختياري الى العبودية ؟. وحين دقق الخبراء والشعراء الفاشلون في ذرات السؤال قالوا : سرحان بهذي . وكانت سوق البضائع مزدحمة بالمتفرجين . وكانت الأسعار مخفضة للأبطال ذوي الحناجر المصقولة . وكان الشهداء عرايا على الرمل . وكانوا ، كعادتهم ، صامتين .

باب واحد لأكثر من زنزانة .

قال لهم : لا تقفلوه ، لان الأفق باب شديد الاحكام . والمدى مفتاح صدىء . كان من السهل على عينيه أن تخترقا البوابة الفولاذية المغلقة ، ولم تكونا قادرتين على ملاقاة هذا الأفق المعاكس : « ليس هذا بخار الدم » . ملوك يخرجون من المقاعد التي كسرها الغضب [سابقا] . ولغات مهجورة تخرج من الكتب التي أحرقها الغضب [سابقا] وتتجول في الشوارع والاذاعة والمكاتب الرسمية . وكل شيء للبيع . وحين حاول العودة اتهموه بالبحث عن السجن الاختياري ، وقالوا : هذه حرية اختيار ، فأعادوه مرغما .

ــ كنت أريد هذا . أنا الذي طلب . وليس هذا عقابا !.

باب واحد لأكثر من زنزانة .

هو : باب الحرية .

دوّن الجملة التالية : وداعا أيتها الحرب ! فأحس أنها جملة ناقصة . وقعت منه جملة مرادفة : وداعا أيها الوطن !

أعجبته العبارة ، ولم يفهم المعنى ، فحاول أن يملأها بأي معنى .

ثبت العلاقة بين الحرب والوطن ، حتى تحولت الى هاجس . اذا ودعت شيئا فلا بد من أن تعانق شيئا آخر . وداع الحرب معناه لقاء الوطن . فهل هذا ما حدث ؟

شطب ما كتب . وحاول تركيب المعادلة من جديد : وداعا أيتها الحرب !. فالى أين يقودني هذا الوداع ؟ هل هو طريق لقاء الوطن !. اذا ودعت شيئا كهذا فلا بد من أن تودع نفسك .

أعاد النظر : آن للفكرة أن تسكن صخرة . وآن للدم أن يتحول الى سنبلة . آن للوطن أن يترجل عن صليبه وعن تجريدي . آن له أن يعود مـــن رحلة القصائد والمؤتمرات والتبرعات . وآن للوطن أن يصير وطنا !. عاديا ، وبسيطا ، ومملا ككل البلدان . آن له أن يكون تقليدا يوميا ، لا ابداعا شعريا !. وآن له أن يصير شيئا قابلا للملامسة .. واللعنة !.

كان الحارس نائما . وكان حلم سرحان يتجول ، حرا ، في فضاء الزنزانة :

من أجل هذا تكون الحرب . من أجل هذا يكون الموت . ونحن لا ننفق العمر كله ، ونهدر الحلم والرؤيا الا من أجل خيبة أمل واقعية واحدة . من أجل صدمة على حجر . ومن أجل ان نعرف كل العذاب ، الا عذاب الندم . أيها الوطن المتسكع بين الحروب ! لم تكن جميلا فحسب ، ولكنك كنت قاتلا في جمالك ، وجميلا في قتلك . فماذا صرت الآن ؟ لقد حملناك من أول العمر الى كل الحروب من أجل أن تكون فنكون . فماذا صرت الآن ؟ لقد نزلنا من القصيدة الى الرضا بالخيبة من أجل أن تكون . وماذا حدث ؟ حين كنت ـــ لم نكن . وحين كنا ـــ لم تكن . وفي الحرب قلنا : تكون . وهـــا نحن نقول للحرب : وداعا . فماذا تكون ؟.

عثر على نفسه يبكي . اختلط الدمع بالكلمات وبالحلم ، فتحول الوطن ، أمامه ، الى لوحة غامضة . « لم تكن واضحا الا في القلب أيها الوطن » .

وخاطب نفسه : يا سرحان ! انتظر قليلا . ان للجنون حكمة . ولكن ليس للحكمة جنون .

وحاول أن يعدل العبارة :

وداعا أيتها الحرب .. وداعا أيتها الحرية !.

أعجبه التعديل ، ولم يفهم المعنى ، فحاول أن يغزوه ، حاول أن يغتصبه .

واكتشف العلاقة بين الحرب والحرية ، حتى تحول الى هاجس آخر . وتذكر : حين جاءت الحرب كالفرح ، هكذا كتب دقيقتئذ ، غاصت جدران الزنزانة في لحمه ، فحمله وسار الى الشاطىء . ورأى من بعيد شعوبا تعثر على ارادتها وطاقاتها وتسير الى الحرب لتبدع حريتها .

وفي منتصف اقتحام الحرية ، أعادوا الشعوب الى بيوتها وأسرها . وأعادوا الحرب الى مؤسستها . وأعادوه الى الزنزانة . [انتهت الحرية وأعيد الناس الى واجباتهم الوطنية] .

باب واحد لأكثر من زنزانة .

ومرة ثانية ، كان سرحان يصب نفسه في مأزق . « أن أبدع مأزقي بيديّ خير لي من أن يعيروني فرحا بالاجرة من أجل أن يشرعوا الخطأ » .

وكانت الشجرة تخرج من سقف الزنزانة الى سطحها . وكان ، هذه المرة ، لا يراها.

قال السجان : هو الحلم .. يا سرحان ؟

ـــ كلا . أين الشجرة التي كانت هنا ؟

ـــ كنت عائدا من الحرب اليوم . ورأيت شجرة علـــى سطح زنزانتك . هل هي شجرتك ؟

ـــ نعم . نزلت من سقف الزنزانة أيام الحرب . ألم ترها ؟

ـــ منذ عشرين سنة وأنا حارسك ، ولم ار شجرا . الشجر لا ينمو في العتمة. الشجر ينمو على السطح .

ـــ وماذا تفعل شجرة على سطح زنزانة ، ماذا تفعل ؟

ـــ تجعل المنظر أجمل .

ـــ للمشاهدين ، لا للسجناء .

ـــ ولماذا تغضب ؟

ـــ لا اغضب . ولكنني لا أفهم . أنا أول من رأى . رأيت بالقلب والعينين . أتذكر يوم اتهمتني بالجنون حين قلت ان الاسمنت يزهر من صوت رصاصة ؟.

ـــ ذلك انتهى . فغادرتك الشجرة . هكذا تريد أن تقول ؟.

هذه المرة ، لم يكتب سرحان : وداعا أيتها الحرب .. وداعا أيتها الشجرة !

بقي واقفا بين الوداعين في انتظار سجان آخر يشهد أن الشجرة تدلت مـــن سقف الزنزانة .

كان مضرجا بالوداع والكلمات الغائبـــة . ليس البركان ما يهزه ؛ تحركه رغبة في الاشتباك بحبيبته الزانية ، ليسترد منها الكلمات التي كوّنت مصيره . لست نادما على شيء أيتها القديسة الزانية . ولكني ارغب في أن تبلغك انفجارات روحي. أريد أن أقشرك كلمة كلمة لتكوني عارية مني . وأريد أن أحتسي دمي الساري فيك ، قطرة قطرة ليعود منك اغترابي ، وتكوني معدة للسلام بدون جنيني . أعيدي اليّ عذاب اللذة الدموية التي ملأت بها أحشاءك . أعيدي الي ذبذبات البرق التي كنت أصبها فيك . ثم افعلي ما تشائين يا حبيبتي . لم يحبوك ولم يخرجوا من دمك . وأنا أحبك ، وترغعين دمي ستائر تخفي خيانتك عن الشارع . وكم أحبك يا حبيبتي .

أطل سجانه الجديد فجأة ، كأنه خارج من خلف تلك الستائر . سأله سرحان عن الحبيبة ، ورجاه أن يبلغها الرسالة .

ـــ لا أهرّب الزلزال . ولا أحمل ورقة طلاقي . قال السجان الجديد .

ـــ حدثني عنها أرجوك . حدثني عنها .

ـــ كانت خائفة من الشيخوخة . وانتهت الحرب . وصارت تخاف السلام .

ـــ هل تتكلم ؟

ـــ أحيانا ، في أواخر العاصفة ، وفي المطر الاول . وفي مطالع الحروب تكون بكامل شهوتها .

ـــ استعدادا للعرس ، أم للهرب ؟
ـــ استعدادا للصمت . هكذا يقول الشعراء .
ـــ وماذا تقول أنت ؟
ـــ استعدادا للخيانة .

[لو استطعت أن أملأ البلاد بالسواد
وأن أهدم الساعات من البكاء
لفعلت ذلك من أجل أن أشهد أمام منزلك
مجيء الصيف بشفاهه المحطمة
ومجيء العديد من الاشخاص متشحين بثياب ميتة]

ـــ هل يصلها دمي ؟
ـــ يصل اليها برقوق كثير . يقولون انه هدايا آخر الشتاء .
ـــ قل لي : هل رأيت شجرة على سطح الزنزانة وأنت قادم ؟.
ـــ نعم . وتجمع حولها الصحفيون . وقالوا انها بشارة السلام .

باب واحد لأكثر من زنزانة .
أو باب واحد لكل الزنازين .
وحاول سرحان اقناع السجان بالهرب ، لان لزنزانتيهما بابا مشتركا .
ـــ أين زنزانتي ؟ قال السجان .
ـــ في البيت . هل أنت حر ؟
ـــ أنا حر هنا . وهذا واجبي .
ـــ وماذا لو هربت وحدي ؟
ـــ أطلق عليك النار .
ـــ يحدث شيء مدهش : تختفي الشجرة عن السطح وتطلع من السقف . لا يراها الصحفيون ، وتختفي البشارة .
ـــ وتكون لي . ولا يحرسني أحد .
ـــ وماذا لو أطلقت سراحي وتجاهلت ؟
ـــ تكون زوجتي في انتظارك . ولا يبقى لي عمل هنا . أموت من الوحدة والبطالة والتفكك .
باب واحد لزنزانة سرحان وبيت السجان .
ـــ ألا تستطيع أن تكون حرا بلا قهري ؟
ـــ لا أستطيع ، والزوجة مشتركة .

ـــ ما كنت تقول هذا الكلام من قبل . كنت تقول اني سارق .

ـــ الحرب .. الحرب تغير .

دوّن سرحان عبارة جديدة في السطر الواقع بين وداعين :

وداعا أيتها الحرب .. وداعا أيها السلام .

أعجبته العبارة ، وأعجبه أن لها معنى لا يحتاج الى برهان . وتأهب لحوار طويل مع النفس : سرحان .. يا سرحان ! لماذا أضعت السلام ؟ كان السلام أيضا في قبضة يدك . وكانت الحبيبة في أوج الصمت . لماذا ضاع منك السلام .

... لأني أضعت الحرب . السلام لا يولد الا من نهاية الحرب ، ولا يسكن الحالة الواقفة بين حربين . رجل أضاع سلاما ، ماذا يفعل ؟ ماذا يفعل ؟ والحرب هاجرت . أو وضعت في زنزانة يحرسها الخصمان . يحرسها الخصمان .. ماذا يفعل ؟

... لا يستسلم .

تدخل السجان قائلا : ستأخذ شيئا يا سرحان .. ظل الشجرة الطالعة على سطح الزنزانة ستكون لك .

ـــ فوقي ولا أراها . مني ولا أبلغها .

القلب بعيد عن العينين ولا يلتقي بهما . هل يرفض القلب العينين ؟

لا أرفض .. لكني لا أضع قلبي في صدر سجاني ، وأعيش بالوساطة .

شجرة الزنزانة لي . أنا أبدعتها . وهي ليست هدية . والسلام شيء آخر .

شيء آخر ، ولا أحارب سدى . وليس لحرب طهارة الينابيع مثل حربي . هي حرب الحب ليكون الحب سيد الطقس والشجر . تغسلني على ضفاف الانهـــار البعيدة ، تمشطني ، تجففني ، وتطهرني . ولا أقتل الا الخطيئة ، وأخلص نفسي والهواء من خطأ يتكاثر .

وفجأة ، جاءه الوطن متعبا . تصبب الضباب من اسمه الذي يغطونه ، في الخارج ، كما يغطون العورة . وأطلت الحرب خلفه بادية التعب كأنها تسير الى جنازتها ، وحولها ضباط يقلدون الابطال . قال سرحان : وداعا أيتها الحرب !.

ثم استدار الوطن الى الخلف كأنه خارج من فضيحة ، واختفى من ثقب الباب الى الافق الغامض المنهمر من كل الاطراف . قال سرحان : وداعا أيهـــا الوطن . وبكى كصفصافة . وحين مد يده الى صدره ، أمسك دقـــات القلب الباقي ، فصاح : الى اللقاء أيها الوطن . وجلس كالنسر .

الطريق المسدود
في الحرب الرابعة بين العرب واسرائيل

اللواء الركن مصطفى طلاس

هذا هو الفصل الاول من كتاب يعده اللواء الركن مصطفى طلاس عن الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة .

دأبت اسرائيل منذ زرعها في قلب الوطن العربي ـ كعضو غريب عنه ـ على تحدي ارادة المجموعة الدولية والرأي العام العالمي ، وقد تجلى هذا التحدي برفض حكام تل أبيب الانصياع لقرارات الامم المتحدة التي صدرت بخصوص القضية الفلسطينية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ ، على الرغم من أن قبول اسرائيل كعضو في المنظمة الدولية كان مشروطا بتنفيذ القرار رقم (١٩٤)(١) لعام ١٩٤٨ الخاص باعادة اللاجئين الفلسطينيين او التعويض على من لا يرغب منهم في العودة .

وفي عام ١٩٥٦ أسهمت اسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر مع انكلترا وفرنسا، مع أن أبسط المبادىء الاخلاقية كانت تحتم عليها أن لا تسهم في هذه الحملة الاستعمارية اذا كانت تنوي حقا ان تعيش بسلام ـ كما كانت تزعم ـ مع الدول العربية المجاورة .

وجاء عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، فزاد من غطرسة الصهاينة ومن صلف حكامهم الذين أصبحوا يواجهون جميع المحاولات الدولية لايجاد تسوية سياسية للنزاع القائم في الشرق الاوسط بالرفض المتعنت ، متسترين وراء دعوى « امن اسرائيل » لاخفاء نواياهم التوسعية والاستيطانية . وقد بدأت هذه النوايا تظهر بوضوح منذ اللحظات الاولى التي اعقبت صدور قرار مجلس الامن رقم (٢٣٥)(٢) تاريخ ٩ حزيران ١٩٦٧ المتضمن أخذ العلم بموافقة كل من سورية واسرائيل على وقف اطلاق النار ، اذ على الرغم من صدور هذا القرار ، استمرت اسرائيل في عدوانها واحتلت القسم الاعظم من الاراضي السورية في هضبة الجولان ، مما اضطر مجلس الامن الى تسجيل هذا الواقع في قراره رقم (٢٣٦)(٣) الصادر بتاريخ ١١ حزيران ١٩٦٧ والذي يدين ، في اول بنوده ، انتهاك اسرائيل لوقف اطلاق النار ، ويطلب في بنده الرابع اعادة القوات الاسرائيلية التي استمرت في عملياتها الحربية بعد الساعة (١٦،٣٠) من اليوم العاشر من حزيران ، الى مراكزها السابقة على الفور .

الا ان اسرائيل رفضت رفضا قاطعا الامتثال لقرار مجلس الامن هذا وأرخت بظل احتلالها البغيض على الجولان والضفة الغربية وشبه جزيرة سيناء . ودأبت منذ ذلك الحين على تطبيق سياسة الامر الواقع الرامية الى الاستيلاء على جميع هذه المناطق بأساليب الاحتلال والقمع . فهجرت السكان العرب بالارهاب تارة وبالعنف تارة اخرى. وأقامت العديد من المستوطنات العسكرية ، وغيرت معالم الاراضي المحتلة، متحدية بذلك قرارات الامم المتحدة العديدة في هذا الشأن. وراحت أجهزة الاعلام والدعاية الصهيونية

تركز جهودها على تهيئة الراي العام العالمي للرضوخ لواقع التوسع الصهيوني ، يساعدها في ذلك مرور الزمن واستمرار واقع الاحتلال .. فلفقت نظرية « أمن اسرائيل » التي تركزت على ضرورة استيلاء اسرائيل على الجزء الاكبر من الاراضي المحتلة لاقامة الحاجز الجغرافي الضروري لامنها .

وقد استطاعت اسرائيل بفضل دعم الولايات المتحدة الامريكية رفض جميع ضمانات الامن الاخرى (كالضمانات الدولية والمناطق المجردة من السلاح ، ووضع قوات دولية على طرفي الحدود) التي طرحت واقترحت في هيئة الامم المتحدة أو خارجها، كحلول بديلة لنظرية « الامن » الاسرائيلية التوسعية ، وتشبثت بمطامعها التوسعية معطلة بذلك جميع المبادرات ومحاولات التسوية السياسية التي اقترحت خلال السنوات الماضية على أساس احترام ميثاق الامم المتحدة ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة .

غير أن اسرائيل ما كانت لتستطيع المضي طويلا في تحديها للمجموعة الدولية والرأي العام العالمي لولا الدعم الامريكي الذي أصبح خلال السنوات الاخيرة الماضية يتعدى حدود الدعم ليصل الى التشجيع السافر على العدوان على الدول العربية ، وعلى تقتيل الشعب العربي الفلسطيني وتشريده ، كما دل على ذلك سلوك الولايات المتحدة خلال العامين الماضيين متجليا بامداد اسرائيل بأحدث أسلحة القتل والتدمير بدون حساب ، وباستعمالها حق الفيتو ثلاث مرات للحيلولة دون ادانتها من قبل مجلس الامن ، لما اقترفته من أعمال القرصنة والقتل .

وان نظرة موضوعية الى وضع اسرائيل الدولي قبيل الحرب الرابعة ومقارنته بوضعها قبل عدوان حزيران ١٩٦٧ ، تدل على الثمن الباهظ الذي دفعته ـ على الرغم من الدعم الامريكي ـ لقاء تحديها للمجتمع الدولي وللرأي العام العالمي ، ولقاء سياسة القمع والارهاب والعدوان المستمرة التي مارستها بعد عام ١٩٦٧ من أجل الاحتفاظ بالاراضي المحتلة . فقد تغيرت بعد عام ١٩٦٧ صورة اسرائيل : « الحمل الوديع المسالم المحاط بالذئاب المفترسة » التي نجحت الدعاية الصهيونية ـ الاستعمارية بترسيخها في مخيلة قطاعات كبيرة من الرأي العام العالمي ولا سيما الغربي ، وبدأ طوق العزلة الدولية يلتف حول عنق اسرائيل شيئا فشيئا ، بقدر ما يزداد صلف اسرائيل وتحديها ورفضها للتسويات السياسية . حتى ان قطاعات كبيرة من الرأي العام العالمي التي كانت موالية في الماضي لاسرائيل بدأت تكتشف سياستها التوسعية وأطماعها غير المحدودة . فانتقلت دول اوروبا الغربية نفسها من سياسة التأييد بدون حدود لاسرائيل الى سياسة اكثر اتزانا .. أخذت تتطور شيئا فشيئا .. حتى وصلت الى حد تأييد التسويات السياسية التي ترفض التوسع الاقليمي الاسرائيلي ، والتي ترفضها بالتالي اسرائيل رفضا قاطعا (وثيقة شومان وزير الخارجية الفرنسي التي أقرتها دول السوق الاوروبية المشتركة الست عام ١٩٧١) .

كذلك بادرت الدول الافريقية الى اتخاذ موقف جماعي يطالب اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، وبادرت منذ عام ١٩٧٢ الى قطع علاقاتها باسرائيل الواحدة تلو الاخرى . وقد تسارع هذا التيار خلال عام ١٩٧٣ ، حتى أن جميع دول أفريقية بدون استثناء كانت قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل مع نهاية الحرب الرابعة . ولم يبق للوجود الاسرائيلي علاقات سياسية في القارة الافريقية الا مع الانظمة العنصرية ـ الاستعمارية في أفريقية الجنوبية وروديسيا الجنوبية والمستعمرات البرتغالية . وهذا دليل أكيد على الترابط العنصري بين هذه الانظمة والنظام الاسرائيلي .

وقد بلغت عزلة اسرائيل ذروتها في مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في الجزائر ، قبيل اندلاع الحرب الرابعة ، اذ توصل هذا المؤتمر ، الذي ضم أكثر من سبعين دولة ، الى اتخاذ قرارات(٤) في غاية الحزم ، فضحت وادانت الاعتداءات الاسرائيلية وسياستها التوسعية وطالبتها بالانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة . وان هذه القرارات الحازمة التي اتخذها مؤتمر دولي يضم أكثر شعوب العالم ودوله تدل مرة أخرى على نفاد صبر الرأي العام العالمي من تحديات اسرائيل للمجتمع الدولي ، كما يدل على عزلة اسرائيل الخانقة وامتداد هذه العزلة الى الولايات المتحدة نفسها التي أصبحت السند الوحيد لمطامع اسرائيل وتحدياتها في العالم .

وضعت اسرائيل نفسها ، بتعنتها وتحديها للمجتمع الدولي ، في طريق مسدود . فلا العزلة الدولية التي أصبحت تحيط بها من كل جانب ، ولا ضغط الرأي العام العالمي المتصاعد ، ولا تخلي حلفائها السابقين في اوروبا الغربية عن تأييد مطامعها التوسعية، كل هذا لم يؤد الى تراجع اسرائيل التي أصبحت لا تعتمد الا على دعم الولايات المتحدة وحدها ، العسكري والسياسي . وهذا ما خلق وضعا متفجرا في المنطقة ، أصبح يهدد باندلاع الحرب بين فترة واخرى منذ عام ١٩٧١ ، الى أن أدت ممارسة الاستمرار بالعدوان واللجوء الى القوة واعمال القرصنة من أجل الاستيلاء على الاراضي وتكريس واقع الاحتلال الى انفجار الصراع المسلح في العاشر من رمضان ١٣٩٣ الموافق ٦/١٠/ ١٩٧٣ .

ان العودة الى تفاصيل المبادرات السياسية المختلفة منذ عام ١٩٦٧ وتعطيل اسرائيل لجميع هذه المبادرات ، مهما كان مصدرها يبرهن ، بدون أي شك على ان الحرب الرابعة ما هي الا نتيجة حتمية لاستمرار العدوان الاسرائيلي القائم منذ عام ١٩٦٧ وان سياستها التوسعية والعدوانية هي سبب اندلاع هذه الحرب الرابعة . ونورد فيما يلي ظروف أهم المبادرات السياسية وتفاصيلها منذ عام ١٩٦٧ ، والتي ادارت لها اسرائيل ظهرها مبدية كل ازدراء واحتقار للمجتمع الدولي .

١ ــ قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) المؤرخ في ١٩٦٧/١١/٢٢ :

يمكن اعتبار قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) أول محاولة من قبل منظمة الامم المتحدة والدول الكبرى لايجاد تسوية شاملة ونهائية للنزاع العربي ــ الاسرائيلي وللقضية الفلسطينية انطلاقا من واقع الاغتصاب والتوسع والاحتلال الاسرائيلي ، فهو ينطلق من العدوان الاسرائيلي لعام ١٩٦٧ ليسدل النسيان على اغتصاب كل فلسطين، خلافا لقرار التقسيم وغيره من قرارات الامم المتحدة ، وليعترف بواقع تشريد الشعب الفلسطيني معتبرا قضيته قضية لاجئين فحسب ، ويرجع القضية الفلسطينية برمتها الى قضية انسحاب القوات الاسرائيلية من اراضي الدول العربية الثلاث التي احتلتها اسرائيل في أعقاب عدوان ١٩٦٧ . وبهذا يمكن اعتبار هذا القرار أهم واخطر قرار أصدرته المنظمة الدولية بشأن القضية الفلسطينية منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، وتأتي خطورته من الاعتبارات التالية :

ــ ان هذا القرار لا ينحصر في حدود التوصية وذلك لصدوره عن مجلس الامن الذي يملك بموجب نصوص الميثاق القوة التنفيذية اللازمة لتنفيذ قراراته .

ــ ان صدوره بتأييد الدول الاربع الكبرى الاعضاء الدائمين في مجلس الامن يعطيه قوة سياسية وعملية كبيرة .

ــ ان قبوله من قبل اسرائيل من جهة ، ثم من قبل مصر والاردن من جهة أخرى وهما دولتان رئيسيتان من دول المواجهة يتيح له حظوظا وفرصا كبيرة في التنفيذ .

لقد كان هذا القرار ، في جوهره وفي مراميه ، حصيلة مواقف الاطراف المتناقضة ، فهو من جهة قد نص على مبدأ عدم جواز حيازة الاراضي بالقوة ، وترك المجال من جهة اخرى لاسرائيل وامريكا للتهرب من تنفيذ مبدأ انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة عن طريق اللعب بتفسير النص الانكليزي للقرار والتشبث بعبارة « الانسحاب من أراض » لا من الاراضي كما ورد في النص الفرنسي . وذلك على الرغم من ان القرار قد نص في بنوده الاربعة على اعطاء الضمانات الكافية لاسرائيل ، لقاء الانسحاب ، وهي تعهد الاطراف بانهاء حالة الحرب ، واحترام وحدة أراضي دول المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها(٥).

على الرغم من التفاؤل الذي ساد الاوساط الدولية لدى صدور هذا القرار ، فان محاولات اسرائيل وأمريكا لتعطيله ، وتفسيره تفسيرا يضمن مطامع اسرائيل التوسعية، قد أظهرت منذ البدء عزم اسرائيل على افراغه من محتوياته الرئيسية الهادفة الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة ومضيها قدما في تنفيذ سياستها التوسعية على أساس خلق الامر الواقع ، متحدية كعادتها قرارات الأمم المتحدة والرأي العام الدولي . وان اجراءات اسرائيل في الاراضي المحتلة تمهيدا لسياسة الضم والالحاق ، واقامتها المستوطنات العسكرية في انحاء الأراضي المحتلة كافة ، وتصريحات حكامها ، أصبحت دليلا قاطعا ، لا مجال للشك فيه مع مرور الوقت ، على رفضها تطبيق احكام هذا القرار ، رفضا واضحا وملموسا .

وفي هذا الشأن ، ذكر أشكول رئيس وزراء اسرائيل في الكنيست في ١٩٦٨/١١/٥ ما يلي : « اننا عندما نقول ان نهر الاردن يعتبر حدودا آمنة لاسرائيل ، نعني بذلك اننا ، بعد عقد اتفاقية سلام ، لن نسمح لاية قوات أجنبية بعبور تلك الحدود حتى بعد توقيع اتفاقية صلح ، وان اسرائيل لن توافق على بقاء قوات اردنية او عربية او اي جيش آخر في الضفة الغربية للاردن في أية تسوية نهائية » .

كما صرح هو نفسه لمجلة نيوزويك الامريكية في عددها الصادر في ١٩٦٩/٢/٩ ما يلي: « بالنسبة لمرتفعات الجولان فاننا بكل بساطة لن نتخلى عنها ابدا . وهذا يسري ايضا بالنسبة الى القدس » .

وقالت « غولدا مائير »، رئيسة وزراء اسرائيل في حديث لها لوكالة رويتر في ١١/٢٤/ ١٩٦٩ « ان هناك أراض عربية لن يزول عنها الاحتلال الاسرائيلي أبدا ، ولن يرتفع علم أردني على القدس مرة اخرى ، وهناك اراض أخرى ، لا يمكننا اعادتها لاسباب تتعلق بأمننا » .

كما قال « يجآل آلون » نائب رئيسة الوزراء في هذا الصدد « ان امتناع الحكومة عن تخطيط الخريطة المقبلة للحدود لا يعني الامتناع عن خلق الحقائق الواقعة عن طريق اقامة القرى العسكرية والاستيطانية على الحدود الامامية التي نود الوقوف فيها ضمن الحدود الآمنة المقبلة »(٦).

وقال « موشيه دايان » وزير الدفاع الاسرائيلي : « انه ليس سرا ان اسرائيل تعتبر مرتفعات الجولان منطقة استيطان دائم لليهود ، ولا نرى حلا لمضائق تيران سوى وجود القوات الاسرائيلية هناك . وفيما يتعلق بالضفة الغربية ، عدا القدس ، فليست المسألة مسألة تعديلات طفيفة في الحدود كما في اللطرون مثلا »(٧).

ولما كانت الجمهورية العربية السورية تستلهم موقفها المبدئي من مقررات المؤتمرات القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، التي تؤكد على تحرير جميع الاراضي العربية المحتلة ، وعلى اعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، فقد رأت في مواقف

اسرائيل من قرار مجلس الامن هذا ومن تصريحات المسؤولين فيها ، ما يكفي للبرهان على رفض المسؤولين الاسرائيليين له ولاي قرار آخر لا يؤمن لهم مطامعهم التوسعية ، وهذا ما حدا بالحكومة السورية الى عدم الدخول في خضم التفسيرات ودوامة المحاولات العديدة الرامية لوضع هذا القرار موضع التنفيذ خلال السنوات الست الماضية ، والتي انتهت جميعها — كما نعلم — بالاخفاق كنتيجة طبيعية لمطامع اسرائيل التوسعية .

وللامانة التاريخية رأيت من الواجب ان اشير بهذه المناسبة الى ان موقف القطر العربي السوري من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ولا سيما بعد الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الاسد في ١٩٧٠/١١/١٦ — لم يستمر ، كما كان سابقا ، الموقف المتشنج نفسه الذي يرفض قبول اي قرار صادر عن المجتمع الدولي لمجرد الرفض ، بل اصبح الموقف الناضج المبني على معطيات الواقع الراهن مع تقدير كبير للمسؤولية التاريخية(٨) . ولعل أول اشارة وردت في هذا القبيل كانت في الكلمة التي القاها الرئيس حافظ الاسد على مدرج جامعة دمشق بمناسبة العيد التاسع للثورة ١٩٧٢/٣/٨ اذ قال :

... « وأمام الشعب العربي في ظروفه الراهنة هدفان لا بحيد عنهما ولا يتنازل ، وهما تحرير الاراضي العربية التي احتلها العدو في عدوان ١٩٦٧ ، واسترداد حقوق شعب فلسطين . ان ظروفنا كظروفنا ، لا يمكن تجاوزها الا بالعمل العسكري والعمل السياسي في آن واحد . والعملان معا يحققان في نهاية الامر هدفين أساسيين ، هما تحرير الارض المحتلة ، واسترداد حقوق شعب فلسطين .

هذا الموقف هو أحد المواقف الاساسية لدولة اتحاد الجمهوريات العربية . ونحن في جمهوريات الاتحاد منطلقون من أن كل موقف تتخذه أي من الجمهوريات تجاه جهد دولي ، يجب ان يعبر عن التمسك بهذين الهدفين . فليس في اتحاد الجمهوريات العربية من هو مع قرار مجلس الامن أو أي قرار غيره من قرارات الامم المتحدة على علاته وبغض النظر عن المضمون . وليس هناك من هو ضد هذه القرارات على علاتها وبغض النظر عن المضمون ، بل كلنا متفقون على ان كل سلوك ، سواء أكان معبرا عن الرفض او القبول ، يجب ان يخدم الهدفين اللذين نتمسك بهما ، أي تحرير الارض المحتلة وحقوق شعب فلسطين .

وما دمنا نعرف هدفنا ونصر عليه ونناضل في سبيله ، فان الواجب يقتضي ان نسلك كل السبل لبلوغه ، لا على أساس أن الغاية تبرر الوسيلة ، وانما استكمالا للنضال بكل الوسائل لبلوغ الهدف .

نحن في العمل الدولي غير متشنجين حيال أحد ، وتعاملنا مع الجميع يتوقف في المقام الاول ، على فعالية هذا التعامل في تحرير أراضينا واسترداد حقوق شعب فلسطين . ولكننا غير مستعدين للتعامل مع أية جهة يسيء التعامل معها الى هذا الهدف(٩) » .

واعتقد ان الرئيس حافظ الاسد في كلامه هذا ، الواضح ، المسؤول ، كان يلامس ضمير كل عربي من المحيط الى الخليج .

آ — مهمة الممثل الخاص ، السفير يارينغ :

يطلب قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) في بنده الثالث من الامين العام للامم المتحدة تكليف مبعوث خاص للعمل على تنفيذ بنود القرار رقم (٢٤٢) . وبناء عليه قام الامين العام أوثانت حينئذ ، بتكليف السفير السويدي في موسكو (الدكتور غونار يارينغ) بالاتصال بأطراف النزاع لتهيئة السبل لوضع قرار مجلس الامن موضع التنفيذ . فسافر الى المنطقة وأقام فترة من الزمن في قبرص وبدأ اتصالاته بالدول التي أعلنت قبولها للقرار وهي مصر والاردن واسرائيل .

وعلى الرغم من تعنت اسرائيل ووضعها العقبات في طريق مهمة المبعوث الخاص ، تابع السفير يارينغ مهمته واغتنم فرصة قيام أمريكا بمبادرتها السياسية المعروفة باسم

(مشروع روجرز) ، فوجه في شباط ١٩٧١ مذكرة(١٠) الى كل من مصر واسرائيل ، ضمنها سؤالات محددة ، وتتضمن هذه المذكرة طلب تعهدات والتزامات متقابلة ومتوازنة من جانب كل من مصر واسرائيل ، لا تخرج في مجملها عن بنود قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) . فطلبت المذكرة من اسرائيل تعهدا بالانسحاب من الاراضي المصرية التي احتلتها القوات الاسرائيلية بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ كالتالي : « تتعهد اسرائيل بسحب قواتها من الاراضي المحتلة في الجمهورية العربية المتحدة حتى الحدود الدولية القديمة بين مصر وفلسطين زمن الانتداب البريطاني ».

وطلبت المذكرة من مصر بالمقابل تعهدها بانهاء حالة الحرب واعترافها بحدود آمنة ومعترف بها وبحرية المرور في الممرات المائية .

واشارت مذكرة يارينغ في فقرتها الرابعة الى قضية الشعب العربي في فلسطين كقضية لاجئين اذ جاء نص هذه الفقرة كما يلي : « شريطة التوصل الى حل مرض فيما يتعلق بجميع أجزاء التسوية السلمية ، بما في ذلك بصورة خاصة تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين » .

وقد ردت مصر بتاريخ ٨ شباط بالايجاب على طلبات يارينغ وتضمن ردها الموافقة على ما يلي :

١ ــ اطلاق حرية الملاحة الاسرائيلية في قناة السويس ومضايق تيران وخليج العقبة .

٢ ــ انشاء مناطق مجردة من السلاح على طول الحدود بين مصر واسرائيل .

٣ ــ انهاء حالة الحرب والموافقة على ضمان دولي للسلام .

كل هذا مقابل :

١ ــ تعهد اسرائيل بالانسحاب من جميع المناطق التي احتلتها في أعقاب عدوان حزيران ١٩٦٧ .

٢ ــ تسوية قضية الفلسطينيين التي تتعدى حدود « اللاجئين » التي رسمها لها قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) .

ولكن اسرائيل التي رأت في محاولة يارينغ هذه نقطة تحول جديدة للحد من مطامعها التوسعية ومن أجل التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة ، عملت على تعطيل هــذه المحاولة فأهملت الرد على المذكرة .

ومع ان محاولة يارينغ كانت تسير متوازية منذ البدء ، مع ظل المبادرة الامريكية ، وتضمن لاسرائيل الاعتراف بحدود آمنة ومعترف بها، وتحقق لها مكاسب كبيرة فيما يتعلق باعادة حقوق الشعب الفلسطيني التي لم تعتبرها مذكرة يارينغ اكثر من قضية لاجئين ، على الرغم من هذا كله ، رفضت اسرائيل الجواب على مذكرة المبعوث الخاص للامين العام وبدأت بشن حملة مركزة على السفير يارينغ متهمة اياه بتجاوز حدود مهمته ، مدللة مرة أخرى على عزمها الاكيد على الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة مهما كانت النتائج .

وقد نجحت اسرائيل في النهاية ــ تدعمها الولايات المتحدة ــ بتعطيل مهمة يارينغ تعطيلا نهائيا .

ب ــ مشاورات الدول الاربع الكبرى ضمن نطاق منظمة الامم المتحدة :

لما بدا من الواضح ان مهمة السفير يارينغ تتعثر أمام التفسيرات المتضاربة لقرار مجلس الامن ، الامر الذي يجعل من المتعذر التوصل الى تطبيقه ، اذا لم يتم الاتفاق

على تقارب وجهات النظر حول التفسيرات المختلفة لبنوده من قبل الاطراف المعنية ، ولا سيما من الدول الكبرى التي يتبنى بعضها وجهة نظر احد الطرفين المتنازعين ، اقترحت الحكومة الفرنسية بتاريخ ١٩٦٩/١/١٧ على كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي ، ان تقوم بمجهود مشترك بوصفها الدول الاربع الكبرى التي لها مقعد دائم في مجلس الامن ، وتقع على عاتقها بالتالي مسؤولية خاصة عن المحافظة على السلام والامن الدوليين ، واقترحت فرنسا ان تكون غاية المجهود المشترك مساعدة الامين العام على تطبيق القرار رقم (٢٤٢) .

وافق كل من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا على الاقتراح الفرنسي دون ابطاء ، ثم اعلنت الولايات المتحدة موافقتها مع بعض التحفظ وبدون حماسة بتاريخ ١٩٦٩/٢/٥ .

بدأت اجتماعات مندوبي الاربعة الكبار بتاريخ ١٩٦٩/٤/٣ وعقدت عشـــرات الاجتماعات وأصبحت هذه الاجتماعات بمثابة لجنة عمل جديدة تعمل بصورة موازية للسكرتير العام للامم المتحدة ومبعوثه الخاص يارينغ من أجل تنفيذ القرار رقم (٢٤٢) .

لم تكن اسرائيل مرتاحة لاجتماعات الاربعة الكبار ومشاوراتهم، وشنت حملة للتشكيك في المستند القانوني لنشاطهم ، وعلى كل حال ، وعلى الرغم من الاضواء التي سلطت على هذه المشاورات في حينه ، فانها لم تقترن بأية نتيجة مثمرة بسبب الدور السلبي والعائق الذي كانت تقوم به الولايات المتحدة ، لا سيما حين بدأت هذه المشاورات ببحث الضمانات الدولية المختلفة البديلة عن الضمانة الوحيدة التي تتشبث بها اسرائيل ، وهي التوسع الاقليمي على حساب الاراضي العربية المحتلة .

ولما وصلت هذه المشاورات الى مرحلة الاتجاه نحو تفسير قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) على أساس اعطاء الضمانات الدولية بديلا عن سياسة التوسع (وهو موقف الاتحاد السوفياتي وفرنسا) ، وصلت هذه المشاورات الى طريق مسدود بسبب تعنت الولايات المتحدة الامريكية ورفض اسرائيل ، فصارت تعلق الاجتماعات لفترات طويلة الى ان دخلت في سبات عميق وتبخرت كغيرها من المحاولات .

٢ ــ المبادرة الامريكية (مشروع روجرز) :

ان المبادرة الامريكية المعروفة باسم (مشروع روجرز) قد صدرت بتاريخ ١٩/٦/ ١٩٧٠ خلال حرب الاستنزاف بصورة رسالة وجهها وزير الخارجية الامريكية روجرز الى وزير الخارجية المصرية محمود رياض وأهم نقاطها(١١):

١ ــ طلب العودة الى وقف اطلاق النار ولو لفترة محدودة (٣ أشهر) ،

٢ ــ الموافقة على تصريح يصدره المبعوث الخاص السفير يارينغ ويتضمن موافقة مصر والاردن واسرائيل على تعيين ممثلين لاجراء مباحثات من أجل التوصل الى اتفاق للسلام العادل والدائم المستند الى :

أ ــ الاقرار لكل دولة بسلامة أراضيها وسيادتها عليها القرار رقم (٢٤٢) .

ب ــ الانسحاب الاسرائيلي من « أراض احتلت » طبقا للقرار رقم (٢٤٢) .

جـ ــ احترام قرارات مجلس الامن بوقف اطلاق النار (انهاء حرب الاستنزاف على قناة السويس) .

قام وزير الخارجية الامريكية (روجرز) يرافقه مساعده (سيسكو) بزيارة بعض عواصم المنطقة ، كان منها الرياض وعمان وبيروت والقاهرة والقدس ، وأعلن ان زيارته للقاهرة والقدس كانت تستهدف تلمس السبيل لتنفيذ حل جزئي للازمة يؤمن فتح قناة

السويس للملاحة الدولية كمرحلة اولى مقابل انسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا جزئيـــا .

وقد بادرت مصر في شهر تموز ١٩٧٠ الى قبول هذه المبادرة الامريكية مدللة بذلك على حسن استعدادها لقبول تسوية سياسية للنزاع واعطاء امريكا فرصة للتدليل على حسن نواياها ، وقبلت على الفور وساطة الولايات المتحدة من أجل تنفيذ وقف اطلاق النار على جبهة القتال ، كمرحلة اولية ، من أجل السير قدما بالمبادرة الامريكية ، منهية بذلك حرب الاستنزاف . واشترطت ان يكون فتح قناة السويس للملاحة بمثابة مرحلة اولى مرتبطة ارتباطا عضويا بالحل السياسي الشامل القائم على انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة .

وقد بدأ الشعور بتعثر هذه المبادرة الامريكية ثم باخفاقها ، حينما رفضت اسرائيل ان تعتبر الترتيبات المقترحة من أجل اعادة فتح القناة كمرحلة اولى مرتبطة ارتباطا عضويا بالحل السياسي الشامل وفقا لاحكام القرار رقم (٢٤٢) ، وبصورة خاصة ، بالانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة .

ثم قطعت اسرائيل خطوات أخرى في طريق تعطيل هذه المبادرة الامريكية واحباطها ، فرفضت سحب قواتها الى أكثر من ١٠ ــ ١٥ كم من القناة ، كما رفضت الموافقة على أي وجود عسكري مصري على الضفة الشرقية للقناة . وأصرت في الوقت نفسه ان يكون لسفنها حرية المرور في القناة بمجرد اعادة فتحها ، كما أصرت أيضا على ان يشتمل الاتفاق على تعهد بوقف اطلاق النار لاجل غير محدود .

وهذا يعني ان اسرائيل رفضت في الواقع جميع نقاط المبادرة الامريكية ، وبدا بعد ذلك أن مهمة روجرز قد أخفقت اخفاقا ذريعا ، غير ان الدبلوماسية الامريكية لم تشأ ان تعترف صراحة بذلك واستمرت باشاعة الوهم عن وجود تقارب بين وجهات نظر الطرفين حول عدة نقاط تشجيعا للطرفين على قبول اسلوب (الدبلوماسية الهادئة) وكسبا للوقت لتحقيق وقف اطلاق النار على القناة الذي استمر فعلا حتى انفجار الموقف في ٦ تشرين الاول ١٩٧٣، ومن الواضح ان الاثر العملي لهذه الدبلوماسية الامريكية (الهادئة) هو المماطلة وكسب الوقت الذي تستغله لترسيخ واقع احتلالها للاراضي العربية .

٣ ــ وساطة الحكماء الافارقة :

في المؤتمر الخامس للمنظمة الافريقية الذي عقد في الجزائر في ايلول ١٩٦٨ ، أكدت منظمة الوحدة الافريقية مطالبتها بانسحاب القوات الاجنبية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ وذلك طبقا لما أصدره مجلس الامـــن في قراره بتـــاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ وطلب فيه من جميع الدول الاعضاء في المنظمة استخدام نفوذها من أجل تطبيق هذا القرار .

وأكد المؤتمر السادس الذي انعقد في اديس ابابا في ايلول ١٩٦٩ قراره هذا واعرب عن تضامنه مع جمهورية مصر العربية واهاب بالضمير الانساني أن يبذل كل جهد ممكن لتجنيب القارة الافريقية ان تصبح من جديد مسرحا للتوتر والنزاع .

أما المؤتمر الثامن الذي انعقد في حزيران ١٩٧١ في أديس ابابا ، فقد طلب الى رئيسه آنذاك ، الرئيس مختار ولد داده ، ان يتشاور مع رؤساء الدول الافريقية والحكومات كي يستخدموا نفوذهم لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا . وتطبيقا لهذا القرار فقد اجتمع مندوبو عشر دول افريقية (لجنة الحكماء العشرة) وهم يمثلون: أثيوبيا، نيجيريا، زائير ، الكاميرون ، موريتانيا ، تنزانيا ، ساحل العاج ، ليبيريا ، كينيا ، والسنغال ، برئاسة رئيس الدورة الافريقية (٢٣ــ١٩٧١/٨/٢٤) وقرروا تشكيل لجنة مصـــغرة

مكونة من : الجنرال يعقوب غووان (نيجيريا) والرئيس أحمدو أهيدجو (الكاميرون) والرئيس ليوبولد سنغور (السنغال) والرئيس جوزيف موبوتو (زائير) ، برئاسة الرئيس السنغالي ، للاتصال بالمسؤولين في مصر واسرائيل وتقصي الحقائق ورفع تقرير للجنة الحكماء العشرة . وقد قامت لجنة الحكماء الاربعة المصغرة بجولتين في مصر واسرائيل في تشرين الثاني ١٩٧١ ، وقدمت تقريرا أقرته لجنة الحكماء العشرة وقدم للسكرتير العام للامم المتحدة في اوائل شهر كانون الاول ١٩٧١ ، ولكن بعض الدول الافريقية ، مثل السنغال ، لم تتقيد اثناء جلسة الجمعية العامة للامم المتحدة بقرارات المنظمة الافريقية .

كذلك تعنتت اسرائيل في مواقفها السابقة وتنكرت لمهمة الحكماء العشرة ورفضت الاستماع الى مناشدة الدول الافريقية تطبيق قرارات المنظمة الافريقية التي سبقت الاشارة اليها .

وقد دعا هذا الموقف السلبي الذي اتخذته اسرائيل الى تشدد المنظمة الافريقية في قراراتها اللاحقة ، ولا سيما في القرار التاريخي الذي اتخذته في أيار ١٩٧٣ ، في دورتها العاشرة المنعقدة في أديس أبابا ونورد فيما يلي نصه نظرا لاهميته البالغة بالنسبة لموقف القارة الافريقية بأجمعها :

« ان مؤتمر القمة الافريقي المنعقد في دورته العادية العاشرة في أديس ابابا من ٢٦ الى ٢٩ أيار ١٩٧٣ :

اذ يسجل بقلق عميق ، انه رغم القرارات العديدة الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة التي تطالب اسرائيل بالانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة ، فان اسرائيل لا تتمادى في رفض تنفيذ هذه القرارات فحسب ، بل انها تواصل ممارسة الارهاب بغية أن تخلق في الاراضي المذكورة حالة من الامر الواقع تستهدف خدمة مخططاتها التوسعية ،

واذ يندد بقيام اسرائيل بصورة منتظمة بعرقلة كل الجهود التي تبذل للتوصل الى حل سلمي للمشكلة على المستويين الدولي والافريقي ،

واذ يذكر في هذا الصدد بموقف اسرائيل السلبي تجاه مهمة رؤساء الدول الافريقية العشر والمفوضين من قبل منظمة الوحدة الافريقية ، للعمل على تنفيذ قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، الذي قضى بصفة خاصة بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة وفقا لمبدأ عدم شرعية الاستيلاء على الاراضي عن طريق القوة ،

واذ يسجل بارتياح ان جمهورية مصر العربية لم تدخر وسعا للتوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة وان هذه الجهود قد تميزت بتعاون مصر البناء مع المحافل الدولية والافريقية ،

واذ يسجل ايضا ان تعنت اسرائيل ورفضها المستمر الامتثال لارادة المجتمع الدولي يشكل تهديدا لامن القـــارة .

واذ يدرك تماما ان ما تتلقاه اسرائيل من مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة وغير ذلك من المساعدات والدعم السياسي والمعنوي من جانب دول معينة ، يمكنها من مواصلة عدوانها وتشجعها على ارتكاب أعمال ارهابية ، لا سيما مأساة اسقاط طائرة مدنية ليبية أسفرت عن مصرع أشخاص أبرياء ،

١ ــ يأخذ علما ببيان فخامة السيد حسين الشافعي نائب رئيس جمهورية مصر العربية .

٢ ــ يندد بشدة بموقف اسرائيل السلبي وأعمالها الارهابية وعرقلتها للجهود الرامية للتوصل الى ايجاد حل عادل ومنصف للمشكلة ، وفقا لقرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) الصادر في ٢٢ تشرين ثاني ١٩٦٧ .

٣ ــ يطالب مرة أخرى بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي الافريقية والعربية المحتلة .

٤ ــ يعلن ان جميع التغييرات التي تدخلها اسرائيل على الاراضي المحتلة باطلة وكأنها لم تكن ، ويتعهد بعدم الاعتراف بأية تغييرات تؤدي الى خلق الواقع او من شأنها تهديد سلامة اراضي البلدان التي وقعت ضحية العدوان الاسرائيلي .

٥ ــ يعترف بأن احترام الحقوق الثابتة لشعب فلسطين يشكل عنصرا أساسيا في أي حل عادل منصف ، بالاضافة الى انه عامل لا غنى عنه لاقامة سلام دائم في المنطقة .

٦ ــ يؤكد من جديد باسم التضامن الافريقي وعملا بنص المادة (٢) الفقرة ١ (ج) من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية تأييده الفعال والتام لجمهورية مصر العربية في نضالها المشروع من أجل استعادة وحدة أراضيها كاملة وبجميع الوسائل .

٧ ــ ينبه اسرائيل الى الخطر الذي يهدد أمن القارة الافريقية ووحدتها نتيجة لعدوانها المستمر ورفضها الجلاء عن اراضي الدول التي وقعت ضحية العدوان ، ويعلن ان موقف اسرائيل قد يحمل الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية على ان تتخذ على المستوى الافريقي ، بصورة فردية او جماعية ، تدابير أساسية واقتصادية ضد اسرائيل تمشيا مع المبادىء الواردة في ميثاق كل من منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة .

٨ ــ يطالب ، ملحا ، الدول الكبرى التي تمد اسرائيل بجميع انواع السلاح والعتاد الحربي وتمنحها مساندتها المعنوية والسياسية مما يتيح لها تعزيز قدرتها العسكرية ، أن تحجم عن ذلك .

٩ ــ يؤيد بشدة المبادرة المصرية التي تطلب الى السكرتير العام للامم المتحدة تقديم تقرير الى مجلس الامن عن الموقف المتفجر السائد في الشرق الاوسط ويعرب عن أمله في ان يتخذ مجلس الامن كل التدابير المناسبة لان تنفذ ، على الفور ، القرارات المعنية الصادرة عن الامم المتحدة حتى يمكن اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة .

١٠ ــ يعين وزراء خارجية نيجيريا وتشاد وتنزانيا وغينيا والجزائر ليتحدثوا في هذه المسألة أمام مجلس الامن نيابة عن منظمة الوحدة الافريقية .

١١ ــ يكلف الرئيس الحالي لاجتماع رؤساء الدول والحكومات أن يعرض وجهات نظر منظمة الوحدة الافريقية حول هذه المسألة ، في الدورة القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة » .

٤ ــ وثيقة شومان لدول السوق الاوروبية المشتركة :

التزمت دول اوروبا الغربية ــ وجميعها أعضاء في حلف شمال الاطلسي ــ جانب اسرائيل منذ اقامتها في قلب الوطن العربي ، الا ان هذه الصورة قد تغيرت بصورة تامة بالنسبة لفرنسا الديغولية التي أصبحت أميل الى تبني وجهات النظر العربية بشأن الانسحاب بعد عدوان ١٩٦٧ . كما بدأت هذه الصورة بالتغير تدريجيا بالنسبة لسائر دول اوروبا الغربية بعد هذا العدوان وانكشاف مطامع اسرائيل التوسعية واعتداءاتها وتحدياتها المستمرة للمنظمة الدولية وللرأي العام العالمي . فبدأ أكثر هذه الدول باتخاذ مواقف أكثر توازنا من مختلف أوجه النزاع العربي ــ الاسرائيلي ، اذ شعرت بأنها لم تعد ملزمة بالدفاع عن توسع السلطة الاسرائيلية واحتفاظها بالاراضي التي اغتصبتها بقوة السلاح ، ويمكن القول بأن القاسم المشترك الذي بدأ يوحد مواقفها بالنسبة للقضية هو قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) الذي أيدته جميع هذه الدول مع بعض الفوارق في التفسيرات والمواقف ، ــ وأكثرها يميل لصالح اسرائيل من حيث الضمانات واحداث تعديلات في حدود ١٩٦٧ ــ الا انها جميعها تجمع على مبدأ انسحاب القوات الاسرائيلية وعدم جواز حيازة الاراضي بالقوة ، وضمن هذا الاطار العام الذي يجمع مواقف دول اوروبا الغربية حول قرار مجلس الامن ، خرجت الى عالم الوجود الوثيقة المعروفة بورقة (شومان) وزير الخارجية الفرنسي والتي وقعت عليها دول السوق الاوروبية المشتركة الست التي هي في الوقت نفسه اعضاء في حلف شمال الاطلسي وهي: (فرنسا،

ايطاليا ، المانيا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) وتتلخص هذه الوثيقة التي يعود الفضل لفرنسا باخراجها الى حيز الوجود ، بما يلي :

١ ــ **موضوع الحدود** : انسحاب اسرائيل الى حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ وفق قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) مع ايجاد مناطق مجردة من السلاح تتخللها في بعض النقاط الحساسة مناطق تمركز قوات ، وتقوم فيها على جانبي المنطقة المجردة قوة مراقبين ، وترتبط قوات المراقبين بمجلس الامن .

٢ ــ يمكن اقرار مبدأ التصحيحات الطفيفة في الحدود على ان يكون نتيجة اتفاق متبادل بين طرفي النزاع .

٣ ــ **القدس** : تدويل المدينة القديمة والاماكن المقدسة اداريا بدون التعرض لمسألة السيادة التي يجب ان تقرر نتيجة الاتفاق بين طرفي النزاع .

٤ ــ **قناة السويس** : اعادة فتح القناة وحرية الملاحة لجميع الدول ومنها اسرائيل .

٥ ــ **اللاجئون** : الاختيار بين العودة والتعويض (قرار الجمعية العامة ١٩٤ ، في عام ١٩٤٨) .

ان هذه الوثيقة على الرغم من عدم تبنيها للحق العربي الا انه يمكن اعتبارها خطوة الى أمام ــ من قبل دول كانت على الدوام مؤيدة لاسرائيل ــ في طريق التفهم للحق العربي ورفض تأييد التوسع الاسرائيلي . وقد صدرت هذه الوثيقة وبقيت ولو من الناحية المعنوية ملزمة للدول الموقعة عليها ، على الرغم من الجهود التي بذلتها اسرائيل لدى الدول الموقعة عليها ، كل منها على انفراد ، لحملها على التراجع عنها . وقد حققت اسرائيل بعض النجاح في افراغ هذه الوثيقة من بعض محتوياتها لدى بعض هذه الدول المعروفة بولائها التقليدي لاسرائيل كهولندة والمانيا الغربية ، الا ان خميرتها قد بقيت وصمدت ، في جوهرها ، لتبقى القاسم المشترك لموقف دول السوق الاوروبية تجاه قضية الشرق الاوسط بصورة عامة . وقد كانت هذه الوثيقة نفسها الاساس للموقف المشترك التي اتخذته دول السوق الاوروبية التسع من القضية بعد اندلاع الحرب العربية ــ الاسرائيلية الرابعة ... هذا الموقف لذي سارعت اسرائيل الى التنديد به ومهاجمته ملوحة بأن دول السوق التسع ، انما اتخذت هذا الموقف تحت تأثير الابتزاز النفطي العربي متجاهلة كعادتها ، أن جذور هذا الموقف الجديد ، انما تمتد الى وثيقة شيومان لعام ١٩٧١ . وهو موقف يكرس من جديد انعطاف دول اوروبا الغربية الى اتجاه تفهم الحق العربي .

والخلاصة ، لقد تأكد للعالم بأجمعه ان السلطات الحاكمة في اسرائيل لا تنوي مطلقا الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران ١٩٦٧ بل على العكس ، انها أدارت ظهرها لكل المحاولات والجهود الصادقة التي بذلت في هذا السبيل وكان همها الاساسي تخدير القضية ووضعها في براد عميق . وترك الموضوع للزمن الذي يعتبر من أهم عوامل النسيان ، مع العمل بالتوازي على تهويد المناطق العربية المحتلة وتغيير معالمها التاريخية واقامة المستوطنات شبه العسكرية على تخوم الاراضي العربية المحتلة ، لكي تكون قاعدة انطلاق للتوسع الجديد الذي كان من المتوقع ان يحدث في عام ١٩٧٧ ــ على افتراض ان العرب سيظلون نائمين حتى ذلك التاريخ ــ لان اسرائيل عودتنا على القفزات العدوانية التوسعية قرابة كل عشر سنوات (١٩٤٧ ــ ١٩٥٦ ــ ١٩٦٧) .

وفي صيف ١٩٧٢ ، بدأ العدو الاسرائيلي يردد نغمة ، هي قديمة في الاصل ، الا انه أخذ يرددها باستمرار وبمناسبة وبدون مناسبة . وأقصد بذلك « انشودة الامن

الاسرائيلي » . وقد عبر الرئيس حافظ الاسد عن هذه الحالة أبلغ تعبير فيخطابه على مدرج جامعة دمشق في العيد الثامن للفلاحين بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٤ :

« نحن نسمع الان ، كما سمعنا في الماضي ، انشودة العدو الدائمة ،ـانشودة ـالامن ، أمن اسرائيل ، الذي يبرر كل اعتداء وكل غزو وكل توسع .

فتحت ذريعة الامن ، تجاوز العدو خطوط الهدنة ، في حزيران عام ١٩٦٧ ، واحتل اجزاء جديدة من الارض العربية وأخذ يقيم عليها مستوطنات تشكل قلاعا عسكرية يحشد فيها المستوطنين المدربين على السلاح .

وتحت ذريعة الامن ، تمسكت اسرائيل بالارض العربية المحتلة ، وقاومت بكل السبل عودة ابناء فلسطين وبقية النازحين العرب الى ديارهم .

وتحت ذريعة الامن ، تضرب اسرائيل هذه الايام على خط الجبهة وفي عمق البلاد .

وتحت ذريعة الامن ، ستحاول اسرائيل ، عاجلا ام آجلا ، أن تقوم بالعدوان تلو الاخر الى ان تستطيع، حسبما تتصور ، تحقيق اسرائيل الكبرى . وهذا ما لن تستطيعه أبدا .

ذريعة الامن هذه ، بشكلها الاسرائيلي وخصائصها الصهيونية ، لم يسبق ان لجأت اليها دولة من قبل في تاريخ العالم .

بحجة الامن ، تضرب المدنيين في الداخل وترمي القنابل الموقوتة لتقتل اكبر عدد من الناس ، من الشيوخ، من الاطفال ، من النساء ، مما يؤكد لنا وللعالم أجمع ، ان لا صلة اطلاقا بين مقتضيات الامن وبين عمليات القصف هذه . ان عمليات القصف الاسرائيلي ، ان دلت على شيء ، فانما تدل على الحقد الصارخ ضد شعبنا وعلى نزعة القمع والعدوان التي تستهدف ابادة شعبنا وتشريده ، بحيث يصبح وطننا مرتعا للعدو ، خاليا من أهله وبنيه .

بحجة الامن، تقول اسرائيل : لا بد من الاحتفاظ بأراض جديدة ، لم تكن تحت سيطرتها في عام ١٩٦٧ ، من أجل تأمين سلامة المستعمرات الاسرائيلية . واذا افترضنا ان ذلك صحيح ، فلماذا تبني مستعمرات جديدة في الاراضي المحتلة حديثا ، وقرب خط وقف اطلاق النار ؟ .

أليست هذه المستعمرات الجديدة بحاجة بعد قليل الى أراض جديدة تبعدها عن خط النار وتبعدها عن الجنود العرب ؟

نعم ، مستعمرات بحاجة الى أرض جديدة من أجل الامن ، والارض الجديدة بحاجة الى مستعمرات من أجل الامن . ثم المستعمرات الجديدة بحاجة الى أرض جديدة . وهكذا الى ان تتحقق الدولة الكبرى ، الدولة التي تجسد قمة التوسع والسيطرة الصهيونية .

الامن شيء ، وما تهدف اليه اسرائيل شيء آخر . حجج ترددها وتضلل بها ، لتغطي وتبرر توسعا تلو توسع . وشعبنا يدرك هذه الحقيقة . ولا بد من ان يأتي اليوم الذي يدرك فيه العالم بأسره أيضا هذه الحقيقة .

اذا كانت اسرائيل تبحث عن أمن ، فكيف لا يبحث العرب عن أمنهم ، ازاء عدو يهدد أمنهم تهديدا صارخا ومستمرا ، عدو ظهر خطره وتكشفت نواياه وأسفر عن أهدافه العدوانية التوسعية ؟

ازاء هذا الخطر ، ليس أمامنا خيار سوى أن نصون حقنا وأن ندافع عن أرضنا وان نقف مواقف الرجولة والشرف والكرامة . ونحن ندرك ان عدونا يتلقى المساعدات الكثيرة والدعم الكبير . ولكننا ، في الوقت نفسه ، نثق بأن النصر في النهاية للقضايا العادلة والشعوب المناضلة .

ان اطماع العدو في أرضنا لن تزيدنا الا تمسكا بالارض واصرارا على تحرير ما احتله العدو منها ، وتصميما على بذل كل تضحية في هذا السبيل . ولقد كانت المواقف البطولية المشرفة ، التي وقفتها قواتنا المسلحة ، تأكيدا لهذه الحقيقة ودليلا على أن ارادة شعبنا سوف تنتصر في النهاية . وسنمضي على هذا الطريق يعمر صدورنا الايمان بالامة العربية وأرضها وحقوقها ، والايمان بأن الشهادة في سبيل الوطن شرف لا يعلو عليه شرف .

ان الخطر الرهيب المحدق بنا يجب ان يدفعنا ، في كل مكان من الوطن العربي ورغم كل العثرات

والصعاب ، الى بذل مزيد من الجهد وحشد كل الامكانات العربية والوصول الى موقف عربي موحد متماسك، ينعكس قوة عسكرية وسياسية واقتصادية فاعلة وفعالة في مقاومة هذا الخطر .

ولا بد من أن يستحوذ هذا الخطر على المرتبة الاولى من اهتمام كل العرب ، لان كل الخلافات والمعارك الاخرى ثانوية وهامشية بالنسبة للمعركة الاساسية مع العدو . وقد كانت كل الامم التي واجهت الاخطار ، عبر التاريخ ، تجمد خلافاتها ومعاركها الثانوية ، لان التوجه الاساسي يجب ان يكون للمعركة الاهم والاخطر ، فهل تكون أمة العرب ، في حاضرها ، غير ما كانت عليه في ماضيها المجيد وغير ما كانت عليه الامم الاخرى ، مع ان الخطر الذي تواجهه اكبر من أي خطر واجهته امة من الامم ؟

فاذا أدركنا الضرورة القصوى لحشد الامكانات العربية الكاملة وعملنا بما يؤكد هذا الادراك ويجسده ، نكون قد وضعنا أقدامنا على بدء الطريق الصحيح »(١٢).

وعندما شعرت اسرائيل ان « نغمة الامن الاسرائيلي » قد مجها المجتمع الدولي وان ليس في العالم من يصدق ان اسرائيل في خطر ، تحولت الى نغمة جديدة بدأت ايضا بترددها ثم استمرت عليها ، لتعتادها آذان الناس ، وهي نغمة «المفاوضات المباشرة». واسرائيل تعلم حق العلم ان العرب عندما يجلسون الى مائدة المفاوضات وهم مهزومون فانهم في الحقيقة لا يجلسون للتفاوض وانما لتوقيع صك الاستسلام ... وما يؤسف له ان الولايات المتحدة الامريكية بدأت هي الاخرى بطرح هذه النغمة « النشاز » على لسان مسؤوليهـــا في البيت الابيض من نيكسون الى روجـــرز ، الى كيسنجر وحتى سيسكو ... وكانت اسرائيل مصممة « ضمنا » أنه في حالة قبول العرب بمبـــــدأ المفاوضات المباشرة ، فانها متأهبة لتطرح مبادرة جديدة تستدرج بها الامة العربية الى فخ جديد آخر . وهكذا الى اخر ما في جعبة الصهيونية من مفاجآت ومقالب ظاهرها الكاذب الرغبة في السلام وباطنها العذاب .

واخيرا ، وبعد ان استعرضنا بالتفصيل الجهود الدولية التي بذلت من أجل انسحاب اسرائيل الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ وضمان حقوق الشعب الفلسطيني ورأينا موقف اسرائيل المتعنت من جميع المبادرات السياسية المطروحة ومراوغاتها واصرارها على تحدي ارادة المجتمع الدولي ، تدعمها في ذلك الولايات المتحدة الامريكية ، يتضح لنـــا ان اسرائيل قد سدت كل السبل في وجه الامة العربية من أجل الوصول الى حل عادل للقضية . وأصبح الاحتكام الى السيف امرا لا يدعو اليه الـــواجب الوطني والشرف العسكري فحسب ، وانما مصير الامة العربية ومستقبلها أيضا .

---

١ ــ قرار الجمعية العامة رقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨. وقرار الجمعية العامة رقم (٢٧٣) لعـــام ١٩٤٩ .

٢ ــ قرار مجلس الامن رقم (٢٣٥) لعام ١٩٦٧.

٣ ــ قرار مجلس الامن رقم (٤٣٦) لعام ١٩٦٧.

٤ ــ قرارات المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز المنعقد في الجزائر بتاريخ ١٩٧٣/٩/٥ . حول الموقف في الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية.

٥ ــ قرار مجلس الامن رقم(٢٤٢) تاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ .

٦ ــ اذاعة اسرائيل في ١٩٦٩/٦/٥ .

٧ ــ جويش اوبزرفر ١٩٦٩/٧/٤ .

٨ ــ يقول الرئيس حافظ الاسد في هذا المجال : « ان القبول المطلق يعني الاستســـلام ... والخنوع ... كما ان الرفض المطلق يعني لا وطنية ... ولا مسؤولية ... نحن نرفض ونقبل على ضوء الهدف الواجب تحقيقه » .

٩ ــ مختارات من خطب الرئيس، الكتاب الاول، ص ٢١٣ــ٢١٤ اصدار ادارة المخابرات العامة في دمشق ١٩٧٢ .

١٠ ــ مذكرة الدكتور غونار يارينغ الى مصر واسرائيل .

١١ ــ رسالة روجرز وزير الخارجية الامريكية .

١٢ ــ مختارات من خطب الرئيس حافظ الاسد الكتاب الاول ، ص ١٧٤ ــ ١٧٧ .

خواطر فلسطينية

المطران جورج خضر

للفلسطينيين حوار فيما بينهم قلق بشأن أرضهم ومصيرهم، وهم يتبينون انهم مدعوون لخيارات عملية تتراوح بين الرفض والتسوية ولعلها تجنح الى تسوية مشروطة ، الى الفن الممكن الذي هو الوجود السياسي . ففي الافق حكم وتقبل جزء من تراب الوطن . ولا شك ان هذا التقبل ــ اذا ما حصل ــ انما يعود الفضل فيه الى النضال الفلسطيني بدون منة من أحد وقد « اشتري بثمن كريم » على حد قول بولس . ولعل هذه المرحلة بدء الانتقال من الثورة الى التأسيس مع ما يرافق هذا من عثار وتلاشي النفحة والضياع .

وان هذا المسرى كله لامر منوط بالفلسطينيين اولا لانهم هم الذين حملوا مسؤولية الثورة ويتكلمون من مواقع التشريد والموت اللذين ذاقوهما طيلة جيل كامل . وليس لنا نحن الاخرين سوى مشاركة الغبطة كما كانت لنا مشاركة الشقاء في الرؤية الفلسطينية الواحدة . ولكن مسؤوليتنا اللاحقة جميعا هي الا نفرط بالشأن الفلسطيني في ترقب سلم قد لا يكون له بالنهاية نفع لقطر . وما لا يسوغ على الاطلاق ان تتحد العرب ، بقدر منظور ، في محاور او غير محاور ، لمنافع لها في الارض اذا كان على فلسطين ان تدفع ثمنا باهظا بحيث تكون شهادتها قد انهدرت او انكفأت في عتمات الصمت . ومع ذلك كله فلا يقدر أحد من العرب الا ان يبدأ بالخيار الذي يكون احرار فلسطين قد اعتمدوه او ان يجعله ــ بالاقل ــ جزءا من تأمله اساسيا في كل رجاء لدنيا العرب وكل التزام في تحريرها .

ولكن اذا كانت مواقفنا البرغماطيقية ، عربا ، تستلهم الموقف الفلسطيني أصلا ، فلنا جميعا تطلعات روحية حضارية واحدة قد تكون ذات ترجمة سياسية على دروب الحرية الكاملة . وأساس هذه التطلعات جميعا انه لا يجوز ان نلين في مقاومتنا للصهيونية ولا يجوز الرضوخ للكيان الصهيوني على انه كيان نهائي على أرضنا . لنا ان نبحث انطلاقا من استيطان يهودي في اطار حضور عربي سياسي . ولنا ان نرتضي تجمعا يهوديا وان نرفض مبدئيا كل ترجمة سياسية تعطى له بحيث نفقد كل تزكية حضارية لنا اذا نحن دمغنا دولة اسرائيل دمغة عربية اذ لا نجد لهذه الدمغة اساسا في تراثنا المشرقي او صلة بالمصير الذي نتحفز له في هذه الديار فيما ننفض عنا غبار الانحطاط ونبني ، على المحبة والعقل المنفتح انسانا جديدا .

ان كل قبول مبدئي للدولة العبرية بما تستوحيه من ايديولجية وما تقوم عليه من عسف وما تلده من قصاص لشعوبنا انما يعني التخلي عما نريد تقديمه نحن لهذه الشعوب من ديموقراطية تحاول هذا المستحيل، أعني الجمع بين العدالة والحرية، وما ننويه من علمانية تطهر الدين من ارزاء التاريخ وترفعه عن الزمنيات الحزبية ، تلك العلمانية السياسية التي تفسح وحدها في المجال لتعاون بين المؤمنين من كل جانب وحوار نتوق ان يكون خلاقا بين الديانات الكبرى ولن يجد هذا الحوار له ارضا الا في القدس أي في اطار روحي — قدسي ولكن مع بشر لا يستغلون الدين طائفية ويكونون قد اثبتوا صدق الحوار في جهاد خالص واقامة الحريات واثمار لمرافق الرزق كله في سبيل الانسان الكريم .

لست أعلم ما يعني هذا اذا ذهبت المقاومة الى جنيف ولكنه ، في اضعف الايمان ، يعني انها لا تأخذ بعين الاعتبار القرار ٢٤٢ ولا يعني موافقة حقوقية على دولة اسرائيل أو ان يعايشها العرب معايشة ديبلوماسية وتجارية تقويها وتبسط لها النفوذ ، ولا يعني تنازلا مبادئيا عن استعادة فلسطين كلها . كل شيء مثل هذا في شعوري ، خيانة لهذا التراب الفلسطيني العظيم ومن عاش عليه او مات في سبيله وسبيل العودة اليه او جاع وعطش وعري من أجل الالتحاق به . وضمن هذه الستراتيجية قد يكون من الممكن ان ينشأ كيان فلسطيني مرن التنظيم ، مرن الوجود .

يبقى ان يصير العرب التحدي الحضاري الكبير في عالم الغد وهذا في جدلية القوة والعدل بحيث لا تستحيل القوة ظلما او تفاخرا ولا يكون الحق صرخة مستغيث . كل تجمع فلسطيني لا يكون ذا معنى تاريخي الا بالرفض وبالقبول الخلاق بآن معا . فالعمل الذي ينتظر العرب جميعا عمل تنقية وبنيان خلقي كبير في تعمير ثقافي يستوحي أعماق التراث الانساني والمشرقي والعربي ويكتمل في خلق شعوبنا السياسي . ونحن بحاجة الى ان ندخل في رياضات روحية فكرية لا قبل لنا بها من قبل او ما كانت على الناس عميمة فيتغير شعبنا تغيرا كبيرا ويتخذ لنفسه وجها انسانيا ملامحه في انساننا القديم السابق للانحطاط ولكنها ملامح لن تتجمع بروح سلفية بل بروح الاقدام والابداع وبالاقبال على صيغ جديدة في كل مجالات حياتنا القومية .

ومن الواضح لدينا ان كل بعث لكيان فلسطيني ما ان هو الا خطة سياسية من شأنها الا تبقي لاسرائيل طاقة على التوسع والتمادي في الروح العسكرية والعنجهية الثقافية التي جعلت سفيرها في باريس يؤكد لمجلة « الاكسبرس » بعد حرب ٦ تشرين ان اليهود يقدمون لهذه المنطقة أدمغتهم والعرب ثرواتهم . فالمشكلة القائمة بيننا وبين اسرائيل روحية بالاساس لاننا نريد نحن ان نتحرر مما يعيق ارتفاعنا الى مستوى حضاري نقدم فيه لا الثروة وحسب بل العقل الفاعل ايضا وهذا في ظل استقلال لهذه المنطقة يؤهلنا ان ننمو في الطمأنينة والرجاء . ولذا كانت قضيتنا قضية الانسان في العالم كله . واذا نحن اكتفينا ، بقدرة قادر ، ان نحد من غلواء اسرائيل لا نكون قد قمنا بواجبنا الحضاري تجاه الانسانية التي من أجلها نكافح الصهيونية . نحن هاجسنا الانسان الجديد يهوديا كان أم عربيا . ويهمنا التراث العبري بما فيه من خيرات وان يكون له مع تراثنا ملتقى عسى ان نسهم في تحرير اليهود من الخوف والاضطهاد وهما عقدة أو تخوف او ادعاء مصطنع ام مزيج من كل ذلك . لا مفر لنا بعد اليوم من ان نجعل الانسان اليهودي قضية من قضايانا ، وفي ذروة المحبة يهمنا كالانسان العربي .

ويسوؤنا جدا ان يظلم نفسه اذا ما ظلمنا . نحن نريد ان نعيش معه على ارض واحدة في ضيافة بلادنا ولنا في السماحة جذور تؤهلنا لقبوله فيما بيننا اذا اراد ، بتواضع ، أن يسهم في بناء العالم العربي معنا بحيث لا يطغى في بقعة تكون له منطلقا لاذلالنا .

ولنا معه أشواط واشواط حتى يتعلم احترام هويتنا والاقرار بحضورنا وفعلنا في فلسطين . والقدس امتحان لنيته . ولا مجال لنا للاستغناء عنها . فهي رأس الجسم الفلسطيني وروح مدنيته . ولا يعني أي كيان فلسطيني — مهما صغر أو كبر — شيئا ما لم يستمد من القدس وحيه وزخم نضاله ورمزا لتطلعاته نحو قمم السماء وآفاق الارض . القدس وفلسطين لا يتراكمان موضوعين ولا يتلاحقان ولكنهما في الصميم حب واحد وجبهة واحدة .

قد يختلف الفلسطينيون في مدى التسوية ان قرروا بحثا لا بد للثورة من النظر فيه ولكنهم لا يستطيعون ان يربحوا جزءا من الارض وان يخسروا أنفسهم . ونفوسهم جميعا معلقة بالقدس كالصخرة المشرئبة الى الاعالي . القدس ستجدد فلسطين ، ستحييها في خدمة المشرق كله . في حصيلة المعاناة العربية ، برفض وقبول ، سيقوم عندنا انسان معافى .

من اجل وحدة قوى الثورة الفلسطينية حول برنامج مرحلي جديد

كريم مروة

لا شك في ان الثورة الفلسطينية تواجه ، اليوم ، وضعا جديدا لم تعرفه من قبل . وهذا الوضع الذي توضحت معالمه بعد حرب تشرين هو ، في الواقع ، النتيجة الطبيعية لمجموعة عوامل كانت تتكون قبل الحرب الاخيرة . أهم هذه العوامل ، **فلسطينيا** ، حاجة الثورة الى تحديد برنامجها المرحلي وتجديد وتطوير ممارساتها السياسية بعد المعارك الصعبة التي خاضتها دفاعا عن النفس وفي ضوء الاعتراف الدولي الذي حصلت عليه ، **عربيا** ، اتساع وتعمق النضال الجماهيري ضد الامبريالية والرجعية وتزايد القناعة لدى الجماهير بضرورة احداث تغيير في قيادة حركة التحرر الوطني العربية باتجاه اكثر تقدما من أجل التمكن من حل المهمات الوطنية والاجتماعية في صالح تطور الحركة وتقدمها ، **اسرائيليا** ، بروز مؤشرات حول تعمق الازمة داخل المجتمع الاسرائيلي ارتباطا بالوضع الذي نشأ بعد حرب ١٩٦٧ وبالنظرة الى مستقبل اسرائيل في المنطقة ، **دوليا** ، حصول تغيرات هامة في نسبة القوى لصالح تعزز مواقع القوى المعادية للامبريالية والمناضلة من أجل التحرر والسلم والتقدم .

وقد كان من النتائج المباشرة لحرب تشرين انها عجلت في ابراز هذه العوامل وأسهمت في توضيح طابع الوضع الجديد وتحديد طبيعة المهمات المطروحة امام الحركة الثورية العربية ، ككل ، والثورة الفلسطينية ، بشكل خاص . وازاء هذا الوضع لا نستغرب أن يشتد الاهتمام بالثورة الفلسطينية من قبل القوى السياسية المختلفة في الوطن العربي ، وان يتسع الحوار داخل صفوف الثورة ، بين فصائلها ، حول القضايا المطروحة وموقف الثورة منها .

أما الاهتمام بالثورة الفلسطينية فيعود الى المكان الذي تحتله القضية الفلسطينية بين القضايا الاساسية التي تجابه الحركة الثورية العربية في تطورها ، والدور الذي لعبته ، بنوع خاص ، في المنعطفات التاريخية التي مرت بها هذه الحركة . واما الحوار فتمليه على فصائل الثورة الحاجة الى مواجهة المرحلة القادمة ، التي تشكل منعطفا تاريخيا جديدا بالنسبة للثورة الفلسطينية وبالنسبة لمجمل الحركة الثورية العربية ، ببرنامج يحدد بمسؤولية ، وسط صعوبات كثيرة ومخاطر عديدة ، خصائص هذه المرحلة واهدافها ، في اطار الفهم العلمي للستراتيجية والتكتيك في النضال الثوري .

ولا جدال في أن المسؤولية التي تتحملها قيادة الثورة الفلسطينية اليوم تفوق اية مسؤولية تحملتها في الماضي . فالثورة لم تعد حركة عفوية كما كانت عند بدايتها ، بل لقد أصبحت ، بفضل نضالاتها ، وبالنظر للمكان الذي احتلته ، عربيا ودوليا ، حركة ذات وزن وتأثير ، واصبحت ذات دور في الاحداث لم يعد من الممكن تجاهله ، الامر الذي أصبح يفرض عليها اختيار مواقفها بدقة ومسؤولية . واي موقف سيتم اتخاذه اليوم ،

برغم صعوبة الاختيار ، سيكون له تأثير باتجاه سلبي او ايجابي على التطور اللاحق للثورة وعلى درجة التفاف الجماهير الفلسطينية حولها .

وفي الواقع فان الثورة الفلسطينية-التي شهدت تطورا كبيرا في مواقفها وفي مواقعها ، انما تشكل استمرارا ، بشكل جديد ، لنضالات الشعب الفلسطيني وثوراته التي سادت عهود الانتداب ، ضد الاستعمار وضد مطامع الصهيونية ومن اجل التحرير والاستقلال . وقد اتخذت ، منذ بدايتها ، طابع الرفض للمطامع الصهيونية ، الى جانب طابعها التحرري الاستقلالي . وبرز ذلك بوضوح ، في كل المرحلة التي سبقت تكون الدولة الصهيونية ، في الشعارات التي رفعت خلال النضال ، وفي الممارسات التي سلكتها فصائل الحركة الوطنية . وتأكد ذلك ، بوضوح ايضا ، في الفترة التي أعقبت قيام دولة اسرائيل ، في الاثر الذي طبعت به القضية الفلسطينية ، مجمل حركة التحرر الوطني العربية ، برغم الركود الذي أصاب حركة التحرر الوطني الفلسطينية ذاتها .

وقد استطاعت ، بالاستناد الى هذا الواقع التاريخي ، ان تستقطب حولها ، بعد الخامس من حزيران كل الجماهير الفلسطينية واقساما واسعة من الجماهير في البلدان العربية، وحققت بذلك قفزة نوعية في النظرة الى القضية الفلسطينية. وبفضل النضالات التي خاضتها ، على اختلاف اشكالها ، ولا سيما الكفاح المسلح ، وبفضل العدد الكبير من الشهداء الذين سقطوا في المعارك المختلفة التي خاضتها، برزت بشكل أكثر وضوحا، الشخصية المتميزة للشعب العربي الفلسطيني ، ليس على النطاق العربي وحسب ، بل على النطاق الدولي . وكان آخر تكريس عملي لها ما جاء في البيان الذي صدر عن لقاء بريجنيف ــ نيكسون ، باصرار من الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ، حول حقوق الشعب الفلسطيني ، وما تحقق في مؤتمر الدول غير المنحازة الذي عقد في الجزائر في أيلول ١٩٧٣ من اعتراف كامل بالثورة الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني ، وما جرى الاقرار به ، في هذا الاتجاه ، في مؤتمر القمة العربي الذي عقد بعد حرب تشرين في الجزائر .

وهكذا حلت ، بشكل كامل ، في قاموس التداول السياسي ، كلمة «شعب فلسطيني» محل كلمة «لاجئين فلسطينيين» ، برغم وجود أكثر من نصف هذا الشعب، في المخيمات، بعيدا عن الارض والوطن . وهذا يؤكد بأن الامر الواقع ، في قضايا الشعوب والامم ، مهما امتد في الزمن وأيا كان الشكل الذي يتخذه ، غير قادر على ازالة وانهاء القضية الاساسية . فعشرون سنة من القهر والاضطهاد لم تقتل في الشعب الفلسطيني الروح القومية ، ولم تنسه قضيته الاساسية ، وعاد ، هو نفسه ، يمسكها بيده ويقاتل من اجلها . وتؤكد التجارب ، القديم منها والحديث ، بأن القضايا القومية للشعوب المضطهدة ، وهي أكثر القضايا تعقيدا في تاريخ الشعوب والامم ، تظل حية مهما بدا في ظروف معينة من علائم الموت فيها ، وتعود للظهور ، بهذا القدر من الحدة او ذاك ، في ظروف أكثر ملاءمة .

وفي القضية الفلسطينية ، تبين الاحداث والوقائع الان ، ان الخمسة وعشرين عاما التي انقضت منذ عام ١٩٤٨ ، لم تستطع ان تجعل من اسرائيل ، الدولة العسكرية الصناعية القوية المتطورة ، العميقة الصلات بأشكالها المختلفة ، بالامبريالية العالمية ، جزءا طبيعيا من الارض التي تقوم عليها ، وظلت بالنسبة للعالم المحيط بها وبالنسبة للقسم الاساسي من سكان الارض الفلسطينية ، بشكل خاص ، كيانا مصطنعا ، غريبا ، قام على اغتصاب ارض من اصحابها الشرعيين ، بعد ان شردهم من ديارهم واستولى على ممتلكاتهم ، وتركهم من دون ارض وبلا وطن. ولقد حاولت قبل اسرائيل والصهيونية العالمية ، كل من دولة الاتراك ، في عهد الامبراطورية العثمانية ، وفرنسا ، في زمن

الامبراطورية الفرنسية ، ان تغيرا التركيب القومي والسمات القومية المميزة ، بما في ذلك اللغة ، لعدد من الاقطار العربية وغير العربية ، باستخدام افظع وسائل القهر والضغط والقمع ، فباءت بالفشل كل هذه المحاولات ، وصمدت امام التجربة كل القوميات المضطهدة المكونة تاريخيا .

ولذلك لم يكن مستغربا ان تتطور حركة المقاومة الفلسطينية وتلف حولها جماهير الشعب الفلسطيني .

ويمكن القول بأن هزيمة حزيران كانت البداية الحقيقية للتطور الجديد في الحركة الوطنية الفلسطينية . وقد استفادت هذه الحركة من ظروف الهزيمة ومن الاثر الذي تركته عند الجماهير العربية . فقد كان من نتائج العدوان الاسرائيلي الذي لم يحقق كامل أهدافه في تغيير الخريطة السياسية للبلدان العربية ، لا سيما في اسقاط الانظمة المعادية للاستعمار ، كان من نتائجه ان رقعة العداء للامبريالية والصهيونية ، والرجعية العربية قد اتسعت في صفوف هذه الجماهير وارتبطت القضية الفلسطينية ، أكثر من أي وقت مضى ، بحياة الناس وبمشاكلهم اليومية . وتحولت حركة المقاومة الفلسطينية الى مركز استقطاب أساسي ، بالنسبة للجماهير الفلسطينية المتعطشة الى الخلاص من اوضاع التشرد والقهر والطامحة الى التحرر والعودة الى الارض والوطن المفقودين . واستطاعت المقاومة ان تعوض بذلك ، ولو مؤقتا ، ولو من الناحية النفسية ، عن الاثر السلبي الذي تركته الهزيمة على الجماهير الفلسطينية بخاصة والعربية بعامة . وقد كانت هذه الجماهير ، بكل سلوكها في تلك الفترة ، ترفض الهزيمة وترفض الاعتراف بها . وكانت تنقاد الى مشاعرها العفوية هذه فصائل أساسية في حركة التحرر الوطني العربية . ولم تنج من ذلك حتى بعض الفصائل المتقدمة من هذه الحركة . وتساوت ، في هذه القضية ، من حيث ردة الفعل ، مظاهرات الجماهير الحاشدة في التاسع والعاشر من حزيران التي رفضت استقالة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، بمظاهر الالتفاف الجماهيري الواسع حول حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة ، فيما بعد . فاذا كانت الجماهير قد عبرت في الاولى ، برغم عنف الصدمة ، عن خشيتها من أن يذهب ، مع استقالة عبد الناصر ، كل ما تحقق لها من مكاسب على صعيد الوطن العربي كله ، فانها قد عبرت في الثانية ، عن أملها في أن تكون البندقية في يد المقاومة الفلسطينية ، وسيلة لاستعادة ما فقد وللحفاظ على ما بقي .

الا ان كل هذا التطور الذي حصل في وضع الثورة وفي المكان الذي احتلته بالنسبة للجماهير الفلسطينية ، اساسا ، وبالنسبة للجماهير العربية بشكل عام ، لم يقترن بتطور بنفس المستوى في مفاهيمها الفكرية وفي ممارساتها السياسية . وهو ما كانت تتهيأ الظروف ، قبيل حرب تشرين ، لحصوله بشكل قفزة . والحوار الجاري الان بين فصائل الثورة الفلسطينية هو امتداد للحوار الذي بدأ قبل الحرب ، تحت ضغط الضرورات الموضوعية من اجل التغيير سواء بالنسبة لبرنامج الثورة، أم بالنسبة للعلاقة بين فصائلها ، أم بالنسبة لاشكال نضالها ، أم بالنسبة لتحالفاتها .

ولا بد، في مطلق الاحوال ، من الاقرار بأن تغيرا هاما ، مع ذلك ، قد حصل في مجمل سلوك المقاومة ، بعد مجازر أيلول . وقد كانت تجربة ايلول نقطة الانطلاق الاولى في هذا التغيير . ذلك ان الحركة الثورية التي لا تستفيد من تجاربها وتجارب سواها ، هي حركة غير قابلة للنمو والتطور . وأهم العناصر الجديدة التي برزت في اطار التغيير الذي جرى ، اربعة : الموقف من النضال السياسي ، الموقف من التحالفات ، الموقف من أشكال النضال ، الموقف من الوحدة الوطنية .

فقد أصبح النضال السياسي مهمة يومية بعد ان كان تهمة يحاكم عليها ، وجرى تغير

في طبيعة التحالفات داخليا وعربيا ودوليا ، باتجاه أكثر تقدما ، ونبذت أشكال معينة من النضال اثبتت الاحداث عدم تأثيرها ، وعدم تطابقها مع الحاجات الموضوعية لتطور الثورة ، وتحولت منظمة التحرير وهيئاتها القيادية والمؤسسات التابعة لها الى شكل ثابت للوحدة بين مختلف فصائل الثورة .

الا ان البرنامج السياسي ظل ، من حيث الاساس ، بدون تغيير ، وكان البرنامج الذي أقر في آخر اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني في اوائل عام ١٩٧٣ ، هو آخر صيغة لبرنامج الثورة . ان ذلك لا ينفي وجود اجتهادات تصدت لها بعض المنظمات ، او بعض الافراد ، باتجاه احداث تغيير جذري في البرنامج ، ليس بالنسبة للاهداف النهائية التي يطرحها ، بل بالنسبة للاهداف المرحلية على وجه التحديد .

واذا كان الحوار اليوم يتناول بشكل ملموس مصير الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ والموقف الذي ينبغي اتخاذه من مؤتمر جنيف ، فان كل هذه القضايا التي أشرنا اليها تدخل ضمن القضايا التي يتناولها الحوار . وهو أمر طبيعي يستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة من تطور الثورة .

ولا بد لهذا الحوار في نهاية المطاف ، من ان يصل الى نتيجة . اذ ليس من المعقول ان تستمر الثورة الى ما لا نهاية بدون موقف محدد من قضايا يعود القرار فيها الى أطراف متعددة ، وليس الى طرف واحد ، والثورة الفلسطينية هي أحد هذه الاطراف . وبالطبع فان ما يحسم المواقف في حركة ثورية موحدة ، هو الاستمرار بالديموقراطية الى نهايتها . وحين تتخذ الهيئات الموحدة قراراتها ، سواء بالاجماع او بالاكثرية ، يتوحد الجميع حول القرار الذي يتخذ . وقريبا سينعقد المجلس الوطني الفلسطيني الذي ستكون له الكلمة الفصل في حسم النقاش عندما يجري اتخاذ القرار بالنسبة لكل ما يجري النقاش حوله ، بشكل ديموقراطي ، اما باجماع او بأكثرية .

وقبل ان يتخذ مثل هذا القرار نود ان نورد بعض الملاحظات حول النقاش الدائر بين فصائل المقاومة الذي تشارك فيه ، بأشكال مختلفة ، قوى سياسية عربية متعددة . ومشاركتنا في النقاش تنفق مع مفهومنا للعلاقة الاساسية القائمة بين الحركة الثورية في كل قطر عربي وبين تطور الحركة الثورية العربية ، بشكل عام ، وجوهر هذه العلاقة هو ما يربط بين الجزء والكل . وهذا ، بالطبع ، لا ينفي استقلالية أية حركة من هذه الحركات الوطنية بالنسبة للاخرى ، — وهي استقلالية نسبية — في تحديد مواقفها ، بل هو يؤكد هذه الاستقلالية في نفس الوقت الذي يؤكد فيه ضرورة الانسجام، في الاتجاه العام للمواقف ، مع التطور اللاحق للحركة الثورية العربية ككل .

نود قبل كل شيء ان نؤكد قناعتنا بأهمية التغيرات التي جرت وتجري على صعيد المنطقة وعلى الصعيد العالمي ، لا سيما بعد حرب تشرين الاخيرة . ونحن في هذا الموقف نلتقي مع بعض الاخوان في قيادة الثورة الفلسطينية ونختلف مع آخرين . اننا نتفق مع الذين يقولون بان هذه التغيرات هي تغيرات ايجابية لصالح نضالنا الثوري ولصالح النضال الثوري على الصعيد العالمي ، ضد الامبريالية ومن اجل السلم والتحرر والتقدم . ونختلف مع الذين يرون في هذه التغيرات مجرد « وفاق دولي » بالمعنى السلبي للكلمة ، أي اتفاق ضد مصالح الشعوب !

وبرأينا فان العامل الاساسي الذي ادى الى هذه التغيرات هو نضال الشعوب ، في بلداننا ، وفي كل بلدان العالم . هناك ، بالطبع ، قوى أكثر تأثيرا من سواها في هذا النضال . ولكن كل نضال يخوضه أي شعب من الشعوب انما يصب بالتأكيد في مجرى الحركة الثورية العالمية . وبالتالي فان له تأثيره ، ايا كان حجم هذا التأثير . وفي هذا

المجال لا نحتاج الى التأكيد بأن دور المعسكر الاشتراكي الاكثر فعالية والاكثر تأثيرا . كما لا نحتاج الى التأكيد بان الاتحاد السوفياتي هو القوة الاساسية ليس داخل المعسكر الاشتراكي وحسب ، بل على صعيد كل الحركة الثورية العالمية . وهي أمور تشكل السمات الاساسية لعصرنا . وقد استطاع الاتحاد السوفياتي ، من مواقع المسؤولية التي يتحملها ، وبالاستناد الى التغيرات الجارية ، ان يقوم بنشاط واسع ويتخذ مبادرات متعددة ، من أجل انتزاع مكاسب جديدة للشعوب . ففي الوقت الذي استطاع فيه ان ينتزع من الولايات المتحدة الاميركية ، وهي رأس الامبريالية العالمية ، مجموعة اتفاقات تعزز الانفراج الدولي ، استطاع كذلك ان ينتزع اعترافا صريحا بحقوق ومصالح الشعب العربي الفلسطيني . وفي الوقت الذي كان يعمل بكل امكانياته من أجل تعزيز الانفراج الدولي ، كان يقف بكل قدراته الى جانب النضال المشروع الذي تخوضه الشعوب العربية من أجل استعادة حقوقها المغتصبة .

وقد أثبتت حرب تشرين ان ميزان القوى على الصعيد العالمي يتغير بشكل ملموس في صالح النضال العادل للشعوب من أجل تحريرها وتقدمها . كما اثبتت ان هذا التغير على الصعيد العالمي يرافقه تغير في ميزان القوى على صعيد الشرق الاوسط . وكل وقائع الحرب ، وكذلك نتائجها ، برغم ما فيها من ثغرات ، تشكل براهين ملموسة على هذه التغيرات .

لنحدد ، بشكل ملموس ، ما هي أهم هذه التغيرات على الصعيد الدولي ، وما هي على صعيد منطقتنا ؟

على الصعيد الدولي :

اولا ، المعسكر الاشتراكي وطليعته الاتحاد السوفياتي، من حيث هو القوة الاساسية في النضال ضد الامبريالية ، يزداد قوة وتأثيرا ، ويتجاوز ، في مجالات عديدة ، المصاعب التي كان يعاني منها .

ثانيا ، حركات التحرر الوطني تتابع تطورها وتحقق انتصارات متوالية . وأهم مثال على ذلك ما حققه الشعب الفيتنامي من انتصار على الامبريالية الاميركية نفسها واجباره اياها على الجلوس على طاولة المفاوضات وتوقيع اتفاقيات بازيس الجديدة .

ثالثا ، نضالات الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية والقوى المناضلة من أجل السلم، في العالم الرأسمالي ، تزداد ويزداد معها النضال الطبقي تعمقا وتتوحد ، بأشكال دائما جديدة ، برغم الصعوبات التي يجري تجاوزها ، القوى المعادية للامبريالية .

رابعا ، التناقضات داخل المعسكر الامبريالي تتفاقم على الدوام وتتفاقم معها ازمات النظام الرأسمالي وتتخذ اشكالا متعددة (أزمة الطاقة ، أزمة المواد الاولية ، الازمة النقدية الخ ...) .

خامسا ، الامبريالية تفقد الكثير من امكانياتها في كبح نضال الشعوب ، وتضطر تحت ضغط القوى المحبة للسلم والحرية ، الى الكثير من التنازلات التي تتم لصالح قضايا الشعوب .

سادسا ، الانفراج الدولي ، كصيغة بديلة للتوتر الذي يحمل مخاطر حرب نووية بين النظامين العالميين ، الاشتراكي والرأسمالي ، يزداد وتزداد معه امكانيات الشعوب للنضال في ظروف أكثر ملاءمة دفاعا عن قضاياها .

سابعا ، القضايا العربية تكسب تأييدا متعاظما في اوساط الرأي العام العالمي ، بما في ذلك الاوساط النافذة في العديد من البلدان ، وينعكس ذلك في مواقف محددة ، كما

جرى ، خلال حرب تشرين ، بالنسبة لبلدان اوروبا وافريقيا والعديد من بلدان آسيا واميركا اللاتينية ، مواقف تناقضت بشكل واضح مع السياسة الاميركية في الشرق الاوسط .

على صعيد المنطقة :

اولا ، لاول مرة منذ قيام اسرائيل ، تتمكن الجيوش العربية من تحقيق انتصار معين ضد اسرائيل ، وتستبسل في القتال ، وتبدي براعة في استخدام السلاح السوفياتي الفعال ، وتعيد الثقة الى الشعوب العربية بقدرتها على مواجهة العدوان الاسرائيلي والتصدي له .

ثانيا ، الحرب قضت على اسطورة التفوق الاسرائيلي والجيش الذي لا يقهر ، وتكونت بفعل الهزيمة الاسرائيلية (الهزيمة الجزئية) اوضاع جديدة داخل اسرائيل تنذر بأزمة كبيرة تجلى بعضها في الصراع السياسي بين القوى الحاكمة والاستقالات التي تمت ، وتجلى بعضها في التساؤلات التي تطرح حول مستقبل اسرائيل وحول الحقوق العربية ، وتجلى بعضها الاخر في موقف التأييد الذي منحته الجماهير العربية ، بشكل خاص ، داخل اسرائيل ، للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) ، فضلا عن ذلك بدأت اسرائيل تعاني ازمة خانقة في علاقاتها مع الخارج .

ثالثا ، دخل النفط ، بفعل ضغط الاحداث ، سلاحا شديد الاهمية في المعركة ، ولم يعد من الممكن في الظروف الراهنة ، ارجاعه الى حيث كان قبل الحرب .

رابعا ، اتسع نطاق الحركة الثورية العربية ، وتعمق الوعي عند الجماهير ، واصبحت المطالب التي تطرحها ، في ضوء نتائج الحرب ، أكثر راديكالية ، من أي وقت مضى ، ليس فقط بالنسبة للموقف من المساومات حول قضية الارض المحتلة وحول الحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني وحول حقه في تقرير المصير ، بل كذلك حول المهمات المتعلقة باغناء حركة التحرر الوطني العربية بمضمون اجتماعي متقدم ، عن طريق المحافظة على منجزات هذه الحركة وتحقيق منجزات جديدة . وفي هذا السياق ، وعلى هذا الاساس ، صار من المطالب الاساسية للجماهير اجراء تغيير في قيادة حركة التحرر الوطني ، باتجاه أكثر تقدما ، مع المحافظة على كل القوى الوطنية ، كل القوى المعادية للامبريالية ، وتجميعها في جبهة واسعة موحدة على أسس ديمقراطية .

خامسا ، اكتسبت الثورة الفلسطينية وضعا جديدا شديد الاهمية ، وتكرست ممثلة شرعية وحيدة للشعب العربي الفلسطيني ، وأصبح هذا الشعب ، بما له من قضايا ومصالح ، طرفا في المناقشات والمفاوضات بشكل ملموس ، اكثر من السابق ، وطرحت ، بشكل واضح ، صيغ محددة ، مقبولة او غير مقبولة لا يهم ، لحقه في تقرير مصيره ، بما في ذلك اقامة سلطة وطنية على الاراضي الفلسطينية التي ستجلو عنها القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ان هذه المعطيات التي اوردناها عن التغيرات التي جرت على الصعيد العالمي وعلى صعيد المنطقة ، لا تعني ان الوضع أصبح ، بصورة كاملة ، لصالح نضال الشعوب العربية وقضاياها . فلو كان الامر كذلك ، لكان الواقع غير الواقع الراهن ، ولما كنا بحاجة الى كل هذا النقاش. هناك بالطبع صعوبات وثغرات ومؤامرات وقوى في الداخل وقوى من الخارج ، تتضافر جميعها لتحد من التأثير الايجابي لهذه التغيرات . وليس أخطر ما في هذه الامور السلبية ، ما يأتي من العدو ، بل ان أخطر ما فيها هو ما يأتي من داخل جبهة القوى الوطنية المتحالفة . ويتجسد هذا الخطر بالدرجة الاولى في اساءة استخدام الامكانيات التي كشفت عنها الحرب ، عند الجيوش والشعوب العربية ، وفي

اساءة استخدام التحالفات الداخلية والخارجية الثابتة والموقتة التي تأكدت وتوضحت ، خلال الحرب ، وفي الركض وراء المساومات مع الامبريالية والتنازلات امامها ، وهي تنازلات ومساومات لم تكن لها مبررات ثورية ، في ظروف نسبة القوى التي نشأت .

الا ان هذه الاخطار ، برغم كل شيء ، لا تلغي المكاسب التي تحققت ولا تقلل من اهمية التغيرات التي حصلت . انها ، بالتأكيد ، تفرض النضال ضد ما هو سلبي والحذر في اتخاذ المواقف ، وتفرض ، في الوقت نفسه ، المسؤولية في رسم سياسة تأخذ بعين الاعتبار الظروف المستجدة ، وتحدد مهمات المرحلة من موقع نضالي ثوري ومن رؤية واقعية . ولا بد في هذا المجال من القول بوضوح ، وبدون تردد ، بأن هذه الظروف الجديدة ، قد أصبحت تتطلب ، في الواقع ، وبدون تأخر ، جملة من التغيرات في معظم المفاهيم القائمة ، داخل الثورة الفلسطينية ، وبشكل خاص فيما يتعلق بالبرنـــامج السياسي للثورة .

هنا تطرح أسئلة عديدة مشروعة :

ـــ بأي اتجاه يمكن اجراء التغيير في البرنامج السياسي للثورة ؟

ـــ هل تعني المرحلية التخلي عن الشعار الستراتيجي بتحرير الارض واقامة الدولة الديمقراطية على ارض فلسطين ؟

ـــ ما هو المجرى الذي يسلكه تطور الاحداث بعد الحرب ؟

ـــ هل ستجري تسوية سياسية شاملة للصراع العربي ـــ الاسرائيلي في اطـــار مؤتمر جنيف ؟

ـــ ما هي طبيعة هذه التسوية ، وما هي علاقتها بالمشاريع الامبريالية المرســـومة للمنطقة وللقضية الفلسطينية وما هو الموقف من مؤتمر جنيف ومن الجلوس على طاولة المفاوضات مع اسرائيل ؟

ـــ ما هو الموقف من الاتفاقات التي تعقد لتأمين انسحاب اسرائيل الجزئي من الاراضي المحتلة (اتفاقية فك الارتباط بين الجيشين المصري والاسرائيلي الخ...) .

ـــ ما هو الخيار الفلسطيني في مواجهة احتمالات الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وغزة ، وما هو الموقف من اقامة السلطة الوطنية على هذه الارض وما هو مستقبل هذه السلطة ؟

ثمة أسئلة عديدة اخرى تطرح في نفس السياق من الافكار ، في مواجهة الوضـــع الجديد. وحول هذه الاسئلة جميعها يدور الحوار الان داخل منظمة التحرير الفلسطينية، بين فصائل المقاومة ، وعلى صعيد كل الحركة الوطنية الفلسطينية .

بنظرنا هناك اولويات في الاجابة على هذه الاسئلة . فالقضايا الاكثر الحاحا هي القضايا التي تحتاج الى المعالجة قبل سواها والى اتخاذ موقف محدد منها . **وأول قضية تحتاج الى معالجة هي قضية الوحدة داخل الثورة الفلسطينية** . فالحـــوار الدائر الان حول مجمل القضايا المطروحة لم ينته . ولم تمارس أية أكثرية ، قبل اتخاذ القرار الملزم، أي تدبـير . ولذلك فان من الخطأ الفادح استباق الاحداث والانفراد بالموقف قبل ان يصل الحوار الى نهايته . فان مثل ذلك سيعني عمليا ، السعي الى الانقسام كهدف بذاته . اذ ان من الطبيعي خلال عملية الحوار ، لا سيما اذا كان يدور حول قضايا من نوع القضايا المعقدة المطروحة ، ان تبرز وجهات نظر ومواقف واجتهادات مختلفة . الا ان هذا الاختلاف في الحركة الواحدة ، داخل الثورة الواحدة ، لا يعني ، بالضرورة ،

الخلاف والانقسام . واذا حصل من جراء الحوار تصدع في الوحدة داخل صفوف الثورة فان ذلك يعني ان الاسس التي تقوم عليها هذه الوحدة هي أسس غير ثابتة ، غير متينة .

ان الاخطار التي نشهد ملامحها والتي تهدد وحدة الثورة الفلسطينية تفرض علينا التوقف عند احدى ضرورات التغيير الاساسية التي تتناول تركيب الثورة وممارساتها . وفي هذا المجال نعتقد بأن منظمة التحرير الفلسطينية لم تتحول ، برغم كل الجهود التي بذلت وبرغم القرارات التي اتخذت ، الى جبهة وطنية متماسكة . فالوحدة لم تتوطد . وما زال أي خلاف سياسي أو تنظيمي ينشأ بين منظمتين قادرا على تعريضها الى التصدع . فهي لم تصبح مثل جبهة تحرير الفيتنام ولا مثل جبهات أخرى من النوع الذي يسود حركات التحرر الوطني المعاصرة . وهذا هو أهم ما تعاني منه الثورة الفلسطينية في تطورها الراهن .

ثمة ، بالطبع ، أسباب تاريخية لمثل هذه الصعوبات ، منها ، على سبيل المثال ، غياب الحزب الطليعي . ولكن المعضلة الاساسية تكمن في عقدة القضية الفلسطينية نفسها ، التي خلقت، خلال خمسة وعشرين عاما، شعارات سياسية عامة واستقطابات ومحاور حولها ، داخل البلدان العربية ، بحيث لم يبق للشعب الفلسطيني نفسه مجال لتوضيح مطالبه ولتحديد برنامجه على اساسها . والمسؤولية تقع ، اولا ، على القوى الوطنية الفلسطينية التي تخلت عن قضيتها لسواها ، وعلى القوى الوطنية العربية ، لا سيما الانظمة الوطنية ، التي فرضت وصايتها ليس فقط على القضية الفلسطينية ، بل على الشعب الفلسطيني ايضا .

واذا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية قد تمكنت من البروز ، منذ عام ١٩٦٥ ، ولا سيما بعد هزيمة ١٩٦٧ ، كحركة وطنية مستقلة ، الا انها بفعل السنوات الطويلة التي سبقت هذا التاريخ وبسبب الاحداث الكبيرة التي رافقت تطور حركة التحرر الوطني العربية — ومعظمها كانت تدور حول القضية الفلسطينية — لم تستطع ، أي الحركة الوطنية الفلسطينية ، المحافظة بشكل كامل على استقلاليتها ، أسوة بسائر الحركات الوطنية التي تتجمع في اطار حركة التحرر الوطني العربية . وجرت ولا تزال تجري ، عند كل منعطف في تطور هذه القضية ، وعند كل حدث يفرض على الثورة الفلسطينية ، صراعات تشمل كل القوى الوطنية العربية ، تتجاذب هذه الحركة ، باتجاهات مختلفة ، حتى التناقض أحيانا . ومن هنا مصدر الصعوبة ، اولا ، في تعمق الوحدة داخل صفوفها ، والصعوبة ، ثانيا ، في تحديد برنامجها .

الا ان المعضلة الثانية الاساسية التي تواجه الثورة الفلسطينية ، اليوم أكثر من أمس ، وغدا أكثر من اليوم ، هي قضية البرنامج . وفي هذا الاطار تبرز ضرورة أخرى للتغيير ، قد لا تتناول البرنامج السياسي للثورة بشكل عام ، أي لا تتناول الاهداف العامة للثورة ، كما أقرتها اجتماعات المجالس الوطنية ، بل تتناول ، بشكل خاص ، برنامج المرحلة التي تجتازها الثورة الان . فالمرحلة ، كما قلنا ، وكما هي في الواقع ، مرحلة جديدة . ولم يعد من الممكن الاكتفاء بالشعارات العامة لمواجهة المهمات التي تطرحها . وبالطبع فان ظروف تركيب الثورة وظروف علاقاتها التنظيمية وظروف ارتباطاتها العربية ، تجعل مهمة صياغة برنامجها المرحلي عملية شاقة مشحونة بالمخاطر . ومع ذلك فقد تصدت بعض فصائل الثورة ، بجرأة، لطرح شعارات جديدة لهذه المرحلة ، محطمة بذلك صنمية الشعارات العامة ذات الطابع الستراتيجي البعيد المدى . وبذلك طرحت على بساط البحث بشكل واقعي وبشكل جدي قضية اعادة النظر بالبرنامج المكتوب ، بما في ذلك آخر صيغة له ، وهي أكثر وضوحا

من الصيغ السابقة ، التي أقرها آخر اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني في اوائل عام ١٩٧٣ .

ماذا يقول البرنامج ؟

انه ينص بالنسبة للهدف النهائي على « **اقامة المجتمع الديموقراطي الفلسطيني الذي يتوفر فيه حق العمل والحياة الكريمة لكل المواطنين ليعيشوا بمساواة وعدل واخاء وضد كافة أشكال التعصب العنصري او العرقي او الديني** » .

وينص بالنسبة للاردن على : « **لدعم نضال شعبنا بنضال الشعب الاردني الشقيق في جبهة تحرير اردنية فلسطينية تقوم ، فضلا عن مهامها على الساحة الفلسطينية ، بالنضال لاقامة حكم وطني ديموقراطي في الاردن** » .

وينص بالنسبة للعلاقة مع الحركة الثورية العربية على :« **تصفية كل أشكال الوجود الامبريالي من نفوذ سياسي وقواعد عسكرية واستثمارات اقتصادية ومؤسسات ثقافية ودحر كل القوى المحلية المرتبطة بها** » .

وينص بالنسبة للعلاقة مع الحركة الثوريـــة العالمية على : « **ان النضـــال الوطني الفلسطيني والنضال الوطني الديمقراطي العربي هما جزء لا يتجزأ من حركة النضال العالمية ضد الامبريالية والعنصرية ومن أجل التحرر الوطني** » .

ان هذا البرنامج ، بمحاولته التوجه الى الجماهير الفلسطينية بمهمات أكثر وضوحا ، لا يزال أسير نفس الاعتبارات من حيث التحديد الملموس والمفصل للمهمات المرحلية . ولذلك ، وفي ضوء الوضع الجديد الذي نشأ بعد حرب تشرين ، لم يعد من الممكن ، في التوجه الى الجماهير الفلسطينية ، الاكتفاء بهذه المهمات ، وصار لا بد من تحديد طبيعة المرحلة ، وتحديد مهماتها وتعبئة الجماهير الفلسطينية حول البرنامج الذي يتضمن هذا التحديد للمرحلة ولمهماتها . وهذا الامر لا يتطلبه فقط مبدأ النضال الثوري، بل انه بدأ يصبح مسألة عملية بالنسبة للجماهير الفلسطينية التي لن يكون من الممكن استمرار تعبئتها الى أمد بعيد تحت شعارات غير قابلة للتحقيق في مدى منظور ومحدد من الزمن . فان بقاء الجماهير الفلسطينية اسيرة الشعارات العامة الصعبة التحقيق ، أي أسيرة النظرة الرومنسية الى القضية الفلسطينية ، من شأنه ، اولا ، ان يضعف الحماس الوطني الذي لا يزال يحركها ويشدها الى الارتباط بالثورة ، ومن شأنه ، ثانيا ، ان يخلق لدى أقسام من هذه الجماهير حالة معقدة من اليأس ما تلبث ان تتحول الى عنصر فوضوي ضاغط باتجاه معاكس لمصالح الثورة ولتطورها . ومعروف ان لكل حركة ثورية أهدافها القريبة والبعيدة ، ولها استراتيجيتها وتكتيكها ، لها أهدافهـــا الستراتيجية وبرامجها المرحلية .

فماذا يمكن ان تكون مهمات المرحلة الراهنة التي يتكون منها برنامج الثـــورة الفلسطينية ؟

لقد أصبح اليوم بمثابة الاجماع الحديث لدى قيادة الثورة الفلسطينية وفي صفوف منظماتها عن ان المهمات الراهنة للثورة هي النضال ضد الاحتلال الاسرائيلي والنضال لمنع عودة الحكم الاردني الى الضفة الغربية . الا ان الخلاف هو حول التفسير الحقيقي لحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني على هذه الارض . أكثرية المنظمات ، حتى الان ، تطالب بسلطة وطنية عليها وتعتبر ذلك الحلقة المركزية في النضال الراهن ، باعتباره هدفا واقعيا ممكن التحقيق وتحقيقه يشكل مكسبا للثورة على طريق نضالها الطويل لتحقيق أهدافها الستراتيجية . أما المنظمات التي ترفض هذه السلطة فهي تنـــادي باستمرار النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية الاردنية وضد المساومات وضد

التنازلات الخ... ولكنها لا تضع بديلا ملموسا واضحا للحلول الثلاثة التي يمكن ان تطرح حول مستقبل هذه الارض : بقاؤها تحت الاحتلال ، او عودتها للحكم الاردني (بما في ذلك تنفيذ مشروع المملكة المتحدة) او اقامة سلطة وطنية عليها ؟ فالنضال ضد الاحتلال وضد العودة الى الحكم الاردني ، وضد المؤامرات على القضيـــة ، وضد التنازلات الاستسلامية ، لا تجيب على السؤال الذي يطرح حول مصير هذه الارض بعد توفر امكانيات اخراج القوات الاسرائيلية منها ، بالقتال أم بالمفاوضات ، لا فرق ، فكلها في النهاية وسائل نضال ، يكمل بعضها بعضا ، وفعالية هذا الشكل او ذاك تتحدد فيما يمكن الحصول عليه من مكاسب بعد استخدامه .

نعم ما هي الحلقة المركزية في المهمات التي تطرح في هذه المرحلة ؟ اذ لا بد من حلقة مركزية ، لا بد من هدف محدد تناضل الثورة من أجل تحقيقه لا من أجل رفضه ويشكل تحقيقه مكسبا وطنيا . فحتى الان كانت الحلقة المركزية النضال من أجل الهـــدف الستراتيجي وفي اطار هذا النضال كانت تتحدد الشعارات العملية الملموسة بالرفض ، رفض الكيان الصهيوني، رفض المشاريع الاستعمارية، رفض الصلح والاعتراف الخ... أما الان ، وبعد حرب تشرين حيث تغيرت موازين عديدة وأصبحنا أمام واقع جديد فلم يعد من الممكن ، الا من قبيل الرومانسية على حد تعبير أحد قادة الثورة ، طرح شعارات من هذا القبيل . فالرفض هو دائما سهل ، أما النضال من أجل تحقيق هدف محدد فهو الاشد صعوبة والاكثر مسؤولية .

الا ان الربط الشرطي المطلق لاي شعار مرحلي بالهدف الستراتيجي هو عمليـــة تعجيزية . لان ربط تحقيق هدف ما ، السلطة الوطنية مثلا في الضفة الغربية وغزة ، بشرط وضوح كيفية وزمن الوصول الى تحقيق الهدف النهائي ، الدولة الديموقراطية على كامل الارض الفلسطينية ، هو غير واقعي ، هو ، عمليا ، رفض هذا الهدف المرحلي . ان ذلك لا ينفي ، بالطبع ، وحدة الهدف المرحلي مع الهدف الستراتيجي . بل ان هذه الوحدة ضرورية ، فاي مكسب يتحقق في نطاق مرحلة معينة ، انما ينبغي ان يخدم ، بالضرورة ، النضال لتحقيق الهدف النهائي . غير ان واقع العمل الثوري يتطلب الحد الاقصى من المرونة . ولا يمكن التعامل مع الاحداث التاريخية التي وقعت والتي يمكن ان تقع ، كالتعامل مع الاشياء . فليس بمقدور الثورة ، أية ثورة ، ان تتجاهل خلال نضالها الوقائع والامكانيات ومجموعة كبيرة من القضايا والاعتبارات والظروف . اننا نريد ان نفترض ، كنتيجة لنضال الثورة الفلسطينية والقوى الحليفة لها ، أحد ثلاثة احتمالات ، الانتصار او الهزيمة او التعادل كما طرحها أحد قادة الثورة . هل سيكون موقف الثورة واحدا في كل هذه الاحتمالات ؟ بالطبع لا ! لان موقف الثورة سيمليه عليها الوضع الملموس الذي ستجد نفسها فيه . في حال الانتصار يجب معرفة حجم هـــذا الانتصار والدور المحدد للثورة فيه ، بالنسبة للقوى الاخرى ، بما في ذلك قوى الحلفاء ، وقوى الضغوط الخارجية الخ ... وينبغي محاكمة الوضع ايضا ، بشكل ملموس وواقعي بالنسبة للاحتمالين الآخرين .

أي لا بد من الاجابة ، كما فعلت الثورة الجزائرية من قبل ، والثورة الفيتنامية ، والعديد من ثورات التحرر الوطني ، فضلا عن ثورة اوكتوبر نفسها ، على السؤال الذي يطرحه الواقع ، في حال الوصول الى احد هذه الاحتمالات الثلاثة ، ولا سيما احتمال تحقيق النصر : كيف نتابع المعركة ؟ كيف نحدد ملامح الوضع الذي سينشأ ؟

الثورة الجزائرية ظلت تقاتل الى ان وجدت نفسها أمام حتمية الجلوس على مائدة المفاوضات مع العدو الذي كانت تقاتله ، ووقعت معه اتفاقات مجحفة ، ثم تخلصت

تدريجيا من الاجحاف ، عندما رأت انها قادرة على ذلك . كذلك فعلت الثورة الفيتنامية . وكذلك فعلت ثورة اوكتوبر .

فهل ستفعل الثورة الفلسطينية مثل سواها من الثورات ، أم ان لها منطقا آخر ؟ ان هذا السؤال لم يعد سؤالا عاديا بل أصبح من الامور الاساسية التي لم يعد من الممكن الهروب من مواجهتها .

هل تجلس الثورة الى مائدة مفاوضات مع اسرائيل وما هو ثمن المكسب الذي ستنتزعه : اعتراف ، صلح ، مناطق مجردة من السلاح ، وصاية الخ... على الثورة ان تقرر بجرأة اذا وجدت نفسها أمام هذا الامر .

هذا أيضا يختلف الجواب عليه عند قادة المقاومة . البعض يريد الجمع بين الالتزام المبدئي وبين الواقعية . البعض الاخر يرفض الامر الواقع ويرفض التنازلات . وبالطبع فان رفض الامر الواقع، بالنسبة للشعب الفلسطيني، اذا كانت القضية تتعلق بالحقوق التاريخية ، هو رفض مشروع . لان الرفض هنا يعني التمسك بالحقوق . الا ان رفض التنازلات ، بصورة مطلقة ، تحت شعار الدفاع المطلق عن الحقوق ، أمر يتنافى مع عالم النضال الثوري . وبعض قادة المقاومة يرون أية تسوية اذا كانت متناقضة مع حركة التطور التاريخي — وهو أمر ممكن الوقوع — لا يمكن ان تستمر ، لا يمكن ان تصبح امرا ثابتا مستقرا . وكثير من المواثيق والمعاهدات تعرضت للتمزيق عند اول تبدل حصل في ميزان القوى . ويؤكد أصحاب هذا الرأي من قادة الثورة الفلسطينية ، بأنه يجب انتزاع السلطة الوطنية ، قبل كل شيء ، قبل الحديث عن قدرتها على العيش وقدرتها على التحرك وسط الحصار . فالمرحلة برأيهم ، الان ، هي مرحلة استرجاع وطن ولو كان صحراء وليست القضية قضية اختيار طريق للتطور او شكل محدد للسلطة . فضلا عن ان الحصار هو أمر غير ذي أهمية كبرى حتى على المدى المنظور ، استنادا الى الثقة بالحركة الوطنية في الاردن التي تضم في صفوفها قوى فلسطينية ذات وزن وتأثير كبيرين ، وكذلك بمجمل التطور الذي سيحصل في كل حركة التحرر الوطني ، فضلا عما يمكن انتظار حصوله من تطورات داخل اسرائيل ذاتها ، في ضوء الوضع الجديد ، وفي ضوء نسبة القوى التي تتغير على صعيد المنطقة وعلى الصعيد العالمي في صالح النضال التحرري للشعوب ، وفي صالح القوى المعادية للامبريالية .

على ان التسوية المقترنة بالتنازلات ليست دائما مبررة وان تكن ، في العمل الثوري ، ممكنة وضرورية ، في بعض الظروف . وقد اتبعت الحركات الثورية المعاصرة ، على اختلاف أنواعها ، منذ ثورة اوكتوبر حتى الثورة الفيتنامية ، سبيل التسويات الموقتة ، قبل التمكن من انتزاع كامل الحقوق في الارض ، كامل الاستقلال ، كامل التحرر . ولينين قائد اول ثورة اشتراكية في العالم يعطينا ، بموقفه من صلح برست ليتوفسك ، المنهج ، أؤكد المنهج لا الصيغة ، في حل معضلة من نوع المعضلات التي تواجه الحركات الوطنية الثورية في مراحل نضالها . ويقول لينين في معرض الرد على الذين يستحوذ الخوف واليأس عليهم من جراء توقيع صلح برست ليتوفسك : « **اننا لن نهلك حتى من عشرات من معاهدات الصلح المرهقة للغاية اذا نظرنا الى الانتفاضة والى الحرب نظرة جدية . ولن نهلك من الغزاة اذا لم ندع اليأس والجملة الطنانة يهلكاننا** » . ويقول ايضا في نفس الصدد : « **ان رفض توقيع صلح قذر للغاية ، اذا لم يكن عندك جيش ، هو مغامرة سيكون من حق الشعب أن يتهم السلطة التي تقدم عليه** » .

ان استشهادنا بصلح برست ليتوفسك ليس من قبيل المقارنة . فالمقارنة هنا غير جائزة . الا اننا نستشهد بمنهج لينين في معالجة قضية خطيرة واجهت الثورة في أصعب مرحلة من مراحل تطورها ، مرحلة كان يمكن ان تهلك فيها الثورة لو لم تلجأ الى

تلك التسوية والتنازلات التي لم يكن بد منها من أجل انقاذ الثورة . ونحن نريد بهذا المثل ان نتسلح بالحجة التي تقدمها لنا التجارب الثورية في العالم ، للرد على الاخوان المناضلين في صفوف الثورة الفلسطينية الذين يتمسكون ، دون ان يتبنوا ذلك حرفيا ، بالمبدأ الخاطىء ، « كل شيء أو لا شيء » . وهو مبدأ عدمي لا يجوز ان يقع فيه المناضلون الثوريون ، سواء كان ذلك عن قناعة ، او عن غير قصد .

التسوية اذن انما يحدد الموقف منها ، بالرفض او القبول ، شرطان أساسيان : الاول ، هو التقدير الحقيقي لحجم الامكانيات الذاتية والموضوعية ، الداخلية والخارجية ، الشرط الثاني ، هو مقدار التنازلات بالارتباط مع ما توفره من امكانيات بالنسبة للثورة من أجل متابعة نضالها في المراحل التالية .

في هذا المجال تطرح قضية مؤتمر جنيف والمفاوضات الجارية داخله وحوله ، والتسويات والاتفاقيات التي وقعت والتي يجري النقاش حولها .

وحول هذه القضية تبرز آراء مختلفة . بعض قادة الثورة يرفضون بدون نقاش الجلوس الى مائدة المفاوضات انطلاقا من مبدأ الرفض لاية حلول سياسية لقضية الاحتلال الاسرائيلي للارض الفلسطينية ولسائر الاراضي العربية ، والبعض يرفض ذلك استنادا الى موقف سياسي له تبريراته ، أية كانت هذه التبريرات . والبديل عند هؤلاء القادة للحلول السياسية هو استمرار القتال . ولكن القتال ليس مجرد رغبة ، بل هو أيضا امكانية . فهل هذه الامكانية متوفرة ، من الناحية الموضوعية ومن الناحية الذاتية ومن ناحية توفر الظروف الخارجية ، وأهمها نسبة القوى ؟ لا بد من معرفة ذلك وتحديده بوضوح لكي يمكن الحكم ، بمستوى مسؤولية المناضل الثوري ، عما اذا كان يوجد بديل للحل السياسي ، بالقتال . فاذا تعذر الجواب الايجابي على هذا السؤال ، عندئذ يصبح الاصرار على رفض الحلول السياسية شكلا من أشكال الهروب الى الامام في مواجهة واقع صعب .

فريق آخر من قادة الثورة يقر بضرورة الحلول السياسية ، في ظروف عدم توفر امكانية استمرار القتال . وهو يرى انه لا يجوز للثورة ان تبقى أسيرة وسائل التحرك السياسي وبرامج العمل السياسي التي كانت قائمة قبل الحرب ، وترى انه لا بد من برنامج مرحلي للنضال الثوري يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة .

وفي الواقع فان الثورة الفلسطينية تمارس عمليا ، منذ فترة ، العمل السياسي ، من الباب الواسع ، وتعمل ، بمحض ارادة هيئاتها القيادية ، في اطار الحلول السياسية . وهذا الفريق من قادة الثورة الذين يقرون بمبدأ العمل السياسي ، الى جانب أشكال النضال الاخرى ، المسلح خصوصا ، يرون في الظروف الراهنة ان من الممكن ، في اطار نسبة القوى الجديدة ، الحصول على مكاسب للقضية الفلسطينية ، أهمها انتزاع سلطة وطنية في الضفة الغربية وغزة بعد اجبار الاسرائيليين على الجلاء عنها .

طبعا ان مؤتمر جنيف ليس المكان السهل للحصول على حلول جاهزة للقضية المطروحة . فالسلطة الوطنية ليست موضوعة على طبق من الفضة لكي تسلم الى الثورة الفلسطينية . كذلك فان الثورة الفلسطينية ليست ، حتى الان ، في عداد المدعوين الى مؤتمر جنيف . فضلا عن أن مؤتمر جنيف هو الان في عطلة ، عطلته مضاعفات اتفاق الكيلو ١٠١ الجزئية الثنائية بين مصر واسرائيل برعاية اميركا . ولذلك فليست الامور بالسهولة التي يجري تصويرها بها . ومن هنا فان القضية يجب ان تطرح بشكل آخر .

اولا ، ينبغي النضال من أجل ان يصبح الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا

للثورة ، امرا واقعا . فهذا الاعتراف الذي جرى حتى الان في مؤتمر القمة العربية ، وفي مؤتمر عدم الانحياز ، سيظل حبرا على ورق ، سيظل بدون قيمة فعلية ، اذا لم يقترن ، لدى أية مفاوضة دولية او محلية ، حول مصير الارض الفلسطينية ، أية ارض فلسطينية باشراك ممثلي الثورة الفلسطينية في هذه المفاوضات طرفا وحيدا عن الشعب الفلسطيني . ان ذلك لم يحصل حتى الان . ولذلك ينبغي النضال من أجل تحقيقه . يجب ان يعترف مؤتمر جنيف والاطراف المشتركة فيه ، اذا تيسر له ان ينعقد مرة ثانية ، بهذا الواقع الجديد . فاذا رفضت الثورة الفلسطينية الذهاب الى مؤتمر جنيف ، في حال توجيه الدعوة اليها ، تكون قد رفضت ، عمليا ، الاعتراف الدولي والمحلي بها ، ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني . وسيكون عندئذ تمثيل الشعب الفلسطيني وقفا على حكام الاردن ، بالدرجة الاولى ، الذين على يدهم تمت أكبر مجازر عرفها الشعب الفلسطيني في تاريخه الحديث .

ويرى بعض قادة الثورة ، انه اذا كانت السلطة الوطنية ، مطلبا صعبا ينبغي النضال من أجل تحقيقه ، فان عملية التحرير لكامل التراب الوطني هي أشد صعوبة . ولذلك فليس من الطبيعي استبدال شعار مرحلي أقرب الى التحقيق بشعار استراتيجي امكانيات تحقيقه أكثر صعوبة وظروف النضال من اجله أكثر تعقيدا . ولذلك يرى هؤلاء القادة ان البرنامج المرحلي على أساس النضال من أجل سلطة وطنية في الاراضي التي يجري اجلاء القوات الاسرائيلية عنها ، هو أكثر قدرة على تعبئة الجماهير الفلسطينية حول ثورتها ، لانه يقربها من امكانية انتزاع مكسب وطني هام ، أي يجعلها بنظر هذه الجماهير أكثر جدية في نضالها واكثر استحقاقا في تمثيل مصالحه ومطامحه .

ان كل ذلك يدفعنا للتأكيد بأن البرنامج المرحلي ليس فقط حاجة موضوعية ، بل هو حاجة عملية لاستمرار الثورة .

هناك ، بالطبع ، جملة من الاعتراضات والتحفظات أهمها توقف بعض قادة الثورة عند الدور الذي تلعبه اميركا بالاتفاق مع اسرائيل وبالاستناد الى النفوذ الذي تتمتع به في الانظمة الرجعية العربية وبالاستناد الى العلاقات التي أنشأتها مع بعض الانظمة الوطنية ، مصر ، بصورة خاصة . وهذه التحفظات مشروعة . الا ان الذين يضعونها لا يأخذون بعين الاعتبار بعض العوامل الموضوعية التي تدخل في عداد التغييرات الناشئة بعد حرب تشرين ، بشكل خاص . **العامل الاول** ، من حيث الاهمية ، هو موقف الجماهير العربية الذي ، اذا كان لم يتحول الان ، فسوف يتحول ، في المستقبل ، ربما القريب ، الى عمل ملموس باتجاه التغيير . فمتطلبات الجماهير العربية بعد الذي أظهرته لها حرب تشرين هي أكثر من أي وقت مضى . وهي ، بالاستناد الى ما تكون لديها من ثقة بقدرتها ، تضع عملية التغيير في قيادة حركة التحرر الوطني العربية ، جنبا الى جنب مع النضال من أجل تحرير الارض . وهي تربط ، بشكل واع ، بين ما هو وطني من الشعارات وبين ما هو اجتماعي ، بين الارادة في التحرير وبين القوى التي تستطيع ان تحققه .

العامل الثاني ، هو وجود الاتحاد السوفياتي كقوة صديقة عظمى ، الى جانب الشعوب العربية في كفاحها العادل . اذ ان وجود الاتحاد السوفياتي في المنطقة قد أصبح ، بفضل المساعدات التي قدمها ويقدمها ، في كل مجالات الحياة ، جزءا من العملية الثورية الداخلية . فهو ليس مجرد حليف بل عضو اساسي في النضال الثوري العربي والفلسطيني من أجل تحقيق مهمات المرحلة التي تجتازها كل من الحركة الوطنية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية . وفي هذا المجال تطرح ، بشكل جدي القضية الاساسية الثالثة بالنسبة للثورة الفلسطينية ، هي قضية التحالفات والموقف منها . هناك موقفان ، حتى الان ، من التحالفات داخل الثورة الفلسطينية :

الموقف الاول هو الموقف الذي يصر على تعميق التحالفات لانها عنصر أساسي من عناصر الظفر بالنسبة لاية ثورة ، ويعتبر ان الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ ليس فقط من الحركة الثورية العربية ، بل من الحركة الثورية العالمية .

الموقف الثاني هو الموقف الذي ينظر الى التحالفات من خارج اطار العملية الثورية الواحدة ، على الصعيد العربي والعالمي ، ويضع في المؤخرة أهميتها .

طبعا ، القضية لا تطرح على هذا النحو : أيهما العامل الاساسي العنصر الذاتي أم التحالفات ؟ اذ لا جدال في ان العنصر الذاتي يأتي بالدرجة الاولى من الاهمية لانه الاساس . الا ان قضية التحالفات في الظروف الراهنة لقضيتنا ، وفي ظروف العصر كله ، هي أكثر من قضية تأتي بالدرجة الثانية . ومن هنا اصرارنا على ثلاث مسائل هامة : المسألة الاولى تتعلق بميزان القوى العالمي وعلى صعيد المنطقة لدى أي بحث في امور تتعلق بنضالنا وبامكانيات تحقيق مكاسب في هذا النضال . المسألة الثانية تتعلق بالارتباط الاساسي الذي لا يمكن الخروج منه بين حركتنا وأية حركة ثورية في أي بلد من بلدان العالم ، بالحركة الثورية العالمية . المسألة الثالثة تتعلق بالموقف من الاتحاد السوفياتي كقوة الصدام الاساسية في كل الحركة الثورية العالمية، في مواجهة الامبريالية العالميـــة .

ان أي فهم خاطىء لهذه الامور من شأنه ان يقود الى الخطأ في التقدير . وفي هذا المجال لا يسعنا الا ان نستغرب ما يساق على لسان بعض قادة الثورة من اتهام للاتحاد السوفياتي بأنه ينظر الى أية تسوية لازمة الشرق الاوسط انطلاقا من مصلحة الوفاق الدولي . وكأن هناك تناقضا بين سياسة الاتحاد السوفياتي المبدئية، في النضال من أجل السلم والتعايش السلمي ، وبين مواقفه في دعم نضال الشعوب . والامر الذي يدعو الى غرابة أشد هو الموقف المطلق من المجتمع الدولي . وفي هذا التعبير ترتكب مجموعة أخطاء في نفس الوقت. أولى هذه الاخطاء وأكبرها هو وضع كل القوى الطبقية المتناقضة على الصعيد العالمي في كيس واحد وعدم التفريق بين مواقف ومصالح كل منها . ثاني هذه الاخطاء هو تجاهل الصراع الطبقي وتفاقمه على الصعيد الدولي بين الاشتراكية والرأسمالية بين الطبقة العاملة والرأسمال . ثالث هذه الاخطاء هو تجاهل التضامن الاممي الذي يبديه الشغيلة في أقاصي العالم ، مع الشعوب المناضلة من أجل تحررها في الاقاصي الاخرى من العالم ، بما في ذلك شعوبنا ، ومنها الشعب الفلسطيني . رابع هذه الاخطاء هو اتهام الاتحاد السوفياتي بالتواطؤ مع الامبريالية ضد مصالح الحركة الثورية ومصالح الشعوب ، وهو ما لا يحتاج ، لبؤسه ، الى التوقف عنده . خامس هذه الاخطاء هو اخراج الثورة الفلسطينية من الحركة الثورية العالمية ، وعزلها ، واظهار ان العالم كله ، بكل طبقاته وقواه ، يتآمر عليها . وهو أعظم الخطأ .

ان جميع القضايا التي حاولنا ان ندخل طرفا في النقاش فيها ، هي قضايا أساسية وهامة . وهي ليست وقفا على الثورة الفلسطينية . بل هي تهم كل الحركة الثورية العربية . ويقينا ان جميع القوى الوطنيـــة والتقدمية العربية ستبذل أقصى الجهد من أجل ان تساعد الثورة الفلسطينية بالخروج من هذا الحوار بما يتفق مع مصالح تطورها على طريق تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرض وطنه واستعادة حقوقه المغتصبة .

وبالاضافة الى هذا المنطلق الاساسي ، فان اعتبارات عديدة اخرى تدفع الى التشديد على أهمية انتهاء الحوار الى نتيجة محددة . اول هذه الاعتبارات ان اسرائيل ما تزال قائمة ، وبالتالي احتمالات تكرار عدوان كبير ما تزال قائمة ، ولا يمكن ان يردعها سوى وحدة المقاومة ، ووحدتها مع الفصائل الاخرى في حركة التحرر العربية ، وتحالفها مع القوى التقدمية العالمية . وثانيها ان الثورة ما تزال تواجه اعداءها في داخل البلدان العربية حيث لا يستبعد ان تعود الرجعية الى محاولات التصفية ، وبالتالي فان التماسك بين فصائل المقاومة أكثر ضرورة . وثالثها ان العدوان الاسرائيلي قائم على الشعب الفلسطيني ، وعلى سائر الشعوب العربية ، وبالتالي فان مهمة ازالة هذا العدوان لا يمكن ان تحلها اتفاقات جزئية . وامام مثل هذه الاتجاهات يصبح من الخطر الذهاب بعيدا في الحوار والخلاف .

ورغم الخلافات الموجودة بين فصائل الثورة ، والتي يمكن ان توجد — وهذا أمر طبيعي نظرا لظروف عديدة ، طبقية وتاريخية ، رافقت نشوء وتطور المقاومة ، وأشرنا لبعضها — فان المهمة الاساسية هي الحفاظ على الثورة . فالثورة يجب ان تبقى ، وان تبقى موحدة ، وهذا هو الاهم . وما من شك في ان الانتهاء بالحوار الى اتفاق يخدم هذه المهمة .

فلسطين والشرق الاوسط في الجمعية العامة للامم المتحدة

تلخيص لاحداث الدورة الثامنة والعشرين

الدكتور فايز صايغ

في تلخيصنا لمنجزات الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة التي عقدت في خريف ١٩٧٢ أشرنا الى أن الجمعية في تلك الدورة « أعربت عن دعم اكبر لقضية الشعب العربي الفلسطيني ولحقوق الدول العربية في كفاحها ضد اسرائيل ، مما كان عليه الامر في أية دورة سابقة » . وأضفنا « ان القرارات التي تعبر عن رأي الجمعية في القضايا المطروحة قد أقرت بأغلبية تفوق تلك التي كانت في الماضي . وهكذا نالت القضية العربية سواء بالنسبة لجوهر التأييد أم اتساعه ، عطفا من الجمعية العامة في دورتها الاخيرة أكثر من أي من سابقاتها » . ويمكن ان يقال الشيء ذاته — وان كان بتأكيد أكبر — عن الدورة الثامنة والعشرين التي افتتحت في ١٨ ايلول (سبتمبر) واختتمت في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ . غير أنه يمكن ملاحظة سمتين أخريين للقرارات التي اتخذتها الدورة التي اختتمت مؤخرا : الاولى ان الجمعية أصدرت أحكاما تتعلق ببعض جوانب القضية الفلسطينية وقضية الشرق الاوسط لم تكن قد عالجتها بشكل محدد في الدورات السابقة ، والسمة الثانية ان بعض اللجان الرئيسية في الجمعية العامة التي لم يسبق لها في الماضي ان عالجت تشعبات قضيتي فلسطين والشرق الاوسط ، حولت اهتمامها في الدورة الثامنة والعشرين الى بعض جوانب هاتين القضيتين التي تدخل ضمن اختصاصها .

ومن جهة أخرى فان الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين لم تعالج موضوع « الوضع في الشرق الاوسط » — وهو الموضوع الذي جرى فيه نقاش واسع واتخذت بصدده قرارات أساسية في الدورات الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين والسابعة والعشرين التي عقدت في الاعوام ١٩٧٠ و ١٩٧١ و ١٩٧٢ على التوالي — نظرا لانه قد عولج في مجلس الامن في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) . وفي أي حال ففي اليوم الاخير من الدورة أقرت الجمعية الترتيبات الاجرائية التي لخصها رئيسها بالكلمات التالية :

« ان المشاورات الواسعة قد أشارت الى أنه ، نظرا للتطورات الاخيرة في الشرق الاوسط ، فان ثمة احساسا عاما بألا تجري معالجة هذا البند في الوقت الراهن ... ونتيجة لهذه المشاورات ثمة اعتقاد بأن أفضل سبيل يتبع هو ان تستأنف الدورة اذا استدعت الظروف ان تعالج الجمعية العامة هذا الموضوع ... ومن ناحية اجرائية فانه لن يعلن عن اختتام الدورة » .

وبالاضافة الى ذلك فقد اتخذت الجمعية القرار ٣١٠١ المتعلق بتمويل قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة .

قبل ان ننتقل الى تحليل القرارات الاساسية المتعلقة بقضيتي فلسطين والشرق الاوسط ، علينا أن نذكر ان الجمعية العامة قررت ادخال اللغة العربية ضمن لغاتها الرسمية والعاملة. ففي اليوم الاخير من الدورة اتخذت الجمعية القرارين ٣١٩٠ و ٣١٩١ اللذين جاء في الاول منهما أن الجمعية العامة « تقر بدور اللغة العربية المهم في الحفاظ على حضارة الانسان وثقافته وفي نشرهما » و « تقرر ادخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية والعاملة في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية ، وتعديل الفقرات ذات الصلة في انظمة الجمعية الاجرائية » . وقد تم في القرار الثاني تعديل المواد من ٥١ الى ٥٩ من الانظمة الاجرائية المتعلقة باللغات بما يتلاءم مع القرار الاول .

*

يمكن وضع القرارات الرئيسية التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين والتي لها علاقة بقضيتي فلسطين والشرق الاوسط تحت ثلاثة عناوين : (١) اللاجئون والمرحلون . (٢) الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . (٣) ممارسات اسرائيل في المناطق العربية المحتلة .

أولا : اللاجئون والمرحلون

(أ) المساعدات :

عالجت القرارات ٣٠٨٩ ــ أ و ٣٠٨٩ ــ ب و ٣٠٨٩ ــ هـ مساعدة اللاجئين الفلسطينيين المرحلين في العام ١٩٤٨ والاشخاص المرحلين في العام ١٩٦٧ ، وقد مدد القرار ٣٠٩٠ مهمة « مجموعة العمل لتمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الادنى » مدة سنة واحدة . وقد تم اتخاذ هذه القرارات كافة في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ .

والعنصر الوحيد الذي استجد في هذه القرارات كان في القرار ٣٠٨٩ ــ هـ ، الذي نص في الفقرتين ٤ و ٥ من مقدمته على ما يلي :

« نظرا لان مساهمة الولايات المتحدة في الميزانية العادية للامم المتحدة قد تم تخفيضها الى ٢٥ بالمئة بقرار الجمعية العامة ٣٩٦١ ب (٢٧) نتيجة الفهم بأن الولايات المتحدة سوف تسعى للابقاء على مساهمتها الطوعية ، وربما زيادتها ، الى مختلف وكالات الامم المتحدة وأجهزتها الاخرى ،

ونظرا للاهتمام العميق الذي أبدته دول معينة في أوروبه الغربية وبعض الدول الاخرى ازاء الشرق الاوسط طوال سنين عديدة » .

جاء القرار في الفقرة التنفيذية رقم ٢ كما يلي :

« تناشد [الجمعية] الدول الاعضاء خاصة تلك التي دخل الفرد فيها ١٥٠٠ دولار فما فوق الاخذ بعين الاعتبار زيادة مساهمتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى » .

وقد تم اتخاذ هذا القرار بأغلبية ٨١ صوتا ومعارضة ٣ وامتناع ٤١ . اما الاعضاء المعارضون فكانوا اسرائيل والولايات المتحدة ونيكاراجوا .

(ب) حق العودة :

١ ــ ان حق **لاجئي ١٩٤٨ الفلسطينيين** بالعودة الى وطنهم والذي اعترفت به الجمعية العامة منذ اتخاذها القرار ١٩٤ (٣) في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، جرى تأكيده مرة اخرى في العام ١٩٧٣ بالقرار ٣٠٨٩ ــ ب والذي أعاد عبارات القرارات السابقة دون تغيير ذي شأن . وقد اتخذ هذا القرار في الدورة الثامنة والعشرين، كمعظم سابقيه ، دون معارضة .

ان اعادة التأكيد على حق العودة قد تعزز مع ذلك بنص جديد تضمنته الفقرة ٣ من القرار ٣٠٨٩ ــ هـ ، الذي اعلنت فيه الجمعية :

« ان تمتع اللاجئين الفلسطينيين العرب بحقهم في العودة الى مواطنهم وممتلكاتهم والذي اعترفت به الجمعية العامة بالقرار ١٩٤ (٣) في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، والذي كررت الجمعية العامة تأكيده منذ ذلك التاريخ ، هو أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، ومن أجل ممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير » .

وقد علق كاتب هذه السطور بوصفه ممثلا للكويت على هذا القرار في الجلسة العامة للجمعية العامة رقم ٣١٩٣ المنعقدة في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ بما يلي :

« بالنظر للمرحلة الدقيقة التي يمر بها الشرق الاوسط اليوم فان وفدي يجد من الاهمية القصوى أن يؤكد فهمه لمعنى القرار ١٩٤ (٣) الذي اتخذته الجمعية العامة منذ ربع قرن ، والقرارات التي اتخذناها هذا الصباح .

« ... ان الجمعية العامة قد اعترفت بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين الى مواطنهم وأملاكهم هي حق أصيل ثابت ... وان هذه العودة يجب ان تكون : (أ) خاضعة فقط لاختيار اللاجيء نفسه ، لان اختياره بين العودة والتعويض هو الذي يقرر عودته او عدمها ... (ب) مسألة حق وليست مسألة منة من أي شخص . (ج) عودة الى وطنه مواطنا كاملا ذا حقوق كاملة وليس كمواطن مضطهد من الدرجة الثانية . (د) ان يعود وحقوقه مضمونة من الامم المتحدة كما ينص عليها المقطع (ج) من القسم (١) في القرار ١٨١ (٢) وهي الحقوق التي رحل بسببها ...

« وأكثر من ذلك فاننا نفهم من الفقرة ٣ من مسودة القرار (١ د) [٣٠٨٩ ــ د] الذي اتخذ قبل قليل ان عودة اللاجيء الفلسطيني الى موطنه في الشكل الذي وصفته الان هي (أ) أمر لا غنى عنه من أجل تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، (ب) شرط لبلوغ الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير ، (ج) شرط لسلام عادل ودائم في الشرق الاوسط بعامة . »

٢ ــ وفيما يتعلق **بمرحلي ١٩٦٧** فقد اعادت الجمعية في قرارها ٣٠٨٩ ــ ج تأكيد « حقهم في العودة الى مواطنهم ومخيماتهم » وهو ما أقرته في قرارات سابقة. ومن ناحية ثانية، فبينما كانت الجمعية في قراراتها السابقة « تعبر عن قلقها العميق لفشل السلطات الاسرائيلية في اتخاذ خطوات لاعادة السكان المرحلين » فان القرار الاخير « عبر عن **الاسف** بشدة **لرفض** السلطات الاسرائيلية » اتخاذ مثل هذه الخطوات. وعلى الرغم من صيغة القرار القوية فقد تم تبنيه في الدورة الثامنة والعشرين بأغلبية ساحقة . فقد صوت الى جانبه ١١٠ اصوات ، وضده ٤ ، وامتنع ١٢ . ويقارن هذا مع التصويت الذي جرى في ١٩٧٠ اذ كان مع القرار ٩٣ صوتا ، و ٥ ضده و ١٧ امتنعوا عن التصويت ، وفي العام ١٩٧١ كانت النتيجة ٨٨ و ٣ و ٢٨ على التوالي وفي العام ١٩٧٢ ٩٣ و ٥ و ٢٦ على التوالي . وكانت الاصوات الاربعة المعارضة (في العام ١٩٧٣) هي اسرائيل وبربادوس وكوستاريكا ونيكاراجوا . أما الولايات المتحدة فقد امتنعت عن التصويت وكانت تلك هي الحادثة الاولى التي لم تتبع الولايات المتحدة اسرائيل في التصويت .

ثانيا : الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني

أ ــ حق تقرير المصير :

لقد اعترفت الجمعية العامة رسميا ولاول مرة بحق الشعب الفلسطيني الثابت في تقرير المصير في دورتها السنوية الخامسة والعشرين في العام ١٩٧٠ ، وأعيد تأكيد ذلك في الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين . ومرة أخرى أعيد تأكيده في الدورة الثامنة والعشرين بالقرار ٣٠٨٩ ــ د .

فبالاضافة الى « اعادة التأكيد على ان شعب فلسطين مؤهل لحقوق متساوية ولتقرير المصير » (الفقرة ١) فان الجمعية في قرارها ٣٠٨٩ ــ د « تعرب مرة أخرى عن قلقها العميق بشأن حرمان اسرائيل لشعب فلسطين من التمتع بحقوقه الثابتة ومن ممارسة حقه في تقرير المصير » (الفقرة ٢) و« تعلن ان الاحترام الكامل لتحقيق الحقوق الثابتة لشعب فلسطين وخاصة حقه في تقرير المصير ، لازم من أجل سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » (الفقرة ٣) . وهذه الفقرات هي تكرار لفقرات مماثلة تضمنتها قرارات سابقة مع تعديلات طفيفة . الا أن القرار ٣٠٨٩ ــ د يشمل تأكيدا لم تشمله القرارات السابقة على ان « تمتع اللاجئين الفلسطينيين العرب بحقهم في العودة الى مواطنهم وأملاكهم ... هو أمر لازم لا غنى عنه لتحقيق سلام عادل لمشكلة اللاجئين ولممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير » .

وعلى الرغم من هذه الفقرة الجديدة والتعديلات الصياغية في الاجزاء الاخرى فقد نال القرار ٣٠٨٩ ــ د في الدورة الثامنة والعشرين تأييدا أوسع ومعارضة أقل مما ناله اشباهه في الدورات السابقة ، وذلك كما يتبين من الارقام التالية :

القرار ٢٦٧٢ ــ ج (٢٥) في العام ١٩٧٠ : ٤٧ صوتا مع ، ٢٢ ضد ، ٥٠ امتناع

القرار ٢٧٩٢ ــ د (٢٦) في العام ١٩٧١ : ٥٣ صوتا مع ، ٢٣ ضد ، ٤٣ امتناع

القرار ٢٩٦٣ ــ د (٢٧) في العام ١٩٧٢ : ٦٧ صوتا مع ، ٢١ ضد ، ٣٧ امتناع

القرار ٣٠٨٩ ــ د (٢٨) في العام ١٩٧٣ : ٨٧ صوتا مع ، ٦ ضد ، ٣٣ امتناع

والاصوات الستة المعارضة في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ كانت أصوات باربادوس وبوليفيا وكوستاريكا ونيكاراجوا بالاضافة الى اسرائيل والولايات المتحدة .

ب ــ حق الكفاح المسلح من أجل التحرير :

ان المعنى المتضمن للحق الثابت في تقرير المصير قد أوضح بصراحة في القرار ٣٠٧٠ في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ بناء على توصية من اللجنة الثالثة . وتضمنت : (أ) ربط مفهومي « الحرية » و « الاستقلال » بمفهوم « تقرير المصير » . (ب) تأكيد شرعية الكفاح من اجل التحرير « بجميع الوسائل المتاحة ، بما في ذلك الكفاح المسلح » . (ج) دعوة جميع الدول الى تقديم العون لذلك الكفاح . (د) ادانة الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير والاستقلال . وقد أعلنت هذه المبادىء في الفقرات التنفيذية ١ و ٢ و ٣ و ٦ من القرار ٣٠٧٠ التي تنص على ما يلي :

« ١ ــ تعيد توكيد الحق الثابت لجميع الشعوب الرازحة تحت السيطرة الاجنبية والاستعمارية والاستعباد الاجنبي ، في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥) في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، ٢٦٤٩ (٢٥) في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ ، ٢٧٨٧ (٢٦) في ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ .

« ٢ ــ تؤكد ايضا شرعية كفاح الشعوب من اجل التحرر من السيطرة الاجنبية والاستعمارية والاستعباد الاجنبي بجميع الوسائل المتاحة بما في ذلك الكفاح المسلح .

« ٣ ــ تناشد جميع الدول ، طبقا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها ذات العلاقة ، ان تعترف بحق جميع الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، وان تقدم العون المعنوي والمادي وأشكال العون الاخرى لجميع الشعوب المكافحة من اجل ممارسة حقوقها الثابتة في تقرير المصير والاستقلال .

« ٦ ــ تدين جميع الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير واستقلال الشعوب ، خاصة شعوب افريقيه التي ما زالت تحت السيطرة الاستعمارية والشعب الفلسطيني . »

وينبغي التذكير بأن الاشارة الصريحة الى الشعب الفلسطيني لم ترد فقط في الفقرة ٦ لكن أيضا في قرارين أعيد تأكيدهما في الفقرة (١) . وهكذا فالفقرة التنفيذية الخامسة من القرار ٢٦٤٩ (٢٥) تنص على ما يلي :

« تدين تلك الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير للشعوب التي اعترف بأنها أهل له ، خاصة شعوب جنوب افريقيه وفلسطين » .

كذلك نص القرار ٢٧٨٧ (٢٦) في فقرته الثامنة من المقدمة وفقرته التنفيذية (١) على ان الجمعية العامة :

« اذ تعيد التأكيد على الحقوق الثابتة لجميع الشعوب ، وفي شكل خاص شعوب زمبابوي وناميبيه وانجولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) والشعب الفلسطيني ، في الحرية والمساواة وتقرير المصير وشرعية كفاحها لاستعادة هذه الحقوق ،

« ١ ــ تؤكد شرعية كفاح الشعوب من أجل تقرير المصير والتحرر من السيطرة الاجنبية والاستعمارية والاستعباد الاجنبي ، خاصة في جنوب افريقيه وتحديدا شعوب زمبابوي وناميبيه وانجولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) ، كذلك الشعب الفلسطيني ، بجميع الوسائل المتاحة المنسجمة مع ميثاق الامم المتحدة » .

وقد اتخذت الدورة الثامنة والعشرون القرار ٣٠٧٠ بـ ٩٧ صوتا بينما عارضه خمسة وامتنع ٢٨ ، ويقارن ذلك بالقرار ٢٦٤٩ (٢٥) في العام ١٩٧٠ اذ كان ٧١ مع و ١٢ ضد و ٢٨ امتناع ، والقرار ٢٧٨٧ (٢٦) في العام ١٩٧١ اذ كانت نتيجة التصويت ٧٦ مع و ١٠ ضد وامتناع ٣٣ .

وتجدر الملاحظة ان ثلاثا من فقرات القرار ٣٠٧٠ المذكورة أعلاه قد جرى التصويت عليها كلا على حدة في اللجنة الثالثة قبل ان يجري التصويت على القرار بمجمله . وقد تم تبني الفقرة (١) بـ ١٠٢ صوت الى جانبها وصوتين ضدها وامتناع ١٤ ، اما الصوتان المعارضان فكانا اسرائيل والبرتغال . كذلك تم تبني الفقرة ٦ بـ ٨٤ صوتا الى جانبها و٦ ضدها وامتناع ٢٩ . وكانت الاصوات المعارضة هي بوليفيا والبرازيل وجمهورية الدومينيكان ونيكاراجوا بالاضافة الى اسرائيل والولايات المتحدة . أما الفقرة ٢ فقد نالت ٨٢ صوتا بينما عارضها ١٢ وامتنع ٢٣ . وقد أثيرت المعارضة الكبرى لهذه الفقرة لتضمنها كلمات« بجميع الوسائل المتاحة ، **بما في ذلك الكفاح المسلح** » التي اعتبرتها بعض الحكومات ابتعادا جذريا عن فقرات قرارات سابقة مثل القرار ٢٧٨٧ (٢٦) الذي تنص فقرته الاولى على « بجميع الوسائل المتاحة المنسجمة مع ميثاق الامم المتحدة » .

ج ــ حركة التحرير الفلسطينية :

١ ــ في اثناء مداولات اللجنة السياسية الخاصة تلقى رئيس اللجنة رسالة من ممثلي ٧٠ دولة من الدول الاعضاء جرى توزيعها كوثيقة تحمل الرقم A/SPC/164 مؤرخة ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ وتقول الرسالة :

« نتشرف بأن نشير الى القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة الرابع للدول غير المنحازة الذي عقد في الجزائر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ والذي أعلن « اعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة شرعية لشعب فلسطين » ونرجو ان تستمع اللجنة الموقرة في اثناء التداول في البند ٤٣ لوفد منظمة التحرير الفلسطينية ــ الممثلة الشرعية لشعب فلسطين العربي والطرف الرئيسي في القضية الفلسطينية ــ وسوف يقوم الوفد بمخاطبة اللجنة وباعطاء أية معلومات قد تطلب منه » .

وفي الاجتماع الرقم ٨٨٢ المنعقد في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ وافقت اللجنة على الطلب الذي تقدم به أكثر من نصف أعضاء الامم المتحدة مع قيام ممثل اسرائيل بالاعراب عن تحفظات وغده على هذا الاجراء .

٢ ــ بالنظر الى ما تقدم فان ثمة اهمية خاصة تعلق على القرار ٣١٠٢ الذي اتخذته الجمعية بناء على توصية اللجنة السادسة (القانونية) في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ والذي نال الى جانبه ١٠٧ أصوات ولم يعارضه أحد مع امتناع ٦ عن التصويت . فقد أشار هذا القرار الى المؤتمر الدبلوماسي القادم حول « اعادة التأكيد وتطوير القوانين الدولية الانسانية المطبقة في النزاعات المسلحة » الذي سيعقد في جنيف بين ٢٠ شباط (فبراير) و ٢٩ آذار (مارس) ١٩٧٤ ، وقد جاء في الفقرة التنفيذية الرقم ٢ من القرار ما يلي :

« الحث على دعوة حركات التحرير الوطنية التي اعترف بها كثير من المنظمات الاقليمية ذات العلاقة ، الى المشاركة في المؤتمر كمراقبين انسجاما مع ممارسات الامم المتحدة » .

وهذا ينطبق تماما على منظمة التحرير الفلسطينية التي ــ منذ تأسيسها ــ اعترفت بها جامعة الدول العربية ، وهي الهيئة الحكومية الاقليمية المعنية بالامر والتي تضم ١٩ عضوا . هذا وقد أعطى قرار مؤتمر القمة الرابع للدول غير المنحازة في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ ومؤتمر الذروة العربي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ ، أعطيا لاعتراف الجامعة العربية الراهن بمنظمة التحرير الفلسطينية دعما اضافيا .

٣ ــ ان القرار ٣١٠٣ الذي اتخذته الجمعية العامة بناء على توصية من اللجنة السادسة (القانونية) في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ والذي نال ٨٣ صوتا وعارضه ١٣ مع امتناع ١٩ عن التصويت ، هذا القرار أعلن عن « مبادىء رئيسية للوضع القانوني للمحاربين الذين يكافحون السيطرة الاستعمارية والاجنبية والانظمة العنصرية » ، لذلك فهو ذو صلة مباشرة بموضوعنا على الرغم من انه ذو صفة عامة ولا يعالج بصراحة مسألتي فلسطين والشرق الاوسط . وثمة أهمية خاصة للفقرات ١ و ٣ و ٤ و ٦ التي نصت على ما يلي :

« ١ ــ ان كفاح الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاجنبية والاستعمارية والانظمة العنصرية من اجل تحقيق حقها في تقرير المصير والاستقلال هو كفاح شرعي ويتوافق مع مبادىء القانون الدولي .

« ٣ ــ ان الصراعات المسلحة بما في ذلك كفاح الشعوب ضد السيطرة الاجنبية والاستعمارية والانظمة العنصرية يجب ان تعتبر صراعات دولية مسلحة كما هو مفهوم في اتفاقات جنيف للعام ١٩٤٩ ، وان الوضع القانوني الذي ينطبق على المتحاربين حسب اتفاقات جنيف للعام ١٩٤٩ والمواثيق الدولية الاخرى ينبغي ان يطبق على الاشخاص المنخرطين في الكفاح المسلح ضد السيطرة الاستعمارية والاجنبية والانظمة العنصرية ،

« ٤ ــ ان المحاربين ضد السيطرة الاجنبية والاستعمارية والانظمة العنصرية الذين يقعون أسرى ، يجب ان يعتبروا اسرى حرب ، وان معاملتهم يجب ان تكون وفقا لمواد اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب المؤرخة ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ ،

« ٦ ــ ان انتهاك الوضع القانوني للمحاربين الذين يكافحون السيطرة الاجنبية والاستعمارية والانظمة العنصرية خلال فترة الصراع المسلح يستتبع مسؤولية كاملة وفقا لاعراف القانون الدولي . »

ثالثا : ممارسات اسرائيل في المناطق العربية المحتلة

أ ــ تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ :

١ ــ تبدأ اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الاشخاص المدنيين زمن الحرب المؤرخة ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ ، (التي تعرف عادة باسم اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩) بالمادة الصريحة التالية :

« المادة ١ : تتعهد الاطراف السامية المتعاقدة باحترام المعاهدة الراهنة وضمان احترامها في جميع الظروف » .

وعلى الرغم من ذلك فقد رفضت اسرائيل بعناد منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ان تقر بالتزامها بتطبيق هذه الاتفاقية في المناطق العربية التي احتلتها مذ ذاك .

٢ ــ في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ اتخذ المؤتمر الدولي الثاني والعشرون للصليب الاحمر ، قرارا نصت الفقرة الثانية من مقدمته والفقرتان التنفيذيتان الثانية والثالثة منه على ما يلي :

« نظرا للاهتمام البالغ بآلام السكان المدنيين العظيمة في المناطق المحتلة في الشرق الاوسط ، الناجمة عن عدم تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب ،

« ٢ ــ يؤكد [المؤتمر] ان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على المناطق المحتلة نتيجة نزاع حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ،

« ٣ ــ يناشد الاطراف المعنية الاعتراف بالتزاماتها وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة والاستجابة لها » .

٣ ــ في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٠٩٢ ــ أ الذي تناولت فيه هذه المسألة تناولا مباشرا . فبعد ان يستذكر القرار في الفقرة الثانية من المقدمة « ان اسرائيل والدول العربية ، التي احتلت اسرائيل في العام ١٩٦٧ اراضي بعضها ، هي أطراف في الاتفاقية » ، يمضي القرار فينص في فقرتيه التنفيذيتين ١ و ٢ على ما يلي :

« ١ ــ تؤكد [الجمعية العامة] ان اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب المؤرخة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ تنطبق على المناطق العربية التي احتلتها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧ ،

« ٢ ــ تطلب من سلطات الاحتلال الاسرائيلية ان تحترم مواد تلك الاتفاقية في المناطق العربية المحتلة وتلتزم بها » .

وقد اتخذ ذلك القرار بـ ١٢٠ صوتا لصالحه مقابل لا شيء مع خمسة ممتنعين هم بوليفيه وكوستاريكه ومالاوي ونيكاراجوه بالاضافة الى اسرائيل .

٤ ــ أكثر من ذلك فان القرار ٣٠٩٢ ــ ب الذي اتخذ في التاريخ نفسه نص في الفقرة الرابعة من مقدمته على ما يلي :

« آخذا بعين الاعتبار ان تطبيق اتفاقية جنيف في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ لا يمكن ويجب الا تكون موضع نقاش في اوضاع الاحتلال العسكري الاجنبي ... » .

٥ ــ وثمة قرار آخر تناول « حقوق الانسان في اثناء النزاع المسلح » تناولا عاما دون اشارة خاصة الى الشرق الاوسط ، وهو القرار ٣١٠٢ الذي اتخذته الجمعية في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ بناء على توصية من اللجنة السادسة . وقد نصت الفقرة التنفيذية الرابعة المعدلة منه على ما يلي :

« تناشد جميع الفرقاء في النزاعات المسلحة الاعتراف بـ / والاستجابة لالتزاماتهم وفقا للمواثيق الدولية ، وان يراعوا القوانين الدولية الانسانية النافذة ، وبخاصة اتفاقيات لاهاي للعامين ١٨٩٩ و ١٩٠٧ وبروتوكول جنيف للعام ١٩٢٥ واتفاقات جنيف للعام ١٩٤٩ » .

وقد تم اقرار التعديل الظاهر في النص المقتبس اعلاه اثناء مداولات اللجنة السادسة بأغلبية ١٠٣ أصوات دون ان يمتنع أحد عن التصويت ، بينما انفردت اسرائيل في المعارضة .

ب ــ ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية :

١ ــ أقرت الجمعية العامة اعتمادا على المعلومات التي تضمنها التقرير السنوي للجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على تمتع سكان المناطق

المحتلة بحقوق الانسان ، اقرت القرار ٣٠٩٢ ــ ب في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ الذي يؤكد من جديد مواد القرارات المماثلة التي اتخذتها الجمعية في دورات سابقة ، كذلك القرارات الاخرى التي اتخذها مجلس الامن والمجلس الاجتماعي والاقتصادي ولجنة حقوق الانسان ومنظمات الامم المتحدة الاخرى منذ العام ١٩٦٧ .

وعلى وجه التحديد ، فالجمعية في قرارها ٣٠٩٢ ــ ب :

« أ ــ تستنكر رفض اسرائيل الدائم السماح للجنة الخاصة بدخول المناطق المحتلة ،

« ب ــ تعبر عن قلقها الشديد لانتهاك اسرائيل اتفاقية جنيف » وخاصة تسعة اشكال محددة من الانتهاكات التي تؤثر على حقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة، وتطلب من اسرائيل «الامتناع فورا عن تلك الممارسات»،

« ج ــ تعلن ان سياسات اسرائيل في « الضم » و « الاستيطان » وتغيير طابع المناطق المحتلة المادي وتركيبها السكاني وبنيتها الدستورية او وضعها او وضع أي جزء منها ، هي انتهاكات للقانون الدولي والاتفاقات الراهنة ولقرارات الامم المتحدة ،

« د ــ تحث جميع الدول على الاحجام عن أي عمل قد تستغله اسرائيل في تنفيذ سياستها في استعمار المناطق المحتلة » و « تناشد جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بأي تغييرات تجريها اسرائيل في المناطق المحتلة ، وان تتجنب القيام بأي عمل ، بما في ذلك أعمال المساعدة، التي يمكن ان تستخدمها اسرائيل للاستمرار في سياساتها وممارساتها المشار اليها في هذا القرار » .

وقد نال هذا القرار في الدورة الثامنة والعشرين تأييدا أوسع مما نالته قرارات مماثلة في دورات سابقة ، كما يتضح بالارقام التالية :

القرار ٢٥٤٦ (٢٤) للعام ١٩٦٩ ٥٢ مع ، ١٣ ضد ، ٤٩ امتناع

القرار ٢٧٢٧ (٢٥) للعام ١٩٧٠ ٥٢ مع ، ٢٠ ضد ، ٤٣ امتناع

القرار ٢٨٥١ (٢٦) للعام ١٩٧١ ٥٣ مع ، ٢٠ ضد ، ٤٦ امتناع

القرار ٣٠٠٥ (٢٧) للعام ١٩٧٢ ٦٣ مع ، ١٠ ضد ، ٤٩ امتناع

القرار ٣٠٩٢ ــ ب (٢٨) للعام ١٩٧٣ ٩٠ مع ، ٧ ضد ، ٢٧ امتناع

وكانت الاصوات المعارضة هي أصوات باربادوس وبوليفيه وكوستاريكه وجمهورية الدومنيكان ونيكاراجوه بالاضافة الى اسرائيل والولايات المتحدة .

٢ ــ أقرت الجمعية العامة بعد ان نظرت في التقرير السنوي للجنة ازالة التمييز العنصري (وهي هيئة تضم ١٨ خبيرا عالميا بصفتهم الشخصية) أقرت القرار ٣١٣٤ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ ، وفي الفقرة التنفيذية الرابعة من هذا القرار لحظت الجمعية العامة قرار اللجنة المذكورة الرقم ٤ (٧) و « استذكرت موافقتها في المقطع الثالث من قرار الجمعية العامة ٢٧٨٤ (٢٦) ، على قرار اللجنة الرقم ٤ (٤) » . وقرارا اللجنة اللذان أشار اليهما قرار الجمعية العامة يعالجان أعمال التمييز العنصري في المناطق السورية التي احتلتها اسرائيل . واللجنة في قرارها الاخير « تعرب عن قلقها ازاء الوضع » وعن « أملها في ان يتمكن سكان مرتفعات الجولان بأسرع ما يمكن من التمتع بحقوقهم الانسانية العامة وحرياتهم الاساسية كمواطنين في الجمهورية العربية السورية » .

وقد اتخذت الجمعية قرارها ٣١٣٤ بـ ١١٣ صوتا دون معارضة مع امتناع ١١ عن التصويت . ولان التصويت لم « يسجل » فمن المتعذر معرفة الدول الاحدى عشرة التي امتنعت . غير ان سجلات اللجنة الثالثة تشير الى ان كلا من اسرائيل والولايات المتحدة

قد ادلتا ببيانات تشير الى انهما امتنعتا عن التصويت رابطتين الامتناع بموقفيهما من الفقرة الرابعة من القرار .

ج ــ حقوق العرب في التعويض واستعادة الاملاك :

١ ــ بناء على توصية من اللجنة الثانية (الاقتصادية) اتخذت الجمعية العامة قرارها ٣١٧٥ المعنون « السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في المناطق المحتلة » في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ ، وقد نص القرار في فقراته التنفيذية ١ و ٢ و ٣ على ما يلي :

« ١ ــ تؤكد [الجمعية] حق الدول والشعوب العربية التي وقعت اراضيها تحت الاحتلال الاجنبي ، في السيادة الدائمة على جميع مواردها الطبيعية ،

« ٢ ــ تؤكد مجددا ان جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية في المناطق العربية المحتلة هي اجراءات غير شرعية وتدعو اسرائيل الى وقف هذه الاجراءات فورا ،

« ٣ ــ تؤكد حق الدول والشعوب العربية التي وقعت اراضيها تحت الاحتلال الاسرائيلي في استعادة تملك والتعويض الكامل عن استغلال الموارد الطبيعية ونهبها والاضرار بها ، كذلك عن استغلال الموارد البشرية واستخدامها في المناطق المحتلة » .

وقد نال هذا القرار ٩٠ صوتا وعارضه ٩ وامتنع ٢٦ . وكانت الاصوات المعارضة هي بوليفيه وجمهورية الدومنيكان ونيكاراجوه بالاضافة الى اسرائيل والولايات المتحدة.

٢ ــ في اليوم الاخير من الدورة اتخذت الجمعية العامة في جلسة عامة القرار ٣١٨٧ دون اشارة مسبقة الى اي لجنة رئيسية . وقد عالج هذا القرار « اعادة الاعمال الفنية الى الاقطار التي وقعت ضحية لاعمال المصادرة » . وتنص الفقرة الثامنة من المقدمة والفقرات التنفيذية ١ و ٢ و ٣ على ما يلي :

« اذ تستنكر [الجمعية] بشدة نقل **الاعمال الفنية** بالجملة وبدون مقابل من قطر لآخر تكرارا نتيجة للاحتلال الاستعماري او الاجنبي ،

« ١ ــ تؤكد ان اعادة الاعمال الفنية والتماثيل ومعروضات المتاحف والمخطوطات من قطر الى آخر دون مقابل ، سيعزز التعاون الدولي لان ذلك يشكل تعويضا عادلا عن الاضرار التي ارتكبت ،

« ٢ ــ تقر بالمسؤوليات الخاصة في هذا الصدد الملقاة على عاتق تلك الاقطار التي استولت على مثل هذه الاشياء نتيجة للاحتلال الاجنبي والاستعماري فقط ،

« ٣ ــ تدعو جميع الدول المعنية الى الامتناع عن مصادرة الاعمال الفنية من المناطق التي ما تزال تحت السيطرة الاجنبية او الاستعمارية » .

وتتضح علاقة هذا القرار بأعمال اسرائيل في المناطق العربية المحتلة من حقيقة ان « نهب الممتلكات الاثرية والثقافية في المناطق المحتلة » هو واحد من « انتهاكات » « المواثيق والانظمة الدولية النافذة » التي « أعربت [الجمعية] عن اسفها العميق ازاءها » داعية اسرائيل الى « ايقافها فورا » في الفقرتين ٣ (ز) و ٤ من القرار ٣٠٩٢ ــ ب .

وقد اتخذ القرار ٣١٨٧ بـ ١١٣ صوتا دون معارضة وامتناع ١٧ ولم تشارك اسرائيل في التصويت . اما الدول التي امتنعت عن التصويت فكان من بينها عدد من الدول وجدت نفسها في تناقض لكونها كانت في الماضي القريب **ضحية** مصادرة هذه الاعمال الفنية وفي الوقت نفسه **الجاني** الذي ارتكب أعمال هذه المصادرة وذلك خلال فترات « الاحتلال الاستعماري والاجنبي » ، فقد عانت هذه الدول من هذه الممارسات

عندما كانت تحت الاحتلال النازي في الحرب العالمية الثانية ، كذلك تورطت بهذه الاعمال عندما مارست هيمنتها الاستعمارية على الاقطار الاسيوية والافريقية . كما ان الولايات المتحدة امتنعت كذلك عن التصويت .

ملاحظات ختامية

عزلة اسرائيل العالمية

ان الاحكام التي اقرتها الدول الاعضاء في الامم المتحدة بالنسبة للقضايا المطروحة والتي ظهرت من خلال تصويت ممثليها على القرارات المختلفة ، تظهر في وضوح ان دعم حقوق الشعب الفلسطيني والدول العربية في الصراع على اسرائيل — والذي كان يتصاعد في السنوات الاخيرة — قد بلغ أوجه ، بدعم شبه كامل ، في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة . وقد وجدت اسرائيل نفسها في عزلة مطبقة تقريبا في آسيه وافريقيه واوروبه ، شرقيها وغربيها على حد سواء ، ولم تجد لها بقايا دعم غير في اميركه اللاتينية على الرغم من ان هذا الدعم كان يتناقص بالمقارنة مـــع الدورات السابقة . وبالطبع فقد بقيت الولايات المتحدة السند الوفي لاسرائيل .

وفي التصويتات الرئيسية التسعة التي اشير الى نتائجها في الفقرات السابقة فان **نيكاراجوه والولايات المتحدة وبوليفيه** صوتت اكثر ما يكون الى جانب اسرائيل اذ أعطت هذه الدول صوتها لاسرائيل في سبع مناسبات وست وخمس على التوالي . بالاضافة الى ذلك فان **كوستاريكه** تحالفت مع اسرائيل في أربع مناسبات و**باربادوس** و**جمهورية الدومنيكان** في ثلاث لكل منهما، و**البرتغال** (المشهورة بتهربها عند التصويت) و**مـــلاوي** و**البرازيل** في مناسبة واحدة لكل منها .

صدر حديثا عن مركز الابحاث بالانجليزية

كتـــاب

القدس في الامم المتحدة

بقـــلم

الدكتور جورج طعمه

٨٠ صفحة بليرتين

يضاف اليها أجور البريد الجوي : ٥٠ ق.ل. في العالم العربي ، ١ ل.ل. فياوروبة ، ٢٥٠ ق.ل. في سائر الدول .

أطلبه من مركز الابحاث — قسم التوزيع

ص.ب ١٦٩١ — بيروت

محاولة لتقييم سلاح النفط العربي في مواجهة اوروبا الغربية

الدكتور عاطف سليمان

نكتب هذا البحث وقد مضت ثلاثة أشهر على دخول النفط العربي سلاحا في المعركة. فمن المعروف أن وزراء النفط العرب اتخذوا قرارهم باستخدام سلاح النفط لدى اجتماعهم بالكويت في السابع عشر من شهر اكتوبر — تشرين الاول — الماضي وكانت حرب اكتوبر — رمضان على أشدها ، ورغم ان المعارك قد توقفت بعد حوالي أسبوع من ذلك التاريخ الا أن سلاح النفط بقي نافذا وما زال حتى الآن قائما ومؤثرا . لذا يبدو من المفيد بل من الضروري أن نحاول اجراء تقييم موضوعي لسلاح النفط العربي بالطريقة التي استخدم بها منذ الحرب الرابعة عن طريق رصد وتقييم النتائج التي ترتبت على استخدام هذا السلاح خلال فترة الاشهر الثلاثة المنصرمة ومدى ما حققه من الاهداف المرسومة له او الآمال المعلقة عليه ، مع محاولة تبيان الجوانب الايجابية والسلبية لهذا الاسلوب في ممارسة سلاح النفط وما قد يكون فيه من ثغرات ومسا قد يؤخذ عليه من مآخذ ، وذلك حتى يكون من الممكن ، على ضوء نتائج هذا التقييم ، القاء نظرة حول المستقبل ، نظرة على استخدام سلاح النفط في الفترة التالية ، والاجابة على بعض التساؤلات التي تطرح في هذا المجال : هل من المستحسن ايقاف سلاح النفط الآن أو التخفيف من اجراءاته ، أم ينبغي على العكس من ذلك مواصلة العمل به لتحقيق مزيد من النتائج ؟ والى متى ينبغي أن يستمر هذا الاستخدام ؟ وهل يستمر بالكيفية السابقة أم بالتعديل في اجراءاته وتكييفها لتحقيق مزيد من الفعالية على ضوء ما تحقق بالفعل من نتائج وما كان يؤمل او ينبغي ان يؤمل تحقيقه من نتائج ؟

ونظرا لاتساع الموضوع فقد خصصت هذا البحث لمحاولة اجراء مثل هذا التقييم الموضوعي بالنسبة لآثار اجراءاتنا النفطية على **اوروبا الغربية** فقط والنتائج التي حققتها والاجابة على بعض التساؤلات المتقدمة . ويتطلب تقييم اجراءاتنا النفطية في مواجهة امريكا بحثا آخر منفصلا .

تذكير بالاجراءات النفطية المتخذة وتطورها

من المعروف ان البلدان العربية المنتجة للنفط قررت ، على اثر اجتماع لوزراء النفط العرب في الكويت في السابع عشر من شهر اكتوبر — تشرين الاول — الماضي ، تخفيض انتاج النفط العربي وصادراته بنسبة مبدئية لا تقل عن ٥ بالمائة شهريا ومواصلة زيادة هذا التخفيض بمعدل ٥ بالمائة كل شهر الى ان يتحقق الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد بادرت البلدان المعنية الى التنفيذ الفعلي لهذه الاجراءات فخفضت انتاجها بنسبة عشرة بالمائة أو أكثر ، كما في بعض هذه البلدان ، على أن تتواصل زيادة هذا التخفيض بنسبة ٥ بالمائة كل شهر الى أن تتحقق الاهداف التي حددها قرار التخفيض . كما ان البلدان النفطية العربية دعمت

هذا الاجراء بعد ذلك بحظر تام على تصدير النفط العربي الى الولايات المتحدة الامريكية، نظرا لتدخلها السافر الى جانب العدو الصهيوني ودعمها غير المشروط لطاقات العدو في المجالات العسكرية والمالية والسياسية والدبلوماسية ، ثم توسع هذا الحظر ليشمل هولندا نظرا لمواقفها العدائية من القضية العربية . وقد بادر العراق من جانبه الى تأميم كافة المصالح الامريكية والهولندية في الشركات البترولية العاملة في الاراضي العراقية .

وفي ٤ نوفمبر ــ تشرين الثاني ــ الماضي قرر وزراء النفط العرب تحديد نسبة تخفيض الانتاج العربي بخمسة وعشرين بالمائة من معدل الانتاج قبل اندلاع حرب رمضان على ان يزاد هذا التخفيض بعد ذلك بنسبة ٥ في المائة في بداية شهر ديسمبر ــ كانون الاول ــ وفي كل شهر من الاشهر التالية .

وعلى اثر صدور بيان الدول التسع الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة في ٦ نوفمبر ــ وهو البيان الذي أكد مطالبة هذه الدول لاسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة كما تطالب بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ــ قرر وزراء النفط العرب الايقاف المؤقت لنسبة التخفيض الاضافية (٥ ٪) المقررة لشهر ديسمبر وذلك فيما يتعلق بدول السوق الاوروبية المشتركة باستثناء هولندا .

ثم انعقد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر في الفترة ما بين ٢٦ الى ٢٨ نوفمبر وأصدر قرارا في مجال النفط يقضي « بالاستمرار في استخدام النفط كسلاح اقتصادي في المعركة الى أن يتحقق الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية لشعب فلسطين وذلك على النحو التالي : (١) الاستمرار في الحظر بالنسبة للدول المساندة لاسرائيل ، (٢) الاستمرار في نسب التخفيض الى الدرجة التي لا تؤدي الى تخفيض دخل الدولة أكثر من ربع دخلها في عام ١٩٧٢ ، (٣) تشكيل لجنة من وزراء الخارجية والنفط في الدول العربية البترولية مهامها ما يلي :

اولا : وضع قائمة تصنيف الدول الى : دولة صديقة ، دولة محايدة ، ودولة مساندة للعدو .

ثانيا : متابعة تنفيذ قرار استخدام النفط واعادة النظر في تصنيف الدول وفقا لما يلي :

أ ــ نقل تصنيف الدولة من فئة الى أخرى وفق التزامها بتنفيذ الخط السياسي المقرر من قبل مؤتمر القمة او اتخاذها مواقف من شأنها اعادة النظر في تصنيفها وعلى أن تكون هذه المواقف سياسية واقتصادية وعسكرية .

ب ــ اعطاء الدولة المحايدة والتي تصبح صديقة الكميات التي كانت تستوردها في عام ١٩٧٢ وعلى أن تتعهد بعدم اعادة تصديرها خاما أو مواد نفطية .

ج ــ عدم جواز اعادة تصدير النفط من بلد مستورد الى بلد آخر معاد .

ثالثا : تجتمع اللجنة المشار اليها أعلاه لوضع التصنيف ويبلغ للدول العربية المنتجة للنفط او التي يصدر من مرافئها لتنفيذه » .

وعلى اثر الاجتماع العادي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط في الكويت بتاريخ ٨ و٩ ديسمبر الماضي اتخذ وزراء النفط العرب ، الى جانب قرارهم باستئناف خفض الانتاج شهريا بنسبة ٥ بالمائة ابتداء من شهر يناير ١٩٧٤ ومواصلة الحظر الشامل على شحن النفط الى الولايات المتحدة وهولندا ، اتخذوا القرارات التالية :

« ١ ــ **اذا تم التوصل الى اتفاق حول الانسحاب** من كل الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ وفي مقدمتها مدينة القدس **بموجب جدول زمني موقع من اسرائيل** تضمن الولايات

المتحدة تنفيذه فان الحظر على تصدير النفط الى الولايات المتحدة سيرفع فور بدء تنفيذ الجدول الزمني للانسحاب .

٢ ـــ يعقد وزراء النفط العرب حال الاتفاق على الجدول الزمني للانسحاب اجتماعا لوضع جدول زمني لاعادة انتاج النفط الى المستويات التي كان عليها في ايلول (سبتمبر) الماضي متماشيا بذلك مع مراحل الانسحاب .

٣ ـــ ستزود الدول الاسلامية والافريقية بالكميات الكاملة المترتبة لها بموجب عقود حتى اذا ادى ذلك الى رفع مستويات الانتاج الى معدل يضمن تلبية الحاجات المحلية لتلك الدول شرط أن لا يعاد تصدير أي من هذا النفط الى دول يشملها الحظر العربي » .

وفي ٢٥ ديسمبر الماضي اتخذ وزراء النفط العرب ، على اثـر اجتماع استثنائي لهم بالكويت ، اجراءات جديدة حول استخدام النفط كسلاح في المعركة وذلك على ضوء نتائج الجولة التي قام بها كل من السيد بلعيد عبد السلام، وزير الصناعة والطاقة الجزائري ، والسيد أحمد زكي اليماني ، وزير البترول والثروة المعدنية ، بالمملكة العربية السعودية.

وقد قرر وزراء النفط استمرار تطبيق الحظر الشامل على الولايات المتحدة وهولندا. وبالنسبة **لليابان** لاحظ الوزراء التغيير في السياسة اليابانية تجاه القضية العربية ، من جهة ، والوضع الاقتصادي المتردي في اليابان من جهة اخرى ولذا فقد قرروا معاملة اليابان بشكل خاص لا يخضعها لاجراءات التخفيض العام بشكل كامل رغبة منهم في حماية الاقتصاد الياباني وأملا في ان تقدر الحكومة اليابانية هذا الموقف للاستمرار في اتخاذ مواقف عادلة منصفة من القضية العربية .

كما قدر الوزراء « موقف **بلجيكا** السياسي وقرروا عدم اجراء تخفيض على تزويدها بالبترول والسماح بمروره الى أراضيها عبر هولندا بعد أخذ الضمانات الكافية بوصوله اليها كاملا وغير منقوص » .

« وقرروا ان يتم تزويد بعض البلدان الصديقة بحاجتها الفعلية من البترول حتى لو زادت عن مستوى استيرادها لشهر سبتمبر ١٩٧٣ شريطة الا يتسرب البترول العربي الى خارجها ويحل محله بترول غير عربي كانت تستورده » .

« وقرر المجتمعون تنفيذا لكل ذلك أن يرفع الانتاج في دولهم بنسبة عشرة بالمائة من انتاج شهر سبتمبر لتصبح نسبة التخفيض خمس عشرة بالمائة بدلا من خمس وعشرين بالمائة والا تطبق نسبة التخفيض الاضافية لشهر يناير » .

كما تقرر بأن يجتمع الوزراء مرة اخرى بمدينة طرابلس بليبيا ، يوم ١٤ فبراير (شباط) لاستعراض نتائج الجولة الثانية للوزيرين الجزائري والسعودي عبر العواصم الغربية الا اذا استدعى الامر الاجتماع قبل ذلك.

وأوضح وزير الصناعة والطاقة الجزائري على اثـر الاجتماع المذكـور بأن كافة اجراءات التخفيف قابلة لاعادة النظر فيها وسيبقى تطبيقها مرهونا بضمان عدم تحويل البترول التي تزود به البلدان الصديقة الى البلدان التي يشملها الحظر . كما أوضح بأن اللجنة المكلفة بمراقبة قرار المقاطعة والتي تضم ممثلين عـن السعودية ، الكويت ، الجزائر وليبيا ستبدأ أعمالها في الايام القادمة . وذكر بأن الجزائر قـد كلفت بتنسيق عمليات تزويد البلدان الافريقية بالبترول .

أهداف سلاح النفط

ولعله من الضروري أولا وقبل اجراء تقييم لنتائج استخدام سلاح النفط وما حققه من أهداف أن نتوقف قليلاً عند معنى سلاح النفط وان نتبين الاهداف التي يراد منه تحقيقها

اذ لا بد أن يكون كل ذلك واضحا حتى يمكن تقييم سلاح النفط بالطريقة التي تم بهـا استخدامه وتحديد مدى فعاليته والى أي مدى حقق بالفعل الاهداف المرسومة له والمراد منه تحقيقها .

ان من الواضح بداهة ان سلاح النفط ذو طبيعة مغايرة للمعنى المرتبط عادة بمفهوم السلاح العسكري . وبينما يمثل استخدام السلاح العسكري ضغطا مباشرا على العدو من أجل سحق قوته أو اضعافه أو الضغط على ارادته لحملـه على الاذعان لارادتنا والاستجابة لاهدافنا ، فان سلاح البترول هو سلاح اقتصادي وهو في حالتنا لا يمثل ضغطا مباشرا على العدو الصهيوني نفسه وانما ضغط على حلفاء اسرائيل وأنصارها ومسانديها ليقوموا هم بالضغط عليها ، بدلا من ضغطنا المبـاشر ، وذلك سواء كان الضغط سياسيا او دبلوماسيا او عن طريق التهديد بوقف المساعدات المالية والعسكرية او وقفها فعلا والتخلي عن مساندتها او تخفيض مختلف انواع هـذه المساعدات مما يضعف شوكة العدو ، وكل ذلك من أجل حمله على الاستجابة لمواقفنا العادلة ومطالبنا المشروعة. وضغطنا على الدول المساندة للعدو الصهيوني يتحقق في هذا المجال البترولي عن طريق الحاق الضرر البالغ بهذه الدول أو التهديد الجدي بالحاق مثل هذا الضرر وذلك اما عن طريق وضع حد لامتيازات الشركات البترولية التابعة لها والعاملة في بلادنا وما يعنيه ذلك من حرمانها من الارباح الضخمة التي تجنيها ومن الميزة الاستراتيجية الهامة التي يمثلها لها وجود هذه الشركات في بلادنا وسيطرتها على استغلال نفطنا ، واما عن طريق حرمان تلك الدول من نفطنا الذي تستورده والذي هو ضروري جدا لصناعاتها ولمختلف جوانب نشاطها الاقتصادي وخلق مجاعة بترولية فيها تكون ذات نتائج خطيرة على اقتصادها أو على الاقل الحاق ضرر مادي كبير بها ، مما قـد يحملها على تغيير مواقفها المعادية لنا والمساندة لعدونا واتخاذ مواقف أكثر اعتدالا وانصافا والضغط على العدو الاسرائيلي للاستجابة لمطالبنا العادلة واقرار سلام دائم وعادل في المنطقة(١).

ويمكن ان نوجز فيما يلي النتائج او الاهداف التي يمكن لها بشكل واقعي أن ننتظر تحقيقها من استخدام سلاح النفط في مواجهة أوروبا الغربية وذلك بالطبع ضمن اطار الهدف العام الاساسي الذي رسمته قرارات وزراء النفط وهو تحقيق الانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني :

١ ــ لعل أبسط هذه الاهداف وأكثرها تواضعا ، رغم ما يمثله من أهمية لا تنكر ، هو لفت نظر العالم الى قضيتنا والتوعية بها وابقائها حية في الاذهان والحث في الاسراع في ايجاد حل عادل لها . وهذا الهدف وان كنا نسعى للوصول اليه في مواجهـة البلدان الغربية في الدرجة الاولى الا أن من الممكن ان ننتظر تحقيقه على مستوى العالم أجمع ، فكل فرد في أي بلد من بلدان العالم وقد أحس بوطأة أزمة الطاقة التي انتشرت نتيجة اجراءاتنا النفطية او وصل اليه علم بآثارها لا بد وان يتساءل عـن السر الذي جعل العرب يقدمون على مثل هذه الاجراءات وعن القضية التي يدافعون عنها وأسس هذه القضية ومراميها وأهدافها ، ولا بد ان يزداد علما بها ووعيا بمختلف جوانبها . وكل ذلك من شأنه زيادة التفهم لقضيتنا والوعي بها لدى قطاع متعاظم من الرأي العام العالمي وخلق تيار قوي لدى هذا الرأي العام مؤات لنا ويمكن أن يمارس ضغطا من أجل تحقيق حل عادل أو فرض عزلة دبلوماسية متزايدة على اسرائيل في مواجهة هذا الرأي العالمي. وهي كلها مسائل لا يُمكن أن يستهان بأهميتها .

ومن الواضح ان تحقيق هذا الهدف يتطلب منا ان نشفع اجراءاتنـا النفطية بحملة اعلامية على أوسع نطاق عالمي ممكن لشرح وتوضيح مختلف جوانب القضية العربية الى جانب بيان الاعتبارات التي أملت علينا اتخاذ الاجراءات النفطية نفسها . وقد كان ذلك

هو هدف الجولة الاولى التي قام بها وزيرا النفط الجزائري والسعودي في أوروبا الغربية وأمريكا والجولة الثانية التي يقومان بها الآن . الا أن الجهد الاعلامي العربي في هذا المجال ينبغي أن يكون متواصلا ومكثفا .

٢ ــ خلال الحرب كان الهدف من استخدام سلاح النفط يتمثل في الضغط على الغرب لحمله على اتخاذ مواقف متفهمة لوجهة النظر العربية ومتعاطفة معهـا او على الاقل اتخاذ موقف الحياد في الحرب الدائرة وعدم تقديم أيـة مساندة لاسرائيل في المجالات الدبلوماسية والعسكرية والسياسية ... الخ .

وبعد انتهاء العمليات العسكرية فان استثنـاء الدول ، التي تعتبر صديقـة ، من اجراءاتنا النفطية من شأنه أن يشجع الدول على التعاطف بشكل أكبر مع قضيتنا لتحظى بمعاملة الدولة الصديقة أو على الاقل منعها من اتخاذ مواقف معادية والالتزام بموقف الحياد حتى لا تتعرض للآثار الضارة المترتبة على تطبيق اجراءاتنا النفطية لا سيما نحو الدول المعادية .

٣ ــ وأخيرا فان الهدف الايجابي الابعد أثرا مما تقدم والمطلوب تحقيقه مـن بلدان أوروبا الغربية يتمثل في **السعي الفعلي الايجابي مـن أجل تحقيق حـل سريع وعادل للقضية** . هذه المجموعة من الدول هي ، من ناحية ، المستهلكة الرئيسية لنفطنا ، ومن ناحية أخرى ، الحليفات الرئيسية للولايات المتحدة ، القوة الكبرى المساندة لاسرائيل . ولهذه الاعتبارات فان من المنطقي ان ننتظر منها القيام بمثل هذا الدور الايجابي . هذه الدول قد لا تملك الضغط المباشر الحاسم على اسرائيل ، كما تملكه الولايات المتحدة ، ولكنها تملك ، من ناحية ، وسيلة للضغط غير المباشر على اسرائيل عن طريق الضغط على الحليفة الكبرى الولايات المتحدة ، كما تملك ، من ناحية اخرى ، مجموعة من وسائل الضغط المتنوعة على اسرائيل ، دبلوماسيـا وسياسيا واقتصاديا (بل وعسكـريا ، وبالنسبة لبعض هذه الدول ، عن طريق حظر كافة صادرات السلاح اليها) . ووسائل الضغط هـذه وان لم تكن حاسمة الا انها ذات فعالية لا يمكن التقليل من اهميتها . هذا الهدف من الاهداف المرجو تحقيقها من استخدام سلاح النفط في مواجهة اوروبا الغربية يتمثل اذن في حمل هذه الدول ، عن طريق الضغط الواقع عليها مـن خفض صادراتها النفطية أو حظرها ، على ممارسة ضغط غير مباشر على اسرائيل عن طريق الضغط على امريكا لاجبار اسرائيل على تنفيذ قرارات الامم المتحدة والانسحاب مـن كافة الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، من ناحية . ومن ناحية اخرى ، حمل هذه الدول على اتخاذ مجموعة من المواقف والاجراءات التي تمثل نوعا من الضغط المباشر الذي لا يستهان بتأثيره على اسرائيل ، في العديد من المجالات ومن ذلك على سبيل المثال :

(أ) اتخاذ مواقف أكثر وضوحا وانصافا من القضية العربية ، على الاقل عن طريق المطالبة والعمل لتنفيذ كافة قرارات الامم المتحدة في هذا المجال ، والاعلان عـن ذلك رسميا وصراحة مع توجيه ادانة صريحة للمواقف الاسرائيلية المتعنتة . وكل ذلك يمثل نوعا من الضغط الدبلوماسي على اسرائيل وزيادة عزلتهـا الدبلوماسية لا سيما لدى مجموعة من الدول تعتبر من الاصدقاء التقليديين لاسرائيل .

(ب) الامتناع عن تقديم المساعدات المالية والاقتصادية لاسرائيل .

(ج) الحظر الشامل لتصدير الاسلحة الى اسرائيل ، ربما مع امكانية اتخاذ قرار بالسماح ببيع الاسلحة المتطورة الى العالم العربي .

هذه هي الاهداف التي يبدو من المعقول ان نسعى للتوصل اليها من استخدام سلاح

النفط في مواجهة اوروبا الغربية والنتائج الواقعية التي من حقنا أن نأمل في تحقيقها عن طريق هذا السلاح ، وعلى ضوئها يمكن اجراء التقييم الذي نحن بصدده .

على أن تساؤلا مبدئيا يفرض نفسه هنا ويبدو من الضروري التوقف عنده قبل مباشرة عملية التقييم . هذا التساؤل هو : هل نحن محقون ، سياسيا واخلاقيا ، في استخدام سلاح النفط بالطريقة التي نستخدمه بها في مواجهة اوروبا الغربية ؟

هل نحن محقون في استخدام سلاح النفط

ان السبب الذي يدعونا للتوقف عند هذه المسألة هو الاتهامات التي نسمعها تتردد مرارا وتكرارا في كثير من الاوساط الغربية ، لا سيما الصحافية والاعلامية منها ، والتي تتهمنا تارة بالابتزاز (الشانتاج) ، وتارة باننا نفرض العقوبات او نلحق الاضرار ببلاد لا مسؤولية عليها في النزاع العربي ــ الاسرائيلي وليس بيدها وسائل للعمل من أجل ايجاد حل ، وتارة أخرى باننا نسلط العقاب ونلحق الاذى بمواطنين ابرياء .

فهل هذه الاتهامات لها أساس من الصحة ؟ وما ردنا عليها ؟ ما هي حججنا في تبرير استخدام سلاح النفط ؟

١ ــ انهم في الغرب يتهموننا بالابتزاز . لماذا ؟ لاننا نحاول الحصول من الغرب على مواقف منصفة لقضيتنا ، ضمن اطار قرارات الامم المتحدة ، عن طريق تهديده بوقف نفطنا العربي عنه او تخفيض صادراته .

ولكن ما هو الشيء او الموضوع الذي يدور حوله هذا الابتزاز المزعوم : انه النفط العربي .. فمن يملك هذا النفط ، ومن له حق التصرف فيه ؟ وكيف يمكن ان يكون هذا التصرف ، ببيع نفطنا او حجبه وزيادة انتاجه او تخفيضه او وقفه ، جريمة وابتزازا ؟

أليس النفط ملكا للعرب كما هي طائرات الفانتوم ملك للامريكيين؟ فاذا كان الامريكيون يعتبرون انهم احرار في ان يبيعوا طائراتهم لمن يحلو لهم او ليس العرب أيضا احرارا في ان يبيعوا نفطهم لمن يشاءون ؟(٢) .

ثم ان النفط العربي مثل اليورانيوم الامريكي مادة استراتيجية . والامريكيون لا يبيعون هذا اليورانيوم الا لحلفائهم وبشروط سياسية . فما الذي يمنع العرب من ان يفعلوا نفس الشيء بالنسبة لنفطهم . واذا كان الامريكيون لا يرغبون في أن يروا اليورانيوم الذي يبيعونه يعود اليهم على شكل قنابل ذرية او هيدروجينية فان العرب كذلك لا يرغبون ان يروا الطائرات تقصف مدنهم وقراهم بفضل نفطهم(٣) .

ان امريكا لها قصب السبق في استخدام السلاح الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية لا لتحقيق اهداف مشروعة وانما لفرض التبعية على الدول والتدخل في شؤونها الداخلية ، وقد كانت أول وانشط من لجأ الى هذا السلاح في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولها سجل حافل في هذا الصدد كان ينبغي ان يمنعها من أن تجرؤ على توجيه مثل هذا الاتهام للاخرين .

يبدو لنا من المفيد ان نورد بهذا الصدد فقرة من تعليق لكاتب سويدي ، هو جونار أدلر ــ كارلسون في جريدة داجنس نيهتر ، نوفمبر ١٩٧٣ ، مشار اليه في نشرة الصحافة الصادرة عن منظمة الاوبيك ، عدد ٣٠ نوفمبر ١٩٧٣(٤)، اذ يقول :

« ان سياسة المقاطعة الاقتصادية قد تعلمتها الدول العربية من الولايات المتحدة . فبعد الحرب العالمية الثانية قامت امريكا بتطبيق سياسة واسعة لحظر تصدير ما أسمته الولايات المتحدة « سلعا استراتيجية » ــ حسب تعريف واسع جدا ادخلت فيه احيانا أمشاط البلاستيك وصداري السيدات ــ الى البلدان الشيوعية والاشتراكية . هذه

السياسة بدأت ضد الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٧ ، وضد الصين عام ١٩٤٩ وضد كوبا عام ١٩٦٠ وضد الشيلي عام ١٩٧٠ . وعن طريق اللجوء الى مختلف وسائل الضغط فان الولايات المتحدة ضغطت على جميع البلدان غير الاشتراكية تقريبا للمشاركة في هذه المقاطعات الاقتصادية . فكوبا ، مثلا ، لم تستطع ان تشتري النفط من أي بلد في الغرب خلال ثلاثة عشر عاما واصبحت مجبرة على أن تعتمد كلية على الاتحاد السوفياتي . وعن طريق تهديد السويد بوقف ما تستورده من امريكا من مواد خام أساسية فان حكومة السويد المحايدة وجدت نفسها مضطرة الى اتباع سياسة تمييز في تجارتها مع البلدان الشيوعية في الخمسينات . وعن طريق تهديد السويد بوقف صادراتها الكبيرة من الصلب الى الولايات المتحدة ، فان المقاطعة الامريكية منعت شركات الصلب السويدية من استيراد النيكل من كوبا خلال الستينات .

« لقد كانت الولايات المتحدة ترمي الى سحق الشيوعية . والدول العربية ترغب في القضاء على اسرائيل . وكلاهما يستخدم سياسة المقاطعة ، فاذا كنا ، طائعين او كارهين ، قد تقبلنا الضغط الامريكي خلال خمس وعشرين سنة ، فانه يكاد لا يكون لدينا أي سبب لان نصرخ الان ، لان العرب هم الذين يستخدمون نفس هذا السلاح السياسي » .

ثم هل ننسى كيف حجبت امريكا القمح عن مصر عبد الناصر لانها صممت على الاحتفاظ باستقلالها السياسي والاقتصادي وعدم الخضوع للتبعية الغربية . فهل محاولة حرمان الشعب المصري من قوته الاساسي وفرض المجاعة عليه ، لا لذنب جناه ولمجرد حرص بلاده على عدم التفريط في سيادتها ، يعتبر حلالا لامريكا وعملا مشروعا ومقبولا ، اما حجب نفطنا لتحقيق اغراض مشروعة فيعتبر جرما وابتزازا لانه يسبب للمواطن الغربي المترف بعض المتاعب البسيطة فيحرمه من استعمال سيارته ايام الاحاد او يدعوه لتخفيض درجة حرارة التدفئة في مكاتبه ثلاث درجات !

وما دمنا بصدد امريكا وتاريخها الحافل في الضغوط غير المشروعة والابتزاز فلعله يكون من المناسب ان نعود قليلا للوراء ، الى ظروف التصويت على قرار تقسيم فلسطين في الجمعية العامة للامم المتحدة : فهل ننسى الضغوط التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ والتي مارستها امريكا ضد العديد من الدول الاعضاء ، بمختلف وسائل الترهيب والترغيب والضغوط غير المشروعة وغير الاخلاقية ، لحملها على التصويت على قرار التقسيم لصالح اسرائيل .

والحقيقة ان علاقة الغرب كله بالعالم العربي وبالبلدان النامية الاخرى في العالم الثالث كانت علاقة يسودها الابتزاز خلال عشرات السنين : لقد كانت بين أيديهم على الدوام السلطة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية فقاموا بالتحكم فيها وابتزازنا وكان الثمن المطلوب منا على الدوام : هو خنوعنا(٥) .

« وسواء كان السلاح الاقتصادي بترولا او تكنولوجيا او معدات للتصنيع فهو ما يزال يستخدم حتى اليوم وخاصة من طرف الولايات المتحدة التي برعت في اساليب الحصار الاقتصادي ضد الشعوب التي رفضت التبعية الامريكية، فلم لا تلجأ الشعوب العربية لمثل هذا السلاح وهي انما تسعى لاستعادة حقوقها ؟ »(٦) .

وقد عبر عن فكرة مماثلة احمد بهاء الدين حينما خاطب الغرب قائلا : « بلادكم طالما استخدمت انتاجها من السلاح او الالات او القمح والاغذية، أسلحة للضغط على الدول، ولقلب الحكومات ، وللحصول على العقود والامتيازات ، أي لخدمة اهدافها المصلحية فلماذا يعد حرمانا على بلاد اخرى ان تستخدم انتاجها من الخامات لنفس الضغط

السياسي وانما من أجل ان تسترد ارضا محتلة وتعيد الى ارضه ووطنه شعبا طريدا، ساهمت كل قوتكم في صنع مأساته عندما كان هذا العالم الذي ننتمي اليه اكثر ضعفا وعجزا وتفككا »(٧).

ومن المؤكد ان الغرب لو كان في مثل ظروفنا لما تردد لحظة في استخدام سلاح النفط ضدنا . وقد صرح بمثل ذلك كريستوفر ماهيو ، عضو مجلس العموم البريطاني اذ قال، في تعليق له على استخدام العرب لسلاح النفط : « ان البريطانيين كانوا سيفعلون ذلك لو كانوا في نفس موقف العرب » !

٢ — ومن الاتهامات التي يوجهونها الينا في اوروبا الغربية اننا نعمل عامدين على هدم الاقتصاد الغربي وعلى تدمير الحضارة الغربية (بل وبعضهم يقول « تدمير الحضارة العالمية » على اعتبار ان الحضارة العالمية لا يمكن في نظرهم أن تكون الا الحضارة الغربية) .

ويكفي للرد على هذا الاتهام ان نتساءل : ما هي المطالب التي نطلبها من اوروبا الغربية في مقابل أن يعود نفطنا اليها بنسبه ومعدلاته السابقة ؟ ان هذه المطالب العربية الرسمية التي ربطت بسلاح النفط عبر عنها قرار وزراء النفط في الكويت في ١٧ اكتوبر الماضي وبينتها تصريحات وزيري النفط الجزائري والسعودي في جولتهما الاعلامية في الغرب ، انما تنحصر في مطالبة اوروبا بأن تعمل بشكل جدي وفعلي من اجل تطبيق القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن الانسحاب الاسرائيلي من كافة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

فهل هذه المطالب تعتبر خارقة للعادة ومستحيلة التنفيذ حتى يصروا على عدم الاستجابة لها ولو انهار اقتصادهم كما يدعون ؟ اذا كانت اوروبا تخشى فعلا أن ينهار اقتصادها وتدمر حضارتها ، أفلا يمكنها ان تخطو خطوة الى الامام في سبيل تنفيذ قرارات الامم المتحدة بأن تضغط على اسرائيل ضمن حدود امكانياتها — وهي امكانيات موجودة وان لم تكن حاسمة — او تضغط على الحليفة الكبرى امريكا لتمارس بدورها ضغطها على اسرائيل ؟

لقد كنا نفهم اتهاماتهم لنا بالعمل عامدين على تدمير الحضارة الغربية والاقتصاد الغربي لو أننا ربطنا تصدير نفطنا اليهم بشروط تعسفية مستحيلة التنفيذ . ولكننا بينا مدى اعتدال هذه المطالب . وقد كشفت تصريحات الوزيرين الجزائري والسعودي باسم كافة الدول المنتجة اثناء جولتهما في البلاد الغربية عن الاعتدال الكبير في مطالبنا . فهذا السيد بلعيد عبد السلام ، الوزير الجزائري للطاقة والصناعة يصرح في مؤتمر صحفي في باريس : « اننا لم نأت لنطلب من الاوروبيين الانحياز الى جانب العرب ولكن فقط ليعملوا على أن تدخل القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة حيز التنفيذ وحتى تطبق فعلا ولا تداس كما هي الان » (عن جريدة « الشعب » الجزائرية ، بتاريخ ٧٢/١١/٢٨) . ويضيف الوزير : « اننا نعلم بأن اوروبا ليس بامكانها وحدها ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط ولكن بين ايديها اوراق يمكن ان تسهم في ايجاد حل » . وقد صرح بمثل ذلك السيد احمد زكي اليماني اذ قال ان لدينا قرارات صادرة من الامم المتحدة لصالحنا ولكنها لم تنفذ وكل ما نسعى اليه هو ان نرى هذه القرارات توضع موضع التنفيذ .

ولقد تبين التساهل الكبير وحسن النية المفرط من جانب العرب في تعريف « الدولة الصديقة » التي يحق لها أن تستلم كميات النفط المعتادة التي كانت تستوردها قبل شهر اكتوبر ، عندما وضعوا بريطانيا وفرنسا ثم مؤخرا بلجيكا واليابان في صف الدول الصديقة لانها اعلنت عن بعض المواقف السياسية التي اتخذتها والتي تعتبر مواقف اكثر

توازنا وأقل تحيزا لاسرائيل وهي لا تخرج عن اطار قرارات الامم المتحدة (التي من المعروف ، من وجهة نظر عربية ، انها أبعد بكثير من ان تحقق مصالحنا الحقيقية ومطالبنا العادلة لا سيما بالنسبة للقضية الفلسطينية) .

فاذا كان هنالك في الغرب من لا يزالون يصرون على عدم الاستجابة لهذه المطالب العربية المعتدلة جدا ويصرون على استمرار تحيزهم لاسرائيل فان عليهم ان يتحملوا تبعة تصرفاتهم وهم في هذه الحالة انما يهدمون اقتصادهم بأيديهم ويدمرون حضارتهم بمواقفهم غير المسؤولة والمنحازة كلية الى جانب الباطل وغير المتمشية مع الشرعية الدولية ومبادىء الاخلاق العالمية !

واذا كان البترول يمثل حاجة أساسية لهذه الدول الغربية التي تتكالب على النفط العربي ولا تكترث للحق العربي ، فان على تلك الدول ان تدرك ، حسب تعبير احد الباحثين ، « ان الامة العربية لا يمكنها ان تسلم في قضية تهم مصيرها وتضيف الى ذلك بترولها »(٨) .

وحقيقة الامر ان أكثر ما يغيظ الغرب ويجعله يكيل لنا كل انواع الاتهام دون حساب ومنها هذه التهمة بتدمير الاقتصاد الغربي ان هنالك مسألة كان مسلما بها في اذهانهم وهي أن القوة الاقتصادية هي حكر لاوروبا الغربية والولايات المتحدة وحدها والى الابد وان علاقتهم مع البلدان النامية هي علاقة تفوق دائم . ولكن ها هم يفتحون اعينهم على حقيقة مرة : ان مجرد تخفيض انتاج مادة أولية قد أدى الى ظهور نقاط ضعف في هذا العالم الغربي لم نكن الى عهد قريب نجرؤ حتى على مجرد العلم بها . وكل ذلك يكشف عن مدى اعتمادهم على هذا العالم الثالث النامي الذي لم يتعودوا ان يحسبوا حسابه وهو ما يثير فيهم أقصى درجات الغيظ ويخرجهم من صوابهم .

٣ — وهم يوجهون الينا الاتهام باننا عن طريق اجراءاتنا النفطية انما نفرض العقاب ونسبب الاضرار الكبيرة لبلاد لا ذنب لها ولا مسؤولية عليها في مواجهة النزاع العربي — الاسرائيلي ولا تملك وسائل العمل نحو ايجاد حل عادل .

وينبغي ان نوضح هنا اولا ان وزراء النفط العرب قد ضبطوا الان بشكل دقيق التفرقة بين بلد صديق وبلد محايد وبلد معاد وحددوا الاجراء المناسب لكل فئة من هذه الفئات . وعلى أثر صدور قرار ١٧ اكتوبر الماضي كان من المآخذ التي تؤخذ على القرار أنه حسب نصوصه لا يفرق التفرقة الكافية بين صديق ومحايد وعدو وان بعض البلدان الصديقة قد تضرر من هذه الاجراءات بقدر ما تتضرر الدول المعادية . ولكن مثل هذه المآخذ لم يعد الان واردا ، والتفرقة بينة وواضحة بين هذه الفئات ومن شأن تطبيقها ان لا تتضرر البلدان الصديقة من اجراءاتنا النفطية . ومن المعروف ان البلدان الافريقية ، التي ساندت الحق العربي ، وبلدان عدم الانحياز والبلدان الاسلامية قد استثنيت كلها من اجراءات تخفيض الانتاج وتقرر ان تؤمن لها كافة احتياجاتها ، شريطة ان تتعهد بعدم اعادة تصدير أية كمية من النفط للبلدان التي تشملها اجراءات الحظر . ولذا فان اتهامنا بالاضرار بهذه المجموعة من الدول الصديقة والمحايدة امر غير وارد الان اطلاقا .

بقيت بلدان اوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الامريكية . فما مدى صحة الاتهام بالنسبة لاثار اجراءاتنا النفطية بالنسبة لهذه الدول ؟

من الملاحظ اولا أن حالة **الولايات المتحدة** لا تستحق التوقف ، فهذه الدولة قدمت وتقدم لاسرائيل المساعدة الضخمة غير المشروطة في الميادين العسكرية والمالية والسياسية والدبلوماسية ، ولا شك ان هذه المساندة هي العامل الاساسي الذي حفز

اسرائيل على العدوان المستمر والغطرسة غير المحدودة والمواقف المتطرفة والتحدي السافر للمجتمع الدولي ، كما ان امريكا هي الدولة الوحيدة التي تملك مفتاح الضغط على اسرائيل . ولذا فان توجيه سلاح النفط العربي ضد امريكا هو مسألة بديهية لا تحتاج الى أي تبرير .

ـ أما بالنسبة لاوروبا الغربية :

فان مسؤوليتها في خلق اسرائيل ونشأة المأساة الفلسطينية معروفة ، فاسرائيل على حد تعبير بلعيد عبد السلام « هي من صنع العالم الغربي وامتداد لنظامه الاستعماري وهي تمس حقوق وحرية الشعب العربي » . ولذا فان على اوروبا الغربية مسؤولية ضخمة ، اخلاقية وسياسية ، في ان تعمل من أجل ايجاد حل عادل لها . واوروبا الغربية لم تكتف بتهيئة كافة الظروف لاقامة اسرائيل ولكنها عملت بعد ذلك وخلال الربع قرن الذي مضى على نشوئها ـ عملت على تقويتها ومساندتها بالمساعدات الضخمة سواء كانت عسكرية (الاسلحة البريطانية والفرنسية والالمانية ـ مقابل التعويضات) أو مالية ـ وهي ما تزال ترد على اسرائيل ـ او تكنولوجية ـ (مثل مساعدتها لها في المجال الذري الذي يمثل خطورة متناهية) أو مساندتها لها دبلوماسيا واعلاميا فصحافة الغرب في غالبيتها موالية لاسرائيل وبوق لها ومنبر للدفاع عنها . ومما لا شك فيه أن وقوف اوروبا الغربية الى جانب اسرائيل خلال سنوات طويلة في كافة المجالات ، كان احد العوامل التي غذت عجرفتها وتصلبها وسياساتها العدوانية .

فأوروبا الغربية اذن ليست بريئة وعليها مسؤوليات كبيرة في هـذا المجال وليس صحيحا ادعاءها انها لا تملك وسائل العمل للمساهمة في ايجاد حل عادل او للضغط على اسرائيل . وعلى حد تعبير السيد بلعيد عبد السلام « فاننا نعلم ان اوروبا ليس بامكانها وحدها ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط ولكن بين ايديها اوراق يمكن أن تسهم في ايجاد حل » . وقوله ، ردا على حجة عدم مقدرة اوروبا على اسماع صوتها في المحافل الدولية وقلة ما تستطيع ان تعمله ، « ليس بامكاننا ان نقبل هذا التخلي من اوروبا عن واجباتها لان الدول الاوروبية والقوى الغربية الاخرى التي عرفت كيف تطبق المقاطعة ازاء النظم العنصرية بوسعها فعل ذلك تجاه اسرائيل ... فعلى اوروبا ان تعمل من اجل تنفيذ القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة والمساعدة على تطبيق العدالة علما بأن بلدين اوروبيين كانا قد صوتا في مجلس الامن لفائدة هذه القرارات وينبغي اليوم تجاوز اطار التصويت للشروع في العمل » . (مقتطفات من ندوة في التلفزيون الفرنسي يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣) .

واوروبا لديها امكانيات الضغط غير المباشر على اسرائيل عن طريق الضغط على الحليفة الكبرى ، الولايات المتحدة ، كما أن لديها وسائلها الخاصة للضغط ، كما سبق ان بينا ، دبلوماسيا ، مما يزيد من عزلتها الدبلوماسية في منطقة تعتبر تقليديا بمثابة منطقة صديقة ، وبالامتناع عن تقديم المساعدات المالية والاقتصادية لاسرائيل وبالحظر الشامل لتصدير الاسلحة اليها مع السماح بشحن الاسلحة للبلدان العربية ... الخ .

لكل ذلك فان التهمة الموجهة الينا بالحاق الضرر ببلدان بريئة لا مسؤولية عليها ولا وسائل للعمل لديها هي تهمة غير صحيحة فيما يتعلق بأوروبا الغربية .

ولا بد ان نقر بأن فعالية سلاح النفط بالنسبة لاوروبا الغربية لا سيما اذا طال وتصاعد جعلت كثيرا من المسؤولين الغربيين يدركون لاول مرة انه لا يمكن النظر للمصالح الحيوية لاية دولة او مجموعة من الدول من طرف واحد فقط . فالذين وضعوا في مخططاتهم وحساباتهم ان اقامة اسرائيل ودعمها وتأييد كل مراميها التوسعية يقيد

لحماية مصالحهم الاقتصادية عليهم ان يعلموا ان الامة العربية لا يمكن ان تتسامح مع استنزاف ثرواتها لكي تستخدم ضدها بعد أن احتلت اراضيها(٩).

ولا بد لنا هنا أن نذكر الغرب الذي لا يتكلم الان الا عن « عقوباتنا » النفطية ـــ نذكره بالدور الايجابي الهام الذي لعبه النفط العربي وسيلعبه كأداة للتنمية والتقدم والازدهار في العالم الغربي والبلدان الصناعية بصورة عامة . ان من المعروف ان الجزء الاكبر من نفطنا يذهب الى بلدان اوروبا الغربية واليابان ليغذي صناعتها وتطورها الاقتصادي العالم بمصدر رخيص للطاقة مما ساهم مساهمة كبيرة في نهضتنا الصناعية وازدهارها. وفي الوقت الذي كنا فيه نصدر هذا النفط الخام بارخص الاسعار ـــ التي كانت تحددها خلال سنوات طويلة الشركات الغربية نفسها التي تسيطر على انتاجنا ـــ كنا نستورد من الغرب منتجاته الصناعية بأعلى الاسعار . كما ان الشركات البترولية الغربية جنت خلال اكثر من ثلث قرن ـــ وبالنسبة لبعضها نصف قرن ـــ ارباحا ضخمة ساهمت في ميزان مدفوعاتها هذه البلدان وفي تحقيق نهضتها الاقتصادية وازدهارها ورخائها .

ـــ أما بالنسبة لليابان

فكما صرح الشيخ احمد زكي اليماني (في مقابلة له مع مجلة نيوزويك الامريكية ، عدد ٢٤ ديسمبر ١٩٧٣) فاننا نشعر بأن ليس علينا أية مسؤولية معنوية تجاه أي بلد لتأمين احتياجاته النفطية ما لم يقدم شيئا للقضية العربية . فاليابان كانت تتمسك بنوع من الحياد في النزاع العربي الاسرائيلي ، اي الحياد بين المعتدي والمعتدى عليه بينما العالم العربي يكون سوقا ضخمة لمنتجاتها كما أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على بترولنا ، اي انه تربطها بنا مصالح اقتصادية كبيرة بينما تكاد لا تكون لها أية مصالح البتة مع اسرائيل وليس هناك أية اعتبارات تدعوها لمجاملتها . أفلم يكن من الطبيعي والمنطقي ان ننتظر منها تفهما أكبر لقضايانا كأمة معتدى عليها ، واراضيها محتلة وحقوق جزء من شعبها مسلوبة .

ولقد استجابت اليابان الان للضغوط فعدلت من موقفها واتجهت نحو موقف عادل متوازن : فأصدرت بيانا تطالب فيه اسرائيل بالانسحاب من كافة الاراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وهددتها باتخاذ اجراءات أخرى اذا لم تنسحب من الاراضي المحتلة كما عرضت تقديم معونات تكنولوجية والمساهمة في عمليات التصنيع في البلاد العربية . وتبعا لذلك فقد قرر وزراء النفط مؤخرا اعتبارها بلدا صديقا وتأمين احتياجاتها النفطية ، على أن يكون ذلك مشروطا ببقائها على هذا الموقف العادل ومواصلة ضغوطها على امريكا للضغط بدورها على اسرائيل .

٤ ـــ وأخيرا ، فانهم يتهموننا بتسليط العقاب والحاق الاذى بالمواطنين الابرياء (في اوروبا الغربية والولايات المتحدة) :

وردنا على ذلك ان الشعب في هذه البلدان الغربية يملك وسائل الضغط على حكومته وهو ينتمي الى احزاب ومنظمات ونقابات تستطيع ان تضغط على حكومة بلده لتسير في الاتجاه الصحيح ، وفي بلاد تفتخر بديمقراطيتها فان الشعب مسؤول عن سياسة حكومته ، واذا كانت سياسة هذه الحكومة معادية للقضية العربية فسكت المواطن عليها او تضامن معها فعليه أن يتحمل هو وحكومته تبعة هذه السياسة المعادية واذا استطاع عن طريق مجموعات الضغط التي ينتمي اليها ان يحمل حكومته على انتهاج سياسة عادلة نحو القضية العربية فان بلاده ستعتبر بلادا صديقة وتحصل تبعا لذلك على كل ما تحتاجه من النفط .

ومن المؤكد ان كثيرا من المصادر الغربية تبالغ في تضخيم متاعب المواطن العادي

لتخلق حملة من الكراهية ضد العالم العربي . وعلى نحو ما عبر عنه أحمد بهاء الدين : « ان عدم تمكن الغربي من قيادة سيارته يوم الاحد مأساة كبرى تشغل الصحف وتثير وكالات الانباء وتستدعي تشكيل اللجان وعقد المؤتمرات ، وكأن كوكب الارض كله في خطر ! ولكن موت مليون من الجوع في الهند او بنجالاديش ، او من العطش وسط افريقيا ، خبر صغير في زوايا الصحف ، وربما تحركت بعض الدول لارسال بعض المعونات « والصدقات » »(١٠).

وهم يسوقون كأمثلة على هذه المتاعب والمنغصات : حرمان المواطن من استخدام سيارته أيام الاحاد في امستردام والاستعاضة عنها بركوب الدراجة ، واطفاء اللافتات المضيئة في ميدان بيكاديللي في لندن عند منتصف الليل وخفض حرارة التدفئة في مكاتب واشنطون ثلاث درجات !

فهل تقارن هذه المضايقات بمأساة الشعب الفلسطيني خلال اكثر من ربع قرن ، وهي المأساة التي خلقها الغرب ؟ وعلى حد تعبير أحد الكتاب : هل يقارن وضع راكب الدراجة في امستردام يوم الاحد باللاجيء الفلسطيني الصغير حافي القدمين ، وهل تقارن انوار بيكاديللي المطفأة عند منتصف الليل بالليالي الطويلة للشعب الفلسطيني ، وأين حرارة مكاتب واشنطون من حرارة خيام معسكرات اللاجئين في الشتاء القارص ؟(١١) !

وخلاصة القول بالنسبة لتبرير سلاح النفط وأحقيتنا في استخدامه انه سلاح مشروع يستخدم لتحقيق أهداف مشروعة ، ونحن لم نلجأ لاستخدامه الا عندما استنفدنا كافة الوسائل الاخرى دون جدوى . وكما قال بلعيد عبد السلام في رده على صحفي فرنسي « لقد اتخذ قرار الكويت فقط في اللحظة التي تبين فيها ان جميع الوسائل المستخدمة حتى الان لم تؤد الى اية نتيجة ... فقد بدا لنا ان اللحظة مناسبة لنا بأن يشعر العالم كله بأنه مسؤول عن هذا الوضع وان يعي مسؤولياته ومخاطر هذا الوضع ».

لقد أثبت الضمير العالمي الى حد بعيد عجزه عن التحرك لفرض الحل العادل وعدم اكتراثه بل أثبت بشكل خاص تحيزه ضدنا ، فلم يبق لنا الا ان نلجأ ، على حد تعبير أحد الكتاب ، الى ضميرنا والى قوتنا . ولقد ثبت من حرب البترول ان الغرب بوجه خاص حساس أمام الضغوط الاقتصادية ويستجيب لها أكثر بكثير من كافة العروض والشكاوى باسم العدالة والقانون والمنطق ، فتخفيض التسليمات البترولية من قبل العرب خلال ثلاثة أشهر كان كافيا لان يجعل الغرب يقر بأنه لا يوجد هناك قضية «لاجئين فلسطينيين» وانما قضية « حقوق الشعب الفلسطيني » وهو ما لم تستطع خمس وعشرون سنة من الدبلوماسية أن تحققه وتحصل عليه . وبذلك انتهى العرب أخيرا الى أن يجدوا اللغة التي يجب التحدث بها للغرب فلقد ثبت ان الغربيين لا يعترفون بالحقائق السافرة الا مجبرين ومرغمين سواء كان ذلك عن طريق البترول أو أية وسيلة أخرى « ولقد حان الوقت لكي يكون نتاج الارض العربية في خدمة تحريرها ولا يكون سببا لاستعبادها كما تريد ذلك المطامع التوسعية الصهيونية والاحتكارات والقوى التي تقف وراءها »(١٢).

. . .

بعد هذا العرض لحججنا في تبرير استخدام سلاح النفط ، وعلى ضوء الاهداف المشروعة التي رأينا انه ينبغي اسناد تحقيقها لسلاح النفط والآثار الواقعية التي من حقنا أن نأمل في احداثها من استخدام هذا السلاح في مواجهة اوروبا الغربية ، يمكننا الآن أن نباشر عملية تقييم اجراءاتنا النفطية والنتائج الفعلية التي حققتها حتى الآن .

تقييم اجراءاتنا النفطية :

من المؤكد أولا أن اجراءاتنا النفطية قد حققت بعض النتائج الايجابية العامة التي لا يمكن انكارها او التقليل من أهميتها :

١ ــ مما لا شك فيه بادىء ذي بدء ان قيام الدول العربية المنتجة للنفط باتخاذ هذه الاجراءات يكتسي أهمية بالغة ومدلولا سياسيا كبيرا اذ هو يمثل التضامن العربي الكامل ويجسد وقوف البلدان العربية النفطية الى جانب شقيقاتها من بلدان المواجهة صفا واحدا متراصا كما انه أبرز امكانية وأهمية قيام الامة العربية بوضع كافة اسلحتها وطاقاتها وامكانياتها المتكاملة في المعركة المصيرية. ومن المؤكد ان قرار وضع سلاح النفط العربي موضع التنفيذ كان في حد ذاته، وحتى قبل ان تظهر آثاره وبغض النظر عن مدى فعاليته، حدثا هاما على مسرح السياسة العالمية نظرا لان العالم كان يستبعد اقدام البلدان العربية المنتجة على اقحام النفط سلاحا في المعركة وكان يعتقد ان العرب لا يستطيعون تحقيق مثل هذه الوحدة الصلبة المتماسكة واتخاذ مثل هذه الخطوات الموحدة المتناسقة، فقد عود العالم نفسه على رؤية العالم العربي مجزأ مفككا منقسما على نفسه وكان واثقا من استمرار هذه التجزئة وهذا الانقسام مما يحول بين العرب وبين الاتفاق على استخدام سلاح النفط بأي شكل من الاشكال . ولذا فقد جاء اعلان هــذه القرارات النفطية ، التي كانت عند اعلانها بمثابة ترتيبات مبدئية قابلة للتصاعد والتكثيف، مفاجأة كبيرة لكثير من الاوساط الغربية خيبت آمالها المعقودة على انقسام العالــم العربي واجبرتها على اعادة حساباتها . ولذا فان من المؤكد ان تلك الاجراءات النفطية ، من حيث مغزاها السياسي والمبدئي وحتى قبل النظر في اثارها الاقتصادية ونتائجهـــا المحددة لا يمكن الا ان تزيد في الوزن الدولي للامة العربية وتدعم عنـــاصر الضغط العربي على البلدان المعادية لنا والموالية لاسرائيل ــ والتي هي بحاجة ماسة الـــى نفطنا ــ لحملها على تبني مواقف اكثر عدالة وانصافا من القضية العربية وتجعل هذه البلدان تحسب حسابا اكبر للامة العربية وحقوقها المشروعة(١٢).

٢ ــ من المؤكد كذلك ان اجراءاتنا النفطية قد حققت بطريقة مرضية احد الاهداف المرسومة لها وهو لفت نظر العالم لقضيتنا والتوعية بها وابقاؤها حية في الاذهان . لقد أصبح موضوع النفط العربي ، منذ دخول سلاح النفط في المعركة ، حديث الساعة في الاوساط الدولية وهو يحظى باهتمام المسؤولين الحكوميين ورجال المال والاقتصاد ومختلف قطاعات الرأي العام وكافة وسائل الاعلام في مختلف البلدان المستهلكة لنفطنا في كافة ارجاء العالم . وانك لا تفتح أية صحيفة بأية لغة من اللغات الا وتجد كلامـــا عن النفط العربي ومدى أهميته وآثار تخفيض انتـــاجه او حظر تصديره . والمواطـــن العادي في كثير من البلدان المستهلكة لا بد ان يكون قد تعرض لشيء من المضايقـــات والمتاعب والصعوبات نتيجة تطبيق اجراءاتنا النفطية . وكل ذلك لا بد ان يكون قد دعا ملايين الناس في العالم ممن لم يسمعوا من قبل بالقضية الفلسطينية او لم يكترثوا لها ــ دعاهم الى أن يتوقفوا قليلا ليسألوا انفسهم : من هم هؤلاء العرب ؟ ماذا يريدون ؟ ما هي القضية التي يدافعون عنها ؟ وماذا نستطيع ان نفعل لايجاد حل مناسب لهـــا تحقيقا للعدالة او تجنبا لما يصيب اقتصادنا من اضرار وما يلحق بنا من متاعب ؟ ومما لا شك فيه ان هذا الوضع لا بد ان يكون قد حفز الملايين الكثيرة من الناس الى ان يزدادوا علما بالقضية ووعيا بمختلف جوانبها السياسية والانسانية وربما اقتناعا بعدالة القضية ورغبة في العمل من اجل المساهمة في ايجاد حل عادل سريع لها . وكل ذلك قد يؤدي ، كما سبق أن بينا ، الى خلق تيار قوي لدى قطاع متزايد من الرأي العام العالمي موات لنا

ويمكن أن يمارس ضغطا من اجل تحقيق حل عادل او فرض عزلة دبلوماسية متزايدة على اسرائيل في مواجهة هذا الراي العام العالمي .

ومن الواضح ، على نحو ما سبق ان ذكرنا ، ان تحقيق هذا الهدف ومواصلة جني ثماره تقتضي ان نقرن اجراءاتنا النفطية بحملة اعلامية متواصلة ومكثفة ، على أوسع نطاق عالمي ممكن لشرح وتوضيح مختلف جوانب القضية العربية والرد على كافة الحملات الاعلامية المضادة والمغرضة ، وتفنيد مختلف الاتهامات التي توجه الينا ، والتي استعرضنا اعلاه نماذج عنها ، وبيان اهدافنا المشروعة من استخدام سلاح النفط .

٣ — اجراءاتنا النفطية أفهمت البلدان المستهلكة بشكل حاسم بأن عليها بعد الان ان تتعامل مباشرة مع البلدان العربية المنتجة اذا كانت ترغب في تأمين احتياجاتها من النفط وانه لم يعد يكفيها ان تقيم العلاقات مع الشركات النفطية الامريكية والاوروبية . لقد كان من أبرز مساوىء الوضع السابق في مجال استغلال ثرواتنا النفطية ان الشركات النفطية الاجنبية ، التي تسيطر على استغلال نفطنا : هي التي تقوم بتصدير نفطنا مباشرة الى البلدان المستهلكة وتقيم معها الروابط والعلاقات ونحن غرباء عن العملية ولا احد يكترث لنا . وقد كان هذا الوضع يحرمنا من اقامة العلاقات المباشرة القائمة على المصالح المتبادلة .

لقد تغيرت الصورة الان تغيرا جذريا وأدركت البلدان المستهلكة ان عليها ان تقيم معنا العلاقات المباشرة التي لا بد ان تقوم على أساس المصالح المتبادلة بين الطرفين ومما يحققه ذلك من نتائج ايجابية : منها حرص هذه البلدان على مراعاة مصالحنا المشروعة باعتبارنا اطراف مباشرين في علاقة متبادلة ، ومنها فرضنا على هذه البلدان ان تقدم لنا في مقابل بترولنا منافع متنوعة لصالحنا مثل الحصول على الاسلحة او الخدمات التكنولوجية والمساهمة في عمليات تصنيع وتنمية العالم العربي . ولا ننسى ما لا بد ان تؤدي اليه العلاقات المتبادلة من نشوء التفهم الافضل بين الطرفين وخلق الصداقات والعلاقات الودية التي تلعب دورا كبيرا في حل القضايا والمشاكل السياسية .

وقد كان من نتائج كل ذلك ان ازدادت اهمية النفط العربي فلم يعد كما كانوا يقولون مجرد مادة تجارية عادية وانما ثبت بشكل قاطع انه مادة استراتيجية ذات اهمية سياسية واقتصادية بعيدة المدى ، مما لا بد ان يزيد من وزن البلدان المنتجة له ويرفع من مقامها الدولي .

ولعل من مظاهر هذا الاقتناع لدى الاوروبيين بضرورة اقامة العلاقات المباشرة مع البلدان المنتجة وهي العلاقات القائمة على المصالح المتبادلة — من مظاهر ذلك مثلا فكرة عقد مؤتمر عربي — اوروبي لدراسة مختلف جوانب التعاون الممكن بين الطرفين في المجالات الاقتصادية والمالية والتقنية ، وتكوين المجموعة البرلمانية اوروبا — البلاد العربية التي تشكلت في منتصف شهر ديسمبر الماضي في البرلمان الفرنسي والتي تهدف كما تقول الى خلق نوع من « مشروع مارشال » متبادل اذ تحصل اوروبا على النفط في مقابل تقديم المعونات والمساهمات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية .

ولا شك ان هذا الاتجاه لاقامة العلاقات المباشرة مع البلدان المنتجة قد اضعف الى حد بعيد من شوكة ونفوذ الشركات البترولية ، التي كانت تحتكر عملية تزويد اوروبا بنفطنا وقللت من اهميتها في هذا المجال وهو أمر من شأنه ان يؤدي الى تغيير جذري في هيكل صناعة النفط العالمية لصالح البلدان المنتجة واهميتها المتزايدة .

٤ ـــ من النتائج التي يمكن الاشارة اليها هنا ان اجراءاتنا النفطية ،وما ترتب عليها من نقص في كميات النفط الداخلية الى السوق العالمية وزيادة الطلب على العروض ، قد هيأت ظروفا أفضل لرفع الاسعار المعلنة للنفط . ونحن نميز هنا **بشكل واضح وقاطع** بين اجراءاتنا النفطية بتخفيض الانتاج او حظر التصدير ، وهي ذات هدف سياسي وبين قرار رفع مستوى الاسعار المعلنة للنفط الذي اتخذته منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبيك) وهو عملية اقتصادية بحتة لم تنفرد بها البلدان العربية المنتجة وانما شاركت فيها البلدان المنتجة الاخرى غير العربية والاعضاء في منظمة اوبيك ، كما ان من المعروف ان الاتجاه لدى هذه المنظمة نحو رفع أسعار النفط كان سابقا لدخول سلاح النفط في المعركة وهو مبني على اعتبارات اقتصادية تحتم تحديد اسعار عادلة للنفط لا سيما لموازنتها مع المستوى المرتفع لاسعار المنتجات المصنعة التي تستوردها البلدان المنتجة للنفط ، والبلدان النامية بصوة عامة ، من البلدان المصنعة . ولكن مما لا شك فيه ان اجراءاتنا النفطية والنقص المترتب عليها في كميات النفط المصدرة وارتفاع اسعار البيع الفعلية المتحققة في السوق قد هيأ ظروفا افضل لرفع الاسعار نحو مستوى عادل وجعل الاذهان مهيأة بشكل اكبر لقبول هذه الزيادة في الاسعار بردود فعل اقل عنفا .

هذه بعض النتائج الايجابية العامة التي ترتبت على استخدام سلاح النفط . ولنحاول الان تقييم النتائج المحددة لهذه الاجراءات ومدى فعاليتها وآثارها المباشرة في علاقتنا مع اوروبا الغربية .

آثار اجراءاتنا النفطية على اوروبا الغربية ونتائجها

هنالك ملاحظة مبدئية نود ابداءها قبل عرض الاثار المباشرة لاجراءاتنا النفطية على اوروبا الغربية : ان المراقب المتمعن يستطيع ان يلمس تيارين متناقضين في التقديرات او التعليقات الصادرة عن الاوساط الغربية بخصوص اثار اجراءاتنا النفطية على بلدان اوروبا الغربية .

فهنالك تيار يبالغ في هذه الاثار ويذكر بأنها توشك ان تؤدي الى تدمير الاقتصاد الغربي ان لم تكن قد حققت ذلك بالفعل ! ، ولعله يقصد من وراء ذلك الى تأجيج الشعور بالكراهية ضد العرب وتأليب الرأي العام عليهم او ارضاء غرور العرب واقناعهم بان الاجراءات النفطية قد حققت كامل آثارها ولا داعي للاستمرار فيها . وهنالك على العكس من ذلك تيار ثان يميل الى التهوين الكبير من اثارها ولعله يرمي من وراء ذلك الى تثبيط عزائمنا واقناعنا بأن سلاح النفط هو أمر غير مجد وانه لم يؤثر بالشكل الذي يسمح له بأن يكون عامل ضغط ولذا فانه لا جدوى من استمراره ، كما يحاول كذلك اقناع الرأي العام في اوروبا بأنه لا ضرورة للخضوع للضغط العربي والاستجابة له طالما ان آثار سلاح النفط محدودة وغير فعالة . وأمام ذلك فانه ينبغي لنا ان ننظر بكثير من الحذر في مثل هذه التقديرات وان نحاول جاهدين ان نبحث عن الحقيقة الموضوعية في هذا المجال .

ومن رأينا ان هنالك جملة حقائق وملاحظات من شأن ايرادها ان يساعد قدر الامكان على تكوين صورة معقولة عن آثار اجراءاتنا النفطية ويسهل عملية التقييم الصحيح لها :

١ ـــ من المعروف ان اوروبا الغربية هي المستورد الرئيسي لنفطنا ، وهي تعتمد على النفط العربي لتغطية احتياجاتها النفطية بنسبة لا تقل عن ٧٠ ٪ من هذه الاحتياجات (وتصل هذه النسبة الى ٨٠ ٪ في فرنسا وايطاليا وتزيد عن ذلك بالنسبة لاسبانيا) ، وذلك حسب مجلة بتروليوم برس سرفيس ، عدد نوفمبر ١٩٧٣(١٤). وتقدر هذه المجلة

في عددها المذكور بأن معدل ما كانت تستورده اوروبا الغربية من كافة المصادر ، في الفترة المنصرمة من عام ١٩٧٣ قبل نشوء الازمة البترولية الناتجة عن سلاح النفط ، قد ارتفع الى حوالي ١٤ مليون برميل في اليوم (اي ما يعادل حوالي ٧٠٠ مليون طن سنويا) وكان حوالي عشرة ملايين برميل في اليوم من هذه الكمية يأتي من البلاد العربية في الخليج العربي وشمال افريقيا .

٢ ــ يتضح مما تقدم مدى اهمية نفطنا لاوروبا الغربية ومقدار اعتمادها عليه . فلو اننا قطعنا نفطنا كلية عن هذه المنطقة فانه لا توجد أية مصادر أخرى تكفي للتعويض عن الكميات الضخمة التي تستوردها منه ولذا فان مجاعة نفطية كانت لا بد وان تحل باوروبا (لا سيما بعد ان يستنفد مقدار المخزون من الاحتياطي لدى هذه البلدان وهو يتراوح ما بين احتياجات شهرين الى ثلاثة اشهر حسب كل بلد) ، ومثل هذه المجاعة كانت ستحل لو اننا خفضنا انتاجنا تخفيضا كبيرا بالشكل الذي لا يمكن للمصادر الاخرى التعويض عنه .

ومن الواضح ان مثل هذه المجاعة النفطية لو حدثت لكان من شأنها ان تخلق اضطرابا كبيرا في الاقتصاد الوطني لهذه البلدان وتلحق به اضرارا بالغة وخطرا محققا كما كانت ستكون ذات آثار ضخمة على نشاطها الصناعي ومرافق الحياة فيها وتطورها الاقتصادي العام .

٣ ــ عندما أعلنت قراراتنا النفطية في ١٧ اكتوبر الماضي وتضمنت تخفيضا مبدئيا لا يقل عن ٥ ٪ من انتاجنا (من التخفيض الفعلي بدأ بما لا يقل عن عشرة بالمائة) على أن تزايد نسبة التخفيض بمعدل ٥ ٪ كل شهر وان يتواصل ذلك حتى يتم الانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ــ عندما أعلن ذلك حدث نوع من الذعر في الاوساط الغربية المسؤولة لا خوفا من نسبة الخمسة بالمائة او العشرة بالمائة البادئة وتأثيرها الفوري وانما خوفا من مواصلة هذا التخفيض أشهرا طويلة في المستقبل وما ستصل اليه نسبة التخفيض حينذاك (وقد صرح الشيخ أحمد زكي يماني في تلك الفترة بأن بلاده مستعدة ان تواصل تخفيض انتاجها الى نسبة ٨٠ ٪ منه) . ولقد ازداد هذا الذعر عندما رفعت نسبة التخفيض ، في ٤ نوفمبر الماضي ، الى ٢٥ ٪ مع مواصلة التخفيض بنسبة ٥ ٪ كل شهر بعد ذلك حتى تتحقق الاهداف المرسومة .

ومن الجدير ذكره هنا ان اوروبا الغربية بدأت باتخاذ اجراءات التقشف قبل ان تكون اجراءات التخفيض (بنسبها المبدئية القليلة : ٥ ٪ او ١٠ ٪) قد بدأت تحدث آثارها الفعلية ففي ١٧ اكتوبر عندما أعلن قرار التخفيض كانت الناقلات في عرض البحر وقد انطلقت من موانئنا تحمل نفطنا لاوروبا وهذه الناقلات تحتاج لمدة شهر للوصول الى موانيء اوروبا، ولذا فان التأثير الفعلي للتخفيض لم يكن ليحدث قبل مرور شهر على الاقل في اواخر نوفمبر او بداية ديسمبر بينما بدأنا نسمع عن اتخاذ اجراءات التقشف منذ اواخر اكتوبر . ثم أن اوروبا الغربية لديها احتياطي مخزون من النفط يكفي لاستهلاك شهرين او ثلاثة ، حسب مختلف البلدان اي ان كمية تتراوح بين ١٢٠ و١٨٠ مليون طن (على اساس معدل الاستهلاك البالغ ١٤ مليون برميل يوميا او ٧٠٠ مليون طن سنويا). وفرنسا وحدها لديها احتياطي يبلغ حوالي ٣٠ مليون(١٥) ومن الواضح ان هذا الاحتياطي المخزون كان يكفي لسد النقص في الواردات لا سيما في تلك المرحلة الاولى دون اتخاذ أية اجراءات تقشفية .

٤ ــ كان من الممكن اذن لبلدان اوروبا الغربية ان تتلافى النقص الفعلي المتأتي من

تخفيض واردات النفط العربي عندما يتحقق وان تسد هذا العجز عن طريق اللجوء الى مخزونها من الاحتياطي النفطي والذي تتراوح مقاديره بين حاجات شهرين الى ثلاثة أشهر من الاستهلاك كما بينا . ولكن هذا الاحتياطي له قيمة استراتيجية ولذا فانهـا قررت عدم مسه وابقائه لحالات الضرورة القصوى ، وكان لا بد لاوروبا اذن في هـذه الحالة وتحسبا لما سيكون عليه الوضع في المستقبل ان تلجأ لاجراءات التقشف لسد النقص الذي سيحصل في وارداتها من النفط العربي والذي بلغت أقصى نسبة له ٢٥ ٪ وذلك بالاضافة الى محاولة زيادة وارداتها ومن المصادر الاخرى غير العربية وزيـادة انتاجها من مصادر الطاقة المحلية البديلة مثل الفحم الحجري . ومن نماذج اجراءات التقشف التي اتخذت : منع سير السيارات خلال عطلة نهاية الاسبوع ، اغلاق محطات البنزين ايام السبت والاحد ، تقنين استهلاك البنزين وغيره من المحروقات واستعمال نظام البطاقات ورفع الاسعار ، تخفيض حرارة التدفئة عددا معينـا مـن الدرجات ، تخفيض الانارة في الشوارع واطفاء اللافتات المضيئة بعد ساعة معينة ، تخفيض سرعة سير السيارات ، تخفيض المخصصات من انواع الوقود ، اقفال المسارح مبكرا ... الخ (انظر مجلة ايكونوميست اللندنية ، عدد ١ ديسمبر ١٩٧٣ ، التي تورد كشفا بهذه الاجراءات التقشفية في كل بلد من البلدان الغربية)، وقد ترتب بالطبع على هذه الاجراءات التقشفية متاعب ومضايقات للافراد كما ان بعض شركات الطيران مثلا خفضت مـن رحلاتها الداخلية ، وخفضت بعض الشركات (العاملة في ميدان البتروكيماويات مثلا من طاقة الانتاج فيها بنسبة قليلة كما ان بعضها استغنى عن عدد محدود من عماله . وهذه كلها مضايقات لها تأثيرها على المواطنين كما أن لها بعض التأثيرات على النشاط الاقتصادي العام ، ولكن القول بانها دمرت الاقتصاد الغربي او الحقت به الاضرار الجسيمة وعرضته للمخاطر هو قول مبالغ فيه كما هو واضح ، ولو ان الاقتصـاد اوشك بالفعل على التعرض للخطر للجأت البلدان المعنية الى الاستعانة بمخزونها من النفط ولكنها لم تفعل الا ضمن أضيق الحدود وفي بعض هذه البلدان فقط بحيث يمكن القول بان هذا المخزون في مجموعه قد بقي على حاله تقريبا ولم يمس . وقد كان من الممكن ان يكون الوضع اسوأ بكثير لو تواصل التخفيض في صادراتنا بنسبة ٥ ٪ شهريا بعد وصوله الى ٢٥ ٪ ونستمر ذلك بضعة أشهر أخرى .

٥ ــ الصورة الحقيقية للوضع الذي نشأ بالفعل تتمثل اذن في انه لم يحدث مجاعة نفطية في بلدان اوروبا الغربية مع ما كان سيترتب عليها من نتائج مدمرة للاقتصاد . ومن أجل التعرف على الاثار الحقيقية التي ترتبت بالفعل على اجراءاتنا النفطية لا بد من التمييز بين **ثلاث فئات** من بلدان اوروبا الغربية نظرا لاختلاف الاثار من فئة لاخرى : وهذه الفئات هي فئة البلدان «الصديقة» فئة البلدان المعادية ولا تشمل الا هولندا، وفئة البلدان الاخرى المتبقية والتي تعتبر من البلدان المحايدة .

ــ فئة **البلدان الصديقة** شملت في البداية كلا من فرنسا وبريطانيا اللتين اعتبرتـا كذلك منذ وقت مبكر بعد اتخاذ الاجراءات النفطية وذلك نظرا لمواقفها المتوازنة والمواتية للقضية العربية وتفهمها الافضل للموقف العربي ، وقد اتسعت هذه الفئـة لتشمل اسبانيا ثم اضيفت اليها مؤخرا بلجيكا . وبالنسبة لهذه البلدان فان دولنا المنتجة تعهدت بتأمين كافة احتياجاتها من المواد النفطية . ولذا فان هذه البلدان لا تتأثر الان بشكـل ملموس من اجراءاتنا النفطية . والاجراءات التقشفية الاحتياطية المختصة التي اتخذتها فرنسا تكاد تكون رمزية (وقد صرح مؤخرا البان شالاندون ، وزير الصناعة الفرنسي السابق ، بأن فرنسا ، نظرا للتموينات النفطية التي وعدتها بها البلاد العربية ومخزونها من النفط ، تستطيع ان تصمد اكثر من ثلاث سنوات دون اي تخفيض في استهلاكها) .

أما الصعوبات الحادة التي تواجهها بريطانيا في ميدان ازمة الطاقة فمردها الى اعتبارات اخرى (من أهمها اضراب عمال الفحم) .

ـ **هولندا** هي البلد الاوروبي الوحيد الذي اعتبر معاديا نظرا لاصراره على مواقفه المتحيزة لاسرائيل وتبعا لذلك فقد تقرر حظر النفط العربي عنه كلية . ولذا فان من المؤكد ان هولندا كانت اكثر بلد اوروبي تأثر من اجراءاتنا النفطية . لا سيما وان هولندا تستورد اكثر من ثلثي وارداتنا النفطية من العالم العربي . وفي الاشهر الستة الاولى من هذا العام استوردت هولندا (٥٠) مليون طن كان منها (٣٤) مليون طن من العالم العربي (اي بنسبة ٦٨ ٪) ، حسب مجلة بتروليوم برس سرفيس ، عـــدد نوفمبر ١٩٧٣ .

الا ان لهولندا وضعا خاصا من الناحية النفطية فهي تستورد كمية من النفط الخام تزيد كثيرا عن احتياجات استهلاكها المحلي، ولكن جزءا من هذا النفط يفرغ في ميـنـــاء روتردام، الذي هو اكبر ميناء في اوروبا، ثم ينقل عبر هولندا الى بلدان اوروبية اخرى (لا سيما بلجيكا والمانيا الغربية التي تقدر نسبة النفط الواصل اليها عن طريق هولندا بحوالي ٣٠ ٪ من وارداتها النفطية) . كما أن لدى هولندا طاقة تكرير كبيرة ، تزيـــد كثيرا عن متطلبات احتياجاتها المحلية ، ولذا فانها تكرر النفط الخام المستورد ثم تعيد تصدير جزء كبير منه على شكل منتجات مكررة مستفيدة من فروقات السعر ومن كافة المزايا الاقتصادية المترتبة على صناعة تكرير مزدهرة .

وتقدر طاقة التكرير المتوفرة لهولندا بحوالي (١٤٦٠٠٠٠٠) برميل يوميا بينما لا يزيد استهلاكها المحلي عن (٧١٦٠٠٠٠) برميل في اليوم ، ومعنى ذلك انها تصدر ما لا يقل عن (٩٠٠٠٠٠٠) برميل يوميا من المنتجات المكررة(١٦).

ان مجموع الاستهلاك داخل هولندا كما ذكرنا يبلغ حوالي (٧٠٠) الف برميل يوميا او حوالي ٣٥ مليون طن سنويا ولكن من بين هذه الكمية ١١٦٢ مليون طن سنويا تمثل الوقود الذي تستخدمه السفن التي ترتاد موانىء هولندا ، والاستهلاك المحلي الحقيقي هو (٢٤) مليون طن في السنة . وحيث ان هولندا تستورد النفط أيضا من مصادر غير عربية ، اذ تقدر كميات هذا النفط غير العربي بحوالي ٣٥ مليون طن ، فمعنى ذلك أن كميات النفط التي ما تزال تصلها من مصادر غير عربية تزيد عن احتياجات استهلاكها المحلي وتغطي هذه الاحتياجات واحتياجات الوقود للسفن التي ترتاد موانئها(١٧). ولذا فان مخزون هولندا من النفط لم يكن قد مس بعد شهرين من بدء تنفيذ اجراءاتنا النفطية، حسب المرجع المتقدم .

الا ان قطع النفط العربي عن هولندا يصيب صناعة التكرير فيها والتي هي من جهة أساسا للتصدير ، بضربة قاسية كما انه قد أثر وسيؤثر تأثيرا بالغا على ازدهار ميـنـــاء روتردام الذي تمثل تجارة المنتجات البترولية ٧٠ ٪ من نشاطه(١٨) وهذه كلها عوامل ضغط هامة على هولندا ومن شأنها ان تلحق باقتصادها اضرارا كبيرة لا سيما كلمـــا طالت مدة الحظر ، وذلك رغم المحاباة التي تحظى بها من قبل الشركات النفطية العالمية التي ترسل اليها بشحنات نفط غير عربي كانت موجهة أساسا لبلدان اخرى ورغم تعهد الولايات المتحدة بمساعدتها في هذا المجال . ومقاطعتنا النفطية لهولندا درس فعال لكل بلد تسول له نفسه الانحياز الى العدو الصهيوني ومعاداة القضية العربية .

ـ البلدان الاخرى في اوروبا الغربية اعتبرناها دولا محايدة ولذا فاننا لم نطبق عليها الحظر الكلي ولكنها تأثرت بتخفيض انتاجنا النفطي وصادراته بالنسب المعروفة .

لقد خفضت الواردات النفطية لهذه البلدان في مرحلة اولى في حدود ١٠ ٪ الى ١٥ ٪ .

وهذا التخفيض كان من الممكن بسهولة سده من كميات النفط الاحتياطي المخزون (والذي يعادل احتياجات شهرين الى ثلاثة أشهر) اذ أن كمياته اكبر بكثير من مقدار العجز الحاصل في الواردات . ولكن هذه الدول ، احتياطا للمستقبل وتحسبا لوضع اكثر تأزما وعدم المساس بالمخزون الذي له أهمية استراتيجية ، قررت اللجوء الى اجراءات التقشف والتوفير المعروفة . هذه الاجراءات التقشفية كان من شأنها ان تحقق وفرا يكفي لموازنة النقص الى حد بعيد ، والنقص الذي يتبقى ليست له أية آثار هامة في الاقتصاد ولم تحدث بالطبع أية مجاعة نفطية .

ثم زيدت نسبة التخفيض الى ٢٥ ٪ وزاد الذعر في الاوساط المعنية خوفا على المستقبل ولاحظنا تكثيف اجراءات التقشف ، ولكن من الواضح هنا أيضا انه لم تحدث مجاعة نفطية ، والمخزون النفطي ما زال قائما بشكل شبه كامل . ولو أن نسبة التخفيض البالغة ٢٥ ٪ بقيت سارية مدة أطول مع زيادتها خمسة بالمائة كل شهر لاختلف الوضع وأصبح تأثير الاجراءات بالفعل بالغ الضرر . وقد بدأ الخبراء والمسؤولون حينذاك يتكلمون عن الانكماش الاقتصادي الذي سيحدث لو طال هذا الوضع ويقدرون نسبه ومعدلاته والبطالة التي سيستتبعها . ولكن نسبة تخفيض الخمس وعشرين بالمائة لم تطل أكثر من شهرين ، وأمكن موازنة قسم كبير منها بالتوفير في الاستهلاك بنتيجة التقشف وبزيادة الواردات من المصادر الاخرى وزيادة انتاج مصادر الطاقة البديلة (مثل الفحم الحجري الذي يمثل بالنسبة لالمانيا الغربية مثلا حوالي ٥٠ ٪ من كميات الطاقة المستهلكة) .

لقد حددت نسبة التخفيض الان بخمس عشرة بالمائة . ولسنا بحاجة للتأكيد على أن من الواضح ان من الممكن موازنة قسم كبير من العجز الحاصل باجراءات تقشف معتدلة وغير مرهقة بالاضافة الى الوسائل الاخرى التي أشرنا اليها أعلاه ودون حاجة الى اللجوء للاحتياطي المخزون . ويقدر خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه « بالنسبة لمعظم البلدان المتصنعة — باستثناء اليابان — فان توفيرا في استهلاك النفط بنسبة ١٠ ٪ الى ١٥ ٪ يمكن أن يتم دون أن يؤثر ذلك بشكل ملموس على طاقات الانتاج »(١٩) .

على أن ضرورة الاستمرار في اجراءات التقشف والمضايقات والمتاعب المترتبة على ذلك من شأنها ان تبقي القضية حية في الاذهان وتكون لها قيمة الانذار بخطورة الوضع لو عدنا لزيادة التخفيض في صادراتنا النفطية نتيجة المماطلة الطويلة في ايجاد الحل المنشود . هذه الاجراءات التقشفية التي لا غنى عنها وهذه المضايقات كلها ستكون بمثابة عامل ضغط وتذكير للمسؤولين الغربيين وعامل تحريك دائم للقضية تحسبا لوضع أكثر خطورة وتأزما . لقد بلغت قيمة الانذار الذي حملته اجراءاتنا النفطية ذروتها حين رفعنا نسبة التخفيض الى ٢٥ ٪ مقرونة بزيادة ٥ ٪ كل شهر ، وبلغ الذعر حينذاك أقصاه . وفي اعتقادنا أن الدرس الذي وعاه المسؤولون الغربيون حينذاك لن ينسى بسهولة .

الا اننا نعتقد في النهاية ان نسبة التخفيض ينبغي ان لا تنقص عن ١٥ ٪ لان الاجراء يصبح حينذاك غير فعال بالشكل المطلوب .

*

هذا عرض لاثار اجراءاتنا النفطية على اوروبا الغربية ، فماذا كانت انعكاساته على مواقفها من قضيتنا ، وماذا كانت النتائج التي حصلنا عليها والفوائد التي جنيناها ؟

(١) لا شك اننا حققنا في ميدان الاعلام نتائج ايجابية ونجحنا في لفت النظر بشدة الى

قضيتنا وزيادة التوعية والتفهم لمختلف جوانبها وابقائها حية في الاذهان ، والاقناع بضرورة ايجاد حل سريع وعادل لها .

(٢) خلال العمليات العسكرية لحرب رمضان كان من الواضح ان بلدان اوروبا الغربية قد حرصت بصورة عامة ، على المستوى الرسمي على الاقل (اذ أن الرأي العام ما زال في قطاعات كبيرة منه متحيزا للصهيونية) — حرصت على التزام موقف الحياد وعدم مساندة العدو الاسرائيلي . وهنا يتبين الفارق الكبير بين هذه المواقف ومواقف اوروبا الغربية خلال حرب ١٩٦٧ . ولا شك أن البترول قد لعب دورا هاما بهذا الصدد .

(٣) تحسبا للاثار الضارة الكبيرة التي لا بد أن تصيب بلدان اوروبا الغربية لو استمر سلاح النفط قائما مدة طويلة لا سيما اذا تزايد التخفيض — فان هذه البلدان ما زالت تحرص بصورة عامة على تبني مواقف متوازنة ومعتدلة من قضية الصراع العربي — الاسرائيلي بعد أن كانت في معظمها متحيزة بشكل كبير للمواقف الاسرائيلية . وهذا في حد ذاته مكسب لا يستهان به .

وقد جاء البيان الذي صدر عن دول السوق الاوروبية المشتركة في ٦ نوفمبر الماضي — اي بعد يومين من قرار وزراء النفط العرب برفع نسبة التخفيض الى ٢٥ ٪ — جاء ليدعم هذا الاتجاه . والى جانب مطالبة هذا البيان لاسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة فانه يطالب كذلك بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وهذه نغمة جديدة لم نتعود سماعها من اوروبا الغربية . وكما قيل عند صدور هذا البيان ، فانه تفوح منه رائحة البترول . ويكفي للتدليل على اهميته النسبية ان نلاحظ مدى الاستياء الذي أحدثه في الاوساط الاسرائيلية والاوساط الصحفية الاوروبية الموالية لها والتي تعتبره بمثابة خضوع للابتزاز البترولي العربي كما تسميه .

ومن المؤكد ان هذه المواقف قد زادت من العزلة الدبلوماسية لاسرائيل في منطقة كانت تعتبر تقليديا بمثابة منطقة صديقة وحليفة لاسرائيل . وقد علقت جريدة لوموند الفرنسية (في عددها المؤرخ ٧٣/١٢/٢٠) على هذه المواقف واثارها على اسرائيل بقولها : « أن من نتائج حرب البترول انها خفضت الى الصفر العون الذي يمكن لاسرائيل ان تنتظره من أي بلد باستثناء الولايات المتحدة »(٢٠).

(٤) هذه المواقف الاوروبية المتوازنة والمواتية بشكل اكبر للقضية العربية ساهمت الى حد كبير في زعزعة وحدة العالم الغربي ضدنا وفي اثارة خلافات هامة بين بلدان اوروبا الغربية الاعضاء في حلف الاطلسي وبين الولايات المتحدة بشأن مواقفها من قضية الشرق الاوسط وجعلت بعض هذه البلدان تحاول الضغط ولو بشكل مخفف على الولايات المتحدة لحملها على اتخاذ مواقف اكثر اعتدالا وتحفظا واقل تطرفا وتحيزا لاسرائيل حتى لا يتفاقم الضرر على اوروبا الغربية من جراء الازمة النفطية التي تواجهها والتي من الممكن ان تأخذ في المستقبل ابعادا اكبر . وبذا نكون عن طريق اجراءاتنا النفطية قد احدثنا ضغطا غير مباشر على الولايات المتحدة عن طريق حليفاتها الغربية ومن خلال الاضرار التي بدأت تصيب هذه الحلفاء والاضرار الاكبر التي قد تصيبها لو شددت اجراءاتنا النفطية وطالت فترة تطبيقها .

والخلاصة فيما يتعلق باجراءاتنا النفطية في مواجهة اوروبا الغربية ان هذه الاجراءات قد احدثت آثارا ملموسة وفرضت ضغطا لا يستهان به وحققت تبعا لذلك نتائج ايجابية اشرنا اليها أعلاه .

الا اننا لا بد ان **نعترف هنا بان الهدف الاساسي لاجراءاتنا النفطية وهو انسحاب اسرائيل لم يتحقق بعد .**

وينبغي ان نقرر كذلك بان ضغوط اوروبا الغربية على امريكا في هذا المجال لم تكن حتى الان بالقوة اللازمة ولم تؤد الى أية نتائج ملموسة على الموقف الامريكي المتحيز والمعادي للمصالح العربية .

كما أن ضغوط اوروبا الغربية على اسرائيل لم تكن بالقوة والفعالية اللازمة ونموذجها البارز الوحيد هو بيان الدول التسع في السوق الاوروبية المشتركة ، مع ان بيد اوروبا وسائل للضغط على اسرائيل وان لم تكن حاسمة الا ان لها تأثيرها الكبير . ومن نماذجها مثد رفع الحظر على تصدير الاسلحة المتطورة الى البلدان العربية في خط المواجهة وابقاء حظر شامل على تصديرها لاسرائيل وهو ما يعكس التفرقة في المعاملة بين المعتدي والمعتدى عليه ، وكذلك وقف جميع انواع المعونات المالية والاقتصادية والتكنولوجية بل وفرض نوع من المقاطعة الاقتصادية ... الخ .

وعلى ضوء ذلك فان اجراءاتنا النفطية يجب أن تستمر في مواجهة اوروبا الغربية في الوقت الحاضر وينبغي عدم ايقافها حتى تتحقق نتائج اكبر . لقد خفضت اجراءاتنا في ٢٥ ديسمبر الماضي حين قرر وزراء النفط العرب تحديد نسبة التخفيض بـ ١٥ ٪ بدلا من ٢٥ ٪ ، ويعتقد البعض ان هذا التخفيف كان سابقا لاوانه وان كان من ناحية اخرى دليلا على المرونة والانطلاق من موقع المسؤولية نحو العالم . والمهم الان عدم التخفيف منها دون مستواها الحالي حتى لا تنعدم فعاليتها ، مع امكانية اعادة النظر فيها بشكل دوري كلما اقتضى الامر ذلك اما بتشديدها او التخفيف منها بالنسبة لبعض البلدان اذا ما اتخذت مواقف تجعلها جديرة بان تنتقل من فئة الدول المحايدة الى فئة الدول الصديقة . وينبغي كذلك مواصلة الرقابة الفعالة على تنفيذ اجراءاتنا النفطية لمنع التلاعب ، وبشكل خاص لمنع وصول نفطنا الى البلدان المقاطعة : الولايات المتحدة وهولندا ، والاستمرار في حملات الشرح والتوعية باهداف اجراءاتنا النفطية وبمختلف جوانب القضية العربية .

---

١ — انظر كتابنا ، **النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا المصيرية** ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٣ ، صفحة ٥٢ والمراجع المذكورة في هامشها .

٢ — صبحي بلقاسم ، جريدة « **المجاهد** » الجزائرية (بالفرنسية) ، ٢٠/١١/٧٣ .

٣ — **المرجع السابق** .

٤ — OPEC, *Reviews of the Press*, 30 Nov. 1973.

٥ — صبحي بلقاسم ، **المرجع السابق** .

٦ — عن جريدة « **الشعب** » الجزائرية ، ٢٤/١١/٧٣ .

٧ — عن جريدة « **الانوار** » البيروتية ، ٢٤/١٢/٧٣ .

٨ — عن جريدة « **الشعب** » الجزائرية ، ٢٤/١١/٧٣ .

٩ — **المرجع السابق** .

١٠ — جريدة **الانوار** البيروتية ، ٢٤/١٢/٧٣ .

١١ — صبحي بلقاسم ، جريدة « **المجاهد** » الجزائرية (بالفرنسية) ، ٢٧/١١/٧٣ .

١٢ — عن جريدة « **الشعب** » الجزائرية ، ٢٤/١١/٧٣ .

١٣ — انظر كتاب المؤلف : « **النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا المصيرية** » الذي سبقت الاشارة اليه ، صفحة ٦٤ ، ٦٥ .

١٤ — *Petroleum Press Service*, Nov. 1973.

١٥ — مجلة *Afrique-Asie* عدد اخر ديسمبر ١٩٧٣ .

١٦ — مجلة « **نفط العرب** » ، عدد نوفمبر ١٩٧٣ .

١٧ — *The Economist*, December 1, 1973

١٨ — **المرجع السابق** .

١٩ — *Le Monde*, 10/1/74

٢٠ — *Le Monde*, 20/12/74

نظرية الأمن الاسرائيلية في ضوء حرب ١٩٧٣

محمود عزمي

الان بعد أن صمتت مدافع حرب السادس من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، وخفت حدة الانبهارات الاعلامية بالمنجزات التكتيكية المختلفة التي جرت خلالها ، مثل كفاءة وفاعلية الصواريخ سام ٦ الموجهة ضد الطائرات ، والصواريخ الموجهة ضد الدبابات التي استخدمها الطرفان، غدا من اللازم اعادة بحث مختلف عناصر وأركان الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية العامة ، التي اصطلح على تسميتها بنظرية الامن الاسرائيلية ، ومراجعة هذه النظرية على ضوء نتائج حرب ١٩٧٣ الاخيرة ، باعتبارهـــا اول حرب قيقية تختبر فيها هذه النظرية .

● أركان النظرية الاستراتيجية الاسرائيلية :

استهدفت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيليـــة ، منذ نشأتها ، تحقيـــق الاهداف السياسية للمشروع الاستعماري الصهيوني في فلسطين والوطن العربي ، عن طريق الضربات التي تحقق انتصارات عسكرية يترتب عليهـــا مكاسب اقليمية أو توسعات جديدة (كانت تتم بعد تأمين المناورة الخارجية اللازمة وبواسطة « مناورة الخرشوفة » أي القضم المتتابع) ثم تأمين هذه التوسعات والمكتسبات عن طريـــق اعمال الردع المحدودة او الشاملة ، لضمان تحويل هذه المكتسبات الى أمر واقع لا مناص من الاقرار به ، والتسليم بوجوده ، وبعدم جدوى الصراع من أجل تغييره .

وقد تبلورت عناصر او أركان هذه النظرية الاستراتيجية الاسرائيلية العامة بصورة واضحة متكاملة السمات في الفترة الواقعة بين حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ . ويمكن ان نوجزها في النقاط التالية :

● مبدأ التفوق والردع :

ضرورة تمتع اسرائيل بتفوق مطلق في قوتها العسكرية ، يقوم في الاساس عـــلى التفوق ، الذي هو محصلة تفوق كيفي وكمي معا ، سواء في الاسلحة والمعدات الحربية او في ارتفاع مستوى التدريب والتنظيم والقيادة، يتيح لها تعويض الاختلال الكمي الخطير في علاقات القوى بينها وبين الدول العربية المحيطة بها (مصر وسوريا والاردن والعراق أيضا) في معطيات القوة البشرية والموارد الاقتصادية والموقع الجغرافي ـ الاستراتيجي. وبحيث تكون هذه القوة العسكرية الاسرائيلية قادرة على توجيه الضربات الحاسمـــة (أي العمل) وقادرة في الوقت نفسه على منع عدوها من التفكير في الهجوم (أي الردع).

وقد عبر « ايغال آلون » عن هـــذا الهدف الاساسي ضمن أهداف نظريـــة الامـــن الاسرائيلية فقال « ان الجيش القادر على كسب الحرب هو وحده الجيش الذي يردع ، وان الامل في الردع لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها ، ولكن على التأكد من ان هذه القوة ستستخدم في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة »(١). كما عبر الجنرال « دافيد اليعازر » عن الفكرة نفسها في معرض حديث ادلى به في ١٩٧٢/٩/٦ بصدد « خطط

تطوير الجيش الاسرائيلي خلال السنوات العشر المقبلة » فقال « اننا بحاجة الى جيش قوي ، اولا وقبل كل شيء للحيلولة دون نشوب حرب . أي لجعل زعمـاء العـرب والشعوب العربية يدركون انه ليس ثمة احتمال للتوصل الى حل ما في ساحة القتال . . . ومسنكون بحاجة الى جيش قوي ولو توصلنا ذات يوم الى تسوية ما ، للحيلولة دون ان تسول لاي شخص نفسه بخرق التسويات . . . واذا لم تتحقق التسويـة ، فنحن بحاجة الى جيش قوي كي ننتصر اذا نشبت الحرب »(٢) .

وعاد « ايغال آلون » يؤكد الفكرة ذاتها بعد تحقيق الجيش الاسرائيلي للنصر الخاطف في حرب ١٩٦٧ ، فقال : « يتعين على قوات الدفاع الاسرائيلية ان تجهز نفسها بالاسلحة الحديثة ، دون احداث أية تغييرات جذرية في نظرياتها ، وان تستخدم قواتها وفقـا للظروف الاستراتيجية التي خلقتها الاراضي الجديدة ، ومناطق الضعف الواضحة في تنظيم العدو لقواته . ان هدف هذه القوات الصريح والمعلن هو ردع العدو عن بدء حرب جديدة . واذا قامت الحرب رغم ذلك ، تضمن النصر الاسرائيلي بأكبر قدر من السرعة والكفاءة ، مع أقل قدر من الخسائر في الارواح »(٣) .

وقد راهنت اسرائيل بصدد مسألة تفوقها العسكري واستمراره على تمتعها بالتفوق التقني بالنسبة للدول العربية ، واعتبرته ركنا أساسيا من اركان ضمان هذا التفوق، مضافا الى نوعية السلاح الذي تحصل عليه (خاصة في الطيران) ، ونوعية القيادة والتنظيم والتدريب . وعبر عن هذا الجانب الهام من جوانب ضمان التفوق العسكري الاسرائيلي الجنرال « يغال يادين » رئيس الاركان الاسبق بقوله « ليس عندي شك، في انه بالنسبة الى كل ما يتعلق بالقوة الفنية المرتبطة باستخدام الاسلحة ، سوف يكون لاسرائيل التفوق على العرب فترة طويلة ، وان كان علينا في هذا المجال ان نأخذ في الاعتبار ان الدول العربية سوف تتقدم ، وان الفارق الموجود اليوم سوف يقل »(٤) .

وبطبيعة الحال كانت القوى الامبريالية العالمية ، بريطانيا وفرنسا سابقا ، ثم المانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية بعد ذلك ، تقف وراء المجهود الاسرائيلي في هـذا الصدد بكل قواها الصناعية والعلمية والتقنية .

• مبدأ الحرب الخاطفة :

ان وجود اسرائيل بين دول عربية تحيط بها من الشمال والشرق والجنوب جعـل مخططي نظرية الامن الاسرائيلية يرون ان « هذا الوضع الجغرافي — الاستراتيجي قد يغري واضعي الاستراتيجية العرب بأن يفكروا ، كما فعلوا في عام ١٩٤٨ ، في هجوم يشن ضد اسرائيل من اتجاهات مختلفة في وقت واحد ، بهدف دفعها الى توزيعها قواتها، وحرمانها من المبادرة »(٥) كما يقول « ايغال آلون » ، لذا كان لا بد لنظرية الامـن الاسرائيلية ان تضع في اعتبارها ضرورة توفر القدرة على القتال على عدة جبهات في الوقت نفسه ، على أساس الافادة من ميزات الحركة على الخطوط الداخلية ، ونقـل القوات بسرعة من جبهة لاخرى ، مع تركيز الهجوم الرئيسي على جبهة من الجبهات يرى بأن الوضع يتطلب البدء بالتوجه نحوها في المرحلة القتالية المعينة وفقـا للظـروف الاستراتيجية العسكرية التي يجري القتال في ظلها ، وتجميد الجبهات الاخرى مؤقتا بمواقف دفاعية أساسا ، حتى يتم تأمين الاوضاع في الجبهة الاولى ، ثم الانتقال الى جبهة اخرى (كانت الجبهة المصرية في بداية العمليات الحربية في حرب ١٩٦٧ محـل تركيز الجهد الهجومي نظرا لكثافة الحشود المصرية وقوتها واقترابها الشديد من صحراء النقب وميناء ايلات ، على حين أصبحت هذه الجبهة في بداية حرب ١٩٧٣ محل تركيز الجهد الدفاعي لحين انتهاء الهجوم المضاد على جبهة الجولان ، نظرا للخطورة العاجلة

للهجوم السوري على مناطق سهل الحولة ووادي بيسان ، وهنا شكل عمق سيناء الصحراوي مخفف صدمة ملائم أعطى القيادة الاسرائيلية الفرصة اللازمة لكي تركز جهودها الهجومية في الشمال) .

وفرض هذا بطبيعة الحال ضرورة الحرب السريعة بالنسبة للقوات الاسرائيلية التي قد تصل الى « الحرب الخاطفة » ، في ظروف معينة ، باعتبار انها ارقى أشكال حرب الحركة . ومن ثم ضرورة التركيز على سلاحي الطيران والمدرعات باعتبارهما اداة الحرب الخاطفة الاساسية ، وباعتبار ان سلاح الطيران بالاضافة الى ذلك يشكل بالنسبة الى اسرائيل الاحتياطي الضارب الرئيسي الذي يمكن نقل جهده بسرعة من جبهة لاخرى تحت قيادة مركزية واحدة . وقد زاد من ضرورة حرب الحركة السريعة الخاطفة (قبل حرب ١٩٦٧) افتقاد اسرائيل للعمق الاستراتيجي المناسب لاتباع مناورات استراتيجية اخرى مثل الدفاع الاستراتيجي الذي يعقبه هجوم مضاد، وخطورة الآثار المادية والاقتصادية والنفسية التي يمكن ان تلحق بكيان اسرائيل اذا ما دارت المعارك الرئيسية لاي حرب تخوضها داخل رقعة الارض المحددة بقرار التقسيم ونتائج حرب ١٩٤٨، ومن ثم كان لا بد لنظرية الامن الاسرائيلية ان تتبنى أسلوب حرب الحركة السريعة الخاطفة ، لنقل المعارك الكبيرة والحاسمة الى ارض الدول العربية منذ الساعات والايام الاولى من القتال . هذا فضلا عن ملاءمة أسلوب الحرب الخاطفة بصفة عامة لتطبيق استراتيجية الخرشوفة التوسعية التي تستهدف فرض حالة من (الامر الواقع) الجديد في كل مرة ، بأقل قدر من المخاطر والخسائر .

• مبدأ الهجوم المضاد الاجهاضي :

ولتوفير أفضل الظروف الملائمة لاستثمار التفوق العسكري ، ولنجاح « الحرب الخاطفة » وتحقيق « مناورة الخرشوفة » ، ولتوفير القدرة الفعالة للقتال على عدة جبهات ، تبنت النظرية الامنية الاسرائيلية مبدأ « الحرب المباغتة » التي أطلقت عليها اسم « الهجوم المضاد الاجهاضي » حتى تكسبها شرعية دولية بتصويرها أنها مجرد رد فعل لتأهب العرب لهجوم يزمعون القيام به ! وعلى هذا الاساس أعطت لعدوان ١٩٥٦ وعدوان ١٩٦٧ طابع الشرعية المزيفة ، وأظهرتها وكأنها هجمات ضرورية لمنع هجوم العرب ! واحتل « الهجوم المضاد الاجهاضي » ركنا جوهريا هاما في النظرية الاستراتيجية الاسرائيلية سواء كأسلوب رئيسي للعمل او للردع . وأكدت نتائج حرب ١٩٦٧ صحة هذا المبدأ الاستراتيجي وملاءمته لاهداف السياسة العدوانية الاسرائيلية . ولذلك قال « آلون » عقب هذه الحرب « قبل ان تتحقق الظروف التي تلغي كل امكانية نشوب حرب كبيرة ، فان على اسرائيل ان تواصل الاحتفاظ بيدها بالحق التقليدي والقدرة التنفيذية للقيام بهجوم مضاد ومسبق في مواجهة هجوم يحتمل وقوعه وتجري الاستعدادات لتنفيذه »(٦).

• مبدأ الحرب القصيرة :

فرض عامل النقص النسبي في القوى البشرية ، وعامل ضعف الموارد المادية والاقتصادية المحلية ، استحالة لجوء الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية الى أسلوب الحرب طويلة الامد (فضلا عن عدم ملاءمة هذا الاسلوب لمناورة الخرشوفة ، وللمتطلبات المعنوية والسياسية اللازمة للاستمرار في تدعيم الكيان العنصري للدولة الصهيونية ، عن طريق جذب رؤوس الاموال وتشجيع الهجرة اليهودية اليها الخ...) واستحالة الاعتماد على التفوق العددي او الكمي للقوات المسلحة في القتال ضد الدول العربية . ومن ثم كانت « الحرب القصيرة » و « الجيش العامل الصغير العدد نسبيا » و « القوات

الاحتياطية الكبيرة » التي يسهل تعبئتها بسرعة ، كانت كلها عناصر أساسية لا غنى عنها لنظرية الامن الاستراتيجي لاسرائيل . وهكذا نجد ان مبدأ « الاقتصاد بالقوى » يحتل مكان الصدارة في الاستراتيجية الاسرائيلية سواء في الاعداد والتنظيم (تفوق نوعي في المعدات والافراد والتقنية) ، او تحديد حجم القوات المسلحة العاملة ، او في اختيار أساليب القتال (حرب مباغتة سريعة الحركة خاطفة) ، او في تخطيط العمليات الحربية في ساحات المعارك نفسها (استراتيجية « التقرب غير المباشر » التي تقوم على اساس تلمس واستثمار خط التقدم الاقل توقعا وليس على أساس البحث دائما عن المعارك ومواجهة الخصم في اختبار مباشر للقوة في معركة حاسمة ، الخ ...) .

وقد دعمت نتائج حرب ١٩٦٧ من نظرية الحرب القصيرة هذه ، وجذبت اليها اهتمام الفكر العسكري الامبريالي العالمي ، وخاصة الامريكي منه ، باعتبار انها تجربة رائدة تصلح كنموذج لتنفيذ سياسة الحروب المحدودة العدوانية ، ولتشكيل جيوش الدول الحليفة والتابعة بنفقات قليلة نسبيا ، ولذلك نجد كاتبا عسكريا امريكيا يدعى « كينيث بروور » يكتب مقالا في مايو ١٩٧٣ بالمجلة العسكرية الامريكية عن « أنظمة دفاع الحرب القصيرة » يقول فيه « طورت دولة وحيدة ، هي اسرائيل ، نظام دفاع لا يشبه أي نظام من أنظمة القوى الكبرى ، وهذا النظام مبني على نظرية دفاع الحرب القصيرة . وتسمح نظرية الحرب القصيرة لبلد صغير ان يرفع امكاناته الدفاعية الى مستوى ملحوظ بتكاليف منخفضة نسبيا ... فلدى اسرائيل مثلا الان الوية مدرعة اكثر من أية دولة حليفة للعالم الغربي . وتستطيع القيام بـ ٢٥٠٠٠ طلعة بقاذفات نفاثة (بطائرات ذات نوعية ممتازة) في الاسبوع ، هذا مع انها تنفق ١٫٥ مليار دولار في السنة ... وبالمقارنة ، تنفق المانيا الغربية ٥ أضعاف ما تنفقه اسرائيل، ولها ثلثي الالوية المدرعة التي لاسرائيل، والتي يمكن اعتبارها مقاتلة عاملة ، وتستطيع ان تحقق نصف ما تحققه اسرائيل من الطلعات الجوية في اسبوع ... ان نظرية الحرب القصيرة تعطي الدول الاصغر دائما امكانية اختيار اسلوب الاستيلاء على اراضي غيرها اذا ما استغلت بشكل جيد ... ان نظرية الحرب القصيرة ما زالت صالحة للاستخدام ، وباعثها الحديث هو يغال يادين ، واسرائيل هي مثال حي على ذلك ، ويجب ان تدرس بكل عمق تعقيداتها الاستراتيجية بالنسبة لقوات دفاع العالم »(٧).

• مبدأ الاعتماد على القوة الذاتية :

وبالاضافة الى ما تقدم من عناصر واركان نظرية الامن الاسرائيلية فقد حاولت اسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ وما بعدها من سنوات ان تكون قوتها العسكرية واساليبها الاستراتيجية والتكتيكية قادرة على « ان تضطلع بالمهمة بنفسها دون أية مساعدة عسكرية من الخارج »(٨) كما يقول «آلون» وذلك لانه في الوقت «الذي تقدر فيه اسرائيل صداقة دول بعينها ، وحسن نواياها ، فانه ينبغي الا ندع بحال من الاحوال وجودها يعتمد عسكريا على أية ضمانات من الخارج . وذلك لان ... هذا سوف يتضمن اعتمادا يؤدي الى املاء سياسي لاساليب ووسائل حل النزاع العربي — الاسرائيلي ، بصورة قد تكون في صالح اعدائنا ... ولان القوة الضامنة قد لا تكون بالضرورة متفقة معنا دائما في تقييم الحالة الفعلية للامور ... ولان نتيجة الحرب في أيامنا وفي عصرنا تتقرر في الايام القليلة الاولى ، بل وفي الساعات الاولى احيانا ، وبالتالي فان مساعدة حلفائنا قد تأتي متأخرة ومن ثم لن تجدي فتيلا ... واخيرا لاننا نعيش في عالم يقتضي ان يضطلع كل فرد بمسؤوليته ، وان استمرار وجود دولتنا انما يعتمد على قدرتنا في الدفاع عن انفسنا دون الالتجاء الى مساعدة عسكرية من الخارج ، باستثناء تزويدنا بالمعدات الحربية »(٩). بهذه الكلمات حدد « آلون » اهمية قيام المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بدورها في

التوسع والردع بقواها الذاتية المحلية قدر الامكان ، وبأكثر قدر ممكن من الاستقلالية الشكلية عن المؤسسات العسكرية الامبريالية الاصلية . وذلك لان اسرائيل يهمها ان تقوم بدور الشريك الصغير ، لا بدور التابع العميل للامبريالية الامريكية في المنطقة ، ونجاحها في هذا الدور يتطلب الا تشكل عبئا سياسيا وعسكريا اضافيا على الولايات المتحدة ، مثلما تشكل الانظمة العميلة والتابعة في كوريا الجنوبية ، وفيتنام الجنوبية وكامبوديا ،... الخ . وقد عبر « آلون » عن ذلك الهدف السياسي لاسرائيل فقال « ان وجود دولة اسرائيل مستقلة قوية في قلب الشرق الاوسط ، وعلى شاطىء البحر المتوسط ، اصبح في صالح امريكا . ويمكن القول ان وجود الوضع الراهن في الشرق الاوسط مهم جدا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، بل استطيع ان أقول انه لا يقل اهمية بالنسبة اليها عن الوضع الراهن في جنوب شرق آسيا .. بل اؤكد انه اكثر اهمية . ففي الوقت الذي تحس فيه الولايات المتحدة أنها مضطرة لبذل جهد كبير لضمان استمرار ووجود وقيام حالة وضع راهن غير مستقر هناك .. تستطيع اسرائيل ان تدافع عن وجودها بقوتها الذاتية ، شريطة الا تسلب حق تزويدها بوسائل القتال . وتعتبر قدرة التزويد هذه كسبا كبيرا في المجال العالمي »(١٠).

والخلاصة ان النظرية الاستراتيجية الاسرائيلية التي وضعت لتحقيق الاهداف التوسعية للدولة الصهيونية ، وتأمينها عن طريق استخدام مخطط دقيق لاساليب « العمل » و« الردع » على مختلف مستوياتهما ، وبالمحافظة على سلامة ايقاع الحركة الجدلية بينهما، قد استندت نتيجة للظروف الجغرافية والسياسية والبشرية والاقتصادية المؤثرة في علاقات القوى العسكرية بينها وبين الشعوب العربية ، الى تحقيق تفوق عسكري يستخدم في حرب مباغتة وقائية خاطفة قصيرة يتم خلالها نقل المعارك الى الارض العربية بسرعة ، والقتال على عدة جبهات في وقت واحد مع استخدام الحركة على الخطوط الداخلية ، واختيار الجبهة الملائمة للهجوم ، وتثبيت الجبهات الاخرى بدفاع ديناميكي (يستند الى شبكة الدفاع الاقليمي او خطوط دفاعية ثابتة) يسانده الاحتياطي الجوي المتحرك على كل الجبهات ، وذلك بواسطة قوات مسلحة مشكلة من جيش نظامي عامل صغير نسبيا ، وقوات احتياطية كبيرة يمكن تعبئتها بسرعة ، وتكون قادرة على أداء مهامها دون الحاجة الى طلب معونة عسكرية خارجية مباشرة اثناء العمليات الحربية .

ومن اجل تنفيذ هذه المهام الاستراتيجية العسكرية فقد جرى اعداد القوات المسلحة الاسرائيلية بحيث تكون في الاساس قوة هجومية ، تعتمد على الحركة السريعة وقوة النيران ، لتعوض النقص في الكم الذي قد تواجهه في صدامها مع الجيوش العربية ، ولتركز ضرباتها في اقصر زمن ممكن . ولذلك طور الاسرائيليون السلاح الجوي بحيث يكون قادرا على القتال بمرونة ، وعلى توفير قوة نيران كبيرة ، وبقاء أطول في الجو ، وعدد طلعات اكبر ، وبذلك يؤدي مهمته القتالية بكفاءة ويتفوق على تفوق العرب الكمي في عدد الطائرات . وطوروا سلاح المدرعات بحيث تتوفر له قوة نيران كبيرة ، وقدرة على الحركة والمناورة في العمق العملياتي ، بمساعدة سلاح مدفعية محدود ذاتي الحركة ، وسلاح مشاة محدود ميكانيكي او محمول جوا ، بالاضافة الى الوحدات المساعدة اللازمة الاخرى .

• نتائج اختبار حرب ١٩٧٣ :

كانت هزيمة حزب ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ حافزا قويا للجيشين المصري والسوري لتطوير أساليب قتالهما ، بقدر ما كان النصر الاسرائيلي الخاطف في هذه الحرب دافعا قويا لدى القيادة الاسرائيلية العليا السياسية والعسكرية لتجميد نظرية الامن (اي

الاستراتيجية) ، وأساليب القتال (اي التكتيك) ، التي تبلورت وتطورت في فترة ما بين حربي ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، نظرا لان النتائج السريعة التي حققتها الحرب بدت وكأنها تأكيد مطلق لصحة ودقة وكفاءة هذه النظرية وتلك الاساليب القتالية .

وجاءت حرب الاستنزاف ١٩٦٨ — ١٩٧٠ ، بكل ما تحملته مصر فيها من خسائر بشرية ومادية واقتصادية ، فرصة عملية لتخطي الجيش المصري حاجز الرهبة الوهمي الذي اقامته هزيمة ٦٧ في نفوس مقاتليه ، ولاختبار بعض تكتيكاته القتالية وتطويرها وخاصة في مجال استخدام المدفعية بكثافة وتركيز للنيران (قصف خط باريف الذي بدأ في ٨ مارس ١٩٦٩) . وأغارات الوحدات الخاصة (المظليين المحمولين بطائرات الهليكوبتر والضفادع البشرية) عبر القناة وفي عمق سيناء حتى ميناء ايلات . وتكتيكات الدفاع الجوي (شبكة صواريخ سام ٢ و٣ التي كادت ان تحطم اسطورة الفانتوم وقتئذ) .

كما كانت في الوقت نفسه عاملا قويا مساعدا على مزيد من تجميد اساليب القتال الاسرائيلية ، رغم التحديثات التقنية التي ادخلت على سلاح الجو الاسرائيلي (المتمثلة في طائرات الفانتوم ، واستخدام صواريخ شرايك المضادة للصواريخ ، واجهزة التشويش الالكتروني المضادة لمحطات الرادار وبطاريات الصواريخ) وبعض الخبرات التي حققتها الوحدات الخاصة الاسرائيلية في عمليات الردع المختلفة التي تمثلت في الاغارات على « رادار رأس غارب » و« جزيرة شدوان » واغارات الازعاج التي جرت في عمق مصر العليا (عمليات « نجع حمادي » و« أدفو » الخ) . وذلك نظرا لانها دعمت الى حد بعيد اسطورة قوة الردع المطلقة لسلاح الجو الاسرائيلي لدى القيادة الاسرائيلية العليا، بالاضافة لما رسخته خبرة حرب ١٩٦٧ (التي جرت في ظروف شديدة الخصوصية بالنسبة لرد الفعل المضاد) من ايمان مطلق لدى هذه القيادة بدور الدبابات كخيالة خفيفة قادرة بمفردها (أي بدون مشاة ميكانيكية كافية ، او مدفعية ذاتية الحركة ، وبدعم جوي تكتيكي مباشر يفترض سيطرة جوية كبيرة او مطلقة) على الانطلاق في حرب حركة خاطفة داخل العمق العربي العملياتي والاستراتيجي .

وقد تجلى هذا الجمود واضحا في تصريح ادلى به « دافيد اليعازر » يوم ٧٢/٩/٦ في حديث له عن توزيع المخصصات المالية لبناء القوة العسكرية الاسرائيلية وفقا لخطة خمسية اذ قال « أن اسلوب الافضليات في بناء القوة الذي صمد في اختبار السنوات الاخيرة لن يتغير . هناك قوتا حسم : سلاحا الجو والمدرعات . وفي اطارهما تعطى الافضلية للطائرات والدبابات »(١١) ثم نشبت حرب ٦ تشرين الاول (أكتوبر) ، واستمرت ١٨ يوما دارت خلالها معارك في كلتا الجبهتين المصرية والسورية ، وأحدثت في تقديرنا الاثار التالية في اركان او عناصر نظرية الامن الاسرائيلية :

• انهيار مبدأ التفوق المطلق :

في ١٩٧٣/٦/٥ بمناسبة الذكرى السادسة للانتصار الاسرائيلي الخاطف في حرب ١٩٦٧ ، كتب المعلق العسكري لصحيفة هآرتس « زئيف شيف » يقول « ان التقدير [السائد في اسرائيل] هو أن القدرة العربية لن تتغير بصورة أساسية ، وما لم تساند العرب قوات محاربة لدولة اجنبية كبرى ، وما دمنا نتمتع بالغلاف الجغرافي الذي يقينا ... فلا خوف من أن يتمكن العرب من هزم اسرائيل »(١٢).

وعقب انتهاء حرب ١٩٧٣ قال « موشى ديان » في محاضرة القاها في تل ابيب ، نقلت هآرتس في ١٩٧٣/١٢/٣ فقرات عنها ، اننى ، كوزير للدفاع لم اقوّم فعالية القدرة القتالية عند العرب ، على الرغم من معرفتي بنوعية الاسلحة التي يملكونها وكميتها ، والجسور التي جهزت لعبور القناة ... صحيح اننا لم نتوقع سلفا ، قبل اسبوع او

اسبوعين من يوم الغفران ، ان يشن العرب هجوما كبيرا علينا . ولكن شاهدنا الغيوم المتجمعة ، وزدنا القوات المدرعة في الجبهتين الشمالية والجنوبية ، باحجام ، قدرت سلفا — أنا والجيش — بأنها لازمة للصمود حتى يتم تجنيد الاحتياط في جبهة القنـــاة وهضبة الجولان . وافترضنا ان بامكان هذه القوات صد الهجوم العربي حتـــى تجنيد الاحتياط ... لم يكن هناك اهمال او لامبـــالاة ، وان كتلة كبيرة من ٢٠٠٠ دبابة في الشمال ، و٢٥٠٠ دبابة في الجبهة المصرية ، وقوات مساعدة اخرى ، كـانت تفـوق كثيرا ما قدرت سلفا »(١٣).

وهكذا ثبت ان مسألة التفوق الاسرائيلي الكيفي في القوى العسكرية القادرة على الحاق الهزيمة بالعرب فور محاولتهم الهجوم على اسرائيل ليست اكثر من اسطورة خلقتها أجهزة الدعاية الصهيونية عام ١٩٦٧ . وان شرط تحققها الرئيسي هو استعداد العرب المسبق للهزيمة لاسباب تتصل بأخطاء في استراتيجيتهم العليا. فلقد كان المفروض ان تلحق القوات العاملة الاسرائيلية بمساندة الطيران الهزيمة بالجيوش العربية فور قيامها بالهجوم، او على الاقل تستطيع ان تصد اندفاعها ريثما تتم تعبئة الاحتياط. وكان المفروض أن يتمكن الاحتياطي مع القوات العاملة فور اتمام التعبئة من تحطيم الجيوش العربية، كما كان يتصور القادة الاسرائيليون طوال السنوات الست التي انقضت بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ . ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، حتى بعد نجاح « شارون » في احداث « ثغرة الدفرسوار » ، وتطويق الجيش المصري الثالث (وهي عمليات تمت في ظل ظروف خاصة لا مجال لتناولها في دراستنا هذه ولا تعكس في رأينا استمرار عنصر التفوق العسكري الإسرائيلي بالصورة التي تستند اليها نظرية الامن الاسرائيلية) الامر الذي اضطر معه الكاتب العسكري الاسرائيلي المعروف « شبتاي طيفت » (مؤلف كتاب دبابات تموز) ان يقول في يوم ١٩٧٣/١٠/٢٣ معلقا على وقف اطلاق النار في يـــوم ٧٣/١٠/٢٢ ومغزاه العسكري « أكد وقف اطلاق النار في هذا الموعد حقيقة ان جيش اسرائيل لم يستطع تدمير جيشي مصر وسوريا ، ان هذا الامر ملموس أكثر في الجبهة المصرية ... ولكن الحقيقة هي انه حتى دون وقف اطلاق النار الان ، من المشكوك فيه ان جيش اسرائيل كان سينجح في تدمير الجيش المصري . فمن اجـل تحقيق تدمـير الجيش العربي في وقت قصير ، كان جيش اسرائيل يحتاج الى قوات اكبر مما عنده ، بينما مـــن أجل تحقيق الهدف بالمعطيات القائمة ، كان يحتاج الـــى حـــرب طويلـــة ومضنية »(١٤).

وقد كتب العقيد (احتياط) يوسف نيفو مقالا بصحيفة « يديعوت أحرونوت » . مؤكدا الحقيقة نفسها بمزيد من الوضوح فقال : « يبدو للوهلة الاولـــى وكـــأن المذهب [العسكري الاسرائيلي] قد صمد في الامتحان بالفعل . ان المصريين والسوريين لم يقطعوا شوطا بعيدا في تقدمهم ، وقد صدوا عندما تم تجنيد الاحتياط ، وانتقل الجيش الاسرائيلي الى الهجوم المتدرج في الجبهتين واحرز الانتصار فيهما . ولكن عندما نمعن النظر فيما حدث في جبهة السويس وفي الجدول الزمني في مرحلة الصد ، يثار شك كبير حول ما اذا كان هذا هو بالفعل الدرس الذي ينبغي علينا استنتاجه .

في نهاية اليوم الثاني للحرب تغلب الجيش المصري على قوات الصد التابعة لنا . لقد تكبدنا خسائر كبيرة ، حيث اخرجت عن العمل اعداد كبيرة جدا من الدبابات ، ولم يكن بوسع قواتنا المتبقية الصمود في وجه الفرق المصرية التي استمرت في عبور القناة شرقا.

ان واقع عدم استمرار الجيش المصري في تقدمه ، يعود ، في هذه الحالة ، الى خطأ هو بمقدار اكثر مما يعود الى القدرة التي أبديناها . في ذلك الوقت لم تكن القـــوات الرئيسية للاحتياط قد وصلت بعد . واكثر من ذلك ، فقد وصلت قوات الاحتياط الـــى

الجبهة قبل وقت طويل ، حوالي يوم كامل ، مـن الموعد المخطط في مذهب الاستخدام لجيش الدفاع الاسرائيلي . لقد تجندوا بسرعة قصوى ، واختصروا اجراءات التزود ، وتحركت الدبابات نحو الجبهة بجنازيرها ، وبالرغم من ذلك ، لم تصل في الوقت اللازم لصد المصريين بالقرب من القناة ، لو ان هؤلاء اختاروا التقدم بدلا من التوقف » .

ولم يقتصر الفشل في المذهب العسكري الاسرائيلي المستند الى مسألة التفوق الكيفي على الجبهة المصرية ، التي قد تعتبر بعيدة نسبيا عن مراكز تجميع قوات الاحتياط داخل اسرائيل ، وانما تعدى الفشل مسألة البعد الجغرافي ، وتجلى ايضا في الجبهة السورية القريبة للغاية من قلب اسرائيل، وقد اشار العقيد « نيفو » الى هذا الفشل فقال في مقاله المذكور « ان الدبابات السورية وصلت في اليوم الثاني من الحرب الى السفوح الصخرية المتحدة الى نهر الاردن تقريبا ، وفتح امامها امكان التقدم ونقل الحرب الـى اراضي دولة اسرائيل وحقيقة ان ذلك لم يتم في تلك المرحلة ، ليست ناجمة في الاساس عـن قدرتنا ، وانما عن خطئهم هم »(١٦) .

● **انهيار مبدأ الردع :**

عقب الاغارة الاجرامية التي قامت بها وحـدة خاصة اسـرائيلية عـلى مساكن بعض قادة الثورة الفلسطينية ، وبعض مكاتبها ببيروت وضواحيها في فجر يوم ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٧ ، أخذ قادة اسرائيل السياسيين والعسكريين يفاخرون بقـدرة الردع الاسرائيلية و« الذراع الطويلة للجيش الاسرائيلي » القادرة على الوصول الى اعداء اسرائيل في اي مكان يكونون فيه (تصريحات جولدا مئير ودافيد اليعازر الخ) . وقد كتب « زئيف شيف » بعد العملية بيومين مقالا في هآرتس علق فيه على الاغارة المذكورة فقال « ينبغي النظر الى عملية بيروت فجر العاشر من نيسان ، في اطار عمليات الهجوم العميقة المدى التي نفذت في الشهر الماضي ضد قواعد المخربين [الفدائيين] قرب طرابلس على بعد ١٨٠ كيلومترا من حدود اسرائيـل . ان المنفذين في طرابلس وبيروت يمثلون التغيير الاستراتيجـي في نهج اسرائيـل .. لقد فتح جيش اسرائيـل صفحة جديدة في عملياته . انها دون شك صفحة جديدة للمخربين [الفدائيين] ، ولكن ليس لهم وحدهم ، اذ انه سيكون هناك ، في الدول العربية ، من يدرك طبعـا الدلالة العملية للهجومين الاخيرين »(١٧) .

لقد كانت هذه العمليات الاسرائيلية الارهابية ، بالاضافة لعملية الكمين الجوي الذي دبره الطيران الاسرائيلي لبعض الطائرات السورية يوم ٧٣/٩/١٣ فوق البحر الابيض المتوسط شمال لبنان ، تمثل قمة مد سياسة الردع التي مارستها اسرائيل منذ انتصارها في حرب ١٩٦٧ ، لتدعم الاثر المعنوي لقوتها وتفوقها العسكري ، ولتؤمن تكامل العمل والردع . وجاءت حرب ١٩٧٣ محطمة اسطورة الردع الاسرائيلي ، نظرا لان القـوة الاسرائيلية المتفوقة والرادعة المزعومة ، لم تستطع في نهاية الامر ان تمنع القيـادة السياسية المصرية والسورية من اتخاذ قرار الحرب المحدودة ووضعه موضع التطبيق، ولم تستطع أن تحول نتائج هذه الحرب الى تأثير رادع كما تم عام ١٩٦٧ . ولذلك انزعج ممثلو الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي المقتنعين بأهمية عنصر الردع في نظرية الامـن الاسرائيلية خلال الايام الاولى من حرب تشرين ، وكتب احدهم ، وهو «دان شفيطان» ، يقول في صحيفة هآرتس في يوم ٧٣/١٠/٩ « بادرت مصر وسوريا الى الحرب لانهمـا اعتقدتا ان بامكانهما تحمل الثمن الذي وضعته اسرائيل . لذلك يجب ان يكون هدف اسرائيل من الحرب تحصيل ثمن لا يستطيع العرب تحمله .. ومن اجل ذلك ، فـان هزيمة القوات المهاجمة او اصابة الجهاز العسكري اصابة كبيرة لا تكفيان ، وعلـى اسرائيل ان تسعى لاكثر من ذلك بكثير .. ان احدى الطرق للوصول الـى اثر كهذا،

هي التوجه نحو تدمير منهجي للقاعدة الصناعية ووسائل النقل ، وضرب أماكن استغلال الثروات الطبيعية ... ان اية نتيجة لهذه الحرب لا تكون بمثابة فشل ذريع للعرب ، ستكون بمثابة انجاز من وجهة نظرهم . وعندئذ نزرع بذور حرب اخرى مهما كان وضع علاقات القوى ... وسيكون لهذا كله أيضا مفعول في المدى البعيد ضد اسرائيل »(١٨).

ولكن الجيش الاسرائيلي لم يستطع ان يهزم الجيوش العربية او يقضي عليها ، كما لم يستطع الطيران الاسرائيلي (رغم قصف مصفاة البترول في حمص ، واللاذقية ، وبانياس وطرطوس وبورسعيد) ان يدمر القاعدة الصناعية في كل من مصر وسوريا، بل لقد سخر بعض الكتاب الاسرائيليين من هذه الافكار فكتب اللواء الاحتياطي «متتياهو بيليد» مقالا في « معاريف » يوم ١٩٧٣/١٠/١٩ يقول فيه : « عندما يكون المقصود العلاقات بيننا وبين مصر ، التي يبلغ تعداد شعبها اكثر من ٣٠ مليون نسمة ، فأن كل كلام عن تدمير قاعدة مصر الاقتصادية ما هو الا شهادة على فقدان الحواس... هل هناك من يفترض اننا نستطيع ان نحصل على المعدات الوفيرة والثمينة جدا والمطلوبة بكميات كبيرة ، كي ندمر ونحطم البنية الاقتصادية لشعب ما في منطقتنا ؟ »(١٩). واستخلص « شبتاي طيفت » درسا اساسيا من حرب تشرين مؤداه ان الجيش الاسرائيلي لم يملك قوة ردع في اي وقت ، حيث قال في مقال له بهآرتس يوم ٧٣/١١/٨ معلقا على تصريح للجنرال شارون قال فيه : ان احد المكاسب التي حققها المصريون ، هو اضرارهم الى حد ما ، بقوة الردع الاسرائيلية « ان الجيش الاسرائيلي لم يحقق ابدا اية قوة ردع بالنسبة الى العرب ، وانما على العكس : كلما كانت ضرباته قوية قويت الرغبة في افئدة العرب لتنمية قوتهم ومنازلتنا من جديد ، وانه من الافضل للجيش الاسرائيلي عدم البحث عن قوة الردع ... وان ما يجب ان يبحث عنه هو اليقظة الدائمة »(٢٠).

وهكذا تحطمت فرضية نظرية الامن الاسرائيلية التي عبر عنها « آلون » بقوله ان هدف القوات الاسرائيلية « الصريح والمعلن هو ردع العدو عن بدء حرب جديدة » !

• نهاية الحرب الخاطفة :

ـ كشف كتاب صدر مؤخرا في اسرائيل أصدرته مجموعة من الصحفيين الذين سبق لهم تناول الموضوعات العسكرية الاسرائيلية المختلفة (مثل « يشعياهو بن فورات » الذي اشترك في كتاب عن تاريخ السلاح الجوي الاسرائيلي و« ايلي لانداو » الذي وضع كتابا عن حرب الاستنزاف الخ) عن بعض اسرار معارك الايام الاولى من حرب تشرين اذ جاء فيه مثلا « ان القوات الاسرائيلية عبرت الى الضفة الغربية للقناة في ليلة ١٥ ـ ١٦ تشرين اول (اكتوبر) ولم تكن هذه اول محاولة قام بها الجيش الاسرائيلي ، خلال حرب يوم الغفران ، للعبور الى غربي قناة . فقد بدأت المحاولة الاولى صباح اليوم الثالث للحرب ، في الثامن من تشرين الاول ، عندما اصدرت قيادة المنطقة الجنوبية امرا لتشكيلات الاحتياط ، التي وصلت الى سيناء ، بشن هجوم على القوات المصرية التي سيطرت على الضفة الشرقية للقناة، واحتلال الجسور التي اقامها المصريون على القناة ، ومحاولة احتلال موقع على الضفة الغربية ... واعتقدت القيادة ان هذا هو اليوم السابع لحرب الايام الستة ، على حين انه كان اول يومين من الحرب مريرين ، وسحقت خلالهما قوات كبيرة ... وفي مساء ذلك اليوم،صد المصريون الهجوم وقضوا على المحاولة »(٢١).

ولذلك كان « موشي ديان » سيوجه مساء ٦ تشرين الاول بيانا من الاذاعة يقول فيه « ان قواتنا ، في الجولان وبالقرب من القناة ، مذعورة وفي حالة تقهقر . ولم يعد خط بارليف قائما .. وحتى لو شننا هجوما مضادا ، لما كنت اود ان اكون في وضع رجال

المدرعات الاسرائيليين . لقد تم تحييد سلاح الجو بواسطة الصواريخ . وخسائرنا ، حتى هذه اللحظة ، ٣٦ طائرة فانتوم و٢٤ طائرة سكايهوك »(٢٢)!

وكان «دافيد اليعازر» هو الاخر سيذيع بيانا مساء يوم ٨ تشرين الاول من التليفزيون، عقب فشل الهجوم المضاد الذي سبق وأشرنا اليه ، يقول فيه « خرج اليوم جيش الاحتياط الى هجوم مضاد ، ولكن علي أن أبلغكم بصدق ان الهجوم فشل فشلا ذريعا . وقوات العدو ، في البر والجو ، قوات هائلة ، حتى أجدني مضطرا الى خشية ان يحطموا عظامنا . واقصى ما نستطيع توقعه ، في الظروف الحالية ، هو أن المصريين سيكتفون بصدنا في سيناء » ! ولم يذع البيانان بسبب تدخل المسؤولين عن رفع المعنويات في الاذاعة والتليفزيون [ورئيسة الوزراء ايضا] ، وذلك كما يروي الصحفي « حاييم ايزاك » في صحيفة « دافار » يوم ١٩٧٣/١٢/٢٨ .

ولذلك ايضا قدمت الاذاعة الاسرائيلية تحليلا للموقف العسكري صباح يوم ١٠/١١/ ٧٣ جاء فيه « ان هذه الحرب ليست « حرب ايام ستة » ... ان حملة سيناء [حرب ١٩٥٦] وحرب الايام الستة [حرب ١٩٦٧] خلفت في وعينا مفهوما راسخا كما يبدو، تدور بموجبه كل حرب بيننا وبين العرب كالاتي : حرب خاطفة ، حركة سريعة، والحسم خلال فترة قصيرة . لكن يتضح ان الحروب لا تتشابه . وبالطبع يجب ألا نقارن بين حرب تكون المبادرة فيها لنا ، وحرب دفاع وصد يتوجب علينا خوضها هذه المرة »(٢٣).

وهكذا اسقطت فرضية الحرب السريعة القصيرة الخاطفة التي تعتمد على ثنائي « الطائرة ــ الدبابة » في نقل المعارك منذ اليوم الاول او الساعات الاولى الى أرض العدو ، وأثبت سلاحا الحسم « الطيران والمدرعات » عجزهما عن تحقيق هذه الفرضية المترسخة في الفكر الاسرائيلي ، عندما وجدا امامهما جيوشا تقاتل .

● سقوط نظرية الحرب القصيرة :

في ١٩٧٤/١/٢٤ ألقى « بنحاس سابير » وزير المالية الاسرائيلي محاضرة امام اعضاء اللجنة التنفيذية في الهستدروت في تل ابيب قال فيها « انه بالاضافة الى الـ ١٤ مليار ليرة ، التي كان من المقرر ادخالها في نفقات الامن في العامين ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، فان الحرب قد أدت الى وضع ميزانية اضافية للدفاع ، بمبلغ ٢٠ مليار ليرة اضافية . وهذا المبلغ سيحدد في الميزانية الاضافية .. ان نفقاتنا في الحرب ، والخسائر التي تكبدناها في اعقابها ، تساوي الانتاج القومي لعام كامل . وتجدر الاشارة الى ان الانتاج القومي في العام الماضي بلغ ٣٥ مليار ليرة تقريبا »(٢٤).

ونتيجة لفداحة نفقات الحرب على النحو المذكور ، والتي ترتبت على الخسائر المادية ونفقات تعبئة الاحتياط واستبقائه لاكثر من ثلاثة شهور (حتى تاريخ خطاب سابير) والخسائر المالية التي اصابت الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة لذلك ، تقدم «بنحاس سابير» الى سفير الولايات المتحدة في اسرائيل يوم ١٩٧٤/١/٣١ بمذكرة رسمية تتضمن نفقات الحرب ووضع ميزان المدفوعات الاسرائيلي مطالبا بتزويد اسرائيل بالمواد الاساسية والمساعدات العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة في السنة المالية الجديدة (يوليو ١٩٧٤) ، كما قدمت نسخة من هذه المذكرة الى « سيسكو » مساعد وزير الخارجية الامريكي(٢٥). لقد أدى طول فترة الحرب النسبي (١٨ يوما بالقياس لستة ايام عام ١٩٦٧ و٧ ايام عام ١٩٥٦) واستمرار التعبئة العامة وتجنيد الاحتياط لاكثر من ثلاثة شهور على خلاف المخطط المفترض في نظرية الامن الى معاناة الاقتصاد الاسرائيلي لمشكلات وأزمات حادة لم يعهدها من قبل في أي حرب من الحروب السابقة ، فهناك مثلا ٤٠ ٪ من العاملين في مزارع الكيبوتس مجندون وهم يشكلون ٢٠ ٪ من السكان القادرين

على العمل(٢٦) . وعموما فان نسبة المجندين من مجموع العاملين في الاقتصاد تتراوح بين ١٥ ــ ٢٠ بالمائة(٢٧) . كما ان الميزانية العامة المعدة للسنة المقبلة قائمة على أساس الاستمرار في تجنيد ما معدله ١٠٠ الف شخص ، ويمثل هذا العدد نحو ١٠ ٪ من مجموع الطاقة البشرية في اسرائيل ، وسيتحدد حجم تجنيد الاحتياط بنسبة ٢٠ ٪ من مجموع الطاقة البشرية خلال الربع الاول من عام ١٩٧٤ (٢٨) .

ومن الامثلة الدالة على تأثير استمرار حالة التعبئة العامة لفترة طويلة على الاساليب السابقة في الاعتماد قصير الامد على امكانات الاقتصاد المدني خلال فترات الحروب القصيرة ، تطبيقا لمبدأ الاقتصاد بالقوى ، مثال اعتماد الجيش الاسرائيلي المسبق على الشاحنات المدنية أساسا خلال فترة التعبئة ، وحول هذه المسألة كتب « يئير كوطلر » في صحيفة هآرتس يوم ٧٣/١١/٢٢ « ان الحرب كشفت عن فشل طريقة المواصلات والشحن التي اعتمدها الجيش الاسرائيلي من خلال الاعتماد على استعمال الشاحنات العامة في اسرائيل وقت الضرورة ، ان أحد دروس الحرب هو أنه يترتب على الجيش الاسرائيلي انشاء جهاز شحن ومواصلات خاص به »(٢٨) .

ولم يقتصر اثر استمرار تجنيد قوات الاحتياط على النواحي الاقتصادية في الحياة داخل اسرائيل ، وانما تعدى ذلك الاطار الى دائرة المعنويات الخاصة بالمجندين وذويهم، فقد كتب ايتان هيفر المراسل العسكري لصحيفة « يديعوت احرونوت » يوم ١٢/٧/ ١٩٧٣ يقول « خلال اعوام طويلة ، خضنا حروبا « دي لوكس » تدللنا فيها : تعبئة ، ثم قتال لبضعة ايام ، فانتصار ، وعودة الى المنزل ... هذه المرة ، الامر مختلف ، ويقتضي الوضع الجديد تأهبا جسديا ونفسيا في الجيش وخارجه ، فالمواطنون لا يزالون يجدون صعوبة في استيعاب هذا الوضع ... ان الحرب ونتائجها أحدثت ثورة فعلية في الجيش الاسرائيلي ، تقتضي أن يبني نفسه على أساس معطيات جديدة تماما : فخدمة عدد كبير من رجال الاحتياط خلال وقت طويل ، تقتضي اعادة تنظيم التجهيزات بأسرها »(٢٩) .

هكذا هزت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، المحدودة الهدف والوسائل والمدة الزمنية ، مبدأ الحرب القصيرة والاعتماد على جيش عامل « صغير العدد قدر المستطاع »(٣٠) تسانده قوات الاحتياط الكبيرة المدربة جيدا الى حد اعتبارهم « جنودا نظاميين الا أنهم يقضون اجازة مدتها احد عشر شهرا في السنة » ، على حد تعبير « آلون » .

• انهيار مبدأ الاعتماد على القوة الذاتية :

قالت مجلة « هعولام هزه » في عددها الصادر يوم ٧٣/١٢/١٢ ضمن مقال بعنوان « موشي ديان انهار في اليوم الثاني للحرب » كتبه « يجال لفيف » ان ديان كان شديد الثقة بنفسه في اليوم الاول من الحرب نظرا لانه كان يعتقد ان الهجوم المعاكس الذي ستقوم به المدرعات بدعم الطيران « سيقذف بالمصريين عبر القناة ، وبذلك ينهي الحرب »(٣١) . ولكن « هذه المدرعات التي شنت الهجوم المعاكس الفاشل كانت هي المدرعات الوحيدة التي تغلق الطريق المؤدية الى اسرائيل ، لان سائر المدرعات كانت تحارب في الهضبة السورية . ولذلك بدأ انهيار « ديان » في اليوم الثاني للحرب ، لان سلاح الطيران الاسرائيلي الذي حاول معاونة المدرعات تلقى ضربات قوية من الصواريخ المصرية المضادة للطائرات . وكانت خسائر المدرعات والدبابات الاسرائيلية مفزعة ، وقد ألمح ديان الى ذلك أمام محرري الصحف ، في لقائه بهم في اليوم الثالث للحرب ، وأعلن أمامهم انه سيقترح على رئيسة الحكومة أن يقوم الجيش الاسرائيلي بانشاء خط جديد لفك الالتحام بينه وبين الصواريخ المصرية . وعندما يزول الخطر في الشمال قد يكون من الممكن اعادة المحاولة لصد المصريين ، وانه يشك في امكانية العودة الى السيطرة على القناة »(٣١) .

وأوضحت المجلة أن محرري الصحف الاسرائيلية عادوا الى صحفهم يرتجفون من الذعر العام الآخذ في الانتشار ، وقد عبرت « جولدا مئير » عن هذا الشعور فيما بعد فقالت في تصريح لها يوم ١٩٧٣/١١/٢٥ « لاول مرة في تاريخنا كان ثمة شعور خلال اليومين الاولين من المعارك بأننا قد نخسر الحرب »(٢٢).

وازاء هذه التطورات غير المتوقعة من قبل ، وخاصة بالنسبة لارتفاع معدل خسائر الطيران والدبابات وفاعلية الصواريخ المضادة للطائرات والدبابات وكفاءة استخدامها من قبل القوات العربية (المصرية والسورية) ، اضطرت الولايات المتحدة الامريكية الى المسارعة باقامة جسر جوي الى اسرائيل لنقل ذخائر الدبابات والطائرات التي كانت على وشك النفاد — كما صرح « ديان » بعد ذلك — ولتعويضها عن خسائرها المفزعة في الطائرات والدبابات بقدر الامكان ، ولتزويدها بأسلحة حديثة مضادة للدبابات ولبطاريات الصواريخ وأجهزة الرادار ، حتى تساعدها على صد الهجوم العربي والانتقال الى الهجوم المضاد ، وهو دور ما كانت الولايات المتحدة تود القيام به على هذه الصورة من السرعة والعلانية ، لو أن المؤسسة العسكرية الاسرائيلية حافظت على قدرتها السابقة على احراز النصر الخاطف على العرب بقواها الذاتية ظاهريا. وقد أشار الى ذلك كاتب اسرائيلي يدعى « جرشوم شوكن » في صحيفة هآرتس الصادرة بتاريخ ٧٣/١١/٢٣ ، حيث قال « ان الولايات المتحدة تدعي بأن اسرائيل لم تقم بواجبها كما كان متوقعا ، لان الجيش الاسرائيلي لم يحرز النصر الذي كان يتحدث عنه قادته، وانه لولا الدعم الامريكي لما استطاعت اسرائيل الصمود . ويجب الاعتراف بأن هذا الادعاء يسمع أيضا بيننا، دون ان يثير معارضة حقيقية . فليس الامريكيون وحدهم الذين خابت آمالهم بجيش الدفاع الاسرائيلي ، وانما اسرائيل أيضا ، والجيش كذلك خابت آماله بنفسه . فوزير الدفاع تكلم ، بصراحة مذهلة ، عن تعلقنا المطلق بالدعم العسكري المستعجل جدا ، ووزير الخارجية يحتفل في امريكا بعيد فشل « الخط الامني » في اسرائيل »(٢٣).

وأشاد « يتسحاق رابين » ، رئيس الاركان خلال حرب ١٩٦٧ وسفير اسرائيل السابق في الولايات المتحدة ، بالدعم الامريكي في حديث له مع « عال همشمار » يوم ٧٣/١١/١٦ فقال « دون هذا الجهد ، يصعب علي أن أرى كيف كنا سنصل الى الوضع الذي نحن فيه اليوم .. وأثبت نيكسون وكيسنجر ان الولايات المتحدة لن تمكّن من حسم عسكري ضد اسرائيل ، أو من حل سياسي مفروض لا ترضى به »(٢٤).

ومن الواضح ان هناك تخوفات ضد الدعم العسكري الامريكي ، وخطورة النتائج السياسية المترتبة عليه ، وتبدل نوعية العلاقات القائمة بين اسرائيل والولايات المتحدة، واحتمال تحولها الى علاقة تبعية كاملة بعد أن كانت (على الاقل من ناحية المظهر) علاقة شريك أصغر بشريك أكبر في السياسة الاستعمارية بالمنطقة العربية . ولقد أثارت هذه المخاوف والاحتمالات مناقشات وشكوك كثيرة لدى الكتاب الاسرائيليين ، الذين ما زالوا متشبثين بخرافة « القدرة الذاتية الاسرائيلية » التي شكلت احدى الدعائم السابقة لنظرية الامن ، فنجد على سبيل المثال كاتبا يدعى « اليعيزر ليفنه » يقول في صحيفة هآرتس يوم ٧٣/١١/١١ « ان الحكومة [الاسرائيلية] بقبولها املاءات واشنطن ، خلقت سابقة قد تقرر طبيعة علاقتنا بواشنطن . يعني ان اسرائيل تابعة لامريكا ، وعليها أن تقبل ارادة حاميها . وهذا خطأ كبير ، لان الولايات المتحدة تعتمد على اسرائيل في شبكة دفاعاتها العالمية ، بصورة لا تقل عن اعتماد اسرائيل على مساعدة واشنطن . وتقوم على هذا الاساس علاقات متبادلة بين ندين ، ان لم يكونا متكافئين بالقوة فهما متساويان في درجة اعتماد بعضهما على بعض ... ودون الجيش الاسرائيلي ذي القدرة الكبيرة ، والقادر على العمل عند الضرورة على اتساع رقعة المنطقة (بما في

ذلك مضائق باب المندب) لا يكون لواشنطن متكأ ضد تسلط روسيا على دول النفط . . واذا جمد تعاظم القوة الاسرائيلية ، فستسقط ايران في فلك موسكو »(٣٥).

ويردد « جرشوم شوكن » ، في مقاله سابق الاشارة اليه ، افكارا مماثلة فيقول « لا أساس للتسليم ورفع الايدي أمام أصدقاء اسرائيل الامريكيين. فسياسة الابتزاز العربية أوضحت انه يمكن فقط بوجود اسرائيل قوية كبح هذه السياسة . والضمانات الامريكية لاسرائيل لا تؤمن مصالح اوروبا ضد الابتزاز العربي . واسرائيل القوية لا يمكن ان تكون اسرائيل المقلصة والمحرومة مجالات المناورة الاستراتيجية . . . ان امريكا لن تخدم مصلحتها ، اذا هي رأت في دعمها لاسرائيل ، دعما لمحتاج عليه ان يدفع ثمن المساعدة بالتنازل عن استقلاله ، وليس انفاقا مجديا على المصالح الحيوية للولايات المتحدة . وفي نهاية الامر تلحق امريكا ضررا بنفسها ان هـي تصرفت وكأن اسرائيل فقـير يقف على بابها »(٣٦)!

وتعكس هذه الاقوال المختلفة للكتاب الاسرائيليين مدى انهيار مبدأ الاعتماد على القوة الذاتية الاسرائيلية الذي كانت تزعمه نظرية الامن مسبقا، بالاضافة الى ما تكشفه ضمنا من طبيعة دور اسرائيل المساعد للامبريالية الامريكية في المنطقة ورغبتها في الاستمرار في تأديته .

• اهتزاز مبدأ الامن الجغرافي :

عقب حرب ١٩٦٧ ، ركزت اسرائيل في دعايتهـا السياسية التي تستهدف تبريـر استمرار احتلالها للأراضي العربية الجديدة على أهمية هذه الاراضي أو المناطق المحتلة بعد ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في توفير العمق الجغرافي ـــ الاستراتيجي اللازم لامن البلاد ، وعدم الانسحاب منها الا الى حدود آمنة تختلف تماما عـن حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . وما زالت اسرائيل تردد هذه الفكرة الاستعمارية حتى الآن ، فقد صرح « موشي ديان » مثلا في يوم ٧٣/١١/٢٣ قائلا « لا اعتقد انه ينبغي ان ننسحب من هضبة الجولان ، حتى لو كان موقف الامريكيين يختلف عن موقفنا . كمـا لا ينبغي أن ننسحب من ضفاف نهر الاردن والا نسحب أجهزة الرادار من سلسلة جبال نابلس . والقضية الآن ليست قضية أراضي الاجداد ، بل قضية الاسلحة الالكترونية . فبسبب الاسلحة الموجودة لديهم ينبغي علينا ان نحافظ على أجهزتنا ومطاراتنا . واذا أرادوا منحنا ضمانات أمنية ، فلتكن أضافة الى هذه الامور ، لا بديلا عنها »(٣٧). ثم قال ديان في تصريح آخر « سيتوجب علينا الاختيار بين ما يسمى سلاما دون أمن ، أو الحفاظ على البلاد بواسطة حدود آمنة ، وجنود وأمور اخرى . واذا كان ينبغي أن نختار بين الامرين فانني أفضل الامكانية الثانية »(٣٨).

الا أن واقع معارك الايام الاولى من حرب تشرين قد أثبت عدم جدوى عنصر الامن الجغرافي ـــ الاستراتيجي في منع نشوب الحرب أو ضمان انتصار اسرائيل ، رغم انه أبعد ضربات الحرب عن داخلها ، ذلك لان استمرار القتال مع تزايد قوة حشد القوات العربية وانتهاجها أسلوبا هجوميا وحربا شاملة كان سيؤدي حتما الى هزيمة عسكرية كاملة لاسرائيل ما لم تتدخل أمريكا عسكريا مباشرة .

وقد انعكس واقع اهتزاز فرضية « الامن الجغرافي » على كثير من الكتاب والمفكرين داخل اسرائيل عقب انتهاء حرب ١٩٧٣ ، فقد كتب « دانييل بلوخ » مثلا في صحيفة دافار في عددها الصادر يوم ٧٣/١١/١٩ يقول « ان فشل المجتمع الاسرائيلي العام ينبع من أن « الصقور » على مختلف انواعهم ، وكذلك أكثرية « الحمائم » ، اعتقدوا أن الامور على ما يرام من الناحية العسكرية ، وانه لا مكان للقلق . ان الجدل الرئيسي لم يكن

حول ما اذا كان بامكاننا الاستمرار في الاحتفاظ بالمناطق ، بل حول ما اذا كان هذا ملائما من الناحية السكانية والاخلاقية والسياسية . ومن يعتقد ان هـذا لا يزال موضوع النقاش ، ويعتبر تنفيذ « وثيقة غاليلي » بشأن مضاعفة الاستيطان في هضبة الجولان ومشارف رفح ، حلا لمشكلتنا ، فانه لم يدرك حتى الآن ما حدث في حرب يوم الغفران ، وماذا تغير بسببها على صعيد المنطقة أو على الصعيد العالمي »(٣٩).

وكتب « امنون روبنشتاين » ، عميد كلية الحقوق في جامعة تل ابيب ومن أبرز المحللين السياسيين الاسرائيليين ، في صحيفة هآرتس يوم ٧٣/١١/٦ بهذا الصدد « أوضحت الحرب كم هو مضحك الادعاء بأننا نستطيع ان نقرر مستقبلنا دون الانتباه لحدود قوتنا، ودون اعتبار ارادة الولايات المتحدة ... لقد دحضت الحرب الاسطورة التي رأت في حدود وقف اطلاق النار حدودا آمنة مثالية .. ان الحرب قضت على فترة يمكن وصفها بـ « نشوة القوة المتخيلة » »(٤٠).

وعبر الدكتور « ناحوم غولدمان » ، رئيس المنظمة الصهيونية سابقا ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي ، عن المسألة نفسها في مقال له نشرته هآرتس يوم ١٩٧٤/١/١٤ حيث قال « ليست للحدود اهمية حاسمة ازاء مخازن الاسلحـة العصرية ، والطائرات ، والصواريخ ، وقد أثبتت حرب يوم الغفران ذلك »(٤١).

• استنتاجات عامة :

لقد هزت حرب ١٩٧٣ ، المحدودة المدى والزمن والتي لم يتم فيهـا استثمار كامل الطاقات العربية الاستراتيجية ، أركان نظرية الامن الاسرائيلية هزا عميقا للغاية ، بحيث يمكن القول أن الحرب ، رغم عدم تحقيقها حسما عسكريا لصالح أي من الطرفين ، قد أثبتت عجز هذه النظرية وفشلها ، وهزيمتها .

فقد ثبت خطأ مبدأ التفوق العسكري الاسرائيلي المطلق وفشل مبدأ الحرب القصيرة وقدرة الجيش العامل والطيران على امتصاص الضربة الاولى لحين تعبئة الاحتياطي . وكادت البنية الاقتصادية والنفسية للمجتمع الاسرائيلي أن تتحطم نتيجـة لهذه الحرب المحدودة التي لم تطل كثيرا ولولا الدعم الامريكي العسكري والاقتصادي والسياسي ، لتحقق الانهيار حتما في هذا المجال . وفشل ثنائـي « الطائرة ــ الدبابة » في تكرار أسلوب الحرب الخاطفة مرة اخرى . وأثبت مبدأ الامن الجغرافي عجزه عـن توفير الظروف الملائمة لنجاح عسكري اسرائيلي حاسم كما كان يتصور « آلون » وغيره من مخططي نظرية الامن أو الاستراتيجية الاسرائيلية عقب حرب ١٩٦٧ . وتلاشت اسطورة مبدأ الاعتماد على القوة الذاتية (والصناعة العسكرية الاسرائيلية التي زعم ديان قبل حرب ١٩٧٣ بأربعة شهور فقط انها قادرة على تلبيـة ٤٨ ٪ من مشتريـات الجيش الاسرائيلي لم تستطع أن توفر لهذا الجيش القذائف الكافية للاستمرار في القتال لاكثر من اسبوعين !) واضطرت اسرائيل الى طلب النجدة والحماية العاجلة المكثوفة من الولايات المتحدة . وحتى المبادىء الاخرى من نظرية الامن ، التي يبدو للوهلة الاولى انها لم تهتز أو لم تتعرض للتغيير ، مثل القدرة على الحـركة ، والمناورة علـى الخطوط الداخلية ، والقدرة على ممارسة حرب الحركة بصفة عامة ، وتطبيق بعض أساليب التقرب غير المباشر ، فان استمرار فاعليتها الى حد ما يرجع في الاساس الى ظروف خارجية متصلة بالاستراتيجية العربية .

وقد عبر العديد من الكتاب وأساتذة الجامعات والصحفيين داخل اسرائيل عن خلاصة فشل النظرية الاسرائيلية بوضوح تام ، فقال مثلا « أهرون بيخر » في صحيفة « يديعوت احرونوت » يوم ٧٣/١١/٩ « ان أكثر ما يقض مضجعنا ، علامة استفهام تحوم الآن في

سماء البلد ، تتعلق بذلك التقصير في مجال الامن الذي يتحدث الكل عنه ، دون أن يدرك أحد ما هو المقصود به حقا . ان من آمن ايمانا صوفيا بقوتنا وبعدالة موقفنا الراسخ ، ومن بنى أحلاما كبيرة حول امبراطورية اسرائيلية ، يخوض الآن صيد جنيات قبيحا ضد أصنام الامس .. ان عدم المبالاة الذي ميز الوضع الراهن ، شل حواسنا . وكنا نقف ، من حين الى آخر ، أمام المرآة ونعرض عضلاتنا ، ونؤكد لانفسنا انه اذا حاول شخص ما تغيير الوضع الراهن فاننا سنكسر عظامه . واننا نستطيع الوصول الى بنغازي ، ودمشق موجودة في مدى مرمى مدافعنا... والعرب يجيدون الكلام فقط، ولكنهم يهربون حفاة في ساحات القتال . ان الثقة بالنفس واللامبالاة .. والشعور بأنه يحق لنا أن نشتري ونبيع الاراضي في المناطق ونشغل سكانها في دكاكين اللحوم، كل ذلك قوض تماما طابعنا القومي »(٤٢).

وقال البروفيسور « يشعياهو ليبوفيتش » استاذ العلوم في الجامعة العبرية في لقاء له مع صحيفة هآرتس نشر في ٧٣/١١/٣٠ « بماذا أخطأنا طوال الاعوام الستة الاخيرة؟ ان الخطأ لم يكن طوال هذه الاعوام فحسب ، وانما كان طوال الخمسة وعشرين عاما الاخيرة أيضا ، منذ توقيع اتفاقية رودس . كان الخط المرشد لسياستنا ولا يزال ، الرأي القائل ان وضعا دائما من اللاسلم واللاحرب مع حرب كامنة هو أحسن وضع بالنسبة الينا ، وينبغي المحافظة عليه بكل الطرق . ويضع هذا الوضع مشكلة الامن في مركز كل تفكير وكل نشاط سياسي ... وبالنسبة الى السياسة الخارجية والامن ، فاننا نقوي انفسنا من عام الى آخر في وضع من الحرب الوشيكة . ومن الممكن ، في وضع كهذا ، أن تنشب حروب فعلية من فترة الى أخرى ، تكون عادة قصيرة ، ونتائجها مضمونة مسبقا ، لان الفجوة بيننا وبين العرب كانت آخذة في الازدياد ، وبهذه الطريقة ننتقل من احتلال الى احتلال . لقد سادت هذه السياسة ، الاجرامية والشريرة ، طوال ٢٥ عاما كما توقع باعثوها ، حتى أدت بنا الى الازمة التي نعيشها الآن ، بعد أن دحضت جميع افتراضات تلك السياسة ... اننا لم نسع للسلام طوال خمسة وعشرين عاما . وكل التصريحات بشأن ذلك ، ليست الا تصريحات متلونة وكذبا مقصودا ... بل خربنا ، عن عمد وسابق اصرار ، كل مناسبة كان من الممكن ان تنطوي على امكان لاحلال السلام »(٤٣)!

وبطبيعة الحال كانت نظرية الامن ، أي سياسة التوسع وتأمين نتائجها ، تقف عائقا ضد السلام بحكم أنها لم توضع اصلا لتحقيق السلام في فلسطين او الوطن العربي كله. لقد طرحت هزيمة نظرية الامن الاسرائيلية في حرب ١٩٧٣ مسألة بقاء كيان دولة اسرائيل الصهيوني على بساط البحث داخل اسرائيل بقوة ووضوح ، وبشكل لم يحدث مطلقا منذ انشائها في عام ١٩٤٨ ، وما اذا كان في امكان هذه الدولة المصطنعة القائمة على الاستعمار الاستيطاني والتوسع أن تتعايش سلميا ، وتتكيف ، مع المعطيات والدلالات الجديدة للحرب الاخيرة . فقد قال « دان طولكوفسكي » القائد السابق للسلاح الجوي الاسرائيلي ، في صحيفة هآرتس يوم ١٩٧٣/١٢/٤ « هل بامكاننا أن نلائم أنفسنا ... مع التغيرات في المجالين الدولي والشرق أوسطي معا ؟ أم أننا... سنختفي ونزول من العالم بسبب عدم قدرتنا كجماعة من البشر ، على ملاءمة انفسنا مع مجموعة التغييرات المذكورة »(٤٤)! وقال « ناحوم غولدمان » في مقال له نشر في هآرتس يوم ٧٤/١/١٦ « اذا كان العالم العربي اليوم ، أو جزء منه على الاقل ، مستعدا لتوقيع اتفاق سلام والاعتراف باسرائيل ، فقد يشعر العرب بعد بضع سنوات أنهم أقوياء جدا، اقتصاديا وماليا وسياسيا ، وحتى عسكريا ، الى درجة تمكنهم من رفض التسليم بوجود دولة يهودية في الشرق الاوسط رفضا باتا... ان الفرصة الحالية هي آخر احتمال عملي لتحقيق السلام بين اسرائيل والعرب .. انني مقتنع بأن احتمالات اسرائيل ستكون أسوأ

في المستقبل أو بعد حروب اخرى ، وذلك لسبب بسيط هو أنه اذا هزمت اسرائيل .. فسيكون ذلك نهاية الدولة ، على حين لن يؤدي الانتصار الاسرائيلي الى سلام افضل ، كما ثبت في الماضي »(٤٤) .

الا أن التكيف مع الظروف والمعطيات الجديدة التي نتجت عن حرب ١٩٧٣ بالنسبة الى رجال المؤسسة العسكرية الاسرائيلية المهيمنة ، وواضعي نظرية الامن السابقة ، يكتسب معنى آخر ، غير الاتجاه الحقيقي نحو السلام (بحكم أن السلام يتعارض أصلا مع جوهر المشروع الصهيوني التوسعي) ، ويعني مجرد احناء الراس أمام العاصفة ، والتأهب لفرصة تحقيق نصر عسكري خاطف في المستقبل ، بعد استيعاب الدروس والخبرات اللازمة من الحرب الاخيرة ، واحداث التغييرات المناسبة في نظرية الامن على أساس هذه الدروس . ولذلك نجد « حاييم هيرتسوغ » المعلق العسكري الاسرائيلي المعروف يقول في صحيفة هآرتس يوم ١٩٧٣/١١/١٣ « اننا نعيش اليوم بعد الطوفان ، ولا خيار لنا الا أن نكيف أنفسنا مع الواقع الجديد ، الصعب وغير المريح . واقع عزلة سياسية دولية ، وضعف مخيف في الغرب ، واستعداد للخضوع للتهديد الروسي والابتزاز العربي . واقع الاعتماد الكبير على الولايات المتحدة ، وتقليص مجال مناورتنا السياسية . واقع نجد أنفسنا فيه فجأة في منطقة قررت الدولتان الكبيرتان تولي أمورها بنفسيهما ، من خلال تقليص كبير للامكانات الممنوحة للجهات المحلية . اننا نجد أنفسنا في واقع ضاعت معه كل الانجازات السياسية التي جمعناها طوال أعوام ، وخصوصا بعد حرب الايام الستة ، والتي ربما لم نستطع استغلالها عندما كانت فرص المبادرة في يدنا ... وعلى الرغم من ... الانتصار العسكري [!!] ، اصيبت اسرائيل بضربة قوية ، وتحطمت مسلمات ، وتزعزعت أسس كانت حتى الان بديهية . ولهذا يجب استخلاص الاستنتاجات بسرعة ، والاستعداد ، من جديد لمعركة عسكرية او سياسية صعبة وقاسية »(٤٥) .

لقد هزمت حرب ٦ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٧٣ الى حد غير قليل جوهر نظرية الامن الاسرائيلية وفتحت أمام الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والعسكرية العربية نتيجة لذلك امكانات حركة ومناورة لم يسبق لها مثيل منذ بداية الصراع العربي ــ الاسرائيلي. ولا بد أن تكون هذه الامكانات المحور الاساسي الذي تدور حوله أية استراتيجية عربية جديدة ناجحة .

---

١ ــ آلون ، يغال ، **بناء الجيش الاسرائيلي** ، ترجمة مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، ص٦٠.

٢ ــ **نشرة م. د. ف** ، العدد ١٩ ، السنة الثانية ، ص ٥٨٩ نقلا عن مجلة بماحانيه ، عدد ١٩٧٢/٦/٦ .

٣ ــ آلون ، يغال ، **المرجع السابق** ، ص ٩٨ ، ٩٩ .

٤ ــ صحيفة **دافار** ، عدد ١٩٧١/٤/٢٨ .

٥ ــ آلون ، يغال ، **المرجع السابق** ، ص ٤٩ .

٦ ــ آلون ، يغال ، **الستار الرملي** ، ترجمة مركز التخطيط ، ١٩٧٠ ، ص ٨٣ .

٧ ــ *Military Review*, May, 1973, p. 67 -70.

٨ ــ آلون ، يغال ، **بناء الجيش الاسرائيلي** ، **المرجع السابق** ، ص ٦٠ .

٩ ــ **المرجع السابق** ، ص ٦٦ .

١٠ ــ آلون ، يغال ، **الستار الرملي** ، **المرجع السابق** ، ص ٧٩ ــ ٨٠ .

١١ ــ **نشرة م. د. ف.** ، عدد ١٩ ، ١٩٧٢ ، ص ٥٩٠ .

١٢ ــ **نشرة م. د. ف.** ، عدد ١٣ ، ١٩٧٣ ، ص ٤٠٧ .

١٣ ــ **نشرة م. د. ف.** ، عدد ٢ ، ١٩٧٤ ، ص ٤٦ .

١٤ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢١ ، ١٩٧٣ ، ص ٦٦٣ .

١٥ ــ **يديعوت احرونوت** ، ١٩٧٣/١٢/١٤ .

١٦ ــ **المرجع السابق** ، ص ٤٤ .

١٧ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٨ ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢٥ ــ ٢٢٦ .

١٨ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢٠ ، ١٩٧٣ ، ص ٦٣٤ ــ ٦٣٥ .

١٩ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢٠ ، ١٩٧٣ ، ص ٦٤٣ .

٢٠ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢١ ، ١٩٧٣ ، ص ٦٦٨ .

٢١ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢ ، ١٩٧٤ ، ص ٤٤ ــ ٤٥ .

٢٢ ــ **المرجع السابق** ، ص ٤٥ ــ ٤٦ .

٢٣ ــ **نشرة ر. ا. ا.** ، عدد رقم ٣٤٨ ، ص ١٠٣٨ .

٢٤ ــ **نشرة ر. ا. ا.** ، ملحق العدد ٤٤٤ ، ص ٢٩٠٧ ــ ٢٩٠٨ .

٢٥ ــ **نشرة ر. ا. ا.** ، العــدد ٤٥٠ ، ص ٣٠٥٧ .

٢٦ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢ ، ١٩٧٤ ، ص ٤٩ .

٢٧ ــ صحيفة **دافار** ، عدد ١٩٧٣/١٢/١٦ .

٢٨ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢ ، ١٩٧٤ ، ص ٥٠ .

٢٩ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢٣ ، ١٩٧٣ ، ص ٧٢٣ .

٣٠ ــ آلون ، يغال ، **بناء الجيش الاسرائيلي** ، ص ٤٧ .

٣١ ــ **هعولام هزه** ، عدد ١٩٧٣/١٢/١٢ ، ص ١٥ .

٣٢ ــ **نشرة ر. ا. ا.** ، العدد رقم ٣٩٩ ، ص ١٩١٢ .

٣٣ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢٣ ، ١٩٧٣ ، ص ٧٠٩ ــ ٧١٠ .

٣٤ ــ **المرجع السابق** ، ص ٧٠٩ .

٣٥ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢١ ، ١٩٧٣ ، ص ٦٦٠ .

٣٦ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢٣ ، ١٩٧٣ ، ص ٧١٠ .

٣٧ ــ **نشرة ر. ا. ا.** ، ملحق العدد ٣٩٨ ، ص ١٨٧٤ .

٣٨ ــ **نشرة ر. ا. ا.** ، ملحق العدد ٣٩٩ ، ص ١٨٩٢ .

٣٩ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢٣ ، ١٩٧٣ ، ص ٦٩٧ .

٤٠ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢١ ، ١٩٧٣ ، ص ٦٧٠ .

٤١ ــ جريدة **النهار** اللبنانية ، عدد ٧٤/٢/٢ ، ص ٩ .

٤٢ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢٢ ، ١٩٧٣ ، ص ٦٩٨ .

٤٣ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢٤ ، ١٩٧٣ ، ص ٧٤٤ .

٤٤ ــ صحيفة **النهار** اللبنانية ، عدد ١٩٧٤/٢/٢ ، ص ٩ .

٤٥ ــ **نشرة م. د. ف.** ، العدد ٢٢ ، ١٩٧٣ ، ص ٦٩٤ .

الحداد يليق بحيفا

محمد القيسي

[زار الشاعر مدينة حيفا في ١٩٧٣/٧/١٣ م]

مراسيمُ قهركِ جاريةٌ
وأنا أحتفي بجواد التفتحِ والنارِ ،
في ليلكِ المأتميّ
وأحملُ راياتيَ السودَ ،
أُولدُ في شهقةِ الموتِ ،
أعبرُ في حزنكِ الساحليّ
أُغنّي فيمنعُني الشُرطيّ .

* * *

تيمّمتُ باسمكِ آنَ طويتُ الصحارى ،
إليكِ وكانَ الطريقْ
خنادقَ فارغةً ،
أو بنادقَ عاطلةً ،
والرياحُ تُصفّرُ في الغورِ ما من بريقْ
ولا من دخانِ اشتباكٍ هناكَ ،
ولا طلقة في الفضاءِ الرماديّ ،
هذا زمانُ السكوتِ المدّوي ،
زمانُ الحريقْ
وكانَ الجنودُ الكسالى ،
يفلّونَ في الشمسِ قمصانَهمْ

مُفرَغينَ منَ الحلمِ والفعلِ ،
كان شرارُ الظهيرةِ يمتـدُّ نارا
وموتاً مثارا

الى الجسرِ ،
والنهرُ كان يجفُّ ، يجفُّ ،
ويلتفُّ في بردةٍ من حدادْ
ويحضنُ صفصافةً وهي تبكي ،
تُغنّي البعادْ

وتسقطُ أوراقها ،
وطروادةُ القلبِ غارقةٌ في الحصارِ ،
ونهبٌ لسيلِ الجرادْ
فماذا تقولُ الجبالُ وأحراشُها والوهادْ
وماذا يقولونَ .. ماذا ؟
ـ يمدّونَ عمرَ احتضاركِ هذا النبيلَ بما ،
وُهبوا من فنونِ الخُطبْ
وينسونَ ،
ينسونْ حتى الغضبْ .

* * *

مراسيمُ قهركِ جاريةٌ ،
إنّهم يتركونكِ وحدكِ في ساعةِ الطَلقِ ،
يُلقونَ باللومِ ـ زوراً ـ على القابلهْ .
سمعتُ الرياحَ تغني :
يليقُ الحدادُ بحيفا
يليقُ بها كل سجنٍ ومنفى
يليقُ الحدادُ بأفراسها الحمر والقافلهْ .

بـلى ،
ويليقُ بكِ الحزنُ والموتُ والحالةُ النازفهْ
يليقُ بكِ الصمتُ والليل والعاصفهْ
يليقُ بكِ الفرحُ الياسمينيُّ ، في عرسكِ الدَمويّ
يليقُ بكِ البحرُ والبرتقالُ الحييّ
فماذا تقولينَ لي
وماذا يحاورُني وجهُكِ النبويّ ؟
أجيبي
لصمتكِ وقعُ النصالِ عليّ
فلا تقتليني باسلوبكِ العاطفيّ
ولكنْ بصاعقةٍ كي أُضيء
هنـا دَرَكيّ
هنـا شُرطيّ
هنـا عسكريّ
ألا إنهمْ يبتغونَ دَمي
والقبائلُ تُطبقُ حولي
وتبحرُ في فَلَكِ الأجنبيّ
وهمْ يغلقونَ الحدودَ ،
يسنُّونَ قانونَ طردي وقتلي
يُصادر خطوي ، وخبزي ، وقولي
ولكنّ ،
ما بينَ مركبةِ الرعدِ والريحِ ،
يأتيكِ برقي الخفيّ
وأحلمُ بالفقراءِ جيوشاً
وكلِ الصعاليكِ والخارجينَ على الموتِ حزباً
يُقاتلُ باسمِ الزهورِ التي تذبلُ
وباسمِ السنابلِ والقبّراتِ التي تُقتلُ
وباسمكِ ،
حتى يعودَ الزمانُ البهيّ .

– لماذا أتيتْ ؟
● لأعرفَ وجهكِ أكثرْ
وأعرف نفسي
– وماذا رأيتْ ؟
● طيوراً محلقةً في الفضاءِ ،
وبيتاً قديماً ،
وبيدرْ .
وقابلتُ أُمي
– وماذا ؟
● رأيتُ ...
– تكلّمْ
● أصابعَ كانتْ تطوّقُ خصركِ في رقصةِ الدَّمْ
رأيتُكِ مكسورةَ البالِ في زيّكِ البلديّ
– وماذا فعلتْ ؟
● تلوّيتُ قهراً ،
وقدّمتُ صكّ انتمائي إليكْ .

* * *

يُعاودُني صوتُكِ الآنَ بعدَ الغيابْ
ويدخلُ من كلِ أفقٍ إليَّ ،
ومن كلِ بابْ
يُطاردُني في الصحارى
يحلُّ معي في الفنادقْ
يُشاركني مقعدي ،
وسريري ،
ووجبة خبزي ،
وحزني ،
ويرقبُني عندَ كلِّ المفارقْ .

٢٠ ايلول ١٩٧٣م

المانيا النازية والقضية الفلسطينية

الدكتور سلمان رشيد سلمان

فلسطين قبل ظهور النازية

لقد احتلت فلسطين اهمية خاصة في السياسة الدولية منذ مطلع القرن العشرين لاسباب عديدة منها انها تفصل المشرق العربي عن المغرب العربي ولان الشرق الاوسط كان يبشر بوجود كميات كبيرة من النفط ، العنصر الحيوي للصناعة الاوروبية ولانه يسيطر على طرق الهند . لقد كانت فلسطين تحتل مركزاً حيوياً في الشرق الاوسط ومركزاً مهماً بالنسبة للحركة الصهيونية ، ففي سنة ١٨٩٧ عقد المؤتمر الصهيوني الاول في بال وفي هذا المؤتمر تقرر ان تكون فلسطين مركزاً لاقامة دولة يهودية(١). كما تقرر أن تتبع كل الطرق الممكنة لاقامة هذه الدولة اليهودية .

وبدأت محاولات هرتزل لكسب الدول الكبرى لانه كان يعارض بشدة أية محاولة للتسلل التدريجي الى فلسطين ، اذ أن خطته كانت تقضي بالحصول على ميثاق من السلطان العثماني عبد الحميد يمنح بموجبه الحق في اقامة وطن يهودي في فلسطين يتمتع بحكم ذاتي كما حاول عن طريق رشوة المسؤولين العثمانيين وتقديم الوعود بشأن قروض يهودية عاجلة وتنظيم المالية العثمانية المتدهورة شراء موافقة السلطان على مشاريع الصهيونية في فلسطين ولكن جهوده جميعها باءت بالفشل(٢) كما حاول هرتزل الحصول على هذا الميثاق من القيصر الالماني مقابل دعم مصالح وسياسة المانيا في الشرق الادنى. وعلى أثر فشله في ذلك حاول هرتزل ان يحول مكان الدولة اليهودية الى شرق افريقيا والى اوغندة بالذات الا ان موته جعل قادة الصهيونية يتغاضون عن ذلك ، وتقرر عدم توجيه الجهود الى دولة كبرى بالذات بل توجيهها الى أي دولة او مركز قوة تخدم هدف اقامة دولة يهودية. وكانت المانيا وبريطانيا المرشحتين لهذه المهمة الا ان الجهود توجهت بصورة رئيسية الى بريطانيا واسفرت هذه الجهود عن النجاح الذي أدى ببريطانيا الى ان تمنح الصهيونية تأييدها في اقامة الدولة اليهودية واعطائها لوعد بلفور في سنة ١٩١٧ ، وشهدت فلسطين بدء هجرة « الرواد الصهاينة » هذه الهجرة التي مولت من قبل الرأسمالية اليهودية الاوروبية كروتشلد وغيره . وفي نيسان ١٩٢٠ أعطت عصبة الامم بريطانيا حق الانتداب على فلسطين وجاء في قرار العصبة ما يلي « ان على حكومة بريطانيا ان تضع قرار ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ موضع التطبيق وان تتبع كل الطرق لتكوين وطن قومي لليهود في فلسطين بتشجيع الهجرة اليهودية وغير ذلك من الاجراءات» . لقد نقلت الصهيونية مركزها الى بريطانيا لمحاولة فرض ضغط على الحكومات البريطانية بصورة مستمرة . ولقد اصيبت الدبلوماسية الصهيونية بعدة انتكاسات الا انها سارت في خط نجاح متصاعد ادى الى تشجيع الحكومات البريطانية المتوالية للهجرة اليهودية الى فلسطين رغم التقارير التي رفعتها اللجان التي كونتها الحكومة البريطانية لاستقصاء الحقائق ، من أن الهجرة ستؤدي الى الصدام الحتمي بين العرب الفلسطينيين واليهود(٣). وتوجت هذه المحاولات بتعيين السيد ارثر واكهوب في اوائل ١٩٣١ مندوبا

ساميا وقد تم تعيينه من قبل ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا بالمذاكرة مع وايزمان ، وقد قطعت الصهيونية برعاية واكهوب وتحت ظله مراحل كبيرة من تنفيذ مخططها لاغتصاب فلسطين(٤). ولقد تم على أثر ذلك زيادة الهجرة اليهودية الى فلسطين . لقد قطعت الصهيونية أشواطا كبيرة منذ قراراتها الاولى في مؤتمر بال حتى سيطرة النازية على الحكم في ١٩٣٣ ، ففي الفترة ما قبل ١٩٣٠ كانت الصهيونية تنتظر مجيء اصدقائها الى الحكم ما بعد ١٩٣٠ فقد كان معظم اصدقاء الصهيونية في الحكم حتى انها لم تتردد في سنة ١٩٣٠ في ارغام حتى رئيس وزراء بريطانيا على الرضوخ لارادتها(٥)،ان الصهيونية كانت في موقع قوة حين ظهور النازية وهذا ما مكنها من فرض ضغط على الحركة النازية نفسها كما سنرى فيما بعد .

ظهـور النازية

لقد كان ظهور النازية احد العوامل التي أثرت على مجرى الامور في اوروبا والشرق الاوسط والذي يعنينا هنا هو مدى تأثير النازية على القضية الفلسطينية .

ان هناك القليل مما قيل عن هذا الموضوع ربما لان النازية كانت تبدو بصورة ظاهرية وكأنها على طرفي نقيض من الصهيونية فلذلك كان من المتوقع ان يشكل ظهور النازية خطرا حقيقيا على مطامح الصهيونية ويمنعها من خلق دولة يهودية في فلسطين ، الا ان الحقيقة ليست كذلك بل بالعكس تماما . ولنبدأ أولا بموقف هتلر من اليهودية ومن الاجناس لان ذلك سيساعد على تفهم السياسة الخاطئة لالمانيا في الشرق الاوسط .

لقد عاش هتلر مؤسس النازية فترة الحرب العالمية الاولى كجندي وشهد هزيمة المانيا وتوصل الى الاستنتاج بأن مسؤولية هزيمة المانيا تقع على عاتق اليهودية العالمية وأصبح يؤمن بأن اليهود هم أصل البلاء للامة الالمانية ، لان الامة الالمانية تمثل افضل عنصر — العنصر الآري — في العالم أما اليهود فقد اعتبرهم على أنهم مدنسو هذا العنصر والمسؤولون عن هزيمته وفي ذلك يقول : — « اختارت اليهودية العالمية مجالا لدسائسها وهدفا لمؤامراتها لان بلشفة بلادنا ، اي تخريب الوجدان القومي الالماني ، يخضع طاقة امتنا المنتجة لاشراف المؤسسات المصرفية اليهودية مما يشكل خطوة واسعة نحو اخضاع العالم كله للسيطرة اليهودية(٦).

ان نظرية هتلر النازية والعنصرية لا تشمل كراهية اليهود فحسب بل انها تشمل بقية الاجناس ، فقد قسم هتلر الاجناس الى متفوقة وعلى رأسها العنصر الآري — الالماني والى أجناس منحطة ، وصنف هتلر العرب ضمن الشعوب المنحطة وكان ينظر منذ البداية الى تدخل المانيا في الشرق الاوسط وفي مصر على أنه شيء مستهجن فقد كان ضد أي تحالف مع شعوب هذه المنطقة وكان ينتقد هؤلاء « العنصريين » الذين كانوا يحلمون بسقوط الامبراطورية البريطانية بواسطة تحالف الماني — مصري — هندي فيقول : « ولم يكن العنصريون الذين توقعوا خيرا من الحركة الاستقلالية في مصر ، اعقل من اخوانهم الذين بقوا يرقبون انهيار الامبراطورية البريطانية كنتيجة منطقية لجنوح الهنود الى المقاومة ، فالجهاد المقدس يمكن ان يزعج الانكليز في وادي النيل ولكن المصريين لن يفلحوا في زحزحة الكابوس البريطاني ولن يذهبوا في التضحية الى حد الجود بدمائهم في سبيل قضية « اخوانهم » الالمان كما يتوهم الخياليون من المواطنين ، ان الذين آمنوا بجدوى الكفاح المشترك — كفاح الماني — مصري — هندي لم يفطنوا الى واقعهم الاليم ، وانا كعنصري اتخذ من الاعراق مقياسا لقيمة الشعوب ، لا ابيح لنفسي ربط مصير شعبي بمصير شعوب تحتل في التسلسل العنصري مرتبة وضيعة »(٧).

ان هذه الاقوال تمثل وجهة نظر هتلر نحو العرب والشرق الاوسط ولعلها كانت ، مع

اسباب اخرى ، العامل الذي جعل هتلر يقف موقفه العدائي — بالنتيجة — من طموحات العرب .

استلم هتلر الحكم في المانيا سنة ١٩٣٣ وكان همه الاول هو تصفية المعارضة اليسارية ومن ثم تقوية المانيا وزيادة قدرتها العسكرية وطرد اليهود من المانيا . ففي نيسان ١٩٣٣ اعلنت اول القوانين العنصرية ضد اليهود واسمه (قانون اعادة الخدمة المدنية) وكانت نتيجة هذا القانون تجريد اليهود من مساهمتهم في الحياة التجارية والثقافية والمهنية داخل المانيا(٨) وتبع ذلك مجموعة من القوانين ضد اليهود ، فما كان من المنظمات والجمعيات اليهودية في انحاء العالم الا ان اعلنت مقاطعتها للبضائع الالمانية مما جعل المانيا تعطل هذه القوانين لمدة سنتين ثم تعقد اتفاقية الهافارا مع الصهيونية في محاولة منها لكسر طوق المقاطعة اليهودية للبضائع الالمانية ، هذه الاتفاقية التي لعبت دورها في اتجاهات القضية الفلسطينية .

الوضع في فلسطين بين ١٩٣٣ — ١٩٣٩

كانت فلسطين سنة ١٩٣٣ تحت الانتداب البريطاني الذي كانت مهمته تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين ، لقد بلغت الهجرة اليهودية في خلال العشرينات حوالي ٨٠ الف يهودي اما سنة ١٩٣٢ فقد بلغ عدد المهاجرين اليهود ١١٫٣٠٠ وبلغ عدد اليهود في فلسطين في نهاية ١٩٣٢ ثلاثة امثال ما كان عليه عام ١٩١٨ فقد وصل هذا العدد الى ٢٠٠ الف ، كانوا يشكلون ٢٠ ٪ من السكان وارتفعت نسبة ملكية اليهود للاراضي في نفس الفترة الى ضعف ما كانت عليه سنة ١٩١٨ ولكنها لم تشكل سوى ما يقرب من ٤ ٪ من مجموع مساحة الارض(٩).

لقد كان الوضع في فلسطين في ذلك الحين يتجه اتجاها متسارعا نحو الاصطدام ما بين حكومة الانتداب والصهيونية من جهة وبين الفلسطينيين من جهة ثانية الذين كانوا يشعرون بالخطر الذي يفرضه ازدياد الهجرة اليهودية الى فلسطين وطبعا كانت حكومة الانتداب ملزمة وراغبة بتنفيذ وعد بلفور وصك الانتداب . واستمر هذا الوضع المتوتر حتى فجره التخلخل الذي تسبب في دخول ايطاليا الى الشرق الاوسط كعامل مضاد لبريطانيا وشهد عام ١٩٣٥ زعزعة هيبة بريطانيا في فلسطين فقد تمت عملية غزو الحبشة من قبل ايطاليا مما سبب ردود فعل اقتصادية خطيرة في فلسطين فقد اشتدت طلبات سحب العملة من البنوك في فلسطين وحدث تدهور عام في النشاط الاقتصادي واستفحلت البطالة وتزايد عنف الدعاية المعادية لبريطانيا التي كان مصدرها محطة باري الايطالية(١٠). هذا ، وازدياد قدوم المهاجرين اليهود ، ساعد على ازدياد الاحوال سوءا مما سبب في النهاية في اندلاع الثورة الفلسطينية في ١٩٣٦ والتي دامت ثلاث سنوات. لقد حاولت بريطانيا استعمال القوة والارهاب وبمعاونة الحركة الصهيونية في فلسطين في القضاء على هذه الثورة في مهدها الا انها فشلت في ذلك . لقد كان الشرق الاوسط منطقة حيوية لبريطانيا ولاقتصادها وخاصة وانها كانت تدرك بأن المانيا تسلح نفسها استعدادا للحرب . ان هذه الاهمية تتوضح في نية بريطانيا للدفاع عن هذه المنطقة فقد طلب تشمبرلين رصد اربعمائة مليون جنيه لزيادة التسلح للدفاع عن بلجيكا وعن مصر والعراق ايضا(١١)، لذلك فقد كان متوقعا ان تلجأ بريطانيا الى الدبلوماسية بعد أن فشلت القوة لايقاف الثورة فارسلت لجنة ملكية لاستقصاء الحقائق وتقديم حل للوضع وعرفت باسم لجنة بيل باسم رئيسها — وصلت هذه اللجنة في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٦ وانتهت من وضع تقريرها في ٧ تموز ١٩٣٧ وفيه اوصت بتقسيم فلسطين الى قسمين، دولة يهودية واخرى فلسطينية، وعلى اثر ذلك رفضت قيادة الثورة الفلسطينية التقسيم واستمرت الثورة الى ان اخمدت في ١٩٣٩ وفي نفس العام عقد مؤتمر لندن

لفض النزاع العربي اليهودي في فلسطين واسفر هذا الاجتماع عن صدور الكتاب الابيض في ١٧ ايار ١٩٣٩ والذي فرض تقيدات صارمة على الهجرة وعلى اثر ذلك اعلن المؤتمر الصهيوني المنعقد في الخريف التالي عدم شرعية الكتاب الابيض ولكن سرعان ما زج العالم في حرب عالمية ثانية ووضع موضوع فلسطين على الرف(١٢). ان بريطانيا كانت مدفوعة الى تحديد الهجرة بسبب خوفها من ازدياد النشاط المعادي لها في الاوساط العربية ، خاصة وان الثلاثينات شهدت نمو تيارات موالية لايطاليا الفاشستية ولالمانيا النازية بين العرب واهم هذه التيارات هي جماعة (مصر الفتاة) في مصر التي اطلق عليها حزب القمصان الخضر والذي كان يتزعمه احمد حسين والحزب القومي السوري الذي كان يتزعمه انطوان سعاده في لبنان وسوريا وفي فلسطين كان المفتي الحسيني ممثلا لهذا التيار(١٣).

موقف المانيا النازية من القضية الفلسطينية للحقبة ١٩٣٣ ــ ١٩٣٩

حينما استولى هتلر على الحكم في المانيا كانت سياسته بخصوص الشرق الاوسط تسير في نفس الخطوط التي سارت عليها جمهورية ويمار الا وهي اعتبار الشرق الاوسط منطقة خاضعة للنفوذ البريطاني الا ان عقد اتفاقية الهافارا غيرت من هذه السياسة ، لقد كان هتلر يؤمن بأن عليه محاربة اليهودية وطرد اليهود من المانيا ولم يكن ليأخذ فكرة انشاء الوطن القومي مأخذ الجد كما يبدو ذلك واضحا في قوله : « بينما تحاول الصهيونية اقناع الجزء الاخر من العالم بأن حاجة الوعي القومي لليهود تلبى باقامة دولة فلسطينية يهودية يعمل اليهود على غش « الكريم » الغبي . انهم لا يفكرون بخلق دولة يهودية في فلسطين من اجل استيطانها ، ولكنهم فقط يرغبون بمنظمة مركزية لغشهم العالمي متمتعة بحصانات وبعيدين عن هيمنة الاخرين ، يريدون ملجأ للمجرمين ومدرسة لتخريج سفلة المستقبل »(١٤).

كان صعود هتلر يشكل خطرا على يهود المانيا بصورة خاصة وعلى يهود اوروبا بصورة عامة . الا ان الصهيونية رأت في صعوده فرصة لاجبار اليهود وترحيلهم الى فلسطين ، ولقد اقامت الحركة الصهيونية اتصالات مع قادة الحركة النازية والفاشية منذ البداية على يد بعض زعمائها كبولكيس وتوسيغ ولقد كتب الصحفي الالماني هانس هينة يقول « ان الصهاينة لم يعتبروا توطيد اقدام النازيين في المانيا كارثة قومية ، بل اعتبروه امكانية تاريخية فريدة لتحقيق المقاصد الصهيونية »(١٥).

لقد ساعد هؤلاء القادة النازيين الحركة الصهيونية في مساعيها لتوجيه الهجرة اليهودية الى فلسطين بالذات ، وتشكل في برلين بما يسمى بمكتب فلسطين لتنظيم هجرة اليهود الالمان ولقد ذكر جون وداود كيمشي مؤلفا كتاب « الطريق السرية » بأن المفوضين الفلسطينيين ممثلي الحركة الصهيونية ، « كانوا يأتون الى المانيا النازية لا لانقاذ اليهود الالمان ، بل لاختيار الرجال والنساء الشباب المستعدين للذهاب الى فلسطين لكي يصبحوا روادا ويناضلوا ويحاربوا »(١٦).

وقد التقت رغبة النازيين في التخلص من يهود المانيا مع رغبة الصهيونيين في استقدامهم الى فلسطين ، فتم انشاء ما يسمى بمعسكرات « اعادة التدريب » من قبل السلطات النازية لتدريب اليهود الذين تقرر تهجيرهم الى فلسطين . بل ان الحركة الصهيونية ارسلت الى رايخ هتلر ممثلين عن (ماساد) ــ احدى المنظمات التي انشأها زعماء الهاغاناه ــ اثناء مذبحة اليهود الالمان عام ١٩٣٨ التي سميت اصطلاحا (الليلة البلورية) حيث دمر النازيون اكثر من سبعة الاف مخزن يهودي ، واقترح هذان الممثلان ، وهما بينو غيتسبورغ وموشه افرباخ ، التعجيل في تنفيذ البرنامج الصهيوني

لاعادة تأهيل اليهود الراغبين بالسفر الى فلسطين . وقد وصل التعاون بين النازيين وقادة الصهيونية فيما بعد خلال الحرب الى حد موافقة الصهيونية على السكوت على جرائم الحكومة النازية ضد اليهود مقابل « انقاذ » المنتمين الى الحركة الصهيونية من اليهود وتهجيرهم الى فلسطين . وفي المجر مثل الحركة الصهيونية الدكتـــور رودلف كاسنر الذي تم الاتفاق بينه وبين ايخمان بأن يسمح الاخير بالهجرة لعدة الاف من اليهود الى فلسطين مقابل « الهدوء والنظام » في المعسكرات التي شحن منها مئات الالوف من اليهود الى اوشفتز (معتقلات الابادة) .

أما في اوائل عهد حكم النازية ، فقد عقدت الصهيونية اتفاقية الهافارا مع المانيـــا النازية لنقل اليهود الالمان الى فلسطين مقابل كسر الصهيونية للحصار الاقتصادي الذي فرضه اليهود على البضائع الالمانية نتيجة للقوانين والمعاملة التي فرضتهـــا المانيا على اليهود الالمان . ولقد منحت هذه الاتفاقية اليهود الالمان المهاجرين الى فلسطين حق وضع ملكياتهم في رصيد خاص بهم في المانيا ، هذا الرصيد الذي استعمل لدفع حساب المانيا لصادراتها الى فلسطين ، لقد كان امل المانيا من عقد هذه المعاهدة وقف أية نية لمقاطعة اليهود للبضائع الالمانية المصدرة الى فلسطين(١٨) ان اونست ماركوس وهو صهيوني اشترك في التعامل مع الالمان يعتقد بأن المسؤولين الالمان الذين عقدوا المعاهدة قد نالوا رضاء هتلر(١٩) . وربما كان ماركوس يرجع بهذا الى خطاب لهتلر في ٢٤ تشرين الاول ١٩٣٣ والذي ذكر فيه هتلر ـــ بلا ذكر اسم الهافارا ـــ بأن المانيا بعكس بريطانيا كانت تساعد الهجرة اليهودية(٢٠) . ان هذه الاتفاقية منحت الصهيونية سلاحا فعالا ، فقـــد كانت تضمن هجرة اليهود الالمان الى فلسطين فقط لان المعـــاهدة كانت تعوض هؤلاء اليهود المهاجرين الى فلسطين اما غيرهم فقد كانت اموالهم تصادر بدون تعويض ، وفي نفس الوقت فأن المانيا حفظا لمصالحها الاقتصادية لم تأخذ بنظر الاعتبار مصالح الالمان المقيمين في فلسطين وكذلك منحت المانيا للهافارا احتكارا للبضائع الالمانية المصدرة الى فلسطين وهذا يعني بأن الالمان والفلسطينيين الذين كانوا يرغبون بالتعامل مع المانيـــا عليهم ان يفعلوا ذلك من خلال الهافارا ، لقد كان هذا الموقف ضربـــة قويـــة للقضيـــة الفلسطينية ، فقد مكن الصهيونية من استيراد خيرة الفنيين اليهود الالمـــان والمكـــائن الالمانية التي كانت تحتاجها المستعمرات اليهودية ، لقد ازدادت الصادرات الالمانيـــة الى فلسطين من ١١٤ مليون مارك في ١٩٣٢ الى ١٦٧ مليون مارك عام ١٩٣٣ ثم الى ٣٢٤ مليون مـــارك عام ١٩٣٧(٢١) وهبطت قليـــلا خـــلال سنتي ١٩٣٨ ـــ ١٩٣٩(٢٢) وكانت نسبة زيادة الصادرات هي كما يوضحها الجدول (أ) التالي(٢٣) .

(الجدول أ)

نسبة زيادة الصادرات الالمانية الى فلسطين الى النسبة الكلية للصادرات

السنة	النسبة
١٩٣٢	٪ ١٠
١٩٣٦	٪ ١٤٫٥٩
١٩٣٧	٪ ١٦٫٥٣
١٩٣٨	٪ ١٤٫٤٨
١٩٣٩	٪ ١١٫٠٨

كما ان صعود هتلر قد أثر تأثيرا كبيرا على الهجرة الى فلسطين فقد اثر ظهور النازية في ازدياد قوة الموجة اللاسامية ، وبالتالي في ازدياد قوة الحركة الصهيونية نتيجة انضمام العديد من العناصر اليهودية المضطهدة الى هذه الحركة . لقد ازدادت الهجرة الى فلسطين من المانيا وبولونيا ورومانيا بشكل خاص كما يبينه الجدول (ب)(٢٤) .

(الجدول ب)

الدول التي ساهمت بأكبر عدد من المهاجرين اليهود الى فلسطين

	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	٣٢—٣٨
المانيا	٣٥٢	٥٬٣٩٢	٦٩٤١	٨٦٣٠	٨١٨٠	٣٦١١	٦٧٣٣	٣٩٨٣٩
بولونيا	٣١٥٦	١٣١٢٥	١٨٠٢٨	٢٧٨٤٣	١١٥٩٦	٣٦٣٦	٦٢٦٩	٨٠٦٥٣
رومانيا	٥٠٤	١٤١١	٢٥٣١	٣٨٩٠	١٤٤٤	٣١٤	٥٩١	١٠١١٣
المجموع (من جميع الدول)	**٩٥٥٣**	**٣٠٬٣٢٧**	**٤٢٬٣٥٦**	**٦١٬٨٥٤**	**٢٩٬٧٢٧**	**١٠٬٥٣٦**	**١٢٬٨٦٨**	**١٩٧٬٢٢٢**
نسبة الهجرة من المانيا	٣٫٦ ٪	١٧ ٪	١٦ ٪	١١ ٪	٢٧ ٪	٣٤ ٪	٥٢ ٪	٢٠ ٪

كانت السياسة المتبعة في كل من بولونيا ورومانيا هي تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين ولقد كانت المنظمات الصهيونية قوية في كلتا الدولتين ولقد حاولت بولونيا عقد اتفاقية شبيهة بالهافارا فقد رفع دتمان نائب القنصل الالماني في القدس تقريرا (القدس في ١٠ اغسطس) اشار فيه الى مخاوف قيادة الثورة الفلسطينية من ازدياد الهجرة من بولندا وذكر بأن الدكتور وايزمن ، رئيس الوكالة اليهودية ، كان يزمع التوجه الى وارسو ليضمن مساندة الحكومة البولونية لخلق دولة يهودية في فلسطين(٢٥) .

ان هذا الموقف الالماني كان منافيا تماما للدعاية التي بثتها الاجهزة النازية بين العرب من ان المانيا تؤيد القضايا العربية والقضية الفلسطينية بالذات لان التصرف الفعلي كان قطعا أحد الاسباب التي أدت الى ايجاد الدولة اليهودية في فلسطين ، لقد وقفت المانيا منذ البداية موقفا سلبيا من كل نشاط عربي معادي لبريطانيا ، فحينما قامت في تشرين الاول ١٩٣٦ حكومة مناوئة لبريطانيا في العراق وطلبت هذه الحكومة السلاح من المانيا ، كان الجواب بالرفض الا اذا دفعت الحكومة العراقية نقدا وبالعملة الاجنبية(٢٦) ولم يتغير هذا الموقف الى نهاية الحرب فحينما طالب مفتي فلسطين من هتلر في مقابلة له في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤١ ان تؤيد المانيا فعليا العرب وان تقف الى جانب سوريا ضد فرنسا ، اجابه هتلر بأن المانيا اذا وقفت هذا الموقف فانها ستجعل انصار ديغول يقوون اكثر(٢٧) وبين للمفتي بأن المانيا لا تستطيع ان تقف علنا الى جانب العرب ، وعند ذلك طلب المفتي من هتلر ان يعقدان معاهدة سرية تقضي بتأييد المانيا لطموحات العرب عند انتصارها في الحرب ، اجابه هتلر بأن كلامه هو بمقام هذه المعاهدة(٢٨) وكان عذره بأن اتفاقا او معاهدة سرية يعرف بها اشخاص عديدون ، لا تبقى سرا مكتوما ، ولا تلبث ان تعرف »(٢٩) . الا ان المانيا منحت المفتي وعدا في بداية ١٩٤٢ كما سنأتي على ذكره . اما بالنسبة لفلسطين فحينما قامت ثورة ١٩٣٦ طلب الثوار الفلسطينيون السلاح من المانيا فرفضت ذلك بل انها وقفت ضد اعضاء الجالية الالمانية في فلسطين والبالغ عددهم حوالي ٢٫٠٠٠ والذين كانوا ينتمون الى الحزب النازي في فلسطين حينما رغبوا ان يتخذوا جانب العرب نظرا لمخاوفهم من ازدياد النفوذ

اليهودي الذي سيهدد وجودهم للمدى البعيد . لقد مثل قنصل الرايخ في القدس المسمى دول Dohl وجهة النظر هذه وقد رفع مذكـــرة الى حكومة الرايخ جاء فيها « يجب ان يكون من الواضح ان حل مسألة فلسطين لصالح اليهود وحدهم سيرغـــم المستعمرين الالمان على الهجرة وسيجعل المؤسسات الالمانية تغلق أبوابها »(٣٠). الا ان الاوامر التي جاءت من المانيا منعت كل تعاطف فعلي مع العرب الفلسطينيين وعدم الانحياز الى احد الاطراف المتنازعة . وحينما وصلت الى الجستابو اشاعات مفادها بأن دول القنصل العام الالماني في القدس منح السلاح للعرب، عبر ممثل الجستابو في سنة ١٩٣٦، دكتور ريتشارد ، الذي كان يمثل رسميا الوكالة الالمانية الجديدة في فلسطين عن رأيه في عدم تورط المانيا في النزاع العربي — اليهودي ورفع تقريرا الى دول يقول فيـــه « بـــأن هذا التصرف سيكون خطرا لانه سيؤثر على العلاقة بين المانيا ويهود فلسطين » ، وكان اقتراحه ان يستخدم اليهود في فلسطين كواسطة لوقف المقاطعة اليهودية العالميـــة ضد المانيا(٣١). اما كورنيلوس شوارتز رئيس الحزب النازي في فلسطـــين فقد أمر أعضاء الحزب النازي في ١٩٣٦ بأن يبقوا على الحياد في النزاع العربي — اليهودي . « ويجب ان نقف ضد أي شيء يزيد النار اشتعالا »(٣٢). اما وزارة الخارجية الالمانية فقد أصرت على عدم التدخل في النزاع القائم في فلسطين(٣٣). وحينما حاولت منظمـــة الالمان في الخارج أن تتدخل لصالح الثورة الفلسطينية تلقت الاوامر من هتلر بعدم التدخل فـــي النزاع وعدم مساندة العرب « لان ذلك سيؤثر على الهجرة اليهودية من المانيـــا الى فلسطين »(٣٤). وحينما ذهب كروبا — مبعوث هتلر — الى بغداد سنة ١٩٣٦ طلبت الحكومة العراقية السلاح فكان جواب مبعوث المانيا « ان المانيا تتعاطف بحق مع العرب ولكنها لا تستطيع ولا تريد تأييدهم بالسلاح »(٣٥). وعندما طلبت قيادة الثورة في فلسطين من المانيا تزويدها بالتأييد والسلاح أجاب رئيس القسم السياسي في وزارة الخارجية الالمانية فون فايرزكر « بأنه ريثما يبدو واضحا تدخلنا فأن التأثير سيكون عكس الذي نريده »(٣٦).

لقد كان هذا هو الموقف الالماني من القضية الفلسطينية حتى ظهور تقرير اللجنة الملكية البريطانية حيث حدث تغير موقت في السياسة الالمانية فقد انتبهت المانيا الى خطر ظهور دولة يهودية في الشرق الاوسط وحاولت اول الامر ان تقف بصورة ما امام هذه الفكرة الا انها غيرت سياستها بعد ذلك بقبول هذه الفكرة كما يبدو من تقارير وزارة الخـــارجية الالمانية واجهزة الحزب لهذه الفترة. فقد تسبب ظهور تقرير لجنة بيل اول الامر ظهور ردود فعل قوية عند الالمان فقد بعث فون ثيورات ـــ وزير الخارجية الالمانيـــ في اول يونية ١٩٣٧ بتعليمات خاصة الى السفارة الالمانية في لندن والى القنصلية الالمانية العاملة في القدس والى البعثة الدبلوماسية الالمانية في بغداد . وفي الثاني والعشريـــن من نفس الشهر ارسلت وزارة الخارجية الالمانية رسالة دورية الى ممثلي المانيا في الخارج . وكانت كل من الوثيقتين تتناول قضية فلسطين . ولقـــد بينت الوثيقتان ان علاقة المانيا بشؤون فلسطين كانت حتى ذلك الوقت تتصل باعتبارات السياسة الداخلية ، وجاء فيهما « حتى ذلك الوقت كان الهدف من سياسة المانيا نحو المشكلة هو تشجيع هجرة اليهود من المانيا بقدر المستطاع » . وتمضي الوثيقة قائلة : « ان انشاء دولة يهودية او كيان سياسي يسيطر عليه اليهود في ظـــل الانتداب البريطاني ليس في مصلحـــة المانيا لان الدولة الفلسطينية لن تستوعب يهود العالم ولكنها ستقيم مركز قوى جديدا لليهودية العالمية في ظل القانون الدولي بشكل يشبه دولة الفاتيكان بالنسبة الى الكاثوليكية السياسية او موسكو بالنسبة الى الكومنترن »(٣٧). ولكن الرسالة التـــي تبعت هذه الوثائق كانت تحتوي على التحفظ الهام الآتي : « لا يجب ان يكون من المتوقع ان يؤثر التدخل الالماني المباشر بالضرورة في تطور القضية الفلسطينية »(٣٨).

كان من المؤمل ان تغير المانيا الهتلرية موقفها من القضية الفلسطينية بحيث يكون ايجابيا وفقا لهذه الوثائق التي عممتها وزارة الخارجية الالمانية على بعثاتها . ولكن الامر الغريب هو أن الموقف العملي الالماني ، بعد تقرير لجنة بيل ، اصبح اكثر سلبية من الماضي فقد رفع هنيتج رئيس القسم السياسي الخامس (المختص بالشرق الاوسط) في وزارة الخارجية تقريرا الى هتلر يبين فيه ضرورة استمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين ووافق هتلر على هذا التقرير ، واستمرت الهجرة اليهودية كما كانت قبل تقرير اللجنة الملكية . وفي تموز ١٩٣٧ صرح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية بأن هتلر قرر ان تتركز الهجرة اليهودية على فلسطين ، لان هذا سيخلق مركزا واحدا لليهود في العالم(٣٩) . وفي شهر كانون الثاني ١٩٣٨ صرح مصدر مسؤول في قسم السياسة الاقتصادية في وزارة الخارجية بأن هتلر قرر تشجيع الهجرة اليهودية بكل ما أمكن من الوسائل(٤٠) وعلى أساس ذلك غيرت وزارة الخارجية موقفها من معارضة التقسيم وخلق دولة يهودية . وحينما طلبت قيادة الثورة الفلسطينية تصريحا من القيادة الالمانية ضد تكوين دولة يهودية في فلسطين كان جواب ثيوارت ، وزير الخارجية ، « بأن ذلك غير ممكن »(٤١) . وفي تشرين الاول ١٩٣٧ قبل ثيوارت مبدأ التقسيم ولكنه طلب من انكلترا بأن تضمن سلامة المواطنين الالمان في فلسطين . ان هذه المواقف التي اتخذتها المانيا النازية من القضية الفلسطينية كانت في الحقيقة انعكاسا للاتجاهات المتصارعة في الحركة النازية التي اسفرت عن انتصار الاتجاه الموالي للهجرة اليهودية ، فقد كان دول القنصل العام الالماني في القدس ومنظمة الالمان في الخارج يطالبان بسياسة مؤيدة للعرب في فلسطين ، بينما كانت الاجنحة الاخرى في الحزب النازي تقف ضد هذا الاتجاه ، وقد عقدت عدة مؤتمرات في المانيا في شهري تموز وآب ١٩٣٧ حضرها مختصون في السياسة الخارجية والدوائر المعنية في الحزب النازي وفي هذه المؤتمرات ظهرت عدة اتجاهات أولها الاتجاه الموالي للعرب والقاضي بوقف الهجرة الى فلسطين ومساعدة العرب وكان يمثل هذا الاتجاه بعض موظفي منظمة الشؤون الخارجية في الحزب النازي ومنظمة الالمان في الخارج وقنصل المانيا العام في القدس ، ولقد كان هذا التيار يؤمن بأن المانيا قد خسرت اقتصاديا من جراء عقدها معاهدة الهافارا « وبأن هذه المعاهدة تعتبر سياسيا تأييدا ثمينا لتكوين دولة قومية يهودية بمساعدة رأس المال الالماني »(٤٢) . وكانت هذه وجهة نظر مكتب وزارة الخارجية المختص بشؤون الالمان الداخلية في تقريره المرفوع في آذار ١٩٣٨ والذي جاء فيه « بأن معاهدة الهافارا تساعد في بناء دولة يهودية في فلسطين »(٤٣) .

أما التيار الثاني فقد كان يتزعمه جوليوس ستريشر(٤٤) وينادي بتجميد اليهود وابادتهم وهم داخل المانيا ، ولم تتبن النازية هذا الاتجاه الا في أثناء الحرب العالمية الثانية . اما الاتجاه الثالث فهو الاتجاه الذي كان يعرف بالاتجاه « المؤيد للصهيونية » ، فقد كان هذا التيار يؤيد اتفاقية الهافارا والهجرة الى فلسطين وعدم التدخل الى جانب العرب ، ويؤيد هذا التيار أكثرية أجهزة الحزب النازي ؛ فقد نشر مكتب السيطرة على التبادل الخارجي في كانون الاول ١٩٣٧ تقريرا جاء فيه بأن هذه الاتفاقية — الهافارا — قد منحت المانيا وسيلة رخيصة للتخلص من اليهود الالمان ، فمن مجموع ١٢٠ الف يهودي المانيا أمكن التخلص من ٤٠ الف يهودي هاجروا الى فلسطين من ١٩٣٣ — ١٩٣٧ ، وعقد المكتب أمله من ان الهافارا ستمكن ٢٠ — ٢٥ الف يهودي من الهجرة الى فلسطين كل سنة . ثم أضاف بأن هذه الحقائق « لا تبرر فقط بل تطالب باستمرار فعاليات الهافارا »(٤٥) . لقد تبنى هذا الموقف فون هنيتج رئيس القسم السياسي الخاص (المختص بشؤون الشرق الاوسط) في وزارة الخارجية . لقد حول هنيتج كثيرا من شعارات النازية حول « اليهودية العالمية » الى أعمال موالية للصهيونية(٤٦) ، فقد كان يقول بأن بعثرة اليهود في العالم ستكون أكثر خطرا مما لو تركزوا في فلسطين حيث ان قيام دولة يهودية في فلسطين

ستمكن المانيا بالتعامل مع شخصيات رسمية وليس مع شخصيات عديدة وغير رسمية كما يحدث الان . وقد ادعى هنيتج بأن معدل الهجرة اليهودية سنويا من المانيا يبلغ ٣٠ ــ ٤٠ الفا ومعنى ذلك ان المانيا ستتخلص من يهودها في عشر سنين(٤٧). اما وزارة الاقتصاد فقد كانت تؤيد الهجرة بقوة لانها لا تكلف الالمان كثيرا ، بل ان بيع البضائع الالمانية عن طريق الهافارا قد وفر العمل للعمال الالمان كثيرا ، ولقد عبر بعضهم عن مخاوفه من أن يؤدي الغاء الهافارا الى المقاطعة اليهودية العالمية للبضائع الالمانية(٤٨). وكذلك أيدت هذا الاتجاه وكالة استخبارات الحزب النازي كأيخمان الذي نشر مجموعة من المقالات المؤيدة للهجرة اليهودية(٤٩)، والجستابو الذي نظم كل عمليات الهجرة الى فلسطين بالذات حتى بعد ان حددت بريطانيا الهجرة اليهودية ، فقد قام الجستابو بتهجير اليهود لا قانونيا ــ هؤلاء الذين لم يحصلوا على رخصة الهجرة من سلطات الانتداب ــ واستمرت معونة الجستابو للهجرة اليهودية حتى بدء الحرب سواء أكانت هذه الهجرة قانونية أو غير قانونية(٥٠)،بل ان الجستابو لم يتدخل في الفعاليات والنشاطات الصهيونية حتى نهاية ١٩٣٧(٥١).

وفي نوفمبر ١٩٣٨ ازدادت الهجرة الى فلسطين تحت تشجيع « مكتب الرايخ للهجرة اليهودية » الذي كان تحت قيادة رينهولد هايدرك والذي قال لغورنك في احد المؤتمرات في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٨ ان مكتبه في فينا قد أرسل خلال ثمانية اشهر حوالي ٥٠ الف يهودي الى فلسطين . وقد أخبر رينهولد ممثلي الاجهزة المعنية بأنه للتغلب على قرار تحديد هجرة اليهود الذي فرض من قبل انكلترا بعد ثورة ١٩٣٦ لا بد من تشجيع الهجرة غير القانونية(٥٢). لقد ساعدت فرق الـ (أس. أس) النازية في تهريب الالوف من اليهود الى فلسطين والذي بلغ تعدادهم في نهاية ١٩٣٨ الف مهاجر كل شهر(٥٣). ان كل هذه الظواهر قد دعت بويلوف شفانته ، وهو أحد المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية في المانيا ، أن يوضح المشابهة بين آراء الصهيونية التي كانت تشجع هجرة اليهود الى فلسطين وتصرفات حكومة الرايخ .

موقف الزعامات العربية

حينما دعت لجنة بيل الى تقسيم فلسطين بعد ثورة ١٩٣٦(٥٤) انقسمت الحكومات العربية الى معارض كسوريا والعراق والى ملتزم للصمت كمصر والعربية السعودية واليمن ومؤيد للتقسيم كالاردن . ولقد حاولت الحكومة التي قامت في العراق في ١٩٣٦ والتي كانت ضد بريطانيا ، شراء السلاح من المانيا ولكن المانيا لم تبعه حتى لا تغضب بريطانيا ولانها كانت تخاف ان يمنح العراق الاسلحة الى الثوار الفلسطينيين . وكذلك حاولت العربية السعودية شراء السلاح من المانيا ولكن الاخيرة لم تبع السلاح خوفا من حدوث الانشقاق بينها وبين ايطاليا لان الاخيرة كانت تنظر الى السعودية كمنطقة نفوذ تابعة لها . لقد كان موقف بعض الحكومات العربية عنصريا من الازمة منذ البداية ؛ فحينما زار خالد القرقيني ــ ممثل ابن سعود ــ هتلر في حزيران ١٩٣٩ اخبره الفوهرر بأنه يؤيد نضال العرب وبأنه مصمم على طرد كل اليهود من المانيا ونفس هؤلاء اليهود هاجروا الى فلسطين بمساعدة النازية ، وأجابه القرقيني بأن هذه هي سياسة الرسول في الجزيرة العربية . اما في فلسطين فقد كانت الثورة تقاد من قبل اللجنة العربية العليا التي لعبت دورها في اجهاض الثورة الفلسطينية لانها كانت تمثل الاقطاع السياسي والذي كان موقفه منذ البداية متخلفا عن الثورة الفلسطينية . لقد نبهت الجماهير الفلسطينية منذ البداية الى ما تشكله الهجرة المستمرة من خطر على الهوية العربية لفلسطين وكانت هنالك محاولات مستمرة من قبل هذه الجماهير لتنظيم الانتفاضات ضد الحكم الانكليزي والانتداب وضد الحركة الصهيونية ومخططاتها ، وتوجت هذه المحاولات

بثورة ١٩٣٦ التي شهدت اضرابا عاما في البلاد والتي قامت على تأييد شعبي واسع النطاق . الا أن القيادة السياسية في فلسطين كانت أبعد ما تكون في رغبتها في قيادة ثورة تنتهج الكفاح المسلح . لقد ذكر في احد المصادر بأن الشيخ القسام الذي قاد الانتفاضة الاولى في ١٩٣٦ حينما طلب من المفتي أن يسرع في الاعداد للثورة في جنوب فلسطين على أن يعد القسام للثورة في شمال فلسطين أجابه الحاج أمين بواسطة العزراوي « بأن الوقت لم يحن بعد لمثل هذا العمل وان الجهود السياسية التي تبذل تكفي لحصول عرب فلسطين على حقوقهم »(٥٥) . علاوة على ان القيادة السياسية كانت في الوقت نفسه خاضعة لضغوط الدول العربية التي كانت بدورها خاضعة لنفوذ انكلترا . ان التاريخ العربي المعاصر شهد في اكثر مراحله نهوضا جماهيريا واسع النطاق الا ان هذا النهوض كان يجهض من قبل القيادات السياسية ولا تستثنى فلسطين من هذا الواقع ، لقد كان هم القيادات السياسية في فلسطين حل مسألة الهجرة اليهودية وقضية الاستغلال عن طريق المؤتمرات لان تسييس أي انتفاضة جماهيرية كان يعني بالذات خطرا على هذه القيادات ، وحينما فشلت الثورة بفعل هذه الاسباب وأسباب اخرى توجهت القيادة السياسية نحو المحور ظنا منها بأن المحور قادر على أن يحل القضية الفلسطينية ، ولذلك صمتت هذه القيادة عن الهجرة اليهودية وعن موقف المانيا من القضية العربية والفلسطينية بالذات ولقد أملت هذه القيادة التي تمثلت بالهيئة العربية العليا أن تحصل على وعد من المانيا بضمان استقلال الدول العربية رغم معرفتها التامة بموقف هتلر اثناء قيام الثورة الفلسطينية ، ولقد بين المفتي بأن هتلر لم يعده بأي شيء وبأنه أخبره بأنه لا يستطيع ان يقدم للقضية العربية أي مساعدة ايجابية الا بعد أن تصل الجيوش الالمانية الى منحدرات القوقاز(٥٦) . ورغم معرفة هذه القيادة بأن هتلر كان ينوي خدمة مصالحه بالدرجة الاولى ، فقد جاء في أمر سري اصدرته السلطات الالمانية في ٢٣ أيار من ١٩٤١ بشأن الشرق الاوسط وارسال بعثة عسكرية الى العراق أمر هتلر هذه البعثة ، بجمع التجارب والمعلومات ووضع الاسس للقوات الالمانية المسلحة في تلك المنطقة(٥٧) . ان مفهوم كثير من القيادات التي قادت الثورة الفلسطينية كان تعزيز القاعدة الشعبية والالتجاء الى هذه القوة في حل القضية الفلسطينية ، الا أن الرأي الذي ساد في النهاية وأثر في سير الحوادث في فلسطين اثناء الثورة هو ذلك الرأي الذي كان يعتقد بأن الحل يقع بيد الدول الكبرى في ذلك الوقت وخاصة المانيا .

ولكن ما الذي قاد المانيا ان تقف هذا الموقف من الدول العربية ومن قضية فلسطين بصورة خاصة ، ان هنالك عدة احتمالات لموقف المانيا :

١ ــ ايمان المانيا النازية بأن المجال الحيوي لها كان أوربا لذلك لم تحاول المانيا ان تتعرض بالمستعمرات خارج اوربا ، لعدة أسباب منها ايمان المانيا النازية بأن التوسع خارج أوربا سيؤدي الى الانهيار ، فقد كانت المانيا تنوي التوسع وبصورة مدروسة وفي أوربا وحدها وكان هذا رأي القيادة الالمانية حتى مطلع ١٩٤٠ ، لذلك حاولت المانيا كسب بريطانيا الى جانبها بعدم التعرض لمستعمراتها خارج أوربا وبضمنها الشرق الاوسط على شرط أن تتساهل انكلترا نحو مطامع المانيا في أوربا وفي ذلك يقول هتلر في خطابه في ١ نيسان ١٩٣٩ « نحن لا نريد أي شيء من فلسطين بالضبط كما ان على انكلترا ان لا تطالب بأي شيء في المجال الالماني »(٥٨) .

٢ ــ ان المانيا حاولت التخلص من يهود المانيا وكانت الهجرة هي أفضل وسيلة لذلك، لان المانيا لم تستطع أن تفعل أي شيء يسيء لليهود ما قبل الحرب خوفا من الرأي العام العالمي التي كانت الصهيونية العالمية ذات تأثير قوي عليه ، ومن هنا لم يكن لدى اجهزة النازية اي مانع من التعاون مع الصهيونية في سبيل التخلص من هؤلاء اليهود . لقد

شجعت المانيا الهجرة الى فلسطين بالذات اعتقادا منها بأنها تستطيع استخدام يهود فلسطين للتأثير على اليهودية العالمية لوقف المقاطعة اليهودية للبضائع الالمانية . اما في فترة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ فمن المحتمل بأن المانيا اعتقدت بأن من الافضل ان يتركز اليهود في نقطة واحدة ليسهل التعامل معهم .

٣ — ان المانيا كانت تريد ارضاء حليفتها ايطاليا ولقد كانت منطقة افريقيا والشرق الاوسط من حصة ايطاليا . ولقد أخبر فون باي ، تاجي شوكت في تموز ١٩٤٠ بوجهة النظر الالمانية من ان تحريك الوضع السياسي في الشرق الادنى كان في المحل الاول من اختصاص الحكومة الايطالية(٥٩) . اما فورمان ، مدير القسم السياسي بوزارة الخارجية الالمانية ، فقد كتب في مذكرته المؤرخة ٢١ تموز ١٩٤٠ « بأن ايطاليا يجب ان تكون لها الاولوية المطلقة في تنظيم المنطقة العربية »(٦٠)، لذلك فان التدخل الالماني في الشرق الاوسط كان سيؤدي حتما الى اغضاب ايطاليا .

٤ — ان المانيا النازية كانت تواجه مقاطعة يهودية عالمية لبضائعها وهذا بلا شك يضر بالاقتصاد الالماني نظرا لهيمنة اليهود على قطاعات اقتصادية واسعة في دول كبيرة لذلك كانت اتفاقية الهافارا اعلانا من قبل المانيا للصهيونية العالمية من انها لا ترغب في قيام حرب بينهما وان الهجرة اليهودية من المانيا لن تعني اكثر من رغبة المانيا في اعتقادها بأن من الافضل وجود المانيا بلا يهود وهذا الهدف يتفق مع أهداف الصهيونية العالمية ، وفي ناحية ثانية فقد كان اقتصاديو المانيا يعتقدون بأن عقد اتفاقية الهافارا ستوفر ارباحا لالمانيا وستمكنها من التخلص من اليهود الالمان بدون خسارة ، علاوة على ان النازية وجدت في هذه المعاهدة فرصتها لوقف المقاطعة اليهودية للبضائع الالمانية .

٥ — عدم رغبة المانيا في اغضاب السلطة الفرنسية الموالية لها في سوريا والتي كانت تابعة لحكومة فيشي لان العرب كانوا يطالبون بوعد صريح للاستقلال من المانيا ومعنى ذلك ان اعطاء أي وعد او مساعدة للعرب الفلسطينيين يعني محاولة العرب للحصول على السلاح لبقية الدول العربية او الاستقلال ، ولم تكن لالمانيا الرغبة في اثارة السلطة الفرنسية ضدها .

٦ — اعتقاد المانيا النازية بأنها ستحل القضية الفلسطينية لو أنها احتلت روسيا لانها ستستطيع بعد ذلك احتلال الشرق الاوسط باحتلال ايران والعراق ويتوضح ذلك في قول هتلر لمفتي فلسطين حينما سأله الاخير ان يذيع تصريحا رسميا بموافقة المانيا على اعطاء الاستقلال للعرب ، « سأقول لكم الان شيئا ارجو ان يبقى مكتوما لديكم . اولا : سأستمر في كفاحي الى ان تتم تصفية اليهودية العالمية . ثانيا : وفي اثناء هذا الكفاح وعندما تصبح فرق الدبابات الالمانية واسراب الجو واقفة في منحدرات جنوب القوقاز يكون قد حان الوقت الملائم لاذاعة التصريح الرسمي ، اذ تكون ساعة تحرير العرب قد دقت »(٦١) .

ان هذا الاحتمال يتعزز حينما نرى تغير موقف هتلر في اوائل ١٩٤٢، ففي سنة ١٩٤١ منيت القوات الايطالية بخسائر فادحة في شمال افريقيا مما دفعها الى طلب مساعدة من قبل القوات الالمانية فكان رأي هتلر الدخول الى ميدان حرب شمال افريقيا لتقديم مساعدة من قبل القوات الالمانية في الشرق الاوسط وضرب القواعد الانكليزية في البحر المتوسط ، ان هذا القرار جاء بعد فشل حملة المانيا لاحتلال الجزر البريطانية فكان لزاما على المانيا ان تكسب ود العرب وهذا ما دعاها الى منح العرب وعدا بالاستقلال فقد وجه ريبنتروب وشيانو رسالة الى مفتي فلسطين في ٢٨ نيسان ١٩٤٢ جاء فيها « ولذلك فاني أتشرف بأن اؤكد لكم باتفاق تام مع الحكومة الايطالية ، ان استقلال وحرية البلاد العربية المضطهدة الان تحت الحكم البريطاني ، هما هدف من أهداف الحكومة

الالمانية(٦٢)، ان المانيا كانت مدفوعة اولا واخيرا بمطامعها الاستعمارية في مجالها الحيوي الاوروبي حتى ١٩٤٠ أما فيما بعد فقد كان لزاما عليها ان تمد هذا المجال الحيوي ليشمل دول شمال افريقيا والشرق الاوسط للسيطرة على منابع البترول الحيوية وعلى هذا الاساس يمكن ان تفهم تغير وجهة نظر السياسة الالمانية نحو الشرق الاوسط.

الا ان الاحتمال الاكثر ثبوتا هو ان هتلر لم يكن يرى في الصهيونية وفي طموحاتها اي خطر ، بل انه على العكس رأى في الصهيونية ومبادئها تشابها في الاهداف التي كان يسعى اليها ومن هنا فان كل الاتفاقيات التي عقدت بين الصهيونية والنازية كانت تهدف الى خدمة الاهداف المتشابهة لدى كل من الطرفين فقد كانت النازية تهدف الى التخلص من يهود المانيا وهذا ما كانت تسعى اليه الصهيونية لتهجير هؤلاء اليهود الى فلسطين ، الا انه مهما قيل في الاحتمالات التي جعلت النازية تقف هذا الموقف من القضية الفلسطينية الا ان الشيء المؤكد هو ان ظهورها قد ساعد بصورة مباشرة وغير مباشرة في تنفيذ المشاريع الصهيونية وفي خلق دولة اسرائيل .

---

١ — Walter Laqueur, *The Israel-Arab Reader*, Pelican Book, London, 28-29.

٢ — الدكتور عبد الوهاب الكيالي ، **تاريخ فلسطين الحديث** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، تشرين الثاني ١٩٧٠ .

٣ — آلان ر. تايلور ، **مدخل الى اسرائيل** ، تعريب شكري محمود نديم ، منشورات دار الحياة ، ١٩٦٩ ، بيروت .

٤ — **نفس المصدر** ، ص ٧٩ .

٥ — **نفس المصدر** ، ص ٨٠ .

٦ — ادولف هتلر ، **كفاحي** ، ص ٣٤١ .

٧ — **نفس المصدر** ، ص ٣٦٤ .

٨ — Christopher Sykes, *Cross Roads to Israel*, The New English Library, London (1965), page 143.

٩ — لوكا هيرزوبر ، **المانيا الهتلرية والمشرق العربي** ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ ، ص ٣٦ .

١٠ — **نفس المصدر** ، ص ٣٨ .

١١ — أ. ل. فيشر ، **تاريخ اوروبا في العصر الحديث** ، ترجمة أحمد نجيب وهاشم وديع الضبع ، دار المعارف (١٩٥٨) ، ص ٦٥٤ .

١٢ — تايلور ، ص ٨١ .

١٣ — المانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص٢٦.

١٤ — Adolf Hitler, *Mein Kampf*, (New York, Reynal and Hitchcoock) 1939, pp. 447-448.

١٥ — يوري ايفانوف ، **احذروا الصهيونية** ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٠ ، ص ١٠٧ .

١٦ — **نفس المصدر** ، ص ١٠٨ .

١٧ — Hanna Arendt, *Eichmann in Jerusalem*, Faber & Faber, Ltd, 1963, pp. 37-38.

١٨ — *Documents on German Foreigen Policy, 1918-1945*, Washington, United States Government printing office series G, I, 661-662, 732-36.

١٩ — Ernst Marcus, *The German Foreign Office and the Palestine Question in the period 1933-39*, Yad Washem studies on the European Jewish catastrophy and resistance II (1958), p. 190.

٢٠ — Norman H. Baynes (ed.) *The Speeches of Adolf Hitler*, April 1922-August 1939 ,London, Oxford University press 1942 I, 730.

٢١ — **المانيا الهتلرية والمشرق العربي** ، ص٤٢ .

٢٢ — Palestine, *Review of Commercial Conditions*, Feb. 1945, London, His Majestys Stationary Office, page 9.

٢٣ — **نفس المصدر** ، ص ١٠ .

٢٤ — R. Melka, Nazi Germany and the Palestinian Question, *Middle Eastern Studies*, vol. 5, October 1969, No. 3, p.230, Frank Cass & Co. LTD, London.

٢٥ — **المانيا الهتلرية والمشرق العربي** ، ص٥٣ .

٢٦ — **نفس المصدر** ، ص ٣١ .

٢٧ — Walter Laqueur, *Israel-Arab Reader, op., cit*, page 109.

٢٨ — **نفس المصدر** ، ص ١١١ .

٢٩ — **فلسطين** ، عدد ١٤٠ ، السنة الثانية عشرة ، تشرين الثاني ١٩٧٢ ، ص ٧ .

٣٠ — المانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص٤٦.

٣١ — A. A. Bonn., *Files of the Near Eastern Division,* pal VII, doc. No. 12 (1936).

٣٢ — Mitt Eilungsbllat No. 278/34, Falge 15 (30-3-1936), Nazi files in central zionist Archives, Jerusalem.

٣٣ — D.G.F.P., series D, Vol. V, p. 761 note on Dr. Von Hentig, Head of the Near Eastern Division at the German F. M. to the German Consul in Beirut (1936), Files of the Near Eastern Division VII, V 151, Political Archive, A.A. Bonn.

٣٤ — H. Meno to c (chef), apperently Heydrch to Himmler, R 58/965 (1937), R. S. H. A. Files, Bundesarchiv Kablenz.

٣٥ — Pal VII, doc. No. 1541/375429-32 / Political Archive, A. A. Bonn.

٣٦ — D. G. F. P. Series (Document on German Foreign Policy) Series D, V, 756-57.

٣٧ — D. G. F. P. Series D, V, 746-47

٣٨ — المانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص٤٨.

٣٩ — G. F. O. P. A., P. A. VII Bezichungen Palästinas zu Deutschland

٤٠ — D. G. F. P., Series D, V, 784.

٤١ — D. G. F. P., Series D, V, 768-69

٤٢ — Ibid., page 746-48

٤٣ — Ibid., page 785-87

٤٤ — David Yisraeli, p. 345.

٤٥ — Ibid., page 772-77

٤٦ — R. Melka, page 223

٤٧ — D. G. F. P. Series D, V, 762-65

٤٨ — المانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص٤٩.

٤٩ — David Yisraeli, *The Third Reich and Palestine,* Frank cass & Co. LTD. LONDON, Vol. 7, October 71, No 3, page 34.

٥٠ — Christopher Sykes, p. 230-231

٥١ — Statement by Mr. Ginzburg, delegate of the Hechalutz and Histradut in Germany from November 1938, till the out break of the war, to D. Yisraeli in August 1966.

٥٢ — D. G. F. P. Series D, V, 926-36

٥٣ — Jon and David Kimche, *The Secret Roads : The Illegal Migration of a People (1938-1948),* London Secker and Warburg 1954, pp. 15-44.

٥٤ — المانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص٣٩.

٥٥ — شؤون فلسطينية ، عدد ٦ ، ص ١٨٨ — ١٨٩ ، كانون الثاني ١٩٧٢ .

٥٦ — آخر ساعة ، عدد ١٩٨٧ ، ص ١٣ ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٢ .

٥٧ — فلسطين ، عدد ١٤٠ ، ص ٤ .

٥٨ — R. Melka, pp. 226

٥٩ — المانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص ٢٤.

٦٠ — نفس المصدر ، ص ١٢٤ .

٦١ — مجلة فلسطين ، عدد ١٤٠ ، ص ٦ .

٦٢ — مجلة فلسطين ، عدد ١٤ ، ص ٩ .

الاستراتيجية الاميركية بعد تشرين وعناصر « السلام الاميركي »

سعيد جواد

تتشكل عناصر الاستراتيجية الاميركية في المنطقة العربية مـــن المصالح والاهداف الاقتصادية والعسكرية التي تتمركز وتتموضع فيها ، وبالتالي فان سياساتها ومواقفها تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، تنبع من تلك المصالح والاهداف وترتكز عليها.وبسبب من الارتباطات العضوية بين الامبريالية الاميركية واسرائيل ، فان المرتكزات التي تقوم عليها شبكة العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية بين اميركا واسرائيل ، انما تخدم بالاساس مصالح متبادلة وأهدافا مشتركة .

ولكي يمكن تحليل عناصر السياسة الاميركية تجاه الصراع في كل مرحلة من مراحله ، فلا بد من تحديد طبيعة دور اسرائيل وحقيقته باعتباره جزءا من الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة . وهذا يعني ان حدود التوافق بين المصالح والاهداف المشتركة التي تعينها طبيعة ذلك الدور ، هي التي تحدد بالنتيجة اشكال تماثل السياسة الاميركية مع سياسة اسرائيل تجاه معضلات الصراع .

ان الاشكال التي مرت بها العلاقات الاميركية ـــ الاسرائيلية في مرحلة ما بين هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ وحرب تشرين الوطنية عام ١٩٧٣ قد تميزت بدرجة عالية ومتصاعدة من التوافق بين المصالح والاهداف الاستراتيجية الاميركية ومصالح اسرائيل وأهدافها التوسعية العدوانية . لقد كانت تلك السياسات نموذجا للتعبير عن العلاقة العضوية بينهما ، ووحدة مصالحهما وسياستهما في مواجهة حركة التحرر العربية والفلسطينية ومصالحها الحيوية .

ان هذا النموذج من العلاقات ، والذي يرتكز على توافق بين مصالح كل من امريكا واسرائيل وأهدافهما في مرحلة تاريخية معينة ، يضع أمام السياسة الاسرائيلية امكانية دفع الموقف الاميركي الى نهايته ، وتوظيفه للدفاع عن سياساتها التي تنطوي على أهداف اسرائيلية متميزة نسبيا . في هذه الحالة تستخدم اسرائيل جميع المؤسسات والعناصر العالمية ومواقعها الاساسية في الولايات المتحدة لايجاد تطابق تام بين السياستين .

وفي محاولة لتفسير هذا الواقع الموضوعي يرى هايمان بوكياتيدر الذي كان مساعدا خاصا لهيبورت همفري مساعد ليندون جونسون وعدد من المحللين السياسيين « ان السبب الذي يعلل سر الحصول ، دون عناء على تأييد ٧٨ من أعضاء مجلس الشيوخ لمطالب اسرائيل [كما حدث في قرار بيع طائرات الفانتوم] هو انه حدث ان كلا من مصالح اسرائيل واميركا قد توافقتا حول هذه النقطة من الزمن ، ويبدو انهما ستظلان متوافقتين لزمن طويل قادم »(١). وهذا يعني ان السياسة الاميركية الامبريالية تجاه المنطقة العربية هي الاساس ، ومواكبتها للسياسة الصهيونية واسرائيل تترتب على ما تشكله اسرائيل في الحسابات الاستراتيجية الاميركية .

الا أن الحقائق السياسية والاقتصادية التي تبلورت بفعل الصراعات العالمية قد بدأت تفعل في السياسات الدولية ، وعلى الاخص الوفاق الدولي ، وأزمة الطاقة . هاتان المعضلتان قد دخلتا مرحلة متميزة عشية حرب تشرين ، وجاءت حرب تشرين لتفجر عناصر متفاعلة سياسية واقتصادية مركبة وتخلق واقعا موضوعيا جديدا في طبيعة الصراع العربي ــ الاسرائيلي .

لقد هزت الحرب أسس الوفاق الدولي ، وأعطته صيغا سوفياتية وأميركية متباينة ومتعارضة . ودفعت بأزمة الطاقة الى حدود باتت تهدد فيها القاعدة المادية للاقتصاد الرأسمالي العالمي . وخلقت جملة معطيات ايجابية جديدة لصالح حركة التحرر العربية والفلسطينية، فاتحة بذلك آفاقا لتفاعلات أبعد وأوسع ضد المصالح الاميركية ومرتكزاتها الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية . ان هذا الواقع الجديد المعقد والمتفاعل قد دفع الولايات المتحدة **لاعادة النظر في حسابات مرتكزاتها الاستراتيجية** ، في محاولة « لتكييف » سياساتها وخططها بالشكل الذي يمكنها من استيعاب وامتصاص معطيات حرب تشرين الايجابية واجهاض اختمارات تفاعلاتها من جهة ، والعودة نحو صيغة الوفاق بتفسيراتها ومحتوياتها الاميركية التي هزتها حرب تشرين ، وتدعيم سيادتها على منابع الطاقة وضمان الهيمنة الكاملة عليها وعلى المصالح الاميركية الاقتصادية الاخرى من جهة ثانية .

وبالطبع فان هذا التكييف يتخذ شكل اعادة صياغة علاقاتها مع اسرائيل والانظمة العربية . ان اعادة الصياغة تلك هي ما تراهن عليه بعض السياسات العربية وتبني عليه امكانية « تحييد » الولايات المتحدة ، ودفع سياستها في مواجهة سياسة اسرائيل .

ان الزعم القائل بامكانية « تحييد » امريكا و« استمالتها » للعرب ، وان استرضاءها و« الاقتراب » منها يدفعها للضغط على اسرائيل لصالح الشعوب العربية ، هذا الزعم هو وهم لا يستند الى الحقائق الموضوعية . ذلك لانه يغفل طبيعة «تكييف» الاستراتيجية الاميركية وحقيقته . ويتوهم بما تخلقه من هامش تعارض نسبي في التطبيقات العملية للسياستين على انه تناقض بين سياسة امريكا واسرائيل وبالتالي يمكن ان توضع احداهما في مواجهة الاخرى .

هذا الوهم الذي بدأ رحلته الطويلة منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ وتصاعد ويتصاعد بشكل كبير وخطير بعد حرب تشرين ، انما يعكس الطبيعة الطبقية لمنابعه الاقتصادية والسياسية والايديولوجية . وهو لا يخدم بالنتيجة الا السياسات المعادية لمصالح الشعوب العربية .

ان هذا الادعاء يستند الى القول بوجود مصالح وأهداف لرأس المال والمراكز والمؤسسات الاقتصادية الصهيونية مختلفة عن مثيلاتها وشريكاتها الاميركية في المنطقة العربية . ويستنتج : بأن اجهزة الاعلام والمؤسسات الاقتصادية والسياسية الصهيونية هي التي تجعل السياسة الاميركية معادية للعرب ! وليس طبيعتها ومصالحها الامبريالية في المنطقة . ومتى تحررت السياسة الاميركية من تأثير تلك الاجهزة والمؤسسات اصبحت « موالية ومؤيدة » لمصالح الشعوب العربية !

ان المواقع والمؤسسات الاقتصادية لرأس المال الصهيوني هي جزء من القاعدة المادية الاقتصادية العالمية عموما والاميركية بشكل خاص . ومن هنا فليس هناك تناقض أساسي بين مصالحها واهدافها خارج المصالح والاهداف التي تعينها الاستراتيجية الاميركية ، كما يتأكد لاحقا .

أما المواقع والمؤسسات الاعلامية والسياسية الصهيونية التي تبدو السياسة

الاميركية « المعدلة » متعارضة معها نسبيا فان هذا التعارض ينصب على التطبيقات العملية في مواجهة معضلات الصراع ، على الشكل وليس الجوهر ، على الكم وليس الكيف .

وبالرغم من المراهنات العربية على مشاريع وصياغات كيسنجر للعلاقات الاميركية العربية والاميركية الاسرائيلية ، وبالرغم من معارضة بعض المراكز الاعلامية الصهيونية لمحاولاته في « تكييف » الاستراتيجية الاميركية بهدف الاستجابة لمعطيات حرب تشرين بالاشكال التي تمكنه من امتصاص بعضها واستيعاب الآخر ، فان الموقف الحقيقي للجالية اليهودية في الولايات المتحدة هو موقف آخر تماما . ان مقالة رولاند ايفانس في « الهيرالد تريبيون » تكشف حقيقة المراهنة العربية والمعارضة الصهيونية بدقة . تؤكد المقالة « ان القادة اليهود المعتدلين يشعرون تماما ان خلاص اسرائيل الحقيقي يكمن بالتحديد في التحركات الديبلوماسية التي يقوم بها كيسنجر ، ويعتقدون ان اي شيء آخر سيؤدي الى حرب شرق أوسطية خامسة محتملة مع خطر وقوع اصابات اسرائيلية ضخمة »(٢) .

ان معرفة حقيقة التعارض بين السياسة الاميركية والاسرائيلية وحدوده تستلزم بالضرورة ، التدقيق في الاسس التي تستند عليها السياسة الاميركية « المكيفة » والتي ترتكز عليها عناصر « السلام الاميركي » . ان معرفة تلك الاسس والعناصر هي التي تمكن من استشراف الطريق الصحيح والوحيد لمواجهتها . وهذا يتطلب دراسة وتحليل الموضوعات التالية :

١ ــ طبيعة الترابط العضوي بين الامبريالية والصهيونية واسرائيل وحدوده .

٢ ــ الارضية الاميركية المشتركة للسياسة الاميركية ــ الاسرائيلية بعد حزيران ١٩٦٧ .

٣ ــ الحقائق الاقتصادية والسياسية في العالم عشية حرب تشرين .

٤ ــ حرب تشرين .. وأسس « تكييف » الاستراتيجية الاميركية .

٥ ــ الدعائم الرئيسية والمشتركة للتسوية الاميركية الاسرائيلية .

٦ ــ حركة التحرر الوطني الفلسطينية في مواجهة العارضة الاساسية في التسوية الاميركية .

١ ــ طبيعة الترابط العضوي بين الامبريالية والصهيونية واسرائيل وحدوده

أ ــ الرأسمال الصهيوني جزء من القاعدة المادية للامبريالية الاميركية

يشكل رأس المال الصهيوني جزءا من القاعدة المادية للاقتصاد العالمي . ويتركز في مختلف المواقع والمؤسسات الاقتصادية العالمية ، وخاصة الولايات المتحدة . وهذا ما يجعل مصالحه وأهدافه ترتبط بوثوق بالاستراتيجية الاميركية العالمية . ويواجه ما تواجهه اياه من معضلات اقتصادية وسياسية وعسكرية .

في دراستها للقاعدة المادية للاقتصاد الرأسمالي تشير « التايمس » الى « ان النواة الاساسية للرأسمالية في العالم الحر تتكون من عدد لا يزيد عن ٦٠ شركة وادارة ، ولا يزيد عدد أصحابها والمسيطرين عليها عن ١٠٠٠ شخص » . وهذه المجموعة الصغيرة من الشركات العملاقة يتركز لديها « قرابة ٧٥ ٪ من اصل ٤٠ مليار دولار هي الرأسمال الحر الذي لا غنى عنه سنويا للحفاظ على النمو الطويل الاجل للامم الصناعية » .

ويشكل الرأسمال الصهيوني جزءا هاما من رصيد رأس المال العالمي [العالم الرأسمالي] وتعتبر مجموعة روتشيلد ذات الطابع الكوسموبولوتي ، خير نموذج

لنشاط الصهيونية الاقتصادي العالمي .. ان هذه العائلة تمثل اكثر القوى المالية في اوربا وحدة وقوة وسيطرة وتمتد مصالحها الى العالم بأسره » .

وتتركز الرساميل الصهيونية في مختلف النشاطات في الولايات المتحدة وخاصة الثالوث الشهير [ليمان اخوان ، وغولدمان ، ولازار اخوان] ويسيطر في عملياته على ٥ مليارات و ٨٣٩ الف دولار . وفي حديثها عن النفوذ المالي لـ « لازار اخوان » تقول « التايمس » « انه من غير المحتمل أن تكون هناك أية ادارة اخرى في « وول ستريت » تتمتع بما لـ « لازار اخوان » من وضع في واقع الرأسمال . . .خاصة في مجال الرأسمال الصناعي والمالي بالولايات المتحدة » . ولما كانت البنوك والعمليات المصرفية هي المركز الذي تتوزع منها مختلف النشاطات الاقتصادية ليس في الولايات المتحدة فحسب ، بل في جميع الاسواق والمراكز الاقتصادية العالمية ، فان رأس المال الصهيوني والمستثمرين اليهود هم الذين يسيطرون على قمم تلك العمليات الاقتصادية ومراكزها . ومن المستثمرين اليهود أصحاب البنوك [ليمان اخوان ، غولدمان ، ماكس وشركاه ، وكوهين ، ولازار اخوان] وبسبب من الصلات العائلية المتداخلة بين المستثمرين اليهود وارتباطاتهم التجارية المختلفة ، فان عملية التركز الرأسمالي تصاحبها عملية تركز عائلي مستمر ، ومنها مثلا « ان اقارب ليمان اخوان وحدهم يجمعون معظم البيوت اليهودية من أصحاب البنوك في عائلة واحدة كبيرة »(٣).

أما مساهمة رأس المال الصهيوني في القاعدة المادية العسكرية للولايات المتحدة فهي غير محددة تماما بسبب من التداخل بين رأس المال الصناعي والمالي والتجاري الذي ترتكز عليه الصناعات الحربية . ورغم التداخل ، فان الرأسمال الصهيوني يتميز في تركزه في صناعة الطيران والصواريخ عابرة القارات .

واذا كانت المساهمة في صناعة الطيران تجعل المصالح المباشرة لهذه الرساميل الصهيونية ترتبط مباشرة في استمرار بؤر العدوان والتوتر في العالم، وعلى وجه التحديد في جنوب شرق آسيا خاصة [الفيتنام ، لاوس ، وكمبوديا] والشرق الاوسط ، فان مساهمتها في صناعة الصواريخ العابرة القارات تجعلها أبعد من ذلك بكثير . ذلك لان هذه الاستثمارات تجعل مصالحها ترتبط بالصراع العالمي بأسره وبالاستراتيجية الاميركية الكونية ، والخطط العدوانية لحلف شمال الاطلسي والاحلاف الاخرى في مواجهة المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر العالمية والتي تصل في النهاية الى استراتيجية المواجهة الذرية مع المعسكر الاشتراكي.ومن جملة رساميل الصناعات الحربية شركة « ليمان اخوان»، حيث يمول «ليمان اخوان» واحدة من اهم عشر شركات للطيران،والتي تدخل في نطاق مائة مؤسسة صناعية اميركية هي « جنرال داينمكس » ، والتي تحتل صناعة الصواريخ الموجهة وفي مقدمتها صاروخ « أطلس » العابر القارات أهمية خاصة في الانتاج الحربي لمصانع « جنرال داينمكس »* وتتخصص مؤسسات ومصانع « جنرال داينمكس » بانتاج الطائرات المقاتلة(٤).

* أصبحت « جنرال داينمكس » أحد عمالقة الصناعة العسكرية التي تعد في الوقت الحاضر المصدر الرئيسي لتزويد الجيش الاميركي بالسلاح . وقد اكتسب اسم «جنرال داينمكس» شهرة واسعة منذ الحرب الكورية. وقد أنفقت ملايين الدولارات في صناعة صواريخ « أطلس » العابر القارات ، مستفيدة من تجارب المصممين النازيين V - 2 على أوسع نطاق . وتحصل « جنرال داينمكس » باستمرار على عقود جديدة للانتاج الحربي . وقد حصلت هي بالذات على عقد بانتاج السفن الذرية « باوتيلوس » وهو عقد غطى « جنرال داينمكس » بالذهب . ثم حصلت بعد ذلك على عقد بانتاج نوعين من الغواصات الذرية وقد أدى امتلاك المؤسسة الى رفع أسهم بنك « ليمان اخوان » بدرجة ملحوظة مما رفع النفوذ الاقتصادي والسياسي لهذه المجموعة العالمية . وخلال ٥ سنوات فقط حصلت المؤسسة من الحكومة الاميركية على عقود ذات طابع حربي قيمتها تزيد على ٣ مليارات دولار .

وهذا ما يجعل مصالح رأس المال الصهيوني وسياسات مراكزه تجاه اسرائيل هي سياسة تنبع من المصالح الامبريالية الاستراتيجية للولايات المتحدة وليس العكس . وتتطابق أهدافها ومصالحها مع مصالح وأهداف اسرائيل بقدر ما يشكل دور اسرائيل جزءا من الاستراتيجية العالمية لاميركا .

ولقد أصبح الترابط بين الركيزة المالية والصناعية للقاعدة المادية وركيزة الصناعات الحربية ظاهرة ثابتة في طبيعة الاقتصاد الاميركي . وهو ما يعني ترابط المصالح الاقتصادية لرأس المال المالي المرتبط بالصناعات الحربية بالاهداف العسكرية للولايات المتحدة . ومن هنا فان السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ترتكز على الربط بين المصالح الاقتصادية المباشرة [البترول والمصالح الاقتصادية في البلاد العربية عموما] وخطط المواجهة العسكرية مع الاتحاد السوفياتي .

الا ان هناك عوامل ثلاثة متداخلة تدفع باتجاه زيادة التأثير والفاعلية لركيزة القاعدة المادية العسكرية ، وتطبع السياسة الخارجية للولايات المتحدة بتغليب النزعة العسكرية العدوانية .

١ — دور المخابرات الاميركية في السنوات الاخيرة ، قبل معاهدات الوفاق الدولي الاخيرة ، الذي يدفع باتجاه مزيد من النزعة العسكرية . فقد كانت المخابرات الاميركية «تدفع باتجاه بناء شبكة الصواريخ المضادة التي تحتاج الى ١٠٠ الف مليون دولار»(٥). وتجاه المنطقة العربية تضرب على اوتار تهويل الخطر السوفياتي والمبالغة في زيادة الوجود العسكري وخطره على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وبالنتيجة فلا بد من تكثيف التفوق العسكري الاسرائيلي ، وزيادة النشاط الاميركي في البحر المتوسط .

٢ — المصالح التجارية المتميزة لشركات صناعة الاسلحة ، والتي ترتبط بقدرتها في الحصول على عقود عسكرية متزايدة مستخدمة بذلك مختلف الوسائل عن طريق ممثليها في مجلس الشيوخ والنواب ، والادارة الاميركية والبنتاغون .« فقد حصلت شركة « لوكهيد آيركرافت » لصناعة الطائرات في السنوات السبع الماضية على عقود دفاعية من الحكومة الاميركية بلغت ٨٦ ٪ من جملة مبيعاتها . وفي خلال السنوات السبع الماضية حصلت ٣٨ شركة على عقود تزيد قيمتها على ١٠٠٠ مليون دولار »(٦).

٣ — ازدياد عدد الضباط المتقاعدين الذين يتم تعيينهم في شركات صناعة الاسلحة . وقد كتب ويليام بروكسيمير عن هذه المسألة تقريرا اوضح فيه « ان كبار الضباط المتقاعدين الذين تم تعيينهم في شركات صناعة الاسلحة الكبرى قد تضاعف ثلاث مرات ما بين ١٩٥٩ — ١٩٦٩ من ٧٢١ — ٢٠٧٢ ، وهؤلاء يستغلون علاقاتهم بمرؤوسيهم السابقين الذين أصبحوا كبارا لجلب التعاقدات للشركات التي ينتمون اليها » . وكما تقول عنهم «النيوزويك» «ان هؤلاء قد أصبحوا جزءا لا يتجزأ من المؤسسة العسكرية».

هذا **الترابط** بين ركيزتي القاعدة المادية للاقتصاد الاميركي والعلاقة العضوية لرأس المال الصهيوني والاميركي فيها، هو الذي يشكل الاساس المادي في رسم الاستراتيجية الاميركية العليا . والسياسة الاميركية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي على وجه التحديد تشكل ركنا اساسيا فيها .

ب — دور اسرائيل في المنطقة جزء من الاستراتيجية الاميركية

في تقرير للكونغرس الاميركي في شباط ١٩٧٠ حدد نيكسون العلاقة بين مصالح الولايات المتحدة والتزاماتها في العالم على الوجه التالي « ان مصالحنا هي التي تحدد

شكل التزاماتنا وليس العكس »(٧) ولتحديد أهمية المصالح الاميركية في المنطقة العربية وتعيين السياسة التي يمكن ان تضمن استمرارها يورد نيكسون تخوفاته بكل وضوح الى « ان نجاح الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط سيعني السيطرة السوفياتية الكاملة على امدادات النفط »... ولتقدير الاهمية الاقتصادية للمنطقة يؤكد « بأن منطقة الشرق الاوسط تتحكم الى حد كبير بثروات العالم » .

أما سفرات (اليهودي الصهيوني الذي هاجر من مصر الى اسرائيل قبل أن يستقر في امريكا) فيعتقد « ان من المغالاة الاعتقاد ان اليهود هم الذين يسيرون البيت الابيض باستمرار ... البيت الابيض هو نقطة بوليس للرأسمالية الاميركيـــة ، والرأســمـــال اليهودي هو جزء صغير من مصالح الولايات المتحدة »(٨).

وموقف اسرائيل واداتها اليهود الاميركيون من الانتخابات الاميركية واختيارها لاحد المرشحين الحزبيين ماكغفرن الديمقراطي او نيكسون الجمهوري ، يكشف لنـــا ان اسرائيل تستطيع ان تضغط وتحصل على ما تريد ، فقط ، باتجاه ملاقاة السياســـة الاميركية الامبريالية التي يشكل وجود اسرائيل ودورها جزءا منها. والتي تنسجم بالتالي مع اهدافها المتميزة نسبيا. ان بيتر غروس في«النيويورك تايمس» يشير الى هذه الحقيقة بالقول « ان الخيار الاسرائيلي يبرز في موقف الرئيس المعادي للسوفيات ، وفي سياسة متابعة الحرب في الفيتنام ... ولم يتردد الاسرائيليون الحساسون سياسيا في الاختلاف مع الاسرائيليين الليبراليين حول فيتنام ».

وكما أبرزت أزمة عام ١٩٧٠ للاسرائيليين « الحاجة الى وجود اسطول اميركي في المتوسط » هذه الحاجة الاسرائيلية تلتقي مع السياسة الاميركية الثابتة في تدعيم اسرائيل خاصة عندما تتعرض الى خطر جدي ، وبالتالي تعرض معها المصالح الاميركية للخطر اياه . وكما حدد نيكسون موقف الولايات المتحدة تجاه أزمة ١٩٧٠ « بأن الولايات المتحدة تدعم اسرائيل ليس لمجرد العطف عليها ، بل للحيلولة دون حركة ميزان التسلح لان ذلك ضروري للمصالح الاميركية ، لان اهمال اسرائيل معناه انهيار تام للثقة بالردع الاميركي في العالم »(٨).

ومن هنا كان وقوف مراكز المال والاعلام الصهيونية ضد برنامج ماكغفرن « الذي يدعو الى تخفيض القوات الاميركية والغاء المساعدات الاميركيـــة الى اليونان وتقفـــل المنشآت فيها» . بمعنى ان السياسة الاسرائيلية جزء من السياسة الاميركية التي ترتكز على استمرار بؤر التوتر واستمرار القواعد العسكرية العدوانية والسياسة العسكرية الاستفزازية ضد المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر العالمية . وهذا ما كان يمثله برنامج نيكسون عام ١٩٦٨ وسياسته العملية تجاه الفيتنام والهند الصينيـــة عموما والشرق الاوسط بشكل خاص [سيتأكد لاحقا ان اسس الوفاق والطاقة قد هزت اسس هذه السياسة] .

في السنوات الاخيرة للحرب الفيتنامية ، حيث فرضت الثورة موازين قوى لصالحها وبدأت أسس الوفاق الدولي لتخفيف المواجهة المباشرة تتبلور، أصبحت الادارة الاميركية عاجزة عن توفير الغطاء التشريعي لاستمرار تدخلها في الفيتنام . وبعـــد ان أصبح التدخل يستنزف المجتمع الاميركي كانت الادارة الاميركية تلجأ الى الغطاء الاسرائيلي في محاولتها الاستمرار في الحرب الفيتنامية .

هذه الحقيقة تعني ان مراكز القرار الاميركي تتصرف على اساس ان تدخلها الى جانب اسرائيل في المنطقة العربية يلقى قبولا من ممثلي القاعدة المادية والعسكرية على انه جزء أساسي من الاستراتيجية الاميركية وان الدفاع عن السياسة الاسرائيلية يمكـــن

الدفاع عنه اكثر منه في الفيتنام الذي أصبح متعذرا في ظل معطيات الحرب في الهند الصينية وتأثيرها في الرأي العام الاميركي .

٢ ــ الارضية المشتركة للسياسة الاميركية ــ الاسرائيلية بعد حزيران ١٩٦٧

لقد تبلورت الارضية المشتركة لدعائم السياستين الاميركية والاسرائيلية في المنطقة العربية بالشكل الذي تطابقت فيه مع أهداف اسرائيل وطموحاتها بعد هزيمة عام ١٩٦٧ . فالسياسة الاميركية بالاساس تقوم على المرتكزات التالية : • مناهضة ومواجهة الاتحاد السوفياتي التي اقتضت تكريس التفوق العسكري الاسرائيلي وانتهاج سياسة تخريب العلاقات العربية السوفياتية باستمرار • عرقلة التطور الاقتصادي والسياسي للانظمة العربية الوطنية وتدعيم الركائز الاقتصادية للاستعمار الجديد . • تدعيم الانظمة الرجعية والمحافظة ودفعها لاتخاذ دور رئيسي في سياسة المنطقة العربية لضمان استمرار المصالح الاقتصادية الاميركية خاصة البترول . • التصدي لحركة التحرر الوطني الفلسطينية باعتبارها فصيل ثوري متقدم يساعد على استمرار الصراع وخلق شروط تصاعده .

هذه الدعائم الاساسية لسياسة أمريكا هي دعائم أساسية في سياسة اسرائيل من أجل الاحتفاظ بالاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . من هنا فقد كان حرص الولايات المتحدة على الاحتفاظ بالاراضي العربية ليس أقل من حرص اسرائيل لاستخدامها للمساومة من أجل تحقيق أهداف السياسة الاميركية .

ان جاكوب جافيتش احد أعضاء مجلس الشيوخ الاميركي وأبرز مستشاري الحكومة حول الشرق الاوسط قد « اثنى على فعالية الجيش الاسرائيلي الذي بامكانه ان يصبح جزءا من خط الدفاع شرق المتوسط »(٩) .

أما جنرالات البنتاغون والمعنيون مباشرة بالاستراتيجية العسكرية في الشرق الاوسط فيحرصون ان يكون استمرار تفوق اسرائيل العسكري سياسة ثابتة ، ويشعرون دائما « بأن لدى الاسرائيليين قوة كافية » وفي تقديراتهم تلك لا يختلفون مع الاسرائيليين في تقديرهم لقوتهم الرادعة كما عبر عنها دافيد اليعازر « ان الجيش الاسرائيلي قادر على غزو العالم العربي كله واخضاعه من الخليج للمحيط »(١٠) .

وبرنامج الحزب الديمقراطي الذي كان يهدف الى تقليص التزامات أمريكا العسكرية الخارجية ، كان ملتقيا مع الحزب الجمهوري تجاه اسرائيل قد نص برنامجه على « تزويد اسرائيل بالطائرات وغيرها من المعدات العسكرية بكميات وانواع متقدمة حسب حاجتها من أجل الحفاظ على قوتها الرادعة في وجه الاسلحة السوفياتية والتهديدات العربية لتجديد الحرب »(١١) .

وطيلة ستة أعوام حاولت الولايات المتحدة اطلاق المبادرات السياسية الوهمية او المجهضة التي تصر على محاولة تخريب العلاقات العربية السوفياتية وتعمدها بحملات التصفية ضد المقاومة (أيلول ــ تموز ٧٠ ــ ١٩٧١) والدعوة للمفاوضات المباشرة لتكريس اختلال ميزان القوى لصالح امريكا واسرائيل وتقنين الاختلال في مواثيق تسوية اميركية ــ اسرائيلية .

لقد كان موقف الولايات المتحدة تجاه معارك أيلول يشير الى حقيقتين أساسيتين : الاولى هي ان السياسة الاميركية في المنطقة هي المتغير المستقل وهي السياسة الام في المنطقة والثانية هي أن الولايات المتحدة تعتبر اسرائيل قاعدة ضاربة لسياستها واستراتيجيتها العسكرية [استراتيجية الردع في المنطقة] .

لقد تأكدت الحقيقتان بالسؤال الذي وجهه البيت الابيض لاسرائيل بعد صعود احتمالات اختلال موازين القوى لصالح حركة المقاومة الفلسطينية اثناء معارك الاردن « ماذا تستطيع اسرائيل ان تفعل لوقف الدبابات السورية التي كانت تتحرك باتجاه الاردن لدعم الفدائيين » . وكان جواب رابين « بقدرة اسرائيل على أسر القوة السورية بأكملها وتدميرها » كافيا تماما لكي يتعهد نيكسون بتنفيذ مطلب اسرائيل « بردع الاتحاد السوفياتي عن القيام بعمل مضاد ، أي تحريك جبهة القناة او اي مكان آخر » . وأعلن نيكسون الموافقة على هذا الالتزام « لا اتصال مع موسكو .. ستكون هناك افعال لا أقوال »(١٢).

٣ ــ الحقائق الاقتصادية والسياسية الجديدة في العالم عشية حرب تشرين

عشية حرب تشرين تبلورت عدة حقائق اقتصادية وسياسية عالمية بفعل الانماط المختلفة للصراع التاريخي بين قوى التحرر والاشتراكية في العالم والقوى المناهضة لها بقيادة الولايات المتحدة . وبدأت تلك الحقائق تفرض تأثيراتها على جميع مناطق الصراع المتفجرة في العالم ، وهي : الوفاق الدولي وأزمة الطاقة . وفي علاقتها بالصراع العربي الاسرائيلي كانت متبادلة التأثير . فعناصر الصراع العربي الاسرائيلي قد تركت بصماتها في صياغة اركان الوفاق بالقدر الذي تبدو فيه تأثيراتها واضحة وحادة في الشكل الذي اتخذه مسار أزمة الطاقة . ومن هنا فان معضلات الصراع العربي الاسرائيلي لم تقف في حدود التأثير المتبادل بل ستكون لها تأثيرات مستقبلية على جوهر صياغات الوفاق والاحتمالات التي سوف تتحرك باتجاهها أزمة الطاقة العالمية .

سعت الولايات المتحدة لتوظيف عناصر الوفاق الدولي لضمان استمرار دعائم استراتيجيتها ، التي تمثلت في التأييد القوي ، الاقتصادي والسياسي والعسكري لاسرائيل للاحتفاظ بالاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، لتدفع بالانظمة العربية الى الاستسلام الكامل للشروط الاميركية الاسرائيلية . اما معضلة الطاقة والذي يكون للعرب تحكم نسبي في تحديد دورها ، فان الولايات المتحدة قد حاولت التقليل من أهميتها ، باعتبارها أزمة مستقبلية من جهة بالنسبة لاميركا ، والمراهنة على أن الانظمة النفطية التي ترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية مع الولايات المتحدة لا يمكن ان تستخدم سلاح النفط ضد امريكا .

فما معنى ذلك ؟ يرتكز الوفاق الدولي على دعامتين أساسيتين كما هو في البيان المشترك للقمة السوفياتية الاميركية في حزيران ١٩٧٣ . الاولى تتضمن : ان الطرفين تعهدا بدرس « الوسائل الاضافية لتقوية السلام في العالم وازالة خطر الحرب نهائيا » كما تعهدا بالعمل على « تطويق النزاعات المحلية » . واذا كانت هذه الركيزة السوفياتية محاولة لضبط وتقنين الصراعات السياسية في العالم كما هي عليه من توازنات نسبية للقوى في بعض مناطق الصراع او مختلة لصالح حركة التحرر العالمية كما في الهند الصينية عموما . فان تطبيقها على الصراع العربي الاسرائيلي يعني ، امريكيا ، وبالضبط محاولة «ضبط وتقنين وتوثيق الصراع في ظل الاختلال الفاضح لصالح اسرائيل وامريكا» . واذا كان الاتحاد السوفياتي يدفع باتجاه صياغة سوفياتية لهذه الركيزة لكي يمكن ايجاد تسوية سياسية لا تعكس تماما الاختلال الكبير لصالح اسرائيل وأمريكا ، فان الولايات المتحدة قبل الوفاق وأثناء صياغاته* تدفع المنطقة العربية الى حالة توفير شروط «سلام»

---

* حيث كانت عناصر الصراع العربي الاسرائيلي حاضرة أمام البيت الابيض عند صياغة كل فقرة وكلمة في البيان المشترك مما جعل الصراع يترك بصماته العشر على صياغاته .

اسرائيلي امريكي ، وبحرص شرس وشديد حاولت منع اية امكانية لتعديل نسبي في موازين القوى المختلة عن طريق تصعيد تدخلها في المنطقة . وبالمقابل كانت الركيزة الثانية الاساسية تؤكد ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي « قد وضعت في عين الاعتبار واقع كون الاتحاد السوفياتي وأمريكا لهما حلفاء وانهما تعهدا بالالتزامات تجاه تلك الدولة أو تلك » . ولكي تحدد هذه الصيغة شكل العلاقات المستقبلية بين كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وحلفائهما في ظل الوفاق ، أوضح البيان « ان المفاوضات راعت بروحها وبنص الاتفاقات الموقعة ، هذا الظرف مراعاة تامة » .

استخدمت الولايات المتحدة هذه الركيزة في علاقاتها مع اسرائيل والتزاماتها تجاهها باكسابها محتوى أميركيا متميزا جدا اتخذ شكل : محاولة الابقاء على تفوق اسرائيل ، تأييدها الاحتفاظ بالمناطق المحتلة ، تأييدها لمفاوضات مع العرب في ظل اختلال ميزان القوى ، تأييدها والاشتراك معها في محاولة التصدي لحركة المقاومة الفلسطينية بهدف تصفيتها .

لقد أصبح من الواضح جدا ان اسرائيل وأمريكا قد راهنتا على استخدام ركيزتي الوفاق لتجميد الصراع وخلق شروط تسوية اسرائيلية ــ اميركية . لقد كتبت « دافار » انتي تعبر عن وجهة نظر حزب العمل الاسرائيلي بعد بيان القمة « ان البيان المشترك يضع في الصدارة قرار الامتناع عن المواجهة العسكرية بينهما [أي السوفيات وامريكا] ... لقد سحب ذلك من يد العرب ، خصوصا مصر ، الورقة السياسية التي آملوا الحصول عليها في هذه القمة » . ثم تواصل لكي تصل الى الاستنتاج الذي تريده اسرائيل وأمريكا « وبعد خيبة الامل الى اي مدى سيدفع ذلك نحو البدء بالمفاوضات »(١٣).

ولكن هذه التقديرات الاسرائيلية المبنية على التفسير الاميركي لصيغة الوفاق ، ظلت تواجه احتمالات خطر الانفجار في المنطقة بعد ان وصلت لعبة تراجعات الانظمة والتصعيد الاسرائيلي الى طريق مسدود . ففي حديثه لمراسل صحيفة « معاريف » في واشنطن يلمس رابين هذه المعضلة بالقول « اذ ادركت الولايات المتحدة أن الجمود سيؤدي الى تجديد تورط الاتحاد السوفياتي العسكري المتزايد ... وهذا لن يحدث الا اذا تجدد القتال واشتركت فيه قوات روسية على نطاق أوسع مما هو عليه الآن »(١٤).

هذا التقدير يشير الى تخوف أمريكا واسرائيل من مأزق الطريق المسدود الذي يمكن ان يؤدي الى تفجير الصراع ، او زيادة الدعم السوفياتي للعرب او كليهما . ولكن هذا الاحتمال كان مستبعدا بالنسبة لاميركا واسرائيل. ورغم ذلك فقد ركزت الولايات المتحدة جهدها لمطاردة العلاقات العربية السوفياتية عبر التلويح بـ « المبادرات » و« الضغط » على اسرائيل ، بهدف تحطيم العلاقات العربية السوفياتية ، وبالتالي خلق الاسس الموضوعية لعناصر التسوية الاميركية ، بعد الغاء تأثير التوازن الدولي والعلاقات العربية ــ السوفياتية على عناصر الصراع في المنطقة .

اما الموقف تجاه بوادر أزمة الطاقة ، فان السياسة الاميركية عشية الحرب تتلخص في تصريحات نيكسون « نحن متنبهون الى انه يجب ان لا تكون أية دولة تحت رحمة دول اخرى من خلال قطع النفط فجأة عنها». واعتقد نيكسون ايضا ان أزمة الطاقة غير جدية فقد حث على«تطوير الموانيء لاستقبال الناقلات لنفط الشرق الاوسط...وتطوير مصادر الطاقة »(١٥). ومن ثم اتخذت السياسة الاميركية خطين متوازيين تجاه الازمة : الشك في امكانية استخدام العرب لسلاح النفط أو عدم قدرتهم على ذلك ، من جهة ، ومحاولة امتصاص واستيعاب حدود الحظر المحتمل من جهة اخرى ، مستندة بذلك على سيادة اسرائيل على المنطقة والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول النفط الرئيسية والولايات المتحدة .

وبالرغم من الموقف الذي اتخذته شركة « موبيل ستاندرد أويل » من كبريات شركات النفط الاميركية ، فان شموئيل شفيتسر كتب في « هآرتس » بعد تحليله لموقف الشركة الى استنتاج يقول بعدم أهمية أزمة الطاقة في الوقت الحاضر « لا يوجد تماثل في نظر الجمهور (الاميركي) بين المصلحة القومية ومصلحة شركات النفط »(١٦) .

ويستطرد الكاتب لتأكيد حقيقة أصبحت ، عشية حرب تشرين ، راسخة في أسس السياسة الاميركية وهي : وجود اسرائيل القوية ضمانة لاستمرار الطاقة والمصالح الاميركية الاقتصادية والعسكرية . ويتوصل الى أنه « لا يوجد في الولايات المتحدة اليوم ميل الى أن تأخذ على عاتقها المسؤولية الاقتصادية والعسكرية عن دولة ثانوية »(١٧) . ويصل أخيرا الى « اسرائيل كدولة كبرى اقليمية هي احدى الضمانات المهمة للاستقرار . وهي الشرط الاول للمحافظة على الاستمرار في تزويد البترول » .

هذه الحقيقة تتأكد في كتابات الاسرائيليين وتؤكد الدور الاسرائيلي في الاستراتيجية الاميركية . عشية الحرب أيضا وفي تصاعد بوادر أزمة الطاقة كتبت صحيفة « يديعوت احرونوت » تأكيدا لهذا الدور على الوجه التالي : « يجب الاعتراف بأنه، بفضل اسرائيل قوية فقط ، تستطيع الولايات المتحدة أن تأمل باستمرار وجود أنظمة محافظة ومعتدلة متعاطفة مع الغرب في دول النفط العربية » ، ثم يشير الكاتب الى دور آخر مفترض لاسرائيل وهو الردع العسكري لدول النفط بالقول « ان قـوة الردع الذي تتمتع به اسرائيل ، والذي يؤدي الى شل قدرة الانظمة العربية المتطرفة ، سوريا ومصر والعراق وليبيا ، للاستيلاء على السلطة من الدول المعتدلة عن طريق عناصر معادية للغرب » . ويصل في تحليله الى تعيين دور اسرائيل في الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها ومصالح الغرب الرأسمالي « ان وجود اسرائيل قوية معناه ان هناك خطرا دائما من القيام بعمل عسكري تشارك فيه اسرائيل في حالة وصول الامور الى حد محاولة العرب شل الصناعة في الغرب عن طريق حظر ضخ النفط »(١٨) .

ولكن الاطمئنان الاميركي ، لفرضيات الردع العسكري الاسرائيلي ، كان يشوبها نوع من الشعور بالقلق واحتمالات خطر غير مؤكدة ، عن استخدام العرب لسلاح النفط ، خاصة بالنسبة للدول المرتبطة بشبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع اميركا خاصة (السعودية) . ولقد كانت التفسيرات الاسرائيلية التي هي انعكاس للتفسيرات والتعليقات الاميركية على الوجه التالي « وبمـا ان السعودية بحاجة الى تظاهرات اميركية في عدم التماثل مع اسرائيل فالحقيقة ان مثل هذه التظاهرات حصل وسيحصل » .

هذه هي مرتكزات الاستراتيجية الاميركية عشية حرب تشرين تجاه المنطقة العربية : الوفاق الدولي تدفع به لصيغة اميركية على أرضية اللاحرب واللاسلم ، محاولة تطويق وتصريف احتمالات انفجار الموقف العسكري ، وفصم العلاقات العربية السوفياتية . الطاقة (البترول العربي) تهدد بامكانات محتملة للضغـط السياسي ، قللت الولايات المتحدة من أهميتها واحتمالات نجاح العرب في استخدامها .

أما التصدي لحركة المقاومة ، فقد شكل عشية حرب تشرين مأزقا جديا لتنـاسق مرتكزات السياسة الاميركيـة التي بدت منسجمة تمامـا ، خاصة بعد ردود الفعل الجماهيرية بسبب عمليات فردان ، وزيادة الوزن السياسي والعسكري للمقاومة وترسخ وزنها السياسي الدولي .

٤ ــ حرب تشرين .. ومحاولة « تكييف » الاستراتيجية الاميركية

لقد جاءت حرب تشرين لتخلق جملة حقائق موضوعية على الصعيد العربي والعالمي والاسرائيلي ، منها ما تأكد وتبلور خلال الحرب وبعدها ، ومنها ما هو طور التفاعل والتكوين واستطاعت أن تنقل تأثيراتها بعد دورتها العالمية الى مواقع الاهتزاز داخل المجتمع الاسرائيلي [وهذه الاخيرة ليست مجال بحثنا هنا] .

ــ **الوفاق الدولي** : لقد تهشمت الصيغة الوفاقية الدولية التي حاولت الولايات المتحدة أن تتوجها تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ، تحت قصف الصواريخ والمدفعية المصرية والسورية مساء السادس من تشرين، « ازالة خطر الحرب نهائيا » و« تطويق النزاعات المحلية»والتي تعني في ظل اختلال ميزان القوى لصالح الولايات المتحدة واسرائيل وحرية الحركة في محيط الاستسلام العربي الكامل . وبالمقابل فان الصيغة التي تعطي للولايات المتحدة الاستمرار في الدعم المتزايد لاسرائيل كما تضمنه ركيزة الوفاق الثانية « الاتحاد السوفياتي واميركا لهما حلفاء تعهدا بالتزامات تجاههم » هذه الصيغة اتخذت ترجمة ايجابية حيث ارتفعت درجة الالتزامات السوفياتية الى العرب الى درجة عالية الى درجة احتياجات الحرب التي أريد لها أن تكون محدودة .

النتيجة : الغاء امكانية ضبط الصراع وتجميده ، زيادة الالتزامات السوفياتية وازدياد وتيرة العلاقات العربية السوفياتية بتأييد حق العرب في القتال لتحرير اراضيهم حتى المواجهة الشاملة التي يشكل تحاشيها حجر الاساس في الوفاق الدولي . ان ما أورده جاكسون عن استعداد الاتحاد السوفياتي لتصعيد الصراع حتى المواجهة مع الولايات المتحدة التي تهدد بتهديم أسس الوفاق كان يحمل معنى خطيرا بالنسبة للولايات المتحدة وخططها . يروي جاكسون انه « في ٢٥ (اكتوبر) تشرين كانت سبع فــرق تقريبا في الاتحاد السوفياتي على أهبة الاستعداد ... ». ويواصل جاكسون « ... وهذا خرق لروح الاتفاقات التي وقع الاتحاد السوفياتي مع الولايات المتحدة عليها في تموز ١٩٧٣ » [رصد اذاعة اسرائيل ١٨ ــ ١٢] . وليس جاكسون هو الذي يحرص على الوفاق ، بل ان حرصه ذاك كان من أجل استخدامه لزيــادة تسليح اسرائيــل ودعم عدوانها واستمرار احتلالها للاراضي العربية . والسياسة الرسمية لاميركا كما هي في حديث كيسنجر الى هيكل « اننا لا نريد ان نتصاعد أي أزمة لكي تؤثر على الوفاق » . اذن جاكسون وكيسنجر يحرصان على صيغة الوفاق التي تجمــد الصراع ثانية لارجــاع اختلال موازين القوى الى ما كان عليه قبل تشرين وتكريسه .

ان حرب تشرين قد وضعت الولايات المتحــدة امام ثلاثة خيارات تجساه معضلات الصراع : الاول : استمرار القتال الذي من ابرز ما يعنيه بالنسبة لاميركا ، خطر صدام مباشر مع الاتحاد السوفياتي وتهديم أسس الوفاق*، وزيادة حجم العلاقات العربية السوفياتية كما ونوعا ، واستمرار وتعقيد قضية النفط التي تدفع المنطقة العربية الى مزيد من الصدام مع المصالح الاميركية وصعود الاتجاهات الراديكالية في المنطقة. والثاني: العودة بالحالة التي كانت قائمة قبل تشرين اللاحرب واللاسلم والتي تعني : الامكانية القصوى لاحتمال تجدد القتال . زيادة الدعم العسكــري والاقتصادي السوفياتي . استمرار تعقيد ازمة النفط وتصاعد الخطر على المصالح الاميركية . والاحتمال الثالث :

---

* « السلعة الوحيدة التي ستحقق مضاعفة حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هي الغاز في شرق سيبيريا . وسيتولى بنك « تشيز مانهاتن » تمويل مشروع الاستغلال وسائر الاتفاقات الاخرى مع الحكومة السوفياتية » [**الكاتب** عدد ديسمبر ١٩٧٣] اميركا والطاقة .

تحرك السياسة الاميركية على أرضية « تكييف » الاستراتيجية الاميركية بالشكل الذي يمتص ويستوعب معطيات حرب تشرين ومضاعفاتها .

هذه الحقائق التي فرضتها حرب تشرين على صيغة الوفاق الدولي تشكل **العامل الاول الذي دفع امريكا لاعادة حسابات** عناصر استراتيجيتها في المنطقة العربية التي كانت سائدة قبل الحرب .

اما **أزمة الطاقة** فقد دفعت بها حرب تشرين الى آماد متفاعلة ومعقدة . كانت السياسة الاميركية قبل الحرب تقلل من اهمية أزمة الطاقة فقد كانت تدور في مأزق خطير تجاه معالجتها . فالسيد هانس رئيس شركة نفط الخليج يعتقد « ان تدفق النفط سيظل مؤمنا طالما لم تقم اميركا بأعمال تضع هذه الدول في موقع سياسي حرج لا يمكن تبريره »(٢٠). ذلك الموقف الذي وضعت فيه اميركا الدول النفطية التي تربطها معها علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية ، كانت تصر على استمراره متجاهلة ما ينطوي عليه من تعارض . ان عاملا اقتصاديا فعالا ، قد دفع « بالموقف الحرج » الذي اصبح لا يطاق ولا يمكن تبريره أمام الشعوب العربية بعد بدء حرب تشرين .. دفع الى استخدام النفط في حدود سياسية **ضاغطة هي عينها حدود الحرب وطبيعتها** . [ايقاف الزيادة ، تخفيض الامدادات ٢٥ ٪ ، قطع الامدادات عن اميركا وهولندا] . والاسباب التي كمنت خلف هذه الاجراءات ليست في أغلبها اسباب سياسية بل ان هناك أسبابا اقتصادية .

يقول الدكتور روبرت يوبي مدير مكتب الشؤون الدولية في هارفرد عن اسباب تخفيض العرب لانتاج النفط بعد أن أصبح تخفيض الانتاج في مصلحة الاقتصاديات العربية بسبب من استمرار انخفاض الدولار، وعدم ضمان استقراره [وهو ثمن البترول المستنزف من الثروة العربية القابلة للنضوب] يقول «ان تخفيض الانتاج سوف يزيد من عدم استقرار الاقتصاد العالمي ، لان الدولار واقع تحت ضغط الين ، والين معتمد على صناعة مدعومة بالنفط العربي »(٢١) ويستنتج متسائلا : « ان التخفيض يؤزم حالة الاستقرار فلماذا لا تقوم الدول العربية به » .

أما فرانك هوتغرز رئيس ارامكو فيحدد المأزق الاميركي بشكل واضح في دراسته للاسباب التي دفعت الدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وسياسية واسعة ومباشرة مع الولايات المتحدة ، الى تخفيض انتاج النفط بأن السبب هو « موقف الاميركيين من اسرائيل والتخفيض الاخير للدولار »(٢٢).

واذا كانت « دورة تصعيد اسعار البترول » التي تؤدي الى خلق حلقة اقتصادية خطيرة من التضخم المالي بالنسبة لاقتصاديات العالم والعالم الرأسمالي بشكل خاص [حيث ترتفع اسعار السلع في الدول الصناعية ، وتحافظ الشركات على ارباحها] ، فان سلاح النفط بالشكل والحدود الذي استخدم بها حتى الان « يوجع الولايات المتحدة ولكنه لن يجرحها او يقتلها » كما يقول كيسنجر . ولكن استمرار أسس سياسة اميركا كما قبل تشرين يهدد بتفاقم ازمة الطاقة ابعد من حدودها الحالية والذي يمكن أن تهدد المصالح الاميركية الواسعة بصيغتها التجارية الى جانب تهديد القاعدة المادية للاقتصاد الرأسمالي والاميركي .. وذلك بسبب من كون « مجموع ما تستخدمه الولايات المتحدة من أموال البترول العربي يبلغ ١٨٠٣ ملايين دولار ، ٦٠٠ مليون دولار منها أموال عربية . أي ١٢٠٠ مليون دولار فقط هي الاستثمارات الاميركية والتي تساوي ٢ ٪ فقط من مجموع استثماراتها . تجني منها بالمقابل اكثر من ٣٣ ٪ من الارباح الكلية لاستثماراتها في العالم »(٢٣). وأهمية الاحتياط النفطي في المنطقة العربية تجعل نيكسون يقدر تلك الاهمية حتى المواجهة مع الاتحاد السوفياتي « اننا على استعداد للمواجهة مع الاتحاد السوفياتي اذا اقتضى الامر دفاعا عن هذه المصالح » .. و« ان في المنطقة

العربية أهم ثروات العالم » . ومأزق التناقض في السياسة الاميركية من الاستمرار في سياسة ما قبل تشرين او « تكييفها » يحدده رئيس شركة أرامكو « بأن ارامكو ، تملك ، وهي شركة اميركية بفضل امتياز حصلت عليه من السعودية ، من الاحتياطي النفطي المحتمل اكثر مما تملك الولايات المتحدة وروسيا والصين مجتمعة . ولذا فان على المرء ان يتساءل **أين تكمن المصلحة الاميركية** » . ويعتقد جونغرز أن مهمته « تشجيع العاصمة الاميركية على ان تتحرك بحيوية باتجاه حل مشكلة الشرق الاوسط » . بمعنى باتجاه **اعادة النظر** في حسابات عناصر الاستراتيجية الاميركية تجاه المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، والموازنة بين اثر هذا « التكييف » وشكله على السياسة الاميركية وبين تعريض المصالح الاميركية الى الخطر .

واذا كان اثر استخدام النفط على الولايات المتحدة « موجعا وليس قاتلا » فان ما خلقته حرب تشرين وضاعفته أزمة الطاقة في علاقة الولايات المتحدة مع المجموعة الرأسمالية كان أبعد خطرا [بالنسبة لحلف الاطلسي ، ومجموعة السوق المشتركة] .

ففي الوقت الذي دفعت به حرب تشرين معضلتي الوفاق والطاقة كمعضلات جدية تواجهها السياسة الاميركية ، فان تفاعل تأثيراتها الذي كان له أرضية من التناقضات بين المصالح الامبريالية الاقتصادية قد خلق مأزقا آخر للسياسة الاميركية .

ان ما أوردته صحيفة « زود دويتش تسايتنغ » الالمانية الغربية يكشف جانبا من تلك التفاعلات على وحدة المعسكر الرأسمالي ، وطبيعة التناقضات الاساسية والتعارضات الثانوية بين بلدانه.تقول الصحيفة « ان اميركا منذ سنوات ترفض التعاون في أزمة النقد العالمية وحاولت تدمير السوق الاوروبية المشتركة لكي تستطيع ايجاد اسواق اوروبية أوسع لفائض الانتاج الزراعي » . وكذلك ما أوردته « الايكونومست » بعد الحرب مباشرة عن تأثيرات معضلات الطاقة ونتائج حرب تشرين الى أن « تتخذ بعض الحكومات الاوروبية خطوات لعقد ترتيبات خاصة مع الحكومات العربية مباشرة ، من وراء ظهر شركات النفط الاميركية الكبرى . وربما من وراء ظهر « شل » ، و« البترول » البريطانيين اذا ما بقيت بريطانيا ملتزمة بالسياسة الاميركية »*.

وحين أوجز احد المسؤولين البريطانيين الشعور السائد بالقارة الاوروبية حدد فيه أحد جوانب التناقض الذي نشأ بين اوروبا والولايات المتحدة بسبب أزمة الطاقة بالقول « انه ليس من العدل مطلقا ان تكون دولة يشكل سكانها ٦٪ من سكان العالم مسؤولة عن استهلاك ثلث الطاقة العالمية » .

في مؤتمر وزراء الخارجية لدول حلف شمال الاطلسي برزت بعض جوانب التناقضات داخل المعسكر الرأسمالي ووضحت خطوطها العامة من خلال المواقف المختلفة لبلدان الحلف فقد أوضح الامين العام للحلف جوزف لانز حظر التفاعل الذي احدثته حرب تشرين بين موضوعة الوفاق وازمة الطاقة ونتائج الحرب العسكرية على الحلف بالقول: « ان ما نخشاه لا يقتصر على تدخل عسكري مباشر ، لكن هناك أخطار ضغوط سياسية كبيرة وابتزازا ناجما عن اختلال في التوازن العسكري » . بمعنى ان الاختلال الجديد الذي أحدثته حرب تشرين [التعديل النسبي للاختلال لصالح العدو وامريكا] كان سببا وغطاء للحظر النفطي ، ودافعا للصيغة السوفياتية للوفاق اثناء الحرب تجاه الصراع العربي ــ الاسرائيلي .

---

* المهم هو ما ترتبه تلك الخطوات من نتائج على « حلف الاطلسي » والعلاقات الاقتصادية الاميركية ــ الاوروبية من جهة ، والاميركية اليابانية ــ واليابانية الاوروبية من جهة اخرى .

وفي مخاوفه لما تخلقه ازمة الطاقة من تأثير مباشر على جهد الدفاع المشترك عن الكتلة الرأسمالية يشير الى ما يخشاه على وحدة الحلف وفعاليته العسكرية بالقول « انني أخشى ان يكون جهد الدفاع اول ضحايا الحاجة الى الاقتصاد » . وهذه اشارة صريحة الى ازدياد حدة التناقض داخل الحلف حينما تجنح الدول خاصة اوروبا الغربية الى ايجاد علاقات مع الاتحاد السوفياتي تجعلها بغير ما حاجة للمظلة الاميركية وحمايـــة حلف شمال الاطلسي . لقد ذهب وزير خارجية فرنسا أبعد من ذلك فقد اقترح انشاء « دفاع اوروبي مستقل » وهذا الاقتراح يفصم آخر العرى واهمها بين اوروبا الغربية وامريكا اذا تمكنت فرنسا والدول المؤيدة لسياستها من تحقيقه .

وكان خطاب كيسنجر يعكس التناقض الذي حصل في الحلف بصياغات دبلوماسية حذرة . لقد تساءل الوزير الامريكي « هل يستطيع الحلف ان يبقى متماسكا ام سيتوجه نحو التنافس بين اعضائه »(٢٤).

وبسبب امتناع معظم دول اوروبا الغربية عن تلبية طلب امريكا اثنـــاء الحرب ، باستخدام قواعدها لخدمات الجسر الجوي لاسرائيل [عدا البرتغال ، المانيا متأخرة]. فقد استنتجت الصحف الاميركية من هذا الموقف استنتاجا خطيرا بالنسبة لمستقبل حلف شمال الاطلسي ، فقد أوردت بصدد المانيا « ان سياسة التساهل الالمانية تجاه موسكو تؤدي الى تعريض المانيا الى الخطر . وكذلك تعريض شبكة الدفاع الغربي الى الخطر».

ورغم ظهور التعارضات داخل دول الحلف ، فان فالتر شل وزير الخارجية الالماني قد حدد وحدة المعسكر الرأسمالي في مواجهة الاتحاد السوفياتي بصفة عامة « بأن المانيا كانت ستدعم الولايات المتحدة لو وجدت نفسها في مجابهة مع الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط » .

الا ان الموقف الاوروبي العملي تجاه السياسة الاميركية خلال الحرب والذي تمثل بـــ « عدم السماح باستخدام القواعد الاوروبية ، والبيان المشترك لـــدول منظـــومة السوق الاوروبية التسع بتأييد انسحاب اسرائيل الكامل وتطبيق القرار ٢٤٢ وضمان الحقوق الشرعية للفلسطينيين » هذا الموقف العملي يجعل من صيغة التضامن الذي اوردها شل صيغة عامة لا تنتمي الى التعارضات الجدية التي فجرتها الحرب بالنسبة لمعضلتي الطاقة والوفاق الدولي ، والصيغة مشروطة بتعرض الولايات المتحدة الى خطر جدي من الاتحاد السوفياتي ، وهو خطر لا يمكن الاتفاق على حدوده او الالتزام به سيما كانت السياسة الاميركية تعبر عن مصالح الولايات المتحدة المتعارضة مع دول اوروبا ولا تعبر عن المصالح الحيوية المشتركة للمعسكر الرأسمالي في مواجهة المعسكر الاشتراكي .

هذه التفاعلات في ازمة الطاقة بعد حرب تشرين هي الاخرى بعد تفاعلات الوفاق قد شكلت **العامل الثاني** الذي وضعت امام الولايات المتحدة جملة معطيات ، اقتصادية وسياسية وعسكرية تفرض عليها **اعادة النظر في حسابات عناصر استراتيجيتهـــا** في المنطقة العربية .

أما مسألة المراهنة على التفوق الاسرائيلي العسكري المطلق قبل الحرب لحماية الطاقة فان ما توصلت اليه الادارة الاميركية (نيكسون ، كيسنجر) من خلال الحرب يتمثل بما أعلنه نيكسون وكيسنجر من ان « الحرب الاخيرة اثبتت بأنه لا يمكن فرض حل عسكري من قبل أي من طرفي الصراع » وهذه القناعة تخص اسرائيل بالتأكيد ، لان امريكا كانت تبني سياستها على امكانية فرض حل عسكري من قبل اسرائيل بتأييدها الاستمرار في الاراضي المحتلة ١٩٦٧ ، وتعذر ذلك بالنسبة للعرب . واستنتاجها الجديد

مبني على اساس ان **فرض الحل العسكري** من قبل اسرائيل او العرب يتطلب استمرار الصراع وتصعيده وهو ما لا تريده ولا تسمح به لانه يضر بمصالحها الاقتصـــادية والاستراتيجية كما تقدم في البحث .

هذه القناعات الاميركية عن نتائج الحرب بالنسبة لدور اسرائيل العسكري في حماية الطاقة تشكل **العامل الثالث** الذي فرض على الولايات المتحدة **اعادة النظر في حسابات عناصرها الاستراتيجية في المنطقة .**

٥ ــ الدعائم الرئيسية والمشتركة للتسوية الاميركية ــ الاسرائيلية

لقد كان الجهد الاميركي الفعال لوقف اطلاق النار الفوري ، وعند المواقع التي وصلت عندها القوات المتحاربة العربية والاسرائيلية ، بعد اليوم الثالث للقتال ، يشكل **نقطـة التحول** الحاسمة باتجاه رحلة **اعادة النظر في حسابات عناصر الاستراتيجية الاميركية .** ولقد جاءت هذه الخطوة بعد ان تأكد خطأ الحسابات التي توصل اليها جنرالات البنتاغون واركان المخابرات المركزية الاميركية حتى قبيل اندلاع القتال وساعاته الاول . لقد كانت تلك الحسابات مبنية على الثقة المطلقة بقدرة جيش الدفاع الاسرائيلي على الانقضاض الذي لا يرحم على القوات المصرية والسورية وسحقها وتحطيمها تماما خلال ساعات فقط .

ولكن اعادة النظر تلك في جوهرها ، هي **مراجعة** الاشكال والممارسات السياسية التي انتهجتها الولايات المتحدة بين حزيران ١٩٦٧ وتشرين الاول ١٩٧٣ ، في محاولة **لتحويرها وتطويرها** ، وبالاشكال والمواقف التي تمكنها من **الحفاظ على جوهر** عنـــاصر استراتيجيتها، من خلال صيغ التعامل الجديدة مع معضلات الصراع العربي الاسرائيلي، تلك الصيغ التي تستهدف **الاستجابة** للوقائع والحقائق التي فرضتها حـــرب تشريـــن لاستيعابها والالتفاف حولها، **وايقاف** احتمالات مضاعفاتها بـــ « اتباع اسلوب مختلف وموقف اكثر ديناميكية ... وليس باتباع سياسات جديدة » كما هي دعوة كيسنجر في كتابه مفهوم السياسة الاميركية « لتشكيل العصر وفق قيم الغرب »(٢٥).

واعادة النظر في الحسابات الاميركية بدأت بعد ان تأكد للاميركيين تماما وبالوقائع « ان المصريين* اثبتوا قدرتهم على القتال ، انهم غيروا الاوضاع وهناك الان حقائق جديدة يجب ان تأخذها في الحساب » [تصريحات كيسنجر في القاهرة] .

هذه « الحقائق الجديدة » وضعت امام استراتيجيي الخارجية والبنتاغون مواجهة مزدوجة تأخذ خطين متوازيين في آن معا .

الاول : محاولة **ضبط عناصر التفجير** ، وتجميد موازين القوى العسكرية الفعليـــة والضاربة ، لامتصاص طاقاتها وايقاف زخم اندفاعاتها في الجبهات العربية . واستيعاب تأثيراتها وانعكاساتها المباشرة والتي لا تزال تتفاعل ، على مرتكزات الاستراتيجيـــة العسكرية لاسرائيل ومواقع الاهتزازات في « الدولة » والمجتمع الاسرائيليين .

الثاني : عملية **التطويق والاحتواء** للحقائق التي تأكدت خلال الحرب ، **لاعادة التوازن** لمرتكزات الاستراتيجية الاميركية ومواقعها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، **واعادة**

---

* المقصود بالطبع القوات العربية عموما . والحديث عن المصريين فقط ، بسبب من دور مصر الاساسي اولا ، وكون الحديث بين كيسينجر وهيكل يخص مصر ودورها « في التسوية » . ومحاولة التركيز الاميركية على هذا الدور الاساسي ، كمدخل الى جميع معضلات الصراع .

صياغة دور اسرائيل **كجزء** من الاستراتيجية الاميركية العالمية ، وعلى معطيات ووقائع تشرين العربية والعالمية والنتائج المترتبة عليها .

ان المراهنة الاميركية على امكانية تشييد تسوية **اميركية** بالاساس، تنطلق من محاولة المحافظة على مرتكزات الاستراتيجية الاميركية لما قبل الحرب . **واميركية ــ اسرائيلية** هي تعبير عن تحرك السياسة الاميركية باتجاه ايجاد **توافق وايقاع متناغم** بين «التكييف» الاميركي والاشكال والحدود التي تتخذها **المراجعة والمواجهة** الاسرائيلية لوقائع الحرب على اساس ترجمة برنامج حزب العمل الجديد والنقاط الاربعة عشر التي دخل الانتخابات على اساسها .

لقد بدأت الولايات المتحدة جهدها باتجاه وقف اطلاق النار على ارضية قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ والذي تترجمه السياسة الرسمية المعلنة لها بأنه « ينظم انسحابات ، وضمانات ، وحل للمسألة الفلسطينية يرضي الفلسطينيين والملك حسين معا » . [كيسنجر في القاهرة وواشنطن] ، وترجمة بنود القرار ترجمة **متحركة متغيرة أبدا** تخضع في صياغاتها الى طبيعة ونسب التغييرات في موازين القوى وعلى أرضية عناصر ومعضلات الصراع المعقدة بين اسرائيل والولايات المتحدة والعرب عبر التأثيرات الدولية وانعكاساتها عليها .

هذه المحاور للتفسيرات الاميركية تجعل دور السياسة الاميركية **عتلة توازن** بين مصالحها الاستراتيجية الحيوية التي تحدد وتعين دور اسرائيل بعد تشرين وبين الاشكال التي تتخذها المراهنة الاسرائيلية الجديدة في مواجهة معضلات الصراع على اساس ترجمة بنود برنامج حزب العمل الحاكم. ولكن هذا **التوازن المتكامل** الذي يتحرك على محاور تسويات وارادات اميركية ــ اسرائيلية هو تحرك في مواجهة ارادات عربية وفلسطينية في الخندق الاخر للصراع .

ومن هنا ، فان جوهر الصراع في هذه المرحلة ، مرحلة ما بعد حرب تشرين ، يدور في نطاق التناقض بين الترجمات الاميركية ــ الاسرائيلية المتوافقة والمتوازنة «للانسحابات، والضمانات وحل ما للمسألة الفلسطينية» والتفسيرات العربية والدولية لتطبيق القرار ٢٤٢ لتنظيم « الانسحابات الكاملة من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ولتحقيق الحل الوطني المرحلي للمسألة الفلسطينية » . بين الحدود التي يمكن ان ينجح العرب والفلسطينيون الوصول اليها **بتوظيف** جميع نتائج الحرب الايجابية واحتمالات تفاعلاتها (وتجدد الحرب كأحد أهم احتمالاتها) **لاجبار** العدو على الانسحاب من الاراضي العربية ، وخلق شروط ممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وعلى أرض وطنه ، وبين قدرة السياسة الاميركية الاسرائيلية على فرض عناصر التسوية التي تضمن مصالحهما بعد التمكن من امتصاص واستيعاب نتائج الحرب الايجابية .

ولكي يمكن معرفة طبيعة سير عربة التسوية الاميركية واتجاهاتها ، لا بد من متابعة المنابع الفكرية لوزير الخارجية الاميركي واستنتاجاته من دراسة تاريخ الحروب والسلام ومنطلقاته المعاصرة في مواجهة المعضلات العالمية الراهنة .

ان نقطة البدء في سير العربة هي : **تجميد** و « **ضبط** » **لموازين القوى العسكرية القائمة** [لحظة وقف اطلاق النار] والاقتصادية والسياسية كما هي عند حدودها القائمة حاليا . ثم الانتقال بعد **منع امكانية التفجير العسكري المباشر ثانية** ، الى المبادرة والهجوم لتحقيق اختلالات في موازين القوى لصالح الولايات المتحدة واسرائيل باستخدام جميع اشكال الصراع ، ومن مراكز جديدة وبأدوات مختلفة .

ان هذه المراهنة تنبع من تفسير كيسنجر للسلام الذي يعتقد به كما في كتابه طريق

السلام « ان الاستقرار ينطلق من شرعية يعترف بها الجميع وهي توازن القوى* » . وترتيبا على هذه المعادلة فان السياسة الاميركية ، لكي توفر لها عناصر النجاح تعمل بالتسلسل التالي : **تجميد** توازن القوى الجديد الذي خلقته حرب تشرين « المعترف بشرعيتها »** **وتحقيق** و « **تقنين** » **حالة** « **سلام مؤقت** » على أساس حيثياتها ، وهو السلام الذي يستهدف **منع عناصر الطاقة وزخم الاندفاع** في معسكر جبهات القتال العربية . وبالمقابل **ترميم وتصليب** عناصر الاهتزاز والاضطراب في المرتكزات العسكرية، والمنطلقات الاقتصادية والسياسية « لدولة ومجتمع » اسرائيل .

هذا « السلام المؤقت » نجده في منطلقات الوزير الاميركي القائلة بان « السلام الحقيقي هو السلام الذي يمكن ان يعاد النظر فيه ، ويجري التفاوض بشأنه في كل لحظة » وهذا يعني ان الولايات المتحدة تهدف الى ايجاد حالة من « الاستقرار » المؤقت الذي يعينها على البدء بالتغييرات الايجابية في موازين القوى لصالحها واسرائيل ، والتي ترافق عملية التغلغل الاقتصادي والسياسي . الا انها لن تتمكن من تحقيق أية خطوة في هذا الاتجاه قبل ان تتمكن من **امتصاص واستيعاب** عناصر التفجير في الصراع .

وهي على هذا الطريق تحاول توظيف اتفاق « فصل القوات » المصرية الاسرائيلية الذي قال عنه دايان ومائير « بأنه البديل الوحيد لتجدد القتال » .

وعند فحص وتحليل المرتكزات الاستراتيجية لما قبل الحرب وبعدها نجد **استمرار المرتكزات اياها** التي تحاول الولايات المتحدة تشييد السلام عليها ، بينما انصبت عناصر التغيير على « الاساليب المختلفة والديناميكية » . اما **موضوع التغيير** في الاساليب وديناميكيتها فقد تمثل بالموقف الاميركي تجاه الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ [العربية والفلسطينية] .

ـ **المرتكزات الاستراتيجية الاميركية بين حزيران ١٩٦٧ وتشرين ١٩٧٣** ، تفوق عسكري مطلق لاسرائيل يمكنها من الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، فرض التراجعات الاقتصادية والسياسية على الانظمة الوطنية لضمان تطوير وتكريس المصالح الاميركية ، مطاردة العلاقات العربية السوفياتية عن طريق التلويح بمبادرات وهمية ، التصدي لحركة المقاومة الفلسطينية عسكريا وسياسيا .

لقد تحركت السياسة الاميركية طيلة ست سنوات ونصف على أرضية الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة [والفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧] **كرهينة ثمينة للمساومة** ولانتزاع مزيد من التراجعات العربية السياسية والاقتصادية في تركيب الانظمة العربية، بهدف توفير شروط الاستسلام الكامل الذي يمكن أن تحقق سيادة مطلقة للنفوذ الاميركي بجميع عناصره في المنطقة العربية .

أما عناصر الاستراتيجية لما بعد حرب تشرين ، والتي بنيت على اساس حسابات رحلة اعادة النظر التي بدأتها الولايات المتحدة منذ عملها لوقف اطلاق النار ، عند المواقع الجديدة وليس بعد العودة الى حدود ما قبل بدء القتال كما راهنت الولايات المتحدة عند بدء القتال . فيمكن تعيين **محاورها** الاساسية كالتالي :

---

* استقرار « شرعية » توازن القوى تعني : اعتراف طرفي الصراع بحسابات متقابلة ، وبامكانية تسجيل موازين القوى ، ودفع الحرب الى الوراء ، وامكانية تحقيق أهداف الحرب سياسيا عبر مراهنات تاريخية متقابلة ومتقاطعة .

** القبول بالقرارات ٣٣٨ ، ٣٣٩ هو تعبير عن حسابات متقابلة للتوازن الذي يسمح من وجه نظر الفريقين بتحقيق الاهداف المختلفة سياسيا ، اي الاهداف التي خيضت الحرب من أجلها على أساس حسابات طرفي الصراع المتقاطعة في مراهنتها التاريخية .

● حماية أمن اسرائيل ومستقبلها في حدود التفسير الاميركي الجديد لقرار ٢٤٢ «الذي ينظم انسحابات وضمانات... « وحل ما » للمسألة الفلسطينية » ، ● توسيع وترسيخ النفوذ الاميركي في المنطقة العربية على دعائم أكثر ثباتا كما كانت عليه قبل الحرب ، ● تصفية العلاقات العربية السوفياتية ومظاهرها العسكرية والاقتصادية والسياسية .

ولكن هذا الدور لا بد له ان يكون منسجما مع سياسة « التكييف » **باعتباره أحد العناصر الاساسية فيه** . والصيغة الجديدة التي يتخذها تتعين على اساس « عبرة الحرب بالنسبة للاميركيين » وهي كما يقول اربيه جورين « ان اسرائيل قوية لا يكفي لضمان تسويات في المنطقة ، فان جولة قتال اخرى من شأنها ان تؤدي الى مجابهة بين الكتلتين » . وهذا الاستنتاج الاميركي كما يورده البروفسور الاسرائيلي يعني : ان الولايات المتحدة **لا يمكنها الاعتماد على قوة اسرائيل لفرض « التسوية »** ، كما هي احدى مرتكزات الاستراتيجية الاميركية قبل الحرب ، لان ذلك لا ينسجم مع سياستها الجديدة لتطبيق القرار ٢٤٢ الذي ينظم « انسحابات وضمانات «وحل ما» للمسألة الفلسطينية » واحدى مظاهر تطبيق هذه السياسة هي كما يؤكده جورين من ان مبلغ ٢٠٢ مليار دولار كمساعدة لاسرائيل بعد الحرب ارتبطت بشرط « ان تواصل البحث في تسوية شاملة لاحلال السلام » وتعني بالضبط ، « تكييف » لدور اسرائيل الجديد مع مرتكزات الاستراتيجية الاميركية بعد الحرب .

اما محور توسيع النفوذ في المنطقة العربية وترسيخه فيعتمد على الدور الذي تلعبه في عملية التسوية والذي يتخذ دور « الوسيط » القادر على مساومة اسرائيل والعرب على الاراضي العربية المحتلة. وهذا الدور هو ما يضمن لها عودة **جديدة مطمئنة ومطورة** للمصالح والمواقع الاقتصادية والسياسية . وكما رافق مرحلة « فصل القوات » المصرية الاسرائيلية وما يمكن ان يترتب على الاجواء التي خلقها . ومراسل صحيفة « الواشنطن بوست » يوضح هذا المحور في السياسة الاميركية بقوله : « بأن مجالا للتعاون بين الولايات المتحدة والقاهرة قد أخذ يبرز خصوصا في المجال الاقتصادي ، وقد أرسيت قواعد هذا التعاون خلال زيارات كيسنجر لمصر ، ويصل الى القاهرة هذا الاسبوع دافيد روكفلر رئيس مصرف « تشيس مانهاتن » في نيويورك »(٢٦).

اما محور محاصرة العلاقات العربية السوفياتية ، فهو **الوجه الثاني لمحور توسيع النفوذ الاميركي** ، وكل خطوة على هذا الطريق هي بالضرورة والتعادل خطوة نحو تحطيم العلاقات العربية السوفياتية . والمراهنة الاميركية على وجهي المعادلة هي مراهنة على تحقيق تغيرات أساسية في بنية الانظمة الوطنية تصاحب وتترتب على : انها ، حالة المجابهة مع اسرائيل ، التطور الرأسمالي الذي يصاحب نشاط النفوذ الاميركي ، وهذا ما يجعل مظاهر العلاقات العربية السوفياتية العسكرية والاقتصادية والسياسية تفقد شروط استمرارها الموضوعية . وهذا المسار هو بالنتيجة يفقد العرب عناصر أساسية في موازين القوى مع اسرائيل واميركا ، ويدفع بالتغيرات الايجابية التي ترتب اختلالات جديدة لصالح اسرائيل واميركا في مراحل الصراع المتقدمة .

والنجاح في هذه المحاور يصب في المحور الثالث ويعين طبيعته واشكاله التي يتخذها ، لانه يساعد على تغيير في نسب موازين القوى في الصراع العربي الاسرائيلي والتي تؤثر بشكل فعال في ميادين ومعضلات الصراع المباشرة بالنسبة للمسألة الفلسطينية خاصة بالنسبة لمهام حركة التحرر الوطني المباشرة والمتمثلة في : اجلاء الاحتلال وممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وهذا يعني ان محور السياسة الاميركية تجاه المسألة الفلسطينية يرتبط بالدور الذي يعينه لنظام الملك حسين ، وهو ما يضع الموقف الاميركي

بشكل مباشر في مواجهة حركة التحرر الفلسطينية ، ومعاكسة الحقوق الشرعية الراهنة للشعب الفلسطيني .

وبالنتيجة فان الفرق بين الاستراتيجية الاميركية لما قبل الحرب وبعدها تتلخص في المراهنة على قوة اسرائيل التي تكفي للاحتفاظ بالاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وتحقيق تسوية في ظل الاختلال الواسع في موازين القوى بين العرب واسرائيل . اما بعد الحرب وفي ظل التعديل النسبي في موازين القوى ، فان الولايات المتحدة اتخذت دور «الوسيط» بين العرب واسرائيل على ارضية القرار ٢٤٢ ، وتحركت على اساس انها « **صاحبة الرهينة الفعلية** » التي « تقايض وتساوم » على كل شبر من الارض لضمان استمرار مصالحها وتوسيعها [تصريحات كيسنجر للسادات: السوفيات يزودونكم بالسلاح ونحن نعطيكم الارض ، هذا بالرغم من ان الولايات المتحدة لم تحدد موقفها رسميا من الانسحاب الى حدود ٤ حزيران كليا] .

والعلاقة بين رحلة اعادة النظر الاميركية ، وعملية المراجعة والمراهنة الاسرائيلية هي علاقة **متداخلة ومتكاملة** ، والمرتكزات التي تشيد عليها مصالح الولايات المتحدة **هي اياها** مصلحة وجود اسرائيل وضمان امنها ومستقبلها ومطامحها المستقبلية ، وبين « التكييف » الاميركي والمواجهة الاسرائيلية يتحدد موقع اسرائيل بعد الحرب **كدور وكأداة** في الاستراتيجية الاميركية العالمية .

من هنا فان تحركات السياسة الاميركية ما بعد الحرب **تنسجم وتتقابل في خطوطها العامة** ، وان بدت متعارضة في التطبيقات ، مع خطوط المراجعة والمراهنة الاسرائيلية المرتكزة على حسابات حقائق ووقائع الحرب بالنسبة لمستقبل اسرائيل . وما اعلنه كيسنجر قبيل « فصل القوات » المصرية الاسرائيلية ، بأنه « يعتقد ان اسرائيل توافق على « فك التحام القوات » ببساطة لكونه ليس ثمة خيار آخر » ، يؤكد هذه الحقيقة بوضوح .

ان دعائم الاستراتيجية الاميركية الاساسية تخدم بالاساس سياسة ومصالح اسرائيل وتتطابق في خطوطها العامة مع مرتكزاتها .

فالدعامة الاولى في السياسة الاميركية « حماية أمن اسرائيل ومستقبلها » مترجمة في انتحرك السياسي للولايات المتحدة بعد الحرب لتحقيق « اعترافات ، وضمانات عربية واميركية ودولية » لاسرائيل **ترتبط بالمراهنة** على ما تحدثه التطورات الفعلية ، الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي ستخلقها حالة انهاء المواجهة و«السلام المؤقت» بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة وضمان لامن اسرائيل ومستقبلها .

والدعامة الثانية ، المتمثلة في « ترسيخ النفوذ الاميركي في المنطقة وتوسيعه » هي **دعامة لمصالح وأهداف اسرائيل**، لانها تشكل الارضية الموضوعية للاتجاهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعكس التغييرات الطبقية في الانظمة الوطنية بشكل خاص، والتي تراهن اسرائيل على التعايش الاقتصادي والسياسي معها ، ومن خلالها « مع شعوب » المنطقة العربية . وما اوردته « هآرتس » في ١٩٧٤/١/٢٠ من « ان زيادة النفوذ الاميركي في المنطقة هو الامر الذي نرغب فيه جدا » يؤكد مراهنة اسرائيل على هذه الدعامة الاميركية وفاعليتها بالنسبة لاسرائيل وتأثيرها في مجريات الصراع .

والدعامة الثالثة : تخريب العلاقات العربية السوفياتية « واقصاء دور الاتحاد السوفياتي » ، هي دعامة يشكل النجاح الاميركي فيها ، وفي أي خطوة على طريقها مصلحة اسرائيلية استثنائية وهي الوجه الثاني للدعامة الاولى . ومن بين ما تحققه لمصلحة اسرائيل في صراعها مع العرب : تجريدهم من السلاح غير المشروط . اضعافهم

اقتصاديا وسياسيا بسبب التغييرات الداخلية التي يمكن ان يؤدي اليها فصم العلاقات ، مع المعسكر الاشتراكي . ودفع التأثيرات الايجابية للاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي خارج دائرة الصراع وبالتالي منعها في التأثير في موازين القوى المباشرة في المواجهة مع اسرائيل . ومن هنا فان كل خطوة على طريقها تشكل اختلالا في موازين القوى لصالح اميركا واسرائيل .

ويؤكد أيضا جفاي آشر المعلق العسكري لصحيفة « دافار » الاسرائيلية « ان الحدود الامنية غير كافية في أية تسوية ... ومن المشكوك فيه أن تكون العنصر الرئيسي » . ويرجع هذا الاعتقاد الى دور السلاح السوفياتي والعلاقات العربية مع المنظومة الاشتراكية ويستنتج اخيرا « ان التسليح السوفياتي للعرب كما ونوعا هو عنصر اكثر اهمية في الوضع في المنطقة بسبب ميزان الامن والردع بين دولها والدول الكبرى في الشرق الاوسط » .

والدعامة الاخيرة تجاه المسألة الفلسطينية « حسب الجهود من اجل أن يرضى الفلسطينيون والملك حسين معا » . والمراهنة على دور نظام الملك بأن « يلعب دورا أساسيا في التسوية » [تصريحات كيسنجر في الاردن] والدعم الاقتصادي والسياسي الذي قدمته وتقدمه بعد تشرين ، ما يجعل من هذه الدعامة الاميركية **ركيزة** اساسية في سياسة اسرائيل اكثر اهمية من أية ركيزة أخرى في الصراع .

لكن السياسة الاميركية التي تتحرك على هذا المحور ، تخضع الدور الاردني في الاستراتيجية الاميركية لمصلحة ومستقبل اسرائيل ، وتراهن على ما يمكن ان يقوم به في « التسوية الشاملة » في خدمة خطوط سياسة المراجعة ومواجهة الحقائق الجديدة لاسرائيل لا بالتعارض معها .

الا أن عدم وضوح الملامح النهائية لهذا المحور في السياسة الاميركية هو تعبير عن سياسة ثابتة لجعل الشكل النهائي للموقف الاميركي مرتبطا بالتطورات التي يمكن ان تحدثها نتائج النجاح في المحاور الاخرى ذات الاولوية التي ترافق « الانسحابات ، والضمانات ، والتراجعات العربية » كما تراهن الولايات المتحدة واسرائيل .

وعدم تحديد أية ملامح نهائية لمحور سياسة اسرائيل تجاه هذه المعضلة هو نتيجة لاسباب داخلية من جهة ، والمراهنة الاسرائيلية ، كما هي الاميركية ، على التطورات والتغيرات في طبيعة واشكال الصراع ونسب توزيع القوى التي ترافق وتترتب على التحرك باتجاه الدعامتين الاخريين ، باتجاه « حل المعضلات الاقليمية » مع مصر وسوريا وما يترتب عليها ، وهي بالنتيجة تقرر موقفها بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة تجاه معضلة هي جوهر وأساس الصراع وأداته الرئيسية .

حركة التحرر الوطني الفلسطينية في مواجهة المعارضة الاساسية في التسوية الاميركية واقامة السلطة الوطنية المستقلة

لقد بات من الواضح ان التسوية الاميركية ــ الاسرائيلية للصراع العربي ــ الاسرائيلي لا تتحرك محاورها في مواجهة حركة التحرر العالمية والفلسطينية ومصالحها الحيوية فحسب ، بل ضد حركة التحرر العالمية عموما ، وبالاخص في افريقيا والبلدان المحيطة بالمنطقة العربية ، وذلك بسبب من أن النتائج المترتبة عليها ، اذا استطاعت أن تمر ، والتي تتمثل أبرزها في توسيع وترسيخ المواقع الاميركية ومرتكزاتها السياسية في المنطقة العربية وتحطيم العلاقات العربية السوفياتية واقصاء مظاهرها الايجابية العسكرية والاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية ، هي في التحليل الاخير تشكل اضرارا بالغا وجديا بالنسبة لكل قوى التقدم في العالم .

ومن هنا ، فان مهمات مواجهتها **فرملة وتعطيل** عجلاتها او بعض منها هي مهمـــات تعني حركة التحرر العربية والعالمية .

والاداة الرئيسية في المواجهة المباشرة لعجلتي التحرك الاميركي هي على وجه التحديد هي حركة التحرر العربية الوطنية والديمقراطية .

وتواجه حركة التحرر الوطنية الفلسطينيـــة بشكل خاص **المعارضة الاساسيـــة** في التسوية ، المعارضة التي لا يمكن ان تستقر مرتكزات الاستراتيجية الاميركية الاخرى دون النجاح في تشييدها . ان مواد تشييد هذه المعارضة تكمـــن وبالضبط في المحاولات التي تصب **باتجاه** مصادرة الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني ، لعدم تمكينه ومنعه من **اجبار** العدو على الانسحاب من الاراضي الفلسطينية وممارسة حـــق تقرير المصير واقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة .

ان طبيعة الصراع هذه تعين على حركة المقاومة الفلسطينية مهاما راهنة وعاجلة تتمثل في النضال الحازم من أجل :

ـــ **اجبار** العدو على الانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ دون قيد او شرط وبمختلف أشكال الكفاح المسلح والانتفاضي والسياسي .

ـــ **قطع الطريق** على الرجعية الاردنية والغاء اية امكانية لعودتها الى الضفة الغربية ولا يتم ذلك الا بتحطيم ركائزها الاقتصادية والسياسية والادارية .

ـــ **ممارسة حق تقرير المصير واقامة السلطة الوطنية المستقلة .**

والنضال من أجل هذه المهام هو بالضرورة والواقع نضال مترابط الحلقات ومتبادل التأثير ، لان مهمة **اجبار العدو** على الانسحاب تحت برنامج حد أدنى وطني ، في جبهة **عريضة وطنيا** [تشمل جميع الطبقات والفئات المعادية للاحتلال] وواسعة جماهيريا ، ترتبط بالمهام الاخرى وتؤثر فيها . والنجاح في هذه المهمة هو نجاح على طريق تصفية نهائية لادعاءات الرجعية الاردنية وسياساتها « **لثلم** » سلطة ودور منظمـــة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . وخلق الشروط الموضوعية لجعل اية محاولة لعودة القوات الاردنية الى الارض الفلسطينية محاولة مستحيلة التحقيق أمام تعبئة الجماهير وتنظيمها وتسليحها واستعدادها للانتفاض .

والنجاح في انجاز هذه المهام الوطنية الراهنة ، يوفر القاعدة الوطنية المادية التي تحمل **جينات** وشروط استئناف الصراع الطويل مع العدو . وهو الطريق الثوري الوحيد لضمان استمرار عناصر الصراع التي تمكن من **اقامة الدولة الديمقراطية** على كامل تراب الوطن الفلسطيني .

---

١ ـــ اندرو غلاس ، نيكسون يغدق العون على اسرائيل ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٤ .

٢ ـــ رولاند ايناتس ، اليهود ومؤتمر جنيف ، ترجمة **النهار** ، ١٩٧٣/١٢/٢٩ .

٣ ـــ د. يفجيني افسييف ، الرأسمال الاحتكاري والصهيونية ، **الطليعة** المصرية ، العدد ١٣ ، ١٩٦٩ .

٤ ـــ **المصدر نفسه** .

٥ و ٦ ـــ اعمدة المؤسسة العسكرية الصناعية في اميركا ، وديع وهيب ، **الطليعة** ، العدد ٩ ، السنة الخامسة .

٧ ـــ اندرو غلاس ، نيكسون يغوق العون على اسرائيل ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٤ .

٨ ـــ **دافار** ، ١٩٧١/٤/١٨ .

٩ ـــ اندرو غلاس ، نيكسون يغدق العون على اسرائيل ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٤ .

١٠ ـــ **الاهرام** المصرية ، ٢١ كانون الاول ١٩٧٣.

١١ ـــ عودة ابو ردينة ، يهود الولايات المتحدة

والحزبان الديمقراطي والجمهوري ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٤ .

١٢ — اسرائيل والسلام في الشرق الاوسط ، د. حسام الخطيب ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٨ .

١٣ — صحيفة **النهار** ، خطاب نيكسون ، ومقابلة بريجنيف في التلفزيون الاميركي ، ١٩٧٣/٩/١٠ .

١٤ — حديث اسحق رابين الى مراسل **معاريف** في واشنطن ، ١٩٧١/٣/١٩ .

١٥ — خطاب نيكسون ، **النهار ١٩٧٣/٨/٢٠** .

١٦ — شموئيل شفيتسر ، **هآرتس** ، الخيانة غير واردة ، ١٩٧٣/٨/٢٤ .

١٧ — **المصدر نفسه** .

١٨ — ارئيل غيتاي ، **يديعوت احرونوت** ، ١٠/ ١٩٧٣/٩ .

١٩ — شفيتسر ، **هآرتس** ، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، عدد ١٧ .

٢٠ — عوده ابو ردينة ، النفط العربي كمحرك سياسي للطاقة . **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٤ .

٢١ — **المصدر السابق** .

٢٢ — **عالم النفط** ، فرانك جونغرز ، ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣ .

٢٣ — امريكا والطاقة مجلة **الكاتب** ، ايلول ١٩٧٣ ، العدد ١٥ .

٢٤ — **النهار** ، ١٩٧٣/١٢/٨ .

٢٥ — هنري كيسنجر ، مفهوم السياسة الخارجية الاميركية ، ص ٩٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢٦ — **نشرة رصد اذاعة اسرائيل** ، مركز الابحاث الفلسطيني ، ١٩٧٤/١/٢٨ .

صدر حديثا عن مركز الابحاث

كتاب

منظمة التحرير الفلسطينية

ممثلة الفلسطينيين

(بالانجليزية)

بقلم عصام سخنيني

٣٢ صفحة بلبرة لبنانية واحدة

يضاف اليها اجور البريد الجوي : ٥٠ ق.ل. في العالم العربي ،

١ ل.ل. في اوروبه ، ١/٢ ٢ ل.ل. في سائر الدول .

اطلبه من مركز الابحاث — قسم التوزيع — ص.ب ١٦٩١ — بيروت

مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية
١٩١٣ ــ ١٩١٤

الدكتورة خيرية قاسمية

في ١٨ فبراير ١٩١٣ نشرت الاهرام مقالا لكاتب سوري (ع. ج) جاء فيه « .. انه اذا كان التواطؤ بين الاتحاديين والصهيونيين على أن ينـــال الاخيرون شيئا في سوريا وفلسطين ، فان كل شيء يعطى من هذا القبيل للصهيونيين سيكون ملغى بالمرة ، ... انهم اذا أرادوا أن ينالوا شيئا في جهات سوريا فيجب عليهم ان ينالوه برضا السوريين خاصة والعرب عامة والا فان العداوة بين السوريين ، بل بين العـــرب أجمع ، وبين الصهيونيين ستنشأ من الآن وستظهر بمظهر يقضي علـــى كل مصالح الصهيونييـــن وآمالهم ... » ويذكر (ع. ج.) الصهيونيين بأنهم « ... يجاورون العرب ويحيط بهم العرب ... واننا ندعو كتاب العرب الذين هم على رأينا والذيـــن هم يمثلون القسم المتنور من العرب أن يكتبوا في هذا الموضوع الخطير ، وينصحوا معنا الصهيونية بأن ولاء الجار القريب أولى من ولاء البعيد الغريب .. » . الاهرام في تعليقها الموجز تؤمن بأن السوريين لا يكرهون التفاهم « ... وانما الذي يؤلم بعضهم ان يتفق على ارضهم دون علمهم أو رأيهم ... والتفاهم لازم ضروري لخير الجميع وبالاموال التي يأتي بها الاسرائيليون وبالفنون والعلوم التي يحملونها الى سوريا نفع عظيم ... فلا يبقى الا أن يتفاهموا ليتحابوا أو يتفقوا .. » .

ما الذي دفع هذا الكاتب الى أن يتقدم بعرض التفاهم هذا . وهو لا شك كاتب له وزنه بين الفئات القومية السورية التي كانت تتجمع في القاهرة كنواة لحزب اللامركزية . وكانت القاهرة قد أصبحت مركزا للمهاجرين السوريين المثقفين الذين برزوا في الصحافة والوظائف المدنية واستطاعوا أن يمارسوا نشاطهم بعيدين عن السيطرة العثمانية من أجل المطالبة بحقوق العرب القومية داخل اطار الدولة العثمانية .

لو عدنا الى الوراء سنوات نجد أن العمل الصهيوني في فلسطين قد بدأ منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين كانت أجزاء كثيرة من الدولة العثمانية قد أصبحت مطمعا للنفوذ الاوروبي ، وبدت الحـــركة الصهيونية وجها آخر مـــن الغزو الاوروبي للشرق ، وقد طورت على يد هرزل لتعمل من خلال المنظمة الصهيونية وأجهزتها المختلفة على تحويل هذا الجزء من الوطن العربي الى وطن قومي يهودي حسب المخطط الذي رسم في المؤتمر الصهيوني الاول في بال ١٨٩٧ . ولكن الحركة يئست من تحقيق برنامجها نتيجة صعوبات سياسية بالغة ، وفرضت الحكومة العثمانية القوانين المشددة بهدف منع استيطان اليهود المهاجرين في فلسطين . ومع ان القوانين لم تكن فعالة الا أنها كانت تعوق الهدف الصهيوني حتى لقد حول هرزل أنظاره عن فلسطين في آخر أيامه . ولكن تغير النظام السياسي في تركيا ١٩٠٨ واستلام حزب الاتحاد والترقي السلطة قد أعطى الحركة الصهيونية آمالا جديدة . اذ الى جانب مساهمة فئات مـــن اليهود العثمانيين واليهود المتسترين (الدونمة) بأحداث الانقلاب السياسي والعطف الذي أبداه الحكام

الجدد لصالح هجرة يهودية الى تركيا ، كانت حاجة الدولة للاموال اليهودية ، واتخذ الصهيونيون ذلك مجالا لممارسة ضغوط على الحكام الجدد من أجل تنازلات في صالح الاطماع الصهيونية(١). وتردد الحكم الجديد في اتخاذ هذه الخطوة ، ويعزى هذا التردد الى رفض الرأي العام العثماني تقبل الفكرة الصهيونية من جهة ، والى العداء العربي للتغلغل الصهيوني من جهة أخرى .

لقد كانت تنتظر اليهود المهاجرين الى فلسطين ظاهرة هامة : هي كونها آهلة بسكانها العرب . وكانت ردود الفعل لهذا التغلغل الصهيوني مبكرة . ومع ان الكتاب اليهود حاولوا ارجاع أسباب هذه المعارضة الى أمر طبيعي ينشأ عـــن المواجهة بين عالمين مختلفين ، الا أن المستوطنين الجدد عرفوا « أن طريقهم ليس مفروشا بالورود » . واعترف أحد مؤسسي نظام الهاشومير ـــ الحراس اليهود ـــ « أنهم منذ الايام الاولى قد شقوا طريق الصهيونية الصعب بيد على المحراث وأخرى على السيف »(٢).

وزادت حدة مقاومة العرب للصهيونية مع ثورة ١٩٠٨ لعدة أسباب : اولها تساهل الحكم الجديد مع الصهيونيين ، ثم ظهور الصحافة في الاجزاء العربية من آسيا وخاصة في فلسطين ، حيث أصبحت قادرة على التعبير عن موقف الرأي العام من الصهيونية بعد أن كانت البذور قد غرست قبل ذلك بسنوات ، وثالثها عودة النظام البرلماني الذي أتاح المجال لعرض القضية على مستوى رسمي واسع . وأخيرا تهديد الصهيونية الخطير للفكرة العربية الناشئة التي كان دعامتها تلك النخبة العربية من المثقفين مـــن أعضاء الجمعيات والاحزاب العربية السرية والعلنية .

ولم ينظر اليهود من جانبهم الى العرب ، كعامل سياسي هام يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ، بل كانت جهودهم تدور حول تركيا ومن له كلمة فيها من أجل ازاحة القيود المفروضة على عملية الهجرة والاستيطان . وكان (آحاد هاعام) أحد كبار مفكري حركة (أحباء صهيون) من الاوائل الذين تبينوا الخطر الذي قد تضعه المسألة العربية أمام تقدم المشروع الصهيوني في مقاله « الحقيقة من أرض اسرائيل » عام ١٨٩١(٣). ولكن على العموم كانت وجهة نظر الصهيونية ترى أن المنافع الاقتصادية وامكانيات التقدم الفني والثقافي التي تحملها الهجرة اليهودية كفيلة بجعل عرب فلسطين يرون في الهجرة فائدة لهم فلا يضعون عراقيل في طريقها . ومن هنا كانت الحملة المركزة التي تولاها عدد من الكتاب الصهيونيين للتأكيد على منافع الهجرة اليهودية على الدولة العثمانية ككل ، وأهل البلاد بشكل خاص ، وفتحت لهم بعض الصحف العربيـــة صفحاتها بعد ١٩٠٨ (كالمقطم في القاهرة والنصير ولسان الحال في بيروت) .

ونتيجة لتقدير الصهيونيين أهميـــة المعارضة العربية وأثرهـــا في اعاقة جهودهم السياسية فكر بعضهم باستغلال عامل آخر هو غرس عدم الثقـــة التركية بالعنصر العربي ، واقترح أورباخ في عام ١٩١١ أن يساهم الصهيونيون في الوقوف في وجه الروح القومية النشطة لان من مصلحة تركيا في المستقبل أن تعمل على تدعيم ثقافة يهودية يمكن أن تكون ترياقا مضادا للقومية العربية(٤). وكان بعض الصهيونيين يرسمون خطا آخر للسياسة الصهيونية في علاقاتها مع الحركة العربية هو خط التفاهم وأسلوب التقارب والاخوة والمصلحة المشتركة ، فقد آمن الصهيونيون أن يلتفتوا الى تلـــك القوى التي تعترض طريقهم في محاولة لانقاذ المشروع الصهيوني مـــن الفشل . وواجهت الحركة الصهيونية معضلة شرحها تقرير بعثة ارثر روبن مدير مكتب فلسطين الصهيوني في يافا (الذي أسس ١٩٠٨ للاشراف على التطبيق العملي) الى اللجنة التنفيذية الصهيونية(٥). اذ برأيه أن الحكومة العثمانية تعتبر الاستيطان اليهودي كنوع من الحاجز ضد الخطر العربي ، الا أنها لا تجرؤ أن تكون علانية ضد العرب ، ولذلك هو ضد الاصوات التي

تنادي بأن « على اليهود أن يختاروا الوقوف مع العرب أو مع الاتراك » ومن الضروري برأيه « أن يساير اليهود الريح فيهدئوا الحكومة التركية ويطمئنوا العرب » .

هذه الافكار هي التي كانت وراء المساعي الصهيونية الدبلوماسية مع بعض الزعماء العرب خارج فلسطين . اذ مع ان قادة الرأي العام العربي خارج فلسطين قد اطلعوا على الخطر الصهيوني من الصحافة الفلسطينية نفسها ، وعن طريق كثير من الموظفين العرب الذين عملوا في المنطقة ، الا انهم لم يكونوا على صلة مباشرة بما كان يجري ، وهذا ما دفع كثيرا منهم ان لا يروا الخطر الصهيوني بنفس الدرجة التي يراها من هم في الداخل فقللوا من أهمية الخطر الصهيوني وحصروه على الجانب المادي ، الاقتصادي والاجتماعي ، بحيث أنهم اشترطوا اخذ الضمانات الكافية ضد هذه الاخطار وتنازل اليهود الاجانب عن جنسياتهم كخطوة تمهيدية لقبولهم قدوم المهاجرين الى الحد الذي يمكن من الاستفادة منهم .

واتسع هذا الخرق في وجهات النظر العربية مع تطور جديد كان يحدث في الآستانة ، اذ في أواخر ١٩١٢ تشكل حلف من دول البلقان هزمت القوات العثمانية أمامه وبدأت مفاوضات السلم . وكان في الحكم وزارة من حزب المعارضة (الحرية والائتلاف) الذي ينادي بقدر من الحكم اللامركزي (ويضم بين أعضائه عددا من العرب) ، وأعطت الهزيمة الاتحاديين فرصة لاسقاط الوزارة الائتلافية بحجة استئناف الحرب . واستغلت الصهيونية ظروف الحرب البلقانية لدفع المشاريع الصهيونية خطوات واسعة الى الامام ولتحقيق ذلك اتبعت سبيلين : النفوذ المالي الذي يتمتع به ألوف اليهود في العالم ، وتوسط الدبلوماسية الدولية لممارسة ضغطها على تركيا لمنح اليهود تسهيلات الهجرة والاستيطان في فلسطين .

ومعظم هذه الجهود والمساعي الصهيونية كانت سرية ، لم تشر اليها الصحافة العثمانية أو العربية . الا أن النفوذ المتزايد للصهيونيين في الاوساط العثمانية لم يخف على بعض الصحفيين العرب في الآستانة ومنهم ابراهيم سليم النجار (الذي عمل فترة كمراسل للاهرام في الآستانة) . ويبدو ان أحداث الانقلاب الذي قام به الاتحاديون في ٢٣ يناير ١٩١٣ ، لاسقاط حكومة الائتلافيين قد فاجأته ، واحتجب في فندق كونتنتال في الآستانة ومن هناك بعث رسالة شخصية الى حقي العظم (سكرتير حزب اللامركزية) في القاهرة (١٩١٣/١/٢٥) يقول فيها(٦): « ... الوزارة الحاضرة عصابة لصوص ، يؤيدها اليهود الصهيونيون » . وربما كان ابراهيم سليم النجار نفسه هو الذي بعث الى الاهرام بتوقيع عابر سبيل(٧) مقالا فيه حقائق غريبة عن التواطؤ الصهيوني الاتحادي وكيف أن الحكومات الاتحادية قد « استندت الى الاسرائيليين والماسونيين لتتغلب بهما وتستعين بأموالهم ... فجريدة الجون تورك الاتحادية جريدة صهيونية المانية نمسوية ... أعتقد جيدا أنهم لم يعضدوا الاتحاديين بأموالهم ونفوذهم في أوروبا وصحفهم التي لهم فيها الا وقد تبادلوا المنفعة معهم وحددوا منافعهم في فلسطين ... » وينتهي الكاتب الى القول « ... أنا لا ألوم الصهيونيين ، فهم أرادوا منفعة يطلبونها .. ، غير اني أراهم يزرعون خطرا على الصهيونية العثمانية في البلاد السورية ... » .

لا شك أن العداء للاتحاديين كان قويا بين الفئات السورية المثقفة في مصر التي تطالب بالاصلاح على أساس اللامركزية وذلك لميل الاتحاديين نحو المركزية الشديدة وتشجيعهم الاتجاهات القومية التركية ، وكانت تهمة موالاة الاتحاديين للصهيونية هي من جملة الاتهامات التي بدأت توجه الى الاتحاديين علنا . فاتهمهم رشيد رضا(٨) بأنهم اتفقوا مع الجمعية الصهيونية على تمهيد السبيل لامتلاكها البلاد المقدسة لاقامة ملك اسرائيل فيها ... وانه في الوزارة الجديدة ثلاث وكلاء من قبل الجمعية الصهيونية بيدهم

ينابيع الثروة في البلاد . ويحذر رشيد رضا « ... انه لو استمر هذا التواطؤ ... سيكون هذا مبدأ عداوة بين اليهود والعرب ربما أدى الى سفك وتخريب كل ما يملك اليهود » .

وتقدم بعد ذلك الكاتب (ع. ج.) في الاهرام ليحول الحوار الى الاتجاه الجديد المفاجيء الذي ورد في مقدمة هذا المقال بطرحه موضوع التفاهم العربي الصهيوني على شكل نصيحة محذرة للصهيونيين . قد يكون الدافع لهذا العرض هو عداء تلك الفئات التي يمثلها (ع. ج.) للاتحاديين فكانت تريد أن تنتزع منهم سلاحا قويا له وزنه العالمي ، يحاول الاتحاديون استخدامه لمصلحتهم ، أو قد يكون الدافع هو الرغبة في الحصول على المساعدة الاقتصادية والتنظيمية والعلمية عن طريق الصهيونيين ، في وقت بدأت الحركة العربية الناشئة تتلمس الحلول لانهاض الاحوال المتخلفة في البلاد ، وخاصة ان بعض زعماء العرب كان قد أبدى اعجابه بما حققه الصهيونيون من أعمال في فلسطين ودعوا الى أن تتخذ هذه الاعمال مادة للاقتباس(٩) .

وعلى كل حال ، لم يفصح أحد عن دوافعه في ذلك الحين ، بل عاد كاتب آخر (أ.ص) على صفحات الاهرام (٢٠ فبراير ١٩١٣) يكرر النصح المشوب بالانذار « ... ليتأكد إخواننا .. ان الخطة التي وضعوها لاستعمار فلسطين ستكون عاقبتها من أشأم العواقب عليهم ... وعسى أن تجد نصيحة الاهرام منهم قلوبا واعية » . وجاء الرد على عرض التفاهم بتوقيع صهيوني في الاهرام (٢٠ فبراير) . الكاتب مع تفهمه رغبات (ع. ج.) يريد أن يتأكد ، ان كان هذا الرأي يعبر عن آراء العرب السوريين وان لهم استعدادا للاشتراك مع اليهود الصهيونيين في العمل واياهم لنهضة سوريا وفلسطين..» كما يريد أن يتأكد فيما اذا أخذ (ع. ج) آراء سواه من ممثلي الامة قبل أن يقدم العرض. ولكن ، لو كان الامر مجرد اقتراح ، فان الصهيوني يطلب أن يناقشه كبار المفكرين العرب ممن لهم كلمة مسموعة قبل أن يعطي ممثلو الصهيونية رأيهم . وقد أراد أن يستغل مناسبة هذا العرض كي يستخف بشأن ما يسميه الاعتراضات الصحافية ويبين أنها « لا تشغل بال الصهيونيين كما يظن بعض أذناب اخواننا السوريين أن أهل سوريا وأصحابها الكبار قوم لا يحبون جيرة الاسرائيليين ... » .

وعاد (ع. ج) ليوضح في الاهرام(١٠) ما رمى له في مقاله السابق بأن تواطؤ الجمعيتين (أي الصهيونية والاتحادية) على أمور معلومة تتعلق في بقعة من البقاع العربية ، لم ترق لكثيرين من اخوانه السوريين والعرب وان ما قاله انما لاجل وضع قواعد اساسية يبنى عليها اتفاق بين الصهيونيين وجيرانهم العرب على تعمير سوريا وفلسطين . واما عن تساؤلات الصهيوني فيؤكد له انه لم يدع الى الاتفاق عن عبث بل بعد بحث وترو وتمحيص ولو ان الصهيوني « رأى شذوذا من بعض من لا أخلاق لهم واعتراضا وانتقادا ، فليضرب به عرض الحائط » . والاتفاق الذي يدعو اليه (ع. ج) هو بين الزعماء « ... ومتى اتفق زعماء الفريقين ، فان العرب والصهيونيين يتفقون بالحال ، لان كل فريق يتبع زعماءه » . وهكذا يذلل العرب والصهيونيون بسهولة « كل العقبات التي تقف أمامهم وأمام رقيهم وتقدمهم المادي والادبي .. » .

كان أول الكتاب العرب الذين خاضوا هذا الموضوع هو حقي العظم فكتب في الاهرام عن « الهجرة واسباب مقاومتها » موضحا مقاصد الفلسطينيين والسوريين بالنسبة لاستيطان اليهود « النازحين من الظلم في أراضي فلسطين ... » . اذ تعود اسباب مقاومتهم الى بقاء المهاجرين على تابعيتهم الاجنبية وميلهم الى الاتحاديين ، وايثار الاخيرين للاسرائيليين على العرب في المناصب ، ورغبتهم اعطاء أملاك عبد الحميد السابقة الى شركات صهيونية أجنبية . اما ما عدا ذلك « ... فالعرب — وخاصة

السوريين والفلسطينيين — لا يبغضون الاسرائيليين وهم على استعداد للتفاهم ... » وشروط ذلك « ... أخذ الرعوية المحلية ليتم التساوي أمام القانون .. ان تبقى بلادنا وجنسيتنا ولغتنا العربية بمعزل عن كل مساس سياسي كان او اداري ... » ويحذر الصهيونيين كي يحسبوا حساب الشعب العربي « ... الذي دبت فيه روح الانتباه للمحافظة على حياته السياسية والاجتماعية ... وقد يلجأ الى الثأر غدا اذا دام تسرب الشكوك والريب ... » .

الموضوع بحد ذاته لم يثر أي تعليق في الصحف العربية الاخرى في سوريا وفلسطين بل انها تجاهلته كلية . ولا يعرف سبب هذا التجاهل ، هل هو ترقب ، أم عدم تقدير لاهمية ، أم لان المشتركين فيه كانوا من الفئة التي تتزعم حركة المطالبة بحقوق العرب القومية في ظل الدولة العثمانية .

ولكن العرض كان مفاجأة للمنظمة الصهيونية ، وبعد ان كان اتجاه العمل الصهيوني يتركز على الحكومة العثمانية ، بدأ يشد انظاره الآن الى الحركة العربية الجديدة ، ومال الرأي الرسمي الصهيوني الى الاستجابة لعرض التفاهم لكسب هذه الحركة بدلا من معاداتها . وعبر عن هذا الاتجاه اوسشكين (عضو اللجنة التنفيذية) أمام اللجنة التي عقدت جلسة فوق العادة في برلين(١١) . ويرى أن الواجب على الصهيونيين السعي لتنوير الرأي العام العربي ، وخاصة الزعماء ، عن مقاصدهم ليتبين أن مصالح اليهود والعرب متفقة لان مهمتهم ، كما يقول ، النهوض بالبلاد والتوفيق بين مدنية الشرق والغرب .

وتسكت الصحف العربية بعد ذلك عن الاشارة الى فكرة التفاهم ، بينما كانت تدور أمور في الخفاء مصادرها الرئيسية صهيونية ، وان كانت هناك اشارات متفرقة لها في بعض المراسلات العربية الشخصية .

وربما لدفع فكرة التفاهم الى الامام ولترصد الحركة العربية عن قرب أصبح نسيم ملول من العاملين النشيطين في حزب اللامركزية . ولا تكشف مراسلات ملول الشخصية مع قيادات اللامركزية(١٢) الطريقة التي تقرب بها من الحزب ، وكل ما يظهر منها أنه أصبح موضع ثقة ، وانه عمل على نشر فكرة الحزب في فلسطين . كما ابدى استعداده بأن تتولى جريدة (هاحيروت) العبرانية في القدس نشر كل ما يتعلق بالحزب . ونسيم ملول هو يهودي من أصل تونسي عاش في مصر ، وأول ما برز في المقطم بصفته رئيس جمعية النهضة الاسرائيلية ثم انتقل في أوائل ١٩١٢ الى يافا كمراسل للمقطم ، ولكن أوكلت له مهمة سرية بالاشراف على المكتب الصحفي الذي يتبع مكتب فلسطين الصهيوني حيث يتولى متابعة الصحافة العربية وتهيئة الردود عليها . وظلت مهمته مجهولة عند الاوساط العربية(١٣) .

وجاءت بعد ذلك زيارة سامي هوخبرج Hochburg رئيس تحرير جريدة جون ترك في الآستانة (تصدر بالفرنسية وتمولها الصهيونية) الى القاهـــرة وبيروت . ومصدرها الوحيد هو التقرير الذي رفعه هوخبرج في ١٧ مايو ١٩١٣ بعد عودته الى جاكوبسون (ممثل المنظمة الصهيونية في الآستانة والذي كان يعمـــل ظاهريا كمدير لبنـــك انجلو ليفانتين)(١٤) . دافع الزيارة كما يقول التقرير هي رسالة بالفرنسية تلقاهـــا في أوائل ابريل ١٩١٣ من صديق له في القاهرة هو ابراهيم سليم نجار يعرض عليـــه ما يلي : « ... أنت يا سيد هوخبرج صديق لنا ، وتتمتع بالذكاء ، ومصلحتك تحتم عليك أن تسير معنا يدا في يد في السياسة اللامركزية والا فانك ستؤلب المسيحيين والمسلمين في سوريا ضد اخوانك في الدين . اني أقول لك ذلك كصديق ، وصديق مخلص ايضا ، وكرر قول هذا للدكتور جاكوبسون ، أن فترة وجود الجمعية في السلطة قصيرة ، وستكون مضطرا في النهاية الى أن تعمل معنا . الا يجب اذن أن نبدأ من الآن ... ادرس الموقف ، وحدد

ـــ وهو كتابة المقالات في الصحف العربية الداعية الى تهيئة الاذهان لمسألة الاتفاق ـــ لم تنفذ ، بل ان الاشارة الى الاستيطان اليهودي في فلسطين وفوائده التي كانت ترددها صحف القاهرة (المقطم والاهرام) قد توقفت تقريبا .

واحتجبت المسألة الصهيونية في الصحف العربية، خارج فلسطين، وراء الاستعدادات التي تجري لعقد المؤتمر العربي الاول في باريس الذي كانت تعد له لجنة تحضيرية في باريس ينتمي بعض أعضائها الى جمعية العربية الفتاة وهي على اتصال بجمعيتي بيروت والقاهرة . وقد اقترحت المواضيع التالية على المؤتمر : « تمسك السوريين بحياتهم السياسية ، واجماعهم على دفع احتلال أية دولة ، حقوق العرب في الدولة العثمانية ، المهاجرة من سوريا والى سوريا ، ضرورة الاصلاحات في البلاد العربية ومنحها نظاما يلتئم مع مصالح العرب ... »(١٨). ومع انه لم يكن هناك بند خاص بين هذه المواضيع مخصص للمسألة الصهيونية ، الا انه كان يفهم ضمنا ان أمرها سيبحث ضمن المواضيع المطروحة ، اذ أن ما يهدد الاجزاء العربية من المطامع الاجنبية نظرا لسوء الادارة وعدم الاصلاح ، وهو الدافع الرئيسي لعقد المؤتمر ، كان يبدو في فلسطين أكثر وضوحا .

وتحسبا لاي طارىء يكون في غير صالح الصهيونية ، أشار هوخبرج في تقريره الى ضرورة تتبع عمل المؤتمر عن قرب ، وخاصة ان مسألة الهجرة من والى سوريا « ... تهمنا من نواحي متعددة ، ونستطيع أيضا اذا وجدنا الفرصة مؤاتية ، أن نجعل المؤتمر يتخذ قرارا في صالح الاستيطان اليهودي » . فالاشخاص الذين عقد معهم أواصر الصداقة ـــ كما يقول ـــ سيشتركون في المؤتمر ، وسيكون من اليسير معرفة جميع قراراته حتى ولو كانت سرية !

وربما من أجل هذا الغرض نفسه كان نسيم ملول يرغب في الذهاب الى المؤتمر ، فكتب من يافا الى حقي العظم(١٩) ١٨ مايو مستفسرا عن موعد انعقاده « ... ما دام الفلسطينيون نائمين لاهين عن كل ما من شأنه تقدم الوطن وخيرهم . ولقد أردت أن أكون واحدا من الفلسطينيين في المؤتمر ليزداد المؤتمر اعتبارا في أعين العالم العربي وحكومة الآستانة على الخصوص ، وفي نظر الغرب الاوروبي عموما . وليعلموا انه لم يكن أهل سوريا وحدها هم الناهضون لطلب الاصلاح » .

ولكن مهمة متابعة المؤتمر قد عهدت الى هوخبرج تكملة لمهمته في القاهرة وبيروت . والمصدر الوحيد لما قام به هوخبرج وراء كواليس المؤتمر هي الرسائل التي كان يبعثها الى جاكوبسون(٢٠). أشار في رسالته الاولى (١٠ يونيو ١٩١٣) الى مسألة الهجرة والاستيطان وبينما يقف الجميع تقريبا ضد هجرة الاتراك واستيطانهم أجزاء معينة من سوريا ، تختلف الآراء فيما يتعلق بالاستيطان اليهودي . وشرح هوخبرج ما يبذله من جهد مع الوفود السورية حول هذا الموضوع . وكانت وسيلة الضغط التي اتخذها في هذه المحادثات الاولية هي أن قرار المؤتمر لو كان في غير صالح الاستيطان اليهودي فانهم سيحرمون بذلك من كل مساعدات العالم اليهودي وستتحول القوة التي يمثلها هذا العالم ضدهم بدلا من ان تكون معهم ! وكانت الامور تسير بنظره سيرا حسنا اذ أن الشيخ أحمد حسن طباره ، المكلف بالقاء الخطاب عن الهجرة ، والذي كان يبدو غير مؤيد تماما « قد غير موقفه الآن » .

أرجع هوخبرج أسباب ثقة الاعضاء به الى أن بامكانه ان يقوم بدور الوسيط بين العرب والحكومة ، وخطته أن يدخل الزهراوي ورفيق العظم في الوزارة ، ولو نجح في هذا « فالقضية الصهيونية ستكسب كثيرا .. اذ حتى الآن ، رغم التحول الذي حدث في الآستانة لصالح الصهيونية فان الحكومة مترددة عن احداث شيء خوفا من استياء

العرب وكذلك اصدقاؤنا العرب يحجمون أيضا عن ان يمدوا لنا يد المساعدة تخوفا من أن يتخذ ذلك حجة ضدهم في الآستانة ويصبحوا غير أهل للثقة في نظر العرب » . فلو اتفق العرب والاتراك مرة واحدة — كما يقول هوخبرج ، « فانهم يستطيعون مناقشة هذه المسألة بصراحة تامة وان ينالوا رضانا اكثر مما لو بحثت المسألة مبدئيا واتخذ فيها قرار لصالحنا من هؤلاء مرة ومن اولئك مرة اخرى(٢١) .

مدى تأثير هوخبرج على اعضاء مؤتمر باريس امر لا يمكن تحديده مطلقا من وقائع المؤتمر نفسه(٢٢) . ولكن ما هو معروف ان الخطباء في المؤتمر تجاهلوا تماما المسألة الصهيونية ، مع ان عدد الموقعين على برقيات التأييد التي وصلت للمؤتمر بلغ ١٣٩ فلسطينيا من اصل ٣٨٧ . ولم يكن لهذا النداء الذي بعث به الى المؤتمر مشايخ بيسان بالاحتجاج على بيع الاراضي الاميرية اي تأثير(٢٣) في وقت كانت هذه المسألة شاغل الصحافة في فلسطين ، وتصدرت جريدة الكرمل حملة كبيرة على هذا المشروع واسهبت في شرح اخطاره . وكانت حملتها جانب فقط من دعوة عامة لمواجهة الخطر الصهيوني بكل الوسائل التي تحتاج تعاون الحكومة والحركة العربية معا .

ما يلفت النظر ان الشيخ احمد حسن طبارة قد أسهب في خطابه عن مسألة هجرة السوريين من البلاد ثم تعرض بايجاز الى مسألة الهجرة الى سوريا « .. فان الناس فيها فريقان : فريق يستنكر مهاجرة غير العرب اليها ويوجس خيفة من امتزاج المقيم بالوافد .. وربما اعتقد ان هناك محظورات سياسية ايضا جديرة بالتدبر .. وفريق لا يرى من المهاجرة اليها مانعا او محظورا .. بل يرى العكس ان المهاجرة اليها ربح لاعتقاده ان العرب يدمجون ولا يندمجون ... ، على اني وان كنت اريد ان تكون البلاد ذات صدر رحب .. وحب للقريب والبعيد ، فاني لا ارى بأسا من المهاجرة اذا كان لها نظام خاص » . هذا ما دفع هوخبرج الى الابراق الى جاكوبسون فور انتهاء الخطاب « ... نتائج طيبة . الخطاب في الطريق» .. واتبع ذلك برسالة موجزة اشار فيها الى انه كان لا بد ان يتبع خطاب طبارة قرار من المؤتمر لصالح هجرة قادرة على رفع شأن البلاد اقتصاديا . ولكن لسوء الحظ — كما يقول — فان الخطباء الذين ايدوا مثل هذه الهجرة عبروا صراحة عن رفضهم لهجرة الاتراك وطالبوا ان ينص القرار على ذلك بوضوح ، وهذا ما كانت تحاول رئاسة المؤتمر تلافيه ، ومن ثم فضل « اصدقاؤنا » ، الا يتخذوا اي قرار في هذا الموضوع(٢٤) . وكان تفاؤل هوخبرج مضاعفا فمن جهة « الاشخاص الاكثر نفوذا في الحركة يؤيدون الاستيطان اليهودي . ومن جهة اخرى لم يتخذ اي قرار من جانب المؤتمر في غير صالح هذا الاستيطان » . ولكن هوخبرج كان يدرك ان هذه النتيجة قد احرجت العرب ، ولذا يتحتم على الصهيونيين ان ينشطوا اكثر في الاوساط العربية وخطته في ذلك « ... ان نكون على اتصال دائم بهم ، ان نجعل الصحافة العربية تحت تصرفنا ، ان نجعل كثيرا من اليهود يشتركون في الجمعيات السورية » .

وفي رسالة تالية شرح هوخبرج تفاصيل حديث سري جرى مع عبد الحميد الزهراوي رئيس المؤتمر الذي بين ان الجميع مقتنع بان الاستيطان اليهودي ضروري لرقي هذه الاقاليم ، ولكن بشرطين : ان يتجنس المستوطنون اليهود بالجنسية العثمانية وان لا يطرد الفلاحون من الارض التي يشتريها الاسرائيليون . واشار الزهراوي الى وجود اعداء خاضوا حملة ضد الصهيونية ولا بد من كسب هؤلاء ، ولا يمكن لهم (اي الزهراوي ومن حوله) ان يفرضوا رأيهم الا في اللحظة التي يملكون فيها السلطة الحقيقية . لذلك فان حضور الزعماء الصهيونيين من برلين للمناقشة معهم حول موضوع الاتفاق سيكون امرا سابقا لاوانه . وهم يفضلون في الوقت الحاضر ان

يعقدوا مع هوخبرج اتفاقا سريا يكون اساسا للاتفاق النهائي مع زعماء الصهيونية في الاستانة ولكن نظرا لان هوخبرج لم يكن يعلم بعد بنوايا المنظمة الصهيونية لم يعد بشيء .

في مقابلة صحفية علنية مع عبد الحميد الزهراوي حصل هوخبرج على تصريحات هامة الى جريدة جون ترك والى بعض الصحف العربية(٢٥) . وقد اجاب الزهراوي عن استفسار هوخبرج لعدم تعرض قرارات المؤتمر الى المصالح الاسرائيلية بقوله « نحن جميعا مسلمون ومسيحيون مفعمون بالعواطف الطيبة تجاه الاسرائيليين ... نعتبرهم جميعا سوريين اضطروا في سابق العصر الى مغادرة بلادهم ، ولكن قلبهم يدق في ايقاع واحد مع قلبنا ، ونحن على ثقة ايضا من ان اخوتنا الاسرائيليين في العالم اجمع سوف يمدون لنا يد المساعدة لنصرة قضيتنا بنفس القدر الذي يساعدوننا به لرقي بلدنا المشترك ماديا ومعنويا » . ويرجع هوخبرج الى نفسه فضل هذه الفكرة الجديدة التي طرحها في المؤتمر وهي ان يهود العالم اجمع ليسوا سوى مهاجرين سوريين على غرار المهاجرين السوريين المسيحيين ، وكما ان هؤلاء يشعرون بالحنين الى مسقط رأسهم ، فان اولئك يتملكهم نفس الحنين .

ويبدو ان جاكوبسون ، قد خشي ان تحل المشكلة العربية التركية على حساب الصهيونية(٢٩) . فسارع الى باريس بنفسه لاتمام المفاوضات مع العرب . ومع انه لم يكن لديه نية عقد اتفاق رسمي ، الا انه امل في الحصول على تصريحات من الزعماء العرب يمكن ان يستخدمها المكتب الصهيوني في الاستانة للتأثير على الحكومة العثمانية من أجل ازالة القيود المفروضة على الاستيطان اليهودي وشراء الاراضي في فلسطين . ولا يبدو واضحا ان جاكوبسون قد نجح في ذلك وخاصة بعد ان قبلت مسودة الاتفاق بين الحكومة والعرب مبدئيا . وكذلك لم يكن لدى اللجنة التنفيذية الصهيونية اي اقتراحات معينة لتقديمها ، الا انها لم تكن لتوافق على اي تنازلات عن اهداف الصهيونية . المكسب الوحيد هو غياب اي لهجة مضادة للصهيونية في مناقشات المؤتمر مما مهد الطريق للمحادثات التي استؤنفت بعد أشهر حين فشل الاتفاق العربي التركي.

لو صحت كل اخبار المفاوضات التي كانت تجري في الخفاء فانها لم تستطع ان تخفف نشاط المعارضة في فلسطين ، فقد اتخذ الرأي العام داخل فلسطين حيال المسألة الصهيونية اتجاها يخالف ذلك الذي في خارج فلسطين . وظلت النشاطات الصهيونية هي الشاغل الاساسي قبل أية مسألة اخرى ، وهي امور كان يلمسها سكان البلد وكانوا أقدر على التحسس لها من الذين فتحوا الحوار السياسي مع الصهيونية من اجل التفاهم . واصيب الرأي العام بخيبة أمل وهو يرى السكوت المطبق عن مسألة فلسطين والصهيونية ، عبر عن خيبة الامل هذه نجيب نصار في سلسلة مقالات في الكرمل كان يواصل فيها حملته على مشروع استثمار الاراضي الاميرية . وتعرض بالنقد واللوم طلاب الاصلاح من اعضاء مؤتمر باريس « ... تطلبون الاصلاح لبلاد يسعى بتملكها الصهيونيون ويتغلغلون فيها ويقضون على بقاء اخوانكم في العربية والعثمانية والوطنية في فلسطين ... او كأنكم لا تعلمون ان ضياع فلسطين يقضي على آمالكم وحياتكم الاقتصادية(٢٧) » . ومع استمرار التغاضي عن المسألة الصهيونية لدى الاوساط ذات الاهتمام بالحركة العربية وجه نصار دعوة اخرى(٢٨) الى الفلسطينيين حتى يثبتوا عن اهليتهم لعناية واهتمام الغير وذلك بان يعقدوا مؤتمرا في نابلس يبحث في امر تشكيل (جمعية وطنية صهيونية) تعمل على ترقية احوال البلاد وحفظها لاهلها ، دون ان تكون عالة على غيرها ، بل تسعى ان تكون قوة محترمة بذاتها . « فقوتها درع لها وحض لجارتها وحكومتها » . وكان الحاح نصار على الدعوة لعقد مؤتمر

نابلس يزداد مع ابتعاد الاصلاحيين عن الاهتمام بفلسطين ومع تهادن اعيان وزعماء فلسطين انفسهم حيث لم يجد منهم الا « اصداء قولية ضعيفة » .

ومع ان (روبن) مدير مكتب فلسطين الصهيوني في يافا اكد في تقريره امام المؤتمر الصهيوني الحادي عشر في فينا (سبتمبر ١٩١٣(٢٩)) الى ضرورة خلق صلات سلمية ودية بين اليهود والعرب . لم يكن في جو العلاقات العربية الصهيونية في الفترة التي سبقت واعقبت عقد المؤتمر الصهيوني اي دليل على توقعات روبن المتفائلة . وتكررت حوادث الاشتباكات وكانت اعترافا بان حياة المستوطنات لم تكن آمنة ، وعمد الصهيونيون الى اسكات الصحافة المناوئة للصهيونية . فوجهت في ديسمبر ١٩١٣ الى صاحب الكرمل تهمة ملفقة ولم يتم الافراج عنه الا بعد هياج الاهالي ومطالبتهم بالافراج عنه(٣٠) . وفي ابريل ١٩١٤ اغلقت جريدة فلسطين بحجة انها تفرق بين العناصر بعد نشر صاحبها فقرة صغيرة يعد فيها قراءه بانه سيستمر في الوقوف بازاء الصهيونيين « الى يوم ترتجف فيه اعصاب الامة ... فتدوي دوي السيل الجاري ... وويل لظلمة الشعب من ذلك اليوم(٣١) » . وكانت الكلمات تعكس بصدق الاستياء المتزايد بين العرب ضد الغزو اليهودي ، حسب تعبير القنصل البريطاني في القدس(٣٢) . وكان لحادث تعطيل الجريدة صدى عميق على الراي العربي في فلسطين وغصت قاعة المحكمة في يافا بالمئات اخذت تتابع باهتمام وقائع المحاكمة التي اتخذت شكل مقاضاة بين الصهيونية وخصومها وشهدت القاعة تظاهرة ضخمة حين اصدرت هيئة المحكمة حكمها ببراءة صاحب جريدة فلسطين(٣٣) .

وسط هذا الرفض المطلق للصهيونية في فلسطين ، تجدد العرض من اجل تقارب عربي صهيوني . ويبدو ان اللقاءات التي تمت بين الصهيونيين وبعض الزعماء العرب قد انتقلت الى الاستانة(٣٤) . وقد بلغ مسامع الكرمل منذ ١٠ اكتوبر ١٩١٣ ، نقلا عن مراسل (البرق) في الاستانة ان احد الزعماء العرب يسعى لبناء اساس الاتفاق بين العرب والصهيونيين وتساءلت عن ماهية هذا الاتفاق . والصهيونيون يريدون ملكا في فلسطين العربية ، وحذرت عبد الكريم خليل رئيس المنتدى الادبي في الاستانة من ان يعرض مركز الشبيبة الى الظنون « ... اننا نعتقد بانه لا يوجد ولا يهوذا (اسخريوطي) واحد بينكم يبيع سيده وبلاده .. » . ونفى احد اعمدة الشبيبة في الاستانة بشدة هذه الشائعة مؤكدا ان « .. كل الشبيبة هم اشياع صاحب الكرمل .. وان كان من الممكن اقناع نجيب نصار بالاتفاق مع الصهيونيين ، فمن المحال تغرير ابناء اليوم ورجال المستقبل .. ان يأتوا بمثل هذه الخيانة العظيمة .. »(٣٥) .

مع ذلك فان المفاوضات كانت جارية ، ولم يمض على تساؤل الكرمل ايام حتى نشرت المقطم من مراسلها في الاستانة مقابلة مع زعيم صهيوني فيها ينقل تصريحات رسمية للجمعية الصهيونية(٣٦) . بعد ان قرر الصهيونيون في مؤتمرهم في فينا الاتفاق مع المطالبين بالاصلاح . « على اساس يكفل للامتين حقوقهما ويوثق بينهما عرى الاتفاق على ما فيه مصلحتهما .. » وكانت ردود الصهيوني على الاسئلة التي طرحها مراسل المقطم تكرارا لما سبق وصرح به الصهيونيون : الهجرة تقتصر على الفقراء المضطهدين، وهي لم تضر بالوطنيين بل كفيلة بترقيتهم وتنمية ثروتهم . وان البلاد لو حسنت زراعتها تستوعب خمسة ملايين ، وان الصهيونيين حريصون على عدم الحاق الضرر بالفلاح وما يسعون اليه هو شراء الاراضي البائرة ، كل هم الصهيونيين « ان نكون نحن والعرب على اتفاق ، فنشد ازرهم ونعاونهم على ما ينهض بهم في مراقي الحضارة والعمران ، ونزيل كل سوء تفاهم بيننا وبينهم » .

جاء الرد اولا من جماعة الاصلاحيين في بيروت ، وتمسك الشيخ احمد حسن طباره

صاحب جريدة الاصلاح بفكرة « ... ان المهاجرة من اسباب عمران بلاد نسعى الى تعميرها بكل قوانا .. » ، ولكنها اخذت تهدد البلاد بخطرين سياسي واقتصادي . الخطر الاول أساسه امور ثلاثة : احتفاظ اليهود بتقاليدهم الخاصة ، ترديدهم ذكرى ماضيهم وطموحهم الى تجديده ، تجنس السواد الاعظم منهم بالجنسية الاجنبية . مصدر الخطر الاقتصادي برأيه ليس عدد الصهيونيين في بلاد عنصرها العربي يربو اضعافا على عددهم ، بل هو ضعف الفلاح ازاء الصهيونيين عن مزاحمتهم ماديا وفنيا . ولا يزال هذا الحاجز الا بازالة الخطر السياسي على الوحدة العثمانية والخطر الاقتصادي على الفلاح « .. فمتى تلوفي هذان المحذوران زال سوء التفاهم » .

ومن جماعة اللامركزية في القاهرة ، الذين خرجت من اوساطهم بذور فكرة التقارب لم يأت رد صريح ، انما جاء تلميحا في المنار(٣٧) « ... ان اليهود يريدون ان يعيدوا ملكهم لهذه البلاد ... ولكن دون ذلك اهوال ... ولا تغني عنهم الوسائل الرسمية والمكايدة ، وانما الذي يغني هو الاتفاق مع العرب على العمران .. » . وعاد رشيد رضا بعد أشهر ليفصل هذا الرأي(٣٨)، ويتوجه الى الذين اثروا القول في المسألة الصهيونية من كتاب العرب « بأنهم ما فتئوا يدورون حولها ولما يدخلوا فيها ... » . ولذلك على زعماء العرب اهل البلاد احد امرين : « اما عقد اتفاق مع زعماء الصهيونيين على الجمع بين مصلحة الفريقين في البلاد ، ان امكن ، وهو ممكن قريب اذا دخلوا عليه من بابه وطلبوه باسبابه . واما جمع قواهم كلها لمقاومة الصهيونيين بكل طرق المقاومة ، واولها تأليف الجمعيات والشركات ، واخرها تأليف العصابات المسلحة التي تقاومهم بالقوة ، وهو ما تحدث به بعضهم على ان يكون اول ما يعمل ، وانما هو الكلي — والكلي اخر العلاج كما يقال ... » . يبدو ان جماعة اللامركزية قد بدأت تفقد ثقتها بوعود الاتراك في الاصلاح ، بل بدأت تتوقع صراعا وشيكا بين الترك والعرب . وربما سعي هذه الجماعة للتغلب على عقبة قد تقف في صراعها المقبل مع الترك هو الذي حملها على التمسك بفكرتها الاولى حول امكانية التقارب .

وكي يدفع الصهيونيون فكرة التقارب الى الامام ، قام ناحوم سوكولوف عضو اللجنة التنفيذية العليا الصهيونية في برلين في ابريل ١٩١٤ بزيارة الى فلسطين وسوريا استغرقت ثلاثة أشهر وقام مراسل المقطم في يافا (نسيم ملول) باجراء مقابلة صحفية معه كانت غايتها ان يجدد الزعيم الصهيوني العرض السابق حول فكرة التفاهم مع كل ما يغلفها من مغريات . خلاصة المقابلة : الاسرائيليون النازحون الى فلسطين انما هم يعودون بعد طول اغتراب الى وطنهم القديم ، حاملين كثيرا من وسائل التمدن والعمران كي يعيدوا له مجده الماضي . وخاصة ان العرب واليهود شعبان شقيقان متفقان منذ فجر التاريخ . اما الطرق التي يرغب الصهيونيون استعمالها للتفاهم فيحددها في الامور التالية : « تعلم اللغة العربية في المدارس الاسرائيلية والعناية بالاداب العربية والتمدن العربي ، تعيين اطباء يجولون لمداواة العيون المصابة بمرض التراخوما ، فتح تكايا وملاجيء عمومية للفقراء والغرباء على اختلاف اجناسهم ومذاهبهم ، وانشاء فروع لبنك انجلو فلسطين لتسليف النقود للاهلين الى آجال طويلة بفوائد زهيدة » .

الرد على هذا العرض الجديد جاء بعد ايام في المقطم(٣٩)، ويتفق صاحب الرد ، رفيق العظم رئيس اللامركزية ، مع سوكولوف على المقدمات التي ذكرها . ولكن اليهود النازحين لا يقدمون دليلا على سعيهم الى الاتحاد مع اخوانهم العرب ، بل انهم في عزلة تامة . والوطنيون شعب حديث عهد بالنهضة الجديدة واليهود المهاجرون شعب نشأ في بلاد المدنية الحديثة فلا تيسير للوطنيين ان يباروا المزاحم الجديد . ومع ان رفيق العظم

كان من المتمسكين بفكرة عدم احتمال الخطر على الحياة السياسية ، الا انه نقل مشاعر التخوف لدى فريق من « غلاة التشاؤم » كما يسميهم . اصلاح الامور بنظره ، لن يكون بانشاء مستشفيات لمداواة العيون ، فهي « لا تغني عن مداواة القلوب » أو انشاء التكايا والملاجىء . ولا بد للصهيونيين من ان يعزموا عزما اكيدا على ترقية الوطن السوري بالتعاون مع اخوانهم العرب « ... وعندها يبلغ الصهيونيون ما يتمنون من تجديد مجد المدنية السامية » ويشير العظم ان لهذا السبب كانت النصيحة التي تقدم بها (اللامركزيون) لزعماء الصهيونيين بوجوب المبادرة الى التعاون مع العرب ، وذلك عن طريق تدريس اللغة العربية ، وفتح المدارس اليهودية لابناء العرب لتوجد بين الفريقين روح الالفة والتفاهم ، والتجنس بالجنسية الوطنية العثمانية كي لا ينظر العرب اليهم نظرتهم الى عنصر اجنبي ، ومعاشرة اهل البلاد ومراعاة حالتهم الاقتصادية فيكونوا عونا لهم . ويحث العظم من جديد الصهيونيين « .. ان لا يعولوا في ضمان مستقبلهم في البلاد على غير اهلها ، الذين يريدون مشاركتهم في وطنهم » ولا ينس ان يذكرهم انه قد دبت في الشبيبة العربية في فلسطين روح جديدة لجمع شمل المتنورين من الشعب لمقاومة الحركة الصهيونية ، ولا يجب الاستهانة فيها .

وتولى نسيم ملول ترجمة كلمة (رفيق العظم) الى العبرانية ، كما اسر بذلك في رسالة شخصية الى حقي العظم (٢٠ ابريل ١٩١٤)(٤٠)، وكان ينتظر عودة سوكولوف من القدس الى يافا حتى يطلعه عليها ويطلب منه ردا لنشره في المقطم ، لانه — اي ملول — كما يصف نفسه « .. من الذين يرغبون في تقريب الشعبين الشقيقين ، العربي والاسرائيلي ، وتفاهمهما ، لانه بهذا التفاهم خير البلاد وسعادتهما معا ما دام احدهما نصف الاخر » .

لم تعلق الصحافة في فلسطين على مقال (العظم) الا بذلك السؤال الذي وجهه صاحب الكرمل(٤١) الى « كتبة الصهيونيين المتموهين الذين يكذبون على الحقيقة وعلى انفسهم ، ويقولون ان الصهيونيين قرروا ان يتفقوا مع العرب .. » كيف يوفقون بين هذه الاقوال واقوال كتبتهم واعمالهم في فلسطين ؟ وكان اتجاه الراي العام في فلسطين يعبر وان لم يكن بصورة مباشرة عن رفض مطلق لدعوى التقارب . واغلاق جريدة فلسطين لم يقض على مشاعر التخوف الذي كان يلمس على جميع المستويات . اوضحت ذلك سلسلة المقابلات التي قام بها محمد الشنطي صاحب جريدة الاقدام (القاهرة) مع عدد من اعيان فلسطين حول رايهم بالمسألة الصهيونية مع قرب الانتخابات للمبعوثان(٤٢) .

ونقلت الصحف العربية الاخرى شعور التخوف الذي يبديه الفلسطينيون فصورت (فتى العرب)(٤٣) ان سكان فلسطين يتخوفون « ان يصبحوا غدا مماليك لا مالكين .. » ورات (المؤيد)(٤٤) في الصهيونيين انهم « اناس يحاولون ان يجعلوا اصحاب تلك البلاد اجراء وهم اصحاب السيادة ، او انهم يطردونهم الى الصحراء لينتفع عمال اليهود وفقرائهم حتى بمهنة الخدمة .. » ، واشارت (الاقدام)(٤٥) الى ان غاية الصهيونيين من استفحال امرهم في فلسطين والضغط على معنويات اهلها هو « اماتة عاطفتهم العربية بالوقوف سدا حائلا بين سوريا ومصر عاصمتي البلاد العربية .. » وتوجه اهل فلسطين بنداءات متكررة الى المراجع المسؤولة والنواب والزعماء العرب في الاستانة لوضع حد للمطامع الصهيونية « ... نحن اخوانكم الفلسطينيون ، شاطرناكم في كل مواقفكم انواع المحن ، فلماذا لا تشاطروننا على الاقل بشيء من الشعور بالمصائب التي تنصب على رؤوسنا ... نحن في وسط نكاد نفنى فيه ونجلى عن بلادنا ... ويحق علينا ما حق على هنود امريكا ازاء المهاجرة الاجنبية ... حاجتنا الى

الاصلاح شديدة، ولكن حاجتنا الى الحياة قبل ذلك ودفع الخطر الصهيوني أشد »(٤٦). واهابت (فتى العرب)(٤٧) بالنواب الى ضرورة الانتباه للخطر الصهيوني « .. قبل ان يأتي يوم تكون فيه بلادنا أكلة الاكل ، تنظر اليها نظر اخر امير من امراء الاندلس .. ».

وبدأ الوعي لصد الخطر الصهيوني يتبلور شيئا فشيئا في خط عربي واضح ، اساسه الفكرة القومية الناشئة ويبتعد عن خط الفكرة العثمانية . توضح هذا الاتجاه في مقالات محمد المحمصاني حول المسألة الصهيونية على صفحات فتى العرب(٤٨). ويعتبر المحمصاني ان هذه المسألة رغم ان بها حياة شعب وهلاك اخر لا تزال مجهولة. طائفة من الناس فقط تشعر بتيار الحركة وتلمسها بايديها لقربها من مسرح الاستعمار الصهيوني ، في حين ان المسألة تمس جميع السوريين على سبيل التكافل والتضامن القومي . وعن اسباب رفض العرب للصهيونية يقول « .. لا نرفض ان يكون الصهيوني طبيبا أتى متطفلا لمعالجة امراضنا كما يقول .. بل نرفض لانه دخيل .. ليتربع في وسط البيت ويطرد صاحبه الى خارجه حيث يعالجه الهلاك فتخسر به القومية عاملا نشطا.. لا تناهض مذهبا ولا شعبا ، نقاوم من الصهيونية تلك الحركة السياسية التي غايتها ايجاد وطن يهودي في فلسطين » لقد كان المحمصاني يعبر عن رأي جمعية العربية الفتاة وكان هو احد مؤسسيها في باريس ، ورغم ان الجمعية كانت تربطها بحزب اللامركزية في القاهرة صلات وثيقة منذ ان عملا معا على تنظيم مؤتمر باريس وتوثقت اكثر مع انتقال مقر الجمعية السري الى بيروت ، الا انه لا يبدو من فحوى هذه الاقوال ان كاتبها يرى رأي جماعة اللامركزيين في المسألة الصهيونية .

ربما بسبب هذا الموقف العربي وبداية تكون رأي عام دفع رفيق العظم الى المقطم مقالا عن « المسألة الصهيونية وكيف يدفع خطرها » ، نشرته في ٢٩ مايو ١٩١٤ ، وتضمن المقال اراء مخالفة لدعوى التقارب التي يناصرها . ويشير العظم الى ان سبب الكتابة هو ما اثاره تقدم الصهيونية وتساهل الحكومة من القلق والريب في نفوس السوريين . وان الصهيونيين لم يستمعوا الى نصيحته بضرورة اختيار الوسائل التي تؤلف بينهم وبين العرب من سكان سوريا وفلسطين ، بل اعتمدوا على تساهل الحكومة معهم ، ونتيجة لذلك كان نهوض الشعب السوري للوقوف في وجوههم وتعطيل حركتهم. لذلك لم يعد امامه الا ان ينصح اخوانه من ابناء سوريا وفلسطين لتدبر امورهم مع الصهيونيين بالتمسك بالوسائل العملية التي هي : الغاء الملكية الشائعة بين اهل القرية الواحدة ، مطالبة الحكومة بوضع قانون خاص لحماية ملكية الفلاح والارض ، الاهتمام بتأليف النقابات الزراعية ، اصلاح قانون البنك الزراعي كي يحمي اراضي البلاد وملكية الفلاحين ، تأليف شركات زراعية لشراء الاراضي المعروضة للبيع والمستنقعة والبور واصلاحها وتقسيمها على الفلاحين . ويحذر العظم الحكومة والاهالي بانهم لو تخلوا عن عمل ذلك فمن المحتم ان يكونوا بعد جيل او اقل من جيل عبيدا للصهيونيين او يشردوا عن مواطنهم جميعا !!.

ما يبعث على الاستغراب ان مندوب المقطم في الاستانة كان قد اجرى حديثا مع زعيم صهيوني فيها بعث فحواه الى المقطم لتنشره في ثلاث مقالات متتابعة (٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ مايو) تحت عنوان « بحث جليل في المسألة الصهيونية — زعيم صهيوني يرد على رفيق العظم ويوجب اتفاق العرب والاسرائيليين » .. وكان يعني به مقال رفيق العظم الاول (المقطم ١٤ ابريل ١٩١٤) الذي يقبل فيه عرض التقارب . وهذا يعني ان مقال رفيق العظم (٢٩ مايو) قد كتب في وقت أسبق من ٢٧ مايو ولكنه لسبب ما قد تأخر في ادارة المقطم ولم ينشر الا في ٢٩ منه . خلاصة الحديث ان الزعيم يرمي الى التسليم بمعظم ما جاء في مقال رفيق (١٤ ابريل) ، وهو واثق ان الاتفاق سهل لسببين : اولا ان العرب

المستنيرين ، على حد قوله ، « ليسوا ضدنا ولا هم يسيئون الظن بنا » .. اما الذين يقفون ضد الهجرة ، فهم ، برأيه ، اما سيئو النية او جاهلون . السبب الثاني فهو النفع الذي يعود على البلاد وعلى العنصر العربي من مهاجرة الاسرائيليين الى فلسطين . وهو يعزو بقاء المهاجرين في عزلة وعدم تجنسهم بالعثمانية الى جهل اللغة والعادات ، ويعد بانهم سوف يوجهون اهتمامهم للعناية في مدارسهم بتدريس اللغة العربية والتاريخ العربي واداب العرب ، ولو علمت اللغة العبرية وتاريخ الاسرائيليين في المدارس الوطنية لاصبح هناك اساس متين يبنى عليه اتفاق بين الفريقين . اما ما نوه العظم حول تخوف الوطنيين من مزاحمة المهاجرين فهي مخاوف وهمية فعدد المهاجرين قليل والارض التي اشتريت ملك المتنفذين والاغنياء ولا خوف على الفلاح من ابتياعها . ومن أجل التوصل الى الاتفاق يقترح الزعيم الصهيوني ان ينتدب زعماء العرب « ذوي النفوذ المعنوي » ستة ينوبون عنهم وتندب الجمعية الصهيونية ستة من اعضائها لينوبوا عنها ايضا ثم يجتمع المندوبون معا في احدى قرى فلسطين او بيروت او القاهرة لدرس احوال فلسطين درسا مدققا ، والوقوف على مطالب العرب وغايات الصهيونيين وامالهم ، ووضع شروط للمهاجرة في المستقبل . اغراء اخير يضعه الزعيم الصهيوني امام الزعماء العرب هو ان الاسرائيليين هم الواسطة الوحيدة التي توصل بين العرب والمدنية الغربية وان في استطاعتهم ان يخدموا العرب لما لهم من العلاقة بالعالم المالي والصحافة الغربية . وينتهي بالقول « ... فليرحب العرب بنا ويقبلونا اخوانا لهم .. فالوطن لا يضيق على رحبه لشعبين خليقين بان يتآزرا ليشيدا مدنية جديدة تبلغ البلاد شأو البلدان الاوروبية ارتقاء وعمرانا » .

قال رفيق العظم في رده على حديث الزعيم الصهيوني (المقطم ٣٠ مايو) انه كان قد خطر له مسبقا لحل هذه المسألة فكرة عقد المؤتمر من ارباب المصالح الكبرى في فلسطين والخبيرين بسير المسألة الصهيونية وفريق من زعماء الصهيونية لتبادل الاراء بكل صراحة واعتدال « للتوصل الى ما يضمن راحة البال للفريقين وتقرير القواعد التي تنتهي عندها اغراض الصهيونيين ومصلحة الوطنيين .. » وانه لما قرأ اقتراح الزعيم لعقد المؤتمر ، « قويت لديه هذه الفكرة وتأكد له نفعها ، ولجنة حزب اللامركزيين بمصر مستعدة اذا خابرها الصهيونيون ان تعقد هذا المؤتمر في مصر وتبذل المساعي لدى سراة البلاد الفلسطينية لينتخبوا من يمثل وطنهم في هذا المؤتمر احسن تمثيل ، عساه يكون من وراء ذلك خير للفريقين .. » . ونوهت جريدة المقطم في اليوم التالي انه قد انقضى دور الكلام وجاء دور العمل ، ورجت الكتاب من الفريقين ان يوجهوا عنايتهم الى اقناع زعماء الفلسطينيين والصهيونيين بعقد المؤتمر ، وتتعهد انها لن تنشر شيئا من هذا القبيل الا بعد عقد المؤتمر .

رد فعل سريع وصريح على مشروع الاتفاق عبر عنه ثلاثة من الصحفيين العرب : نجيب نصار ، عيسى العيسى ، محمد الحمصاني . وكانت اكثرها عنفا رد صاحب الكرمل (٢ يونيو) فبدأ اولا بمهاجمة المقطم التي لا تزال تنشر لمن تسميهم زعماء الصهيونية اقوالا تمويهية المقصود منها ذر الرماد في الاعين . ويوجه الهجوم مباشرة ولاول مرة الى رفيق العظم متهما اياه بالتناقض في الاقوال في تصريحاته اولا حول الخطر المجسم على العرب في مقال (٢٩ مايو) ثم اظهاره الارتياح في اليوم التالي لاقتراح الزعيم الصهيوني على عقد الاتفاق بين العرب والصهيونيين وفكرة المؤتمر المشترك « مع قوم اجانب يعملون على نزع وطن العرب من ايديهم » .. اما عن مساعي العظم لدى سراة فلسطين فيرد صاحب الكرمل « .. لو علم الزعيم ان مصائب فلسطين تأتيها من بعض سراتها ... لما قال ان لجنة الحزب تسعى لدى السراة .. » لقد فقد صاحب الكرمل ثقته بزعماء البلاد ورأى ان الشبيبة وحدها هي التي تدرك خطر

الصهيونية لذلك هي « التي ينبغي ان تفاوض في امرها اذا كان يروق لها المفاوضة على وطنها .. » .

وجاء رد صاحب فلسطين في صحف القاهرة(٤٩)، حيث كان ينتظر الافراج عن جريدته ، وهو كفلسطيني تتعلق هذه الحركة ببلاده ، وكصحافي عالج الموضوع مرارا، يجد بين ما يصرح به الصهيونيون وما يراه من افعالهم تناقضا كبيرا لا يظهر الا لمن تتبع حركتهم وعاش ولو مدة قصيرة في فلسطين . اما حول اقتراح الزعيم الصهيوني بطلب عقد مؤتمر مشترك فيقول « .. ان الفائدة من هذا المؤتمر .. لو عقد تعود على الصهيونيين اكثر منها على الوطنيين فهم لن يخرجوا قبل ان ينالوا اعترافا صحيحا بحقيقة مراكزهم في فلسطين وانهم شركاء للوطنيين بما لهم من المصالح فيكتسبون حقا شرعيا مع بقائهم على مبادئهم الصهيونية .. » .

وعرض محمد المحمصاني كلمة في معضلات الاتفاق « ... انه من العبث ان نحل الصهيونيين بالمكان الذي يطلبونه بمجرد انهم ارقى منا علميا واقتصاديا ... » « ... ان حياة الامم فوق كل نفع مادي .. يغررنا الصهيونيون .. فحرية الاهلين مقدمة عندنا على حرث الارض وزرعها .. » ويعلن العزم على استمرار مقاومة الصهيونية « .. تلك الحركة القومية السياسية التي ترمي الى تأسيس دولة يهودية في سوريا ... نقاومها بدافع القومية المحضة ، اذ أن العرب احق بسوريا واهلها وهم يتحسسون بوجوب الحياة العنصرية شأن تلك الامم التي تقوم على مبادىء الجنسية التي لا يمكن ان تتفق مع الحركة الصهيونية الا على وجه واحد : تحويل مجرى المهاجرة عن بلادنا الى بلاد اخرى ... »(٥٠) .

ومع ان قضية الاتفاق العربي الصهيوني وعقد المؤتمر المشترك قد سبكت عنها في الصحافة العربية ، الا ان المساعي من اجل ذلك قد استمرت كما يكشف ذلك الارشيف الصهيوني(٥١). ويبدو ان اللجنة التنفيذية الصهيونية كانت ترحب بعقد مقابلات غير رسمية مع بعض الشخصيات العربية في فلسطين والاستانة وبيروت ودمشق . وقد الح ممثلو المنظمة الصهيونية على نقطة هامة اثناء مباحثاتهم وهي ان لا ينظر الى المسألة من زاوية فلسطينية فقط . فالمسألة العربية هي اشمل من مسألة فلسطين ، لانه في تركيا يوجد ١٥ مليون عربي ، واما في فلسطين فيوجد ٦٠٠ الف فقط ، فلو اتفق الجانبان على الاستيطان وشراء الاراضي، فان اليهود سيقفون الى جانب العرب، ولذلك فان بعض الدوائر العربية كانت مقتنعة ان المصلحة تطلب تساهلا مع اليهود كي يحصلوا منهم على تدريب ومساعدة مادية . وكان الصهيونيون على استعداد لتقديم ذلك مقابل وقف التحريض المضاد للصهيونية ووقف الهجوم في المبعوثان والتوقف عن رفع العرائض ضد الهجرة اليهودية وشراء الارض . وكانت اكثر شروط العرب تعقيدا بالنسبة للصهيونيين هي منع طرد الفلاحين من اراضيهم ، ولذلك فان روبن اقترح شراء اراض في منطقتي حمص وحلب واسكان الفلاحين الذين اشتريت اراضيهم(٥٢). ويكشف الارشيف الصهيوني كذلك ان ناحوم سوكولوف ، في اثناء جولته في فلسطين ، قد ابدى اهتماما كبيرا بحقيقة المسألة العربية بعد ان شرحها له (كالفارسكي) ممثل مؤسسة الاستيطان اليهودي المعروفة باسم (ايكا) في مستوطنة روش بينا . وقام الاخير بمرافقة سوكولوف الى بيروت ودمشق (نهاية مايو ١٩١٤) حيث حاول ان يبحث « الظروف السياسية وقوة ونوعية الحركة العربية وامكانية التفاوض معها » ، وقد تقابل مع عدد من الشخصيات العربية(٥٣). وتم الاتفاق على عقد مؤتمر في برمانا في ٢ يوليو يشترك فيه عشرة مندوبين عن كل جانب .

وتكشف اوراق حزب اللامركزية جانبا اخر من المفاوضات ، لم تشر له المراسلات

الصهيونية ، ولعب فيها صاحب الاقدام دورا كبيرا . وكان محمد الشنطي قد حضر الى فلسطين منذ اشهر للقيام بجولة صحفية قرب اجراء الانتخابات النيابية ، ويبدو انه قد كلف من قبل اللامركزية بالعمل على ضم اعيان فلسطين الى الحزب ، ولا يعرف بالضبط ان كان قد كلف باجراء محادثات مع سوكولوف . ما هو ثابت ان الشنطي قد بعث في ٢ يونيو ١٩١٤ بطاقة من يافا يخبر حقي العظم باجتماعه مع « الزعيم الصهيوني البرليني » . وفصل ما جرى برسالته في ٣ يونيو(٥٤) « والخلاصة فاننا تفاهمنا بالامس مع زعيم الصهيونيين في برلين واخذنا منه القول الوثيق بالانضمام الى حزبنا ومساعدتنا فيه ... وكنا عازمين على ان نحضر لطرفكم نحن واياه لهذا الخصوص ... ولسوء الحظ حصل كرنتينا على اهالي يافا .. حول فكره الى التوجه الى الاستانة .. ليتفاهم مع زعماء العرب ومندوبيهم ، وقد طلب مني ان اكتب لهم بالاستانة ليقابلوه ويتعارفوا معه ، فافهمته ان هذا التفاهم ينبغي ان يكون بمعرفة عميدنا سعادة رفيق بك بمصر ... وطلب مني ان اعرف سعادة سيدي .. بان يكتب الى سماحة السيد عبد الحميد افندي الزهراوي والى من يعتمد عليه بالاستانة بان يقابل هذا الذات في الاستانة خير مقابلة وان يتساهل معه ويحسن وفادته ... ارى ان الذي دار بيننا وتوافقنا عليه ينهض ببلادنا وقوتنا وحزبنا ويحفظ كيان دولتنا .. املي ان .. احظى .. بمطالعتكم واراؤكم بهذا الموضوع لاعرضها على زعيم الصهيونيين في فلسطين ... » .

وكتب الشنطي على حواشي الرسالة عدة ملاحظات « .. اسم زعيم الصهيونيين ... نحوم سوكولوف ... انه خير صهيوني جمعت فيه الهمة والشهامة وظهرت لنا منه اميالا قوية يحب العرب ويحب رقيهم وحب دولتهم العلنية ... فبهذا يزد له سوء التفاهم وبهذا تحصل المعاضدة لرقي فلسطين ... » والملاحظة الثانية « ... الذي كان ركنا من اركان هذه الحركة المباركة هو حضرة وطيننا الفاضل يعقوب افندي شلوش من زعماء اليهود العرب » . والملاحظة الثالثة « ... اوقفوا كل حركة ضد الجماعة بأية جريدة عربية على حسب جهدكم وطاقتكم اياك التأخير ... »

ترى اي الطرفين كان يريد الاتفاق لحسابه الخاص ؟ والى اي حد كانت اللامركزية على معرفة بنوايا الصهيونيين ؟ ولماذا تتلهف على عقد اتفاق معهم ؟ وهل كانت متفقة في هذه النية مع تلك الفئات العربية الاخرى التي تميل الى الاتفاق ؟ ما هي الوسائل التي لجأت اليها للضغط على الصهيونيين للوصول الى هذا الاتفاق . وما هي مهمة جريدة الاقدام الفعلية التي كانت مباحثها مخصصة للمسألة الصهيونية وشرح اخطارها ؟ بعض هذه الامور الخفية قد كشفت عنها رسالة شخصية بعثها الشنطي من يافا (١٥ يونيو) الى حقي العظم(٥٥) وفي طيها (كارت فيزيت) من يعقوب شلوش الذي يصفه بانه « من الاسرائيليين الذين ينتمون الى العرب ... ويشتغل الان بوظيفة مدير صندوق البنك الانجلو الفلسطيني الانجليزي في يافا ، ويسعى سعيا حثيثا وراء تقدم الصهيونيين وبسطهم لنفوذهم في فلسطين . ولغرض للحزب ادخلته فيه واخذت عليه العهد والميثاق بان يخلص للحزب ويسعى لتعزيزه هو وجميع اسرته ومن يلتف حوله . فارسلوا له بطاقة الاعتماد مع جواب القبول ... ولكن حاذروا من ان يشم رائحة منه في ابداء المساعدة لبني قومه الا بعد الاتفاق بيننا وبينهم كما حصل بيننا وبين الزعيم سوكولوف تنفيذه بمصر عن يد سيدي رفيق بك ويدكم ويد سيدي الاستاذ السيد رشيد .. » ويتابع الشنطي « ... فاظهروا القوة وعرفوا سادتي المومأ اليهما ان يتذمروا من اعمال الصهيونيين ، واياكم جميعا ان تمدوا لهم يد الاتفاق الا بعد ان (يعرفون) ما حصل بيننا لان الاستعمار الان جعلنا بينهم وبينه سدا منيعا واثرنا عليهم حربا عوانا من جميع سراة البلاد واعيانها حتى نبين لهم قوة عظيمة لا يستخف بها

وقد افهمناهم ان حركة هـذه القـوة هي من قوة الحـزب ورئيسه واعضواته ... (وسيغيروا) الخطة ويسيرون على طريقة تنفع البلاد والحزب فيما لو احسنا السياسة وامهلنا الامور بتدبر وتعقل . ان الصهيونيين الآن بالرغم عنهم سينقادوا لارادة الحزب مكرهين لا مجاملة منهم ولا حبا بنا ولا بحزبنا ، وسنملي لهم ... » ويشير الشنطي على حقي العظم ان يكتب الى سوكولوف بواسطة بنك (الانجلـو الوانتين) بالاستانة كي يحضر الى القاهرة « .. وقولوا ان صاحب جريدة الاقدام المصرية الذي تعاهدتم انتم واياه على خدمة فلسطين بمعرفتنا والتفاهم معنا اي مع سعادة رئيس حزبنا وسماحة السيد رشيد رضا حضر لطرفنا .. وهو يطلب حضوركم سريعا لمسائل ضرورية ... وليكن تحريركم في غاية الحمية والحماس القصد ... هو لان الاستانة ومن فيها من بين قومنا لا يحسنون سياسة هذه الحركة ولا يعرفون ما آلت عليه في بلادنا ... وما ترمي اليه افكارنا لاننا نعرف الان مـن اين تؤكل الكتـف ... أظن أن الجميع يحبـذ رأيي هذا ... »

ويبدو انه استمرارا لهذه المساعي كانت مشاورات اللامركزية لدعوة اعيان فلسطين من انصار اللامركزية للمؤتمر المقترح . وبعث حـافظ السعيد مبعوث يافا السابـق برسالة الى (العظم ؟) في ١٩ يونيو ١٩١٤(٥٦) يظهر انها كانت ردا على دعوته لحضور « اجتماع مع الصهيونيين للاتفاق على الوجهة النافعة لفلسطين » رأي حافظ السعيد « ... أن الاتفاق ان امكن مع هؤلاء القوم فهو احسن من تركهم يفعلون ما يريدونه في الاستانة ... » ويقترح اسماء عدة شخصيات فلسطينية لدعوتها لحضور المؤتمر(٥٧) ولكنه يطلب ان يزود « ببيان القاعدة التي ترون وجوب تبيان الاتفاق عليها وعلى مـاذا سيكون .. » . ويشير السعيد بما اخبره الشنطي عـن مباحثاته مع سوكولوف بـان يكون الاتفاق مع العنصر الاسلامي العربي في فلسطين على قاعدة « أن يكون (البانق) الصهيوني الموجود في يافا مفتوحا للمسلمين بالمعاملة التي يعامل بها الصهيونيون . ان يتعلم اولادهم اللغة العربية . ان يقبلوا في مدارسهم اولاد فقراء ومتوسطي الحال من المسلمين مجانا . ان يدخلوا في التابعية العثمانيـة ان يراجعوا في اشغالهم الحكومـة المحلية ويستعينوا بالوجهاء من اهل البلاد . ان يتكاتفوا مع العـرب بطلب الاصلاح الذي يطلبه حزبنا الان . ان ينتخب منهم عضو لمجلس المبعوثان واخر لمجلس الادارة ».

مفاوضات مماثلة كانت تجري في الاستانة وبمعرفة اللامركزية وتولاها مراسل المقطم في الاستانة اسعد داغر(٥٨). وفي رسالة بعثها الى مقر الحزب في القـاهرة (٣ يونيو ١٩١٤) يقول « ... جمعت الدكتـور جاكوبسون واصحـابه ببعض مبعوثي بيروت وفلسطين .. في فندق (توكتليان) فدار الحديث على المسألة الصهيونية وعلى وجـوب اتفاق العرب واليهود .. » ويذكر داغر ان جاكوبسون قد سافر الى برلين وباريـس للاتفاق مع اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية على الشروط التي يمكن ان تكون اساسا للمخابرات بين العرب واليهود ، وانه قد وجه انظاره قبل سفره الى عدة مسائل هي : وجوب تحديد الهاجرة ، وادخال المهاجرين بالتبعية العثمانية . وجوب مراعاة الفلاح في فلسطين ووضع قانون يضمن له حقوقه . وجـوب تعلم اللغـة العربية والادب ، والتاريخ العربي في المدارس اليهودية وتشكيل لجنة من العرب واليهود لمراقبة هـذه المسائل والاعتناء بتحسين العلاقات بين العنصريـن . انشاء مـدارس خصوصية في فلسطين يتولى العرب ادارتها . بذل مبلغ معلوم من المال سنويا في سبيـل المعارف في سائر البلاد العربية . مساعدة المصارف اليهودية والصحافة الاوروبية للنهضة العربية الجديدة . اجبار بنك فلسطين على معاملة الوطنيين نفس المعاملـة التي يعامل بهـا اليهود . تخصيص مبلغ من المال ينفق سنويا في سبيل المنفعة العربية بالطريقة التـي تستسيغها الجمعيات العربية دون ان يعطى حسابا عنها لاحد . تشكيل لجنة مشتركة

من عرب ويهود لحسم سائر المشاكل المحلية في فلسطين والنظر فيما يجب اجـراؤه لرقيها ونجاحها . ما يخشاه داغر ان لا يجد في الاستانة من يتمكن من مخابرته بطريقة تضمن للعرب ما ذكره آنفا لان احد الاصلاحيين قد صرح له « بان المنافع التي نرجـو الحصول عليها يجب ان تنحصر في فلسطين وسوريا فقـط .. (وانه) يعاكس كـل اتفاق يعقد مع حزب اللامركزية او مع غير اهالي البلاد ولو باسم العرب » . وقد فاته على رأي داغر « ... ان السبب الذي يضطر اليهود الى هذا التساهل هو خوفه من حدوث شيء هام في البلاد العربية واعتقادهم بان الامة العربية لا تعدم جمعيات ثورية سوف تحدث تغييرا عظيمـا في البلاد في اقـرب آونة ... (وان) اليهود اذا شعروا بوجود جمعية قوية ذات تأثير في البلاد العربية يتساهلون كثيرا معها ويساعدونها ماديا ومعنويا على تحقيق امالها .. » .

هذه الامور التي كانت تجري سواء في الخفاء او علنا لم تقلق الفلسطينيين وحدهم بل اثارت تساؤلات لدى الدوائر القومية في بيروت التي لا تمثل جماعة الاصلاح وحدهم بل اقطاب جمعية العربية الفتاة ولسان حالهم جريدة (فتى العرب) . ويبدو ان محمـود المحمصاني قد كتب الى حقي العظم مستفسرا « عن عدة نقاط بخصوص الصهيونيين وملاحظته هو وسائر الاخوان على اقتراح رفيق العظم عقد مؤتمر مشتـرك » ، ورد رفيق العظم على هذه التساؤلات في رسالة مطولـة (٢٠ يونيو)(٥٩) حـول العلاقات الصهيونية العربية منذ بدايتها كي « يريح بالهم وينورهم في المسألة » . الرسالة تكشف بان الصهيونيين هم الذين بادروا فور تأسيس حزب اللامركزية وقيام الحـركة العربية الى ارسال احد زعمائهم الى مصر لاختبار حالتهم(٦٠)، وهو الذي حضر مؤتمر باريس « فقابلنا وتفاوض معنا في مركز اليهود بازاء الحركـة العربية ، فافهمناه اننا جماعـة مبدؤنا الديمقراطية ، وعندنا ان كل ابناء الوطن السوري سواء في الحقوق والواجبات، وان اليهود اذا تجنسوا بالجنسية الوطنية كانوا كغيرهم من ابناء هذا الوطن على شرط ان تحدد هجـرة الصهيونيين الى البـلاد وان لا يبقى منهـم شخص اجنبي لا يتجنس بالجنسية العثمانية ، وان يعلموا في مدارسهم اللغة العربية ويعلموا ابناء البلاد في هذه المدارس ، الى غير ذلك من الشروط .. » . ولم يعقب ذلك شيء ويظهر ان الصهيونيين كما يذكر العظم « قد ساوموا الحكومة على مـا يريدون ... فنـامت عنهم واخذت مهاجرتهم تزداد وشراؤهم للاراضي يكثر ، فاصبحنا امام امر واقع اذا لم تتخذ فيه كل الوسائل السياسية كان للصهيونيين الغلب ، وكان اليهم مصير فلسطين » ، لذلك فان حزب اللامركزية قد لجأ « بتهديدهم بطرق غير النشر ، ثم بالنشر ، حتى ايقنوا اننا غير نيام وان الحركة ليست من الضعف بالمنزلة التي يتوهمون ، ولا سيما بعد ان عرفوا ان حزبنا في فلسطين هو الذي يخشى جـانبه » وكانت النتيجـة ـ كما يضيف العظم ـ « انهم اوعزوا الى بعض زعمائهم في فلسطين ان يخابر احد افراد حزبنا للاتفاق مـع العرب ، وتعرض احد زعمائهم في الاستانة الى بعض انصارنا هناك وفاتحه بهذه الفكرة فكتبوا الينا بذلك .. » وبما ان المسألة الصهيونية اصبحت من المسائل التي لا تحل في الخفاء ـ على حد رأيه ـ فقد كتب ذلك الاقتراح ، ويتعهد العظم « اننا باذلون الجهد في حل هذه المسألة على وجه ينفع العرب وينفع فلسطين » ، ويرجو ان يوفق « اذا لم يحل ارباب الاهواء في الاستانة وغيرها ، خصوصا من بني قومنا ، دون هذا الاتفـاق رجاء جر المنافع الشخصية » . واشار رفيق العظم الى كتابات (الكرمل) وتعريضهـا به ، واتهمها بانه ليس لها سبب الا « ان بعض الصحافيين الفلسطينيين من اخواننـا المسيحيين ينظرون الى المسألة من الوجهة التي تخالف وجهتنا لاسباب اتحاشى بسطها، وقد ظهر ذلك من صاحب جريدة فلسطين الذي كان في مصر في الاسبوع الماضي ولـم يرضه اقتراح عقد المؤتمر ، اذ ربما كان يرى أن الاتفاق على حل هذه المسألة لا ينبغي

ان يدخل فيها غيرهم لاجل ...(٦١) » . ويطمئن المحمصاني واخوانه كي يكونوا على ثقة من « اننا لا نألوا جهدا في تخير احسن الطرق لمنفعة الوطن ، وان عنايتنا بالمسألة الصهيونية ما هي الا لاجل الوطن ، واما اولئك الذين ينظرون الى مصالحهم الشخصية قبل كل شيء او الى اهواء نفوسهم التي لا حد لها فدعوهم يقولون ما يشاءون .

يبدو ان دفاع العظم كان له اثره على (فتى العرب) مع انها لم تتفق معه في كثير من آرائه ، وبادرت(٦٢) تطلب من الصحيف التريث في الحكم حتى تتضح النتائج « ... فالعلاقة الذي جاهر بمقاومة اخطار الصهيونية في مواقف عديدة ليس من الحكمة ان نشينه من حسن نيته لمجرد رضاه بانعقاد مؤتمر لم ينعقد ولا بتت النقاط التي تدور حولها ابحاثه .. » (وفتى العرب) « لا تشك بان الخطر الصهيوني اكبر من أن يمكن تلافيه بعقد مؤتمرات كهذه ، ولكن لكل امرىء ان يجتهد في المصلحة العامة بما يوحيه اليه ضميره واخلاصه ، فالاغراق في التشاؤم بكل بادرة تبدر من رجالنا .. من الامور التي توهن من عزائم المعاملين » . ولكن دعوة فتى العرب لم تهدىء مخاوف الصحافة في فلسطين فعلق مراسل جريدة فلسطين في الاستانة على ما يدور فيها من محادثات بين الصهيونيين وبعض رجالات العرب بقوله(٦٣): « .. وكما أن كل صهيوني وضع نصب عينيه امتلاك فلسطين ، يجب على كل عربي ان يضع نصب عينيه المدافعة عن فلسطين ، فهم يهاجمون ، والوطنيون يدافعون ، والنصر مكفول للوطنيين لانهم موجودون في استحكاماتهم ، هذا اذا لم يخنهم قوادهم — اعني زعماءهم .. » وكان تنديد الكرمل بالزعماء عنيفا « .. اما كفى انكم اهملتم واجبكم الوطني وانصرف بعضكم عن الماديات الى الخياليات ، وبعضكم عن العموميات الى السعي وراء المنافع الخاصة، حتى قمتم في شيخوختكم تحاولون تخدير اعصاب المتنبهين من بني قومكم لتضيعوا الوطن »(٦٤).

ولكن هل نفضت جماعة اللامركزية يدها من الإتفاق ؟ يبدو ان زعماءها ظلوا يأملون عقد المؤتمر المشترك بحجة انه لمصلحة الوطن ، فقد بعث اسعد داغر من الاستانة برسالة الى رفيق العظم في ١٤ يوليو(٦٥) يخبره بعودة جاكوبسون من اوروبا ، الذي اخبره « بان كافة احزاب الجمعية الصهيونية قبلت — بكل سرور وارتياح — الاتفاق مع العرب على الاساس الذي اشار اليه ونشرته في المقطم » . ويضيف داغر ان جاكوبسون كلفه بسؤال العظم ان يعين المدة التي تناسبه لعقد المؤتمر ، وان يستشيره بالخطة التي يجب عليه اتباعها ، ولذا يلح داغر على رفيق العظم ان يكتب مفصلا بهذا الشأن اما له واما لنجيب بك شقير(٦٦). وان يهتم باقناع جمعية بيروت لارسال معتمد جدير بالثقة الى المؤتمر الذي سيعقد في مصر .

ولكن كيف تراجعت اللامركزية نهائيا عن فكرة الاتفاق والدعوة لعقد مؤتمر مشترك ؟ الادلة تشير الى ان التراجع لم يتم الا بعد قطع اخر امل بالوصول الى اتفاق . وربما تعثر عقد المؤتمر لان اللجنة التنفيذية الصهيونية قد ترددت بارسال ممثلين من الزعماء الكبار يمكنهم اتخاذ قرارات مسؤولة ، كذلك لم يكن لدى اللجنة « مقترحات عملية لتقديمها بحيث تسكن مخاوف العرب(٦٧)، وربما حدث التراجع نتيجة ضغط الفئات القومية في بيروت التي لها وزنها في الحركة العربية ، او بسبب رد الفعل العنيف الذي ابداه الرأي العام في فلسطين ضد اي مشروع اتفاق .. وبالفعل كان قد بدأ تشكيل جمعيات فلسطينية لا صهيونية داخل فلسطين وخارجها ، كما بدت بوادر عمل عربي منظم بتشكيل جمعيات عربية في القاهرة والاستانة لمقاومة التيار الصهيوني .

ولكن رشيد رضا ، احد الزعماء السوريين في القاهرة الذين ناصروا فكرة الاتفاق ، قدم دليلا واضحا على ان التراجع عن فكرة الاتفاق قد اصبح قاطعا .. اذ في تعليقه

على ما عربته جريدة فلسطين لبعض فصول من كتاب اوشكين (البروغرام الصهيوني) يقول(٦٨) « . . . ان الصهيونيين اذ تم لهم ما يريدون فانهم لا يبقون في (أرض الميعاد) التي يؤسسون ملكهم الجديد فيها مسلما ولا نصرانيا ، وليست ارض الميعاد او فلسطين عندهم ما نسميه نحن الان فلسطين فقط بل هي . . . تمتد الى سوريا حتى النهر الكبير اي نهر الفرات . . » ويتساءل « . . فماذا عسى ان يفعل العرب اصحاب فلسطين من اسباب المحافظة على وطنهم واملاكهم فيه . . على جهل السواد الاعظم منهم بكنه الخطر وكنه قوة مزاحميهم ، وعلى جهلهم ايضا بقوة انفسهم وبطريق الانتفاع بها . . » ومع ذلك فهو ليس مبالغا في التشاؤم « . . . لا يكاد يوجد شعب من شعوب الارض غافل عن قوته واستعداده كالشعب العربي ، فقوته واستعداده كامنان فيه كمون النار في حجر الصوان تحت الثلج . . . فمن ذا الذي يزيل او يذيب الثلج عن هذا الحجر الصلد ، واين مقدحة الحديد التي تقدح النار من هذا الزند » يترك الاجابة عن هذين السؤالين الى الايام « فان الجواب عنهما احداث وافعال لا احاديث ولا كلام . . »

وتقدم محمد المحمصاني بتقريب وجهات النظر العربية في مقال له في الاقدام(٦٩)، أوضح فيه ان الجميع قد اصبح مقتنعا بخطر الصهيونية وضرورة مقاومتها « لا فرق في ذلك بين فلسطين وغيرهم من ابناء العرب ولا سيما في سوريا فانهم جميعا متكافلون في هذه المسألة حسبما يقتضيه التضامن القومي . . » الاختلاف البسيط بين الفئات حول كيفية تلك المقاومة ، ورأي المحمصاني هو « انا لسنا ازاء حركة مباراة ومنافسة ، بل حركة دفاع عن حياة عامة توجب الاخذ بكل طرق المقاومة لا فرق بين انشاء الجمعيات والنقابات وبين تأليف العصابات المسلحة . . »

لا شك ان الشهور القليلة التي سبقت اعلان الحرب العالمية الاولى كانت غنية بالاحداث ، تصادمت فيها وجهات نظر ، ولعبت فيها عوامل خفية : وكان امرا غريبا ان تحمل فئة من العرب فكرة الاتفاق مع الصهيونيين وسط عداء قد استحكم منذ سنوات عديدة وبعد معرفة اكيدة ببرامج الصهيونية . قد تكون لها دوافعها الخاصة : اعتقادها بانه طالما يصعب مقاومة الخطر الصهيوني فعلى الاقل يمكن ايقافه عند حد بتقييده بشروط معينة ، وخاصة ان امام الحركة العربية مواجهة اخرى مع الاستبداد التركي. وربما كان للصهيونيين كذلك دوافعهم الخاصة نحو الاتفاق تعود الى رغبتهم في استغلال الاستياء المتزايد في الدوائر العربية ضد السياسة التركية ، وبهذه الطريقة — كما يقول (ليختهيم) السكرتير السياسي لجاكوبسون — يستحيل على الحكومة ان ترفض طلبهم بحجة انها لا تريد ان تغضب العرب .

بعض المصادر اليهودية توقع اللوم على الصهيونيين لان جهودهم قد فشلت في الوصول الى تفاهم(٧٠)، وان مرد ذلك لان المسائل السياسية لم تلمس قط خلال المفاوضات وظلت المحادثات داخل حدود الامور المادية وداخل اطار الامبراطورية العثمانية . وظل ليختهيم يلح في تقاريره الى اللجنة التنفيذية الصهيونية على نفس العبارة « . . . انه لا يمكن كسب زعماء الحركة العربية الى قضيتنا الا على اساس واحد ، هو فكرة معاهدة سلم على مقياس واسع بين اليهود والحركة العربية القومية » .

ولكن حتى لو وقعت اتفاقية سياسية دائمة مع الزعماء العرب ، هل كان بامكانها ان تهدىء مخاوف العرب ، او ان تغير مجرى الاحداث ؟ لو عقد الاتفاق فان الفائدة تعود على الصهيونيين اكثر من الوطنيين — على حد تعبير صاحب جريدة فلسطين « . . فهم لن يخرجوا قبل ان ينالوا اعترافا صحيحا بحقيقة مركزهم في فلسطين وانهم شركاء

للوطنيين فيها بما لهم من المصالح فيكتسبون حقا شرعيا لم يكن لهم مع بقائهم على مبادئهم الصهيونية .. » الصهيونيون انفسهم كانوا يشعرون ان هناك رفضا عربيا لاي صور الصهيونية ، فقد كتب ليختهيم الى جاكوبسون « .. ان العرب يشعرون ان كل المنافع الاقتصادية والصحية التي سوف نجلبها معنا لا يمكن ان تقاس امام حقيقة واحدة وهي ان اي تقدم من جانبنا يزيحهم آليا »(٧١).

الحواشي

١ — من مراسلات السفارة البريطانية في الاستانة مع وزارة الخارجية البريطانية ١٩٠٩ ، ١٩١٠ F.O. 424/222, 224, 250.
F.O. 371/1010/20761 F.

٢ — Waters, M., *Haganah, the story of Jewish self defence in Palestine,* London, 1947, p. 15.

٣ — Perlmann, M., *Chapters of Arab Jewish Diplomacy, 1918-1922.* Jewish Social Studies, April 1944, p. 127.

٤ — Cohen, I., (ed.), *Zionist Work in Palestine,* New York, 1912, pp. 172-180.

٥ — رسالة روبن الى ولفسوهن (رئيس المنظمة الصهيونية) في كولون ، ١٥ يوليو ١٩١١ (بالالمانية) ملحق لمقال بالعبرية : السبرج
Alsberg, P.A.
بعنوان : المسألة العربية في سياسة اللجنة التنفيذية الصهيونية قبل الحرب الاولى
Shivat Zion, Vol. 4, 1956-57

٦ — من مجموعة اوراق محب الدين الخطيب .

٧ — **الاهرام** ، ٧ فبراير ١٩١٣ .

٨ — **المنار** ج ٢ ، م ١٦ ، ص ١٤٥ (فبراير ١٩١٣) .

٩ — لم ير رشيد رضا منذ عام ١٩١١ مانعا من استخدام اموال اليهود العثمانيين والاجانب في مشاريع اعمار البلاد بشرط اخذ الحذر من استيلائهم على الاراضي المقدسة .

١٠ — **الاهرام** ، ٢٢ فبراير ١٩١٣ .

١١ — نقلا عن **الاهرام** ، ٢٢ ابريل ، **والمقطم** ، ٢٣ ابريل ١٩١٣ .

١٢ — مراسلات نسيم ملول (بخط يده) بين مجموعة اوراق محب الدين الخطيب (امين سر حزب اللامركزية) وكانت موجهة اما الى رفيق العظم رئيس الحزب او حقي العظم سكرتير الحزب . ويظهر ان جهود ملول في سبيل نشر مبادىء الحزب قد دفعت باللجنة العليا لحزب اللامركزية في جلسة ١٦ مارس ١٩١٣ الى ارسال كتاب تشكره اللجنة فيه على ما يبذله من الهمة لتأسيس فرع الحزب في فلسطين .

١٣ — Roi, Y., The Zionist Attitude to the Arabs 1908-1914, *Middle Eastern Studies,* April, 1968, pp. 200-201.

١٤ — ملحق بالفرنسية لمقال (السبرج) العبري **المذكور سابقا** .

١٥ — لم يشر هوخبرج في تقريره الا الى اربعة اسماء صريحة : رفيق العظم ، ابراهيم سليم النجار ، رزق الله ارقش ، احمد مختار بيهم .

١٦ — **الاصلاح** ، ١٠ مايو ، ٦ يونيو ، ١٢ يونيو ١٩١٣ .

١٧ — مجموعة اوراق محب الدين الخطيب .

١٨ — جريدة **المفيد** (٨ ابريل ١٩١٣) وكان احد اصحابها عبد الغني العريسي من اعضاء اللجنة التحضيرية في باريس .

١٩ — مجموعة اوراق محب الدين الخطيب .

٢٠ — ملحق مقال (السبرج) العبري المذكور سابقا .

٢١ — يطلب هوخبرج في خاتمة رسالته ان يبعث له جاكوبسون اعتمادات مالية لمواجهة النفقات « العرب وهم كثيرون قد كلفوني كثيرا » وهو يقترح ان يقيم للمندوبين حفل عشاء قبل موعد مناقشة مسألة الاستيطان بيوم كي يؤكد لهم بذلك الاخوة العربية اليهودية كما فعل في القاهرة .

٢٢ — **المؤتمر العربي الاول** ، القاهرة ١٩١٣ ، صادر عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية ، جمع ونشر محب الدين الخطيب .

٢٣ — مجموعة اوراق محب الدين الخطيب .

٢٤ — يذكر هوخبرج انه اثناء المناقشة قال خيرالله خيرالله « .. ان هجرة الاغنياء فقط هي التي يمكن ان تكون نافعة للبلاد » ، وعندها صاح بيهم قائلا « .. استيطان يهودي نعم ، ولكن استيطان تركي لا » واثارت تلك الملاحظة

بعض الضوضاء في صفوف الطلبة العرب الذين كانوا يحضرون المؤتمر ولكن لم يتحدث منهم احد معترضا .

٢٥ ــ **الاهرام** ، ٢٦ يوليو ١٩١٣ .

٢٦ ــ مقال (السبرج) العبري **المذكور سابقا** .

٢٧ ــ **الكرمل** ، ١٥ يوليو ١٩١٣ .

٢٨ ــ **الكرمل** ، ٢٥ يوليو ١٩١٣ ، واعداد اخرى في اغسطس وسبتمبر ١٩١٣ .

٢٩ ــ Ruppin, A., *Three Decades of Palestine*, Tel-Aviv, 1936. pp. 35-65.

٣٠ ــ *The New East* 19. 12. 1913.

٣١ ــ **فلسطين** ، ٤ ابريل ١٩١٣ .

٣٢ ــ تقرير القنصل ، ٢٩ ابريل ١٩١٤ F.O. 371/2134/22036.

٣٣ ــ **فلسطين** ، ٦ يونيو ١٩١٤ .

٣٤ ــ مقال السبرج العبري **المذكور سابقا** .

٣٥ ــ **الكرمل** ، ٤ نوفمبر ١٩١٣ .

٣٦ ــ **المقطم** ، ١٨ نوفمبر ١٩١٣ .

٣٧ ــ **المنار** ، ديسمبر ١٩١٣ ، ص ١٧٢ .

٣٨ ــ **المنار** ، مارس ١٩١٤ ، ص ٣١٩ ــ ٣٢٠ .

٣٩ ــ **المقطم** ، ١٤ ابريل ١٩١٤ .

٤٠ ــ مجموعة اوراق محب الدين الخطيب .

٤١ ــ **الكرمل** ، ١٧ ابريل ١٩١٤ .

٤٢ ــ **الاقدام** ، ١٢ و ٢٩ مارس ، ١٢ ابريل ، ٣ مايو ، ١٤ يونيو ١٩١٤ .

٤٣ ــ **فتى العرب** ، ٢٧ مايو ١٩١٤ .

٤٤ ــ **المؤيد** ، ١١ مايو ١٩١٤ .

٤٥ ــ **الاقدام** ، ٢٤ مايو ١٩١٤ .

٤٦ ــ **الاهرام** ، ١٧ ابريل ١٩١٤ .

٤٧ ــ **فتى العرب** ، ١٩ ابريل ١٩١٤ .

٤٨ ــ كان احد اصحاب فتى العرب عبد الغني العريسي ، وانضم الى هيئة التحرير محمد المحمساني بعد انتهاء دراسته في باريس والاثنان من مؤسسي العربية الفتاة الداعين لمؤتمر باريس ، وساهم في التحرير عارف الشهابي ، وكان ثلاثتهما من شهداء ١٩١٦ .

٤٩ ــ **المقطم**، ٦ يونيو ، **الاقدام**، ٧ ، ١٤ يونيو ١٩١٤ .

٥٠ ــ **فتى العرب** ، ٦ يونيو ١٩١٤ .

٥١ ــ يعتمد مقال (السبرج) السابق ، ورسالة غير منشورة لنيفيل ماندل Mandel بعنوان : *Turks, Arabs and Jewish immigration into Palestine 1882-1914.* Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford 1955.

على دراسة وافية للارشيف الصهيوني حول هذا الموضوع .

٥٢ ــ رسالة روبن الى جاكوبسون ، ١٢ مايو ١٩١٤ (ملحق مقال السبرج) وقد انتقد جاكوبسون هذه السياسة لان عملية نقل السكان يبرر مخاوف العرب بأن الصهيونيين يهدفون ازاحتهم من اراضيهم . بين هذه الشخصيات ــ كما تذكر المصادر الصهيونية ــ ناصيف الخالدي ، وعبد الرحمن الشهبندر ، ومحمد كردعلي ، وجورج فاخوري .

٥٤ ــ مجموعة اوراق محب الدين الخطيب .

٥٥ ــ مجموعة اوراق محب الدين الخطيب .

٥٦ ــ مجموعة اوراق محب الدين الخطيب .

٥٧ ــ هذه الشخصيات هي : محي الدين الحسيني ، احمد عارف الحسيني ، سعيد عبد الحي الحسيني ، حسني خيال (من غزة) ، اسماعيل الحسيني وسعيد الحسيني (من القدس) ، محمود ابو الهدى وسليم الشيخ علي وعبدالله الصاوي (من يافا) ، سعيد الكرمي (من طولكرم) وصاحب الرسالة (حافظ السعيد) .

٥٨ ــ مراسلات اسعد داغر ضمن مجموعة اوراق محب الدين الخطيب .

٥٩ ــ مجموعة اوراق محب الدين الخطيب .

٦٠ ــ حسب تقرير هوخبرج المشار اليه سابقا ، ان المبادرة جاءت من ابراهيم سليم النجار .

٦١ ــ هذا القسم من الرسالة تالف .

٦٢ ــ **فتى العرب** ، ٢٠ يونيو ١٩١٤ .

٦٣ ــ **فلسطين** ، ٤ يوليو ١٩١٤ .

٦٤ ــ **الكرمل** ، ١٢ يونيو ١٩١٤ .

٦٥ ــ مجموعة اوراق محب الدين الخطيب .

٦٦ ــ نجيب شقير هو رئيس تحرير جريدة **بيام** لسان الحركة العربية ، الاستانة وتصدر باللغة التركية .

٦٧ ــ مقال السبرج (العبري) **المذكور سابقا** .

٦٨ ــ **المنار** ، اغسطس ١٩١٤ ، ص ٦٩٧ ــ ٧٠٨ .

٦٩ ــ **الاقدام** ، اغسطس ١٩١٤ .

٧٠ ــ Cohen, Aaharon, *Israel and the Arabs World*, London 1970, p. 106.

٧١ ــ *Ibid.*, p. 105.

مراجعات

بن — تسيون دينور (رئيس التحرير) ، « **سيفر توادوت هاهاغاناه** » ، (« كتاب تاريخ الهاغاناه ») (تل ابيب ، عام عوفيد ، ١٩٧٣ — القسم الثالث) (بالعبرية)

ان القسم الثالث من « كتاب تاريخ الهاغاناه »، موضوع هذه المراجعة ، هو الاخير من مجموعة من ٨ مجلدات تقع في ٤٥٣٦ صفحة من القطع الكبير (القسم الاول : مجلدان — ١٠٠٢ ص ، القسم الثاني : ٣ مجلدات — ١٤٦٦ ص ، والقسم الثالث : ٣ مجلدات — ٢٠٦٨ ص، منها ٤٦٥ ص من المصادر والوثائق والفهارس) تبحث في تاريخ الهاغاناه ، كبرى المنظمات العسكرية الصهيونية في فلسطين ، منذ نشأتها وحتى صدور الامر الرسمي باقامة « جيش الدفاع الاسرائيلي » يوم ١٩٤٨/٥/٣١ ، التي شكلت الهاغاناه عموده الفقري . وقد اعدت الكتاب مجموعة من الباحثين، كانت قد كلفت بذلك العمل بعد نهاية حرب ١٩٤٨ / ١٩٤٩ مباشرة ، وصدر القسمان الاولان منه بين ١٩٥٤ و١٩٦٤ ، بعد أن تولت « معرخوت »، دار النشر التابعة للجيش الاسرائيلي نشرهما . وتولت اصدار القسم الثالث دار نشر خاصة بعد ان عارضت كتلة غاحال ، يوم كانت مشتركة في حكومة التكتل الوطني ، استمرار دار نشر رسمية باصدار كتاب لا يتخذ موقفا وديا من آبائها — منظمتي اتسل (الارغون) وليحي (شتيرن) . أما رئيس تحرير الكتاب ، البروفسور بن — تسيون دينور (دينبورغ) ، فهو عميد قسم التاريخ اليهودي المعاصر في الجامعة العبرية بالقدس سابقا ، ومن واضعي المؤلفات العديدة في مجال اختصاصه ، وقد توفي قبل بضعة أشهر .

ان « كتاب تاريخ الهاغاناه » ، رغم عنوانه ، لا يبحث في تاريخ منظمة الهاغاناه وما يتصل بها فقط ، وانما يتطرق ايضا الى معالجة تاريخ النشاط الصهيوني في فلسطين منذ خطواته الاولى خلال الثلث الاخير من القرن التاسع عشر وحتى سنة ١٩٤٨ ، انطلاقا من الافتراض القائل ان تاريخ الهاغاناه ، وبالتالي تاريخ الجناح العمالي الصهيوني ، مؤسس الهاغاناه ، مؤيدها وزعيمها، هو نفسه تاريخ النشاط الصهيوني في فلسطين واحيانا تاريخ الصهيونية بأسرها.وهذا الافتراض، وان لم يكن له ما يدعمه بالنسبة للفترة التي يغطيها القسم الاول من الكتاب (منذ بداية النشاط الصهيوني في فلسطين وحتى ١٩٢٠) او القسم الثاني (١٩٢٠ — ١٩٣٩) ، يوم كانت الهاغاناه منظمة صغيرة ، وكانت اهدافها فوق طاقتها ، رغم ما احرزته من تقدم وقوة في اواخر تلك الفترة ، خلال سني الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦ — ١٩٣٩) من خلال تعاونها مع البريطانيين لسحق الثورة ، فانه لا يخلو من الصحة بالنسبة للفترة التي يغطيها القسم الثالث (منتصف ايار ١٩٣٩ — اواخر ايار ١٩٤٨) . فخلال هذه الفترة الحافلة بالاحداث ، تعاظمت قوة الهاغاناه وقوة الجناح العمالي الصهيوني بشكل لا مثيل له ، اذا ما قورنت بما كانت عليه في السابق ، بحيث استطاعت في النهاية مقاومة السياسة البريطانية في فلسطين ، عند الضرورة ، وخوض حرب ١٩٤٨ بنجاح واقامة اسرائيل .

يتضح من مجمل ما جاء في الكتاب ، ومن الوثائق التي يحتوي عليها ، ان الكتاب الابيض الذي أصدرته الحكومة البريطانية في ايار ١٩٣٩ ، في محاولة لانهاء الثورة العربية في فلسطين ولكسب هدوء العرب وعطفهم ، في ظل الخطر النازي الداهم ، كان بمثابة ناقوس الخطر الذي ايقظ الصهيونية ودفعها الى شد الاحزمة والاعتماد على

النفس (ص ١٨٩) واعادة النظر في موقفها من بريطانيا . فقد اعتبرت الزعامة الصهيونية التعليمات التي احتوى عليها الكتاب الابيض ، وخاصة تلك التي تقيد حرية اليهود في شراء الاراضي العربية في فلسطين ، وبالتالي تعرقل عمليات الاستيطان الصهيوني ، وتحدد الهجرة اليهودية الى البلد ضربة مؤلمة للاسس الرئيسية التي تقوم عليها الصهيونية ونهاية لـ ٢١ سنة من التعاون ضمن اطار سياسة اقامة الوطن القومي (ص ٩)، نتيجتها القضاء على الاماني الصهيونية في اقامة دولة فلسطين ، ولهذا ينبغي مقاومتها والعمل على تغييرها ، او التحايل عليها والاستمرار في بناء الكيان الصهيوني . وهي الطرق التي اتبعتها الحركة الصهيونية في علاقتها مع بريطانيا منذ نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ وحتى خروج البريطانيين من فلسطين سنة ١٩٤٨ .

كان من بين النتائج الرئيسية لصدور الكتاب الابيض ، على الصعيد السياسي ، تقوية الاتجاه الصهيوني المؤيد لقيام دولة يهودية في فلسطين ، دون الاعتماد بشكل رئيسي على بريطانيا او حتى من خلال الصراع معها وازدياد نفوذ الفئة المؤيدة لهذا الاتجاه ، بزعامة بن — غوريون ، ومن خلال خلاف مع وايزمن (ص ١٨٨ و٨٠٦) . وقد استمر هذا الاتجاه سائدا حتى اقامة اسرائيل وظهر بوضوح في مقررات مؤتمر بلتيمور (١٩٤٢) ومقررات المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين (١٩٤٦) . أما الخطوة الاولى التي ترتبت على ذلك الاتجاه فكانت اتخاذ ادارة الوكالة اليهودية، في حزيران ١٩٣٩ ، قرارا يقضي باعداد الهاغاناه « ليس لاغراض الدفاع فقط ، وانما كنواة الجيش اليهودي » (ص ٤٢) ، بعد أن كلفت بن — غوريون بتنظيم شؤونها . وقد كانت هذه الخطوة بمثابة تدشين فترة من ٢٥ عاما استمر بن — غوريون خلالها بالاشراف على الشؤون العسكرية، ففي عام ١٩٤٦ كلف برئاسة « دائرة الدفاع » التابعة للوكالة اليهودية (ص ١٣٢٢) ، ومع اقامة اسرائيل اصبح اول وزير دفاع لها واستمر يحتفظ بمنصبه هذا ، عدا فترة قصيرة ، حتى اعتزاله الحياة السياسية سنة ١٩٦٣ .

ان الاتجاهات التي أشرنا لها ، والاعتبارات الكامنة وراءها ، هي التي بلورت مواقف الجناح العمالي الصهيوني ودفعته الى اتباع سياسة مرنة ، لدعم قوته وصقلها من خلال التعاون مع الفئات الصهيونية الاخرى التي استطاع كسبها الى جانبه ، او التعاون مع جزء منها دون الاخر، بين الفينة والاخرى ، حسب متطلبات الوضع الراهن . كذلك اتبعت الزعامة الصهيونية نفس السياسة مع بريطانيا ، فتعاونت معها من حين لاخر خلال فترات معينة ، او في مجالات معينة تعود عليها بالفائدة ، ولم تتردد في مقاومتها بالنسبة للاجراءات التي تعتبرها الصهيونية مناهضة لمصالحها الحيوية ، حتى خلال فترات التعاون مع بريطانيا .

كان من بين اولى الاجراءات التي اتخذتها القيادة الصهيونية بعد قرارها تحويل الهاغاناه الى « نواة للجيش اليهودي » ، بعد صدور الكتاب الابيض ، توسيع قاعدة المنظمة الشعبية واقامة « رئاسة اركان » لها مشكلة من ممثلين عن حزب مباي ، زعيم الجناح العمالي من جهة ، « المدنيين » (الفئات اليمينية المعتدلة — فيما بعد حزب التقدميين) ومنظمة همزراحي المتدينة (فيما بعد الحزب الديني القومي) من جهة اخرى، على أساس التساوي بين الطرفين ، رغم ان قوة الجناح العمالي ، عدة وعددا ، كانت تفوق باضعاف قوة الطرف الاخر ، وذلك في محاولة ناجحة لعزل المنظمة العسكرية الاخرى المناوئة للهاغاناه ، اتسل ، التي كانت خاضعة لسيطرة اليمين المتطرف من الصهيونيين الاصلاحيين، بزعامة جابوتينسكي ، واتباعهم . ولقد استمر هذا الاتفاق ، الذي أسفر عن اقامة هاغاناه متماسكة، والتعاون بموجبه قائمين ، رغم التعديلات التي ادخلت عليه (ص ٥٣ — ٥٥ و ٢١٥ — ٢٢٥) حتى ١٩٤٨ ، بل اتضح انه لا يزال ساري المفعول حتى اليوم ، اذ أن تلك القوى اصبحت فيما بعد القوى الرئيسية التي شكلت معظم الحكومات الاسرائيلية .

بعد تشكيل « رئاسة اركان » الهاغاناه ، دار البحث في المنظمة حول « الاجراءات » التي ينبغي اتخاذها ضد السلطات البريطانية في فلسطين ، ردا على سياسة الكتاب الابيض ، غير انه قبل الانتهاء من تلك المداولات ، نشبت الحرب العالمية الثانية في اول ايلول ١٩٣٩ ، مما دفع المنظمة الى تعديل سياستها والاتجاه نحو التفتيش عن

المجالات التي تستطيع التعاون مع بريطانيا ضمنها . اما اولى الطلبات التي تقدمت بها الصهيونية اثر ذلك فكانت الدعوة الى اقامة جيش يهودي ، من أبناء اليهود في فلسطين ، للاشتراك في الحرب الى جانب الحلفاء ، وهو نفس المطلب الذي تقدمت به الصهيونية خلال الحرب العالمية الاولى ، ولما لم تجد استجابة فورية لذلك ، لجأت الى دعم « المجهود الحربي » البريطاني ، بواسطة تزويد القوات البريطانية في فلسطين بمعظم حاجاتها من الغذاء والخدمات اولا ثم بعض المنتجات الصناعية والحربية ، مما ساعد في نهاية الامر على تقوية الاقتصاد الصهيوني في فلسطين بشكل ملحوظ (ص ٢٠٣ — ٢١٠) .

استمرت القيادة الصهيونية في مطالبتها باقامة جيش يهودي ، حتى تم لها ما ارادت خلال السنة الاخيرة من الحرب ، عندما اقيمت في اواخر ١٩٤٤ « الفرقة اليهودية » ، ولكن التعاون في المجال العسكري بين الصهيونية وبريطانيا كان قد بدأ قبل ذلك باربع سنوات . وقد حدث التغيير في منتصف سنة ١٩٤٠ ، بعد أن دخلت ايطاليا الحرب الى جانب المانيا وشعرت بريطانيا بالخطر يهدد وجودها في البحر المتوسط والشرق العربي (ص ٩١) ، ورغم ذلك استمرت في رفض عروض الصهيونية اقامة جيش يهودي ، ولكنها عرضت عليها بدلا من ذلك حث اليهود على التطوع في الجيش البريطاني . اما القيادة الصهيونية فقد اعتبرت تلك العروض بمثابة « مناسبة لتدريب الالاف من شبابنا على حساب الامبراطورية البريطانية » (ص ٣٠٣) فلجأت الى تنظيم عمليات التطوع ، موعزة للكثيرين من اعضاء الهاغاناه للقيام بذلك . ولقد ثبت فيما بعد أن هذه الخطوة كانت من الخطوات الهامة التي أقدمت عليها الصهيونية خلال الحرب ، اذ اتضح بعد نهاية الحرب وتسريح الجيوش ان ٢٦٫٦٢٠ يهوديا من فلسطين كانوا قد خدموا في الجيش البريطاني اثناء الحرب (منهم في سلاح المشاة — ٤٨٦٧ جنديا، الهندسة — ٤٣٦٠ ، الجو — ١٨٦٣ ، البحرية — ١١٠٥ والمدفعية — ٦٧٠) وذلك بالاضافة الى ٨٠٠ شخص تجندوا للفرقة اليهودية رأسا و ٦ الاف من الغفراء (نوطريم) كانوا يعملون في فلسطين (ص ٦٩٩ — ٧٠٠). وبعبارة اخرى، فقد تم خلال الحرب تدريب ما يقارب من ٣٠ الف يهودي في فلسطين على استعمال السلاح ، بكافة انواعه ، بفضل تعاون الصهيونيين مع بريطانيا . ولقد كانت تلك القوى البشرية خير نواة للجيش الاسرائيلي ، الذي اقيم بعد حوالي السنتين من تسريح الدفعات الاخيرة من اولئك المجندين .

ولم يكن تدريب ذلك العدد من الجنود والضباط الانجاز الوحيد الذي حققته الهاغاناه خلال الحرب ، اذ يؤكد الكتاب ان البريطانيين ايضا كانوا احدى القوى الرئيسية التي ساعدت على تشكيل كتائب البلماح ، قوى الهاغاناه الضاربة، بعد أن ساهموا في تمويل اقامة هذه الوحدات (ص ٣٨٤) لتعمل ضد الالمان ، اذا ما احتلوا فلسطين . ولم يستمر التمويل البريطاني لنشاط البلماح طويلا ، على أية حال ، ولكن مع ايقافه وجدت حركات الكيبوتسات طريقة ناجعة لتقديم الاموال اللازمة ، خاصة بعد ان رفض جناح « المدنيين » في قيادة الهاغاناه تمويل اقامة قوى ضاربة ، فأعلنت عن تبنيها لوحدات البلماح (ص ٣٩٧) ودعتها لاقامة معسكراتها في المستوطنات الزراعية المختلفة ، حيث يخصص نصف وقت المجندين لمساعدة أبناء المستوطنة في الاعمال الزراعية والنصف الباقي للتدريب (وكان هذا الترتيب أساسا لوحدات الناحال التي أقامها الجيش الاسرائيلي فيما بعد) . وبسبب قلة الموارد المالية اتبع البلماح ايضا طريقة العمل من خلال الاحتفاظ بقوات احتياط ، وذلك بتسريح المجندين الذين يتم تدريبهم والاحتفاظ بهم كاحتياط لايجاد مكان لتدريب المجندين الجدد (وهذه الطريقة ايضا أصبحت من الاسس التي اتبعها الجيش الاسرائيلي فيما بعد).

كانت اقامة كتائب البلماح ، كما اتضح فيما بعد ، اهم خطوة اتخذها الجناح العمالي الصهيوني ، المسيطر على الحركة الصهيونية ، لتأمين نفوذه وقوته خلال هذه الفترة والتي ساعدته على تسلم مقاليد الحكم في اسرائيل عند اقامتها . فاحجام « المدنيين » عن الاشتراك في اقامة تلك الكتائب وتمويلها والاشراف عليها ، ترك المجال مفتوحا امام الزعامة العمالية ، ممثلة في ابناء الكيبوتسات لبسط سيطرتها شبه المطلقة على تلك القوات ، وبشكل تمكنت معه حركة هاكيبوتس هامئوحاد من بسط نفوذها على البلماح بكامله (ص ١٣١٦ — ١٣١٧) . صحيح ان هذا النفوذ كان احد الاسباب الرئيسية وراء قرار بن —

غوريون بحل قيادة البلماح وتصفية كتائبه بواسطة مزجها بكتائب اخرى في الجيش الاسرائيلي ، وذلك بعد ان كان هاكيبوتس هامئوحاد والحزب الذي تزعمه ، احدوت هعفوداه قد انشقا سنة ١٩٤٦ عن مباي ، حزب بن — غوريون ولكن ذلك لم يتم الا في نهاية سنة ١٩٤٨ ، عندما كانت الحرب العربية الاسرائيلية تقترب من نهايتها ، وبعد ان كان البلماح قد نفذ معظم المهام التي القيت على كاهله . فمن بين كتائب البلماح شكلت الوحدات التي قامت « باصطياد » اعضاء اتسل ، المنظمة المناوئة للهاغاناه وتسليم العديدين منهم للسلطات البريطانية (ص ٥٣٥ — ٥٣٧) ، ضمن ما عرف بحملة « السيزون » في اواخر ١٩٤٤ واوائل ١٩٤٥ ، وذلك بعد ان فاق الارهاب اتسل ، بقيادة بيغين ، الحد المسموح به حسب « تقاليد » الهاغاناه واصبح يشكل خطرا عليها وعلى البريطانيين ، وهي الحملة التي أسفرت عن اضعاف اتسل عسكريا واقتصاديا ، بعد اعتقال العديدين من اعضائها ومنع التبرعات عنها . ولكن من بين كتائب البلماح ايضا جاءت الوحدات التي شنت الهجومات على القوات البريطانية في فلسطين ومرافقها الحيوية سنة ١٩٤٦ ، وهذه المرة بالاشتراك مع اتسل بالذات وليحي ايضا ، ضمن ما سمي « حركة العصيان العبري » ، التي اقيمت بهدف العمل على حمل بريطانيا عنوة على تغيير سياستها تجاه المستوطنين اليهود في فلسطين — بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والاستجابة لطلبات الحركة الصهيونية . وكانت قوات البلماح هي التي نفذت العملية الاخيرة في تلك السلسلة من العمليات المشتركة للمنظمات العسكرية الصهيونية الثلاث ، عندما قامت ليلة ١٩٤٦/٦/١٧ بنسف كل الجسور الرئيسية التي كانت تصل بين فلسطين والدول المجاورة (ص ٨٨٠ — ٨٨١) ، وهي العملية التي أثارت حنق السلطات البريطانية ودفعتها الى اتخاذ اجراءات مضادة ، فقامت يوم ١٩٤٦/٦/٢٩ ، وهو ما سمي فيما بعد « السبت الاسود » باعتقال زعماء الوكالة اليهودية مع بعض الزعماء الاخرين من بين المستوطنين اليهود في فلسطين والزج بهم في السجن (ص٨٨٩ — ٨٩٣). وقد كانت تلك الاجراءات هي السبب في قيام اتسل بنسف فندق الملك داوود في القدس ، حيث كانت المكاتب الرئيسية لحكومة الانتداب ، يوم ١٩٤٦/٧/٢٢ ، مما أسفر عن مقتل نحو ٨٠ شخصا من كبار الموظفين . وفي تعليقه على هذه العملية لا يورد الكتاب (ص ٨٩٨ — ٩٠١) تفاصيل جديدة يمكن ان تكذب ادعاء اتسل بانها قامت بتلك العملية بمعرفة الهاغاناه وبأمر من القيادة المشتركة ، وهو ما انكرته الهاغاناه فيما بعد ، وذلك لتدمير الوثائق التي حصلت عليها السلطات البريطانية عندما اقتحمت المكاتب الرئيسية للوكالة اليهودية يوم « السبت الاسود » .

ان قوات البلماح لم تكن كثيرة العدد ، ففي شهر تشرين الثاني ١٩٤٧ بلغ عدد العاملين فيها ٢١٠٠ رجل ، بالاضافة الى ١٠٠٠ رجل في الاحتياط ، ولكن خلال الاشهر الاولى لسنة ١٩٤٨ ارتفع عددها الى ٤٠٣٥ رجلا وفي اوائل ايار ١٩٤٨ وصل الى ٥٩٠٦ جنود ، منهم ١٠٤٨ فتاة (ص ١٤٨٦ — ١٤٨٩) . ولكن على الرغم من ذلك فقد كانت تلك القوات بمثابة رأس الحربة للقوات اليهودية التي حاربت العرب في فلسطين وتمكنت من احتلال مناطق ومدن عربية عديدة ، بعد حسم عدة معارك مهمة لصالح اليهود ، وذلك قبل دخول الجيوش العربية الى البلد يوم ١٩٤٨/٥/١٥ .

ان ما ذكرناه حتى الان يلخص الانجازات الاساسية التي حققتها الصهيونية من خلال التعاون مع بريطانيا خلال الحرب او عقب ذلك ، ولكن هذا التعاون — كما أشرنا — لم يكن الطريق الوحيد الذي لجأت اليه الهاغاناه والحركة الصهيونية ، اذ يكشف الكتاب أيضا عن الاساليب التي اتبعتها الصهيونية لتحقيق اهدافها في المجالات الاخرى ، ويتحدث باسهاب عن المحاولات والمشاريع التي وضعتها الهاغاناه لتنمية طاقاتها وانشاء كافة الفروع التي يمكن ان يحتوي عليها جيش نظامي او الضرورية لقيامه ، مثل صناعة الاسلحة على اختلاف انواعها او شرائها من الخارج وكذلك اقامة نواة لقوى طيران وبحرية ومدفعية وسلاح هندسة، الخ . ولكن يتضح ان النجاح لم يكن حليف الهاغاناه في معظم تلك المحاولات ، اذ اتضح فيما بعد ، خلال حرب ١٩٤٨ ، ان المستوطنين اليهود كانوا بحاجة ماسة الى المساعدة من الخارج في معظم تلك المجالات ، حيث أن ما تم انجازه ضمنها لم يكن كافيا للسماح للهاغاناه بخوض حرب مع العرب .

اضافة الى المجالات التي أشرنا لها ، يشير الكتاب الى مجالات اخرى نشطت الهاغاناه ضمنها لوجدها ، وخاصة مجالي الهجرة والاستيطان الحيويين . ولا يأتي الكتاب بأي جديد بالنسبة للاساليب التي اتبعتها الهاغاناه لتهجير اليهود بالطرق غير الشرعية الى فلسطين واستيعابهم هناك ، ولكنه يكذب المزاعم الصهيونية التقليدية من أن الهدف من هجرة اليهود الى فلسطين هو انقاذهم من الاضطهاد الذي يتعرضون له في دولهم الاصلية ، اذ يتضح ان التعليمات التي صدرت للعاملين في مجال الهجرة خلال هذه الفترة كانت تقضي بالعمل على تهجير الشباب اليهود الى فلسطين قبل اي فئة اخرى ، وذلك لزيادة عدد من يستطيعون حمل السلاح بين اليهود . فبعد صدور الكتاب الابيض اعلن بن — غوريون ، رئيس الوكالة اليهودية يومها ، « ... ان الهدف الرئيسي ... هو زيادة عدد الشبان (اليهود) في البلد ، تدريبهم وتسليحهم » (ص ٢٤) ثم عاد وكرر هذه التعليمات فيما بعد (ص ٧٨) . كذلك جاء في التعليمات التي صدرت لنشيطي « الموساد » ، المؤسسة المشرفة على شؤون الهجرة الشرعية ، في اوروبا بأن عليهم ان يرسلوا الى فلسطين المهاجرين « الشباب ، المستعدون للانضمام في حال نزولهم من السفينة الى قوات الهاغاناه المقاتلة » (ص ١٤٦٣) وانه من المفضل انه يكون اولئك من بين الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٧ و٢٢ سنة (ص ١٤٦٥) . وكان من نتيجة هذا النشاط ان بلغت نسبة اليهود ، الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٠ — ٤٢ سنة ، عام ١٩٤٨ نحو ٤٢ ٪ من مجموع السكان ، رغم ان عدد اليهود عامة بلغ ثلث عدد السكان في فلسطين يومها (ص ١٢٠٧) . كذلك يكشف الكتاب النقاب عن أن بذور النشاط الصهيوني بين يهود العراق وسوريا وايران وشمال افريقيا ، الهادف الى تهجيرهم الى فلسطين ، وفيما بعد الى اسرائيل ، كانت قد زرعت خلال الحرب العالمية الثانية ، بواسطة مبعوثي الهاغاناه العاملين تحت ستار عمال شركة « سوليل بونيه » في العراق وسوريا وايران وبواسطة الجنود اليهود العاملين مع قوات الحلفاء في شمال افريقيا (ص ١٦٣ — ١٦٨ و ١٠٨٠ — ١٠٩٠ و ١١٤٩ — ١١٥٢) ، وهي الجهود التي اثمرت خلال السنوات الاولى لاقامة اسرائيل .

وعلى صعيد الاستيطان ، يؤكد الكتاب ان الخطة الاستيطانية التي اتبعتها القيادة الصهيونية بعد صدور الكتاب الابيض (« الاستيطان الاحتلالي ») كانت تتمة لنظرية مستوطنات «السور والبرج» التي لجأت الصهيونية لتنفيذها بعد أن طرحت فكرة تقسيم فلسطين الى دولتين ، عربية ويهودية ، اثر نشوب الثورة العربية الكبرى في البلد في اواخر الثلاثينات . وتقضي الخطة «بزرع» مستوطنات يهودية في اماكن مختلفة في فلسطين ، خاصة الاستراتيجية منها التي لم تطأها قدم الاستيطان الصهيوني حتى ذلك الوقت ، في محاولة لعرقلة المحاولات الهادفة الى تقسيم البلد . ولقد تم بالفعل اقامة ما يقارب من ٣٥ مستوطنة من هذا الصنف خلال ١٩٣٧ و١٩٣٨ في اماكن مختلفة في فلسطين . وبعد صدور الكتاب الابيض اقيمت ١٥ مستوطنة اخرى سنة ١٩٣٩ ، بعد أن الغت القيادة الصهيونية التقليد « الذي تعهدت بموجبه باعلام السلطات (البريطانية) مسبقا عن اقامة مستوطنات جديدة » (ص ٣١) . وقد استمرت الصهيونية في اتباع هذه الاساليب في اقامة المستوطنات خلال سني الحرب (ص ٢٠١ — ٢٠٢) وبعدها ، عندما اصبحت تلك المستوطنات ، التي زاد عددها على ٣٠٠ مستوطنة ، مع بداية حرب ١٩٤٨ « قلاعا للهاغاناه ووحداتها المجندة ، كتائب البلماح » (ص ١٢١٠) .

يولي مؤرخ الهاغاناه في كتابه مواقف منظمته وخططها المختلفة تجاه عرب فلسطين عناية فائقة، ولكن قبل ان نتطرق الى هذا الموضوع ، نرى من المناسب ان ننقل رأيه بشأن التطورات والاتجاهات السياسية التي سادت كلا من الجانبين اليهودي والعربي وموقفه من نشاطهما . ويرى المؤرخ ان نقل الاهتمام بشؤون فلسطين سياسيا الى الجامعة العربية ، التي اقيمت خلال الحرب ، كان « انجازا سياسيا كبيرا ، ولكن هذا الانجاز، الذي كان خياليا من نواح عديدة ، ادى الى اضعاف نشاط [الفلسطينيين] السياسي المستقل، ويبدو ان الخسارة منه في النهاية كانت اكثر من الربح » . ويضيف : « في نفس الوقت الذي حدث فيه ، خلال تلك السنوات ، تطور حاسم داخل الحركة القومية اليهودية ، ادى الى نقل مركز

نقل العمل السياسي من الحركة الصهيونية العالمية الى اليشوف [المستوطنين اليهود] في البلد ، مما منحهم قدرة وحيوية لم يعرفوا مثلها خلال كل السنوات السابقة ، حدث بين الجماهير العربية في البلد تطور عكسي ، فانتقل مركز نشاطهم السياسي خلال سنوات الحرب الى هيئة سياسية موجودة خارج بلدهم [الجامعة العربية] » (ص ١١٨ — ١١٩) . ويضيف في مكان اخر (ص ١١٩٦) انه بينما كان « اليهود يحضرون المهاجرين غير الشرعيين،يهاجمون محطات الشرطة، يعتقلون ويحاكمون بجماهيرهم ، كان العرب يحافظون على هدوئهم » . وهو « الهدوء » الذي كان أحد أسباب النكبة التي حلت بهم سنة ١٩٤٨ .

أما بالنسبة للاحتياطات التي اتخذتها الهاغاناه في المجال العربي ، فيبدو ان المنظمة وقادتها تعلموا جيدا دروس الاخطاء التي ارتكبوها اثناء تعاملهم مع العرب في السابق ، خاصة خلال الاضطرابات ، وحصروا فشلهم في شقين : الاول عدم توفر المعلومات لديهم عما يجري بين العرب والثاني انعدام الخطط الواضحة للعمل بموجبها في حالة الضرورة . وقد نشطت الهاغاناه ، بشكل فعال ، للعمل على سد النقص في هذين المجالين . ففي حزيران ١٩٤٠ افتتحت دائرة عربية في مخابرات الهاغاناه (شاي) ، برئاسة عزرا دنين ، وكلفت بتأسيس ارشيف للمعلومات عن « التركيب [الاجتماعي ؟] للمدن والقرى العربية في البلد»، بالاضافة الى جمع المعلومات عن « مدى اشتراك كل منها في حوادث ١٩٣٦ — ١٩٣٩ » وكذلك باقامة « شبكة من المخبرين العرب» (ص ٢٤٤). غير انه بعد أن لوحظ أن عمل الدائرة لم يتقدم بما فيه الكفاية ، كلف يعقوب شمعوني ، احد المستشرقين اليهود البارزين وقتها (مؤلف كتاب « عرب فلسطين » ، تل ابيب ، عام عوفيد ، ١٩٤٧) بتولي رئاسة الدائرة « وبدأ التحسين في عملها » (ص ٢٤٧) . فاستمر النشاط في جمع المواد « لملفات القرى » ، وبعد ذلك كلفت وحدات الاستطلاع التابعة للبلماح بالاهتمام بالنواحي الطوبوغرافية لتلك القرى (ص ٤٤٧) ، وبالاضافة الى ذلك « اقيم ارشيف عربي منظم مع بطاقات ، جمعت فيه التفاصيل الشخصية عن الزعماء العرب القطريين والمحليين ، قيادة العصابات ، المحرضين وما شابه » . كذلك « فتحت ملفات مماثلة للمدن [العربية] في البلد » وتم القيام « باعمال استخبارات واسعة بشأن بعض الاشخاص ، الذين ظهر انهم سيكونوا بين زعماء المستقبل » (ص ٢٤٧) ، بما في ذلك جمع التفاصيل عن اماكن سكناهم ، تسليحهم ، تحركاتهم ، اماكن عملهم وطريقة الوصول الى اماكن نومهم . وفي مرحلة لاحقة ، طرأ « تغيير جذري على نشاط شاي عندما ادرجت القراءة الكاملة للصحافة العربية ، التي اصبحت مصدرا غير مخيب للامال لجمع المعلومات والتعرف على العرب في البلد » ، وكذلك « بذل جهد كبير للاتصال مع مخبرين عرب من بين اعلى المستويات الاجتماعية » (ص ٢٤٧ — ٢٤٨) . « ومع نهاية سنوات الحرب [العالمية] وصلت الدائرة العربية ، بصورة او بأخرى ، الى مستوى لاعم متطلبات منظمة الهاغاناه » (ص ٢٤٨) .

لم يكن العمل في مجال المخابرات بين العرب النشاط الوحيد الذي قامت به الهاغاناه خلال تلك الفترة ، اذ اضيف اليه ايضا — كما أشرنا — نشاط مكثف في وضع الخطط العديدة ، الهجومية والدفاعية،في ضوء الاوضاع السياسية والعسكرية التي سادت المنطقة وقتها . ويكشف الكتاب النقاب على ان الهاغاناه وضعت اول خطة عسكرية شاملة موضع التنفيذ في نيسان ١٩٤١ ، وهي الخطة التي اطلق عليها اسم « الخطة أ » ، وملخصها تقسيم قوات المنظمة الى قسمين ، يتوليان القيام بأعمال الدفاع الثابت والمتحرك عن المستوطنات والمستوطنين اليهود في حالة نشوب اضطرابات في البلد بين العرب واليهود (ص ٢٣٥ — ٢٣٧) . وفي ايار ١٩٤٢ ادخلت تعديلات طفيفة على تلك الخطة ، وتغير اسمها الى « الخطة أ/١ » وبقيت سارية المفعول حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . ولكن في سنة ١٩٤٣ بدأ اعداد خطة ثانية ، « الخطة ب » ، تحت « تأثير النجاح الفائق لوحدات البلماح » (ص ٢٣٩) ولكن هذه الخطة لم تذهب بعيدا عن تلك التي سبقتها ، واكتفت بأن اضافت اليها مبدأ «الدفاع الهجومي»، اي « تدمير قوة العدو المسلحة قبل أن يصل الى اهدافه » (ص ٢٣٩) وأقرت خلال ايلول ١٩٤٥، ولكن انتهاء الحرب العالمية الثانية وتغيير الاوضاع السياسية عقب ذلك ، جعل الخطة غير ملائمة

عناصر هذا الصراع جاء باهتا وضئيلا .

ابتداء من الفصل الخامس وانتهاء بالفصل الثامن ترد عناوين : «في حروب التحرير الشعبية»، «الحرب الشعبية والتعبئة العالمة» ، و«مشكلات قيام جبهة وطنية فلسطينية » ، « فرانتز فانون وفلسفة العنف الثوري » . وهي عناوين لمحاضرات كان قد القاها المؤلف ونشرتها **مجلة « دراسات عربية »** خلال مراحل معينة . المهم ، انه من الصفحة (١٥٣) وحتى الصفحة (٢٤٣) — وهي الصفحات التي حوت الفصول الاربعة الاخيرة — كان يمكن الاستغناء عنها ، وتجنب الصاقها بكتاب « في سوسيولوجية الصراع العربي الاسرائيلي ». اذ ان كل عنوان من هذه الفصول يصلح لان يكون عنوان دراسة شاملة وواسعة تخرج في كتاب مستقبل ، كي تلعب هذه الدراسات — مجتمعة — دورا مساعدا في توفير الاساس امام أي دارس ، أو باحث ، عندما يحلل عناصر الصراع عند الجانب العربي .

والان ، ماذا جاء في فصول الكتاب التي نعتبرها هامة أكثر من غيرها ؟

● الفصل الاول ، تحت عنوان « **في قوانين الصراع** » ، من أفضل الفصول الاربعة ، ومن أكثرها أهمية ، على الرغم من انه « **مقدمة** نظرية » للفصول التي تليه ، وعلى الرغم من نصح المؤلف للقارىء « الذي يضيق ذرعا بالنظريات ان يبدأ بالفصل الثاني ، ثم بعد الانتهاء من الفصول الاخرى يمكنه — **ان اراد** — ان يعود الى قراءة الفصل الاول » . (**من المقدمة ، ص ٨**) . ونحن نرى انه لا يمكن تحقيق الهدف الذي صدر من أجله الكتاب ومن قراءة وفهم الفصل الاول بكامله ، والذي يقدم لنا بايجاز مبسط دراسة نظرية لفهم قوانين الصراع بشكل عام . اذ ان الفصول الثلاثة التي تليه ، وجزءا من الفصل الاول ، ما هي الا التطبيق العملي — الى حد ما — للدراسة النظرية الواردة في الفصل الاول .

ما هي قوانين الصراع التي يتحدث عنها هذا الفصل ؟ بما ان هناك « مستويات عديدة للصراع .. » ، « صراع بين الافراد .. وصراع بين الجماعات داخل المجتمع الواحد .. وصراع بين مجتمع واخر ، او بين مجموعة مجتمعات ومجموعة اخرى .. » ، وبما أن الحديث في الكتاب ينصب على الصراع العربي الاسرائيلي ، فان الفصل الاول اذن ، يركز على « المستوى المجتمعي للصراع ». **(ص ٩)**. واذا كان الصراع بمفهومه الواسع ، هو تصادم الارادات والقوى، بين خصمين (او اكثر) ، بحيث يكون الهدف سيادة احد الخصمين على ارادة الاخر ، فهو يختلف اختلافا **نوعيا** عن مفهوم اخر للصراع وهو مفهوم **المنافسة** . فالهدف من المنافسة ليس « تحطيم الاخرين ، ولكن فقط سبقهم في الوصول الى غاية معينة » . فهذا اذن ، لا ينطبق على حالة الصراع العربي الاسرائيلي. ولكن الصراع قد يكون تصادما « على مستوى القيم واساليب الحياة والايديولوجيات » ، فحلبة الصراع هنا هي « عقول الناس وقلوبهم » . وقد يأخذ الصراع مظهر « التلاطم والتصادم اقتصاديا وتكنولوجيا » ، وهنا تصبح حلبة الصراع « هي الاسواق ومصادر المواد الخام والبيوت المالية » . **(ص ١٠)** . وهذه المظاهر ايضا لا تنطبق على الصراع العربي الاسرائيلي .

اذن كيف يمكن تعريف الصراع العربي الاسرائيلي؟ يقول المؤلف انه الصراع الذي « تحكمه الشمولية ذات الابعاد الحضارية العامة » . وكلمة حضارة (culture) تعني عنا « أساليب الحياة ، والقيم والمعايير ، والتنظيم الاجتماعي ، وفلسفة مؤسساته ، ومستوى المجتمع ماديا ، وتراثه الالي والتكنولوجي » . أي الحضارة هنا تعني كل ما هو موجود في المجتمع من خلق وابداع وانتاج افراد هذا المجتمع .. سواء كان هذا الوجود ماديا او روحيا » . فكل شيء خلقه الانسان ، او انتجه، هو عنصر من العناصر المكونة للحضارة». **(ص ١١)** . اذن ، الصراع العربي الاسرائيلي هو من النوع الشمولي الحضاري العام . فهو ليس اقتتال على قطعة ارض ، ولكنه « تحدي عنصري عرقي ، وتصادم في القيم واساليب الحياة، وخلاف في تفسير التاريخ ، وتباين في ادارة وتنظيم الافراد ، وتلاطم اقتصادي ، وسباق علمي وتكنولوجي .. الخ » . **(ص ١٢)** .

بما ان الصياغات الماركسية — لمنظمة « ماتزبن من ناحية ، ولفصائل يسار المقاومة الفلسطينية من ناحية اخرى — « لا تستطيع في الواقع تقديم شروح كاملة لصراع معقد مثل الصراع العربي

الاسرائيلي الذي تتداخل فيه لا عوامل الاقتصاد فحسب ، بل ايضا عوامل الدين ، والتاريخ ، والقيم ، والعنصر ، واللغة ، والتوصية ، والمستوى العلمي والتكنولوجيا ». (ص٢٧)، وبما ان الداروينية الاجتماعية (Social Darwinism) — **البقاء للاصلح** (Survival for the Fittest) — تأتي شروحاتها للصراع مبتورة اذا ما طبقت على حالة الصراع العربي الاسرائيلي ، وبما ان نموذج ابن خلدون الذي يركز « على عامل **العصبية** وما يصاحبه من تماسك وتضامن وتقشف بين افراد الجماعة الصاعدة » (ص ١٨) ، ومن ثم تبدأ بالهبوط من بعد ذلك ، ونموذج ارنولد توينبي الذي يركز « على عامل (**الصفوة الخلاقة**) ، وهو صفة الخلق والابداع التي « تمكن الحكام من مجابهة التحديات الطبيعية والبشرية المحيطة بمجتمعهم » (ص ١٩) ، والتي يبدأ انهيارها بضعف ، او غياب هذه الصفة ، بما أن هذه النماذج وغيرها وتوفر فيها كاملا لقوانين الصراع العربي الاسرائيلي ، فانه اذن، لفهم هذا الصراع ، لا بد من استقراء العملية الملازمة « لحركة التاريخ في داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة » . ان في ذلك تحذير من «التفكير النعامي ، التقاعدي ، القدري» ، والذي كان — وما يزال — «وراء الهزائم العربية المتكررة. ان « فهم قوانين الصراع وحركته ، وبالتالي الاستعداد له ، هو خير ضمان **لادارة** هذا الصراع، بادنى الخسائر المادية والبشرية ، وباقل الالام النفسية ، وبادنى درجات التفسخ الاجتماعي » . (ص ٢٨) .

على الرغم من درجة الالم التي تحل بالكثير من الحالمين والمثاليين بسبب معرفتهم « ان الصراع عملية ملازمة لحركة المجتمع والتفاعل بين المجتمعات » ، فللصراع ايضا « فوائد ووظائف اجتماعية » . (ص ٤٧) . الى جانب نتائج الصراع السلبية والبغيضة ، فهذه الظاهرة « السمجة » و« المدمرة » و« البشعة » ، ظاهرة الصراع .. « ما هو السر في بقائها وخلودها بهذا الشكل الذي نلاحظه عبر التاريخ ؟ » (ص ٤٨)، وما هي الوظائف الاجتماعية التي يؤديها الصراع؟. **اولا** ، اعطاء الجماعة الرباط الذي يحفظ كيانها المتميز » . **ثانيا** ، « تعميق هوية الجماعة في داخل افرادها » بشرط أن يكون وجود الجماعة في خطر داهم . **ثالثا** ، « الصراع كوسيلة لرأب الخلافات داخل الجماعة » . **رابعا** ، « الصراع كصمام أمن للجماعات والافراد » . **وخامسا** ، « الصراع كوسيلة للحشد والتعبئة والانضباط » . المهم ، ليس تعداد الوظائف الاجتماعية التي يؤديها الصراع او شرحها ، ولكن الاكثر اهمية وعي ومعرفة هذه الوظائف الاجتماعية ، ووعي ومعرفة القوانين التي تحكمها ، للتمكن من ادارة الصراع « هنا » ، ولفهم كيف يديرون الصراع « هناك » ولحساب النتائج « هنا » ، والنتائج « هناك » من جراء تحقق هذه الوظائف ، او بعضها ، عندنا وعندهم. ان حدوث صراع بين مجتمعين قد يؤدي الى كل هذه النتائج الايجابية في كلا المجتمعين ، وهذا ممكن ومحتمل . ولكن « النخبة القائدة ، او الحاكمة ، في احد المجتمعين قد تستطيع ادارة الصراع بشكل يحقق لمجتمعها هي وحده كل الوظائف الايجابية ، وللمجتمع الاخر كل الاثار السلبية » (ص ٥٨) . وهذا تماما ما نجحت النخبة القائدة في اسرائيل في تحقيقه ، وما اخفقت النخبة (!!) القائدة في البلاد العربية في تحقيقه . وهذا ينطبق ايضا على حالة الصراع في شمال فيتنام وجنوبها . فالنخبة القائدة في شمال فيتنام تمكنت من ادارة الصراع بشكل حقق لمجتمعها كل الوظائف الايجابية ، وعكس آثارا سلبية على التركيبة الاجتماعية في جنوب فيتنام .

● يرد الفصل الثاني تحت عنوان « بعض ملامح المجتمع الاسرائيلي » ، ويبدأ بطرح مجموعة من الاسئلة : ما هي ايديولوجية المجتمع الاسرائيلي ؟ وما هو البناء الاجتماعي لاسرائيل ؟ وما هي التناقضات التي تحكم المجتمع الاسرائيلي من الداخل ؟ وما هي طبيعة وشكل القيادات الحاكمة في المجتمع الاسرائيلي ؟

تقدم هذا الفصل اجابات على التساؤلات الثلاثة الاولى ، وأفرد للاجابة على التساؤل الرابع فصلا كاملا سنأتي على ذكره لاحقا . **فايديولوجية المجتمع الاسرائيلي** مستمدة من مصادر عديدة . اذ ان المجتمع الاسرائيلي يستمد قيمه ومعاييره عموما من المصادر الاساسية التالية : « الدين اليهودي ، الداروينية الاجتماعية ، الجدلية المادية والجدلية المثالية ، المذاهب والنظريات القومية الاوروبية ، روح — **وليس محتوى** — المذهب البروتستانتي

المسيحي » (ص ٦٨) . ويجيب المؤلف على التساؤل الثاني المتعلق **بالبناء الاجتماعي لاسرائيل**، ويذكر لنا خمس مؤسسات كبرى تعمل باسم ، ومن اجل ، الشعب اليهودي بصفة عامة ، ابتداء من عام ١٨٩٧ وحتى هذه الاونة . هذه المؤسسات هي : « المنظمة الصهيونية العالمية ، وصندوق الدعم القومي اليهودي ، والوكالة اليهودية ، وهيئة الحراس ونموها الى هيئة دفاع (الهاجاناه)، ومؤسسة عمالية عامة (الهستادروت) » . (ص ٧٧) . لقد شكلت المؤسسات الاجتماعية الخمس النواة ، او العمود الفقري ، لما اصبح في عام ١٩٤٨ دولة اسرائيل بهيكلها العام الذي نعرفه اليوم .

ويتوسع المؤلف في تحليل توزيع سكان اسرائيل من اليهود حسب أعمارهم ، فيلاحظ ان نسبة الذكور تعادل نسبة الاناث ، وان التوزيع السكاني « يفيض بأكثر من النسبة العادية للاطفال والشباب حتى سن العشرين » وتصل الى ٣٨ ٪ من مجموع السكان (**المعدل العالمي ٣٤ ٪**) ، ونسبة البالغين من سن العشرين الى الستين تصل الى ٤٤ ٪ (**المعدل العالمي حوالي ٥٠ ٪**) . المجتمع الاسرائيلي اذن ، يعتبر من « **المجتمعات الشابة** بيولوجيا وديموجرافيا ، ويوحي تركيبه الحالي باستمرار تزايد السكان طبيعيا بمعدلات مرتفعة في العشرين سنة القادمة .. حيث تمثل هذه المدة دورة الخصوبة التناسلية بالنسبة للـ ٣٨ ٪ من السكان الذين هم دون سن العشرين حاليا ». (ص ٨٠) . وفي هذا السياق ، يلفت المؤلف الانتباه الى خطر داهم يهدد باقتلاع جذور الامل في استرداد فلسطين وتعريبها ، وذلك بالاشارة الى ارتفاع عدد السكان المولودين على ارض فلسطين من ٣٠ ٪ عام ١٩٦٩ الى حوالي ٤٠ ٪ سنة ١٩٧٢ ، و ٦٠ ٪ سنة ١٩٨٠ ، و٨٤ ٪ سنة ١٩٩٠ ، وبالاشارة الى « النقيض الديالكتيكي » لذلك وهو « تزايد نسبة العرب الفلسطينيين الذين ولدوا خارج فلسطين » .

ويوضح المؤلف الاشكال الاكولوجية المعيشية للمجتمع الاسرائيلي . **فالنمط الاكولوجي المعيشي** يعني **الكيفية التي يتفاعل بها الانسان مع الطبيعة من اجل البقاء وتحقيق استمرارية الاجيال** . فالمجتمع اليهودي في فلسطين — قبل وبعد انشاء اسرائيل — « يتميز بنوعية تكاد تكون فريدة في الاشكال الاكولوجية التي صاغها لافراده » . (ص ٨١) . ويقسم المؤلف هذه الاشكال الى :

— **مستوطنات عمال زراعيين** (موشاف اوفريم) ،

— **المستعمرات الجماعية** (كيبوتزيم) حيث **فلاح** المستعمرات هو **الجندي** الذي يدافع عنها ويقاتل في سبيلها ، — **القرى التعاونية** (موشاف شتوفي) وهو الشكل الثالث من الاشكال الاكولوجية الجديدة في المجتمع الاسرائيلي وأحدثها ، اذ بدأ في الاخذ به بعد اعلان اسرائيل .

اما عن **المتناقضات الاساسية في المجتمع الاسرائيلي** ، فيذكر المؤلف مجموعة من المتناقضات منها : تناقض اساسي بين اليهود وغير اليهود . تناقض بين اليهود الاوروبيين واليهود الشرقيين . تناقض بين اليهودية كدين والقومية الاسرائيلية .

● التساؤل الرابع المتعلق **بطبيعة وشكل القيادات الحاكمة في اسرائيل** ، أفرد المؤلف للاجابة عليه فصلا كاملا تحت عنوان « المؤسسة الحاكمة في اسرائيل » . فهو يعالج الخلفية التاريخية لهذه المؤسسة ، وذلك عبر موجات الهجرة السبع الى فلسطين خلال الثمانين سنة الاخيرة. ويركز المؤلف على أهم موجتين من موجات الهجرة ، وهما : موجة الهجرة الثانية (بين ١٩٠٥ و ١٩١٤) ، وموجة الهجرة الثالثة (بين ١٩١٧ و ١٩٢٣) . فهاتان الموجتان من الهجرة متجانستان « من حيث الخلفية الطبقية والتجانس الحضاري وقلة التعليم والثقافة » . اما عن ابعاد المؤسسة الحاكمة ، فقد حاول المؤلف تحديد العناصر التي تكون هذه المؤسسة . فبعد دراسة بيانية (أي تعتمد على البيانات — Data) قام بها على ١٥٠ شخصية اسرائيلية لعبت — وما زالت تلعب — أدوارا مهمة في تسيير دفة الامور في المجتمع الاسرائيلي تبين له انه « في كثير من الاحيان كان صانع القرار ومنفذه هو نفس الشخص او الاشخاص » ، وان « قادة الاتحادات العمالية ، او الجيش في اسرائيل يفكرون بنفس الاسلوب الذي يفكر به رؤساء الشركات الكبرى ، او الدبلوماسيون » ، وان « العقلية وأسلوب التفكير هو الجامع المشترك الاعظم بين قادة مؤسسات قد تبدو متعارضة او متباينة في معظم المجتمعات الاخرى » . (ص ٩٩ — ١٠٠) . فمثلا ، نجد قائدا عسكريا مثل « رابين » يتحول الى دبلوماسي بين يوم وليلة .

اذن ، **ما هو النموذج النمطي لاعضاء المؤسسة الحاكمة ؟** الدراسة التي قام بها المؤلف ، تذكر ان النموذج النمطي هو الذي تنطبق عليه الصفات التالية :

ـ « ولد الى فلسطين في موجتي الهجرة الثانية والثالثة ، او ولد لاسرة هاجرت الى فلسطين ضمن هاتين الموجتين .

ـ ولد في اوروبا الشرقيـة ، او في فلسطين ولكن والديه جاءا من اوربا الشرقية .

ـ عاشت اسرته قبـل هجرتها الى فلسطـين (سواء قبل أو بعد ولادته) في احد الاحياء او القرى اليهودية المقفلة (الجيتو) .

ـ انحدرت اسرته من طبقة عاملة حرفية ، او برجوازية صغيرة .

ـ لم يحصل الا على قدر متوسط من التعليم (معظمه من مدرسة زراعية متوسطة) .

ـ التحق بالهاجاناه او البالماخ في شبابه ، او خدم في صفوف الجيش الانجليزي لفترة او لاخرى ، قبل او اثناء الحرب العالمية الثانية .

ـ عاش لفترة او لاخرى في احدى المستعمرات الصهيونية (كيبوتزيم) » . (ص ١٠١ ـ ١٠٢).

● الفصل الرابع والخاتمة من الكتاب يردان تحت عنوان « الصراع الاعلامـي بين المثاليـة والبرجماتية » و« نحن والهزيمة وخمس سنوات » على التوالي . ففي الصراع الشامل بين المجتمع الاسرائيلي والقومية الصهيونية من ناحية ، والامة العربية من ناحية اخرى ، تنعكس كل خصائص الصراع على معركة الاعلام . « فأحد طرفي الصراع يدخل المعركة بكل قوتـه ، بمفهـوم محـدد ، واستراتيجية موحدة ، وتكتيكات متناسقة ، واجهزة كفؤة ، وكادرات مدربة » (**وهذا حال المجتمـع الاسرائيلي**) « والطرف الاخر لا يدخل المعركة بقدر ما ينجر اليها انجرارا ... » (ص ١٣٠) (وهذا حال الطرف العربي) . اذن ، الامر في غالبـه تخطيط علمي ونظرة تحليلية وتنفيذ منهجي في جانب الطرف الاسرائيلي ، وتخبط وعشوائية في جانب الطرف العربي .

وأخيرا ، « نحن والهزيمة وخمس سنوات » (اصبحت الان ست سنوات ، وذلك لان الخاتمة كتبت عام ١٩٧٢) ، ماذا فعلنا نحن ؟ وماذا فعلت بنا الهزيمة ؟ ومـا الذي استفدناه خـلال ست سنوات ؟ الاجابات : لم نفعل شيئا . والهزيمة تركت الاثار السلبية لوظائف الصراع الاجتماعية علينا . ولم نستفد من عمر سنوات الهزيمة حتى الان ، ما عدا بروز المقاومة الفلسطينية المسلحة ، ولكن هل تستمـر ؟.. انها مسؤوليـة قيادات فصائلها لفهم قوانين الصراع العربي الاسرائيلي ، كي تتمكن من ادارته ، وبالتالي تحقيق التغيرات الاجتماعية المطلوبة على امتداد الساحة العربية .

مصطفى كركوتي

Ronald Segal : **Whose Jerusalem ? The Conflicts of Israel** (Jonathan Cape, London, 1973).

ان اهمية كتاب « لمن القدس ؟ » لا تنبع فقط مما يتضمنه من تحليل جدي عميق للاوضاع الداخلية في كل من اسرائيل والاقطار العربية المحيطة بها ، مما لا نجد مثله في كتب اخرى كثيرة كتبت بأقلام يهودية ، وانما النهج الذي يتبعـه هذا المؤلف اليهودي في الوصول الـى استنتاجاته هو مهم ايضا ، لانه يبين للباحث مدى التزام الكتاب اليهود (غير المناهضين للصهيونية) باسرائيل مهما بدا حماسهم قويا في انتقادها . ان سيغال يباشر في فصله الاول المعنون « داود وجلعـاد واساطير مماثلة » بنسف الاساطير التي يعتقد انها تحيط بالنزاع العربي الاسرائيلي ، قائلا ان الطرفين قد حولا مواقفهما الى اساطير ، وان أسوأ مـا في الاساطير كونها ليست حكرا على أحد الجانبين . انه لا يؤمن بصحة الاسطورة القائلة بأن العالم العربي مليء بحقد عنصري ضد اليهود ، لكنه في الوقت ذاته يرفض وجهـة النظر (التي يصفهـا بالضحالة) القائلة ان الصراع العربي الاسرائيلي ما هو الا فيتنام اخـرى يستخدم فيها الغـرب الرأسمالي اسرائيل لضرب التطلعات الثورية في

العالم العربي ». من هذه النظرة نفهم كم هي انتقائية تلك الموضوعية التي يدعيها سيغال ، عندما يقول في مقدمته : اني لا ادعي الموضوعية ، بل انا متحيز تحيزا بالغا ، وتحيزي هذا هو التزام بقيم الانسان وليس بقيم الدول والهياكل المقدسة.

ان سيغال ينتقد التعاطف المتبادل بين اسرائيل وجمهورية جنوب افريقيا المعروفة بمؤسساتها المعادية للسامية ، كما يبدي استنكاره لاحتقار الاسرائيليين للعرب ، مبينا ان منح الاسرائيليين الحكم الذاتي للضفة الغربية يعني في الواقع خضوعها لاسرائيل . لكنه يقف على ارض اقل ثباتا عندما يدعي ان الملاكين في الضفة الغربية قد ازداد رخاؤهم بسبب انتهاجهم التقنية الاسرائيلية الحديثة في الزراعة ، وبسبب انفتاح الاسواق الاسرائيلية أمام حاصلاتهم . فالواقع ان عكس ذلك تماما قد حدث : فعمال الزراعة الاجراء هجروا الزراعة من اجل العمل في حركة البناء الاسرائيلية الضخمة ، تاركين القطاع الزراعي العربي يبور لقلة الايدي العاملة فيه . كما ان الاسواق الاسرائيلية لم تنفتح أمام حاصلات الضفة الغربية بالقدر الذي يدعيه سيغال .

على أية حال ، يأخذ كتاب سيغال في اكتساب اهميته الرئيسية بدءا بالفصل الثاني الذي يخصصه لمصر ، وبالفصل الثالث الذي يتناول فيه الاوضاع اللبنانية والاردنية والفلسطينية . وفي هذين الفصلين يقدم تحليلا للاوضاع السياسية والاجتماعية السائدة في هذه المنطقة من الوطن العربي لا يمكن للقارىء العربي الا ان يسلم بموضوعيته ، مع ان سيغال لا يأتي بجديد فيه . انه في لبنان يتحدث مع زعيم حزب يميني ويسمع منه تبجحه بأن لبنان يماثل سويسرا تماما ، وبأنه مثل سويسرا يبغي الوقوف بمنأى عن مشاكل المنطقة . وبعد هذا الحديث يصغي سيغال الى يساري عربي يقول له : كم اتمنى ان يتوقفوا عن وصف لبنان بأنه سويسرا المنطقة ، فالواقع انه هونغ كونغ الشرق الاوسط !

ولا ريب ان سيغال على حق عندما يسجل ان الشعور الوطني الفلسطيني هو دافع في العالم العربي من اجل التغيير الاجتماعي . لكنه بعد ذلك بصفحات قليلة ينفي مسؤولية اسرائيل « الكاملة » عن شقاء اللاجئين الفلسطينيين ، واضعا اللوم على مصر وسوريا والاردن ولبنان ، ومتهما هذه الاقطار بأنها تستغل الفلسطينيين لمآربها الخاصة .

اما اهم جزء في الكتاب ، فهو الذي يخصصه سيغال لتحليل البيئة الاسرائيلية من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية . انه على الصعيد السياسي ينتقد اسرائيل بسبب سيطرة الروح العسكرية عليها ، ويورد المثال التالي على ذلك : في حديث له مع ضابط اسرائيلي كبير ، يقول له الاخير : اني لا اؤيد ابقاء قواتنا على الضفة الشرقية للقناة ، فان اي قصف مدفعي مصري سيكلفنا كثيرا ، كما ان بقاءنا في تلك المواقع سيصورنا امام انظار العالم في هيئة أناس متصلبين للغاية . ولذا أطالب بالانسحاب لقاء شروط معينة. ولما يسأله سيغال ما هي هذه الشروط ، يجيبه القائد : يجب السماح لنا بابقاء قوة في سيناء تتألف في الغالب من الطيران وذلك لمنع المصريين من القيام بأي هجوم في المستقبل . ولما يسأله سيغال : وهل توافق على احتفاظ المصريين بقوة مماثلة داخل اسرائيل لاحباط اي هجوم اسرائيلي محتمل على مصر ؟ يجيبه القائد باستنكار : طبعا لا .

ويأسف سيغال لاقتناء اسرائيل أثر كل من بروسيا واسبارطه وسيرها على تقاليد هاتين الدولتين في بناء مجتمع عسكري . انه يصف الجو العاطفي المشحون بالحماس الامبريالي لجمهور اسرائيلي جلس يسمع الى كلمة يلقيها موشي ديان ويبسط فيها معالم الخريطة الجديدة للفتوحات الاسرائيلية ، كما ينقل سيغال جزءا من مقال نشرته مجلة تصدر عن طلاب الجامعة العبرية ويتضمن التساؤلات حول حكمة السياسة التوسعية التي تتبعها المؤسسة السياسية ــ العسكرية في اسرائيل .

وتنسحب انتقادات سيغال لاسرائيل على الصعيد الاجتماعي ايضا . فالتزمت الديني شهد انبعاثا اثر حرب الايام الستة ، ومؤخرا اصدرت المحكمة الاسرائيلية العليا قرارا بينت فيه ان سلطة المحاكم تتبع من تعاليم الدين وليس من الدولة ، مع انه عندما تأسست الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ أبدلت من بيان الاستقلال عبارة « الثقة بالله » الى الثقة « بصخرة اسرائيل » . ولكن ها ان الدين يعود من جديد ليضيق الخناق على تفكير الاسرائيليين وتصرفاتهم اليومية . وبعد الدين هناك مشكلة

التفاوت الطبقي الذي يتفاقم سنة بعد سنة . وبينما الاغنياء يزدادون ثراء في مجتمع قيل عنه في السابق انه اشتراكي ، يظل المستوى المعيشي لنسبة كبيرة من الاسرائيليين منخفضا ، والشقة بين الغني والفقير تزداد اتساعا بمرور الزمن بدلا من ان تضيق . وطبعا ما زال الشرقيون يعانون من التمييز العنصري في المساكن والوظائف والتعليم .

ثم هناك عملية « التأمرك » المستمرة في البلاد . فالجرائم اصبحت كثيرة والفساد منتشر في الجهاز الحكومي ، وموشي ديان يتاجر بالتحف الاثرية . ويمكن القول ان اغلب الامراض التي يعاني منها المجتمع الامريكي قد اصيب بها المجتمع الاسرائيلي ايضا . ويحصي سيغال مساوىء مجتمع الاستهلاك الاسرائيلي او ميني اميركا (كما يسمي اسرائيل) فاذا هي : التفاوت الطبقي ــ التفرقة العنصرية ــ الجرائم ــ الفساد في الدوائر الحكومية ــ غطرسة القوة ــ تلويث البيئة ــ الصراع بين الاجيال ــ المراوغة في دفع الضرائب ــ التكالب على اقتناء الكماليات ــ خرق المواطنين للانظمة الخ .. حتى حوادث المرور اصبحت كثرتها لا تطاق . فخلال عشرين سنة قتل حوالي عشرين الف اسرائيلي على الطرق .

ان اسرائيل هي أساسا دولة محافظة ، يقول سيغال ، دولة مصابة بهاجس اسمه الحدود وبعقدة الغيتو . وفي خاتمة القائمة الطويلة الشاملة التي استعرض فيها مساوىء اسرائيل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، يطرح المؤلف سؤاله الاكبر : ماذا حدث لمثالية التجربة اليهودية ؟

في الجواب على هذا السؤال يكمن بيت القصيد في الكتاب . فبقدر ما يتعلق الامر بسيغال ، المشكلة الأساسية الكامنة وراء كل ما هو سلبي في اسرائيل ليس مبعثها الكيان المصطنع لهذه الدولة ، ولا الظروف الشاذة التي تحيط باستمراريتها ، وانما المشكلة تقع في تخلي اسرائيليي اليوم عن مثالية الصهيونيين الرواد ! فبالنسبة اليه ، لا تقل القومية الاسرائيلية شرعية عن القومية المصرية او الاسرائيلية ، كما انه يفخر بأن الاسرائيلي قد اصبح رمزا عالميا في الشجاعة [ليتذكر القارىء ان هذا الكتاب ظهر قبل حرب رمضان] وكأن الشجاعة تضفي الشرعية على الاغتصاب . ان الصفحات الوحيدة التي يفقد فيها سيغال نبرة الباحث الرصين هي تلك التي يكرسها للتغني « بالتجربة الاسرائيلية العظيمة » . هنا يختفي التحليل الدقيق ليحل مكانه المديح السافر للدولة الصهيونية ، ومع ان القارىء غير العربي سيتذكر نقاط الضعف في الكيان الاسرائيلي كما بينها سيغال ، الا انه قد يحتفظ في ذاكرته بنقاط اخرى لا تقل عن ذلك اهمية . اذ قد يتفق مع المؤلف في ان الصراع بين العرب واسرائيل هو صراع بين التخلف والتقدم ، وان فشل العرب في دحر اسرائيل سيؤدي الى حدوث تغيير في مجتمعهم . وقد يؤمن مع سيغال بأن هذا التغيير سيؤدي في نهاية المطاف الى انهاء الصراع بين الطرفين .

هذه كلها احتمالات واردة باعتبار ان سيغال الصهيوني اسبغ على كتابه عشرة من الموضوعية قد تنطلي على القارىء غير العربي . فتحليله الدقيق للاوضاع داخل اسرائيل والاقطار العربية المحيطة بها هو عموما سليم ، الا ان استنتاجاته مغلوطة لانها تنطلق من قاعدة زائفة . ان سيغال ينعي على اسرائيل تأمركها ، ويأخذ عليها تصلبها تجاه العرب ، وكأن الصراع المرير الذي دام اكثر من نصف قرن بين الصهيونية والعرب سينتهي حال تخلي اسرائيل عن تأمركها وتصلبها وعودتها الى مثالية هيرتزل ! نعم .. **مثالية هيرتزل** .

ان « لمن القدس ؟ » هو كتاب ذكي يقدم الدعاية للفكرة الصهيونية داخل غلاف من النقد للطريقة التي يتم بها تطبيق هذه الفكرة حاليا . الا انه على كل حال يحتوي على معلومات تهم كل من يريد الاطلاع على اوضاع اسرائيل الداخلية في فترة ما بين الحربين : حرب حزيران وحرب رمضان .

---

* ولد رونالد سيغال في جنوب افريقيا عام ١٩٣٢ ونشأ فيها . وقد أدت معارضته للحكم العنصري القائم في تلك البلاد الى سحب جوازه ، فانتقل الى لندن حيث أخذ يؤلف الكتب السياسية ، فكتب عن افريقيا والهند واميركا . وهو حاليا يحاضر في جامعة بكاليفورنيا . ويذكر ناشر الكتاب ان « لمن القدس ؟ » جاء حصيلة عامين من البحث ، وثلاث زيارات منفصلة للمنطقة شملت كل من مصر والاردن ولبنان واسرائيل .

فـ. المنصور

ثلاثة تقارير

[١]
الانتخابات في اسرائيل
تعزيز لمواقع اليمين خارج السلطة وداخلها

في الحادي والثلاثين من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ ، تمت الانتخابات العامة المؤجلة — بسبب حرب تشرين — للكنيست الثامنة والسلطات المحلية . وقد خاضت هذه الانتخابات العامة والمحلية قوائم عديدة اغلبها قوائم حزبية وخصوصا على صعيد الانتخابات للكنيست ، ومنها المحلي والطائفي او المبني على أساس الحمائل (في الوسط العربي) بالنسبة لانتخابات المجالس المحلية . وبالنسبة للانتخابات الاخيرة التي نحن بصددها ، فقد تنافست في هذه الانتخابات احدى وعشرون قائمة حزبية وغير حزبية ، نجحت منها عشر قوائم فقط في الحصول على مقاعد في الكنيست . والقوائم العشر الفائزة ، هي القوائم التالية حسب احجامها :

١ — قائمة التجمع العمالي الحاكم (المعراخ) — حزب العمل + المابام ، ٥١ مقعدا .

٢ — قائمة التكتل اليميني المعارض (ليكود) — جاحال + القائمة الرسمية + المركز الحر + حركة ارض اسرائيل الكاملة ، ٣٩ مقعدا .

٣ — قائمة همزراحي وهبوعيل همزراحي ، الحزب الديني القومي (المفدال) ، ١٠ مقاعد.

٤ — قائمة الجبهة الدينية التوراتية (اجودات يسرائيل — بوعالي أجودات يسرائيل) ، ٥ مقاعد .

٥ — قائمة حزب الاحرار المستقلين ، ٤ مقاعد .

٦ — القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) ، ٤ مقاعد .

٧ — قائمة حقوق المواطن (برئاسة شوليت الوني ، عضو كنيست سابق عن حزب العمل) ، ٣ مقاعد .

٨ — قائمة التقدم والانعاش (قائمة عربية مرتبطة بحزب العمل) ، مقعدان .

٩ — قائمة البدو (ايضا مرتبطة بحزب العمل)، مقعد واحد .

١٠ — قائمة موكيد (حركة موكيد + الحزب الشيوعي الاسرائيلي « ماكي ») مقعد واحد .

وما يعنينا من هذا البحث بشكل اساسي ، وهو ما سنحاول التركيز عليه ، هو الانتخابات الاخيرة ونتائجها ، وما تعنيه تلك النتائج بالنسبة لتوازنات القوى السياسية والحزبية ، ومدى تأثيرها على تحديد السياسة الاسرائيلية في الفترة المقبلة ، فترة الجهود السياسية المحمومة ، المحلية والعالمية لايجاد تسوية للنزاع العربي — الاسرائيلي ، ونوعية تلك التسوية على ضوء المواقف الاسرائيلية المعروفة ، تلك المواقف التي ستتحكم فيها دون أدنى شك تركيبة الحكومة المقبلة ، وموازين القوى داخل السلطة العمالية الحاكمة وشخصية رئيس الوزارة . وفي هذا المضمار ، لا شك ان هناك وزنا ليس بالقليل ، للموقف العربي لجهة التسوية واحتمالاتها ، ذلك الموقف الذي يمكن ان يصعد ويؤزم الامور ، من ناحية اخراج الموقف الاسرائيلي من العموميات والمواقف القابلة للتأويل (قبول قرار مجلس الامن ٢٤٢) ، او لجهة المساعدة على استمرار المراوغة الاسرائيلية ، وبالتالي محاولة تجميد الوضع ثانية

والدخول في متاهات التفسيرات المختلفة ، والسير نحو تسوية جزئية تبعد شبح الحرب ، وتسهل عملية تشكيل حكومة ائتلافية واسعة ، تتجاهل مؤقتا ضرورة الحسم في مستقبل الضفة الغربية وهضبة الجولان وبذلك تجمد الخلافات القائمة حول هذا الموضوع بين الاحزاب المشكلة للحكومة وتتجنب مزايدات المعارضة اليمينية، التي اصبحت بازدياد قوتها الذاتية وبوجود عناصر تتماثل معها داخل السلطة الحاكمة ، وداخل الاحزاب التي يحتمل ان تشكل الائتلاف الحكومي المقبل ، قادرة على التاثير في مسار السياسة الاسرائيلية الرسمية .

ولكن من المفيد قبل الدخول مباشرة الى صلب الموضوع ان نتطرق بشيء من الاختصار الى الشبكة الحزبية في البلاد قبل وبعد قيام اسرائيل متتبعين مسار هذه الاحزاب من حيث تصنيفها والتكتلات والانشقاقات التي مرت بها الى ان وصلت الى الشكل الاخير الذي آلت اليه ، حيث سنرى ان المسار العام لتلك الاحزاب كان يتجه ، نتيجة لانعدام الفوارق الاساسية نحو التكتل في مجموعات وكتل حزبية اكبر ، كما هو الحال الان .

لمحة عن الاحزاب الاسرائيلية :

من المعروف ان جميع الاحزاب الاسرائيلية الحالية ، لها جذور تنظيمية تعود الى فترة ما قبل قيام الكيان الصهيوني ، بل اكثر من هذا ، فان الاحزاب الرئيسية نشأت اصلا في البلدان التي قدم منها المستوطنون اليهود . وحتى اليوم ما زال لتلك الاحزاب فروعها وتنظيماتها في الخارج، وتمارس هذه الفروع نشاطها السياسي من خلال المنظمة الصهيونية العالمية . لكن الجديد في الامر ان مركز الثقل في هذه الاحزاب والتنظيمات انتقل الى اسرائيل . وفي فترة اليشوف (قبل قيام الدولة) كانت الاحزاب اليهودية تتوزع بين خمسة تيارات اساسية :

١ — احزاب العمال :

(أ) حزب هبوعيل هتسعير .

(ب) احدوت هعفودا : وقد كان لهذين الحزبين وجود منفرد حتى سنة ١٩٣٠ حيث اتحدا في تلك السنة وشكلا حزب عمال اسرائيل — المابای . ويعتبر حزب هبوعيل هتسعير حزبا براجماتيا غير ماركسي ، بينما كان حزب احدوت هعفودا اكثر يسارية (بالمصطلحات الصهيونية) . غير ان هذين الحزبين عادا وانفصلا عن بعضهما البعض في سنة ١٩٤٤ .

(ج) بوعالي تسيون — يسار : شجب هذا الحزب اعمال المنظمة الصهيونية العالمية بدعوى انها تنظيم برجوازي يتناقض مع مصالح الطبقة العاملة . تلاشى وجود هذا الحزب المستقل في كل من حزب هشومير هتسعير (المابام فيما بعد) واحدوت هعفودا .

٢ — كانت هناك بضع مجموعات شيوعية تحمل آراء اشتراكية — راديكالية . وقد شجبت هذه المجموعات البنية غير اليسارية للهستدروت . وكانت هذه المجموعات قريبة في مواقفها من العناصر القومية في الحركة العربية في فلسطين وقد كونت هذه المجموعات مع عصبة التحرر الوطني الفلسطيني اثر قيام دولة اسرائيل الحزب الشيوعي الاسرائيلي « ماكي » . وقد وقع مئير فيلنر مندوب هذا الحزب في مجلس الدولة المؤقت على الميثاق الاساسي لاعلان دولة اسرائيل . ذلك المجلس الذي كان يتألف من ٣٧ عضوا على النحو التالي(١):
مابای — ١٠ ، الصهيونيون العموميون — ٦ ، مابام — ٥ ، مزراحي وهبوعيل همزراحي — ٥، اجودات يسرائيل وبوعالي اجودات يسرائيل — ٣، التصحيحيون — ٣ ، الهجرة الجديدة — ١ ، ويزو (منظمة النساء الصهيونية العالمية) — ١ ، السفارديم — ١ ، اليمنيون — ١ ، الشيوعيون — ١ .

٣ — التصحيحيون : جماعة جابوتنسكي ، كونوا فيما بعد مع الاتسل حركة حيروت .

٤ — الصهيونيون العموميون : هذا الحزب عبارة عن اتحاد للتنظيمات الصهيونية البرجوازية.

٥ — الاحزاب الدينية :

(أ) حركة همزراحي وهبوعيل همزراحي : أصبحت فيما بعد تعرف أكثر باسم الحزب الديني القومي (المفدال) وهي عبارة عن حزب صهيوني ديني يعمل في اطار ما يسمى الاجماع القومي الصهيوني .

(ب) اجودات يسرائيل : لقد اخرج هذا الحزب نفسه من دائرة الاجماع القومي الصهيوني . وكان عبارة عن جالية مستقلة بمؤسساتها القضائية

والثقافية . وبقيام الدولة انضم الى الموقعين على اعلان الاستقلال واصبح جزءا من المؤسسة السياسية . لكنه ما زال يحافظ على جهاز تربوي وتعليمي مستقل ومعترف به من قبل الدولة الى جانب جهاز ثقافي منفرد . والى جانب هذا الحزب كان هناك في فترة اليشوف حزب ديني اخر متماثل الى حد كبير مع اجودات يسرائيل وهو حزب بوعالي اجودات يسرائيل الذي تأسس في بولندا سنة ١٩٢٢ وبدأ نشاطه في فلسطين سنة ١٩٢٥ ، وبعد فترة ركود عاد ونظم صفوفه سنة ١٩٣٣ . وقد أقام اكثر من مرة جبهة حزبية مشتركة مع حزب اجودات يسرائيل بعد قيام الدولة .

هذه الاحزاب التي كانت قائمة وعاملة بين السكان اليهود في فترة اليشوف ، استمرت في وجودها التنظيمي وتقريبا البنيوي بعد قيام الدولة وبالتالي فان قيام الدولة ، والهجرة الكبيرة التي أعقبت ذلك ، لم يؤديا الى حدوث تغيير على الخارطة السياسية والحزبية ، مثل بروز احزاب طائفية على غرار المحاولة الفاشلة التي قام بها يهود شمال افريقيا والمغاربة بشكل خاص لتشكيل تنظيم حزبي خاص بهم سنة ١٩٥٩ ، على اثر الاضطرابات الطائفية بين اليهود الشرقيين والاشكناز المشهورة باحداث وادي الصليب في حيفا . ومنذ الكنيست الثالثة سنة ١٩٥٥ ، لم تنجح اي قائمة طائفية في الانتخابات العامة(٢). ويعزا ذلك الى الدور الذي كانت تلعبه الاحزاب في فترة اليشوف واستمرت في القيام به بعد قيام الدولة ، ذلك الدور الذي مكنها من امتصاص واستيعاب الهجرة الكبيرة والهجرات التي تلتها وادخال جماهيرها ضمن دائرة نفوذ هذه الاحزاب. وقد كانت الاحزاب اليهودية في فترة اليشوف تقوم بعدة مهام رسمية ، جعلت ارتباط الفرد بالحزب او بمجموعة احزاب ارتباطا دقيقا ، فلقد سيطرت تلك الاحزاب واشرفت على تقديم الخدمات للمواطن في مجالات مثل : الشؤون الاجتماعية ، الثقافة ، الصحة ، العمل ، والشؤون الدينية . وبعض هذه المهام بقيت تحت سيطرة الاحزاب بعد قيام الدولة ، حيث أصبح الانتماء الحزبي هو الوسيلة للحصول على العمل وعلى التقدم في سلم الوظائف والنفوذ ، وقد كان هذا بارزا جدا في الخمسينات.

المسار الحزبي — التكتلات والانشقاقات

كانت تعددية الاحزاب قبل وبعد قيام اسرائيل، علامة مميزة لمجتمع المستوطنين اليهود . ولم تكن بأي حال من الاحوال الهوة العقائدية بين تلك الاحزاب كبيرة الى حد يصبح فيه مثل هذا التشرذم ظاهرة صحية وطبيعية ، خصوصا داخل المجموعة الحزبية الواحدة . ويمكن تقسيم الاحزاب في فترة اليشوف الى أربع مجموعات اساسية . الاحزاب العمالية ، احزاب اليمين والوسط ، الاحزاب الدينية ، والمجموعات الشيوعية التي كانت بمثابة مجموعات عقائدية اكثر منها احزابا(٣). ومع قيام الدولة بقيت الاحزاب الاسرائيلية ضمن دائرة هذه المجموعات التي تلتقي — باستثناء راكاح — حول ما يسمى بالاجماع الصهيوني القومي . ومن أبرز النقاط الاساسية في هذا الاجماع ، النقاط التالية :

١ — مهمة دمج الجاليات اليهودية وجمع الشتات ، حيث تعتبر ارض اسرائيل مكان التمركز الاقليمي لكافة يهود العالم .

٢ — اقامة دولة عدالة ورفاهية اقتصادية .

٣ — اقامة وبناء جيش خاضع للسلطة المدنية .

٤ — القدس عاصمة دولة اسرائيل .

يضاف إلى هذه النقاط ايضا بدرجات متفاوتة من التفسير والتمسك الحق التاريخي لليهود على فلسطين وتكامل أرض اسرائيل وعدم تقسيمها !!

لكن هذا الالتقاء حول ما يسمى الاجماع القومي لا يعني بالضرورة انعدام الفروقات والتباين بين الكتل الحزبية المذكورة . فقد كان هناك خلافات حول بعض الامور مثل نوعية العلاقة بالسلطات الانتدابية ، ومسألة العمل العبري بين الاحزاب العمالية والاحزاب اليمينية وبشكل خاص التصحيحيين كما أن الموقف من مشروع التقسيم لم يكن متجانسا لدى كل الاحزاب ، ناهيك عن الخلافات حول علاقات العمل والتخطيط الاقتصادي، لكن حزب الماباي بزعامة بن جوريون استطاع حسم معظم هذه الامور لصالح سياسة حزبه نظرا لسيطرته على معظم المؤسسات التي كانت قائمة في فترة اليشوف ، وبالذات على قوات الهاجاناه ومن ثم الجيش الاسرائيلي تلك السيطرة التي استمرت بعد قيام الدولة .

لقد كانت الحياة الحزبية قبل وبعد قيام الدولة حافلة باقامة التكتلات الحزبية ومن ثم الانشقاق ثانية . وهذه الظاهرة لم تقتصر على مجموعة واحدة من المجموعات الحزبية التي أشرنا الى وجودها في فترة اليشوف والتي انتقلت مع تغييرات طفيفة الى فترة قيام الدولة . ولكن يمكن اليوم القول ان المسار العام في الحياة الحزبية في اسرائيل كان يسير نحو خلق تكتلات حزبية كبيرة . وقد ساعد على ذلك ما سبق وأشرنا اليه من كون التباين داخل المجموعات الحزبية الواحدة ، لم يكن أساسيا .

« أ » الاحزاب العمالية

في سنة ١٩٣٠ تأسس حزب عمال اسرائيل — مباي من حزبي هبوعيل هتسعير واحدوت هعفودا . لكن هذا الاتحاد لم يعمر طويلا ، حيث عاد الجناح اليساري (نسبيا) في هذا الحزب وانشق مؤسسا حزب احدوت هعفودا ثانية . وفي سنة ١٩٤٨ اقام كل من احدوت هعفودا وهشومير هتسعير حزب العمال الموحد — مابام . لكن الانسجام لم يكن كاملا داخل هذا الحزب حيث كان اعضاء احدوت هعفودا اقلية في مؤسسات الحزب الموحد ٤٠ ٪ . وبسبب بعض الخلافات حول المسائل الخارجية وبالذات حول الموقف من الاتحاد السوفياتي (المحاكمات ضد بعض اليهود في الاتحاد السوفياتي في اوائل الخمسينات) انشق الحزب على نفسه وعاد حزب احدوت هعفودا حزبا مستقلا . وبالاضافة الى الموقف من الاتحاد السوفياتي في تلك الايام فقد ساهم ايضا في عملية الانشقاق المفاهيم الامنية لرجالات حزب احدوت هعفودا ، وخصوصا ما يتعلق بالنزاع العربي — الاسرائيلي . فقد كان احدوت هعفودا يدعو الى اتباع سياسة متشددة مع الدول العربية . استمرت الاحزاب العمالية الثلاثة في وجودها السياسي المستقل حتى سنة ١٩٦٥ عندما اقيم التجمع العمالي الاول بين حزب مباي واحدوت هعفودا . لكن في نفس الوقت انشق حزب المباي على نفسه ، اثر ابعاد بن جوريون عن رئاسة الوزارة ، وتشكلت قائمة عمال اسرائيل « رافي » بزعامة بن جوريون وموشي دايان . ونتيجة لفشل « رافي » في انتخابات سنة ١٩٦٥ (حصلت على عشرة مقاعد) بدأت قبيل الانتخابات للكنيست السابعة المباحثات بين مباي واحدوت هعفودا لتوحيد الحزبين ، تلك المباحثات التي رافقتها دعوة لكل من « رافي » والمابام للمساهمة في خلق الحزب الموحد ، حزب العمل الاسرائيلي . وهكذا ففي سنة ١٩٦٨ اقيم حزب العمل الاسرائيلي من كل من : حزب المباي حزب احدوت هعفودا وقائمة « رافي » . اما المابام فقد آثر اقامة تجمع عمالي مع حزب العمل ، وفي اوائل سنة ١٩٦٩ نجحت المباحثات بين حزب العمل وحزب المابام في تشكيل التجمع العمالي الحالي (المعراخ) .

(ب) الحزب الشيوعي

تشكل هذا الحزب سنة ١٩٤٨ من المجموعات الشيوعية اليهودية التي كانت عاملة في فترة ما قبل قيام الدولة ومن عصبة التحرر الوطني العربية . بقي هذا الحزب محافظا على وحدته حتى سنة ١٩٦٥ ، حيث انشق على نفسه واصبح حزبين : « ماكي » اغلبية ناخبيه من اليهود « وراكاح » اغلبية ناخبيه من العرب . وقد كان الموقف من الاتحاد السوفياتي ودوره في المنطقة من حيث تأييده للانظمة الوطنية التحررية في مصر وسوريا ، احد اسباب الخلافات التي أدت الى الانشقاق .

(ج)الاحزاب الدينية

لم تتحد الاحزاب الدينية في أي وقت من الاوقات ولكنها كانت تقيم احيانا جبهات او تحالفات ابان المعارك الانتخابية . ففي انتخابات الكنيست الاولى ظهرت الاحزاب الدينية جميعها في قائمة موحدة . ولكن منذ الكنيست الثانية خرج المفدال من التحالف الذي استمر قائما حتى الانتخابات الرابعة بعد حزبي اجودات يسرائيل وبوعالي اجودات يسرائيل . ثم انفرط هذا العقد ثانية منذ انتخابات الكنيست الخامسة ليعود ويتجمع ثانية في الانتخابات الاخيرة الحالية .

(د) احزاب الوسط واليمين

تتشكل هذه الاحزاب من : حيروت : الصهيونيون العموميون (فيما بعد الاحرار) ومن التقدميين (فيما بعد الاحرار المستقلين) . بقيت هذه الاحزاب مستقلة ومنفردة حتى سنة ١٩٦١ ، حيث شكل كل من الصهيونيين العموميين والحزب التقدمي حزب الاحرار ، لكن هذا الاتحاد لم يعمر

طويلا ، اذ عاد الحزب التقدمي وانشق على اثر المفاوضات مع حيروت لاقامة كتلة جاحال من الليبراليين وحركة حيروت . وقبيل الانتخابات للكنيست السابعة انشق عن الحيروت مجموعة سميت فيما بعد المركز الحر . لكن هذه الاحزاب (باستثناء الليبراليين المستقلين) عادت واقامت ما يعرف اليوم بتجمع اليمين « ليكود » الذي يضم بالاضافة الى جاحال والمركز الحر ، القائمة الرسمية (بقايا رافي) وحركة ارض — اسرائيل الكاملة . (للمزيد من التفاصيل ، انظر شؤون فلسطينية عدد ٢٦ ص ٢١٠) .

حرب حزيران وتاثيراتها على الحياة السياسية في اسرائيل

ان حرب الايام الستة تشكل خطا فاصلا بين فترتين في الحياة السياسية في اسرائيل ، خصوصا الفترة الاولى منها التي استمرت حتى سنة ١٩٧٠ الى حين خروج جاحال من حكومة التكتل القومي التي أقيمت قبيل الحرب بقليل . ولذلك فان نتائج الانتخابات الاولى بعد تلك الحرب لا تشكل استمرارا للانتخابات السابقة التي جرت حتى سنة ١٩٦٩ ، اي في الفترة التي سبقت حرب سنة ١٩٦٧ . ولقد غيرت الحرب تماما موازين القوى في الحكومة والبرلمان :

« أ » فحتى سنة ١٩٦٧ ساد مبدأ بن جوريون بعدم اقامة ائتلاف حكومي لا مع حيروت ولا مع « ماكي » ، لكن قبيل الحرب ، ونتيجة لضغوط حزبية وجماهيرية شاركت حيروت في الحكم لاول مرة منذ تأسيس اسرائيل . ويرى بعض المراقبين ان هذا الحدث الهام تم على مرحلتين . ففي سنة ١٩٥٦ احاط بن جوريون بيجن علما بشكل مسبق عن عزم الحكومة في شن حملة سيناء . والمرحلة الثانية كانت دخول جاحال الى حكومة الائتلاف القومي قبل حرب سنة ١٩٦٧ واهمية هذه الخطوة تكمن في اختراق جدار الحصار الذي كان يفرضه الماباي على حيروت ، وفي الدور الذي لعبه جاحال خلال السنين الثلاث الاولى التي اعقبت الحرب ، حيث كان وجوده في الحكم ، عاملا مساعدا للعناصر اليمينية في الائتلاف الحكومي وفي حزب العمل فيما بعد لفرض وجهة نظرها على الحكومة وعلى مسار السياسة الاسرائيلية داخليا وخارجيا .

« ب » أما التغيير الاساسي الثاني فكان يكمن في الحقيقة التالية :

فعلى الرغم من انه لم يطرأ تغيير على طريقة الانتخابات ، فقد برز ميل نحو خلق تكتلات حزبية كبيرة وتقليل عدد الاحزاب الصغيرة ، واهم حدثين في هذا الاتجاه كانا ظهور الاتجاه نحو تجميع قوى المعسكرين الرئيسيين في الحياة السياسية في اسرائيل ، معسكر العمل من جهة ومعسكر الاحزاب اليمينية البرجوازية ، او ما يسمى تكتل الاحزاب اليمينية غير الدينية ، وفي الحقيقة فان هذا الميل بدأ مساره قبل الحرب سنة ١٩٦٥ ، حيث اقيم التجمع العمالي (مباي + احدوت هعفودا) وتكتل جاحال (حيروت + احرار) . وقد استمر هذا الاتجاه مشكلا مسارا واضحا رغم الافرازات الاولية التي احدثها (ظهور قائمة رافي ، وانشقاق التقدميين عن حزب الاحرار وتشكيل حزب الاحرار المستقلين ، ومن بعدها انشقاق المركز الحر عن حيروت) . رغم هذه الافرازات التي برزت في البداية ، فان هذا المسار استمر وقطع شوطا كبيرا سنة ١٩٦٨ باقامة حزب العمل ، وفي سنة ١٩٦٩ باقامة التجمع العمالي الثاني (العمل + المابام) واخيرا اقامة التجمع اليميني (ليكود) سنة ١٩٧٣ .

« ج » التأثير الثالث الذي أفرزته حرب حزيران كان في نقل مركز الثقل في السياسة الاسرائيلية الى الشؤون الخارجية والامنية . حيث طغت شؤون الامن ومسألة المناطق على اهتمامات السلطة والجماهير .

« د » والامر الرابع والذي استمر لفترة ثلاث سنوات ، اي فترة حكومة التكتل القومي كان انعدام وجود معارضة جديةفي الكنيست الاسرائيلي. فحكومة التكتل القومي كانت تستند الى قاعدة برلمانية واسعة جدا ٩٨ من اصل ١٢٠ .

« ه » ازدياد التوجه نحو اليمين على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد الموقف من النزاع العربي — الاسرائيلي والمفاهيم السياسية والامنية . ونحن بقولنا « ازدياد التوجه » او بمعنى اخر تسارع التوجه ، فاننا بالتأكيد نريد ان نقول ان هذا الاتجاه اليميني كان قائما وعاملا منذ سنوات، ويمكن القول انه اخذ بالنمو والتعاظم منذ قيام الدولة وحتى قبلها . ولسنا هنا في مجال تفصيل

هذا التوجه ولكن لا بد من الاشارة باختصار الى بعض الامور التي توضح ما نذهب اليه . :

١ — ازدياد وتوثيق الروابط بين اسرائيل والاستعمار الاميركي وكافة الدول الرجعية والعنصرية في العالم مثل جنوب افريقيا ، روديسيا والبرتغال ومثل هذا الامر ليس ناتجا عن حرب سنة ١٩٦٧ ، بل كان يطبع السياسة الاسرائيلية منذ نشوء اسرائيل مع تغير في السير حسب مصالح النظام الصهيوني وتغييرات موازين القوى العالمية .

٢ — تعاظم الدور السياسي — الاقتصادي لاسرائيل في دول العالم الثالث لحساب المصالح الامبريالية والاميركية بشكل خاص ، مع محاولات لتجيير هذا الدور ايضا لمصالح الرأسماليين اليهود الاسرائيليين وغير الاسرائيليين .

وعلى صعيد المنطقة وتسوية ازمة الشرق الاوسط او بشكل ادق تسوية قضية الاحتلال الاسرائيلي لبقية اراضي فلسطين وبعض اراضي الدول العربية الاخرى نرى :

٣ — احباط كافة المساعي والمشاريع التي كانت تهدف بشكل او باخر الزام اسرائيل بالانسحاب من تلك المناطق .

٤ — مزيد من الاستشراس في مجابهة حركة التحرر الفلسطينية وطليعتها المسلحة المتمثلة في منظمات المقاومة الفلسطينية، سواء بشن الغارات الانتقامية وقصف المخيمات او بدفع بعض الانظمة العربية الرجعية والخاضعة للنفوذ الاميركي لضرب المقاومة الفلسطينية كما حدث في الاردن ولبنان .

٥ — المضي قدما في سياسة الضم الزاحف واقامة المستوطنات ووضع المخططات لابتلاع الاراضي العربية ودمجها اقتصاديا بالاقتصاد الاسرائيلي .

وعلى الصعيد الداخلي الاقتصادي نرى :

٦ — تفشي الاضرابات في السنوات التي اعقبت حرب حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧ نتيجة للسياسة المعادية للمصالح الحقيقية للطبقات الوسطى والفقيرة ، والنجاح في اتخاذ تدابير تمعية بحجة الامن لمواجهة المطالب الشعبية . تمثلت بشن حملات اعلامية مركزة على كل تحرك مطلبي سواء كان على صعيد طائفي او طبقي ووصف القائمين على هذه التحركات « بالمخربين » . واخيرا سن القوانين التعسفية مثل قانون تجميد الاضرابات وقانون محاكم العمل وتزايد المطالبة بسن قانون التحكيم الالزامي في نزاعات العمل .

في ضوء هذه المعطيات وهذا التوجه نثبت حرب تشرين (اوكتوبر) سنة ١٩٧٣ ، واحدثت الذي أحدثته من اسقاط لمسلمات وفرضيات ساهم في خلقها كل من اليمين والحكومة ومن قبل اكثر المعتدلين فيها . كانت السلطات الاسرائيلية في الواقع اسيرة للمنطق الذي فرضت على العرب ضرورة التفكير والتصرف به ، منطلقة وموهمة نفسها بان ما تحاول زرعه في النفوس داخليا وخارجيا هو في الواقع له وجود حقيقي. والسؤال هو : ما الذي فعلته حرب تشرين (اكتوبر) بالنسبة للمعطيات المذكورة اعلاه ؟ اذا جاز لنا ان نستعمل كلمة هزيمة ، فان حرب تشرين الاول قد هزمت خرافات الاسرائيليين حول انفسهم وحول العرب ، ولكنها لم تكن بأي حال من الاحوال كافية لهزم المدارس الفكرية السياسية والعسكرية رغم ما احدثته لها من اختلال . هذا في مثل ظروف وتعقيدات النزاع في منطقتنا ، او بالنسبة الى المواقف التي كانت قائمة ، فان ما احدثته حرب تشرين (اكتوبر) لا يعتبر بأي شكل في مجال التغييرات الجذرية داخل المجتمعات . لقد نجحت القوى المقررة في الحياة السياسية سواء في الحكم او المعارضة في صد بعض الهجمات التي شنها البعض سواء داخل الاحزاب او خارجها مطالبا اعادة النظر في اسس المفاهيم القائمة للخروج من ذلك بمفاهيم جديدة تتجاوب مع طبيعة التغيرات التي استجدت ، وبسياسة واضحة تعالج جذور الازمة وليس ظواهرها . لقد اثبتت الاحداث التي تعاقبت بعد وقف اطلاق النار ان المفاهيم القديمة والتيمين عليها قد نجحوا في حصر ما تمخضت عنه حرب تشرين (اكتوبر) في اطار ضيق هو : اقامة لجنة للتحقيق في سقطات وعيوب حرب تشرين (اكتوبر) الامنية والمتتبع للمناقشات والمساجلات التي اعقبت حرب تشرين (اكتوبر) وللموقف الرسمي الاسرائيلي من قرار مجلس الامن الجديد ٣٣٨ ، وتفسير اسرائيل للقرار ٢٤٢ ، وفهمها لمؤتمر السلام في جنيف . ثم للمواقف الحزبية للكتل الرئيسية والمقررة في تحديد سياسة اسرائيل، وبالذات التجمع العمالي الحاكم (المعراخ) ،

يرى ان ما اسفرت عنه الرياح التشرينية لم يؤد على الاقل الى تغيير جذري في السياسة والنهج اللذين كانا سائدين قبل الحرب ، ولا في القيادات التي حددت ووجهت تلك السياسات . فالمواقف الاسرائيلية الحزبية والرسمية ما زالت — حتى اكثرها اعتدالا — لا تلتقي مع المواقف العربية في منتصف الطريق اي الانسحاب الكامل من كافة الاراضي العربية المحتلة . (للمزيد من التفاصيل: انظر شؤون فلسطينية العددان ٢٨ و٢٩ ص ١٩٦ ، ص ٢٠٢) .

في مثل هذا الجو وعلى ضوء هذه المواقف جرت الانتخابات الاخيرة واسفرت عن النتائج التي ذكرناها في بداية هذا البحث . فما الذي تعنيه تلك النتائج بالنسبة لما يلي بالتحديد :

١ — هل تعتبر هزيمة للفكر والممارسة اليمينين اللذين طبعا السياسة الاسرائيلية والحزبية داخليا وخارجيا ؟

٢ — ما مدى تأثير تلك النتائج على الصراع الذي دار داخل التجمع العمالي الحاكم بين الصقور والحمائم ؟

٣ — ما هي الامكانات المتاحة لتشكيل الحكومة القادمة على ضوء هذه النتائج ، وما هو طابع الحكومة المقبلة المتاح ؟

اتجاه نحو اليمين

اسفرت نتائج الانتخابات عن زيادة في قوة تجمع اليمين النيابية بلغت ٢٥ ٪ . فقد كان للكتل المشكلة للتجمع اليميني في الكنيست السابقة واحدا وثلاثين مقعدا ، بينما اصبح لها الان تسعة وثلاثون مقعدا . وفي الوقت نفسه خسر التجمع العمالي الحاكم ستة مقاعد ، فمن اصل سبعة وخمسين مقعدا كانت له في الكنيست السابقة احتفظ بواحد وخمسين مقعدا فقط . وهكذا لم يعد للتجمع العمالي الاكثرية المطلقة اعتمادا على النواب العرب المرتبطين به ، تلك الاكثرية التي حصل عليها في أكثر من انتخابات سابقة كما يبين الجدول رقم ١ . وعلى الرغم من احتمال كون نسبة زيادة قوة التجمع اليميني الانتخابية — اي عدد المقترعين لصالحه — أقل من نسبة زيادة قوته البرلمانية ، فان هذا الاحتمال لن يغير من وزن وحجم كتلته في الكنيست ومن قدرتها على التأثير على سياسة الحكومة المقبلة ، بالنسبة لبعض القضايا ، سيما وان بعض الاجنحة داخل حزب العمل وبعض الاحزاب المرشحة لاقامة الحكومة المقبلة — المفدال — تلتقي معها في بعض الامور . وقد علق مناحيم بيجين على نتائج الانتخابات بقوله : « اعتقد بأنه من الافضل عدم التحدث عن الرضاء والارتياح ، بل ان نحلل النتائج . وأنا اؤكد بأن ليكود لم يحقق انتصارا ... لكنه حقق انجازا كبيرا على الصعيد القومي ... ولا اتردد في القول انه انجاز تاريخي وفيما يلي الاسباب : اولا ، بالنسبة لارض — اسرائيل ، فقد طالب المعراخ بمنحه صلاحية لممارسة سياسته ، أي الحصول على موافقة الشعب لاعادة تقسيم ارض — اسرائيل. وما حدث هو بالعكس تماما . ففي الكنيست الثامنة توجد اغلبية واضحة ضد اعادة تقسيم ارض — اسرائيل الغربية ، او بكلمات اخرى ، اغلبية ساحقة لاجل عدم تقسيم ارض — اسرائيل ، ولنفترض ان « ليكود » سيحصل على ٣٨ مقعدا فانه الى جانب كتلتي المتدينين اللتين التزمتا امام الناخبين بعدم اعادة الضفة الغربية الى الغرباء، فان عددنا سيصل الى ٥٥ عضو كنيست . اما المعراخ فلديه حاليا ٥١ ، ٥٢ مقعدا ، ويجدر ان نخفض من هذا العدد ، عددا من اعضاء المعراخ الذين يعارضون ايضا تقسيم ارض — اسرائيل . وهذا يؤكد انه توجد في المعسكر القومي (دون الشيوعيين) أغلبية ساحقة ضد اعادة تقسيم ارض — اسرائيل وقد تحقق ذلك بفضل ما حققه « ليكود » . ثانيا ، كان ثمة فرق عددي بين المعراخ وليكود بلغ ٢٦ مقعدا . أما في الكنيست الثامنة فان هذا الفرق قد انخفض الى ١١ ، ١٢ مقعدا . وهذا انجاز هام جدا ، لكونه في أية انتخابات مقبلة اذا حصلنا من المعراخ على ٦ مقاعد اخرى فسوف نصبح في الطليعة امام المعراخ . وقد ثبت في انتخابات سنة ١٩٦٩ وفي انتخابات يوم أمس ان المعراخ من شأنه ان يخسر ٥ ، ٦ مقاعد ، وبكلمات اخرى فاننا نقف قبل الخطوة الاخيرة من تركيب حكومة جديدة في اسرائيل » . (رأ — ٧٤/١/١ ، ملحق عدد ٤٢٨) .

تعزيز الجناح اليميني داخل حزب العمل

كما هو معلوم فان القيادة الثلاثية لحزب العمل جولدا — دايان — جاليلي خرجت معززة من

اجتماعات اللجنة المركزية للحزب التي انعقدت في اواخر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٧٣ واختتمت اعمالها في الاسبوع الاول من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٧٣ . تلك الاجتماعات التي كرست لاقرار وثيقة عمل تأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد بعد حرب تشرين (اكتوبر) بالاضافة الى صياغة برنامج الحزب الانتخابي . وقد علق في حينه الصحفي الاسرائيلي يوئيل ماركوس في مقال نشر في صحيفة هآرتس الاسرائيلية ٥/١٢/ ٧٣ على الاوضاع داخل الحزب بعد صوغ وثيقة المبادىء الاربعة عشر بقوله: « ان الوثيقة التي ستصادق عليها اللجنة المركزية توضح خمس نقاط هامة :

● ان جولدا مئير لا تزال تسيطر على الحزب، ولا يزال باستطاعتها فرض ارادتها سواء بالنسبة الى الخط السياسي او بالنسبة الى طريقة اقراره. كذلك لا تزال قادرة على تعيين فريق الاشخاص العامل معها .

● قوي مركز موشي دايان في التجمع على الرغم من الانتقادات التي توجه اليه . والسبب في ذلك هو ازدياد الخوف الذي كان قائما بالنسبة الى دايان — الخوف من أن يلتحق بمعسكر المعارضة . والان عندما يطالب الحزب الديني القومي بحكومة موسعة ، وتدل استفتاءات سرية للرأي العام عن تحول ناخبين من التجمع الى التكتل ، فان دايان، المعزول ، قد يكون الرجل الذي قد يدفع بالتجمع الحاكم ليتحول الى معارضة .

● لا زالت قيادة مباي ، التي تسيطر على الجهاز الحزبي ، غير مستعدة وربما تخاف من استلام زمام السلطة . ويبدو الان ، اكثر من اي وقت مضى ، انه ليس لدى تلك القيادة بديل عن زعامة جولدا — جاليلي — دايان ، وهي ليست متحمسة لتسليم السلطة الى « الغرباء » مثل بارليف ورابين وياريف ، بينما ليس لديها هي نفسها بديل عن الثلاثي القائم . ولهذا فان ازمة الزعامة في اكبر الاحزاب الاسرائيلية ستبقى كعب آخيل بالنسبة للحزب .

● ان الحزب سيبقى كما كان : سوبر ماركت من الاراء .

● ان كل الكلام عن تقوية الديمقراطية داخل مؤسسات الحزب لا اساس له . وان منتخبي مؤسسات الحزب لا يزالون يرقصون على انغام مزامير رعاتهم . ومهما كان الموضوع ، فان الاعتبارات الشخصية او الكتلوية الضيقة هي التي تقرر شكل التصويت » . (نشرة م. د. ف — ٧٣/١٢/١٦ ، العدد ٢٤ السنة الثالثة) .

واذا كان دايان قد استطاع فرض وثيقة جاليلي في السابق تحت التهديد بالانشقاق ، واستطاع بعد الحرب البقاء في منصبه ، رغم كل الانتقادات والمطالبات باقالته ، حرصا على وحدة الحزب ، فان الامر اليوم بعد هبوط قوة المعراخ في الكنيست اصبح اكثر خطورة ، ووزن دايان داخل حزب العمل زاد بما لا يقاس عما قبل . اما الوزن العددي لكتلة دايان داخل التجمع العمالي فهو يتراوح بين ٧ — ٨ عدا من يتماثلون معه من اعضاء المباي واحدوت هعفودا .

تشكيل الحكومة

ان التركيبة الائتلافية للحكومات الاسرائيلية ، أضحت احدى سمات الحكم في اسرائيل منذ قيام الدولة . وعلى الرغم من ان الامكانيات ونتائج الانتخابات كانت تتيح تشكيل حكومات عمالية صرفة، فان الاتجاه العام لتشكيل الحكومات كان يميل نحو ادخال احزاب اخرى في التشكيلة الائتلافية وبشكل خاص الاحزاب الدينية وعلى رأسها المفدال . وقد تعزز هذا النحو بعد قيام المعراخ الاول سنة ١٩٦٥ ، ورست التشكيلة الحكومية على ثلاثة احزاب : التجمع العمالي + المفدال + الاحرار المستقلين .

لم تكن قدرة التجمع العمالي او الاحزاب العمالية منفردة ضعيفة في المفاوضات الائتلافية مع الاحزاب غير العمالية قدر ما هي عليه الان ، باستثناء الوضع الذي اعقب انتخابات الكنيست السادسة سنة ١٩٦٥ ، حيث حصل المعراخ (ماباي + أحدوت هعفودا + حزب المابام) على ثلاثة وخمسين مقعدا ، وقد نجم ذلك عن الانشقاق الذي حصل داخل الماباي ، وخوض بن جوريون للانتخابات على رأس قائمة « رافي » . ومن ناحية اخرى لم يكن وضع المفدال في المفاوضات الائتلافية أحسن مما هو عليه الان ، حيث بدونه ، واذا استبعدنا دخول الجبهة التوراتية للائتلاف بسبب مطاليبها الدينية المغالية ، فان التشكيلة الحكومية المحتملة من المعراخ والاحرار المستقلين وحركة

[٢]

عملية اغتيـــال بوشيكي

صدرت يوم الجمعة الموافق الاول من شباط ١٩٧٤ الاحكام بحق الستة المتهمين في قضية اغتيال الشاب المغربي احمد بوشيكي بتاريخ ٢١ يوليـو من العام الماضي . وكانت الاحكام على الشكـل التـالي :

١ ـ ابراهام جيامر اسرائيلي الجنسية ، عمره ٣٤ سنة ، شغل وظيفة السكرتير الثاني وثم الاول في السفارة الاسرائيلية في باريس من العام ١٩٦٥ لغاية ١٩٦٩ ، وثم تابع دراسة العلوم السياسية والعلاقات الدولية.صدر الحكم بحقه بالسجن خمس سنوات ونصف بتهمة الاشتراك بارتكاب جريمة ، والتجسس واستعمال جوازات مزورة.كان المدعي العام قد طلب باصدار الحكم بحقه بتسع سنوات.

٢ ـ سيلفيا رفائيل من جنوب افريقيا وتسكن في اسرائيل ، كانت تعمل كمعلمة وقبل ذلك عملت كمصـورة صحفيـة لجريـدة Daily Sketch في لندن . وذكرت احدى المجلات النرويجية بأنها عملت كجاسوسة اسرائيلية وكـانت المصـورة الصحفية المفضلة للملك حسين. حكم عليها بالسجن لفترة خمس سنوات ونصف بتهمة الاشتراك بارتكاب جريمة والتجسس واستعمال جوازات مزورة . كان المدعي العام قد طلب باصدار الحكم بحقها لفترة سبع سنوات .

٣ ـ دان اربال دانمركي الجنسية ويسكن في اسرائيل ، ظهر من التحقيق انه استعمل في فترة سنة ما لا يقل عن ٧ جوازات مزورة من بينها جواز كندي واخر بريطاني (ومن الجدير بالذكر انه لم يقدم احتجاج من كندا او بريطانيا لا سيما وان الاخيرة ابلغت بنتائج التحقيق) . حكم عليه بالسجن لفترة خمس سنوات بتهمـة الاشتراك بارتكاب جريمة والتجسس .

٤ ـ مازيان غلادنيكوف سويدية الجنسية وابنة طبيب سويدي . اشترك والدها واخوها الى جانب اسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧ . انتقلت الـى اسرائيل سنة ١٩٧٠ لتعمل لدى شركة حاسبـات الكترونية (كومبيوتر) . حكم عليها بالسجن لفترة سنتين ونصف بتهمة استعمـال جواز مـزور والتجسس .

٥ ـ زفي شتينبرغ اسرائيلي الجنسية ، القي القبض عليه في شقة الدبلوماسي الاسرائيلي بيغال ايال كان زفي موجودا في اوسلو خلال ارتكـاب الجريمة وقام بدور غير مباشر ، حيث انه كـان يوصل الاوامر الواردة الى اوسلو الى مدينـة ليلاهمر . حكم عليه بالسجن لفترة سنة واحدة بتهمة التجسس . كان المدعي العام قد طلب الحكم عليه بست سنوات .

٦ ـ مايكل دورف اسرائيلي الجنسية ، القي القبض عليه في شقة بيغال ايال . كان متواجدا خارج (ليلاهمر) خلال ارتكاب الجريمة . قـام بدور مساعد فني لزفي . وتم الافراج عنه علما بأن المدعي العام طلب الحكم عليه بست سنوات .

ان المحاكمة التي بدأت بتاريخ السادس مـن يناير في العاصمة النرويجية والتي احيطت بحراسة مكثفة لم تشهد النرويج مثيلا لها منذ الحرب العالمية الثانية ، اجتذبت العديد من رجال الصحافـة العالميين وكذلـك دوائر البوليس في الـدول الاسكندنافية وبريطانيا التي قامت بدورها بارسال مراقبين الى وقائع جلسات المحاكمة . كذلك حضر جلسات المحاكمة ممثلون عن المغرب واسرائيل . بدأت وقائع جلسات مفتوحة بالرغم من طلب مـن محامي الدفاع الستة بأن تكون الجلسات مغلقة. اوضح المدعي العام في الجلسة الاولى الدوافـع السياسية والايديولوجية التي أدت الى اغتيال احمد بوشيكي الذي قتل رميا بالرصاص بعد أن اطلق عليه ١٣ رصاصة من سيارة (فولفـو) استطاعت الهرب من البوليس النرويجي . اوضح المدعي العام بان بوشيكي الـذي وقع ضحيـة الارهاب انما هو ضحية اخرى من ضحايا الصراع العربي الاسرائيلي الذي انتقل الى اوروبا وانحاء اخرى في العالم . ان هدف المحاكمة هو معرفـة ما اذا كان بوشيكي الرجل المراد قتله ام انـه كان ضحية لبس . كذلك معرفة الجهة التي عملت لها المجموعة التي ثبت أنها مؤلفة من ١٥ شخصا والتي وقع ستة من افرادها في قبضة البوليس النرويجي . ان علامة السؤال كانت ، من هـي الجهة التي أرسلت المجموعة . هـل ارسلت المجموعة بأمر من المخابرات الاسرائيلية (موساد)

او من جهة اسرائيلية غير رسمية . الاجابة على هذا السؤال تعني الكثير بالنسبة للعلاقات النرويجية الاسرائيلية التي كانت قد توترت اثر اقتحام البوليس شقة الدبلوماسي الاسرائيلي بيفال ايال الذي كان قد خبأ اثنين من افراد المجموعة في بيته .

ان الفريد من نوعه في هذه المحاكمة ، انه للمرة الاولى في اوروبا ، تقوم مجموعة بأمر من المخابرات الاسرائيلية (موساد) باغتيال شخص معين ويقع عدد من افرادها بقبضة رجال الامن. بالاضافة الى ذلك فلقد كشف النقاب خلال التحقيق وخلال المحاكمة بان المجموعة نفسها مسؤولة عن اغتيال الشهيد وائل زعيتر في روما ، حيث انها استعملت نفس الاسلوب ، ونفس السلاح . (انظر شؤون فلسطينية رقم ١٥ حول عملية اغتيال الشهيد وائل زعيتر) . هذا وقد ذكرت دوائر التحقيق انه قد تم ارسال عدد من رجال البوليس النرويجي الى كل من روما وباريس لمعرفة ملابسات اغتيال الشهيد وائل وكذلك الشهيد محمود الهمشري ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس (انظر شؤون فلسطينية عدد ١٨ ، حول اغتيال الشهيد الهمشري) حيث يعتقد بأن هناك علاقة متينة تشير بأن المجموعة التي اغتالت بوشيكي قد تكون ايضا مسؤولة عن اغتيال الهمشري .

هذا وقد ذكرت دوائر التحقيق في كل من اوسلو وروما وباريس ان المدعي العام في قضية بوشيكي قام شخصيا بزيارة روما وباريس ليدرس من قرب تفاصيل عمليتي القتل . اما فيما يتعلق بقضية اغتيال وائل زعيتر ، فانه قد كشف النقاب عن ان دوائر البوليس الايطالي متأكدة بأن المجموعة المؤلفة من ١٥ شخصا والمسؤولة عن اغتيال بوشيكي ، تقع عليها ايضا مسؤولية اغتيال وائل زعيتر . واضاف البوليس الايطالي قائلا : بأن ستة من افراد المجموعة يقيمون في السجن في اوسلو ، واما الباقون فقد استطاعوا الهرب من يد العدالة بعد مقتل زعيتر في روما .

أما فيما يتعلق بعلاقة المجموعة بعدد من الاغتيالات في باريس ، فانه قد تم العثور على ملاحظات في مذكرة سيلفيا رفائيل ادت مباشرة الى معرفة سبع شقق كانت تحت تصرف المجموعة في باريس . هذا وقد صرح البوليس الفرنسي بانه استطاع فك بعض الرموز التلفونية التي ستساعد في تسهيل مهمة التحقيق في قضية بوشيكي وكذلك في ثلاث عمليات قتل اخرى في باريس .

ان عمليات الارهاب الاسرائيلية في باريس وروما وليلاهمر والعلاقة بين هذه العمليات تدفعنا الى تتبع الطريقة التي تمت فيها عملية الاغتيال في النرويج ومدى تأثيرها على العلاقات النرويجية الاسرائيلية .

ان مجموعة الارهاب الاسرائيلية المؤلفة من ١٥ شخصا والتي انقسمت الى ٣ او ٤ مجموعات ، غادرت اسرائيل عن طريق مطار اللد بين العاشر والثامن عشر من شهر يوليو . لقد وصلت احدى المجموعات الى ستوكهولم ومجموعة اخرى الى اوسلو عن طريق مطار زوريخ . لقد تلقت المجموعة معلومات تفيد بأن هناك مخططا لمهاجمة عدد من السفارات الاسرائيلية ومكاتب العمال في عواصم الدول الاسكندنافية لا سيما في ستوكهولم واوسلو ، وان مهمة المجموعة التصدي لمنع تحقيق ذلك المخطط الذي ذكر بأن افراد من منظمة ايلول الاسود وعلى رأسهم علي سلامة كانوا متواجدين في مكان ما في النرويج . المجموعة التي وصلت الى ستوكهولم نزلت في فندق فاخر لفترة اسبوع وثم قامت بالسفر الى اوسلو للالتحاق بالمجموعات الاخرى . لقد اتضح لافراد المجموعة في الايام الثلاثة الاخيرة التي سبقت عملية الاغتيال بأن على المجموعة تتبع وملاحقة شخص جزائري يدعى بنآمنه .

لقد ذكر الاشخاص الستة المعتقلون بأن دورهم كان ثانويا واقتصر على ملاحقة شخص والاتصال بفنادق اوسلو ، وتلقي المعلومات من قيادة المجموعة . اما بالنسبة للقادة نذكر ان واحدا منهم يدعى مايك والاخر فرانسوا ، وهما الشخصان اللذان قتلا بوشيكي . كذلك ذكر المعتقلون الستة بأنهم لم يعرفوا بوجود مخطط لقتل شخص ما .

تقول سيلفيا رفائيل بأنها قد سمعت اسم (سلامة) ولكنها لم تربط بين ذلك الاسم وسلامة الشخص الذي كان هدف عملية الملاحقة والذي اعتبر في اسرائيل منسقا لعملية ميونيخ (انظر شؤون فلسطينية عدد ١٥ ص ٢١٦) .

هذا وبعد ان فشلت المجموعة في العثور على الشخص ، تلقت معلومات تفيد بأن ذلك الشخص

موجود في ليلاهمر . وبذلك بدأت عملية ملاحقة والجلوس في قاعات الفنادق والمطاعم ساعات طويلة الى ان توصلوا الى معرفة شخصية بوشيكي الذي كان قبل أيام قد تحدث الى بنآمنه والذي كان في زيارة سياحية للنرويج . لقد اعتقد قادة المجموعة بأن بوشيكي هو علي سلامة ولذلك أعطوا صورة الى الفتاة السويدية ماريان لملاحقة وسماع اللغة التي كان يتكلم بها . احتوت عملية الملاحقة على الذهاب الى حمام السباحة حيث ثبت للفتاة السويدية بأن اوصاف ذلك الشخص (او بوشيكي) لم تنطبق على اوصاف الشخص في الصورة (أي علي سلامة) وبأنها قد سمعته اي بوشيكي يتكلم الفرنسية وليس العربية .

انتهت عملية المتابعة والملاحقة ليلة ٢١ يوليو ، وبينما كان اربعة من الاشخاص الذين تم اعتقالهم في طريقهم بالسيارة الى أوسلو ، كان مسايك وفرانسوا يقومان بتتبع بوشيكي وزوجته الى دار السينما ، وبعد انتهاء الفيلم ركبا الباص متوجهين الى منزلهما . وفي اللحظة التي نزلا بها من الباص قام مايك وفرانسوا باطلاق ١٣ رصاصة على بوشيكي الذي صرخ لا لا ، وثم وقع قتيلا في بركة من الدماء . في هذه اللحظات سمعت المجموعات الاخرى من خلال اجهزة التوكي ووكي عبارة they took him والتي فهم منها في الحال بأن الشخص الملاحق قد قتل .

لم تثر في البدء عملية الاغتيال اهتمام الصحافة والدوائر الحكومية ، حيث ان البوليس كان يشك بأن المجموعة التي قتلت بوشيكي ما هي الا مجموعة دولية لتهريب المخدرات ، الا ان صحة هذه النظرية لم تدم طويلا ، حيث اكتشف البوليس علاقة بين افراد المجموعة والدبلوماسي الاسرائيلي بيغال ايال والذي كان ضابطا للامن لدى السفارة الاسرائيلية في أوسلو . وبناء على ذلك قام البوليس بتطويق منزل ايال وتم اقتحامه ، وكادت تلك العملية ان تؤدي الى عراك مسلح بين البوليس وبين ايال لولا ان البوليس استطاع في اللحظة المواتية بتصويب مسدساتهم الى بيغال الذي فشل بالوصول الى سلاحه .

وبهذا تحولت عملية القتل الى عملية ارهاب بالتعاون مع السفارة الاسرائيلية مما ادى الى صدور قرار رسمي من وزارة الخارجية النرويجية باستبعاد الدبلوماسي بيغال ايال وتقديم احتجاج لدى وزارة الخارجية الاسرائيلية .

كان رد فعل اسرائيل سريعا ، لا سيما وان البوليس النرويجي لم يعتبر الحصانة الدبلوماسية، اجتمعت الحكومة الاسرائيلية لدراسة نتائج العملية وردود فعلها على العلاقات الاسرائيلية — النرويجية وكذلك قررت ارسال رئيس القسم القانوني لدى وزارة الخارجية مائير روزين الى أوسلو . لم تؤد زيارة روزين بالتاثير على الحكومة النرويجية للعدول عن قرارها باستبعاد ايال ، وكذلك رفضت اطلاق سراح المعتقلين الاسرائيليين اللذين وجدا في شقة ايال ، ورفضت ايضا السماح بمقابلة المعتقلين .

في هذه الفترة بدأ الضغط يزداد على الحكومة النرويجية ، فمن جهة ، بدأت اسرائيل حملة واسعة ضد المنظمات الفلسطينية وبمسؤوليتها المطلقة عن عمليات الارهاب ودور اسرائيل في مكافحة ذلك الارهاب . كذلك اوضحت خلال حملتها بأن اسرائيل تقدم خدمة لدول اوروبا الغربية من خلال حراستها لمؤسساتها في اوروبا مما يؤدي الى انخفاض عمليات الارهاب ونتيجة لذلك فان اسرائيل تتوقع تفهم اوروبا الغربية لموقفها الحرج ومساعدتها في حملتها المضادة للارهاب .

الا ان هذه الحملة لم تغير من موقف الحكومة ودوائر البوليس . وهذا ظهر واضحا خلال جلسات المحاكمة حيث ذكر المدعي العام بأن النرويج ترفض بشدة وانها لن تتسامح مع عمليات ارهاب كعملية ليلاهمر على الارض النرويجية . وهذا يعني بأن النرويج لا تقبل بعملية قتل ارهابية مهما كانت الدوافع . وقد ذكر المدعي العام بأنه ثبت واضحا لدى الحكومة النرويجية ولدى التحقيق ولدى دوائر البوليس بأن اسرائيل مسؤولة رسميا عن عملية الارهاب ، حيث ان التحقيق يعتبر تصريح غولدا مائير بملاحقة المنظمات الفلسطينية ومناصريها في أي مكان ، يعتبر ذلك التصريح اثباتا ماديا عن الدور الذي قامت به المخابرات الاسرائيلية على الارض النرويجية لاغتيال بوشيكي .

هذا وقد قدمت وزارة الخارجية النرويجية وللمرة الثانية احتجاجا رسمية لدى السفارة الاسرائيلية بتاريخ ٢/٦ ، ذكرت فيه ان الحكومة النرويجية لا تقبل البتة ولا تتفهم تلك الدوافع التي ادت الى اغتيال بوشيكي ، انطلاقا من مبدأ الحكومة بعدم السماح للقيام بعمليات ارهابية داخل البلاد .

• ب • ه

[٣]
نتائج قطع البترول العربي عـــن هولندا

هولندا ، بحكم امتلاكها اضخم ميناء في العالم وهو ميناء روتردام واكبر مصافي للبترول في اوروبا الغربية وهي المصافي القائمة في منطقة الميناء ، أصبحت منذ انشاء المنظمة الاقتصادية الاوروبية في عام ١٩٥٨ تحتل مكانة مرموقة في مجموعة دول المنظمة والسوق الاوروبية المشتركة . ذلك ان ميناء روتردام أصبح المدخل التجاري الاكبر لغرب اوروبا من ناحية بحر الشمال ، كما أن مصافي البترول فيه التي تمتلكها مجموعة مـــن شركـــات النفط الرئيسية في الغرب ، تقوم بتصفية ١٣٠ مليون طن من البترول في العام الواحد ، نصفها كان يرسل بالانابيب الى المانيا الغربية وبلجيكـــا وبالسفن الى بريطانيا ، والنصف الثاني يستعمل محليا . على أساس هذا ، حل باوروبا الغربية نوع من الارتبـــاك والحيرة عنـــد صدور القرار العربي بقطع البترول عن هولندا .

وعند نشوب حرب تشرين كان الاعتقاد سائدا لدى المطلعين على بواطن الامور ، بأن دول غرب اوروبا ستقف من الصراع المسلح في الشرق الاوسط ، موقف الحياد او موقف القاء المسؤولية على اسرائيل ولو بطريق غير مباشر . كان مبعث هذا الاعتقاد ، السيطرة العربية على جبهـــات القتال في الاسبوع الاول منه ، من ناحية، وتمسك الحكومات الاوروبية الغربية كلها او معظمها بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ الداعي الى انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة ، كأساس لاية حلول سلمية لقضية الشرق الاوسط ، من ناحية اخرى . فاذا اضيف الى التمسك بهذا القرار كل الجهود العربية الدبلوماسية والاعلامية التي بذلت في الاعوام المتعاقبة علـــى حزيران وكل الادلة التي قدمتها الثورة الفلسطينية الى العالم حول حقها في تحقيق اهدافها المشروعة، اصبح الشك في تخلي حكومات غرب اوروبا عـــن المواقف المعتدلة والمعقولة امرا يصعب تصوره . وعند نشوب القتال في تشرين حدث ما اكد تلك الوقعات ، لان الدول الغربية ، باستثناء الولايات المتحدة الاميركية وهولندا والبرتغال ، وقفت فعلا من القتال موقف الحياد او مطـــالبة اسرائيـــل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة كحل وحيد لتمهيد الطريق امام أية محاولات جديدة تستهدف البحث عن حلول عادلة وسلمية لقضيـــة الشرق الاوسط .

ولم يكن احد يتوقع من الولايات المتحدة الاميركية والبرتغال اي موقف اخر . اما هولندا فقد كـــان موقفها يدعو الى الاستغراب الشديد . فحكومتها اليمينية التي نددت بالعرب واخذت جانب اسرائيل في حرب حزيران عمدت خلال السنتين الاوليين بعد تلك الحرب الى التراجع التدريجي عن موقفها . فان وزير خارجيتها في ذلك الوقت السيد جوزف لونس قام حينئذ بعدة زيارات لعدد من الاقطار العربية ونجم عن تلك الزيارات تعديل في افكاره عن الصراع العربي الاسرائيلي بحيث ادرك ان العرب لم يعلنوا حرب حزيران عام ١٩٦٧ ولم يمهدوا لها كما ادعت اسرائيل كذبا وتضليلا وانهم لا يطمئنون لنوايا اسرائيل لان التجارب المريرة علمتهم ان لا يطمئنوا لهـــا وان اسرائيل تحتـــل اراضيهم بدون حق . نتيجة لذلك كان له ولحزبه الكاثوليكي المعروف باسم حزب الشعب الكاثوليكي اقوى الاحزاب في الائتلاف اليميني السابق ، بعض المواقف الايجابية . فاعترفت الحكومة بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ واعتمدته أساسا لاية مفاوضـــات عربية اسرائيلية او دولية بصدد الشرق الاوسط وان حرصت هذه الحكومة على استعمال الصيغة الاميركية للقرار وهي انســـحاب الاسرائيليين من اراض عربية محتلة وليس كل الاراضي العربيـــة المحتلة . في الوقت نفسه نشطت جماعات مختلفة في البلاد مثل الجمعية التي انشئت حينئذ باسم جمعية فلسطين الهولندية وجمعية الطلبة اليساريين المعروفة باسم « اسفا » ، في مجال توضيـــح القضية الفلسطينية للشعب الهولندي . كما كان للسفارات العربية دور محمود في دعوة الوفـــود الهولندية الصحفية لزيارة الاقطار العربية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين . وكان دور فتصلية الكويت في لاهاي التي يديرها الفلسطيني السيد محمـــود الرباني دورا رئيسيا في هذا كله ، الحقه باقامة صلات مباشرة وقوية مع محرري صحف ليبرالية وراديكالية واشتراكية ومستقلة ومع نفر غير قليل من اخباريي التلفزيون والراديو عمدوا على مدى السنين الواقعة بين حربي حزيران وتشرين الى نشر مقالات كثيرة واعداد برامج تلفزيونية واذاعية

من حقائق القضية الفلسطينية وقضايا الشرق الاوسط عموما . كان الانسان في تلك الفترة يحس بأن كل تلك الجهود لا بد أن تفيد في تعديل اراء ومواقف قادة الاحزاب السياسية ونقابات العمال واعضاء البرلمان ، على أساس ان الحق أصبح انصع من الدعاية الصهيونية واقوى من العواطف الخاطئة التي تملأ قلوب الناس حدبا على اسرائيل وتشجيعا لها .

وفيما يتعلق بعواطف الغربيين تجاه اسرائيل ، فهي في هولندا والمانيا الغربية أشد حدة مما هي عليه في اقطار غربية اخرى . والسبب في ذلك يعود الى الحرب العالمية الاخيرة وما تعرض له الهولنديون والالمان اليهود لاضطهاد على يد النازيين من غير حماية تذكر من جانب المواطنين . الامر الذي زود الصهيونية بأسلحة قوية ضد اعدائها وخصومها من الالمانيين والهولنديين ، مسلطة عليهم شبح تهمة اللاسامية وبأبشع اساليب الاستهانة بالعقل الانساني . وان كان الانسان الهولندي اقل رضوخا من الانسان الالماني الغربي لسطوة الصحافة واجهزة الاعلام وتأثيرها عليه ، الا انه ، ورغم انفراديته وحرصه على أن يقرر اسلوب تفكيره بنفسه ، لم يستطع ان يتجنب تماما سطوة الصحف الكبرى التي بقي معظمها منذ نشوء اسرائيل وحتى هذا اليوم يقف وراء اسرائيل وبكل اصرار واستهتار بالحق والعدل والقيم الانسانية. على أساس هذا عندما وقعت حرب حزيران كان الانسان الهولندي المثقف او شبه المثقف لا يعرف من خارطة الشرق الاوسط سوى اسرائيل وحقها في البقاء وفي حرية العمل والتصرف لتعمل ما تشاء .

والظاهر أن التغييرات التي حدثت بعد حزيران على المستوى الاعلامي ، لم تغير من واقع التعاطف « الجاهل » مع اسرائيل . فعندما وقعت حرب تشرين ، كان في مركز القيادة حكومة يسارية مشكلة من ثلاثة احزاب يسارية تتعاطف مع جميع قضايا التحرر في العالم ، من فيتنام الى انغولا الى روديسيا الى تشيلي ، وظن المطلعون على بواطن الامور ان هولندا الرسمية سيكون لها موقف اخر في هذه المرة ، يختلف عن مواقف الحكومات السابقة في حزيران وقبل حزيران .. ولكن خاب أمل المطلعين عندما راحت اصوات البرلمانيين على اختلاف الوانهم وميولهم تتهم العرب بالعدوان ، باستثناء نواب الحزب الشيوعي وحزب المسالمين، واذا بالحكومة الاشتراكية تنصاع لهذا الضغط وتصرح على لسان وزير خارجيتها السيد فان درستول بأن على العرب تحمل مسؤولية حرب تشرين لانهم هم البادئون فيها ، بينما ان المفاوضات هي اصوب طريق لحل قضية الشرق الاوسط . ثم ترددت انباء فحواها ان أحد المصانع الهولندية زود اسرائيل بستين شاحنة عادية لعمليات النقل المحتاجة اليها ايام المعارك ، وبأن مطار امستردام كان نقطة وصل بين مطارات اميركا واسرائيل لنقل المتطوعين اليهود وغير اليهود من اميركا الى اسرائيل . وقد كذبت حكومة هولندا تلك الانباء اكثر من مرة ، وان لم تشر الى قصة الستين شاحنة، مؤكدة انها لم تقدم لاسرائيل اية مساعدات تخدم مجهوداتها العسكرية .

هولندا ، كانت الدولة الوحيدة في هذه الاثناء، من بين دول اوروبا الغربية ، التي لم تلتزم الحياد او السكوت . وعندما تداول المبعوثون الدبلوماسيون العرب في هولندا حول هذا الموضوع وصلوا الى قناعة بأن على الدول العربية ان تتخذ موقفا مشددا تجاه الحكومة الهولندية يضطرها الى سحب تصريحاتها وتعديل مواقفها كلها مرة واحدة من قضية الشرق الاوسط . وقد جرت اتصالات رسمية بعد ذلك ، بين الطرفين لم تفلح في اقناع الحكومة الهولندية بتعديل موقفها . ومن هنا كان مصدر القرار العربي بقطع البترول عن هولندا .

وادركت حكومة هولندا ان القرار العربي من شأنه الحاق الاذى بالاقتصاد الهولندي . ولكنها بدل الاعتذار او تعديل موقفها راحت من طرف تنظم اتصالات انفرادية ببعض الحكومات العربية لحثها على نقض القرار العربي المشترك ، ومن طرف اخر تعطي للشعب صورة مبتورة او مشوهة عن الوضع الجديد واسبابه وملابساته حرصا منها على أن لا يجرفها تيار التعاطف القوي مع اسرائيل ، داخل البرلمان ، خاصة وانها حكومة اقلية لا تمثل غالبية اعضاء البرلمان ، وصلت الى الحكم تحت ضغط الظروف ونتيجة لفشل الاحزاب اليمينية في تشكيل ائتلاف فيما بينها بعد آخر انتخابات برلمانية . رغم ذلك فان هولندا الرسمية لم تخف تحسبها من القرار العربي لا على حلفائها ولا على الحكومات العربية . وقد اتخذت الحكومة

الهولندية منذ القرار العربي اجراءات معينة استهدفت منها ان تدخل في ظن الحكومات العربية انها غير منحازة في نزاع الشرق الاوسط ، الا ان هذه الاجراءات لم تكن متكافئة مع مقتضيات دعم الهدف العربي العادل بتحرير الاراضي المحتلة . وبعد ذلك انشغلت في البحث عن حلول فعالة لما ينتظر البلاد من صعوبات . فضاعفت عمليات استخراج الغاز الطبيعي من ابياره البحرية الواسعة وراحت تدرس امكانيات فتح مناجم جديدة للفحم في جنوب البلاد . ثم أصدرت قوانين بمنع السيارات من السير ايام الاحد وبتقنين البترول بمعدل ١٥ ليترا للسيارة الواحدة في الاسبوع واطفاء الانوار مساء في فترينات المخازن والحد من استهلاك وقود التدفئة في المباني العامة ومباني السكن والحد من النور الكهربائي في البيوت والمكاتب والمصانع والطرقات . هذا بينما حصلت الحكومة من البرلمان على سلطات اضافية لمواجهة الاوضاع الجديدة . وفي نطاق هذه السلطات الاضافية جمدت الاجور بعد السماح برفع الاسعار بمعدلات تتراوح بين ١٠ و١٢ بالمئة ، ورفعت سعر البنزين كثيرا وفرضت ضرائب جديدة على الممتلكات وعلى عدد من السلع المستوردة . ووسط هذه القيود وازدحام وسائل المواصلات العامة ، عاد الناس كما يقولون ، يتذكرون أيام الحرب الاخيرة في اوروبا .

ولقد أعطت هولندا بكل هذا الدليل على ان البترول مادة حيوية جدا في الاقطار المصنعة . كما ان حكومتها حاولت أن تبرىء نفسها من التهم العربية بأن قام وزير خارجيتها النسيد فان درستول بانكار ما نسب اليه بعيد السادس من تشرين من انه اتهم العرب بالعدوان . قال في تصريح صحفي حصلت عليه صحيفة لوموند الفرنسية يوم ١٤ تشرين الاول انه لم يتهم العرب بالعدوان ، بل حملهم مسؤولية ما حصل يوم السادس من تشرين. ويوم العشرين من تشرين الثاني اثناء مؤتمر الاقطاب العرب في الجزائر انكرت حكومة هولندا ان تكون قدمت العون العسكري لاسرائيل زمن الحرب . في ذلك اليوم استجابت حكومة هولندا لطلب مختطفي طيارة الركاب الهولندية (كلم) واصدرت بيانا اعلنت فيه انها متمسكة بقرار مجلس الامن الدولي الداعي الى سحب اسرائيل قواتها العسكرية من الاراضي العربية المحتلة والمحافظة على حقوق الفلسطينيين ، كما أنكرت فيه أنها قدمت مساعدات عسكرية لاسرائيل . وفي مؤتمر بروكسل لوزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة يوم ٦ تشرين الثاني ، شاركت هولندا دول السوق قرارها الداعي الى تطبيق بنود قرار مجلس الامن الدولي الداعي الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة . ويوم ٤ كانون الاول، اعلن ناطق باسم وزارة الخارجية ان هولندا تفهم من قرار مجلس الامن انسحاب اسرائيل من **جميع** الاراضي العربية المحتلة . ولكن ما كاد هذا البيان يرى النور ، حتى وقعت تفجرات مدوية داخل حزب العمال وهو اقوى احزاب الائتلاف الحكومي. فحزب العمال يمثل ٣٢ بالمئة من قوة الناخبين ، وله نفوذ كبير بين نقابات العمال الاشتراكية والمستقلة ، وتسيطر الصهيونية على الكثير من مجالات اتخاذ القرارات في الحزب لان الصهيونيين لهم نفوذ كبير على مستوى القيادة في الحزب . ويعتبر من اقواهم فان تاين رئيس الكتلة العمالية في البرلمان ودنكرت رئيس اللجنة الخارجية . واستمرت المناورات خلف الستار بصورة مكثفة جدا ارغمت رئيس الوزراء ووزير خارجيته على انكار البيان ، بينما وقفت الاحزاب المعارضة المؤلفة من الاحزاب الدينية والبرجوازية موقف المتفرج ثم موقف الصهيونيين من اعضاء حزب العمال في انتظار تمزق الحزب من الداخل لكي تحل محله في القيادة . وقد اختارت الحكومة طريق التراجع ، فعمدت الى انكار البيان لضمان سلامتها . وحقا انها تمر في ظروف صعبة للغاية. حكومة اقلية تمثل ٤٥ بالمئة من اعضاء البرلمان، والرأسماليون يريدون تصديعها من الداخل ، والصهيونيون يستغلون ضعفها لابقائها في قبضتهم فلا تتخلى عن اسرائيل حتى ولو كان في التظاهر بمساندة اسرائيل هلاك البلاد . وهذه هي طبيعة الصهيونيين اينما كانوا . ان مصلحة اسرائيل عندهم اهم من مصالح الاقطار التي ينتمون اليها.

اذن ، هذه المتناقضات في مواقف حكومة هولندا الحالية من قضية الشرق الاوسط ، لم تعط العرب الدليل القاطع بعد على ضرورة اعادة النظر في موقفهم من هذه الحكومة ، وان كانت بوادر الازمة الاقتصادية التي طلت على هولندا بفعل قطع البترول العربي عنها استطاعت في طبيعة الحال ان تفرض على كثير من السياسيين داخل البرلمان

وخارجه نمطا جديدا من التفكير .

اثناء هذه الاحداث وقعت في البلاد تطورات اقتصادية مثيرة . اول الامر بدا وكان قطع البترول العربي عنها سيوقعها في ازمة اقتصادية خانقة . فمع قوانين تقنين البنزين والتعتيم الجزئي والتوفير في مجالات الاضاءة والتدفئة وارتفاع الاسعار والحديث ليليا على الراديو والتلفزيون ويوميا في الصحف عن ازمة الطاقة واحتمالات انتشار البطالة بسرعة وبنسب عالية واحتمال وقوع هزات اقتصادية ، كان الانسان يحس بأنه مقبل على مرحلة ظلام دامس في حياته الاقتصادية . ولم يكن في تلك الاثناء من الممكن افساح المجال لتصورات مشحونة بالامال ، لان هولندا تعتمد في البترول الذي يأتيها من الخارج بنسبة ٦٠ بالمئة على البترول العربي . والبترول العربي انقطع في الاشهر الاولى فعلا ، ولكن يظهر ان الدول الاوروبية الغربية المشاركة في السوق الاوروبية لم تستطع التخلي عن هولندا لانها تحتاج ميناء روتردام ومصافي البترول فيه ، ولا يستبعد على هذا الاساس ان تكون الحكومات الاوروبية الاخرى غضت النظر عن محاولات معينة من جانب شركات البترول لتخفيف ضائقة هولندا . يضاف الى ذلك ان مخزون هولندا الضخم من الغاز الطبيعي مكنها من تعويض نصف ما تستورده من البترول وان كان ذلك قد تحقق على حساب بعض المصانع التي تعتمد الغاز الطبيعي أساسا لانتاجها مثل مصانع الاطارات وبعض مصانع البلاستيك . وبتقنين بنزين السيارات وتحريم السيارات من الحركة ايام الاحد ، وفرت كميات كبيرة من البنزين ، كما وفرت كميات لا بأس بها من البترول من القيود المفروضة على التدفئة والاضاءة . اكثر من ذلك انها نجحت في زيادة كميات البترول التي تصلها من نيجيريا وايران وفنزويلا واندونيسيا مما جعل رصيدها من البترول ينخفض بين تشرين الثاني وكانون الاول بنسبة الثلث فقط . اذ نزلت الكمية التي تحصل عليها شهريا من ٤٠٨ مليون طن الى ٣٠٣ مليون طن . ولكن ، ما لبثت هذه الكمية ان ارتفعت في كانون الثاني وشباط الى ٤٠٢ مليون طن . وحصيلة كل هذه الاجراءات كانت نسبة ما تفقده هولندا حاليا من البترول لا تزيد عن ١٥ بالمئة . ومع ذلك ، فان الضيق الاقتصادي الذي حل في هولندا في اعقاب قطع البترول العربي عنها أدى الى رفع عدد العاطلين عن العمل في اشهر قليلة من ١١٠ الاف عامل الى ١٣٠ الف عامل . والخبراء الاقتصاديون ما زالوا على ثقة ، بأن انقطاع البترول العربي مع التشديد في الرقابة على انقطاعه ، لا بد ان يزيد عدد العاطلين الى ١٨٠ الفا في هذا العام . فاذا حدث ذلك ، تكون هولندا على شفا مواجهة ازمة بطالة حادة . وقد كان تسريح العمال حتى الان وقفا على مصانع الاطارات ومصانع البلاستيك التي تعتمد الغاز الطبيعي والبترول مادة خام ، وعلى مصافي البترول .

اذن ، يصعب حاليا التكهن بما سيؤول اليه الاقتصاد الهولندي على ضوء قرار قطع البترول العربي عن هولندا .

ولكن .. كما اوضح العرب فانهم لا يستهدفون تدمير اقتصاد احد . كل ما يريدونه من قرارات تخفيض انتاج البترول هو توجيه انذار الى العالم ، بضرورة الانتباه الى قضاياهم العادلة .. هو تقديم احتجاج الى العالم الغربي على سياسة مهادأة اسرائيل والعطف عليها واسنادها بكل الطرق في سبيل الاستمرار في عدوانها وقطرستها لتصفية القضية الفلسطينية والقضاء على الشعب الفلسطيني . ولقد افاد الانذار وافاد الاحتجاج الى حد بعيد . فان العالم صار يدرك ان مصادر طاقته ستقل مع الزمن ولن تزيد وان على العالم الصناعي نتيجة لذلك ان يعدل عن اوهام واحلام استبداده وتسلطه على العالم النامي الى أبد الابدين . كما صار العالم الغربي يدرك ان البترول العربي اثمن واغلى من أن يستغل بابخس الاسعار وتحت التهديد والضغط المستمرين ، وان اسرائيل اذا اختارت البقاء كان عليها ان تعيش مع الواقع الجديد الذي خلقه العرب في العالم بعد انتصاراتهم العسكرية وتضامنهم المؤثر ، وان تعدل عن اطماع توسعها وبطشها .

القرارات العربية المشتركة ، والتضامن العربي ، حققا منجزات ضخمة ، اهمها تهاوي نجم اسرائيل في العالم ، واحتلال العرب مكانتهم اللائقة بهم على خارطة مستقبل العالم . غير ان هذا التضامن يجب ان يستمر . ان أية ثغرة فيه ستحدث شقوقا كبيرة ، لا يمكن اغلاقها ، في طوق الانجازات التي تمت حتى الان . وهذا كلام ليس احد بحاجة الى تأكيده او تكريره او التشديد عليه .

لكن اهم من ذلك ان يكون الاعلام العربي على مستوى هذه المتغيرات ، والتحولات ، وان تكون الصحف العربية على وعي بالخبث الاسرائيلي الصهيوني أشد من أي وقت مضى ، في سبيل عدم السماح للصهيونية وأجهزتها الدعائية بالتسرب الى عقولنا ونفوسنا . كل اسلحة الكذب والنفاق والخداع الصهيونية قد استنزفت سوى سلاح التأثير النفسي وسوى سلاح ضرب العرب بالعرب.

وهذا مثل اخير ، فيه الدلالة القاطعة على أن صحفا عربية ما زالت تقع عن طواعية في فخاخ الكذب الصهيوني . الدبلوماسيون العرب في هولندا قبلوا باختيارهم ان يكون الناطق الاعلامي باسمهم قنصل الكويت الفخري في هولندا السيد محمود الرباني ، لعدة اعتبارات اهمها انه أقدمهم في البلد من حيث الزمن وانه يتقن اللغة الهولندية . وعندما وقعت حرب حزيران ، كان هو الدبلوماسي الذي يتمتع باتصالات شخصية اكثر من غيره في الاوساط الصحفية والاعلامية على اختلافها . وعندما اخذت بوادر الازمة الاقتصادية تطل على البلد سارع انصار القضية الفلسطينية من رجال الاعلام الهولندي الى السيد رباني يستطلعونه رأيه ويستجوبونه . وكانت النتيجة سلسلة طويلة جدا من اللقاءات الصحفية والتلفزيونية والاذاعية استغلها هو من ناحيته أحسن استغلال ، فندد بالصهيونية تنديدا دامغا دون مواربة ودون مجاملة لاحد وبجرأة وصلت أقصى حدود الجرأة ، وبين اخطاء الحكومة الهولندية بأن تلا قصة القرار العربي وكل الحقائق المرتبطة به . وكانت النتيجة الحتمية لكل ذلك غضبا جامحا وحقدا زاخرا في صدور الصهيونيين وعملائهم في الصحف الموالية لهم . وأكثر من مرة ، نعتوه بأقبح النعوت وشتموه أفدح الشتائم وظلوا له بالمرصاد يعدون عليه سكناته وحركاته . فعندما ظهر اخيرا في لقاء تلفزيوني ليبدي رأيه فيما لو حدثت تقييمات عربية رسمية جديدة لموقف الحكومة الهولندية على ضوء روح ومضمون القرار العربي، أجاب قائلا بكل وضوح انه لم تتوفر لديه بعد أية معلومات بهذا الشأن وانه وزملاءه الدبلوماسيين العرب يبحثون الموضوع بين الحين والاخر لتقييمه على ضوء أية تطورات تحدث في مجاله ، ولارسال التقارير الى حكوماتهم بهذا الشأن . وقال ايضا انه وزملاءه يفهمون ويعرفون ان القرارات العربية الاقتصادية تقيم باستمرار على أعلى المستويات العربية والرسمية ، لانها قرارات تستهدف العدل لا الاجحاف المقصود بسلامة الغير ، كما قال أكثر من مرة وزيرا البترول العربيان الموفدان الى العالم لشرح وجهات نظر الحكومات العربية . كما قال انه شخصيا ، وأصر على كلمة شخصيا ، يعتقد ان القرار الاقتصادي العربي ضد هولندا حقق بعض أهدافه لان تغييرات ايجابية حدثت منذ صدوره في أوساط الحكومة والبرلمان الامر الذي سيفرض نفسه على أي تقييم جديد تعمد اليه الحكومات العربية .

كيف نشرت الصحف الهولندية الموالية لاسرائيل الخبر وكيف علقت عليه ؟ قالت ، ومنها صحيفة « تلغراف » اليومية الواسعة الانتشار المعروفة برجعيتها وميولها الاستعمارية ومطفها المجوج على اسرائيل : ان الرباني الذي لا تزيد مكانته عن مكانة ساع في الوسط الدبلوماسي العربي في لاهاي يعد الهولنديين باعادة الزيت العربي اليهم .

هذه الصحف باستهزاء وشماتة مبيتة استغلت الفرصة لترسخ في وعي قرائها ان العرب لا يعتزمون ابطال قرار قطع البترول عن هولندا ، والا لابلغت هي حكومة هولندا بعزمها على ابطال قرارها . هذه الصحف في طبيعة الحال لا تريد تحسنا في العلاقات العربية الهولندية ، انها تريد ان تزيد من الفرقة والتباعد بين العرب وهولندا لايغار صدور ابناء الشعب الهولندي على العرب، خدمة لاهداف الصهيونية . انها لا تريد لاية حكومة غربية ولا لاي رأي عام غربي ان ينظر الى قضية الشرق الاوسط بمنظار الحق والعدل . هذا من ناحية ، اما من الناحية الاخرى فقد ارادت ان توقع بين حكومة الكويت وقنصلها في لاهاي باتهامه بأنه يدعي القدرة على اتخاذ القرارات نيابة عن زملائه والحكومات العربية ، وهذا ما لم يحاوله السيد رباني ابدا ولا بصورة من الصور .

ومن المؤسف جدا والحال كذلك ، ان يرى الانسان بعض الصحف العربية تقع طواعية في فخاخ الصهيونية . ذلك ان صحفا في بيروت اتهمت السيد رباني بما حاولت ان تتهمه الصهيونية به . وهذا خطأ فادح ، بل ظلم أفدح . فالرجل من دبلوماسيي العرب النشيطين والمخلصين والمندفعين جدا .

عقيل هاشم

شهريات

(١) المقاومة الفلسطينية

١ — مؤتمر لاهور تكريس للمكاسب الفلسطينية

اذا كان مؤتمر قمة عدم الانحياز ومؤتمر القمة العربي في الجزائر قد مثلا انعكاسا للـــزمن الفلسطيني ، فان مؤتمر القمة الاسلامي في لاهور قد كرس انتصارات المقاومة الفلسطينية الـــتي تمكنت بنضالها خلال مسيرتها الثورية منذ مطـــلع العام ١٩٦٥ من فرض وجودها الكثيف الفاعل على كل مستوى عربي ودولي . وقد برز هـــذا التكريس على صعيدين : الاول المشاركة الفاعلة والحضور البارز لوفد فلسطين برئاســـة الاخ ابوعمار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في أعمال المؤتمر ومناقشاته بحيث مثل هذا الوجود محورا لنشاطات المؤتمر. ويجدر بنا ابراز مظهرين من هذا الوجود الفاعل هما اختيار فلسطين ضمن مجموعة الدول الســـبع التي توسطت بين بنجلادش والباكستان ، والدور الذي قام به الاخ ابو عمار في ابراز الحضور المسيحي في المؤتمر بكل ما يمثله هذا الحضور من دلالات وموحيات .

اما الصعيد الثاني فقد عكسته قرارات المؤتمر وبشكل خاص ما تعلق منها بالتأكيد من جديد على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في نضاله العادل وفي دعوة كل الدول الاسلامية الى ان تؤيد بـــكل الوسائل شعب فلسطين في نضاله ضد الصهيونية والعنصرية والاستعمار ومن أجل استعادة حقوقه الوطنية كاملة . هذا بالاضافـــة الى القرارات الخاصة بالتمسك بعروبة القدس .

٢ — شغل اتفـــاق فصل القـــوات المصريـــة والاسرائيلية الذي اعلن في ١٨ كانون الثاني مركز الصدارة في اهتمام حركة المقاومة خلال الشـــهر الماضي ، فقد وضع هذا الاتفاق القضية الفلسطينية على اعتاب مرحلة جديدة فعلا بدأت تتضح معالمها من خلال الاتفاق نفسه (وتطبيقاته ونتائجـــه) والذي انهى مرحليا امكانات القتال عـــلى الجبهة المصرية (فصل القوات المتحاربة باخرى دولية + ضمانات اميركية بعدم تجدد القتال + اعمار مدن القناة المصرية تدليلا على صدق اتجاهات السلام) وما يعكس ذلك من تأثيرات في صنع القرار العربي عامة وهو قرار تلعب مصر فيه دورا فاعلا ومؤثرا يتناسب مع اهميتهـــا الجغرافيـــة والسياسية والعسكرية ، ونتائج كل ذلك على مستقبل حركـــة المقاومة نفسها ومصير القضية الفلسطينية .

وسنعرض فيما يلي ابرز ردود فعل فصائـــل المقاومة الفلسطينية على هذا الاتفاق :

أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بيانا اوضحت فيه ان مخاطر الاتفاق السياسية هـــي « فك ارتباط مصر عن القضية العربية ، التحايل في قبول الصلح والاعتراف ، اعطاء الفرصـــة للصهاينة الامبرياليـــين بالاستفراد في المواقـــع العربية ، اضـــعاف الموقف العربي على الجبهات الاخرى » . كذلك اصدرت الجبهة الشعبيـــة الديموقراطية بيانا قالت فيه ان « هذه الخطـــوة [الاتفاق] تحقق للعدو الصهيوني والامبريـــالية الاميركية ما يلي : ١ — الاستفراد بالجبهـــات العربية واحدة بعد الاخرى ٠٠٠ ٢ — فتح الباب على مصراعيه للملك حسين لعقد صفقته الثنائيـــة الاستسلامية ٠٠٠ ٣ — الاستفراد بالجبهة السورية ومحاولة جرها للتسويات الجزئية الثنائية ضمن اطار الحل الاميركي — الصهيوني او ابقـــاء مشكلة الجولان معلقة . ٤ — مرونة الحـــركة الامبريالية الاميركية والعدو الصهيوني لاستكمال

حلقات التسوية الاستسلامية على حساب شعب فلسطين ... وبالتالي الاستفراد بالثورة الفلسطينية وتنظيم المجازر الدموية لضربها لتأمين الحدود الامنة للكيان الصهيوني . ٥ — تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي الاميركي في مصر خاصة وفي المنطقة العربية عامة ... ٦ — استخدام الحل الثنائي الجزئي وسيلة لابطال استخدام سلاح النفط بوجه الامبريالية الاميركية... ٧ — ان الاستجابة المصرية للحل الاميركي ادت الى اضعاف دور الاتحاد السوفياتي في مساندة العرب بوجه الحل الاستسلامي الاميركي — الصهيوني ... » وأعلنت جبهة التحرير العربية في بيان لها انها تستنكر الاتفاق المصري — الاسرائيلي « اذ يضع المقاومة في موقف حرج يقلل من قدرتها على الانسجام مع منطلقاتها الكفاحية » . واعلن زهير محسن ، الامين العام لمنظمة الصاعقة ، في ندوة عقدها في دار الادب والفن في بيروت ما يلي « امكن عبر المغازلة الاميركية — المصرية دفع مصر الى التفرد في العمل السياسي وهذا من شأنه تصديع الوضع العربي بكامله وتفكيك التضامن الذي حققه العرب ، كما ان التفرد المصري مع هزال المكاسب وضخامة التنازلات يشكل خطرا على القضية الفلسطينية في ذاتها وعلى مستقبل الشعب الفلسطيني » .

بجانب ذلك فقد صدر بيان يحمل توقيع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم ١/١٩ وقد اثار البيان ردود فعل مختلفة فلسطينيا وعربيا . ففي ١/١٩ وزعت (وفا) تصريحا لناطق باسم اللجنة التنفيذية جاء فيه « ان الحل الجزئي الثنائي الذي تم توقيعه بتاريخ ١٩٧٤/١/١٨ مع العدو الصهيوني هو خطوة خطيرة تهدد مصير الاراضي العربية المحتلة ومصير القضية الفلسطينية بالتصفية ، لان هذا الحل يؤدي الى تعزيز مواقع اسرائيل والامبريالية الاميركية من خلال اخراج الجبهات العربية من ميدان الصراع واحدة بعد الاخرى . ان اللجنة التنفيذية اذ تندد بالحلول الجزئية الثنائية تؤكد انها ستظل تناضل لمنع السلطة الهاشمية من عقد أية تسوية استسلامية تؤدي الى تقاسم الاراضي الفلسطينية بينها وبين العدو الصهيوني وتصفية القضية الفلسطينية تصفية شاملة . وتطالب اللجنة التنفيذية الدول العربية بالتنبه الى خطورة مثل هذه الحلول والاقلاع عنها ، كما تطالب بدعم الموقف الوطني على الجبهة السورية وبالتضامن مع الثورة الفلسطينية في رفض الحل الاميركي الصهيوني التصفوي ، وفي تأكيد حق الشعب الفلسطيني في متابعة كفاحه لتحرير وطنه وتقرير مصيره بنفسه على ارضه...». وكان رد الفعل الاول على هذا البيان ما ذكرته وكالة « انباء الشرق الاوسط المصرية » (١/٢٠) على ان الاخ ابو عمار رئيس اللجنة التنفيذية « أبرق الى الرئيس السادات منددا بالبيان قائلا ان اجتماع اللجنة كان غير شرعي » . وقد علقت « الاهرام » (١/٢٢) في وقت لاحق على بيان اللجنة التنفيذية بالقول « هل عقد فعلا اجتماع لقيادة المقاومة في بيروت وما هي قصة البيان ؟ بالقطع الاجتماع لم يعقد لعدة اسباب تنظيمية . فرئيس اللجنة التنفيذية المنتخب من المجلس الوطني الفلسطيني لم يكن موجودا في بيروت بل كان في القاهرة ، ثم أن رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير موجود الان في جولة بالعواصم الافريقية . اي أن ممثلي حركة فتح — التنظيم الرئيسي داخل حركة المقاومة — في اللجنة التنفيذية كانا غائبين عن بيروت ولا يعقل ان يعقد اجتماع لقيادة المقاومة لمناقشة « قضية اقل ما يقال فيها انها قضية غير عادية في غياب قائد المقاومة وممثلي التنظيم الاساسي فيها . شيء اخر يتعلق بهذه القضية هو أن كل ما صدر فعلا لم يكن اكثر من بيان من احدى القيادات الفلسطينية لا يعبر حتى عن وجهة نظر هذه المنظمة . فهو هنا بيان شخصي وليس موقفا رسميا لقيادة هذه المنظمة وذلك مع افتراض صحة المعلومات التي وردت في هذا البيان » .

وأذاع الناطق الرسمي بأسم منظمة الصاعقة (انظر الانوار ١/٢٤) بيانا جاء فيه « ١ — لقد عقد اجتماع اللجنة التنفيذية بتاريخ ١٩٧٤/١/١٩ الساعة الثانية عشرة ظهرا وحضر الاجتماع كل من ابو ماهر وياسر عبد ربه والدكتور يوسف صايغ وزهير محسن . وكان هذا الاجتماع تتمة لاجتماع سابق عقد يوم ١٩٧٤/١/١٨ حضره ايضا كل من ابو اياد وابو صالح . وقد تداول المجتمعون وناقشوا الوضع الناتج عن توقيع فك الارتباط بين القوات المصرية والقوات الصهيونية.وقد صدر البيان بعد أن تمت مناقشته

ووافق الحاضرون عليه كما تم الاتصال بجبهة التحرير العربية وارسلت لها نسخة من البيان قبل صدوره فوافقت عليه . ٢ — اما فيما يتعلق بشرعية الاجتماع وعدم شرعيته ، فان المجلس المركزي لمنظمة التحرير واللجنة التنفيذية اعتبرا اجتماعاتهما مفتوحة لدراسة ما يطرأ من تطورات سياسية واتخاذ المواقف والقرارات اللازمة » .

أما حركة فتح فقد ادلى مصدر مسؤول فيها بتصريح قال فيه « ان حركة فتح التي تشعر بمسؤوليتها في هذه المرحلة امام الثورة والشعب الفلسطيني ترى ان من المصلحة الوطنية تكريس كل الجهود في اتجاه مواجهة مهام المرحلة الحالية والمحافظة على استمرار الثورة » وعن شرعية اجتماع اللجنة التنفيذية قال « ان النظام الداخلي للجنة التنفيذية ينص على وجوب حضور اكثر من نصف اعضاء اللجنة ، وهذا ما لم يتوفر في الاجتماع الذي حضره اربعة اعضاء فقط من اللجنة التنفيذية » (انظر « فلسطين الثورة » ١/٣١) .

واذا كانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تعلن عن موقفها الرسمي الا من خلال البيان المختلف على شرعيته ، فان المنابر الاعلامية للمنظمة قد اوضحت موقفها من الاتفاق. فقد اوردت وفا (١٩/) تعليقا قالت فيه « من واقع الايمان بأن المصلحة العربية العليا هي فوق كل مصلحة قطرية واقليمية ، مهما كانت ، وقفت امتنا باصرار ضد الحل الاميركي وضد تجزئة القضية وضد فتح الابواب للسلم الاميركي الصهيوني كي يحول هذه المنطقة الى مزرعة للاحتكارات ويحول ابناءها الى عبيد لكل شيء الا لقضيتهم الوطنية ... ونحن في الثورة الفلسطينية ، الذين نلتزم باستراتيجية قال عنها الاخ ابو عمار في اخر تصريح له ، بأنها تحكم كل تصرفاتنا ، لا نستطيع الا ان نقف وبحزم ضد الحلول الاميركية ... ونقف بحزم مع الذين يقفون ضد هذه الحلول » . كذلك كتبت مجلة « فلسطين الثورة » الصحيفة المركزية لمنظمة التحرير (١/٢٣) ما يلي : « ان ما تم بفعل دبلوماسية كيسنجر حتى الان يكشف بوضوح تام ان السياسة الاميركية في المنطقة — امام حتمية تراجعها — تحاول حرف النضال العربي عن اهدافه من خلال طرح مشاريع الحل المنفرد والحل الجزئي والانسحاب الجزئي عبر ما تسميه مسألة الفصل بين القوات على الجبهة المصرية في محاولة مكشوفة لعزل مصر عربيا . وتهدف الامبريالية الاميركية من وراء ذلك الى اجهاض [الهدف] الاول وهو تحرير جميع الاراضي العربية المحتلة وطرد الاحتلال منها والاكتفاء فقط بانسحاب جزئي على جبهة سيناء وحدها . وفي نفس الوقت فان الامبريالية تغلق الطريق نهائيا امام حركة التحرير الوطني العربية لتحقيق الهدف الثاني وهو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني من خلال فرض الحل المنفرد الجاهز بين القاعدة الصهيونية وبين نظام الملك حسين على الشعب الفلسطيني ... ان كل الخطوات التي نفذت على صعيد ما يسمى بفصل القوات يقود عمليا الى اغلاق الدائرة الكيسنجرية في وجه الشعب الفلسطيني » .

٣ — في ٣١ كانون الثاني (يناير) قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالتعاون مع منظمة الجيش الاحمر اليابانية بنسف خزانات للوقود في مصفاة النفط (شل) في سنغافوره . وقد جاء في بيان مشترك صدر عن المنظمتين ان حكومة سنغافوره اقامت « علاقات وثيقة مع الكيان الصهيوني واشترت من اسرائيل السلاح وسهلت لها استثمار الاموال والتجارة معها ، فقد اشترت سنغافوره خمسين دبابة فرنسية الصنع وزوارق سريعة تحمل صواريخ غابرييل من اسرائيل ، كما سمحت سنغافوره للحركة الصهيونية بأن تقيم على ارضها مركزا يدير عمليات الاستغلال والنهب مع القوى الامبريالية في جنوب شرقي اسيا » . وقد قام الفدائيون الاربعة الذين نفذوا العمليةبالاستيلاء على زورق واحتفظوا بثلاث رهائن مطالبين بطائرة يابانية تقلهم الى احدى الدول العربية التي لم يحددوها . وقد استمرت المفاوضة ستة ايام انتهت بأن قامت وحدة اخرى اطلقت على نفسها اسم مجموعة الشهيد غسان كنفاني (مكونة من الجبهة الشعبية والجيش الاحمر الياباني ومنظمة أبناء الارض المحتلة) باحتلال السفارة اليابانية في الكويت (٢/٦) واحتجزت عددا من الدبلوماسيين والموظفين وطلبت من الحكومة اليابانية ارسال طائرة خاصة الى سنغافوره لانقاذ الفدائيين الاربعة . وقد استجابت طوكيو لمطالب المجموعة الفدائية فارسلت طائرة الى سنغافوره لنقل

الفدائيين الى الكويت . الا ان مسؤولين كويتيين اعلنوا ان الكويت لن تسمح للطائرة اليابانية بالهبوط فيها مقابل اطلاق الرهائن . غير أن الحكومة الكويتية وافقت بعد ذلك على السماح للطائرة بالهبوط على ارض الكويت شرط الافراج في امان عن كل الرهائن وشرط مغادرة الفدائيين الكويت فورا على الطائرة نفسها . وقد هبطت الطائرة في الكويت يوم ٢/٧ وغادرت بعدها الى عدن حاملة مجموعتي الفدائيين .

ونجد من المفيد القاء بعض الضوء على علاقات اسرائيل مع سنغافوره . وقد اعلنت هذه الجزيرة جمهورية في آب ١٩٦٥ بعد خروجها من اتحاد ماليزيا وتتألف أساسا من جزيرة سنغافوره ومجموعة من جزر صغيرة اخرى مساحتها ٢٢٦ ميلا مربعا وعدد سكانها مليونان و ١٥٠ الف نسمة . وقد اهتمت اسرائيل اهتماما كبيرا بسنغافوره ووطدت علاقاتها معها منذ انشائها وفي ١٩٦٩/٥/١١ قررت اسرائيل وسنغافوره تبادل العلاقات الدبلوماسية بدرجة سفارة . وقد ترسخت العلاقات العسكرية والاقتصادية بين البلدين وذكرت « رويتر » (٧١/٢/١) ان المستشارين الاسرائيليين يلعبون دورا رئيسيا في تدريب جيش سنغافوره البالغ عدده ١٥ الف رجل بينما ترسل قوات من سنغافوره الى اسرائيل لتتعلم كيفية استخدام دبابات أ. أم. اكس ١٣ الفرنسية الصنع التي اشترتها سنغافوره من اسرائيل . وكانت « دافار » الاسرائيلية قد ذكرت في وقت سابق (١٩٦٨/١٢/٤) ان ٢٣ خبيرا عسكريا اسرائيليا يعملون في جيش سنغافوره كمدربين ومستشارين . ونسب راديو اسرائيل (١٩٧١/١١/٦) الى لي كوان يو ، رئيس حكومة سنغافوره ، قوله انه مرتاح جدا من التدريب العسكري لجيش بلاده الذي يقوم به مدربون اسرائيليون . وعلى الصعيد الاقتصادي وقعت اسرائيل مع سنغافوره في العام ١٩٦٨ اتفاقية تجارية تنص على اقامة تمثيل تجاري في كل من البلدين وتعهد الفريقان بتشجيع حركة الاستيراد والتصدير بين البلدين . والتبادل التجاري بين البلدين هو لصالح اسرائيل ففي العام ١٩٦٨ كانت واردات اسرائيل من سنغافوره في حدود المليون ونصف المليون دولار بينما وصلت الصادرات الاسرائيلية الى سنغافوره الى نحو ستة ملايين دولار . وفي العام ١٩٧١ زار زفي دينشتاين ، نائب وزير المالية الاسرائيلي ، سنغافوره واجرى مباحثات حول اقامة مشاريع تجارية مشتركة مع مؤسسات سنغافوره لانتاج المواد الكيماوية والسماد الكيماوي والمواد المبيدة للحشرات . وقد انعكست هذه العلاقات الحميمة التي تلك بعض مظاهرها على موقف سنغافوره تجاه القضايا العربية ، فمن المعروف ان سنغافوره امتنعت من التصويت على مشروع القرار الافرو اسيوي الذي ناقشته الدورة الطارئة للامم المتحدة اثر عدوان ١٩٦٧ الذي دعا اسرائيل الى « ان تسحب فورا جميع قواتها الى المواقع التي كانت فيها قبل الخامس من حزيران » .

٤ ـ في هذا الوقت ، تمت عملية خارجية اخرى ، في ٢ شباط قام ثلاثة أشخاص باكستانيين مسلحين بالاستيلاء على سفينة يونانية في ميناء كراتشي الباكستاني وعددوا بنسفها وقتل ثلاث رهائن هم ربان السفينة ومهندسها وكبير ضباطها ، اذا لم تلب الحكومة اليونانية طلبهم بالافراج عن فدائيين فلسطينيين كانت محكمة في اثينا قد حكمت عليهما بالاعدام يوم ٢٤ كانون الثاني لمهاجمتهما مطار اثينا في آب ١٩٧٣ . وكانت انباء صحافية (« النهار » ٢٦ و١/٢٧) قد ذكرت ان قيادة حركة المقاومة قد ناشدت الحكومة اليونانية العفو عن الفدائيين الفلسطينيين ، وان اتصالات سرية جرت بين حركة المقاومة والسفارة اليونانية في بيروت لتأمين الافراج عنهما ، وانه نتيجة هذه الاتصالات « تلقت المقاومة وعدا من المسؤولين اليونانيين بأنه سيتم الافراج قريبا عن الفدائيين ، وفي المقابل تعهدت المقاومة بألا تقوم بأية عملية فدائية في الاراضي اليونانية بعد الان » . ويبدو ان عملية الاستيلاء على السفينة اليونانية كانت تستهدف التعجيل بالافراج او شن هجوم مضاد لمنع وضع حكم الاعدام موضع التنفيذ . وقد نفت منظمة التحرير الفلسطينية علاقتها بالحادث في اثناء زيارة قام بها سفير اليونان في بيروت الى مقر الدائرة السياسية في المنظمة (وفا ٢/٣) . وأعلن الاخ ابو عمار القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية انه لا علاقة للمنظمة بالذين اقدموا على حادث الاستيلاء على الباخرة اليونانية في كراتشي وحذر من الاضرار التي تلحق بسمعة النضال الفلسطيني من جراء مثل هذه

الاعمال كما استنكر « وقوع الحادث في بلد اسلامي يتعاطف الى اقصى الحدود مع نضال الشعب الفلسطيني وخصوصا قبل انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي مما يشكل محاولة مشبوهة ضد المؤتمر الذي ينعقد اساسا تحت شعار الدفاع عن عروبة القدس وتأييد النضال الفلسطيني في هذه الظروف الهامة » (وفا ٢/٣) .

ونسبت وكالة الانباء الالمانية الغربية الى الرجال الثلاثة قولهم بعد وصولهم مطار القاهرة انهم ينتمون الى « منظمة اسلامية تتعاطف مع القضية العربية » . وكانت وكالات الانباء قد ذكرت في وقت سابق (٢/٢) انهم قالوا انهم ينتمون الى «منظمة الفدائيين المسلمين الدولية» . وكان الفدائيون قد اطلقوا سراح رهائنهم بعد ان وافقت اليونان على اعطاء تعهد بتخفيف حكم الاعدام على الفدائيين الفلسطينيين المحتجزين لديها ، وقال ناطق يوناني ان الحكومة اليونانية اكدت لباكستان ان حكم الاعدام لن ينفذ وان القضية سيعاد النظر فيها بعد انتهاء جميع الاجراءات القانونية (المحرر ٢/٥) . وقد قررت الحكومة اليونانية كما ذكرت وكالات الانباء (٢/٥) ترحيل الفدائيين الفلسطينيين، وعلى الرغم من ان مصدرا حكوميا يونانيا قال انه لا علاقة لقرار الترحيل بعملية كراتشي ، الا انه كان واضحا كما ذكر قسطنطين ستيفاناكيس ، وزير العدل اليوناني السابق ومحامي الفدائيين ، ان عملية السفينة اليونانية في كراتشي قربت امكانية الافراج عن بطلي عملية اثينا . اما الباكستانيون الثلاثة فقد غادروا القاهرة يوم ٥ شباط متوجهين الى ليبيا .

عصام سخنيني

مـلحق :

قصة التمرد العسكري في الاردن ومدلولاته السياسية

بينما كان الملك حسين ينتقل من بوخارست العاصمة الرومانية الى لندن ، أعلن عن زيارة الملك غير المتوقعة الى واشنطن بصورة مفاجئة . وبعد ان اختتم الملك حسين محادثاته مع ادوارد هيث رئيس الحكومة البريطانية وحزم حقائبه للسفر الى واشنطن ، جاءته الاخبار من عمان غير متوقعة ومفاجئة كذلك . فقد ظل هاتف السفارة الاردنية في واشنطن مفتوحا لمدة ثلاث ساعات مع العاصمة الاردنية يوم الاحد (٢/٣) بين الملك من جهة ورئيس حكومته ورئيس الاركان وشقيقه الامير حسن من جهة ثانية . وكان السؤال الوحيد للملك خلال تلك المحادثة الطويلة : ما الذي حدث في الجيش ؟ (مجلة الصياد اللبنانية ١٤-٢١/٢/ ١٩٧٤) .

ما الذي حدث ؟

صباح الثاني من شباط الماضي قامت وحدات من اللواء المدرع الاربعين المرابطة في مدينة الزرقاء بحركة احتجاجية وصفت بأنها محاولة للفت نظر المسؤولين في الحكومة الى الاوضاع المعيشية السيئة للجنود ، والاحتجاج على ارتفاع تكاليف المعيشة (الصياد ٢/١٤) . الا انه يبدو ان حركة الاحتجاج تلك كانت محدودة في يومها الاول ولم تتعد نطاق مدينة الزرقاء وعلى أبواب حاميتها العسكرية . غير ان هذه الحركة قد أخذت تتسع وتوسع دائرة عملها في اليوم التالي ، الثالث من شباط . فقد ذكرت وكالة « الاسوشيتد برس » ان بعض وحدات اللواء المدرع الاربعين بدأت صباح يوم الاحد (٢/٣) تستقل سيارات شحن عسكرية وناقلات جنود مجنزرة ومدرعة ، في محاولة لشق طريقها الى عمان .

ولم يكن بد من تحرك للجم هذه الحركة ووقف تقدمها الى عمان خاصة وان شعارات التنديد بالفساد والغلاء تستقطب اهتمام الجماهير وتتحسس اهتماماتهم اليومية المباشرة . لذلك بادر

الامير حسن ولي العهد بصحبة حابس المجالي القائد العام للجيش لمقابلة « العصاة » في منتصف الطريق الى عمان . الا ان المتمردين رفضوا التوقف للحديث مع الامير وقائد الجيش وأخذوا يهتفون هتافات عدائية ضد زيد بن شاكر رئيس الاركان .

وكما ذكرت « الاوشيتد برس » في نشرتها يوم ٢/٦ ، قدم المتمردون الى الامير قائمة بطلباتهم . والجديد في هذه الطلبات انها تحتوي على امور سياسية لم يكن المتمردون قد رفعوها في اليوم السابق من تظاهرتهم العسكرية في مدينة الزرقاء . وتلخصت هذه المطالبات كما ذكرتها الوكالة الاميركية بما يلي :

١ — طرد زيد بن شاكر رئيس الاركان ، وماجد الحاج حسن مساعد رئيس الاركان للادارة في قيادة الاركان .

٢ — اقالة حكومة زيد الرفاعي وحل البرلمان وتشكيل حكومة عسكرية .

٣ — صرف زيادة للجنود أسوة بالضباط الذين تم تسديد سلفهم التي كانوا قد استدانوها في وقت سابق وقامت الحكومة بتسديدها عنهم .

هنا أبلغهم الامير حسن استعداده لتنفيذ المطالب ثم قام حرسه بالقاء القبض عليهم وتجريدهم من أسلحتهم وسوقهم الى مقر قيادة الجيش (جريدة « المحرر » اللبنانية ١٩٧٤/٢/٧) .

كان الامر الطبيعي ان يرجع الجنود الى ثكناتهم عندما حصلوا على وعد من الامير بتسويتها بعد التشاور مع الملك . لكن الجنود هؤلاء واصلوا تظاهراتهم العسكرية يوم الاثنين (٢/٤) وهم يتجولون في الزرقاء بمدرعاتهم وسياراتهم العسكرية ويهتفون ضد الفساد الحكومي ويدعون الى اقالة عدد من كبار رسميي الحكومة والبلاط (جريدة النهار اللبنانية ١٩٧٤/٢/٧) .

يوم الثلاثاء (٢/٥) استدعت قيادة الجيش قائد اللواء المدرع الاربعين وهو الزعيم (العميد) خالد هجهوج المجالي وخمسة من ضباطه الى مقر القيادة في عمان وقامت بالتحقيق معهم . الا ان القيادة اضطرت الى اعادتهم الى وحداتهم بسبب مطالبة الجنود والضباط بهم ، وخاصة بعد ان استمرت المظاهرات العسكرية في الزرقاء مناديـة بنفس مطاليبها السابقة . وفي اليوم نفسه امتد التمرد الى اللواء المدرع ٩٩ الذي أعلن تضامنه مع قيادة اللواء ٤٠ . كما قامت قيادة الكتيبة التي كانت تحت امرة اللواء ٤٠ في سوريا بالانضمام الى التمرد ومطالبه المعلنة (المحرر ٢/٧) .

وفي اليوم نفسه (٢/٥) عاد الملك حسين من لندن الى عمان فجأة ، بعد صدور بيان اردني يقول ان الملك ارجأ زيارته الى العاصمة الاميركية بسبب انشغال الرئيس نيكسون بالاعداد لمؤتمر الطاقة . وكان اول ما فعله الملك لدى عودته الى عمان ، ان أقلع بطائرة هليكوبتر الى مقر قيادة الجيش فأعلن الاستنفار العام بدرجة مئة بالمئة . ثم أمر قيادة المدرعات بارسال وحدات مدرعة لمحاصرة معسكر الزرقاء واعتقال ضباط اللواء الاربعين . غير ان الملك فوجىء بان الامر لم ينفذ بل جاءه الرد بأن الضباط والجنود غير مستعدين لمحاربة زملائهم ورفاق سلاحهم . عند ذلك طلب الملك من قائد الطيران العسكري ان يرسل مجموعة من الطائرات الحربية لضرب المعسكر المتمرد. وكانت المفاجأة الاخرى ان جاءه الرد مماثلا . أي امتناع السلاح الجوي عن تنفيذ اوامر الملك (الصياد ٢/١٤) .

لذلك لم يكن امام الملك من سبيل والحالة هذه الا اتباع اسلوب لا يفقده المزيد من الهيبة أمام كبار ضباطه . فتوجه يوم الاربعاء (٢/٦) لزيارة الفرقة الالية الرابعة وتشكيلاتها ، حيث زار لواء الحرس الملكي الثاني ولواء الملك طلال . ورافق ذلك تصريح لزيد الرفاعي نفى فيه « الاشاعة » التي راجت عن تمرد في صفوف الجيش (النهار ٢/٦) . وصباح الخميس (٢/٧) استأنف الملك زياراته التفقدية بصحبة زيد بن شاكر فتوجها الى معسكرات الزرقاء حيث تفقدا عددا من التشكيلات والوحدات العسكرية من بينها اللواء ٤٠ ، ٦٠ ، ٩١ ومدرسة الدروع الملكية والقوات الخاصة (وكالة الانباء الاردنية ١٩٧٤/٢/٧) . وقال التلفزيون الاردني وهو يبث صور لقاء الملك مع وحدات الجيش انه قد تقرر بناء على رغبة الملك رفع الرواتب للجنود . وفي الوقت نفسه وزعت وكالة الانباء الاردنية تصريحا لزيد الرفاعي جاء فيه وصفا لحادث التمرد : « ان اعدادا صغيرة من الجنود في بعض الوحدات تقدمت بالتماسات لتحسين اوضاعها المعيشية وفقا

لاجتهاداتها وفي اطار الولاء المطلق الذي تدين به مع الجميع للملك والعرش » . واضافت الوكالة الاردنية على لسان الرفاعي : « ان الملك امر قبل شهرين بتحسين الاوضاع المعيشية لقواتنا المسلحة اثر دراسة دقيقة ، وذلك ضمن الحدود التي تسمح بها امكانيات هذا البلد ... وان مجلس الوزراء نفذ الاوامر السامية باقرار نظام زيادة رواتب كوادر القوات المسلحة في الجلسة التي عقدها في ٢٢ كانون الثاني الماضي » .

شروحات على المتن

اضافت الصحف ووكالات الانباء وهي تنقل اخبار التمرد في الجيش الاردني مجموعة اخرى من المعلومات والاحداث التي رافقت هذه الحركة ، وذلك لاعطائها مدلولا سياسيا خاصا . ومن أهم ما ذكر من شروحات صحفية حول كل ذلك :

١ ــ ان التمرد قامت به وحدات مدرعة تتشكل في غالبيتها الساحقة من عناصر البدو التي شاركت بفعالية كبيرة في الهجمة التي شنها النظام الاردني ضد المقاومة الفلسطينية في ايلول وما بعده .

٢ ــ ان حركة التمرد انطلقت بالاساس من بين صفوف جنود اللواء ٤٠ الذي شارك في حرب تشرين الاول (اكتوبر) في الجبهة السورية .

٣ ــ الشعور بالغبن الذي أصاب الشرق اردنيين نتيجة القفز السريع والامتيازات الكبيرة التي تخلع على عناصر غير اردنية استجلبت من بدو بعض البلدان العربية المجاورة ، وذلك لبناء قوة عسكرية ضاربة ذات ولاء شخصي لمصدر رزقها وامتيازاتها . والذي حدث ان النظام الذي استنفر الحس الاقليمي لدى الشرق اردنيين في مواجهة الفلسطينيين لم يستطع أن يكبح جماح هذا الحس عندما استدار الى الاقليات في الجيش بعد عام ١٩٧٠ (الصياد ٢/١٤) .

٤ ــ وجود خلاف بين الملك حسين وشقيقه ولي العهد حول تصور علاقة الاردن مستقبلا بالضفة الغربية . فبينما يصر حسين على استعادة الضفة الغربية تحت سيطرته يعارضه الامير حسن قائلا : « ان من يريد اعادة أكثر من مليون فلسطيني الى المملكة هو كمن يريد ان يأتي بالدب الى كرمه » (الصياد ٢/١٤) .

٥ ــ ان احداث التمرد داخل الجيش الاردني لا يمكن عزلها عن التوقيت الذي حدثت فيه ، وهو الوقت الذي كان فيه الملك متوجها الى واشنطن . ومدلول ذلك كما وصفه بعض المراقبين ان الولايات المتحدة لا تريد من الملك ان يذهب بعيدا وحده في وضع الترتيبات لاعادة الضفة الغربية تحت سيطرته بما يعرقل التسوية .

٦ ــ ان وكالات الانباء الاميركية هي التي وزعت الانباء الاولى عن التمرد في الجيش . واستمرت وكالة الصحافة المشتركة « أ. ب » تنقل اخبار التمرد وتؤكدها بالرغم من نفي الحكومة الاردنية ونفي السفارة الاردنية في لندن والسفارة الاردنية في بيروت . هذا وقد ساهمت الصحف الاميركية بدورها في ترويج اخبار التمرد العسكري بالجيش الاردني (الواشنطن بوست ٢/٨) .

٧ ــ ان حركة الاحتجاج والتظاهرة العسكرية وما رافق ذلك من مطاليب وشعارات ، تمت كلها ضمن اطار الولاء للملك وبدون التعرض له وللاسرة الحاكمة بشكل مباشر .

العزلة وازدياد التناقضات

ليس بالامكان عزل ما حدث خلال الايام الاولى من شهر شباط (فبراير) الماضي عن المناخ السياسي الذي يعيشه الاردن وتعيشه المنطقة العربية . كما انه لا يمكن فهم تلك التظاهرة العسكرية بمعزل عن فهم الجيش الاردني كمؤسسة اقتصادية اولى في الاردن .

فبعد حرب تشرين وجد الاردن نفسه في طوق العزلة العربية مجددا اثر امتناعه عن المشاركة الجادة والاسهام الفاعل في الحرب . وزاد من فاعلية تلك العزلة اقرار مؤتمر القمة العربي الذي عقد بالجزائر في اواخر شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ، بحق منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل الشعب الفلسطيني كطرف وحيد .

انعكس هذا الوضع الذي وجد فيه نظام الحكم الاردني نفسه ، على محورين :

الاول : ازدياد حدة التناقضات والاتجاهات المتضاربة داخل أعمدة الحكم الاساسية وداخل الاسرة الحاكمة حول مسألة العلاقة المستقبلية للحكم بالضفة الغربية . وفي جو العزلة الداخلية ــ الفلسطينية خاصة ــ والعزلة العربية ــ مصر وسوريا على وجه الخصوص ــ والعزلة الدولية

بنسب متفاوتة ، وجد الاتجاه الداعي الى رفض خصوصية العلاقة بالضفة الغربية والفلسطينيين متنفسا أكبر للتعبير عن نفسه داخل أجهزة الحكم العليا . وليس مستبعدا والحالة هذه ان يكون الامير حسن — وهو رمز هذا التيار — قد دبر تلك الحركة الاحتجاجية المسلحة بهدف الضغط على الملك حسين الداعي الى استعادة الضفة وبسط هيمنته السياسية عليها .

الثاني : ان مشاركة وحدات مختارة من الجيش الاردني في المعركة ضد اسرائيل بالجبهة السورية ، مع امتناع الاردن عن المشاركة الكلية في الحرب ، قد أوجد لدى القوات التي شاركت في الحرب احساسا بالتمايز . وقد تكون بعض المطاليب التي تم رفعها والتقدم بها الى الامير حسن ومن بينها تسليح الجيش بأسلحة سوفياتية ، بسبب احتكاك تلك الوحدات بالجنود السوريين ووقوفها على فاعلية تلك الاسلحة المتطورة . الا ان الشعور بالتمايز على بقية وحدات الجيش التي لم تشترك بالحرب ، قد اتخذ مظهره الحاد في انبثاق المطالبة بتحسين اوضاع الجنود المعاشية من بين صفوف القوات التي اشتركت في حرب تشرين .

الا ان كل ذلك لا يمكن ان يفسر ما حدث في الجيش الاردني ، نظرا لما عرف عن هذا الجيش من ولاء مطلق للملك بعد تطهيره مرارا من امتدادات الحركة الوطنية داخل صفوفه ، وبعد غلبة العنصر البدوي في صفوف قاعدته وغلبة عنصر « الاقليات » في كوادره العليا .

وفي هذا المجال يمكن القول :

١ — ان ما حدث في صفوف الجيش خلال الايام الاولى من شهر تشرين قد تم ضمن اطار التمسك بالعرش والملك وتحت شعارات « مطلبية » سرعان ما تحولت الى مطالب سياسية .

٢ — لا يمكن ان يكون ما حدث في داخل الجيش يعبر عن اتجاه وطني لغياب حركة وطنية وراء تلك الاحداث .

٣ — كشفت أحداث الزرقاء عن تفاوت كبير في دخل مستويات الجيش ومراتبه . فبالرغم من الامتيازات النسبية الكبيرة التي يتمتع بها الجندي الاردني ، ظهر مدى الغبن الذي يلحق به قياسا لما تتمتع به كادرات الجيش العليا من امتيازات .

٤ — أظهرت أحداث التمرد العسكري ان قاعدة الانضباط العسكري قد كسرت نهائيا في الجيش الاردني . وكان النظام قد أتاح للجنود في ايلول وما بعده كسر قاعدة الانضباط لكي ينفذ غاياته بضرب المقاومة . الا انه بعد خروج المقاومة ظهر ان الجيش لم يستعد انضباطه . وفي ذلك خطورة كبيرة على النظام من كسر هذه القاعدة .

٥ — ان العرف العسكري كان يستوجب معاقبة المتمردين — كما يحدث في كل جيوش العالم — . أما الاستجابة الى مطالب الجنود وعدم معاقبتهم فيظهر الى أي مدى تحكم الوضع السياسي في هذه المسألة .

٦ — ان أخطر مدلولات التمرد العسكري كونه انبثق من صفوف الوحدات المدرعة المشكلة في أغلبيتها الساحقة من بين جنود البادية الذين عرفوا بولائهم الاعمى للملك . ذلك الولاء الذي ترسخ على قاعدة مادية صلبة تمثلت في المنح والمزايا والهدايا والرشاوات لمشايخ العشائر والمتنفذين فيها .

ويظل ما حصل في الاردن ، بغض النظر عن نتائجه الانية والمباشرة أخطر ما حصل من أحداث شهدها الاردن بعد هجمة ايلول الفاشية ضد المقاومة . وفي مطلق الاحوال فان النتائج التي أسفر عنها حادث التمرد العسكري ، قد أصاب النظام ككل اصابة قاسية . وبالتحديد فان الوضع المعنوي للملك حسين هو الذي تضرر على الصعيد الداخلي، وتضرر بشكل أكبر على الصعيد السياسي الخارجي . فان اولى الخلاصات السياسية لكل ما حدث ، لن تفهم خارج الاردن ولدى حلفائه ، الا بمثابة عدم استقرار للوضع وسيطرة الملك على مقاليد الامور بشكل ثابت كما كان يبدو معه الامر خلال السنوات الثلاث السابقة .

(٢) القضية الفلسطينية دوليا

لا شك ان أهم تطور دولي طرأ بالنسبة للنزاع العربي الاسرائيلي في الشهر الماضي كان تكلل السفرات المتعددة التي قام بها كيسنجر بين أسوان والقدس المحتلة في منتصف الشهر المنصرم بالنجاح الذي عبر عن نفسه بابرام اتفاقية فك الارتباط بين القوات المسلحة المصرية والاسرائيلية على جبهة قناة السويس . وقد تم الاعلان عن التوصل الى هذه النتيجة عبر اذاعتي القاهرة واسرائيل في وقت واحد مساء ١٧ كانون الثاني ١٩٧٤ . وكانت هذه الخطوة على ما يبدو بمستوى من الاهمية الدولية جعلت الرئيس نيكسون يظهر على شاشة التلفيزيون الامريكي في وقت اعلان الاتفاق المذكور « ليزف البشرى » الى العالم بنفسه وليؤكد بأنه « تم التوصل الى هذه الاتفاقية بجهود حكومة الولايات المتحدة » وبأنها تشكل « اول خطوة هامة نحو سلام دائم في الشرق الاوسط » . وقدم الرئيس الامريكي في حديثه التلفيزيوني تهانيه الى الرئيس السادات وغولدا مائير وهنري كيسنجر « على روح التعاون » التي أبدوها كما أكد حرصه الشخصي على أن تواصل حكومته جهودها من أجل الوصول الى اتفاق سلام شامل بين مصر واسرائيل وبين اسرائيل والدول العربية الاخرى المعنية . وقد دعا نص اتفاق فك التحام القوات الى ما يلي :

١) تقيد مصر واسرائيل باتفاق وقف اطلاق النار برا وبحرا وجوا وتمتنعان عن كل العمليات العسكرية وشبه العسكرية ضد بعضهما البعض.

٢) فصل القوات العسكرية للجانبين على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا كليا الى حدود الممرات في الجانب الاسيوي من قناة السويس . وقد حددت الخرائط العسكرية المرفقة بالاتفاقية اماكن مرابطة قوات كل من الطرفين .

٣) جعل المنطقة الواقعة بين الخطوط المصرية والاسرائيلية منطقة مجردة من السلاح ترابط فيها قوات الطوارىء الدولية على ان تبقى هذه القوات مؤلفة من جنود الدول غير دائمة العضوية في مجلس الامن .

٤) تحديد أعداد القوات والاسلحة (لجهة الخفض) المرابطة على الخطوط المصرية والاسرائيلية ، على ان تحقق القوات الدولية بمدى تقيد كل من الطرفين بالحدود المشار اليها .

٥) السماح للقوات الجوية للجانبين بالعمل ضمن خطوطها بدون اي تدخل من الجانب الاخر .

٦) عدم النظر الى هذه الاتفاقية على انها سلاما نهائيا بل على أنها تشكل الخطوة الاولى نحو سلام عادل ودائم في المنطقة طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ وضمن اطار عمل مؤتمر السلام في جنيف .

٧) تنفيذ الخطوات التفصيلية لفك الالتحام عن طريق ممثلين عسكريين عن الطرفين يعقدون اجتماعات سريعة عند الكيلومتر ١٠١ على طريق القاهرة السويس تحت اشراف هيئة الامم المتحدة.

وفي اليوم التالي تم توقيع الاتفاق عند الكيلومتر ١٠١ من قبل رئيس اركان الجيش المصري (اللواء عبد الغني الجمصي) ورئيس اركان الجيش الاسرائيلي (الجنرال دافيد اليعازار) . واحتفاء بالتوصل الى هذه الاتفاقية ، أدلى الرئيس السادات بتعليقات هامة حوله وحول نتائجه وذيوله وكيفية التوصل اليه ، يمكن تلخيصها كما يلي : ١) شكر الرئيس السادات الولايات المتحدة بحرارة بقوله الى الصحفيين « كم اود ان تنقلوا الى الشعب الامريكي شكري العميق لانه أمكن انجاز ما تم انجازه بارشاد الرئيس نيكسون الحكيم وجهود الدكتور كيسنجر . أعتقد ان هذه نقطة تحول في تاريخ المنطقة » . ٢) اشارته الى الطريقة التي تم التوصل فيها الى اتفاقية فك الالتحام بقوله للصحفيين أيضا « كنا لا نقبل أي كلام من الاسرائيليين وكانوا لا يقبلون كلامنا . فكان لا بد من أن تدخل امريكا باقتراح . الا ان أمريكا كانت تقول من قبل بالتفاوض المباشر ولا تقدم اقتراحات ، لكن كيسنجر تجرأ على ما لم يجرؤ عليه وزير خارجية امريكي قبله فدخل باقتراح أمريكي . ثم وصلنا الى الحد الذي قبله الطرفان » . وتعزز هذه الاشارة من قبل الرئيس السادات الانباء الصحفية (من مصادر امريكية) التي ذكرت ان كيسنجر حمل معه في زيارته الاخيرة للمنطقة وثيقة سرية ارسلها الرئيس نيكسون تتضمن

تفصيلات الوجودين العسكري والمصري والاسرائيلي في الضفة الشرقية لقناة السويس . وقد وقعت غولدا مائير احدى هاتين النسختين ووقع السادات النسخة الثانية . وقد ألمح الرئيس السادات الى ذلك بقوله للصحفيين حول توقيعه وتوقيع مائير للاتفاقية : « فان ذلك هو توقيع مني لامريكا اوقعه، ومن غولدا مائير لامريكا توقعه » . ٣) تأكيد الرئيس السادات بأن كيسنجر قد يعود في جولات مقبلة الى المنطقة ، لان القضية شديدة التعقيد والصعوبة وتناولها يحتاج الى وقت وجهد وفكر وتخطيط لان الامور لا تتغير في لحظة . ٤) تأكيده أيضا بأن سياسته ملتزمة بتحقيق اتفاقية مشابهة لفصل القوات على الجبهة السورية مثل التزامها بذلك على الجبهة المصرية . وذكر الرئيس السادات انه بحث هذا الموضوع مع كيسنجر الذي وافق على الالتزام المصري . وقبل مغادرته مصر باتجاه عمان صرح كيسنجر ان بلاده « تشجع تحقيق فصل القوات على الجبهة السورية وانها تستعد لبذل جهد مماثل في هذا الصدد » .

في الاردن قابل كيسنجر الملك حسين حيث بحثا في موضوع اتفاقية فك الارتباط المصرية وامكانات التوصل الى ما سمي « بفك الارتباط » بين القوات العسكرية على الجبهة الاردنية — الاسرائيلية . وأكد الوزير الامريكي بأن بلاده مهتمة باحلال السلام في المنطقة وبأن الاردن « سيلعب دورا كبيرا في هذا السلام » باعتباره « صديق الولايات المتحدة المخلص الذي يعتمد عليه » . وعلى أثر سفر كيسنجر صرح رئيس الوزراء الاردني بأن مفاوضات ستبدأ في اقرب مهلة ممكنة للفصل بين القوات الاردنية والاسرائيلية . وترددت انباء صحفية تفيد، بأن الاردن ارسل الى اسرائيل عبر كيسنجر اقتراحا مفصلا لاجراء انسحاب تمهيدي لقوات الطرفين على طول نهر الاردن . وارفقت بالاقتراح خرائط مفصلة متعلقة بخطوط قوات الطرفين على ان تعود المنطقة التي تنسحب منها القوات الاسرائيلية الى الادارة المدنية الاردنية . وذكرت أنباء صحفية اسرائيلية بأن حكومة اسرائيل قد تسلمت بالفعل المشروع الاردني الداعي لعقد اتفاق شبيه بالاتفاق المصري — الاسرائيلي وان الاتصالات قد بدأت فعلا بين الطرفين خاصة وان الولايات المتحدة مهتمة الى أقصى درجة بأن تبدأ عملية فصل القوات على الجبهة الاردنية في اقرب فرصة ممكنة . وفي ٦ شباط اكدت مصادر اردنية في هيئة الامم هذه الانباء بصورة غير مباشرة عن طريق الاعتراف بتسليم كيسنجر اقتراحا اردنيا لفصل القوات الاردنية — الاسرائيلية يتضمن النقاط التالية :

أ) انسحاب القوات الاسرائيلية غربا بحيث تصبح خارج منطقة اريحا .

ب) بقاء القوات الاردنية عند النهر تماما على ضفته الشرقية .

ج) تخضع المنطقة الفاصلة بين الجيشين للادارة المدنية الاردنية ولا ترابط أية قوات عسكرية اردنية .

وجدير بالذكر ان « النيويورك تايمز » أفادت في ٢٨ كانون الاول بأن هناك احتمالا كبيرا في أن يتم الاتفاق على « فصل القوات » الاردنية — الاسرائيلية قبل التوصل الى اتفاق على فصلها في جبهة الجولان . وذكرت الصحيفة انمحادثات اولية قد بدأت بالفعل بين ضباط كبار في الجيشين الاردني والاسرائيلي .

بعد الاردن توجه كيسنجر الى دمشق حيث قابل الرئيس حافظ الاسد في اجتماع استمر لمدة ٤ ساعات تناول (وفقا لتصريح كيسنجر) العلاقات الثنائية بين البلدين وفرص تحقيق السلام في المنطقة واتفاق فصل القوات على جبهة السويس ومشكلة فصل القوات على الجبهة السورية . وصف الوزير الامريكي محادثاته مع الاسد بأنها كانت بناءة . وقد تم الاتفاق بين البلدين على ارسال ٣ ديبلوماسيين سوريين الى واشنطن وعلى توسيع بعثة رعاية المصالح الامريكية في دمشق بحيث يصبح عدد افرادها اربعة اشخاص . وحدد وزير خارجية سوريا موقف حكومته من موضوع فصل القوات بقوله بأن سوريا تقبل بمثل هذا الترتيب . « اذا كان مرحلة أولى لانسحاب اسرائيلي كامل من الاراضي العربية ولضماء حقوق الشعب الفلسطيني » وردت اسرائيل على الموقف السوري على لسان رئيسة وزرائها التي صرحت في اخر شهر كانون الثاني بأن حكومتها لاتنوي الاحتفاظ بالاراضي السورية التي احتلتها القوات الاسرائيلية في الجولان في الحرب الاخيرة ، الا ان اسرائيل لن تقبل بالتفاوض مع سوريا من أجل فصل القوات قبل أن تتسلم قائمة بأسماء الاسرى

الاسرائيليين الموجودين هناك . وترددت بهذا الصدد انباء صحفية تقول ان كيسنجر قد يعود الى زيارة دمشق في المستقبل القريب للعمل على فصل القوات ، وان وزير الخارجية السوفياتي قد يزور القاهرة ودمشق للسبب نفسه اذ أن المشاورات بين واشنطن وموسكو لم تنقطع حول الموقف السوري السلبي من مؤتمر جنيف وحول ضرورة التوصل الى اتفاقية لفصل القوات في جبهة الجولان . وافادت انباء صحفية اخرى ان اسماعيل فهمي — وزير خارجية مصر — قد تلقى بصورة عاجلة في اخر كانون الثاني اقتراحات اولية من كيسنجر حول فصل القوات السورية — الاسرائيلية .

وقبل عودته الى واشنطن من الشرق الاوسط توقف كيسنجر في تل ابيب حيث أطلع المسؤولين الاسرائيليين على نتائج محادثاته في دمشق والاردن. وبعد وصوله الى العاصمة الامريكية أدلى الوزير الامريكي بتصريحات اكد فيها عزمه لبذل مساعيه الحميدة لتحقيق اتفاق لفصل القوات بين اسرائيل وسوريا وكشف ان الرئيس الاسد اعطاه « بعض الافكار والاقتراحات » حول كيفية تحقيق ذلك وأشار كيسنجر بالاضافة الى ذلك الى قيام مفاوضات بين الاردن واسرائيل .

على أثر انتهاء زيارة كيسنجر للمنطقة قام الرئيس السادات بجولة على بعض العواصم العربية شملت بعض دول الخليج والمغرب العربي حيث ادلى بتصريحات هامة وذات دلالة كبيرة بالنسبة للتطورات الدولية للصراع العربي الاسرائيلي . وكانت اهم النقاط الواردة في التصريحات التي ادلى بها في الجزائر والمغرب كما يلي : ١) الاشادة بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط والتنويه بتبدل موقفها من القضية العربية كما في قوله (في الرباط ٢٤ كانون الاول) : « واستطيع ان اقول عن حكومة الرئيس نيكسون وعن الدكتور كيسنجر بالذات انه ببذل جهده للقيام بمسؤولية امريكا كقوة كبرى في حفظ السلام ، بعدما كان الجهد كله قبل ذلك مبذولا لدعم اسرائيل فقط . امريكا تبذل جهدا منذ ثلاثة أشهر ونصف الشهر للقيام بواجبها كقوة كبرى، في حفظ السلام . وهذا ما جعلني اقول ان هناك تغييرا نرجو ان يستمر في موقف امريكا . والدليل على هذا المحادثات الاخيرة حول فصل القوات . وامريكا بذلت في هذه المباحثات مجهودا نحو تحقيق السلام . وقد حدث للمرة الاولى تغيير في موقف امريكا اذ اتخذت موقفا امكن عن طريقه انجاز هذا الاتفاق ... » ٢) دعوة الدول العربية الى مبادلة امريكا بالمثل كما في قول الرئيس السادات « فانني اقول انه كلما كان هناك موقف ايجابي لامريكا ، خطوة ايجابية ، ففي تقديري وفي رأيي يجب ان يكون لنا أيضا خطوة ايجابية في الاتجاه نفسه علشان نثبت اننا غير متزمتين او جامدين ». ألمح الرئيس المصري الى مبادلة امريكا بالمثل في هذه المرحلة تعني رفع الحظر على شحن البترول اليها من قبل الدول النفطية العربية . وقد اكد ذلك وزير خارجية دول الامارات — احمد خليفة السويدي — في تصريح له (٢٤ كانون الثاني) قال فيه ان الرئيس السادات اقترح على المسؤولين في دول الامارات العربية رفع الحظر على النفط المصدر الى الولايات المتحدة فور انتهاء المرحلة الاولى من الانسحاب الاسرائيلي (فصل القوات) على الجبهتين المصرية والسورية ومعاملتها على الاسس نفسها التي تعامل بها الدول النفطية اوروبا واليابان . ٣) انه تم الاتفاق بوضوح مع الدكتور كيسنجر على الا تبدأ مناقشة القضايا الاساسية لمشكلة الشرق الاوسط في مؤتمر جنيف الا بعد أن تتم عملية فصل القوات العسكرية على جبهة الجولان وأكد الرئيس السادات مجددا « ان الفصل بين القوات على الجبهة السورية واشتراك ممثلين فلسطينيين في مؤتمر جنيف يشكلان بالنسبة لمصر شرطا مسبقا للبحث مع اسرائيل في جوهر أزمة الشرق الاوسط ». ٤) التعبير عن اعتقاده بأن سوريا مستعدة لعقد اتفاق مع اسرائيل حول الفصل بين قوات الطرفين في الجولان ، وتأكيده « بأنه لاحظ لدى السوريين استعدادا للموافقة على فصل القوات » . ٥) تشديده على التضامن التام القائم بين مصر وسوريا والاردن ورفض مصر توقيع معاهدة سلام منفردة مع اسرائيل ورفضها التخلي عن اي شبر من اراضيها او عن حقوق الشعب الفلسطيني . ٦) ايضاحه بأن مهمة كيسنجر في تحقيق اتفاقية الفصل بين القوات على جبهة السويس جاءت نتيجة تنسيق سياسي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالنسبة للشرق الاوسط وقوله بأن « كيسنجر بذل جهوده بناء على مشاورات امريكية سوفياتية » ومن المفيد الاشارة هنا الى التصريح الذي أدلى به وزير خارجية مصر

في ٣٠ كانون الاول الى صحيفتين ايطاليتين حيث قال « نحن مستعدون لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل . وهذه هي المرة الاولى التي يبدي فيها بلد عربي استعداده لذلك ، وعلى اسرائيل الا تضيع هذه الفرصة وذلك بتنفيذ شرطي الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق القومية للفلسطينيين » . واضاف فهمي قائلا ان حكومته « تحبذ قيام بريطانيا وفرنسا بضمان اتفاقية السلام وان تشتركا في قوات الطوارىء الدولية » . كما أشار الى وجود اتفاق عام على اشتراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف في مرحلة لاحقة من انعقاده .

في هذه الاثناء لم تتوقف السياسة الامريكية عن التحرك من جهتها فقد اطلق كيسنجر في اواخر شهر كانون الثاني تصريحات مفادها بأنه يتوقع أن يتم رفع الحظر على شحن النفط العربي الى الولايات المتحدة قريبا وان تزيد الدول العربية المعنية انتاجها من البترول لتخفيف النقص الذي تعاني منه الدول الصناعية الغربية . كما أكد الوزير الامريكي انه اذا لم تنه الدول العربية هذا الحظر خلال فترة معقولة فانها ستخلق بذلك مشكلات خطيرة مرتبطة بثقة الولايات المتحدة بالدول المنتجة لذلك فانه يتوقع ان تتم هذه الخطوة في أعقاب المؤتمر الذي كان من المفترض ان يعقده وزراء النفط العرب في ليبيا في ١٤ شباط خاصة وان الرئيس نيكسون كان قد تلقى تأكيدات ايجابية حول هذا الموضوع من عدد من « الحكام العرب الاصدقاء » ، على حد تعبير كيسنجر نفسه ، وعاد الرئيس نيكسون ليؤكد الموقف نفسه في رسالته السنوية الموجهة الى الكونغرس (١ شباط) حيث قال ان الدول العربية المنتجة للنفط ستعقد قريبا اجتماعا عاجلا للبحث في رفع الحظر عن شحن البترول الى الولايات المتحدة . وقد أثارت هذه التصريحات بعض الاستغراب والاستهجان من جانب عدد من الوزراء والمسؤولين في الدول العربية النفطية وعلى سبيل المثال اعلن وزير خارجية الكويت ان رفع الحظر لن يعاد النظر فيه قبل أن تتعهد اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وتضمن واشنطن ذلك . كما اعلن وزير النفط السعودي بأنه لا علم له بوجود اي تعهد عربي تجاه حكومة الولايات المتحدة برفع حظر عن شحن النفط اليها (٦ شباط) . وجاء الرد الامريكي على هذه التعليقات العربية اولا على شكل تصريح ادلى به السكرتير الصحافي للبيت الابيض حيث أكد أن الرئيس نيكسون متفائل بأن البلدان العربية المعنية سترفع الحظر على الرغم من تعليقات بعض المسؤولين العرب بأن الحظر سيستمر ما لم تتعهد اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة . ثانيا على شكل تهديد شبه مباشر اطلقه كيسنجر في نهاية الاسبوع الاول من شهر شباط حيث حذر فيه الدول العربية من مغبة استمرارها في حظر شحن النفط الى بلاده . قال كيسنجر « ان مصدر التقدم الذي تم تحقيقه في الشرق الاوسط منذ حرب تشرين هو الولايات المتحدة وحدها ، والابقاء على حظر النفط سيفسر على انه نوع من أنواع الابتزاز مما سيؤثر على موقف الولايات المتحدة بالنسبة لسياستها الخارجية في الشرق الاوسط » .

بالنسبة للاتحاد السوفياتي استمرت سياسته في احتلال المركز الثاني في تحركات السلام الجارية في المنطقة منذ انتهاء حرب تشرين ١٩٧٣ في عدم اطمئنانها للتقارب المصري الامريكي السريع . ففي أكثر من مناسبة حصر القادة السوفيات تعليقاتهم على اتفاقية فك الارتباط العسكري على جبهة السويس بتشديدهم على اهمية الخطوات التي يجب أن تتبع الاتفاقية بدلا من الاشادة بها كانتصار . ففي تصريح أدلى به اندريه غروميكو (٧٤/١/٢٣) تطرق الى الموضوع بقوله انه « بعد أن تم الاتفاق على فصل القوات المصرية والاسرائيلية من المهم ان تعقب ذلك خطوات اخرى لحل القضايا الجذرية في تسوية مشكلة الشرق الاوسط على أساس قرارات مجلس الامن المعنية » وأشار الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف في خطاب القاه اثناء زيارته الاخيرة لكوبا (٧٤/١/٣١) لاتفاقية فك الارتباط بقوله انها خطوة ايجابية لكنها لا تتعدى كونها « تدبيرا جزئيا له طابع محض عسكري ولا يتناول حتى الان سوى بلد عربي واحد من البلدان التي اشتركت في الحرب » وحذر الزعيم السوفياتي من مغبة التوقف عند هذا الحد في تسوية مشكلة الشرق الاوسط . ومن الجدير بالذكر هنا أن صحيفة « الاهرام » تكلمت (قبل تنحية هيكل من رئاسة تحريرها) عن ازالة الشكوك السوفياتية حول رعاية الولايات المتحدة لاتفاك فصل القوات المصرية — الاسرائيلية » (٧٤/١/٢٦)

وذكرت الصحيفة ان القادة السوفيات يعتقدون انه كان بامكان مصر ان تمارس المزيد من الضغط على اسرائيل وامريكا من اجل الحصول على جدول زمني لانسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة وعلى موقف اسرائيلي محدد بشأن حقوق الشعب الفلسطيني بدلا من مجرد اتفاق عسكري على فصل القوات . ولازالة هذه الشكوك السوفياتية قام وزير خارجية مصر بزيارة رسمية للاتحاد السوفياتي حيث اجرى مباحثات مع القيادة العليا هناك وصفتها الدوائر الرسمية المصرية بأنها كانت « بناءة للغاية » . وقد صدر بيان مشترك على أثر انتهاء الزيارة كان اهم ما فيه :

١) التأكيد على حق « ممثلي الشعب العربي الفلسطيني بالاشتراك في اعمال مؤتمر جنيف للسلام في أقرب وقت ممكن لانه لا يمكن بحث القضية الفلسطينية وحلها بدونهم » الا ان البيان لم يذكر منظمة التحرير تحديدا وباعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . ٢) اعتبار انعقاد مؤتمر السلام في جنيف « خطوة كبرى باتجاه خلق وضع طبيعي في الشرق الاوسط » مع تأكيد الجانبين على عزمها بذل كل ما في وسعهما لانجاح المؤتمر والتوصل الى اتفاقية سلام شاملة على أساس قرارات مجلس الامن الدولي » .

وعلى صعيد اخر قام الرئيس اليوغسلافي تيتو بزيارة دمشق في اوائل شهر شباط حيث تباحث مع الرئيس الاسد وكبار المسؤولين السوريين بالتطورات الاخيرة لازمة الشرق الاوسط وخاصة موضوع فصل القوات العسكريةفي جبهتي السويس والجولان وحظر النفط العربي وجدول اعمال مؤتمر القمة الاسلامي المقبل . وترددت بعض الانباء التي تقول بأن من اهداف الرئيس اليوغسلافي محاولة التوسط في حل عقدة فك الارتباط السوري الاسرائيلي . وعلى اثر انتهاء الزيارة التي استغرقت يومين صدر بيان مشترك اكد فيه الطرفان انه ليس بالامكان التوصل الى حل عاجل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط الا بالانسحاب التام والسريع للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ واعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . وأشار البيان الى فصل القوات على جبهة السويس بقوله ان الاتفاقية المعينة « يجب ان تشكل خطوة اولى على طريق حل شامل يستند الى المبدأ المذكور والى قرارات الامم المتحدة » ثم أضاف قائلا ان المحاولات الرامية الى ايجاد حل مشكلة الشرق الاوسط بالطرق السلمية لا تؤثر في اي حال من الاحوال على حق الدول العربية في ممارسة حقها في النضال المشروع بكل الطرق المتاحة لها من أجل صد العدوان وتحرير اراضيها من الاحتلال الاسرائيلي.

● اما بالنسبة لاوروبا الغربية فكانت أهم التطورات هي اعلان كل من بريطانيا وفرنسا رفع الحظر المفروض على شحن السلاح الى دول الشرق الاوسط وزيارة وزير الخارجية الفرنسي — جوبير — للمنطقة . في النصف الثاني من شهر كانون الثاني أعلن وزير خارجية بريطانيا رفع الحظر عن شحن الاسلحة الى دول الشرق الاوسط . وبموجب هذا الاعلان سيكون بالامكان تنفيذ اتفاقات شراء الاسلحة المعقودة بين بريطانيا وبعض الدول العربية ، مثلا امداد مصر بالاسلحة الخفيفة وطائرات الهليكوبتر ، وامداد اسرائيل ببعض التجهيزات لسلاح البحرية وقطع الغيار للدبابات. كما ستستفيد بريطانيا من هذا الاجراء لانه سيمكنها من عقد صفقات جديدة لبيع الاسلحة مع الدول العربية المنتجة للنفط والباحثة عن مصادر غربية للتسلح . وبعد مرور بضعة ايام على هذا الاعلان البريطاني صرح وزير الدفاع الفرنسي بأن بلاده ستبيع الاسلحة الى الدول العربية بدون اية قيود. وكان هذا بمثابة اعلان عن رفع الحظر الفرنسي على شحن الاسلحة الى الدول العربية المفروض منذ عام ١٩٦٧ .

يبدو ان هذا التصريح الفرنسي كان نوعا من التمهيد للجولة التي قام بها وزير الخارجية الفرنسي في عدد من الدول العربية . وقد شملت جولته في شقها الاول كلا من السعودية والكويت وسوريا ، وفي شقها الثاني العراق . وكان واضحا ان جوبير جاء لاهداف ذات طابع استراتيجي وبعيد المدى بالنسبة لتعامل بلاده مع الدول العربية المعنية . لذلك بحث جوبير مع المسؤولين العرب على أعلى المستويات في قضايا كبيرة وحساسة مثل النفط والتسلح ومشاكل التنمية ، هذا بالاضافة الى التطورات الراهنة لازمة الشرق الاوسط . ومما أعطى زيارة جوبير اهمية خاصة كونها جاءت خروجا على ارادة الولايات المتحدة على السياسة النفطية

وغير النفطية التي تريد أمريكا من اوروبا ان تتبعها. ان دخول فرنسا مجال العلاقات الثنائية المباشرة وبعيدة المدى مع الدول العربية في ميادين النفط والاقتصاد والتنمية يتعارض مع سياسة نيكسون ــ كيسنجر في تكتيل الدول الصناعية المستهلكة للنفط في جبهة واحدة غرضها المجابهة مع الدول المنتجة.

وكان من اهم النتائج التي اسفرت عنها زيارة جوبير ما يلي : ١) مباحثات مع السعودية هدفها تلبية رغبة الاخيرة في عدم مجرد بيع النفط بل الحصول على ما تحتاجه في مجالات التكنولوجيا والتنمية على ان تتم الاتفاقات بين الحكومتين مباشرة . ٢) اتخاذ قرار باجتماع وزيري الخارجية الفرنسي والسعودي مرتين كل عام وتشكيل لجنة دائمة للتعاون السعودي الفرنسي برئاسة الوزيرين . ٣) تنشيط اعمال اللجنة الاقتصادية الفرنسية الكويتية المشتركة التي كانت قد تشكلت عام ١٩٧٢ والاتفاق على عقد اجتماعاتها من الان وصاعدا على مستوى الوزراء . ٤) الاتفاق على قيام الكويت ببناء اربع ناقلات للغاز السائل سعة كل منها ٧٠ الف متر مكعب في فرنسا . ٥) تشكيل لجنة عسكرية فرنسية كويتية لدرس موضوع التسلح . ٦) عودة جوبير في دمشق الى تأكيد موقف فرنسا بالنسبة لازمة الشرق الاوسط حيث أكد أن أي حل للازمة يجب ان يتضمن العدالة والسلام وحل مشكلة الاراضي العربية المحتلة ومشكلة القدس ومشكلة الفلسطينيين ومشكلة حرية المرور في الممرات المائية الدولية . وأكد جوبير ان بلاده تعتبر تحقيق كل ذلك من مهمات المجتمع الدولي لا من مهمات هذه الدولة او تلك . ٧) تناول المحادثات مع المسؤولين السوريين موضوع ترميم المنشآت النفطية ومحطات الكهرباء التي دمرت في حرب تشرين الاول . ٨) الاتفاق بين سوريا وفرنسا على تأليف لجنة مشتركة تعقد اول اجتماع لها في دمشق او باريس في نيسان القادم .

وفي الاسبوع الاول من شهر شباط قام جوبير بزيارة بغداد حيث قابل كبار المسؤولين وتباحث معهم في قضايا النفط والسلاح والتعاون التجاري والانمائي والصناعي . هذا بالاضافة الى البحث في امكان الاستعانة بالخبرات الفرنسية في تنفيذ الخطط والمشاريع الانمائية في العراق . وبطبيعة الحال كان جوبير مهتما بموضوع تزويد بلاده بالبترول على المدى الابعد .

صادق جلال العظم

صدر حديثا عن مركز الابحاث

كتاب

الفلسطينيون في الكويت

بحث احصائي

بقلم

بسلال الحسن

والكتاب في ثمانية فصول تتناول بالارقام وبالتحليل هجرة الفلسطينيين الى الكويت، وتركيبهم السكاني والاجتماعي . ثم العاملين في القطاعين الحكومي والخاص ، ثم الاجور والتعليم ، واخيرا ملاحظات المؤلف الختامية .

١٢٨ صفحة بليرتين لبنانيتين يضاف اليهما أجور البريد الجوي :
٥٠ ق.ل. في العالم العربي ، ١٠٠ ق.ل. في اوروبه ، ٢٥٠ ق.ل. في سائر الدول .

أطلبه من مركز الابحاث ــ قسم التوزيع
ص.ب ١٦٩١ ــ بيروت

(٣) المناطق المحتلة

حركة الاستيطان : تحدثنا في العدد السابق من الشهريات حول موقف التيارات الاسرائيلية الفاعلة تجاه المناطق المحتلة ، وسنركز حديثنا في هذا العدد حول حركة الاستيطان التي اخذت تمر في مرحلة حرجة في الاونة الاخيرة ، متطرقين الى (١) محاولات استيطانية فاشلة في نابلس بالضفة الغربية ، وابو رودس في سيناء على خليج السويس (٢) الدعوة للتمسك بالمناطق المحتلة وتعزيز الاستيطان فيها ، ووجهة نظر الرأي العام الاسرائيلي تجاهها (٣) اقامة مدينة في هضبة الجولان .

فيما يتعلق بالمحاولات الاستيطانية الفاشلة ، جرت في الاونة الاخيرة محاولتان ، الاولى وجهت انظارها نحو نابلس لاقامة « شخيم العليا » بغرض تهويد المدينة ، والثانية نحو ينابيع البترول في خليج السويس في منطقة ابو رودس لتثبيت النهب البترولي هناك . ففي أوائل كانون الاول قامت مجموعة اسرائيلية يتشكل معظم عناصرها من « الحركة من اجل ارض اسرائيل الكبرى » في محاولة ليست فريدة من نوعها ، اذ تعتبر المحاولة الخامسة منذ حرب حزيران لاقامة نواة مدينية بالقرب من نابلس ، وكان نصيب هذه المحاولة كنصيب المحاولات السابقة ، فقد تصدت قوات الاحتلال للمستوطنين عند مشارف المدينة وحالت دون غرضهم . وقد فوجيء الاهالي العرب من التواجد العسكري المكثف في المدينة وظنوا انه موجه كالعادة ضدهم، خاصة وان قوات الامن الاسرائيلية اخذت في الاونة الاخيرة ومع اشتداد ساعد المقاومة في منطقة نابلس من تشديد قبضتها واستفزازاتها هناك، الا أنهم عندما علموا بحقيقة الامر، أخذوا يعقدون الاجتماعات للبحث في القيام بتظاهرات استنكارا لعملية الاستيطان هذه ، وكيلا تتحول مدينتهم الى « خليل اخرى » حيث اشيدت هناك « كريات اربع » . بيد ان حاكم المدينة العسكري موشيه بن داهيد استبق الاحداث المحتملة بأن حذر من عقد اجتماعات او تنظيم مظاهرات لهذه الغاية ، وذكر ان سلطات الحكم العسكري ستقاومها بشدة . وازاء ذلك تحركت بلدية نابلس والغرفة التجارية فيها . فقد اجتمع الحاج معزوز المصري رئيس البلدية بالحاكم العسكري للمدينة ، وقدم اليه مذكرة احتجاج باسم المجلس البلدي لينقلها بدوره الى وزير الدفاع ، جاء فيها : « فوجيء المواطنون في مدينة نابلس... من قيام بعض الاسرائيليين من مسؤولين وغير مسؤولين بمحاولات ترمي لانشاء مدينة اسرائيلية تطل على مدينة نابلس يطلق عليها اسم « شخيم العليا » وأعربوا عن استنكارهم لهذه الافكار التي تهدد دعائم السلام المنشود » . واضافت المذكرة : « ان المواطنين في المدينة يعلنون معارضتهم لهذه الافكار التي يظهرها هؤلاء والتي تحمل في طياتها حب التوسع وهضم حقوق الغير وتؤدي الى انتشار الفوضى والقلق ، واننا نطالب الحكومة بأن تعلن رفضها لهذا المشروع حتى يعود الهدوء والاطمئنان لكل مواطن ، كما نطالبها بوضع حد لاستهتار مثل هذه الجماعات التي تعمل بشتى الوسائل على استفزاز المواطنين وهز مشاعرهم » . اما الغرفة التجارية للمدينة فقد بعثت هي الاخرى بمذكرة احتجاج الى وزير الدفاع موشيه ديان بواسطة حاكم نابلس العسكري ، ضاربة على وتر روح مؤتمر جنيف ، جاء فيها : « في الوقت الذي يعقد فيه مؤتمر جنيف للسلام ... في هذا الوقت بالذات طلعت علينا الصحف الاسرائيلية ان جماعة من الاسرائيليين ممن يطلقون على انفسهم حركة ارض اسرائيل ، بتأييد ودعم بعض الوزراء الاسرائيليين ينوون الاستيلاء على ارض ملاصقة لمدينة نابلس لاقامة ما يسمونه بنابلس العليا». ثم اتهمت المذكرة المسؤولين انهم هم وراء الحركة بقولها : « ان ظهور مثل هذه الفكرة لا يمكن ان يتم الا بتخطيط مسبق من المسؤولين الاسرائيليين ، حيث ان هذا المخطط جاء عن طريق اقامة المستوطنات العسكرية، حيث ان هذا المخطط يهدف تدريجيا الى الاستيلاء على جميع المناطق العربية وتفريغها تحت الضغط من سكانها الاصليين لتصبح مناطق اسرائيلية . هذا المخطط يتنافى في الواقع مع كل ما يقوله المسؤولون الاسرائيليون عن رغبتهم في السلام ، وان هذه الاجراءات تتنافى ومبادىء القانون الدولي ، ولا تقرها شريعة قانون الانسان » .

اما المحاولة الاستيطانية الثانية الفاشلة ، فهي تختلف عن الاولى ، وهي ناجمة بالاصل عن النتائج

المتمخضة عن حرب اوكتوبر . فمن المعروف ان مستوطنة اسرائيلية كانت قد اقيمت لعائلات العاملين في منطقة ابو رودس حيث تقوم اسرائيل هناك باستغلال آبار البترول البرية والبحرية بعد ان سقطت في أيديها في حرب ١٩٦٧ . وخلال حرب اوكتوبر اضطرت لاجلاء سكان تلك المنطقة امام زحف القوات المصرية ، كما حدث في هضبة الجولان عندما افرغت المستوطنات هناك من سكانها اثناء تقدم القوات السورية في الهضبة ، ولكن مع عودة مستوطني الهضبة الى مستوطناتهم، وتصاعد الدعوات من قبل هيئات رسمية وغير رسمية لتعزيز الاستيطان في الهضبة السورية ، اخذت عائلات المستوطنين (٧٥ عائلة) تطالب هي الاخرى بالعودة الى مستوطنتها في ابو رودس . الا ان سلطات الاحتلال حالت دون ذلك ، لاسباب لم تفصح عنها، وربما تعود الى عوامل سياسية ناجمة عن روح اتفاقية فصل القوات . وبذا تصبح مستوطنة ابو رودس ثاني مستوطنة يتخلى عنها الاسرائيليون في سيناء ، الاولى كانت قد هجرت قبل حرب اوكتوبر لاسباب اقتصادية كما ذكرت المصادر الاسرائيلية ، والثانية مستوطنة ابو رودس بفضل نتائج حرب اوكتوبر. وبالرغم من ذلك ، ومن المعطيات الجديدة الناجمة عن الحرب الاخيرة ، فقد ظهرت معطاة جديدة في صحراء سيناء اثارت نهم التوسع والضم لدى الاسرائيليين ، فقد تم اكتشاف بحيرة ضخمة تحت الارض بالقرب من جبل لبني في وسط سيناء يبلغ عمرها حوالي عشرين الف عام ، وتحتوي على ٢٠٦٤٠٠٠ مليون متر مكعب من الماء الذي يحتوي على نسبة منخفضة من الملح . وقد ذكر الجيولوجي الاسرائيلي مئير بات الذي قاد طاقما من الجيولوجيين الاسرائيليين في البحث عن البحيرة، ان هذه البحيرة يمكن ان تغطي احتياجات اسرائيل لمدة مئة عام تقريبا . واضاف انه بفضل اكتشاف هذه البحيرة يمكن توطين ما يقرب من مليوني مستوطن في سيناء الخالية . وقد علقت بعض المصادر الاسرائيلية على هذا الاكتشاف بقولها بانه « قد يلعب دورا حاسما في المفاوضات المقبلة الخاصة بمصير صحراء سيناء » .

ازاء الحملتين الاستيطانيتين الفاشلتين أخذت الدعوة للتمسك بالمناطق المحتلة عامة وهضبة الجولان خاصة تزداد في الاونة الاخيرة بين صفوف المستوطنين ، ففي التاسع من يناير الماضي عقد اجتماع عام لاعضاء كيبوتس ماروم هجولان لبحث مصير الهضبة، واتخذ المؤتمرون القرارات التالية: (أ) ضرورة اعتبار خط وقف اطلاق النار في حرب حزيران كخط دائم في الجولان ، واعتبار الجولان جزءا لا يتجزأ من اسرائيل ولا ينبغي ان يستخدم كموضوع مساومة في المفاوضات . (٢) عدم تمكين عودة السوريين الى المناطق التي اجلوا عنها في حرب اوكتوبر ما دامت حالة الحرب قائمة مع السوريين . (ج) اعتبار النضال حول مستقبل الاستيطان في الجولان كجزء من النضال حول استمرار وتعزيز الاستيطان في غور الاردن ومنطقة الخليل وشرم الشيخ وشمال سيناء . (معاريف ٧٤/٢/٣) وانبرى الى جانب مستوطنو الهضبة هيئات استيطانية من بينها مركز الكيبوتس الموحد ، حيث أعلن المركز عن رأيه بان المستوطنات التي أقيمت عقب حرب حزيران تعتبر جزءا لا يتجزأ من دولة اسرائيل وان على المركز ان يعمل من أجل تعزيزها وتوسيع الاستيطان . وذكر سكرتير الكيبوتس الموحد عند تطرقه لهضبة الجولان « باننا لم نحتل الهضبة لكي نشيد المستوطنات هناك ، بل أشدنا المستوطنات لنبقى فيها الى الابد » ، (معاريف ٧٤/١/٢٧) . وقد جاءت هذه الدعوات وسط مطالبة متصاعدة من قبل الصحفيين الاسرائيليين الذين اخذوا يتخوفون من ان تؤدي التسوية الى حسر ظل الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة ، مثل الصحفي موشيه شمير الذي دعا مستوطني الهضبة للاستمرار في تمسكهم بالهضبة بقوله : « نصيحتي ومناشدتي لمستوطني الهضبة في هذه اللحظة هي : لا تكتفوا في المداولات والقرارات ضمن اطار ضيق . ارفعوا أصواتكم الى الشعب كله !.. جندوا الرأي العام باكبر قدر ممكن للدفاع عن الجولان . ادفعوا حركات الشبيبة لتنظيم معسكرات عمل واقامة ألوية استيطانية . اجمعوا تواقيع عشرات الالاف ومئات الالاف من المواطنين على عريضة ذات مفهوم واحد وحيد : عدم الانسحاب من الجولان ... حينئذ تكون مقولتكم صلبة واضحة : ان اية قوة في العالم لن تخلعنا من هضبة الجولان » (معاريف ٧٤/١/٢٣) . لم تقتصر الدعوة للتمسك بالجولان على الهيئات الاستيطانية وفئة التوسعيين من الصحفيين بل شملت ايضا المسؤولين الاسرائيليين والرأي العام الاسرائيلي منذ صرحت رئيسة

الحكومة غولدا مئير مؤخرا « بان الجولان يعتبر جزءا من دولة اسرائيل » وتحدث بعض الوزراء بنفس الروح . اما الرأي العام الاسرائيلي فقد خص هضبة الجولان في استفتاء اجراه معهد بوري مؤخرا بأكبر قسط من النهم التوسعي . فقد أظهرت نتيجة الاستفتاء ان اكثر من ٨٠٪ من الذين شملهم الاستفتاء يعتقدون بان « التمسك بهضبة الجولان « ضروري لامن اسرائيل » وان ١٣،١ ٪ فقط يعتقدون بامكانية التنازل عن جزء من هضبة الجولان ، وبالنسبة لسيناء أظهر الاستفتاء ان ٢٨،٢ ٪ يعتقدون بأن التمسك بسيناء أمر ضروري لامن اسرائيل وان ٥٥،٩ ٪ يعتقدون بامكانية التنازل عن جزء من سيناء وان ٩،٢ ٪ فقط يعتقدون بان بامكان اسرائيل التنازل عن جميع سيناء . وبالنسبة لقطاع غزة يعتقد ٦٢،٢ ٪ بان التمسك بالقطاع أمر ضروري لامن اسرائيل و١٢،٤ ٪ يعتقدون بامكانية التنازل عن جزء من القطاع وان ١٤،٦ ٪ يعتقدون بان التمسك بالقطاع غير ضروري لامن اسرائيل . وفيما يتعلق بالضفة الغربية يعتقد ٤٣،٢ ٪ بانها ضرورية لامن اسرائيل و ٣٧ ٪ يعتقدون بامكانية التنازل عن جزء منها بينما يعتقد ١٠،٨ ٪ ان بامكان اسرائيل التنازل كليا عن الضفة (هآرتس ٧٤/١/٢٤) .

كان من نتيجة هذه الدعوات ولطبيعة مجتمع المستوطنين والمهاجرين ، بالاضافة الى محاولة الضغط على الموقف السوري الوطني تجاه التسوية المرتقبة في محاولة لكسر حدته ، ان اعلنت سلطات الاحتلال عن بدء العمل والتخطيط لاقامة مدينة في هضبة الجولان ، ثم تحديد موقعها بواسطة الجيش الاسرائيلي ووزارة الاسكان على الشارع بين جسر بنات يعقوب ومرتفعات الجولان على بعد ١٨ كم من خط وقف اطلاق النار مع سوريا . وقد شرع في أعمال تمهيد الارض ، وينتظر ان تشاد الابنية حسب المصادر الاسرائيلية في الخريف المقبل ، وستتسع في المرحلة الاولى لاستيعاب ما بين ٥٠٠٠ — ٨٠٠٠ مستوطن . اما في المرحلة الثانية بعد حوالي ٢٠ عاما ستتسع لعشرين الف مستوطن .

مقاطعة الانتخابات في القدس العربية : بعد ضم اسرائيل لمدينة القدس العربية أخذت سلطات الاحتلال تفرض على المواطنين العرب هناك الاشتراك في الانتخابات البلدية . ففي عام ١٩٦٩ فرضت على السكان هناك الاشتراك في الانتخابات البلدية ، ولم تكن النتيجة مشجعة للمخطط الاسرائيلي ، اذ بلغت نسبة الممتنعين عن التصويت ٨٢ ٪ ، ومع ذلك فقد أملت سلطات الاحتلال ان تزيد نسبة المقترعين مع مرور الزمن ، بيد ان عامل الزمن قد فعل عكس ما تريد ، ففي الانتخابات الاخيرة ، وبالرغم من الحملات المحمومة المشفوعة بالتهديد والوعيد من ناحية ، والوعود الوردية والمبالغ المالية من ناحية اخرى ، وبث اعلانات انتخابية في جريدة « القدس » وتوزيعها مجانا ، بالاتفاق مع رئيس تحريرها، كانت نتيجة الانتخابات ان تصاعدت نسبة الممتنعين عن الادلاء بأصواتهم ، ووصلت الى ٩٠ ٪ الامر الذي دفع الكثير من المعلقين الاسرائيليين الى الاعتراف بفشل المخطط الاسرائيلي الرامي الى اشراك المواطنين العرب في حياة الدولة « والخذلان » الذي أصيب به مبرمجو المخطط وعلى رأسهم رئيس البلدية «تيدي كوليك » ، مما اضطر الاخير الى الدفاع عن نفسه اذ اعتبر النتيجة بمثابة انتصار كبير . « ان كون ٤٥٠٠ عربي قد ادلوا بأصواتهم على ضوء الواقع الحالي ، يعني ان الوضع حسن للغاية »، الا ان صحيفة معاريف اعتبرت النتيجة بمثابة مؤشر لتوجه سلبي وامتناع بارز ورغبة في ابداء عدم الرضى من الاندماج في القدس الموحدة . كما ووصف يهودا ليطاني في صحيفة هآرتس (٧٤/١/٨) القلة التي توجهت الى صناديق الاقتراع بقوله : « انهم متوترون وعصبيون ، وكأنهم يقفون في الدور لمقابلة طبيب أسنان » ، ويبدو ان مرد هذا التوتر والعصبية يعود الى اصابع الاتهام التي اعترف بوجودها الكاتب الاسرائيلي، والمتمثلة في الشعارات الوطنية المكتوبة على الجدران القريبة من صناديق الاقتراع والتي تقول : « كل من يدلي بصوته خائن للعرب » و « ممثلنا الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية » .

زعيمان تقليديان من القطاع يتحدثان حول التسوية:

تحدثنا في العدد السابق عن وجهات نظر بعض الوجهاء التقليديين في الضفة الغربية حول مصير المناطق المحتلة في التسوية المقبلة ، ولم يتيسر لنا الحديث حول وجهة نظر الزعماء التقليديين في القطاع لانهم فضلوا في تلك الفترة التريث والترقب،

وقد كسر مؤخرا زعيمان حبل الصمت وأدليا بوجهة نظرهما ، الاول رشاد الشوا رئيس بلدية غزة سابقا ، والاخر امام غزة هاشم خزندار ، تحدث الاول بشكل حذر حول قضية الشعب الفلسطيني بعد حرب تشرين (اوكتوبر) ، في مقالة نشرها في جريدة القدس (٧٤/١/١١) تحت عنوان « الشعب الفلسطيني أمام منعطف تاريخي » ، جاء فيه ان صاحب المقال يؤكد « من جديد حتمية حق الشعب الفلسطيني في الوجود والعيش على ارض ابائه واجداده ، وحقه الطبيعي في تقرير مصيره ، وفي ان يمثل نفسه بنفسه في أية مباحثات او مفاوضات تستهدف الوصول الى حل عادل لقضيته شريطة ان ينسجم ذلك مع مصالح وأماني امتنا العربية » . واضاف : ان شعبنا العربي الفلسطيني ... يتطلع اليوم الى الساعة التي تطوى فيها صفحة الاحتلال الاسرائيلي ، والعودة الى حظيرة الامة العربية المجيدة ليعيش بسلام واطمئنان فوق تراب وطنه ووطن اجداده ، متمتعا بسيادته على نفسه مطمئنا لمستقبله ومستقبل ابنائه » .

وفيما يتعلق بالحلول النهائية يعتقد الشوا ان عدم الدخول فيها افضل في هذه المرحلة على صفحات الجرائد ودعا الى « ان يترك اتخاذ أي قرار او موقف تجاهها لممثلي الشعب الفلسطيني المقيم منهم داخل الارض المحتلة ، او في الدول العربية » .

أما الشخص الثاني هاشم خزندار فقد أجرى حديثا بدون تحفظ مع الصحفي الاسرائيلي دان تسدكوني (دافار ٧٤/١/٢٤) وابدى فيه استياءه من التحذير الذي أصدرته سلطات الاحتلال والذي وجه الى اشخاص عديدين من الضفة والقطاع من بينهم الشيخ خزندار، من حضور المؤتمر الفلسطيني المزمع عقده في القاهرة ، واعتبار القيام بذلك بمثابة « الاتصال مع العدو » . أما فيما يتعلق بمصير المناطق المحتلة فقد نسب اليه الصحفي الاسرائيلي قوله : « ان مصر تمثل نفسها فقط ، وان سوريا تمثل نفسها فقط ، والاردن يمثل نفسه فقط ... وان اسرائيل التي تريد السلام وتسعى اليه ، لا يمكن لها ان تعثر على السلام اذا لم تصنع السلام مع الفلسطينيين»، وذكر انه سيطالب المؤتمر الفلسطيني « اتخاذ قرار لاقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع تعترف باسرائيل وتقيم معها علاقات سلام وصداقة » .

اشتداد ساعد النضال

أخذت المناطق المحتلة تشهد بعد حرب اوكتوبر حالة جديدة من النضال بين الثورة والكبت ، تحدثنا في الاعداد السابقة عن بعض جوانبها وسنكتفي هنا بالاشارة الى ظاهرة نضال جديدة أخذ الفدائيون يستخدمونها الى جانب النضالات الاولى في منطقة نابلس ، تتمثل في السيطرة على مآذن المدن والقرى خلال الليل وتوجيه نداءات الى الجماهير هناك من خلال ميكروفونات المساجد ، دون ان تتمكن سلطات الاحتلال من القبض عليهم مما دفع احدى العاملات في الصحافة في مدينة نابلس الى القول امام صحفي اميركي « هنا في نابلس يقوم عالمان مختلفان في جوهرهما بحل الواحد محل الاخر كل ١٢ ساعة تقريبا ، في النهار يسيطر هنا الجيش الاسرائيلي ، بينما في الليل تخضع المدينة للسيطرة التامة للمسلحين » . وقد أبدت الصحف الاسرائيلية استغرابها من واقع كون الفدائيين يستطيعون التسلل الى المآذن « وبدل صوت المؤذن المسلم ، تعلو من خلال الميكروفونات أصوات المخربين . ليست هذه آيات قرآنية بل شعارات منظمة التحرير الفلسطينية » ووصفت صحيفة معاريف ٧٤/١/٢١ احدى هذه الحوادث بقولها : في الساعة العاشرة مساء في العاشر من يناير ، صدحت فجأة أصوات مكبرات الصوت في مساجد بلاطه جنوبي نابلس وفي القرى المجاورة ، عسكر ، سالم بيت رجيب وبيت فوريك ومن بين الشعارات التي مزقت هدوء الليل : « عاشت منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة الوحيدة لشعبنا الموت للخونة ! الخزي والعار للاحتلال الصهيوني، قاطعوا المحتل » ... وذكرت ان قوات الاحتلال لم تستطع القبض على الفدائيين الذين اختفوا بين الازقة تحت ستار الظلام .

عبد الحفيظ محارب

ملحق

توجهات صحف الضفة الغربية وحادث اختفاء صاحب جريدة الفجر

تعددت المواضيع التي تناولتها صحف الضفة الغربية وتفرع اهتمامها الى عدد من المسائل التي تخص الاوضاع الداخلية لسكان المناطق المحتلة والاوضاع السياسية بشكل عام وما اتصل منها بالتسوية والموقف الفلسطيني . ومن أبرز المسائل المحلية التي تناولتها الصحف ، موجة الغلاء الفاحش الذي غمر اسرائيل بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) وامتدت الى المناطق المحتلة نتيجة عدم وجود حواجز بين الاقتصاد الاسرائيلي واقتصاديات المناطق المحتلة . فوصفت صحيفة الشعب ارتفاع الاسعار بالضفة الغربية بموجة « جنونية من غوغى الاسعار » . وتربط الصحيفة بين هذه الموجة واقتراب التسوية السياسية بقولها: « ومع اطلالات شائعات ، او امكانات اعادة بعض الضفة وربما بعض القطاع الى العرب كان لا بد من اللجوء من جديد الى تلك اللعنة او القاعدة ، من وضع الضفة الغربية وقطاع غزة في ظروف معيشية وارتباكات سياسية ومناورات ادارية ، من شأنها اعادة (بعض الوديعة) خالصة الاجرة مستوفاة الرسم. وكما تقول أمثالنا الشعبية : « مثل التينة المستوية». أما القاعدة التي تتحدث عنها الصحيفة فهي «وضع الفلسطينيين في ظروف وأوضاع سياسية وادارية واقتصادية من شأنها تصفية ذلك الشعب وقضيته » (الشعب ١٩٧٤/١/١٥).

وعادت القدس الى مناقشة مسألة الغلاء في افتتاحية لها صدرت يوم ١٩٧٤/١/٢٢ ، تحت عنوان « وحش الغلاء » تقول فيها : « ان الغلاء الذي تعاني منه جماهيرنا العربية لا يمكن تفسيره استنادا الى ارتفاع تكاليف الانتاج ... وانما تعود الاسباب الرئيسية والحقيقية لذلك كله الى الارتفاع الكبير في الضرائب الحكومية وتنوعها » . وتضيف الصحيفة الى ذلك مسألة اخرى هامة حيث تقول : « ومن جهة اخرى فان سكان المناطق العربية المحتلة ، وجدوا انفسهم امام مساهمة غير مباشرة في المجهود الحربي والعسكري الاسرائيلي ، أما اهالي القدس العربية فانهم ملزمون بالمساهمة المباشرة وغير المباشرة في هذا المجهود » (القدس ١/٢٢) . وعادت « القدس » في اليوم التالي لمناقشة موضوع الغلاء بقولها : ان هذا الغلاء « هو النتيجة الطبيعية للحروب التي تخوضها اسرائيل ، وانه قدرنا نحن العرب في المناطق المحتلة ان نساهم في نفقات هذه الحروب وان نعاني من الاحتلال . ظاهرة جديدة لم نتوقعها ولن نستطيع الصبر عليها وهي المساهمة في المجهود الحربي الاسرائيلي » (القدس ١/٢٣) .

وتناولت صحيفة الشعب مسألة الغلاء مرة اخرى في افتتاحيتها الصادرة يوم ١/٣٠ تحت عنوان « اللعبة الجديدة والضغط بالغلاء » قائلة ان الحكومة الاسرائيلية حرب على « شعبها وعلى آخرين محتلين رغم انفهم ويطلب الى ذلك الشعب المغلوب على امره وأولئك الذين وضعهم القدر اسرى لديها ان يدفعوا جميعا ثمن الاحتلال ، والتبذير والامعان في المكابرة نحو المزيد من شظف العيش » .

وخصصت الشعب احدى افتتاحياتها للحديث عن مصير المعتقلين السياسيين في السجون الاسرائيلية في هذه المرحلة التي توصف بأنها على اعتاب السلام . وتقول الصحيفة ان مصير السجناء الفلسطينيين يمكن طرحه على اعتبار انه بمثابة اختبار للنوايا الاسرائيلية ازاء مسألة السلام . وتطالب اسرائيل بالاقدام فورا على الافراج عن السجناء واعادة المبعدين عن ديارهم كدليل على « حسن » نواياها (الشعب ١٩٧٤/١/٢٩) .

وباستثناء موضوع الغلاء وموضوع المعتقلين السياسيين في السجون الاسرائيلية ، فقد كرست صحف الضفة الغربية معظم افتتاحياتها للحديث عن مسائل سياسية متعددة .

فحول الدور الاميركي في التسوية السياسية قالت صحيفة الشعب في افتتاحيتها يوم ١/٢٢ ، ان الذين يثقون في حكومة الولايات المتحدة او في قدرتها على الضغط على اسرائيل هم مخطئون « لهذا كانت قناعاتنا الرافضة لكل اشكال هذا الزيف المسمى بالنوايا الاميركية ، ومع اننا كنا نأمل ونطمع في ان نكون مخطئين لكن شعبنا الذي لن يقبل بعد اليوم احلاما او تمنيات ، اصبحت عقيدة عدم الثقة في اميركا (عبارة) تعقب كل صلاة (وترنيمة) يورثها

الاباء للابناء . هذا هو فهمنا للاشياء اما الاخرون فهم احرار في ان يتوهموا ما يشاءون مع فارق واحد بين الفهم السليم والفهم السقيم » (الشعب ١/٢٢) .

وتحت عنوان « الحرباء الاميركية والمؤامرة الجديدة » قالت الشعب في افتتاحية اخرى ، ان اميركا عبر نصف قرن من الزمان « كانت من اخمص اقدامها الى رأسها تغوص في وحل القضية عداء سافرا لكل العرب بشكل عام وللشعب الفلسطيني بشكل خاص . فهل يقنعنا الان قول من مسؤول صهيوني معروف يمثل رئاسة فاشلة ضعيفة في اميركا ، انها قد غيرت من موقفها ؟... والحرباء التي تغير من اشكال وألوان جلدها تظل قبل ذلك وبعده هي الحرباء » (الشعب ١/٢٥) .

وفي افتتاحية اخرى تحت عنوان « العداء الاميركي ومرحلة المواجهة » قالت صحيفة الشعب مشيرة الى تهديد كيسنجر للعرب ووصف المقاطعة النفطية بأنها ابتزاز « ولا غرابة في ان يسود منطق ال كابوني وشيكاغو وتطغى لغة رعاة البقر على ما عداها في المفهوم الاميركي الذي يخيل اليه انه هو الحق والعدل والعالم كله . لكننا نود بكل هدوء ان نسأل : من هو الذي يبتز الاخرين ؟ أهم العرب اصحاب النفط ، ام الشركات الاميركية التي ظلت ترتع في خيرات العرب وثرواتهم منذ الثلاثينات وحتى اليوم » . وتختتم الصحيفة تعليقها بالقول ان اميركا لم تستفد من دروس حرب فيتنام ، لذلك قد « تجرب حظها على رمال الصحراء العربية اللاهبة » (الشعب ١٩٧٤/٢/٨) .

الى جانب ذلك تناولت الصحف العربية الصادرة في الضفة الغربية مسألة فك ارتباط القوات على جبهة قناة السويس . فقالت « القدس » في افتتاحية لها تحت عنوان « الاختبار الناجح والعقبة القادمة » ان المرحلة الاولى من عملية فصل القوات قد اوجدت أساسا قويا جديدا « يدعم الوضع الهادىء المسيطر على تلك الجبهة التي عانت من قتال مرير استمر حتى بعد وقف اطلاق النار في ٢٢ تشرين الاول الماضي » . وتضيف ان ذلك « كان اختبارا ناجحا لنوايا الفريقين يعبر عن رغبتهما في التخلص من احتمالات تجدد الحرب المرهقة للجانبين » . وتأمل « القدس » من زيارة كيسنجر وزير الخارجية الاميركي التي كانت مقررة الى دمشق ان تسفر عن نفس النتائج وذلك لاستئناف اعمال مؤتمر جنيف (القدس ١٩٧٤/١/٢٩) .

وكانت « القدس » قد تناولت هذا الموضوع في افتتاحيتين سابقتين لها يومي ١٧ ، ١٩٧٤/١/١٩ . فتحت عنوان « حتى لا يتجزأ السلام » قالت « القدس » ان مصر لن تنفرد بحل على جبهة قناة السويس . وبذلك فهي لا ترى « مبررا » لمخاوف السوريين من هذه العملية . وتقول : « لقد كان واضحا منذ البداية ان لا مكان للسلام المجزأ في المنطقة وان الحل العادل لا بد ان يشمل جميع الاطراف المتنازعة ، وانه لا بد من ان تلتزم القاهرة ودمشق وعمان بسياسة موحدة ، وان تتضامن فيما بينها وان يستمر هذا التعاون ضمن اطار العمل المشترك الواحد » (القدس ١/١٧) . وفي افتتاحية اخرى قالت « القدس » ان اتفاق فصل القوات « يعتبر نصرا لمحبي السلام وحائلا دون العودة الى اثارة الحروب التي شهدتها المنطقة اربع مرات خلال ٢٥ عاما » . وتدلل على توقعها ذلك بأن الولايات المتحدة « اخذت هذه المرة تتقدم بنشاط كبير من اجل الاخذ بالزمام » (القدس ١/١٩) .

اما التحرك الاردني باتجاه التسوية السياسية فقد افردت له عدد من صحف الضفة الغربية الكثير من تعليقاتها وعناوين صفحاتها الاولى ، شارحة هذا التحرك ومراميه المباشرة . فتحت عنوان « فصل آخر اسمه التنازلات » قالت صحيفة الشعب انه من « المستغرب جدا وغير مهضوم ابدا ان يتطوع الحكم في الاردن من جانبه فيعلن اكثر من مرة بأنه على استعداد لاجراء (تعديلات طفيفة) على الحدود » . وتقول الصحيفة انه ليس من حق الاردن التنازل عن اي شبر من الارض الفلسطينية . وتضيف : « اننا نرفض من الامة العربية من خليجها الى المحيط ملوكا ورؤساء حكومات ان يتحدثوا باسم الشعب الفلسطيني فاننا وبالتالي وبالقطع والجزم نرفض مجرد المساس بشبر من ارضنا لان اي شبر في فلسطيننا هو النار المقدسة التي لا يقدر على الاقتراب منها احد في الدنيا ، لا امس ولا اليوم ولا غدا » (الشعب ١/٢١) .

اما صحيفة « الفجر » فقد تحدثت عن تحركات الملك حسين بين رومانيا ولندن وواشنطن بقولها ان الملك « اصبح على يقين بأن دوره السياسي ومركزه

القيادي وطاقات مملكته العسكرية ، صارت بحكم مسلكية الملك المنحرفة محل شك الكثيرين بمن فيهم حلفاؤه في واشنطن وتل ابيب . من هنا نستطيع فهم حرص الملك على ركوب طائرته وتنقله من مطار الى مطار في حركات بلهوانية لاعطاء انطباع لدى بعض الناس البسطاء بأن حسين على وشك ان ينهي القضية وبأنه بعد العدة للعودة الى المناطق المحتلة « كبطل » من ابطال التحرير » . وتضيف الفجر الى ذلك قولها : « ان دور الملك حسين ما كان في يوم من الايام سوى دورا تخريبيا على الساحتين العربية والدولية ، يكون مركز الملك في هذا الدور الاداة التي تحركها الايدي الخفية . ومع ان الملك حسين مكشوف حتى التعري ، الا انه يصر على الاشتراك في اي دور يؤدي الى ضرب الامال العربية والاماني القومية » . وتختم الفجر تعليقها قائلة : « ليمثل الملك حسين ما شاء التمثيل ، وليحلق وليهبط اينما شاء وحيثما يريد ، لكن الحقيقة التاريخية لا بد وان تعبر عن نفسها على ارض الضفة الشرقية الحبيبة ، حين ينفذ شعبنا هناك حكمه بالنظام الهاشمي الخائن وكل زمرته المرتزقة » (الفجر ١٩٧٤/٢/٢) .

اختفاء صاحب جريدة الفجر

في نيسان (ابريل) ١٩٧٢ ، صدر العدد الاول من جريدة الفجر اليومية السياسية . وتوالى بعد ذلك صدور الجريدة مرتين كل اسبوع . وفي عددها الصادر يوم ١٩٧٤/٢/٢ ، صدر اعلان في الجريدة ذاتها يقول بأن « الفجر » ستصدر يومية عما قريب .

وقبل أن تصدر هذه الجريدة الملتزمة بالهموم الوطنية الفلسطينية التزاما كبيرا ، بشكل يومي ، اختفى صاحبها ورئيس تحريرها المسؤول السيد يوسف نصري نصر ، وذلك بعد منتصف ليلة الثلاثاء ـ ١٩٧٤/٢/٥ . هذا وقد نشرت جريدة الفجر في عددها الصادر يوم ٢/٩ الرواية التالية عن الحادث وقالت : ان السيارة التي كانت تقل موظفي وعمال الجريدة قد اوصلته الى باب منزله (منتصف ليلة/ نهار ٢/٥) . وفي يوم الاربعاء (٢/٦) كان من المفروض ان يداوم يوسف نصر في مكاتب الجريدة للاشراف على اعمال تركيب الماكينات الجديدة التي وصلت للفجر مؤخرا ، لكنه لم يحضر وظل جرس هاتفه يرن بدون اجابة . وفي يوم الخميس (٢/٧) وبسبب غيابه المفاجيء وللبوم الثاني ، قامت « الفجر » بالاتصال بالشرطة واستفسرت فيما اذا كان يوسف نصر معتقلا لديها . وقد أجاب الضابط المسؤول انه سيتحرى الامر وسيجيب على السؤال بعد نصف ساعة . ولما مر الوقت قامت « الفجر » بالاتصال ثانية . فكان الجواب هذه المرة ومن نفس الضابط : انني لم احصل على جواب رسمي وسأقوم بالاتصال بالفجر حالما احصل على معلومات رسمية . وبعد خمس دقائق اتصل ضابط آخر من شرطة المسكوبية وقال انه اعلم بمكالمات «الفجر» الاستفسارية عن يوسف نصري نصر وانه يريد ان يؤكد ان يوسف نصر ليس في سجن القدس ، ونصح بالاستفسار عنه لدى اقاربه ولدى المستشفيات ، كما نصح بالذهاب الى بيت يوسف نصر واستطلاع الامر . وفعلا قام اقاربه وبعض العاملين في الفجر بالذهاب الى منزله حيث فتحوا باب المنزل ودخلوه فلم يجدوا اي شيء داخله غير عادي . وبعد ذلك قامت « الفجر » بالاتصال بمستشفيات القدس وكان الجواب بأن ليس لديهم مريض باسم يوسف نصر .

وقد راودت «الفجر» الشكوك في أجوبة الشرطة. غير انه بعد تكرار الاتصال بالشرطة وبعدة جهات ، عادت الشرطة واكدت بأن يوسف نصر ليس معتقلا في السجن . وصباح الجمعة (٢/٧) قامت الفجر باقامة دعوى لدى بوليس القدس ضمنتها القلق على مصير يوسف نصر وطلبت من الشرطة البدء فورا بالتحقيق في اسباب اختفائه وضمان سلامته . وفي الساعة الرابعة بعد ظهر امس (٢/٨) حضرت الشرطة الى مكاتب جريدة الفجر ومنها توجهت برفقة جميل حمد (ابرز محرري الجريدة) وميتا نصار (ابنة خالة يوسف نصر) وتم الكشف على داخل المنزل وبعدها جاء الى المنزل خبير البصمات واخذت نماذج عن البصمات الموجودة على ابواب وجدران ومحتويات المنزل لتعقب التحقيق في الامر.

وفي المساء (٢/٨) عادت الشرطة الى مكاتب الفجر حيث اخذت افادات الموظفين الذين اجمعوا على عدم وجود عداوات شخصية ليوسف نصر من خلال تجربتهم بالعمل معه . كما واكدوا اعتقادهم بأن قضية اختفائه ذات دوافع سياسية .

الى هنا انتهت الرواية التي نشرتها الفجر حول اختفاء صاحبها ومحررها المسؤول . فما هي الملابسات التي أحاطت باختفاء يوسف نصري نصر ؟

ملابسات حادث الاختفاء

منذ ان صدرت « الفجر » في نيسان (ابريل) ١٩٧٢ ، وهي تتخذ لنفسها خطا وطنيا معارضا للاحتلال ومنددا باجراءاته القمعيـة ضد جماهير الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة . الى جانب ذلك كرست الفجـر عددا كبـيرا من تعليقاتهـا وافتتاحياتها لكشف دور المتعاونـين مع الحكومة الاردنية في الضفة والقطاع . وقد غلب على هذه الصحيفة في الفترة الاخيرة طابع العداء العلني الحاد للنظام الاردني ولكـل رموزه وحلفـائه في الضفة الغربية . وبقدر ما ساعدت الظروف المحلية في الضفة الغربية « الفجر » في ايجـاد تجاوب جماهيري للخط المعادي للنظام الاردني ، بقدر ما ساعدت «الفجر» نفسها في ترسيخ وتجذير الشعور بالوطنية الفلسطينية داخل الضفة والقطاع .

اذن ، فان اولى المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على ملابسات اختفاء صاحب الفجر ، هو كون هذه الصحيفة معادية بشدة للنظام الاردني ولكل أعوانه واصدقائه في الضفة والقطاع .

اما ثاني هذه المؤشرات فيمكن استخلاصه من صلابة الموقف السياسي الذي عارضت به «الفجر» سلطات الاحتلال واجراءاتها التعسفية. واستطرادا من « الفجر » في تثبيت خطها ذلك ، نشرت اثر حادث استشهاد ثلاثة من قادة الثورة في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٣ في بيروت ، اخبارا مفادها ان عملية الاغتيال قد دبرت في العقبة بين المخابرات الاردنية والمخابرات الاسرائيلية . وكان نتيجة نشر « الفجر » لتلك الانباء ، اعتقـال يوسف نصـر بالاضافة الى احد محرريها الرئيسيين وهو جميل حمد . كما اغلقت الصحيفة لمدة اسبوع .

اما المؤشر الثالث الذي قد يفسر بعض ملابسات اختفاء صاحب « الفجر » ، قيام هذه الصحيفة خلال الفترة الاخيرة بما أسمته « اعادة فتح ملف بلدية الخليل » . وفي هذا الصدد نشرت « الفجر » عددا من التعليقات الرئيسية ضمنتها نقدا شديدا لرئيس البلدية الشيخ محمد علي الجعبري . فنشرت احدى افتتاحياتها حول هذا الموضوع تحت عنوان « من يبتلع الخليل » سردت فيها نواحي « الفساد المستشري في البلدية » . ثم عادت ونشرت افتتاحية اخرى تحت عنوان « بلدية الخليـل ليست بلدية الجعبري » قالت فيها ان لديها رسائل ووثائق عن مجريات الامور في بلدية الخليل . وقالت ان تلك الرسائل والوثائق تحتوي « كما تكشف الوثائق الرسمية العديد من المخالفات المالية والاداريـة والتنظيمية التي لا تحصل في بلدية بافريقيا ايـام استعمارها » . وصعدت « الفجر » من حملتها على الجعبري بقولها انها سلمت ميزانية البلدية الى مدقق حسابات قانوني ليقوم بدراستها ونشرها على الملأ وليقول للناس « كلمتهـم في مصير اموالهم وممتلكاتهم ». واضافت الى ذلك قولها ان الاحتلال منح بلدية الخليل « أمتيازا خاصا بها وهو عدم وجود مدقق حسابات حكومي في البلدية كمـا هو حاصل في بلديات مدن الضفة الغربية الاخرى » . وطرحت الفجر في ختام افتتاحيتهـا هذه المسألة كمهمة « مستعجلة تقع على عاتق الجميع بما فيهم نحن في الفجر » (الفجر ١٩٧٤/١/٣٠) .

وحتى نستطيع ان ندرك خطـورة المهمة التي انتدبت « الفجر » نفسها للتصدي لها ، نقتطف التالي من خبر نشرته صحيفـة القدس المعروفـة بولائها للنظام الاردني وبعلاقاتها الجيدة مع الجعبري يوم ١٩٧٤/٢/٧ ، تحت عنوان « صاحب الفجر ومحررها يحاولان الاعتذار الى سماحة الجعبري ». فقالت القدس دون ان تشير الى اختفاء صـاحب « الفجر » منذ اكثر من ثماني واربعين سـاعة : ان الجعبري استقبل يوم ٢/٦ وفدا ارسله صاحب ومحرر « المجلة الاسبوعية المسماة (الفجر) ليتولى مهمة الوساطة لدى سماحته ، لاتاحة الفرصة لهما « بناء على طلبهما » ليعتذرا لسماحته عن الحملات المشبوهة التي شنتها تلك المجلة على سماحته في عدد الاسبوع الماضي ، وهي حلقة مـن سلسلة الحملات التي درجت هذه المجلة على شنها بين الفينة والاخرى على الكثيرين من ابناء هذا البلد ». واضافت القدس على لسان مراسلها الخاص من مدينة الخليل قائلة : « وبعد ان تعهد الوفد باسم صاحب (الفجر) ومحررها ومن هم وراءهما ، بأن لا تعود المجلة الى نشر التعليقات الصبيانية الطائشة وغير الواعية « والموحى بها » ، وكذلك الا تعـود الى التستر وراء الاسماء المزيفـة والمهاترات ، وما طبعت عليه واشتهرت به من نشر اخبار كاذبة — بعد ان تعهد الوفد بذلك — وافق سماحته على ان يستقبل الوفد ثانية يوم السبت (٢/٩) القادم لمتابعة اجراءات المصالحة ، وبعدها ينظر سماحته في امكانية السماح لصاحب ومحرر

المجلة اللذين ينتظران بالخارج ، بالدخول الى مكتبه لالتماس العذر منه » (القدس ١٩٧٤/٢/٧).

يتضح من ذلك ان اصدقاء او اهل يوسف نصر قد شعروا بأن الجعبري وراء حادث الخطف فقاموا بمحاولتهم تلك للمحافظة على حياة يوسف . الا ان « القدس » ذاتها ، اغفلت في اليوم التالي (٢/٨) نشر نتيجة تلك « المصالحة » او نشر اي خبر يتعلق باختفاء او اختطاف صاحب الفجر .

اما المؤشر الرابع الذي قد يسهم بدوره في كشف بعض ملابسات حادث الخطف ، ما نشرته «الفجر» في عددها يوم ١٩٧٤/٢/٢ ، اي قبل حادث الخطف بأقل من ثلاثة ايام ، وضمنته نقدا شديدا للملك وتعرضا شخصيا له . وقد نشرنا في هذا التقرير مقتطفات واسعة من تلك الافتتاحية المعنونة بـ «الملك جودي » ، نسبة الى اسم احد ابطال المسلسلات التلفزيونية المعروفة .

والمؤشر الخامس هو ان الفجر غدت غداة صدورها مركزا يستقطب اقلام وكتابات العديد من المواطنين المعروفين بوطنيتهم وصلابتهم الفلسطينية داخل الضفة وخارجها . ذلك ما يؤرق النظام الاردني واصدقاءه اكثر مما يشغل بال سلطات الاحتلال ، بالنظر لتوجه الصحيفة الكلي ضد نظام الملك وحلفائه في الضفة الغربية . وقد يكون اعلان الصحيفة عن نفسها بقرب صدورها يوميا ، ما اعتبر تكثيفا وتركيزا لحملة اشد ضد النظام واعوانه ، ارتأوا معالجتها قبيل استفحالها . او « التأديب » وزجر الصحفيين المعادين للنظام .

على ان ما يجب ان نختم به ملاحظاتنا حول حادث خطف صاحب « الفجر » هو ان ذلك الحادث يعتبر ذا دلالة خطيرة وسابقة لم تحدث من قبل في الضفة الغربية منذ وقوع الاحتلال . وقد تكون هذه الحادثة بمثابة اعلان عن النفس من قبل القوى المؤيدة للنظام الاردني وبرهان على امكانياتها وقدرتها على العمل ضد كل الوطنيين والمعادين للنظام واعوانه في الضفة الغربية .

اما ثاني هذه الملاحظات فهي ان الحادث هو خطف سياسي كما تشير كافة الوقائع . وهذا ما اكدته افتتاحية « الفجر » الصادرة يوم ١٩٧٤/٢/٩ . وهذا ايضا ما قالته شقيقة يوسف نصر في حديث لها مع راديو اسرائيل يوم ١٩٧٤/٢/١٤ ، اثر عودتها من الولايات المتحدة للوقوف على تطورات الحادث . كما ان التحرك السياسي لوجهاء الضفة الغربية وخاصة تحرك رئيسي بلديتي بيت لحم وبيت ساحور والاستنكار الواسع الذي لقيه حادث الخطف في صفوف سكان الضفة والقطاع ، يشير الى ان الحادث يعتبر جزءا من خط « الفجر » السياسي . فيوسف نصري ناصر الذي ولد في مدينة دمشق لابوين فلسطينيين عام ١٩٣٩ ، والذي عاش وترعرع في مدينة القدس العربية ، وانهى دراسته الثانوية فيها وتخرج من جامعة « الينوي » بالولايات المتحدة عام ١٩٦٦ حاصلا على الماجستير في العلوم السياسية، والذي اعتقلته سلطات الاحتلال بعد عام ١٩٦٧ بتهمة التحريض ضد الاحتلال وفصلته من عمله كمدرس في مدرسة الرشيدية ، والذي اعتقل في نيسان (ابريل) ١٩٧٣ وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ اي خلال الحرب بتهمة التعاون مع منظمات المقاومة ، ليس الا ضحية لصلابة موقفه الوطني وخطه الملتزم وحملته الشديدة والمتواصلة على اعداء وطنه والمتآمرين على حق شعبه في الحرية والخلاص الوطني التام .

عيسى الشعيبي

(٤) اسرائيليات

[١]

شهر كانون الثاني (يناير) الماضي ، كان الشهر الذي بدأت فيه قوات الاحتلال الاسرائيلي الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، في ظل اتفاقية الفصل بين القوات المصرية وقوات العدو . وهو في ذلك شبيه بشهر آذار (مارس) ١٩٥٧ الذي انسحبت فيه قوات الاحتلال الاسرائيلي من سيناء ، اثر احتلالها في العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦.

ولقد كان الانسحاب الاول (١٩٥٧) ، وما رافقه من وضع قوات طوارىء دولية على الجانب المصري من خط هدنة سنة ١٩٤٩ — وداخل قطاع غزة لمدة اسبوع واحد فقط — ثم تطور الامور الى حد نشوب القتال في حزيران ١٩٦٧ ، ذريعة تبرر بها غولدا مئير رئيسة حكومة العدو ، رفضها المطلق للانسحاب من اي شبر من الاراضي المحتلة ما لم يكن ذلك ضمن اتفاقية سلام يتم التوصل اليها في مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية المعنية .

وعلى جميع محاولات اقناع مئير بالاكتفاء بضمانات دولية وقوات طوارىء دولية مقابل الانسحاب ، كانت ترد بأنها الاكثر خبرة بالقيمة الحقيقية للضمانات الدولية ولقوات الطوارىء ، وانها ترفضها لانها خبرتها وعرفتها عن كثب ، حيث انها كانت وزيرة خارجية اسرائيل سنة ١٩٥٧ ، ورافقت التطورات التي سبقت حرب ١٩٦٧ ، ورأت ان الضمانات التي حصلت عليها قبل الانسحاب لم تلتزم بها الجهات المعنية ، وانه في ساعة الجد والحسم لم يكلف ابعاد قوات الطوارىء الدولية مصر أكثر من اصدار أمر لها بذلك .

ولعل في ما عرف عن تعنت مئير هذا ، ما يفسر غيابها — بادعاء المرض — عن المباحثات مع وزير خارجية الولايات المتحدة الدكتور هنري كيسنجر ، لعلمها المسبق بأنها ستضطر في تلك المباحثات الى التراجع عن كل ما اتخذته وأعلنته مرارا من مواقف ، فآثرت عدم المشاركة العلنية في المباحثات التي أبرزت ثلاثيا جديدا في اسرائيل هو ثلاثي ألون — دايان — ايبن ، الذي احتل مكان الثلاثي السابق مئير — دايان — غاليلي .

لكنها — وبدون ان تظهر — شاركت في صياغة وتغيير عدد من البنود اثناء تردد كيسنجر على اسرائيل في رحلاته المتكررة بين أسوان والقدس. (هآرتس ١٩٧٤/١/٢٠) .

ومثل كل اتفاقية هامة اخرى ، تشكل علامة على الطريق واشارة نحو مستقبل تطور الصراع العربي الاسرائيلي ، توجت اتفاقية الفصل بين القوات — التي وقعها كل من الجمسي رئيس اركان الجيش المصري والعازار رئيس اركان جيش الاحتلال يوم ١٩٧٤/١/١٨ — داخل اسرائيل بمشاعر مختلفة توزعت بين التأييد والارتياح من جهة ، والرفض من جهة اخرى ، وبينهما القبول المتحفظ بها .

لكن ، وقبل الاسترسال في تسجيل ردود فعل الاسرائيليين على الاتفاقية ، يجدر ان نضعها في موقعها الصحيح ، فهي — عمليا — تنفيذ للنقطة الثانية من اتفاقية النقاط الست بخصوص وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل والتي تم توقيعها عند الكيلومتر ١٠١ على طريق القاهرة — السويس يوم ١٩٧٣/١١/١١ .

أول المؤيدين للاتفاقية كانوا — دون شك — الذين توصلوا اليها وهم عمليا وزراء حزب العمل، ثم أعضاء ذلك الحزب في البرلمان وبعض الصحف والصحافيين ، التي أبرزها صحيفة « دافار » شبه الرسمية والناطقة بلسان الهستدروت ، والصحافيون المعروفون بخطهم « الحمائمي » .

وفي مجال الاعراب عن التأييد للاتفاقية ومباركتها كتب حغاي ايشر « ان احد الاشياء الرئيسية التي يجدر ان نذكرها هو ان الاتفاق على فصل القوات يقوم أساسا على اقتراح اسرائيلي معروف باسم « مشروع دايان » الذي أعلن مؤخرا انه سعى طوال ست سنوات للتوصل الى تسوية جزئية تتضمن ترك قناة السويس من جانب اسرائيل » (دافار ١٩٧٤/١/١٨) .

أما غولدا مئير ، فقد أعلنت في الكنيست يوم ١٩٧٤/١/٢٢ انه « بقرارنا الخاص بالموافقة على فصل القوات ، بموجب بنود الاتفاق الذي وقعناه، لم نتجاهل مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بالصعيد

الدولي ، وعلاقات اسرائيل بدول اخرى ، واخذنا في الاعتبار ظروفنا اقليمية وعالمية وخصوصا علاقاتنا بالولايات المتحدة الاميركية ... وان البديل لهذا الاتفاق كان تجدد الحرب » وذكرت مئير ان اعلان مصر عن عزمها اعادة فتح القناة للملاحة واعادة تعمير مدن القناة هو بمثابة دليل على اتجاه مصر نحو السلام .

وفي دفاعها عن الاتفاقية قالت مئير في الكنيست ايضا : « ان وضعنا العسكري الاستراتيجي في الخط الجديد على الجبهة المصرية ، سيكون قويا ، فالخطوط التي يتمركز فيها جيش الدفاع الاسرائيلي بحسب الاتفاق تلائم هدفه العسكري في حال تجدد القتال » .

وانسجاما مع ما ذكر عن رفضها الضمانات الدولية وقوات طوارىء دولية ، اعلنت مئير « اننا لا نربط سلامتنا بقوات الامم المتحدة بل بقواتنا الذاتية ، ولكن هناك في الظروف الحالية ، قبل السلام أهمية لوضع قوات تابعة للامم المتحدة. ويشترط ، من اجل المحافظة على الحاجز المتفق عليه بين القوات ، عدم اخراج قوات الامم المتحدة بقرار من طرف واحد ، ذلك ان اي طلب مصري باجلاء قوات الامم المتحدة دون موافقة اسرائيل ، سيدل على مخططات خطرة ، ويتيح لاسرائيل ردا ملائما بموجب ما تتطلبه الظروف .

واعربت مئير عن قناعتها بأن الاتفاقية هي ليست ما تتمناه اسرائيل تماما ، و « انها تعكس انتصارنا في الحرب كما تعكس ما حققه المصريون في الايام الاولى من الحرب » . (صحف يوم ٧٤/١/٢٣ ، وكذلك نشرة رصد اذاعة اسرائيل في التاريخ ذاته) . ولقد كان قول مئير هذا سببا لنقد شديد وجهه اليها شبتاي طيفت في مقال تحت عنوان « ما عمل وما يجب ان يعمل » (هآرتس ١/٢٥/ ١٩٧٤) .

وعندما تكرر ترديد الوزراء الاسرائيليين عن « الاتجاهات المصرية نحو السلام » دون ان يتولى المصريون اعلان ذلك ، أعربت العديد من الصحف الاسرائيلية عن استغرابها لهذه المفارقة التي حظيت بافتتاحيات بعض الصحف (هآرتس ١/٢٠/ ٧٤ ، معاريف ٧٤/١/٢٤) ، كما استغرب ذلك عدد من اعضاء احزاب المعارضة اليمينية .

وتعليقا على الاتفاقية أعلن عضو الكنيست غاد يعقوبي — رئيس كتلة الشباب داخل حزب العمل — « ان امتحان الاتفاقية هو في تنفيذها أكثر منه في صياغتها . واذا اتضح ان المصريين لا يخلون بها فان ذلك سيكون تغييرا هاما في العلاقات بين الدولتين ، اذا ما قورن ذلك بعلاقاتنا مع مصر حتى الان . وان في الاتفاقية أسسا صريحة وغير صريحة تكبح احتمالات الحرب وتمكن من احراز تقدم سياسي . ان علينا التشديد على ان يكون تنفيذ الاتفاقيات المقبلة مع مصر بعد ان يتم فتح القناة وترميم المدن غربها » . (هآرتس ١/٢٠/ ١٩٧٤) .

وبين مؤيدي الفصل بين القوات ، كان اعضاء احزاب الائتلاف ، فقد أعلن عضو الكنيست يهودا بن مئير (من الحزب الوطني الديني — مفدال) « انني أؤيد الاتفاقية في الظروف القائمة ، الا ان السؤال يتعلق بالمستقبل وعلينا ان نؤكد انه منذ الان ، لن يتم أي انسحاب الا في حالة اتفاقية سلام شامل . وكذلك فانه حتى في اتفاقية سلام شامل يجب ان نؤمن عمقا استراتيجيا وحدودا آمنة ... لا يجوز الموافقة على انسحاب آخر دون سلام شامل » . (المصدر ذاته) .

وأعرب الوزير موشي كول (من حزب الاحرار المستقلين) في اجتماع كتلة الحزب في الكنيست ، عن قناعته بأنه اذا تم تحقيق تسوية فصل القوات، باخلاص لنص الاتفاقية وروحها فان ذلك سيكون « كسبا كبيرا لاسرائيل ومصر » ، وردا على مواقف وتصريحات الرافضين من التكتل اليميني « ليكود » ، قال « ان يوما سيأتي ويستجمع فيه عضو الكنيست مناحيم بيغن وبقية زعماء ليكود شجاعة ويعترفون علنا وعلى رؤوس الاشهاد بخطأ معارضتهم وتنبؤاتهم السوداوية ازاء اتفاقية الفصل بين القوات » . (المصدر السابق) .

وفي مقابل هذا التأييد والحماس للاتفاقية ، وقف اليمين من ليكود وجماعة «أرض اسرائيل الكاملة»، الذين بالغوا في معارضتهم ورفضهم للاتفاقية ودعوا الى مظاهرة تجمعت في احدى ساحات تل ابيب يوم ١٩٧٤/١/٢٠ ، وحضرها زعماء ليكود وضمنهم الجنرال اريك شارون الذي انهى خدمته العسكرية في ذلك اليوم وتفرغ للعمل السياسي كعضو في الكنيست ، بعد ان أصدر الى جنوده أمره اليومي الاخير مضمنا اياه نقدا ورفضا للانسحاب

من غرب القناة ، الامر الذي اثار ضده في اسرائيل موجة من النقد ، ولم توصله الى « محكمة انضباط » نظرا لما عرف عن حماية دايان له وخشية ان يتصاعد حجم الخلاف ، ويرسخ ما بدا وكأنه بداية شرخ داخل جيش الاحتلال ، كما اثار شعار شارون الذي يقول « جيش منتصر وحكومة مهزومة » موجة شديدة من السخط عليه .

في الكنيست ، كان اول المتحدثين يوم افتتاح دورتها الجديدة بعد غولدا مئير ، رئيس كتلة ليكود ، الاكبر بين كتل المعارضة ، الذي اتهم الحكومة بالتخلي والتراجع عن جميع مواقفها السابقة ، وخاصة التعهد بعدم الانسحاب دون تحقيق اتفاقية سلام ، واتهمها بانها بالغت في التراجع عندما وافقت على توقيع الاتفاقية التي تضمن بقاء قوات مصرية على طول الضفة الشرقية لقناة السويس ، وقال موجها كلامه الى وزراء العدو « تتحدثون عن تخفيض القوات ، وما تفعلونه في الواقع هو تخفيض حجم أمن اسرائيل ». واعتبر بيغن — قبل توقيع الاتفاقية — ان ما يجري هو في الواقع « ليس مسألة فصل قوات ، وانما انسحاب من جانب واحد ، والى عمق كبير للقوات الاسرائيلية ، دون اتفاق سلام ، ودون انهاء حالة الحرب ، وابقاء قوات معادية تملك سلاحا هجوميا شرقي القناة . ان هذا مدخل الى كارثة رهيبة » . (هآرتس ٧٤/١/١٧).

ومن زعماء « أرض اسرائيل الكاملة » (وهي جماعة قليلة العدد ومشهورة بتشنجاتها وعنصريتها المفرطة) اليعيزر ليفنه الذي شن هجوما عنيفا على الحكومة الاسرائيلية بسبب الاتفاقية ، وقال : « انني مع الفصل بين القوات ، وضد الانسحاب من طرف واحد . ان الاتفاقية التي تم التوصل اليها تفي بجميع مطالب الرئيس السادات : لا سلام، لا انهاء لحالة الحرب، لا اعتراف باسرائيل، لا مفاوضات مباشرة ، لا بحث في ماهية السلام . ان هذه مرحلة اولى للانسحاب . لقد تنكرت حكومة اسرائيل لجميع التزاماتها العلنية بما في ذلك مطلب عدم تمركز أي جيش مصري في سيناء . وان تنفيذ الاتفاقية يقرب الحرب بمبادرة عربية ، وتكون حربا دموية يزيد عدد ضحاياها عن عدد ضحايا جميع الحروب مجتمعة من حرب ١٩٤٨ حتى الان». (هآرتس ١٩٧٤/١/٢٠) .

على صعيد الصحف ، واكبت هذه تحركات كيسنجر بكثير من الاهتمام وافردت لوساطته حجما كبيرا من صفحاتها وعلقت بمقالات عديدة على الاتفاقية قبل توقيعها وبعده .

ومن أبرز الذين كتبوا مؤيدين الاتفاقية محررو بعض الصحف مثل هآرتس (افتتاحية يوم ١٨/١/ ٧٤ وغيرها) ودافار (افتتاحيات عديدة قبل وبعد التوقيع) ، وعدد اهود يعاري مكاسب اسرائيل الاتفاقية في مقال في دافار (٧٤/١/٢٢) على انها : « وجود جيش الدفاع الاسرائيلي على بعد نحو ١٠ كيلومترات غربي خط الممرات ، وتخفيض القوات المصرية على الضفة الشرقية للقناة ، والبيانات المصرية حول البدء الفوري بتنظيف القناة استعدادا لاعادة فتحها للملاحة ، وترميم مدن القناة ، وعدم تعهد اسرائيل بانسحاب اخر ، واكتفاء مصر بتصريح روتيني عن الاستعداد للاستمرار في المفاوضات لتنفيذ القرار ٢٤٢ ، وبقاء حقول النفط في سيناء داخل خطوط اسرائيل » .

وركز اريئيل غيناي على انه « مع بدء انسحاب قوات جيش الدفاع الاسرائيلي من غربي القناة ونحو الخط الذي اتفق عليه ، اصبحت مواقع اسرائيل السياسية أفضل مما كانت عليه من قبل» (يديعوت احرونوت ٧٤/١/٢٥) . وأيده في ذلك العديد من الصحافيين الاسرائيليين .

ولقد كان التيار الاقوى في الصحف الاسرائيلية في الاسبوعين الاخيرين من شهر كانون الثاني الماضي، هو تيار القابلين بتحفظ لاتفاقية الفصل بين القوات. ورد غالبية هؤلاء قبولهم الى ان حكومة اسرائيل، بتركيبتها الحالية ونوعية رئيستها ووزرائها ، لم يكن بالامكان التأمل منها اكثر من ذلك .

وكتب المعلق المعروف يوئيل ماركوس في هآرتس (٧٤/١/٢٥) يقول : « في الظروف الحالية السيئة ، ليس هناك ما هو افضل من توقيع اتفاقية الفصل بين القوات » ، وانتقد ماركوس طرح السؤال بصيغة رفض او قبول اتفاقية الفصل بين القوات ، لان البديل لتوقيع الاتفاقية هو نشوب حرب شاملة ، « ولم تكن اسرائيل مستعدة لذلك لاربعة اسباب :

● لانه ليس لها في هذا الوقت زعامة قادرة على اتخاذ قرار حرب مبادر اليها .

● لانه اتضحت لنا جميعا محدودية قـــدرة استخدام القوة العسكرية ، وهي محدودية عجزنا عن منع حرب مبادر اليها دون موافقة اميركية ، وعجزنا عن الحسم في ضوء الضمان السوفياتي بالدفاع عن مصر وسوريا ازاء هزيمة ساحقة .

● لاننا جميعا فقدنا الى حد ما ثقتنا بزعـــامة الامة ، بما في ذلك ثقتنا العمياء بقـــدرة جيش الدفاع الاسرائيلي .

● لانه من الصعب في ضوء الظروف المذكـــورة ان نؤمن الان روحا قتالية وقدرة نفسية لصمود متواصل » .

وطالب ماركوس باجراء تعديلات على الاصعـــدة الامنية والسياسية والدبلوماسية والداخلية .

أما شبتاي طيفت فقد وجه نقدا عنيفا الـــى غولدا مئير ، وخاصة الى قولها في الكنيست انه « تم التوصل الى الاتفاقية بفضل انتصارنا في الحرب ، كما انه جاء نتيجة الاحرازات المصرية في الحرب » . وقال طيفت « لقد حقق المصريون جميع الاهداف التي حددوها لانفسهم يوم الغفران: من الناحية الاقليمية حصلوا على المنطقة التـــي حددوها لانفسهم كخطة الحد الاقصى (وبموجب ما قاله الجنرال اريك شارون فانهم حصلوا على اكثر بكثير من ذلك ، وحسب رأيه فانهم لم يفكروا في التقدم الى أبعد من خط التلال الواقع على بعـــد ١٠ كيلومترات شرق القناة) . ومن النـــاحية السياسية احرزوا انتصارا أكثر تأثيرا ، حيـــث انهم اعادوا الحياة الى قرار الامم المتحدة رقـــم ٢٤٢ ، وهو القرار الذي ارادت اسرائيل قتلـــه بالاغراق البطيء .. اما فيما يتعلق بالمعنويـــات المصرية (والكرامة المصرية في العالم العربي وفي العالم ككل) فانهم قد احرزوا مـــا لم يتأملوا احرازه في اسعد احلامهم » .

في مقابل ذلك « فان اسرائيل لم تحقق أيا من اهدافها . ولعل هذا الامر يحتاج الى ايضاح . فاذا كنا نحن لم نبدأ الحرب ، فكيف يمكن ان تكون لنا فيها اهداف ؟ لكن الامر ليس كذلك . فمنـــذ اللحظة التي بدأت فيها الحرب وضعت اسرائيـــل اهدافا لنفسها ، مثل صد الجيش المصري مـــن الضفة الشرقية وابادته . وعن هذه الاهداف سمع الجمهور في اسرائيل مـــن وزير الدفســـاع قوله « سنضربهم ضربا مبرحا » ومن رئيس الاركـــان قوله « سنكسر عظامهم » . اما رئيسة الحكومة فقد تحدثت عن الحرب على انها عمـــل جنوني سيجلب الدمـــار الى مصر ... » وكان التعبير سيكون اكثر صدقا لو ان السيدة مئير قـــالت العكس ، كأن تقول مثلا : « لقد تم التوصل الى الاتفاقية بفضل انتصار مصر في الحرب ، لكن ما مكن من تحقيقه هو الاحرازات الاسرائيلية فيها » . (هآرتس ٧٤/١/٢٥) .

وبرغم مرور اكثر من ثلاثة اسابيع على بـــدء انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية من الضفة الغربية للقناة ، وعلى توقيع اتفاقية الفصل بـــين القوات ، فانها ما زالت الموضوع الابرز فـــي الصحف الاسرائيلية عموما .

عماد شقور

[٢]
أضواء على نتائج الانتخابات بين العرب في ظل الاحتلال الصهيوني

المشاركة في الانتخابات :

عند التطرق الى موضوع مشاركة الاقلية العربية من شعبنا الفلسطيني في اللعبة البرلمانية في اطار المؤسسات الصهيونية، ومنها الكنيست الاسرائيلي، لا بد ان نشير الى بعض الظواهر التي لازمت هذا الامر . من هذه الظواهر مثلا ، نسبة المقترعين المرتفعة ، اذ لم تقل تلك النسبة عن ٨٠ ٪ في كافة الانتخابات . والظاهرة الثانية تتمثل في ان كافة الاحزاب الصهيونية من اليمين المغرق في الرجعية ، المتدين وغير المتدين حتى الاحزاب العمالية ومرورا بالاحزاب الليبرالية ، كانت تنجح في استقطاب واقتناص غالبية اصوات العرب سواء بالتصويت لها مباشرة او بالتصويت للقوائم التي كانت تشكلها وتدعمها في المواسم الانتخابية . والظاهرة الثالثة هي ان فكرة مقاطعة الانتخابات بقيت مجرد فكرة تطرح احيانا من قبل بعض الفئات ابان المواسم الانتخابية وتأخذ شكل المبادرة الفردية أكثر من شكل العمل السياسي المنظم ، هذه الظواهر الثلاث بمجموعها شكلت حقيقة — المشاركة في اللعبة البرلمانية — ما زالت تفرض نفسها حتى الان . وهذه الحقيقة تحكمت بها وفرضتها ايضا عدة عوامل ومؤثرات داخلية وخارجية تركت بصماتها عليها . وكانت نتائج هذه المشاركة تعكس في الحقيقة توازنات القوى بين هذه العوامل والمؤثرات اكثر من كونها تعبيرا حقيقيا عن رغبات وطموحات وآمال الاقلية العربية تحت ظل الاحتلال . فالمضمون السياسي الشكلي الذي تعكسه هذه المشاركة (أكثر من ٦٠٪ من اصوات الناخبين العرب تعطى للاحزاب الصهيونية والقوائم العربية المرتبطة بها) لا ينفي بأي حال من الاحوال ، حقيقة اخرى على جانب كبير من الاهمية برزت وعبرت عن نفسها في اكثر من مناسبة او حدث تاريخي . تلك الحقيقة هي ان الاغلبية الساحقة من الجماهير العربية الرازحة تحت الاحتلال الصهيوني ، كانت تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من الامة العربية الواحدة ومن الشعب الفلسطيني المشرد عن ارضه . وقد تجلى هذا الشعور بالانتماء في كافة ادبيات الكتاب والشعراء والسياسيين الوطنيين . فقد كانت هذه الجماهير تعيش وتواكب انطلاقة حركة التحرر العربية الوطنية والاجتماعية ، تفرح لانتصاراتها وتحزن لتعثراتها وتحاول المساهمة في انطلاقاتها عن طريق التعريف بها ومناقشة مسارها اولا وعن طريق خوض النضالات السياسية والنقابية والقومية ضد محاولات السلطات الصهيونية في نشر العدمية القومية وفي سلب الاراضي وكبت الحريات واستغلال العامل والفلاح العربي وفك التلاحم المصيري بين هذه الجماهير وبقية الامة العربية عن طريق محاولة خلق ما يسمى « الشخصية العربية الاسرائيلية ».

الصراع الاساسي :

كان الصراع الاساسي داخل الوسط العربي منذ قيام الكيان الصهيوني على ارض فلسطين بين قوتين رئيسيتين : كافة الاحزاب الصهيونية ، وبشكل أساسي حزب المباي ومن ثم العمل وقوائمه العربية المرتبطة به من جهة وبين الحزب الشيوعي الاسرائيلي « ماكي » الى ما قبل الانشقاق سنة ١٩٦٥ ، ومن ثم القائمة الشيوعية الجديدة « راكاح » من جهة اخرى . وعلى الرغم من ان المباي ومن بعده العمل وقوائمه العربية ، كان وما زال القوة الصهيونية الاكثر اقتناصا للاصوات العربية ، فان الاحزاب الصهيونية الاخرى بدأت مؤخرا تنافسه في هذا المجال ايضا . ويأتي حزب المفدال على رأس الاحزاب الصهيونية المنافسة للعمل وقوائمه العربية. وسر نفوذ هذا الحزب يكمن في الوزارات التي يشرف عليها، تلك الوزارات ذات الصلة المباشرة بشؤون الاقلية العربية وهي وزارات الاديان ، والداخلية والشؤون الاجتماعية . وبفضل المنافع الفردية التي يقدمها هذا الحزب بحكم سيطرته على الوزارات الانفة الذكر لبعض المتنفذين والنفعيين فقد استطاع هذا الحزب في الانتخابات السابقة الحصول على ما يقارب ١٢٫٠٠٠ صوت من الاصوات العربية ، اي انه استطاع ايصال احد اعضائه الى الكنيست بفضل تلك الاصوات . اما نصيب باقي الاحزاب الصهيونية ابتداء من اليمين « ليكود » وانتهاء بقائمتي « مبري » و« موكيد » فهو غير ذي شأن .

وبالنسبة للانتخابات الاخيرة ، فقد خاضت

المعركة الانتخابية داخل الوسط العربي بشكل اساسي القوائم التالية :

١ ــ قائمة التجمع العمالي الحاكم ، التي ضمت بين مرشحيها ثلاثة من العرب . واحد فقط كان في مكان مضمون ، وهو عبد العزيز الزعبي (توفي قبل اسبوعين تقريبا) عن حزب المابام شريك حزب العمل في قائمة التجمع العمالي . أما الاثنان الاخران فهما محمود عباسي وكمال منصور ، وقد أدرج كلاهما في أماكن غير مضمونة .

٢ ــ القائمة الشيوعية الجديدة « راكاح » التي شملت في الاماكن الاربعة الاولى اثنين من العرب هما توفيق طوبي عضو الكنيست السابق ، وتوفيق زياد الشاعر المعروف .

٣ ــ قائمة التقدم والانعاش ، التي يتزعمها عضو الكنيست السابق ورئيس بلدية الناصرة سيف الدين الزعبي ، ثم يليه عضو الكنيست جبر داهش معدي (عن الطائفة الدرزية) اما الثالث فكان مسعد قسيس (عن طائفة الكاثوليك) وهو عضو كنيست أسبق .

٤ ــ قائمة البدو ، التي يتزعمها الشيخ حمد ابو ربيعة من بدو النقب . وهاتان القائمتان مرتبطتان بحزب العمل .

٥ ــ قائمة التعاون والاخاء التي يتزعمها عضوا الكنيست السابقان ذياب عبيد والياس نخلة . وقد تخلى حزب العمل عن هذه القائمة في هذه الانتخابات لصالح قائمة البدو .

٦ ــ القائمة العربية الاسرائيلية ، وهي قائمة للبدو ايضا لكنها مرتبطة بالتكتل اليميني « ليكود » ويقف على رأسها الشيخ حسن فلاح من عرب الهيب ويليه الشيخ سلامة الهزيل . والى جانب هذه القائمة فقد أدرج التكتل اليميني في لائحته اثنين من المرشحين العرب في أماكن غير مضمونة هما : أمل نصر الدين من دالية الكرمل (عن الطائفة الدرزية) ومصطفى الجمال من قرية عارة في المثلث .

يضاف الى هذه القوائم الرئيسية ، كما سبق واشرنا كافة الاحزاب الصهيونية على اختلاف ميولها .

العوامل المؤثرة في الصراع الانتخابي :

أشرنا في البداية الى الظواهر المميزة للانتخابات في الوسط العربي ، وقلنا ان هذه الظواهر خضعت منذ البداية (قيام الدولة) لعدة عوامل ومؤثرات خارجية وداخلية لبعضها احيانا تأثير حاسم في نتائج الانتخابات . من العوامل الداخلية ما يلي :

انه مع قيام اسرائيل وتشريد الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني ، بقيت الاقلية العربية التي لم تغادر الوطن دون قيادات سياسية وحتى زعامات محلية ذات أثر ونفوذ . ونظرا لغياب التنظيمات السياسية الفعالة ، فقد كان الجو مؤهلا للاحزاب الصهيونية اثر هزيمة ١٩٤٨ وفي الانتخابات الاولى والانتخابات التي تلتها ، لكي تفرض بعض المتعاونين معها من العملاء اوصياء على العرب وان تخلق زعامات محلية وصولية تأتمر بأمر الحكام العسكريين ونشيطي حزب المابای في الوسط العربي . وقد ساعدها في ذلك التفكك الذي أصاب البنية المجتمعية نتيجة لان الزعماء والقادة الذين كانوا نشطين وفعالين (بغض النظر عن نهجهم السياسي) ويستقطبون الحركة الجماهيرية وبالذات اولئك الذين كان لهم دور في الحركة الوطنية الفلسطينية ، أصبحوا خارج الحدود . هذا الامر سهل ايضا عملية اختراق كافة الاحزاب الصهيونية للوسط العربي ، حيث ان الزعامات التي خلقها المابای لم تكن من نوع الزعامات ذات النفوذ التاريخي مما سهل على الاحزاب الاخرى ان تخلق هي أيضا زعامات محلية موالية لها ومنافسة للزعامات المرتبطة بالمابای ، على هذا الاساس يمكن تفسير كون كل الاحزاب الصهيونية تنجح في اقتناص الاصوات العربية خصوصا اذا اضفنا لما سبق العامل الاقتصادي وتقديم بعض الخدمات ، حيث ان الاحزاب الصهيونية وبالذات التي كانت تتمثل في السلطة ، كانت تستغل وجودها فيها (المغدال على سبيل المثال) ، سواء لاستعمال الضغط الاقتصادي (التهديد بقطع العمل ، المابام على سبيل المثال) او الوعود بتقديم بعض المنافع والخدمات . وبالنسبة لوسائل الضغط الاقتصادي فقد كانت متوفرة تقريبا لجميع الاحزاب الصهيونية حيث ان مجال العمل الرئيسي كان وما زال في القطاع اليهودي في الدولة .

غير ان هذا العامل ذاته اصبح مصدر قلق للسلطات الصهيونية ولحزب المابای والعمل بالذات . اذ ان عملية تفكك البنية المجتمعية لم تتوقف بمجرد بروز الزعامات الجديدة المدعومة من

السلطات بل ان التمرد على الولاء العائلي اصبح احد مميزات التطور الاجتماعي بين الاقلية العربية، لان الزعامات الجديدة لم تكن من القوة بمكان لاعادة التماسك الى الاستقطاب العائلي والقبلي كما كان الحال قبل ذلك . وبناء عليه اخذ يبرز في حزب العمل ومن قبله الماباي تيار يدعو الى التخلص من هذه الزعامات المحلية التي استهلكت ولم تنجح في خلق قاعدة متينة لها اذ ان قوتها الانتخابية آخذة بالهبوط رغم كل الدعم الذي تتلقاه من الحزب الحاكم . هذا التيار يدعو الى الاعتماد على بعض العناصر المثقفة ، اي الى استبدال العملاء القدامى بعملاء جدد من الجيل الجديد والمثقف . ورغم ان هذا التيار لم ينجح في فرض رأيه على مؤسسات الحزب ، اذ ان هناك بعض الزعامات ايضا داخل الماباي وحزب العمل وخصوصا تلك التي كانت تشرف على القسم العربي في الحزب ، قد بنت نفسها وعززت نفوذها داخل الحزب نظرا لسيطرتها على القطاع العربي ، فاننا نلاحظ ان حزب العمل أدرج في انتخابات الكنيست السابقة اسماء بعض عملائه من الجيل الجديد ، مثل محمود عباسي ، ضمن القوائم العربية ، على الرغم من معارضة عملائه القدامى لذلك ، لكنه في الانتخابات الاخيرة أدرج أسماء هؤلاء العملاء الجدد مباشرة في لائحته الانتخابية .

غير ان ما يشكل قلقا اكبر لحزب العمل هو تلك النسبة الكبيرة من الناخبين الجدد التي تعطي أصواتها « لراكاح » . وسبب القلق نابع من كون هذه الاجيال الجديدة والمثقفة قد نشأت وتعلمت في ظل اسرائيل وبرامجها التعليمية الموجهة، بالاضافة الى دوافع تصويتها ، حيث ان الدافع الايديولوجي هو الموجه وهذا الدافع الايديولوجي يتفاوت في درجة عدائه للدولة ، غير انه في جميع الاحوال يعتبر « ظاهرة خطيرة ومقلقة » .

وعندما نتحدث عن العوامل الداخلية المؤثرة في نتائج الانتخابات في الوسط العربي لا يغيب عن بالنا ، اضافة لما سبق وأشرنا اليه السياسة الرسمية الموجهة ضد العرب ، سياسة التجهيل وسلب الاراضي ، والقمع البوليسي والتهديد بقطع لقمة العيش بواسطة الطرد من العمل ، فجميع هذه الاساليب تشكل وسائل ضغط لتزوير ارادة الناخبين العرب . لكن ما يجب ان نلاحظه ايضا ان هذه العوامل الداخلية كانة ، كانت سلاحا ذا حدين في جميع الحالات ، فعلى الرغم من انها ساعدت في تزوير ارادة الشعب العربي (انظر الجدول ادناه) فانها ايضا كانت تحمل في طياتها رياح التغير والتململ داخل هذا المجتمع ، كما يبين الجدول ايضا(١).

	ماكي / راكاح	القوائم العربية	المتدينون	الاحزاب العمالية
١٩٥٥	١٥ر٦	٥٧ر٨ —	٢ر٣	
١٩٥٩	١١ر٣	٥٨ر٦ —	٣ر٩	١٩ر٩
١٩٦١	٢٢ر٤	٤٥ر٥ —	٤ر٢	٢٤ر٩
١٩٦٥	٠ر٦	٤٢ر٩ ٢٣ر٥	٥ر٥	١٨ر٨
١٩٦٩	٠ر٧	٤٠ر٨ ٢٩ر٥	٨ر٧	١٣ر٣

١ — الارقام مأخوذة عن نشرة م.د.ف ، ملحق لعدد رقم ٢ ، ٧٤/١/١٦ وعن فصل من كتاب العرب في اسرائيل لصبري جريس نشر في شؤون فلسطينية عدد أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ .

اما بالنسبة للعوامل الخارجية المؤثرة في الانتخابات في الوسط العربي فهناك عوامل قديمة كانت وما زالت تعمل حتى الان ، مثل مكانة الاتحاد السوفياتي في المنطقة ، تلك المكانة التي تتأثر سلبا وايجابا بمدى حسن العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وبين الانظمة الوطنية العربية. ومنها ايضا المكاسب التي كانت تحرزها حركة التحرر العربية في كافة المجالات حيث كان الحزب الشيوعي الاسرائيلي « ماكي » ومؤخرا « راكاح » بمواقفه المؤيدة لطموحات هذه الحركة يستقطب العناصر الوطنية بين العرب في اسرائيل ، تلك العناصر التي وضعت كل آمالها في الخلاص على حركة التحرر العربية وعلى الناصرية بشكل خاص . وهذان العاملان كانا شديدي التأثير على الانتخابات رغم كل اساليب البطش والارهاب التي كانت تتبعها السلطات الصهيونية . وأي خلل في العلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفياتي وبين حركة التحرر العربية كانت تنعكس نتائجه ويستغل حتى من قبل الاحزاب الصهيونية لضرب الحزب الشيوعي الاسرائيلي.وقد برز هذا الامر بوضوح في انتخابات ١٩٥٩ ابان الصدام بين خروتشوف وعبدالناصر، اذ أدت نتائج الانتخابات في تلك السنة الى هبوط قوة الحزب من ١٥ر٦ ٪ الى ١١ر٣ ٪ لتعود ثانية وترتفع الى

٤ر٢٢ ٪ مع عودة التحسن الى هذه العلاقات .

اما العامل الخارجي الذي استجد ، اضافة الى ما سبق فهو المقاومة الفلسطينية وبالذات بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . فنشاط المقاومة العسكري قد استقطب قاعدة جماهيرية فعالة من ناحية سياسية ، ورغم السنين الطويلة من الولاء لحركة التحرر العربية ممثلة في الناصرية فان المقاومة استطاعت ايضا ان تشارك هذه الحركة ولاء الجماهير لها داخل اسرائيل . وهذه الظاهرة اقلقت كثيرا السلطات الصهيونية رغم المحاولات الاعلامية المستميتة لصرف الانظار عنها والادعاء بأن كافة العمليات العسكرية التي قام بها افراد من الداخل ، ليست سوى اعمال فردية لشباب يحركهم اما اليأس او الحقد العنصري ، كل ذلك بهدف اخفاء الوجه السياسي لهذا الارتباط .

نتائج الانتخابات :

اسفرت نتائج الانتخابات عن تقدم ملموس « لراكاح » اذ استطاعت ان تزيد عدد مقاعدها في الكنيست من ثلاثة الى اربعة . وبالنسبة لعدد الاصوات فقد زادت قوتها ايضا بشكل ملموس . فبينما حصلت القائمة في انتخابات ١٩٦٩ على ٢٩ر٨٧١ صوتا ، فانها حصلت الان على حوالي ٤٣ الف صوت من مجموع الاصوات العربية . وهذا ارتفاع بنسبة ٣٠ ٪ تقريبا . اما الاحزاب الصهيونية فقد هبطت نسبتها مجتمعة الى ٢٥ ٪ ، أي بنسبة ٣ ٪ عما كانت عليه سنة ١٩٦٩ و ٧ ٪ عما كانت عليه سنة ١٩٦٥ (هآرتس ٧٤/١/٤) .

اما بالنسبة للقوائم العربية المرتبطة وغير المرتبطة فقد فازت منهما قائمتان بثلاثة مقاعد : قائمة التقدم والانعاش ــ مقعدان ، وقائمة البدو ــ مقعد واحد . اما قائمتا التعاون والاخاء والقائمة العربية الاسرائيلية المرتبطة بالتكتل اليميني «ليكود» فلم تفز اي منهما بأي مقعد حيث حصلت الاولى على ٩٩٤٩ صوتا ، بينما حصلت الثانية على ٣٢٦٩ صوتا .

وهكذا فان عدد النواب العرب في الكنيست الثامن الممثلين لكافة الكتل النيابية اصبح ستة نواب بعد ان كانوا سبعة في الكنيست السابق ، حسب التقسيم التالي : ثلاثة عن حزب العمل ، واحد عن المابام ، واثنان عن كتلة راكاح (انخفض العدد الى خمسة بعد وفاة عبد العزيز الزعبي).

بينما تستحق الاقلية العربية بموجب عدد ناخبيها عشرة مقاعد على الاقل ، اذ بلغ عدد اصحاب حق الاقتراع لهذه السنة حوالي ١٧٣ الف ناخب (معاريف ٧٣/١٢/٢٦) .

وقد كانت الظاهرة الاهم في نتائج الانتخابات تدهور مكانة الزعامة التقليدية التي حاول الحزب الحاكم دعمها على مر السنين ، وقد سبق وأشرنا الى ان هذه الزعامة عديمة الجذور اصلا ، فهي لولا الدعم المادي وتسخير كافة اجهزة الدولة لخدمتها ابان المعارك الانتخابية ومن ضمنها اجهزة المخابرات وفي السابق جهاز الحكم العسكري لما استطاعت ان تفوز حتى بمقعد واحد في الانتخابات، وخير دليل على ذلك هو ان اكثر من محاولة جرت من قبل بعض هؤلاء « الفرسان » لخوض الانتخابات مستقلين عن حزب المباي نتيجة لاستبدالهم بغيرهم، لكن كافة تلك المحاولات كان مصيرها الفشل وآخر محاولة كانت محاولة النائبين السابقين ذياب عبيد والياس نخلة . والسبب في ذلك كامن في كون هذه الزعامات مجرد حجارة شطرنج في يد الحزب الحاكم ، وافتقاد تلك القوائم الى اي مضمون او خط سياسي واضح ، فمعظم ناخبيها هم من تلك الفئات المضللة امما باسم الدين او التعصب العشائري او الذين تحركهم المنافع الذاتية الضيقة ، وهؤلاء لا يشكلون بأي حال قاعدة انتخابية يمكن الاعتماد عليها اذا ما انقطع الدعم من ناحية السلطات الحكومية . اذ ان هذه « القاعدة الانتخابية » تتحول دائما وتصب لصالح من تعتقد انه بامكانه تأمين مصالحها الانانية .

ومن ناحية اخرى فان تدهور مكانة هذه الزعامة التقليدية يعود بشكل اساسي الى تزايد عدد الجيل الجديد ، جيل الشباب والطلاب والعمال الذين يصوتون لاول مرة في كل انتخابات . فهذا الجيل كما يقول الصحفي الاسرائيلي ايدي سوبر في معاريف (١٩٧٣/١٢/٢٦) يشكل ثلثي عدد سكان عرب اسرائيل . وهذا الجيل نشأ مع قيام الدولة وما زالت ذاكرته ملأى بالمرارة من ذكريات الحكم العسكري وتقييد الحريات . ويرى سوبر ان اهتمامات هذا الجيل الشاب والمثقف ايديولوجية في أساسها اكثر منها اقتصادية الامر الذي يميز هذا الجيل عن الجيل التقليدي .

وقد أورد ايهود يعري (دافار ٢ ، ٧٤/١/٤) أمثلة لهذا التدهور ، فذكر ان القائمة البدوية

التابعة للتجمع لم تجذب الى صناديق الاقتراع أكثر من ٦ آلاف ناخب من اصل ١١ الفا (من البدو) يتمتعون بحق التصويت ، ولم تحصل الا على ٤ آلاف صوت من الـ ٦ آلاف ، واحتاجت الى اصوات بسدو المثلث والجليل ومئات من الاصوات اليهودية لتتجاوز « حاجز النسبة » . اما سيف الدين الزعبي رئيس قائمة التقدم والانعاش فلم يحصل في « قلعته » الناصرة ، على اكثر من ٣ آلاف صوت ، بينما حققت راكاح في الناصرة زيادة بنسبة ٥ر١١ ٪ حيث حصلت في الانتخابات الاخيرة على ٢ر٥٨ ٪ من اصوات الناخبين . هذه الزيادة دقت ناقوس الخطر لدى حزب العمل بالنسبة لمصير رئاسة بلدية الناصرة التي ستجري الانتخابات لمجلس بلديتها في نهاية هذا العام .

وعلق ايهود يعري على هذه الظاهرة بقوله ان حقبة قد انتهت في القطاع العربي وان « الانتخابات هدمت بقايا وهم الافندي جاذب الاصوات . فهذه المرة لم ينجز الافندي مهمته وانما انجزت من اجله » (نشرة م. د. ف ، ملحق العدد رقم ٢ تاريخ ٧٤/١/١٦) . غير ان يعري يخطىء في تقديره هذا فالافندي لم ينجز مهمته في اية انتخابات بل كانت تنجز من اجله دائما ، والهزيمة ليست لعملاء السلطة فقط ، وهي اعمق من ان تكون مجرد عدم رضا عن الافندية .

مدلولات التصويت بين العرب :

درج كثير من المعلقين السياسيين والصحفيين الاسرائيليين على اعتبار نتائج وكيفية توزيع الاصوات العربية في الانتخابات مقياسا لمدى اخلاص العرب للدولة وتسليمهم بواقع الاحتلال والسياسة الاسرائيلية الرسمية . وهناك تصنيف متبع لديهم يقسم العرب الى « سلبيين » و« ايجابيين » . فالسلبيون هم اولئك الذين يدلون بأصواتهم لصالح القائمة الشيوعية الجديدة « راكاح » ، اما الايجابيون فهم الذين يدلون بأصواتهم لكافة الكتل والقوائم الانتخابية الاخرى على اختلاف ميولها والوانها . وكل من كان يتتبع الدعاية الانتخابية بين العرب كان يلاحظ هذا التأكيد لدى كافة الدعاة الانتخابيين من ان التصويت للحزب الشيوعي هو بمثابة اتخاذ موقف ضد وجود دولة اسرائيل ، وان نتائج هذا التصويت ستعود بالويل والثبور على العرب ومصالحهم اليومية والمعيشية وستضر بامكانية فتح المجال امامهم في كافة المجالات . ومما لا شك فيه ان مثل هذه الدعاية مع القدرة على تنفيذ بعض التهديدات ، الى جانب اساليب القمع والاضطهاد المتنوعة هي السبب او احد الاسباب في تلك النسبة العالية التي كانت وما زالت نسبيا بين العرب لصالح الاحزاب الصهيونية ، وهي ليست بأي حال من الاحوال دليلا على التسليم بالواقع ، بل العكس هو الصحيح ، فان ظاهرة تزايد نسبة المصوتين الى جانب « راكاح » هي التي تعبر في حقيقتها عن حقيقة مشاعر وآمال وطموحات الاقلية العربية ومدى تسليمها بالواقع المفروض . ومهما حاولت بعض الاجهزة الصهيونية اعطاء تفسيرات خاطئة لمدلولات هذا التصويت « تعبيرا عن التذمر وليس تصويتا ايديولوجيا » كما يقول شموئيل توليدانو مستشار رئيسة الحكومة للشؤون العربية (معاريف ٧٣/١٢/٢٦) فان الحقائق تدحض هذه التفسيرات . فمثلا في انتخابات ١٩٦٥ ، حيث كانت الاوضاع الاقتصادية مترديه جدا ، وكان نصيب عرب اسرائيل فيها كبيرا الامر الذي يحتم وجود تذمر كبير لم يحقق الحزب الشيوعي انجازا ملموسا في تلك الانتخابات اذ حصل على نسبة ٥ر٢٣ ٪ أي بزيادة ٠٫٩ ٪ عن الانتخابات السابقة . بينما في انتخابات ١٩٦٩ ، وحيث كانت الحالة الاقتصادية قد تحسنت وتحسنت بالتالي اوضاع الاقلية العربية بشكل نسبي نتيجة لذلك فان راكاح حقق انجازا لا بأس به حيث زادت قوته من ٥ر٢٣ ٪ — ٥ر٢٩ ٪ . وهذا الارتفاع في أساسه تصويت سياسي وليس مجرد تذمر .

وفي الوقت الذي يدعي فيه توليدانو مثل هذا ، فان كافة المعلقين السياسيين تنبأوا بازدياد قوة « راكاح » في الشارع العربي كنتيجة لحرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ وللموقف السوفياتي الداعم للبلدان العربية في تلك الحرب . ومع ان توليدانو نفسه قال في تصريح لجريدة معاريف بأن عدد المصوتين « السلبيين » سيزداد نتيجة للحرب فانه عاد وحاول في نفس الحديث ان ينفي ان يكون لهذا التصويت اي مدلول ايديولوجي . وهذا الموقف الذي يقفه توليدانو لا يمكن تفسيره الا بكونه دفاعا عن النفس وعن الجهاز الذي يقف على رأسه وهو مكتب مستشار رئيسة الحكومة للشؤون العربية ، ولكن الفشل ليس شخصيا فحسب . انه فشل سياسة .

احتمالات تشكيل الحكومة الاسرائيلية

المفاوضات الائتلافية تصل الى طريق مسدود :

ادت قضية « من هو اليهودي » وتصلب المفدال في هذا الموضوع ، رافضا كل الاقتراحات التي قدمت كحل وسط لايجاد مخرج لازمة تشكيل الحكومة ، الى تفجير المفاوضات الائتلافية بين كل من المعراخ ، المفدال ، الاحرار المستقلون وحركة حقوق المواطن . فبعد مضي أقل من أسبوع على تكليف جولدا مئير رسميا ١٩٧٤/١/٣٠ من قبل رئيس الدولة بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة ، أعلنت حركة حقوق المواطن انسحابها من المفاوضات الائتلافية ، بدعوى غموض موقف المعراخ من القضايا الاساسية المختلف عليها . وفي ١٩٧٤/٢/١١ أعلن الاحرار المستقلون انه اذا لم يتنازل المفدال عن موقفه من قضية « من هو اليهودي » فان ممثليهم لن يتابعوا المشاركة في جلسات لجنة المفاوضات . وفي ٧٤/٢/١٤ قرر المفدال بدوره الانسحاب من المفاوضات الجارية لتشكيل ائتلاف حكومي على غرار الائتلاف السابق. وهكذا وصلت المفاوضات الائتلافية الى طريق مسدود حتى وان كانت رسميا لم تكتمل الاسابيع الثلاثة الاولى التي يحددها القانون كمهلة اولى للمكلف بتشكيل الحكومة ، فانها عمليا قد بدأت منذ ظهور نتائج الانتخابات وحتى قبلها بشكل اجتماعات ثنائية وعمليات جس نبض وبلورة للمواقف والمطالب . وبوصول الامور الى هذا الوضع بات امام المعراخ خياران لا ثالث لهما ، اذا استثنينا مسألة اقامة حكومة تكتل وطني ، التي يبدو حتى الان ان ليس لها أي نصيب من امكانيات النجاح . وكلا الخياران غير محبذ لدى المعراخ ، الخيار الاول ، اقامة حكومة مقلصة بدون المفدال أي من المعراخ ، بعد انضمام النواب العرب لحزب العمل ، ومن الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن ومثل هذه الحكومة تستند الى قاعدة برلمانية ضعيفة ، ٦١ صوتا . والخيار الثاني اقامة ائتلاف مع الفئات الدينية ، المفدال والجبهة الدينية التوراتية وهذا الائتلاف يستند الى قاعدة برلمانية اوسع قليلا ، ٦٦ صوتا ، وبينما الخيار الاول يمكن ان يلاقي دعما داخل حزب العمل والمعراخ اذا ما سدت السبل امام امكانية اشراك المفدال ، فان الخيار الثاني سيصطدم بمعارضة من داخل حزب العمل والمعراخ ، حيث تحبذ الاغلبية فيه اقامة حكومة على غرار الحكومة السابقة . وهكذا فعمليا هناك خيار واحد ، في حالة استحالة اقامة حكومة على غرار الحكومة السابقة ، والا ، فاعادة الانتخابات ، الامر الذي لا يحبذه المعراخ ، على الاقل في الوقت الراهن .

سير المفاوضات ومواقف الكتل :

سبق واشرنا الى ان المفاوضات وتبادل وجهات النظر بين الكتل المرشحة لتشكيل الحكومة ، قد بدأت عمليا قبل تكليف جولدا مئير رسميا بمهمة تشكيل الحكومة . ففي ٧٤/١/٨ انتخب حزب العمل والمعراخ لجنة للمفاوضات عهد برئاستها الى وزير المالية بنحاس سابير الذي أعلن مجددا في جلسة لمكتب حزب العمل عقدت في نفس ذلك اليوم عن معارضة المعراخ لاقامة حكومة تكتل وطني حيث قال : « لا يمكن ان يتم حاليا تأليف حكومة موسعة . ان هذه الحكومة ليست حكومة تكتل وطني ، بل ، كما قيل ، شلل وطني . فاذا اردنا ان نتزوج اليوم ونطلق غدا ، فمن الافضل الا نتزوج !» (نشرة رصد اذاعة اسرائيل (ر.ا.ا.) ٧٤/١/٨ ملحق عدد ٤٣١) . وكان الوزير سابير يرد بهذا على مطلب المفدال المعلن قبل الانتخابات بأنه سيسعى الى اقامة حكومة طوارىء وطنية انطلاقا من ايمانه بضرورة توحيد الشعب بأسره في هذه الفترة العصيبة . وكان وزير الشؤون الاجتماعية ميخائيل حزاني (مفدال) قد صرح : « ان المفدال سيطالب بحكومة طوارىء وطنية » و « ان المفدال مخلص للبرنامج الانتخابي للكنيست وانه سيعمل ضد التنازلات عن ارض الاباء (الضفة الغربية) وان قضية اعتناق الدين اليهودي حسب الشريعة يجب ان تتم كما ينبغي في خطوط الحكومة الاساسية » (ر.ا.ا. — ٧٤/١/٢ ، عدد ٤٢٨).

والى جانب تشكيل الاحزاب الاخرى المرشحة لدخول الائتلاف لجانا من قبلها للمشاركة في المفاوضات فانها قامت ايضا بمبادرات فيما بينها لتنسيق مواقفها من مسألة تشكيل الحكومة والمطالب التي يجب ان تشترطها لذلك . وعلى هذا الاساس بدأت محادثات بين المفدال والجبهة الدينية التوراتية من جهة وبين الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن

من جهة اخرى . وفي ٧٤/١/١١ ذكر مراسل اذاعة اسرائيل انه تم التوصل الى اتفاق بين الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن لتشكيل كتلة واحدة في الكنيست ، وانه قد جرى ابلاغ المعراخ بذلك ، بينما اكتفى المفدال والجبهة الدينية التوراتية بالاعلان بأن كتلتيهما قررتا تنسيق مواقفهما واجراء مزيد من الاتصالات اللاحقة حول الموضوع . وقد تم نتيجة للاجتماعات الاولية بين الكتل المختلفة الاتفاق على تشكيل اربع لجان فرعية الى جانب لجنة المفاوضات الائتلافية العامة لتسهيل عمل اللجنة . وهذه اللجان هي : لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، لجنة الشؤون الخارجية والامنية ، لجنة الدين والدولة ولجنة لبحث تركيبة وبنية الوزارات .

مواقف الكتل

منذ الجلسات الاولى للجنة المفاوضات العامة وللجان الفرعية ، بدا واضحا للجميع ان العقبة الرئيسية تكمن في التوصل الى اتفاق في لجنة شؤون الدين والدولة ، وبالتحديد حول موضوع « من هو اليهودي » ومطلب المفدال والجبهة الدينية التوراتية بتعديل القانون بشكل يؤكد ان كل من لم يتم تهويده حسب أصول الشريعة لا يعتبر يهوديا . اضافة الى هذه العقبة كانت هناك عدة أمور لم يتم التوصل الى اتفاق عليها ، لكنها أقل خطورة منها ، لكن بعضها ، وبالذات مسألة الانسحاب من الضفة الغربية ، كان بمثابة قنبلة موقوتة يمكن ان تنسف الائتلاف الحكومي في اللحظة التي يتطلب فيها الوضع حسما في هذه المسألة. الى جانب هذه المسألة كان هناك ايضا مطلب اقامة لجنة وزارية لشؤون الخارجية والامن واقامة مجلس للامن القومي. كما طرح الاحرار المستقلون اقتراحا بتقليص عدد الوزارات ودمج ما يمكن دمجه منها . واخيرا مطلب اقامة حكومة تكتل وطني . ولغرض توضيح مواقف الكتل المختلفة من هذه القضايا ، سنستعرض تلك المواقف بالنسبة لكل قضية على حدة :

شكل الحكومة

بالنسبة لشكل الحكومة ، فرغم مطالبة المفدال منذ البداية وحتى قبل اجراء الانتخابات باقامة حكومة تكتل وطني ، فقد بدا واضحا من سير المفاوضات ان المفدال لن يقف باصرار على هذا المطلب ، رغم اعلانه ان مشاركته الاستيضاحات الائتلافية لا تعني تنازله عن هذا المطلب ، غير انه أعلن انه سيستمر في السعي من أجل ذلك حتى بعد تشكيل الحكومة انطلاقا من احساسه بالمسؤولية القومية في هذا الظرف . وفي اعتقادي ان احتمالات تحقيق هذا المطلب مرهونة الى حد كبير بموقف حزب العمل منه بشكل أساسي وبالذات بموقف كتلة رافي في حزب العمل ، ذلك الموقف الذي لا يبدو حتى الان ان كتلة رافي قد تبنته ، رغم اعلان وزير المواصلات شمعون بيرس مؤخرا انه يؤيد اقامة حكومة تكتل وطني بشرط ان يكون للمعراخ أغلبية فيها تمكنه من تنفيذ سياسته . اما شريك حزب العمل في التجمع العمالي — حزب المابام — فقد أعلن بصراحة عن معارضته لهذه الفكرة على لسان سكرتير الحزب السياسي نفتالي فيدر : « اننا لن نوافق على الاشتراك في حكومة طوارىء وطنية ، وقد اعلنا ذلك . وفي حالة تشكيل مثل هذه الحكومة فانه لا يمكن الاعتماد علينا ، لاننا لن نشترك في ائتلاف موسع » (ر.ا.ا. — ٧٤/١/٩ ، ملحق ٤٣٢) . وبناء عليه فانه من المستبعد ان يتبنى حزب العمل هذه الفكرة دون المخاطرة بحدوث انشقاق داخل الحزب وداخل التجمع ، سيما وان هناك عناصر اخرى داخل حزب العمل تعارض هذه الفكرة . يضاف الى هذا معارضة الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن ايضا . وهكذا فان الفكرة غير متبناة الان ، الا من المفدال والجبهة الدينية التوراتية . ويمكن القول بناء على مواقف المفدال والجبهة الدينية التوراتية ان هذه المسألة لن تعرقل اقامة ائتلاف حكومي اذا ما تم الاتفاق على المسائل الاخرى وبالذات مسألة تعديل قانون « من هو اليهودي » .

أما المفدال بالذات فيتعرض لضغوط داخلية شديدة من قبل بعض الكتل المؤلفة للحزب وبالذات كتلة الشباب التي تلاقي دعما وتشجيعا من بعض مؤسسات الحزب وقواعده الانتخابية مثل رؤساء المدارس الدينية ، وممثلو المستوطنات الدينية وبعض المفكرين والحاخامين . وقد دعا مؤتمر طارىء عقد في ٧٤/١/١٣ بمبادرة من شباب الحزب ، قيادة الحزب الى تنفيذ وعودها التي قطعتها على نفسها قبل الانتخابات . وقال أحد زعماء شباب الحزب في ذلك المؤتمر ، عضو

الكنيست زفولون هامر : « انني لواثق ان هذا الجمهور الماثل امامي باستطاعته ان يفرض على الحزب ، السعي لتأليف حكومة طوارىء وطنية ، هذا المطلب الحيوي جدا في الظروف الراهنة » (ر.١٠١٠ — ٧٤/١/١٣ ، ملحق ٤٣٥) . ويبدو ان الضغوطات الداخلية في المفدال حول هـــذا الموضوع ، وحول مسألة السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية والمطالبة بتعديل قانون « من هو اليهودي » قد اجبرت قيادة الحزب على التشدد فيما يتعلق بالمطلب الاخير وعدم قبول كافـــة الاقتراحات للتوصل الى حل وسط .

وهكذا ، فبالنسبة لشكل الحكومة، فان الاتجاه الغالب يسير نحو محاولة تشكيل حكومة على غرار الحكومة السابقة ، مع الترحيب بدخول الجبهة الدينية التوراتية الى الائتلاف ان رأت هي ذلك . لكن الجبهة الدينية التوراتية وقيادتها السـياسية تخضع في هذا الامر الى قرار مجلس كبار حكماء التوراة الذي وضع شرطين لموافقته على دخـول الجبهة للائتلاف : الاول ، تعديل قانون « من هو اليهودي » ، والثاني الغاء تجنيد الفتيات في الجيش الاسرائيلي . وقد استبعد المجلس امكانية عقد اتفاق مع المعراخ ، تمنع الجبهة بموجبه تأييدها للمعراخ في الكنيست في المواضيع السياسية. وفيما يتعلق بامكانية دخول الجبهة للائتلاف دون المفدال قال الحاخام مناحيم باروش « أعتقد باننا لن ننضم ابدا ، ولا أعتقد ان احدا يمكن ان يقترح علينا امرا كهذا . فاذا كان المفدال لا يستطيع الانضمام الى الائتلاف بسبب قضايا الدين والدولة ، فكيف يمكن ان ننضم نحن الى الائتلاف كهذا ! » (ر.١٠١٠ — ٧٤/٢/٦ ، ملحق ٤٥٥).

أما الاحرار المستقلون وحركة حقوق المواطن فانهم وان كانوا لا يضيرهم الدخول في الائتلاف مع المفدال والجبهة الى جانب المعراخ في حالة عدم خضوع الاخير لمطالب المتدينين الدينية فانهم في نفس الوقت على استعداد لتشكيل ائتلاف مقلص مع المعراخ اذا وافق المعراخ على ذلك .

القضايا الاخرى

أما بالنسبة للقضايا الاخرى مثل السـياسة الاقتصاديـة والاجتماعية ، ومسـألة اقامة لجنة وزارية لشؤون الامن القومي ، وتقليص عـــدد الوزارات فانه يبدو انها لن تشكل عائقا أمـام امكانية تشكيل الحكومة ، حيث ان المعراخ أبدى استعداده لطرح موضوع اقامة لجنة وزاريـــة لشؤون الامن ومجلس للامن القومي على الحكومة الجديدة لتتخذ قرارا بشأنهما . ومن المعلوم ان هذين المطلبين يقف وراءهما كل من المفدال والاحرار المستقلين .

أما بالنسبة للمواضيع المتعلقة بالسياســة الخارجية والامنية فيبدو ان هناك اتفاقا حول الخطوط الاساسية للحكومة الحالية ، بما في ذلك قرارات الحكومة والكنيست بهذا الخصوص مثل تأييد قرار ٢٤٢ بناء على التفسير الاسرائيـلي للقرار ، وقرار وقف اطلاق النار ، وفك التحام القوات على الجبهة المصرية ومسألة الاشتراك في مؤتمر جنيف واسكان وتطوير القدس . وقد صرح سكرتير المفدال ان لحزبه تحفظا حول قضـايا السياسة الخارجية والامنية وهو ان حزبه لا يوافق على التنازل عن السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية ولذلك فقد تقرر انه يحق للمفدال ان يتصرف حسب رغبته في حال اتخاذ الحكومة قرارا بالتنازل او الانسحاب . كما اتفق على اعطاء المفدال حق الادلاء ببيان حول هذا الموضوع في الكنيست (ر.١٠١٠ — ٧٤/٢/٧ ، ملحق ٤٥٦). ورغم موقف المفدال هذا ، فان حزب العمل لا يعتبر ذلك امرا ملحا يتطلب الحسم حيث ان الحزب ذاته لم يتخذ بهذا الشأن قرارا واضحا يتعـدى عموميات الموقف الاسرائيلي الرسمي بهـــذا الخصوص ، ذلك الموقف الذي يحظى ايضا بتأييد الاحرار المستقلين وكافة أجنحة حزب العمل . ومع هذا فان هذه القضية تبقى بمثابة قنبلـة موقوتة في جسم الحكومة الاسرائيلية اذا ما شارك المتدينون على اختلافهم فيها .

عقـدة العقـد !

أما عقدة العقد في المفاوضات الائتلافية فكانت كما سبق وأشرنا في البداية ، مسألة تعديل قانون « من هو اليهودي » وبعض المسائل الاخـرى المتعلقة بالشؤون الدينية مثل تشريع الامـوات والعمل يوم السبت وتجنيد الفتيات للجيش ونشاط المبشرين ، غير ان هذه القضايا الاخيرة غـــير مستحيلة ويمكن ايجاد تسوية فيها بشكل او بآخر. والخلاف حول مسألة « من هو اليهودي » يكمن في مطلب الفئات الدينية بان يضاف الى القانون

المتعلق باعتناق الدين اليهودي جملة « حسب أصول الشريعة » . وهذه الجملة تمنح المحاكم الدينية او المؤسسات الدينية المخولة وحدها صلاحية الاعتراف بشرعية يهودية او عدم يهودية اي كان . هذا الامر يلقى معارضة شديدة من بعض الفئات اليهودية داخل اسرائيل وخارجها وبالذات الحركة الاصلاحية في الولايات المتحدة .

مشاريع حلول

لقد تقدمت جميع الكتل المرشحة للاشتراك في الائتلاف مع المفدال بما فيها حزب العمل باقتراحات لايجاد مخرج لهذه القضية ، لكن المفدال حتى كتابة هذه السطور رفض جميع هذه المقترحات . وقد اقترح الاحرار المستقلون تجميد جميع مشاريع القوانين حول المواضيع الدينية وغيرها من التي ما زال الاختلاف عليها قائما منذ أكثر من عام . وقد أوضح وزير السياحة موشي كول تنازل حزبه في هذا المضمار حين أشار الى قرار مؤتمر حزبه الداعي الى عدم المشاركة في أية حكومة اذا لم يتمكن الحزب من المبادرة لانجاح مشروع قانون « هاوزنر » الداعي الى اتباع الزواج المدني لمن ليس بامكانهم عقد قرانهم حسب الشريعة . وفي مناسبة اخرى أعرب عضو الكنيست جدعون هاوزنر (الاحرار المستقلين) عن استعداد حزبه لتأجيل مشروع القانون المعروف باسمه لمدة عام رغم ان مؤتمر الحزب أقر عدم تأجيل المشروع .

أما سكرتير عام حزب المابام مئير تلمي فقد أعرب عن استعداد حزبه لطي جميع مطالبه بهذا الخصوص اذا فعل الباقون نفس الشيء ، واقترح عدم السماح لاي كان بطرح أية مبادرات او اقتراحات حول قضايا الدين والدولة الى حين انتهاء المفاوضات في جنيف واضاف تلمي قائلا : « هناك امكانيتان : اما ان نوافق جميعا على عدم تقديم مبادرات في الوقت الحاضر او ان نتفق جميعا انه من حق كل منا حسب ادراكه ان يطرح في الكنيست ما يراه مهما في الوقت الذي يراه مناسبا » (ر.١٠١٠ ــ ٧٤/١/٣٠ ، ملحق ٤٤٩). وهذا يعني تجميد الوضع الراهن او اتاحة فرصة المبادرة لجميع الشركاء في الائتلاف .

وقد ناشدت جولدا مئير في رسالة وجهتها الى الكتل المشتركة في المفاوضات الثلاثية اقامة حكومة على اساس ما اتفق عليه بالنسبة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى اساس الوضع الراهن فيما يتعلق بالشؤون الدينية ، أما بالنسبة لقضية التهويد حسب الشريعة فقد اقترحت مئير تأجيل الموضوع لمدة عامين .

وعلى اثر رفض المفدال لهذا الاقتراح تقدم عضو الكنيست حاييم تسادوك (العمل) باقتراح يدعو الى تشكيل لجنة وزارية باشتراك جميع الاطراف ، تحاول خلال عامين ايجاد حل ، وذلك بالتنسيق مع التيارات الدينية اليهودية الثلاثة . لكن المفدال رفض ذلك وطالب بشطب عبارة التيارات الدينية الثلاثة لان ذلك يعتبر اعترافا بالتيار الاصلاحي . وقد طالب المفدال بالمقابل اقرار مطلبهم بان الاعتناق يتم حسب الشريعة طبقا لمطلبهم الاساسي ريثما يتم التوصل الى ايجاد حل تشريعي للمسألة .

أما الجبهة الدينية التوراتية فترفض مجرد ان تبحث هذا الموضوع هيئة علمانية كالكنيست .

وبناء على هذه المواقف جميعا وبالذات فيما يتعلق بمسألة « من هو اليهودي » فقد توقفت المفاوضات الائتلافية اثر انسحاب حركة حقوق المواطن ومن ثم المفدال واعلان الاحرار المستقلين بأنه ليس لديهم ما يقدمونه وانهم بانتظار ما سيتقدم به المعراخ والمفدال من اقتراحات تسوية لتقرير موقفهم . وصرح سكرتير حزب الاحرار المستقلين اثر انسحاب حركة حقوق المواطن من المفاوضات الائتلافية بأنه يحتمل ان يجد حزبه نفسه خارج الائتلاف اذا ما رضخ المعراخ للمفدال . وفي مثل هذا الجو طرحت امكانية تشكيل حكومة مقلصة بدون المتدينين ، الامر الذي لا يرغب فيه المعراخ . وقد رد سكرتير حزب العمل على هذا الاقتراح بقوله : « لا استطيع ان ادلي بأي موقف رسمي ، فينبغي اولا ان تجري مشاورات رسمية بين زملائنا في لجنة المفاوضات ومؤسسات الحزب، ولذلك لا أستطيع الان ان ادلي بجواب رسمي على هذا السؤال . وانا شخصيا اعتقد ان من واجبنا تأليف حكومة وليس ثمة مبرر للخشية من تأليف حكومة مقلصة لديها خطوط أساسية متفق عليها . وان الانتخابات ينبغي ان تعقد عندما يحين وقتها وليس قبل ذلك » (ر.١٠١٠ ــ ٧٤/٢/١٣ ، ملحق ٤٦١) .

هاني عبدالله

(٥) القضية الفلسطينية عسكريا

لا يزال التوتر العسكري مخيما على الشرق الاوسط ، ولا تزال حالة الحرب الكامنة سائدة في المنطقة ، رغم الجهود الدولية المبذولة لازالة كل توتر ، ورغم بداية الانفراج التي ظهرت مع توقيع اتفاق فصل القوات على الجبهة المصرية في ١٨ كانون الثاني عند الكيلو ١٠١ . ومن الطبيعي ان تحتل الانباء العسكرية مكانة هامة في مثل هذا الجو المتوتر . ومن هذه الانباء : ١ ــ الغاء الحظر البريطاني على شحن الاسلحة الى الشرق الاوسط، وما يؤدي اليه هذا الالغاء من احتمال تجديد شحن الاسلحة البريطانية الى الاردن . وامكانية تزويد اسرائيل برادارات متطورة ، وبذخيرة دبابات السنتوريون وقطع غيار هذه الدبابات ، بالاضافة الى ثلاث غواصات يجري بناؤها حاليا لحساب اسرائيل . واحتمالات حصول مصر والسعودية والكويت وليبيا على بعض الاسلحة والمعدات البريطانية ، وخاصة طائرات الهليكوبتر ، ٢ ــ ازدياد حدة حرب الجنرالات في اسرائيل ، وتبادل الاتهامات داخل المؤسسة العسكرية وخارجها ، وخاصة بالنسبة الى أخطاء الايام الاولى للحرب ، والتردد بعد ابتداء خرق الدفرسوار ، والانسحاب من الضفة الغربية للقناة بناء على اتفاق فصل القوات ، ٣ ــ دخول فرنسا الى الشرق الاوسط كدولة منافسة للولايات المتحدة وللاتحاد السوفياتي في مجال تزويد الدول العربية بأحدث الاسلحة والمعدات الحربية ، مقابل الحصول على مركز اقتصادي متميز يعرض فرنسا اليوم لانتقادات حلفائها في السوق الاوروبية المشتركة ، وينذر باحتمال قيام تجمع اوروبي مناوىء لفرنسا،واحتمال تعرض فرنسا « لواترلو » اوروبية جديدة ، ٤ ــ ارتفاع ميزانية الدفاع المصرية من ١٧٣٧ مليون دولار في عام ١٩٧٣ (ميزان القوى ، ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤) الى ٣ مليارات من الدولارات في عام ١٩٧٤ ، من اصل الميزانية الجديدة التي ستصل الى ٥ر١٠ مليارات من الدولارات (انترناشونال هيرالد تريبيون ٢٢ ــ ١٩٧٣/١٢/٢٣). ٥ ــ تأكيد الولايات المتحدة الاميركية على رغبتها في استمرار تقديم المنح العسكرية للاردن ، وفق برنامج المساعدات العسكرية الذي تبلغ مدته ٣ سنوات ، وتصل قيمته الى ١٢٠ مليون دولار ، ويضم عددا من الدبابات والمدفعية والمعدات الحربية الاخرى بالاضافة الى سربين (٣٢ طائرة) من طراز « ف ــ ٥ ي » نورثروب تايغر الاميركية . ومن الواضح ان هذه المساعدة العسكرية الهزيلة عاجزة عن المساهمة الفعلية في تعديل ميزان القوى العربي ــ الاسرائيلي ، ولا تعادل ، خلال ثلاث سنوات ، سوى « عشر » المساعدة العسكرية الاميركية لاسرائيل بعد حرب تشرين الاول ، الامر الذي يكشف الاهداف الحقيقية الكامنة وراء شحن الاسلحة الاميركية الى الاردن ، ٦ ــ تأكيد الاميرال توماس مورر ، رئيس هيئة الاركان المشتركة للولايات المتحدة الاميركية ، بأن سورية حصلت مثل مصر على صواريخ « سكود » السوفياتية بعيدة المدى (حوالي ٣٠٠ كيلومتر) ، القادرة على ضرب جميع المراكز الاهلة بالسكان في اسرائيل (رويتر ، ٧٤/١/١٠) . ومن المعروف ان هذه الصواريخ معدة لحمل رأس تقليدي او رأس نووي . بيد ان انباء وزارة الدفاع الاميركية تشير الى ان الصواريخ الموجودة في مصر وسورية مزودة برأس حربي تقليدي فقط .

وتبدو جميع هذه الانباء العسكرية هامة ووثيقة الصلة بالصراع العربي ــ الاسرائيلي ، وهي تستحق الكثير من العناية والانتباه ، ومزيدا من الدراسة والتحليل ، ولكن اتفاق فصل القوات على الجبهة المصرية ، والوضع العسكري السائد على الجبهتين المصرية والسورية منذ يوم الجمعة ١٨/ ١٩٧٤/١ ، يبقى أهم الاحداث العسكرية ، وأكثرها تأثيرا على مسار الصراع العربي ــ الاسرائيلي ومصيره ، وعلى طبيعة العلاقات بين البلدان العربية والعالم الخارجي ، وطبيعة العلاقات العربية ــ العربية نفسها .

والحقيقة ان توقيع اتفاق فصل القوات كان بداية مرحلة جديدة من مراحل الحرب العربية ــ الاسرائيلية الرابعة ، التي استخدم العرب فيها ، وبنسب متفاوتة ، الاسلحة العسكرية والاقتصادية والسياسية والنفسية . وأخذت طوال الشهور الخمسة الماضية اشكالا متباينة الحدة . ومرت بعدة مراحل ، بدأت في ٦ تشرين الاول ولم تنته بعد ، ولا ينتظر ان تنتهي ، قبل ان تركع ارادة احد الطرفين امام ضغط الطرف الاخر ، الذي

يصبح عندئذ قادرا على اقتطاف ثمار هذه الحرب، وتحقيق اغراضه السياسية المعلنة والخفية .

ولقد انعكست اهمية الاتفاق على ردود الفعل الناجمة عنه على الصعيدين العربي والعالمي . وكانت ردود الفعل هذه ، منذ البداية ، متباينة مختلفة ، يصل التباين فيها الى حد التناقض . فلقد هاجمت بغداد الاتفاق ، ونعتته بأنه « صيغة مهينة » ، ورأت انه يكرس الاحتلال ، ويمزق جبهة النضال العربي، ويوجه الضربات الى حركة الثورة العربية ، ودعت الجماهير العربية في صحيفة « الجمهورية » الى التصدي بكل اصرار لهذا الاتفاق الذي وصفته بأنه لا يساوي شيئا بالنسبة الى المناضلين الذين صمموا على « تحرير كل شبر من ارضهم المغتصبة » . ووصفت وكالة الصحافة الجزائرية الاتفاق بأنه حل جزئي، وانتصار للولايات المتحدة واسرائيل . واعتبرت دمشق ان الاتفاق قد خلق وضعا جديدا ، وان القيادة السياسية السورية تقوم بدراسته وتحديد النتائج التي قد تترتب عنه . ولم تخل مواقف منظمات الثورة الفلسطينية من التباين والتمايز ازاء هذا الحدث (انظر شهريات : المقاومة الفلسطينية) .

والى جانب هذا الموقف المعارض بشكل علني أو شبه علني ، فقد وقفت الكويت موقفا مترقبا ، وأعلنت على لسان عبد العزيز حسين وزير الدولة « بأن موقف الكويت لم يتغير » وانها تطالب بتحرير الاراضي العربية وضمان حقوق الشعب الفلسطيني و « ان الكويت تثق ببلدان المواجهة ، وما زالت مقتنعة بان كل بادرة تتخذها هذه البلدان لا يمكن ان تتم على حساب حقوق العرب الشرعية » . وقالت اذاعة المملكة العربية السعودية في الرياض بأن الاتفاق يمكن ان يكون اول علامات الطريق نحو حل عادل ومنصف ، اذا ما طبق بحسن نية من جانب المسؤولين في تل ابيب .

واعتبرت مصر الاتفاق انتصارا عربيا ، ووصفه بيان الامانة العامة للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي (٧٤/١/١٩) بأنه « سيكون فاتحة للتحرير الكامل » لكل الاراضي العربية المحتلة . ووقف راديو صنعاء مع الاتفاق واعتبره ضرورة ملحة لتفادي مضاعفات الاشتباكات التي كانت تهدد بانفجار عسكري تنتهي معه كل الجهود المبذولة للتوصل الى حل سلمي . ورحبت صحيفة « الرأي » الاردنية الناطقة باسم الاتحاد الوطني العربي (التنظيم السياسي الوحيد المسموح به في الاردن) واعتبرت ان ايقاف النزيف الدموي على قناة السويس هو بحد ذاته انجاز .

أما في داخل اسرائيل ، فقد انقسم الرأي العام الى قسمين ، فوقف انصار تجمع « المعراخ » الحاكم مع الاتفاق ، على حين وقف انصار تجمع « ليكود » ضده بشدة ، وهاجموه بعنف داخل الكنيست وخارجها . فلقد هاجم الزعيم الارهابي مناحيم بيغن الاتفاق امام الكنيست (٧٤/١/٢٢) واعتبره « استسلاما » و« انسحابا من جانب واحد » ، وانه لا يمثل تخفيضا للقوات بل تخفيضا لامن اسرائيل . واعلن شارون استقالته من الجيش ليتسنى له مهاجمة الاتفاق في الاوساط السياسية . وقال في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ٢٠ من الشهر الحالي (و.ا.ف) « اننا لم نتخل فقط عن قناة السويس التي تمثل مانعا عسكريا هائلا ، ولكن ايضا عن خط المرتفعات الذي يقع على الضفة الشرقية على بعد ٨ او ١٠ كيلومترات من القناة ، وهو الخط الوحيد الذي يستطيع حمل هذا اللقب في سيناء » . ووصف خط الممرات الذي ستنسحب اليه القوات الاسرائيلية بأنه « خدعة » لانه لا يغطي كل سيناء ، ويضعف موقف الجيش الاسرائيلي اذا ما تمركز عليه . واعتبر التخلي عن جيب الدفرسوار خسارة كبيرة لورقة عسكرية رابحة يمكن استخدامها للحصول على مكاسب سياسية .

ولقد دافعت غولدا مئير عن الاتفاق امام الكنيست في ٢٢ من الشهر الحالي . وقالت بأن اسرائيل اضطرت الى قبوله لانه لم يكن امامها من بديل سوى « العودة الى الحرب » مع مصر . وانه لا يشكل « هدفا » في حد ذاته وانما هو « خطوة » نحو سلام دائم . وسار وزير دفاع العدو على المنوال نفسه عندما قال أمام الكنيست ردا على هجوم بيغن : « ليس هناك احتمال للتوصل الى اتفاق نهائي مع مصر على اساس الخطوط التي أشعر انها ستعطي الامن لاسرائيل . واذا كنا لا نستطيع الحصول على اتفاق أفضل فلا بد ان نسأل ... ما هو البديل ؟ انه ليس عندي شك في ان الموقف الحالي كان سيؤدي عاجلا او آجلا الى اندلاع الحرب » . ثم اضاف بانه لا يعتقد ان مثل هذه الحرب ستؤدي الى السلام مع مصر .

وهاجم أصحاب فكرة البقاء على الضفة الغربية للقناة ، وقال بأن هذا البقاء قد يحقق انتصارا براقا ، ولكنه سيؤدي الى حرب دائمة « لذلك كان لزاما علينا ان نبحث عن حل آخر لا يعرض أمن اسرائيل للخطر ، وينهي حالة الحرب ، ويشكل خطوة على طريق استقرار الموقف والتعايش، ثم على طريق السلام . ويتجاوب اتفاق الفصل بين القوات مع كل هذه الشروط » (الاهـرام ٧٤/١/٢٣) .

واذا انتقلنا من ردود الفعل المحلية الى ردود الفعل العالمية، وجدنا ان عددا من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية «مرتاحة» جدا لما تم الاتفاق عليه، على حين تربط الدول الاخرى — الاوروبية بصورة خاصة الاتفاق كحل « تقني — عسكري » مع الانسحاب الكامل وضمان حقـوق الشعب الفلسطيني كمقدمة لحل سياسي دائـم وعادل . اما الاتحاد السوفياتي ، فهو يؤيد الاتفاق بتحفظ. ولقد أعلن على لسان وزير خارجيته اندريه غروميكو (٧٤/١/١٩) ان ازالـة خطـر تجـدد الاشتباكات المسلحة في المنطقة لا يمكن ان يتم الا على أساس: الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة، وضمان حقوق الشعب العربي الفلسطيني . ويمكن اعتبـار هذا التصريح امتدادا للموقف السوفياتي المعلن منذ حرب ١٩٦٧ ، وتأكيدا لموقف موسكو الذي لم يتبدل طوال ست سنوات، والذي يتلخص بعدم الموافقة على أي حل يضمن اقل مما يقبل به العرب .

وسط هذا الجو المحيط بالاتفاق ، بدأت القاهرة حركة سياسية نشطة لشرح وجهة نظرها داخليا وخارجيا . وتمثلت الحركة الداخلية في مناقشات القيادات السياسية والشعبية في مصر على جميع المستويات . أما على الصعيد العربي ، فقد بدأ الرئيس أنور السادات جولته التي استغرقت من ١/١٨ الى ١/٢٢ ، وزار الرئيس السادات فيها السعودية وسورية والكويت والبحرين وقطر وابو ظبي والجزائر والمغرب، واجرى مباحثات مـع الزعماء العرب شرح خلالها المفهوم المصري للاتفاق، وأكد المبادىء التي تلتزم بها القاهرة في المرحلة التالية.وفي الوقت نفسه تحرك مبعوثو الرئيس السادات، الدكتور محمد حسن الزيات، والدكتور مراد غالب، والدكتور حسن صبري الخولي،لتغطية بقية اقطار الوطن العربي (باستثناء الاردن) ، وشرح الموقف المصري في العواصم العربية . وتمثل التحرك الاساسي على الصعيد الدولي بسفر اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري الىموسكو، واجتماعه مع وزير الخارجية السوفياتي اندريـه غروميكو ، ورئيس وزراء الاتحاد السوفياتي ليونيد بريجنيف بغية تبادل وجهات النظر مع الـدولة الكبرى الحليفة .

ولقد ارتكزت الحملة السياسية المصرية على عدة محاور أهمها :

١ — ان الاتفاق عسكري بحت ، وبدون أية أبعاد سياسية .

٢ — ان انسحاب القوات الاسرائيلية مـن الضفتين الشرقية والغربية يحسن وضع الجيش المصري ويجعله أقدر على الحركة في المستقبل .

٣ — ان تحديد حجم القوات المصرية شرقي القناة بثماني كتائب مشاة (٧ — ٨ آلاف رجل) ، و ٣٠ دبابة ، و ٦ بطاريات مدفعية (٣٦ مدفعا)، لا يؤثر على قدرة مصر الهجومية نظرا لان بوسع الجيش المصري نقل القوات الى سيناء بسرعة عند اللزوم، خاصة وان جميع المعابر ستبقى بيد مصر وتحت حماية شبكة الصواريخ أرض — جو.

٤ — ان فصل القوات على الجبهة المصرية سيعقبه فصل للقوات على الجبهة السورية . وان العودة الى جنيف مرهونة بفصل القوات عـلى الجبهة السورية ، وحضور المؤتمر من قبل كافة الاطراف العربية المعنية ، بما في ذلك ممثـلو الشعب الفلسطيني (أي منظمة التحرير بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني) .

٥ — ان مصر مصممة على رفض أي حل لا يضمن الانسحاب الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ ، ولا يؤمن حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه .

٦ — ان القاهرة مصممة على عدم الانفراد بحل سياسي ، وعلى عدم توقيع أي صلح منفرد مع العـدو .

٧ — ان القوات المسلحة المصرية ستعود الى القتال اذا ماطلت اسرائيل في تنفيذ البند الخاص بالانسحاب ، وفق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

٨ — ان مصر ترفض العودة الى حالة اللاحرب واللاسلم التي سادت منذ نهاية حرب الاستنزاف حتى ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ .

٩ — تبقى مسائل فتح قناة السويس ، وتعمير سيناء ، واعادة اسكان مدن القناة ، مسائل مصرية بحتة لا تخضع الا للارادة المصرية .

١٠ — ان مسألة تخفيف القيود البترولية العربية مرتبطة بتقدير الدول العربية لمواقف كل دولة على حدة ، وبخطوات الانسحاب الاسرائيلي الفعلي .

وفي الفترة التي تلت توقيع اتفاق فصل القوات، ونشطت فيها مصر سياسيا لشرح هذا الاتفاق ، جرت عند الكيلو ١٠١ اجتماعات عسكرية دامت حتى يوم ٢٤ كانون الثاني حيث تم التوقيع على الخطة الكاملة لعملية فصل القوات ، في خيمة الامم المتحدة عند الكيلو ١٠١ وتحت اشراف الجنرال انسيو سيلاسيفو قائد قوات الطوارىء الدولية .

ولقد حددت الخطة ان يتم انسحاب كبد قوات الجيشين الثاني والثالث من الضفة الشرقية الى القناة ، بما في ذلك قواعد الصواريخ ارض — جو اعتبارا من يوم ١/٢٩ (الجيش الثاني) و١/٢ (الجيش الاول) ، في الوقت الذي يتم فيه انسحاب القوات الاسرائيلية من الضفتين الغربية والشرقية، والتراجع حتى خط الممرات (جدي ومتلا والغتمية) بعد ترك قوة مماثلة للقوات المصرية في المنطقة المحصورة بين خط الممرات وخط يقع على بعد ٨ — ١٠ كيلومترات غربي خط الممرات .

وكانت خطة الانسحاب الاسرائيلي مقسمة الى مرحلتين . تبدأ اولاهما في الساعة ١٢ من يوم ٢٥ كانون الثاني ، وتنتهي في مساء يوم ٢١ شباط ويتم خلالها انسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية لقناة السويس . ثم تبدأ الثانية في السادسة من صباح ٢٢ شباط، وتنتهي في السادسة من صباح ٥ آذار ، ويتم خلالها انسحاب القوات الاسرائيلية العاملة على الضفة الشرقية الى الخط المحدد غربي الممرات . وعندما تتم عملية الانسحاب المصري والاسرائيلي ، تقف القوات المصرية « المحدودة » على خط يبعد ٨— ١٠ كيلومترات شرقي القناة، وتقف القوات الاسرائيلية «المحدودة» على خط يبعد ٨ — ١٠ كيلومترات غربي خط الممرات ، ويبقى بين الخطين « منطقة عازلة » خاضعة لقوات الطوارىء ، عرضها ٨ — ١٠ كيلومترات . وتكون مهمة قوات الطوارىء الدولية الفصل بين القوات ، واجراء التفتيش اللازم لمراقبة حجم القوات المصرية الموجودة بين قناة السويس وخط التمركز المصري ، وحجم القوات الاسرائيلية الموجودة بين الممرات وخط التمركز الاسرائيلي .

ولقد بدأ الانسحاب المصري والاسرائيلي بالفعل وفق الجدول الزمني المحدد . وروقبت عملية الانسحاب المزدوج بواسطة الاقمار الصناعية الاميركية (فيفارو ٨—٧٤/٢/٩). ونقل الاسرائيليون قواتهم عن طريق البر ، واستخدموا السفن والطائرات للاسراع بالانسحاب ، وكانت قوات الطوارىء الدولية تدخل المناطق التي يتم الانسحاب منها ، ثم تسلمها الى القوات المصرية بعد ٦ ساعات . وتمت عملية الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية على ثلاث مراحل : ١ — الانسحاب من جبل عتاقة ، والادبية ، ومشارف السويس ، واخلاء المنطقة الواقعة جنوبي طريق السويس — القاهرة ، خلال ٣ ايام انتهت في الساعة ١٢ ظهر يوم ٢٨ كانون الثاني ، ٢ — الانسحاب حتى فايد خلال ٨ ايام انتهت في يوم ١٣ شباط ، ٣ — الانسحاب حتى من فايد وابي سلطان والدفرسوار، واخلاء جميع المناطق المحتلة غربي القناة خلال ٩ ايام انتهت في ٢١ شباط . ولم يعرقل عملية الانسحاب أي حادث او اشتباك ، وكان من الممكن ان تتم بسرعة أكبر لولا تعطلها ايام السبت ، بسبب تعليمات كبير الحاخامين في اسرائيل شلومو جورين القاضية بحظر القيام بتحرك القوات يوم السبت . ولقد قامت القوات الاسرائيلية بسحب قسم من معداتها فقط ، ونسفت القسم الاخر الذي يصعب نقله ، كما عمدت الى نسف جميع الملاجىء والمواقع التي اعدتها خلال فترة وجودها غربي القناة . وبالرغم من تصريحات الاسرائيليين بان قواتهم المنسحبة باتجاه خطوطها الجديدة غربي الممرات ستقف على خطوط مؤقتة ، فان مراقبي الامم المتحدة يذكرون بان الاسرائيليين ينوون بناء خط دفاعي جديد عند الممرات يشبه خط بارليف ، ويقومون باجراء الحفريات ، وزرع الالغام ، وتشييد التحصينات اللازمة لهذا الخط .

وفي الوقت نفسه ، انسحبت قوات الجيشين المصريين الثاني والثالث الى الضفة الغربية . وتم اتصال قوات الجيش الثالث الموجودة في مدينة

السويس وعلى الضفة الشرقية للقناة مع قوات الجيش الثالث التي كانت موجودة غربي القناة ، وفتح طريق القاهرة — السويس ، وبدأ التخطيط لتنظيف القناة واعادة تعمير مدن القناة التي تعرضت للدمار خلال حرب الاستنزاف وحرب ١٩٧٣ . ولقد اثار الاسرائيليون خلال الانسحاب مسألة وجود ٤ قواعد صواريخ مصرية ارض — جو على الضفة الشرقية ، واصروا لا على انسحابها الى الضفة الغربية فحسب ، بل على ضرورة ابعاد قواعد الصواريخ المصرية ارض — جو عدة كيلومترات عن الضفة الغربية نفسها ، حتى لا تكون قادرة على عرقلة حرية حركة الطيران الاسرائيلي فوق منطقة الممرات. ورافق اصرار الاسرائيليين الاشارة الى ضرورة أخذ الضمانات الكافية بعدم قيام المصريين في المستقبل بتقديم قواعد الصواريخ ارض — جو ، كما حدث بعد توقف حرب الاستنزاف في عام ١٩٧٠ ، عندما دفعت مصر قواعدها على الضفة الغربية بشكل هدد حرية حركة طيران العدو على شريط عريض (٢٠ — ٢٥ كيلومترا) على طول قناة السويس (ر.١٠١٠ ، عدد ٤٥٢) .

وبوسعنا ان نسجل بالنسبة لقرار فصل القوات على الجبهة المصرية ، وتنفيذ هذا القرار الملاحظات العسكرية التالية :

اولا — ان انسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود المرتفعات يعني بالنسبة الى مصر عدة مكاسب أهمها تخفيف الضغط عن مؤخرة الجيش الثالث دون قتال ودون خسائر ، مع ان استخدام السلاح لتصفية الجيب الاسرائيلي على الضفة الغربية للقناة، وتدمير الرهينة « الشارونية » كان ممكنا بل واكثر من ممكن ، ولكنه لا يمكن ان يتم دون التعرض للخسائر . كما ان وصول القوات المصرية الى خط المرتفعات الاول ، الممتد على محاذاة القناة (على بعد حوالي ١٠ كيلو مترات) ، يعني تقصير الجبهة مع العدو ، وجعلها على خط مستقيم ، وتأمين قاعدة انطلاق جيدة لهجوم مقبل. بيد ان هذا الانسحاب يؤمن في الوقت نفسه تخليص ٦ ألوية اسرائيلية من الفخ الذي اندفعت اليه ، وينقذ اسرائيل من حرب استنزاف طويلة منهكة ، ويخلص القوات الاسرائيلية من الاصابة « بمرض الخنادق » النفسي الذي انتشر بين جنودها على الضفة الافريقية للقناة .

ولقد اشار مؤيدو اتفاق فصل القوات في اسرائيل الى أهمية هذه النقطة التي تضمن انتهاء حرب الاستنزاف الجديدة المنهكة . وتحدثت غولدا مائير عنها عندما دافعت عن الاتفاق امام الكنيست . وفي يوم ١٩ قال ايغال الون في حديث مع المراسل السياسي لاذاعة اسرائيل ان البقاء في الضفة الغربية لفرض الشروط على مصر كان يعني «العودة الى حرب استنزاف من شأنها ان تتدهور وتصبح حربا شاملة ». (ر.١٠١٠ ، ملحق عدد ٤٤١). ولم يقتصر الاهتمام بانهاء حرب الاستنزاف على القادة الاسرائيليين بل شمل مواطني وجنود العدو الذين استقبلوا الاتفاق بارتياح بالغ . وتذكر وكالات الانباء ان ملل الاسرائيليين من حالة التعبئة الطويلة بلغ حدا بعيدا انعكس على اغانيهم الجديدة التي تتسم بالواقعية والرغبة في انتهاء الحرب والعودة الى الوطن ، على عكس اغاني ما بعد حرب ١٩٦٧ ، التي تتحدث عن القتال والنصر . ويذكر احد مراسلي اذاعة اسرائيل في يوم ١٩٧٤/١/٢٨ وهو يصف انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة السويس ، ان الجنود كتبوا على الدبابات والمصفحات والشاحنات شعارات عديدة مثل « سلام يا امريكا ونرجو الا نلتقي ثانية » ، واخذوا ينشدون وهم في طريقهم الى سيناء نشيد « العودة الى المنزل » (ر.١٠١٠ ، ملحق عدد ٤٤٧) . وهذه ظاهرة نفسية ذات دلالات كبيرة ، فهي تؤكد أهمية الاستنزاف المادي — كما تؤكد اهمية عامل الزمن والحرب طويلة الامد في أي صراع عربي — اسرائيلي مقبل .

ثانيا — كما تستفيد مصر من تقصير الجبهة، فان الاسرائيليين يجدون في هذا التقصير ميزة جيدة . فسيتقدم لهم وجودهم عند المرتفعات مزايا عديدة أهمها : القدرة على الحشد الهجومي وراء خط حصين . وامكانية تسريح جزء كبير من الاحتياطي (رجال وآليات) اللازم للحياة الاقتصادية.والقدرة على تجميد الوضع — دفاعيا على الاقل — بقوات بسيطة نسبيا واعادة المنطقة الى حالة اللاحرب واللاسلم . والقدرة على شن حرب هجومية ضد الجبهة السورية مع التمركز دفاعيا على خط المرتفعات لمجابهة الجيش المصري بقوات ووسائط نارية محدودة .

ولقد استغل الاسرائيليون فصل القوات منذ بداية المرحلة الاولى من الانسحاب ، فبدأوا

تسريح جنودهم الاحتياطيين ، واعادتهم الى الحياة المدنية . وكان العازر قد أعلن في يوم ١٨ كانون الثاني ، بعد توقيع اتفاق فك الارتباط : « سوف نقوم بتسريح عدد كبير من جنود الاحتياط بصورة تدريجية بعد تنفيذ الاتفاق ، بعد شهر ونصف او شهرين من اليوم » . (ر.١.١. ، عدد ٤٤٠) . وصرح دايان في اليوم نفسه « انه يحتمل تسريح ٤٠ الف رجل في المرحلة الاولى » . وفي يوم ٢٤ من الشهر نفسه أعلن رئيس شعبة الطاقة البشرية في القيادة العامة (الشعبة الاولى) هرتسل شافير في مؤتمر صحافي عقده في تل ابيب انه « تم تسريح ٥٠ في المئة من جنود الاحتياط الذين خدموا في الجيش منذ نشوب الحرب » . (ر.١.١. ، ملحق عدد ٤٤٤) . وهذا يعني ان الجيش الاسرائيلي اعاد الى الحياة المدنية بشكل فوري حوالي ١٠٠ الف رجل، قبل أن يمضي على توقيع اتفاق فصل القوات اسبوع واحد ، الامر الذي يؤكد الضغط الهائل الذي كان يخضع له الاقتصاد الاسرائيلي ، وحاجته الملحة الى القوى البشرية المعبأة داخل القوات المسلحة . وعلاوة على ذلك فقد أعلن شافير « انه بالاضافة الى المسرحين ، فان ثمة ٣٠ الف مواطن اعيدوا الى اماكن عملهم » ، وهذا يعني ان ٣٠ الف شخص ممن كانوا مضطرين الى البقاء بعيدا عن اعمالهم العادية ، للقيام بأعمال شبه عسكرية ، قد عادوا الى الحياة الطبيعية ليشاركوا في تسيير عجلة الاقتصاد شبه المتعطلة.

ثالثا — اذا كانت مصر لا تتضرر من تخفيف حجم قواتها الموجودة على الضفة الشرقية للقناة نظرا لقدرتها على دفع اعداد كبيرة من فرق المشاة والدبابات ووحدات الصواريخ ارض — جو المتحركة من طراز « سام — ٦ » عبر القناة تحت تغطية مظلة دفاع جوي فعالة (كما فعلت في الايام الاولى من حرب تشرين الاول) ، فان اسرائيل لا تتضرر كثيرا من تخفيف حجم قواتها الموجودة بين خطها الامامي في سيناء وخط الممرات ، نظرا لقدرتها هي ايضا على دفع عدد كبير من الفرق عبر الممرات ، تحت تغطية طيران قوي فعال ، أعادت الولايات المتحدة الاميركية له كل قدرته القتالية ، رغم الخسائر الفادحة التي اصابته في الجولة السابقة.

رابعا — ان وجود قوات الطوارىء الدولية بين الخطين المصري والاسرائيلي يفيد اسرائيل بشكل مؤكد . ذلك لان اسرائيل ، التي تبني قواتها المسلحة على أساس الاعتماد على الاحتياط الذي يجمع عند الضرورة ، تحتاج اكثر من مصر الى هامش زمني يسمح لها بجمع هذا الاحتياط وتعبئته وحشده ، خاصة وان القوات المسلحة المصرية مبنية على أساس الجيش العامل الموجود تحت السلاح ، والذي لا يتطلب هامشا زمنيا كبيرا للجمع والتعبئة والحشد . فوجود قوات الطوارىء الدولية ، واضطرار الطرف المهاجم الى ابعادها قبل الهجوم سيمنح اسرائيل هذا الهامش الزمني، وسينقذها من مفاجأة استراتيجية عربية ، على غرار مفاجأة ٦ تشرين الاول ، ولكنه لن يفيد القوات المصرية بالمستوى نفسه لان هذه القوات محتشدة دائما ومستعدة دائما للرد على المفاجآت. وبالاضافة الى ذلك ، فان اسرائيل تمثل دائما الطرف المتعنت ، المماطل ، المخادع ، الذي سيحاول استغلال دعم واشنطن لعرقلة مفاوضات جنيف . لذا فهي الطرف الذي سيستفيد من أي تجميد للوضع الراهن الجديد وراء ستارة من قوات الطوارىء الدولية ، كما ستستفيد من البقاء على المرتفعات الحصينة مع استمرار استثمار بترول الشاطىء الشرقي لقناة السويس، الذي يبلغ ثمنه (بعد ارتفاع سعر البرميل الى ١٣ — ١٧ دولارا) حوالي مليار دولار سنويا .

فاذا افترضنا ان اسرائيل ستبقى مخلصة لسياستها الصهيونية التوسعية ، وستماطل في الانسحاب — ولنا من تاريخ اسرائيل ما يدفعنا الى هذا الافتراض — وصلنا الى الاستنتاج بأن مصر قد تجد نفسها مضطرة للعودة الى القتال . ولن تستطيع القتال في هذه الحالة الا بعد ابعاد قوات الطوارىء الدولية ، وبعد اعطاء اسرائيل الفرصة لاعادة التعبئة والحشد . وهنا سيكون امام القوات المصرية ان تتقدم في اتجاه الشرق لتصطدم بخط المرتفعات الذي يمكن الدفاع عنه بقوات قليلة، او ان تتجه نحو الجنوب لتحرير الشاطىء الشرقي لخليج السويس واستعادة منابع النفط ، معرضة بذلك مؤخرتها وجناحها الايسر لضربة معاكسة اسرائيلية قوية . وستكون القوات الاسرائيلية — اذا تقدم المصريون شرقا — في وضع يسمح لها بالدفاع امام المصريين على خط المرتفعات ، وحشد كبد قواتها على الجبهة السورية لتسديد ضربة غير مباشرة الى مصر عن طريق القيام بضربة مباشرة

على الجبهة السورية . اما اذا تقدم المصريون جنوبا فستكون اسرائيل قادرة على تثبيت الجبهة السورية دفاعيا ، ونقل كبد قواتها المدرعة والميكانيكية الى غربي المرتفعات لضرب مؤخرة وميسرة القوات المصرية ، بالتعاون مع الطيران الذي سيحاول منع الحشود المصرية شرقي القناة من تهديد مؤخرة وميمنة القوات الاسرائيلية ، مع استخدام الطائرات بكثافة كبيرة ، على غرار استخدامها في حرب تشرين الاول، عندما منعت قوات الجيشين المصريين الثاني والثالث من تهديد مؤخرة ومجنبات الممر الذي تسللت منه قوات شارون من سيناء الى الضفة الغربية .

خامسا — قدم رئيس اركان العدو دافيد اليعازر خلال مباحثاته مع اللواء عبدالغني الجمسي تعهدا باصدار التعليمات الى قواته بعدم تخريب المنشآت المدنية في المناطق التي تنسحب منها ، بعد ان أصر الجانب المصري على ذلك خلال المباحثات نتيجة للتجارب السابقة حيث قام الاسرائيليون ، وخاصة في حرب ١٩٥٦ ، بحرث الطرق وتدمير المنشآت والمصانع . ولقد ذكر العازر ذلك في مؤتمر صحافي عقده مع المراسلين العسكريين في يوم ١٩ من الشهر الماضي حين قال : « اننا هذه المرة لن نخرب ولن ندمر خلال انسحابنا ... وسوف نحترم الممتلكات المدنية سواء الطرق او الجسور ، لاننا نريد عودة الحياة الى طبيعتها في المدن والقرى على القناة (ر. أ.ف. ملحق ٤٤١) . ثم اكد اللواء الجمسي هذه النقطة في يوم ٢٤ عند اعلان الاتفاق (الاهرام ٧٤/١/٢٥) . وما أن بدأ الانسحاب حتى اعلنت وكالات الانباء (في يوم ٢٧) ان القوات الاسرائيلية « تنسف بعض المنشآت المصرية خلال انسحابها ». وبعد يومين اتهم اللواء احمد بدوي قائد الجيش الثالث الاسرائيليين بانتهاك اتفاق ينص على عدم نسف المنشآت المدنية لدى انسحابهم (الاهرام ٧٤/١/٣٠) .

ولم تقتصر التصرفات الاسرائيلية على تخريب المنشآت المدنية المصرية بل تجاوزتها الى عمليات النهب المنظم . فلقد ذكرت الصحف المصرية الصادرة في ١٩٧٤/٢/٤ ان اسرائيل نهبت حمولة البواخر الراسية في ميناء الادبية ، واستولت على قوارب هي ملك لهيئة قناة السويس . وذكرت صحيفة الاهرام (٧٤/٢/٤) ان الاسرائيليين أخذوا معهم محركات الباخرة السعودية الحمراء — ١ — التي كانت في طريقها الى الخليج ، وبين البضائع التي ذكرت الصحف المصرية انه تبين فقدانها في ميناء الادبية : ٥ الاف كيس من البن ، والف طن من الاسمنت ، و٤ الاف صندوق من الثياب ، واطعمة معلبة ، ومقاتير طبية ، وافران غاز ، واجهزة كهربائية كانت مرسلة الى الاردن واليمن والسعودية .

وكانت صحيفة الاهرام قد ذكرت ان القوات الاسرائيلية المنسحبة من الضفة الغربية فكت مصانع زيوت ومصانع كيماوية في مداخل مدينة السويس ، ونقلتها الى الاراضي الاسرائيلية . وان هذا العمل استغرق ١٥ يوما ، وتم تحت جنح الظلام (الاهرام ٧٤/١/٣٠) . وتدل هذه الوقائع على حقيقة الفهم الاسرائيلي لمسألة احترام التعهدات والاتفاقات ، كما تدل على طبيعة رأس الجسر « الحضاري » الذي مده العالم الغربي الى أرض العرب .

سادسا — سلم الاسرائيليون الى قوات الطوارىء الدولية مخططات حقول الالغام التي زرعوها على الضفة الغربية للقناة . وبدأ سلاح المهندسين المصري في ازالة الالغام من المناطق التي تم الانسحاب منها . وتذكر صحيفة « الفيغارو » الفرنسية (٧٤/١/٢٤) « ان هناك اكثر من ٧٥٠ الف لغم ستتركها القوات الاسرائيلية في منطقة القناة ، وسيتم ازالتها تدريجيا مع مراحل الانسحاب الاسرائيلي » . فما معنى هذا الرقم ؟

كان طول جبهة الجيب الاسرائيلي ، مع تعرجاته ، حوالي ١٠٠ كيلومتر تقريبا . ووجود ٧٥٠ الف لغم على هذه الجبهة يعني ان معدل الالغام كان ٧٫٥ الغام لكل متر من طول الجبهة. فاذا عرفنا ان معدل الالغام في الدفاع هو ٢ — ٣ الغام لكل متر ، وان معدل الالغام في الدفاع القوي جدا والدائم ، لا تتجاوز ٤ — ٥ الغام لكل متر الا نادرا ، تصورنا حالة القلق التي دفعت القيادة الاسرائيلية الى زرع ٧٫٥ الغام لكل متر لحماية قوات الجيب . وهذا ما يؤكد مقولة كررتها القيادة المصرية اكثر من مرة ، وهي أن قوات الجيب الاسرائيلي حددت الدفاع هدفا لها ، ولم يكن لها أية اهداف او قدرات هجومية ، ولم تكن قادرة على التهديد بل كانت على العكس مهددة، الامر الذي ينفي بالدليل المادي تبجحات شارون حول قدرة قواته على القيام بعمل حاسم ضد

القوات المصرية على الضفة الافريقية للقناة .

سابعا ــ لا يمكن النظر الى فصل القوات على الجبهة المصرية دون رؤية انعكاساته على الجبهة السورية التي تتداخل خطوط وقف القتال فيها الى حد كبير يؤدي الى تزايد الاشتباكات . ولقد اكد الرئيس انور السادات خلال زيارته لدمشق في ١٩٧٤/١/١٩ بأنه سيعمل من اجل فصل القوات على الجبهة السورية قبل البدء بأي عمل اخر وقبل العودة الى مؤتمر السلام . وعندما انتقل الرئيس المصري الى الكويت اعلن امام الصحافيين في مطار الكويت « ان مصر مرتبطة بسورية في اطار اتحاد الجمهوريات العربية ... وان مصر وسورية جبهة واحدة وتحت قيادة واحدة ... وان اي تهديد لسورية بعد الفصل بين القوات في الجبهة المصرية يعد تهديدا لمصر ايضا » . ثم عاد ليكرر ذلك في البحرين عندما وصف فصل القوات على الجبهة المصرية بأنه « خطوة عسكرية لتثبيت وقف اطلاق النار حتى نستطيع استئناف مؤتمر جنيف ... وان المرحلة الثانية هي الفصل بين القوات على الجبهة السورية . وعندما وصل الرئيس انور السادات الى ابو ظبي اعلن ان هناك تنسيقا كاملا بين مصر وسورية وحركة المقاومة ، وان اكثر الامور الحاحا هي تحقيق فصل القوات على الجبهة السورية حتى تذهب مصر وسورية والاردن وحركة المقاومة الى جنيف « باستراتيجية موحدة » . ثم ادلى في الجزائر (٢٢ ــ ١) والمغرب (٢٣ ــ ١) بتصريحات مماثلة حول فصل القوات على الجبهة السورية وترابط الجبهتين بشكل كامل .

ويبدو ان هناك اتفاقا مصريا ــ اميركيا على هذه النقطة . ولقد انتقل كيسنجر من أسوان الى دمشق عن طريق عمان ، وقابل المسؤولين في سورية يوم الاحد (٧٤/١/٢٠) واجرى مع الرئيس السوري الفريق حافظ الاسد ومع وزير الخارجية عبد الحليم الخدام مباحثات مطولة حول فصل القوات ، وحمل المقترحات السورية الى اسرائيل ، ولكنه لم يعد بعد ذلك الى سورية ولم يقم برحلاته المتعددة ــ على غرار رحلاته بين اسوان واسرائيل ــ بل طار من اسرائيل مباشرة الى واشنطن ، الامر الذي يدل على أن وجهات النظر السورية والاسرائيلية كانت متباعدة الى حد بعيد . ولقد اشارت رئيسة وزراء العدو امام الكنيست في ٢٢ من الشهر الحالي الى ان كيسنجر لم يتمكن من ازالة العقبات امام عقد اتفاق لفصل القوات على الجبهة السورية ، وان كيسنجر وعد مع ذلك بمتابعة جهوده في هذا السبيل .

وما أن سافر كيسنجر الى واشنطن حتى بدأت المحاولات العربية والدولية لتقريب وجهات النظر السورية والاسرائيلية حول فصل القوات. ويتمسك الاسرائيليون بضرورة حصولهم على لوائح باسماء الاسرى المحتجزين في سورية ، والسماح لمندوبي الصليب الاحمر بزيارتهم قبل اجراء اية مفاوضات وعلى أي مستوى مع سورية ، سواء تمت هذه المفاوضات مباشرة او عن طريق وسيط ، في جنيف او في اي مكان اخر . وتصر سورية على ضرورة اعتبار مسألة الاسرى واحدة من المسائل التي سيجري بحثها خلال المفاوضات الرامية الى ايجاد حل دائم وعادل للازمة كلها .

وتجري محاولات تقريب وجهات النظر ، بانتظار عودة كيسنجر الى منطقة الصراع ، وسط جو متوتر مشحون برائحة البارود ، نظرا لتكرر الاشتباكات على جبهة الجولان ، واحتمال تحولها الى حرب استنزاف حقيقية ، وتهديد القادة الاسرائيليين بأنهم سيلجأون الى بسلاحهم الجوي للرد على حرب الاستنزاف السورية . ويتصرف السوريون خلال هذا الحوار السياسي ــ العسكري بكثير من الثقة فهم يعرفون بأن طريق مؤتمر جنيف، الذي تسعى الدول العظمى الى عقده ، يمر من الجولان ، وان كل جهود كيسنجر لفصل القوات على الجبهة المصرية ستفقد قيمتها اذا لم يتم الفصل على الجبهة السورية ، كما يعرفون ان رفع الحظر البترولي عن الولايات المتحدة مرهون بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية وباستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه . وبالرغم من انكشاف الجبهة السورية بعد توقيع اتفاق فصل القوات على الجبهة المصرية فان القوات السورية موقنة بأن القاهرة لا تستطيع تركها وحيدة في الميدان ، اذا ما قررت اسرائيل تصعيد العمليات في الجولان . ولقد صرح الفريق اول احمد اسماعيل وزير الحربية المصري في ٧٤/١/١٨ في نداء وجهه الى جميع تشكيلات ووحدات القوات المسلحة، بان مهمة افراد القوات المسلحة « لم تنته ولن تنتهي الا بتحرير ارضنا الكاملة » (الاهرام ٧٤/١/١٩) . وبعد عشرة أيام اعلن اللواء حسن جريدي رئيس

هيئة عمليات القوات المسلحة المصرية بأن المعركة مع العدو مستمرة حتى يتحقق الانسحاب الشامل» (الاهرام ١٩٧٤/١/٢٩) . وفي هذين التصريحين الواضحين انذار ينهمه قادة الجيش الاسرائيلي الذين لقنتهم حرب ١٩٧٣ كثيرا من الدروس القاسية حول القتال على جبهتين متناسقتين ، وصعوبة هذا القتال ومعضلاته .

ولا يستطيع الاسرائيليون اليوم المراهنات كثيرا على قوة ردع سلاحهم الجوي الذي اثبتت معارك تشرين الاول حساسيته ، وكشفت نقاط ضعفه ، كما ان وجود الصواريخ بعيدة المدى في مصر وسورية (اذا صحت انباء واشنطن) يعني بأن ضربات الطيران الاسرائيلية في العمق لن تبقى بدون رد صاروخي على اهداف في العمق . ولا يشكل الجيب الاسرائيلي في الاراضي السورية عاملا ضاغطا على السوريين نظرا لانه جيب محدود المساحة ، ومحاط بالقوات السورية من جميع جوانبه، ولا يهدد مؤخرة هذه القوات او مجنباتها، ولكن مؤخراته ومجنباته وخطوط مواصلاته مهددة على العكس بنيران مواقع السوريين وهجماتهم المعاكسة . ولا يسيطر الجيب الاسرائيلي على « مواقع حاكمة » او « مواقع مفتاح » ، ولا ينفتح على ارض مكشوفة تصلح لحرب الحركة بل ينفتح على العكس على ارض وعرة قليلة المسالك، تساعد على الدفاع وتحد من حرية المناورة الالية. لذا لا تشعر القيادة السورية بأن فصل القوات يستحق تقديم ثمن كبير او تنازلات ملحوظة ، وتعتبر ان تعرج خط الجبهة الحالي لا يؤثر عليها ، هذا ان لم يكن لصالحها ، وخاصة اذا ما قررت تنفيذ تكتيكاتها في « الجذب والضرب » .

*

لقد تم فصل القوات على الجبهة المصرية بشكل أسرع مما توقعه السوريون، ولا يزال هدير المدافع على الجبهة السورية يشد انظار العالم ، ويهدد الوضع الجديد بالانفجار ، ولا تزال قوى عالمية وعربية كثيرة تحاول دفع سورية الى مواقع « اكثر اعتدالا » وتهيئة الاجواء المناسبة لنجاح فصل القوات على الجبهة السورية ، ذلك الفصل الذي يحتمل ان يتم الاتفاق عليه ، خاصة وقد تحدد موعد زيارة كيسنجر الى الشرق الاوسط للقيام بجولته الرابعة في خدمة « السلام ! » العالمي .

المقدم الهيثم الايوبي

ملحق :

الدبابة الاميركية « م ــ ٦٠ » بعد حرب تشرين الاول

في ١٩٧٤/٢/٨ قال « يعقوب احي مئير » مراسل الاذاعة الاسرائيلية في الولايات المتحدة ، ان عضو مجلس الشيوخ الامريكي « توماس ايجلتون » قد ادلى بتصريحات تفيد « ان الدبابة م ــ ٦٠ تميل الى الاشتعال بسهولة ، لان جهازها الهيدروليكي خطر ، وان صفائح دروعها ليست سميكة كما يجب »(١) . واستطرد المراسل المذكور قائلا « ان اسرائيل تواصل شراء الدبابة الامريكية الحديثة « م ــ ٦٠ » ، على الرغم من التصريحات التي ادلى بها الشيخ توماس ايجلتون ... وان جيش الدفاع الاسرائيلي لم يغير رأيه بالنسبة لهذه الدبابة بعد الحرب ، وانه يجدر الاعتقاد بأن ممثلي جيش الدفاع الاسرائيلي يتعاونون مع ممثلي جيش الولايات المتحدة ، لاستخلاص العبر من الحرب ، حول اوجه استخدام أجهزة الاسلحة المختلفة التي تشتريها اسرائيل من الولايات المتحدة . ففي كل جهاز من أجهزة الاسلحة الحديثة تظهر بعض العلل ، ولا تستثنى من ذلك الدبابة م ــ ٦٠ ، لكن هذه الدبابة تعتبر من أفضل الدبابات الموجودة لدى الغرب »(٢). وكان الشيخ «توماس ايجلتون» هذا قد زار اسرائيل في الفترة من ٧٣/١٢/٢٧ الى ٧٣/١٢/٣١ ، كعضو في لجنة المخصصات بمجلس

الشيوخ الامريكي ، موفد لبحث مواضيع لها علاقة بالتسلح في حقل المدرعات ، وجمع معلومات حول هذه المواضيع في مسرح العمليات نفسه(٣)، وقد أجرى عدة لقاءات مع ضباط وخبراء المدرعات في الجيش الاسرائيلي ، ورجال الاستخبارات الاسرائيلية ايضا . وصرح قائلا عقب انتهاء بحثه هذا قبيل سفره عائدا الى الولايات المتحدة « من المحتمل ان يتوصل هو ورفاقه في لجنة المخصصات الى النتيجة بأن الدبابة أصبحت قديمة ، وأيامها معدودة ، نظرا لتطوير الاسلحة الحديثة المضادة للدبابات(٤) » .

وكان لدى اسرائيل نحو ٢٠٠ دبابة«م ـ ٦٠»(٥) عشية حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣ ، وقد استوعبت داخل الجيش الاسرائيلي في بداية عام ١٩٧٢ ، ورحبت بها الدوائر العسكرية الاسرائيلية وقتئذ ، وتحدثت كثيرا عن مزاياها التقنية ، باعتبار انها تطوير جديد للدبابة الباتون «م ـ ٤٨» التي كانت لدى الجيش الاسرائيلي منذ حرب ١٩٦٧ (زودت بها المانيا الغربية اسرائيل عام ١٩٦٥) اذ وصفها كاتب عسكري اسرائيلي يدعى « روفائيل مان » في مقال بعنوان « أسلحة جديدة من الشركة مباشرة « دبابة م ٦٠ الجديدة » » بانها « في غالبية المسائل تتميز تماما وبصورة نهائية تقريبا عن الدبابة القديمة المعروفة « باتون » التي اثبتت نفسها في السنوات الاخيرة ... وعلى الرغم من ان الباتون لم تكشف حتى الان عن اية علامة من علامات الشيخوخة ، الا انه من الافضل ان تتواجد في الجيش الاسرائيلي دبابات اكثر شبابا ... او كما قال العقيد ابراهام « لقد دللونا بدبابات جديدة فعلا أتت مباشرة من الشركة »(٦).

وتعتبر الدبابة « م ـ ٦٠ » حتى الان دبابة القتال الاساسية في الجيش الامريكي وقوات « حلف شمالي الاطلسي » ، وتزن ٥٣ طنا، ويبلغ طول جسمها ٦،٩٥ م ، وعرضها ٣،٦٣ م ، وارتفاعها ٣،٢٦ م . وهي مزودة بمحرك ديزل تبلغ قوته ٧٥٠ حصانا، وتبلغ سرعتها على الطرقات ٤٨ كلم/ساعة ، ومداها الاقصى في هذه الحالة (بدون تزود جديد بالوقود والصيانة الخفيفة) هو ٥٠٠ كلم ، ويتألف طاقمها من ٤ افراد ، وتسليحها الرئيسي مدفع عيار ١٠٥ مم ذو سرعة ابتدائية عالية (وهو مدفع ذو تصميم بريطاني يصنع في الولايات المتحدة) تحمل له ٦٩ قذيفة من مختلف الانواع (خارقة للدروع وشديدة الانفجار مضادة للدروع وشديدة الانفجار ذات رأس مهروس) وتسليحها الثانوي رشاش عيار ٠،٥٠ بوصة في أعلى البرج للقائد ، ويمكن استخدامه ضد الطائرات ، ورشاش آخر في البرج عيار ٧،٦٢مم، متحد المحور مع المدفع الرئيسي . وتستطيع ان تجتاز حواجز ارتفاعها ٠،٩١ م ، وخنادق عرضها ٢،٥٨ م ، وموانع مائية عمقها ١،٢٢ م بدون تجهيزات ، و٢،٤٠ م مع سنركل (انبوب تنفس طاف) ، وهي مجهزة بمعدات الاشعة تحت الحمراء اللازمة للسير والقتال الليلي ، (اي للقائد والسائق) .. وتبلغ نسبة وزنها الى قوة محركها ١٥،٥ حصان لكل طن ، وقوة ضغطها على الارض ٠،٧٨ كغ على السنتمتر المربع . ويعمل جهاز نقل الحركة لديها بمحول هيدروليكي ، كما يدار برجها بطريقة كهربائية ـ هيدروليكية او يدويا (ويعتمد تنظيم نقل الحركة الهيدروليكي على ضغط المكابس على كمية من الزيت الموضوع داخل انابيب لا توجد داخلها جيوب من الهواء او الغاز)(٧) .

وقد بدأ انتاج هذا النوع من الدبابات عام ١٩٥٩لمواجهة تطورات الدبابة السوفيتية المتوسطة ت ٥٤ ، ت ٥٥ . وتميزت « م ـ ٦٠ » عن « الباتون » السابقة لها في استخدامها محرك ديزل بدلا من محرك البنزين (وذلك تمشيا مع تقنية الدبابات السوفيتية السائدة منذ عهد الدبابةت٣٤)، وفي تزويدها بمدفع أكثر قوة (عيار ١٠٥ مم) اذ كانت الباتون مزودة بمدفع عيار ٩٠ مم (ولو ان الاسرائيليين كانوا قد زودوا دبابات الباتون التي في حوزتهم قبل حرب ١٩٦٧ بمدافع فرنسية عيار ١٠٥ مم) وبزيادة سمك الدروع خاصة في البرج(٧).

ولتتضح لنا صورة كاملة بالنسبة لمدى كفاءة هذه الدبابة نوعيا يجب ان نقدم بالمقابل مواصفات الدبابة السوفيتية الحديثة « ت ـ ٦٢ » التي استخدمتها القوات المصرية والسورية في حرب تشرين واثبتت كفاءة عالية. تزن الدبابة «ت ـ ٦٢» نحو ٣٨ طنا فقط ، ويبلغ طول جسمها ٦،٥٥ مم ، وعرضها ٣،٣٧ م ، وارتفاعها ٢،١٨ م . وهي مزودة بمحرك ديزل تبلغ قوته ٥٨٠ حصانا ، وتبلغ سرعتها على الطرقات ٥٠ كلم/ساعة ، ومداها ٦٠٠ كلم ، ويتألف طاقمها من ٤ افراد . وتسليحها

الرئيسي مدفع عيار ١١٥ مم ذو جوف أملس (وهي ميزة هامة في المدفع لانها تمكنه من استخدام قذائف رقيقة الرمي قادرة على خرق الدروع من مسافة كبيرة نسبيا) ، وتسليحها الثانوي رشاش عيار ١٢،٧ مم فوق البرج مضاد للطائرات ، ورشاش عيار ٧،٦٢ متحد المحور مع المدفع . وتستطيع ان تجتاز حواجز ارتفاعها ٠،٨٣ م وخنادق عرضها ٢،٧٥ م ، وموانع مائية عمقها ١،٤ م بدون تجهيزات اضافية ، و٤ م مع سنركل (انبوب تنفس طاف) . وهي مجهزة بمعدات الاشعة تحت الحمراء للقتال الليلي . وتبلغ نسبة وزنها الى قوة محركها ١٥،٦ حصان للطن الواحد . وقوة ضغطها على الارض ٠،٨ كغ للسنتيمتر المربع . ويعمل جهاز نقل الحركة لديها بالطريقة اليدوية العادية وكذلك البرج . ويعتقد بأن مدفعها يجري تزويده بمصوب هدف يعمل بأشعة لازر(٨).

ومن هذا كله يتضح لنا ان الدبابة «ت ــ ٦٢» تفوق « م ــ ٦٠ » (والباتون والسنتوريون ايضا) من حيث قوة المدفع ونوعيته ، كما انها تقل عنها في الارتفاع بـ ١٠٨ سم وهذه ميزة تقلل نسبة تعرضها للاصابة من المسافات الكبيرة نسبيا بالقياس للدبابات الامريكية والبريطانية كلها . كما ان قدرتها على اجتياز الخنادق والموانع المائية أفضل بوضوح . وبالاضافة الى ذلك فان طريقة صب دروعها وميولها الانسيابية تجعل قوة تحملها أفضل رغم انخفاض وزنها العام عن وزن الدبابة الامريكية . ويزيد مدى عمل الدبابة ت ــ ٦٢ عن مدى عمل الدبابة « م ــ ٦٠ » بنحو ١٠٠ كلم . وهي أقل قابلية للاحتراق والانفجار بكثير عن مثيلتها الامريكية ، ولذلك كانت نسبة خسائر أطقم هذه الدبابات السوفييتية (وكذلك ت ٥٤ وت ٥٥) أقل بكثير من نسبة خسائر أطقم الدبابات الاسرائيلية عند اصابتها، وتوضح الصور المنشورة بكثير من المجلات العالمية والعربية الفارق الضخم في نوعية الدمار والتلف في الدبابات الاسرائيلية المصابة سواء من طراز « م ــ ٦٠ » او «باتون» او حتى « السنتوريون » (والاخيرة أفضل في بعض المزايا عن الدبابات الامريكية ولكنها قابلة للاشتعال والانفجار بسهولة ، نظرا لان محركها يعمل بالبنزين لا بالمازوت) بالقياس للدبابات العربية من طراز « ت ــ ٦٢ » او « ت ــ ٥٤ » او « ت ــ ٥٥ » التي تبدو كأنها غير مصابة (لانها تكون غالبا مثقوبة فحسب نتيجة قذيفة خارقة للدروع) ولا تبدو على معظمها آثار حروق النيران .

م٠ع٠م٠

---

١ ــ نشرة «ر.ا.ا.» ، عدد رقم ٤٥٦ ، صفحة ٣٢٠٩ .

٢ ــ **المرجع السابق** ، صفحة ٣٢١٠ .

٣ ــ نشرة « ر.ا.ا. » ، عدد رقم ٤٢٥ «الملحق» صفحة ٢٢٤٣ .

٤ ــ **المرجع السابق** ، عدد رقم ٤٢٨ ، صفحة ٢٥١٤ .

٥ ــ هشام عبدالله ، « حجم القوات المشتركة في القتال يوم اندلاعه » **شؤون فلسطينية** عدد ٢٧، صفحة ٥٩ .

٦ ــ مجلة بمحانياه الاسرائيلية ، ١٩٧٢/٤/١٦، صفحة ٦٩ .

٧ ــ *Jane's Weapon Systems*, 1972-73, p. 272, 273.

٨ ــ **المرجع السابق** ، صفحة ٢٨٣ .

جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١/١٣ — ١٩٧٤/٢/١٥

الرقم	تاريخ العملية اليوم	الساعة	موقعها	نوع العملية	السلاح المستعمل	خسائر العدو البشرية قتيل	جريح	خسائر العدو المادية	خسائر المقاومة شهيد	مفقود	المصدر : البلاغ العسكري	تاريخه
١	١/١١	٢٢٠٠	الخليل	اشتباك وتفجير	قنابل يدوية واسلحة رشاشة وقذائف صاروخية وشبكة ألغام	غيرمحدد		تدمير واعطاب واصابة عدد من آليات العدو	—	٣	رقم ٧٤/١٢	١/١٥
٢	١/١٦	—	بين بيت جن والرامة/شمال فلسطين	تفجير	عبوات ناسفة	غيرمحدد		تدمير سيارة شحن عسكرية حمولة ٣٠٥ طن محملة بالذخائر	—	—	رقم ٧٤/١٣	١/١٦
٣	١/ ٨	١٨٠٠	بين نابلس وجنين	كمين	قنابل يدوية واسلحة رشاشة	غيرمحدد		تدمير سيارة « بور واجن » عسكرية	—	—	رقم ٧٤/١٤	١/١٨
٤	١/ ٨	١٨٠٠	نابلس وجنين	تفجير	عبوات ناسفة	غيرمحدد		تدمير خطوط الهاتف وقطع الاتصال بين المدنيين وادارة الحكم العسكري	—	—	رقم ٧٤/١٤	١/١٨
٥	١/٢١	٧٠٠	عسقلان	تفجير	عبوات ناسفة	غيرمحدد		اصابة احد الباصات بأضرار	—	—	رقم ٧٤/١٥	١/٢٢
٦	١/٢٤	—	القدس	تفجير	عبوات ناسفة حارقة	غيرمحدد		تدمير مكتب العمل الصهيوني بمحتوياته من اثاث ووثائق	—	—	رقم ٧٤/١٦	١/٢٥
٧	١/٢١	—	ايلانا/الجليل الاسفل	تفجير	ألغام مضادة للاليات	غيرمحدد		تدمير آلية عسكرية وقتل وجرح من فيها	—	—	رقم ٧٤/١٧	١/٢٦
٨	١/٢٧	—	بين بتاح تكفا — تل ابيب	تفجير	عبوات ناسفة	غيرمحدد		تدمير واصابة مصنع أمسير غاز بأضرار وكذلك المصانع المجاورة	—	—	رقم ٧٤/١٨	١/٢٩

الرقم	تاريخ العملية اليوم	الساعة	موقعها	نوع العملية	السلاح المستعمل	خسائر العدو البشرية قتيل جريح	خسائر العدو المادية	خسائر المقاومة قتيل	جريح	مفقود	المصدر : البلاغ العسكري تاريخه
٩	١/٣٠	—	بيت لحم	تفجير	عبوات ناسفة	—	تدمير مكتب العمل تدميرا كاملا واشعال النيران فيه	—	—	—	رقم ٧٤/١٩ ٥ /٢
١٠	١/ ٨	—	معسكرصاتور/جنين	هجوم	قذائف صاروخية وأسلحة رشاشة	غيرمحدد	اصابة المعسكر بأضرار	—	—	—	رقم ٧٤/٢٠ ٥ /٢
١١	١/١٩	—	طريق نابلس — طولكرم	اشتباك	أسلحة مختلفة	غيرمحدد	—	—	—	—	رقم ٧٤/٢١ ٥ /٢
١٢	٢/ ٤	—	بيت عوا	تفجير	عبوات ناسفة	—	تدمير مكتب العمل تدميرا تاما	—	—	—	رقم ٧٤/٢٢ ٦ /٢
١٣	٢/ ٦	١٦٤٠٠	حيفا	تفجير	عبوات حارقة	—	اشعال النيران في مصانع الاخشاب التابعة لشركة سوليل بونيه كما امتدت الى الابنية المجاورة	—	—	—	رقم ٧٤/٢٣ ٦ /٢
١٤	٢/ ٦	—	كريات حاييم/حيفا	تفجير	عبوات ناسفة حارقة	— —	اشعال النيران في معامل ميخالي كرمل للكرتون وامتداد النيران الى المواد الخام وتقدر الخسائر بعشرات الملايين	—	—	—	رقم ٧٤/٢٤ ٧ /٢
١٥	٢/ ٣	—	طريق نابلس — جنين	كمين	أسلحة رشاشة	غيرمحدد	اعطاب باص تابع لشركة ايجد	—	—	—	رقم ٧٤/٢٥ ٩ /٢
١٦	٢/ ٨	٢٤٤٠٠	الخليل	كمين	قنابل يدوية ورشاشات	غيرمحدد	تدمير سيارة عسكرية واعطاب اخرى	—	—	—	رقم ٧٤/٢٦ ٢/١١
١٧	٢/١٢	—	قبلان/نابلس	تفجير	عبوات ناسفة	— —	تدمير مكتب العمل الصهيوني تدميرا تاما واشعال النيران في محتوياته	—	—	—	رقم ٧٤/٢٧ ٢/١٤
١٨	٢/١٢	—	كسارة محتسفا/بين القدس وتل ابيب	تفجير	عبوات ناسفة	— —	تعطيل الاتصال الهاتفي بين القدس وتل ابيب	—	—	—	رقم ٧٤/٢٨ ٢/١٤

١٩ — ٢/١٠	٨٤٠٠	نتانيا/تل ابيب	تفجير	عبوات لاصقة ناسفة غيرمحدد				تدمير سيارة عسكرية لاحد الضباط	— — —	رقم ٧٤/٢٩ ٢/١٤
٢٠ — ٢/١١	—	يافا	تفجير	عبوات ناسفة	غيرمحدد			اصابة منزل أحد ضباط المخابرات بأضرار	— — —	رقم ٧٤/٣٠ ٢/١٤
٢١ — ٢/١٣	١٦٤٠٠	القدس	تفجير	عبوات لاصقة حارقة	١	١		تدمير صهريج لنقل الوقود التابع لشركة بازغاز في شارع الملك داوود بالقرب من محطة القطارات المركزية وتعطيل السير في الشارع لمدة اربع ساعات	— — —	رقم ٧٤/٣١ ٢/١٤

---

١ — تصدر البلاغات العسكرية عن القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية .

٢ — اوردت نشرة رصد اذاعة اسرائيل في النشرة رقم ٤٤٦ ص ٢٩٦٥ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٨ بأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي المسؤولة عن القاء متفجرات على بنك العمال في لندن .

كما اوردت الهدف في العدد ٢٣٩ بتاريخ ٧٤/٢/٩ ص ٤ — ٥ تفاصيل عملية سنغافورة حيث قام اربعة من الجبهة والجيش الاحمر الياباني بنسف منشآت شل للنفط . ثم تبع العملية عملية اخرى هي احتلال السفارة اليابانية في الكويت وانقاذ كافة افراد هذه العملية .

جدول بالعمليات العسكرية التي اعترف بها العدو الصهيوني من ١/١٣ — ١٩٧٤/٢/١٥

الرقم	تاريخ العملية اليوم	الساعة	موقعها	نوع العملية	السلاح المستعمل	خسائر العدو البشرية قتيل	جريح	خسائر العدو المادية	خسائر المقاومة شهيد	جريح	مفقود	المصدر	تاريخه
١	١/٢٤	—	القدس	تفجير	عبوات حارقة	—	—	اشعال النيران في مكتب العمل	—	—	—	ن٠ عدد٤٤٤ ص٢٩٢٣	١/٢٥
٢	٢/ ٦	—	حيفا	تفجير	عبوات حارقة	—	—	تدمير مصنع ميخالي كرمل للكرتون بعد اشتعال النيران فيه وقدرت الخسائر بعشرات ملايين الليرات	—	—	—	ن٠ عدد٤٥٥ ص٣١٧٥	٢/ ٧
٣	٢/ ٦	١٧٤٠٠	كريات انا	تفجير	عبوات حارقة	—	—	اشعال النيران في منجرة « سوليل بونيه »	—	—	—	ن٠ عدد٤٥٥ ص٣١٧٦	٢/ ٧
٤	٢/ ٨	٢٤٤٠٠	الخليل	كمين	أسلحة رشاشة	—	٢	—	—	—	—	ن٠ عدد٤٥٨ ص٣٢٤٦	٢/١١
٥	٢/١١	١٤٠٠	المطلة	قصف	قذائف بازوكا	غيرمحدد		—	—	—	—	ن٠ عدد٤٥٩ ص٣٢٧٤	٢/١٢

١ — ن٠ نشرة رصد اذاعة اسرائيل التي تصدر يوميا عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ٠

غازي خورشيد

[illegible]

البياتوري ، عبد العال ٢٧ ق ١٩٦٧ .

بشير ، [illegible] ١٩ ق ١٩٤٤ .

[illegible] ٩ ق ٣٥ .

[illegible]

الفيحي ، [illegible] ٢ ق ١٣٤ .

[illegible] ٢٨ ق ٢١٠ .

[illegible] ١٧ ق ١٨٨ .

[illegible] ٨٠ ق ١٢٣ .

[illegible]

[illegible] ١٧ ق ١٠١ .

الجعبة ، حسن ١٥ ق ١٢٣ .

[illegible] ٢٠ ق ٢٠٤ .

[illegible] ١٤ ق ٢٥٩ .

[illegible] ٨ ق ٢٠٥ .

[illegible]

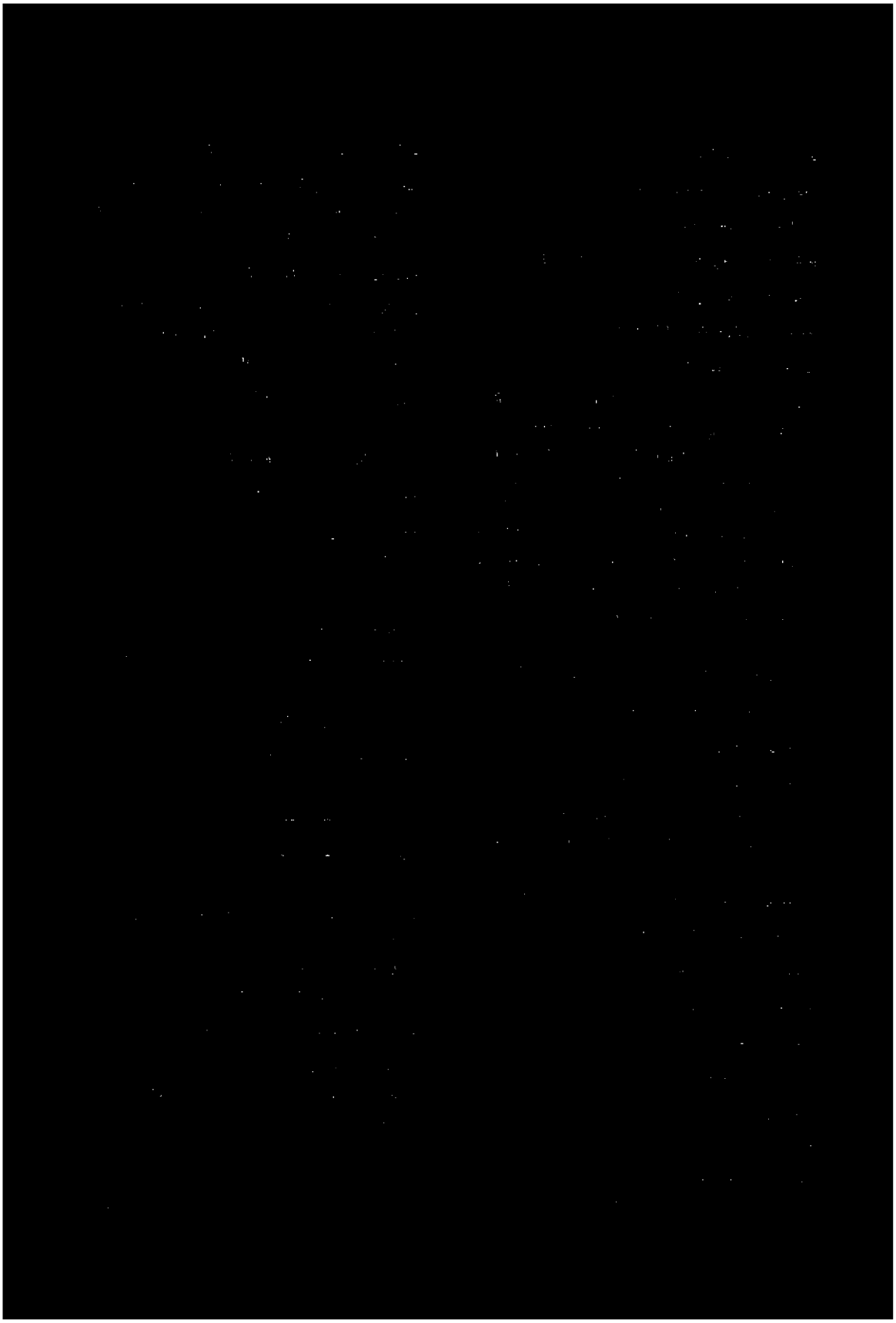

عبد الحميد ، حامد ٣٠ ، ٥٥

عبد الخبير ، مصطفى (مطرب الحجيج) ، ٢٥٠

عبد الخالق ، محمد عبدالله ٢٦ ، ٢٨ ،

عبد الرحمن ، محمد السيد ٢ ، ٣٣٨ ، ٩ ، ٤٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٥ ،

عبد الرحمن ، النور ٢٥ ، ٣٣٣ ،

عبد الرحيم ، عرفات ٢٧ ، ٤٥ ،

عبد الظاهر ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦٥ ، ٢٧٥ ، ٢٨٥ ، ٢٩٥ ، ٣٠٥ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٣٥ ، ٣٤٥ ، ٣٥٥ ، ٣٦٥ ، ٣٧٥ ،

عطاري ، محمد سعيد ٢٥ ، ٥٥٥ ،

العطاري ، نبيل ١٨ ، ٢٧٥ ، ٢٨ ، ٥٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،

العطاس ، عيدروس ٢٨ ، ٣٣ ،

عطاس ، علوي ٢٨ ، ٢٠٨ ،

عطاس ، عيدروس ٢٨ ، ٢٠٨ ،

العطاوي ، عبدالله ٢٨ ، ٢٠٨ ،

علي ، عبد الرحيم ٢٦ ، ١٠٨ ،

علي ، عبد الرحيم ٢٦ ، ١٠٨ ،

عمر ، عبد الرحمن ٢ ، ٣٣٨ ،

عمر ، محمد عبد الله ٨ ، ٣٣٨ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،

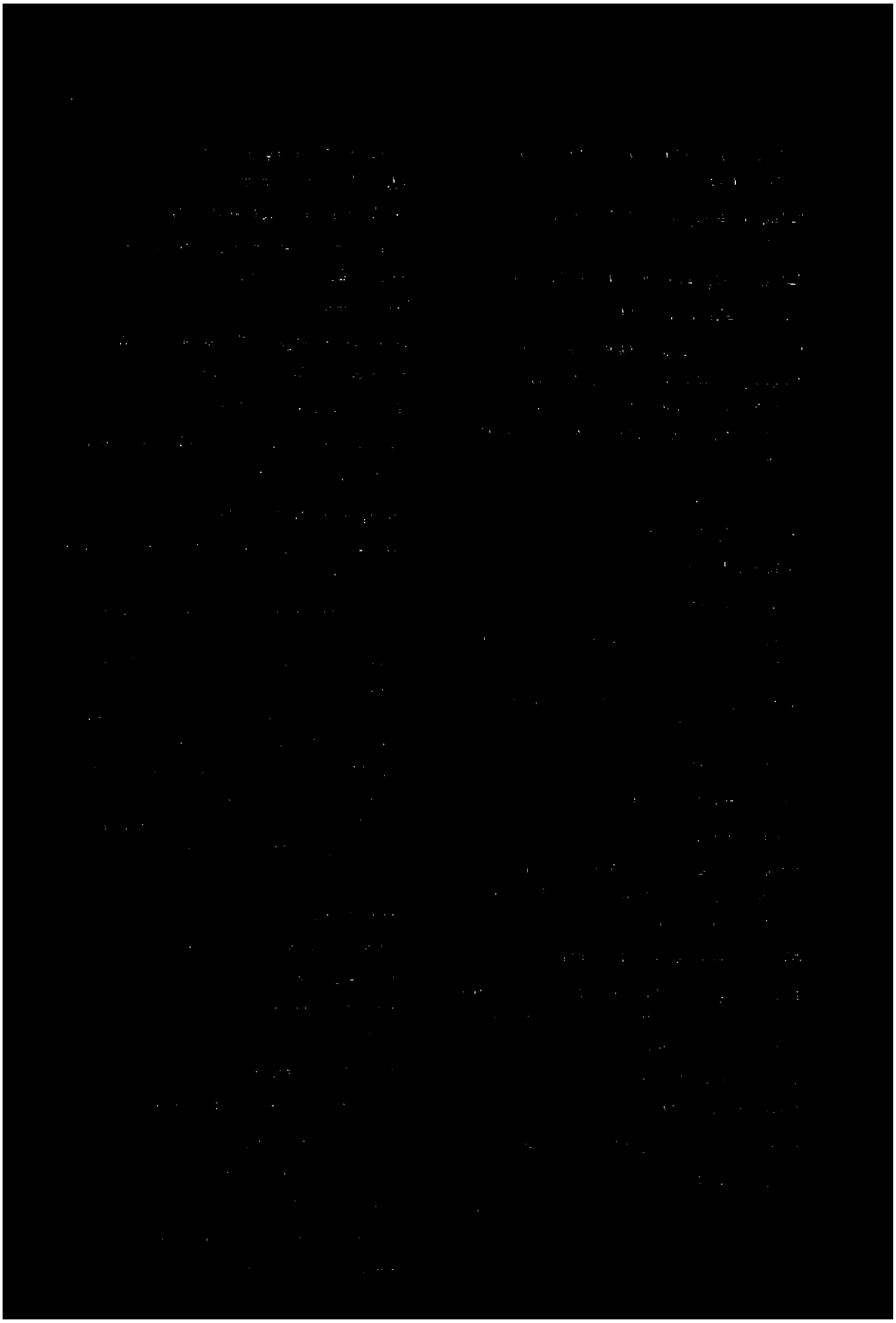

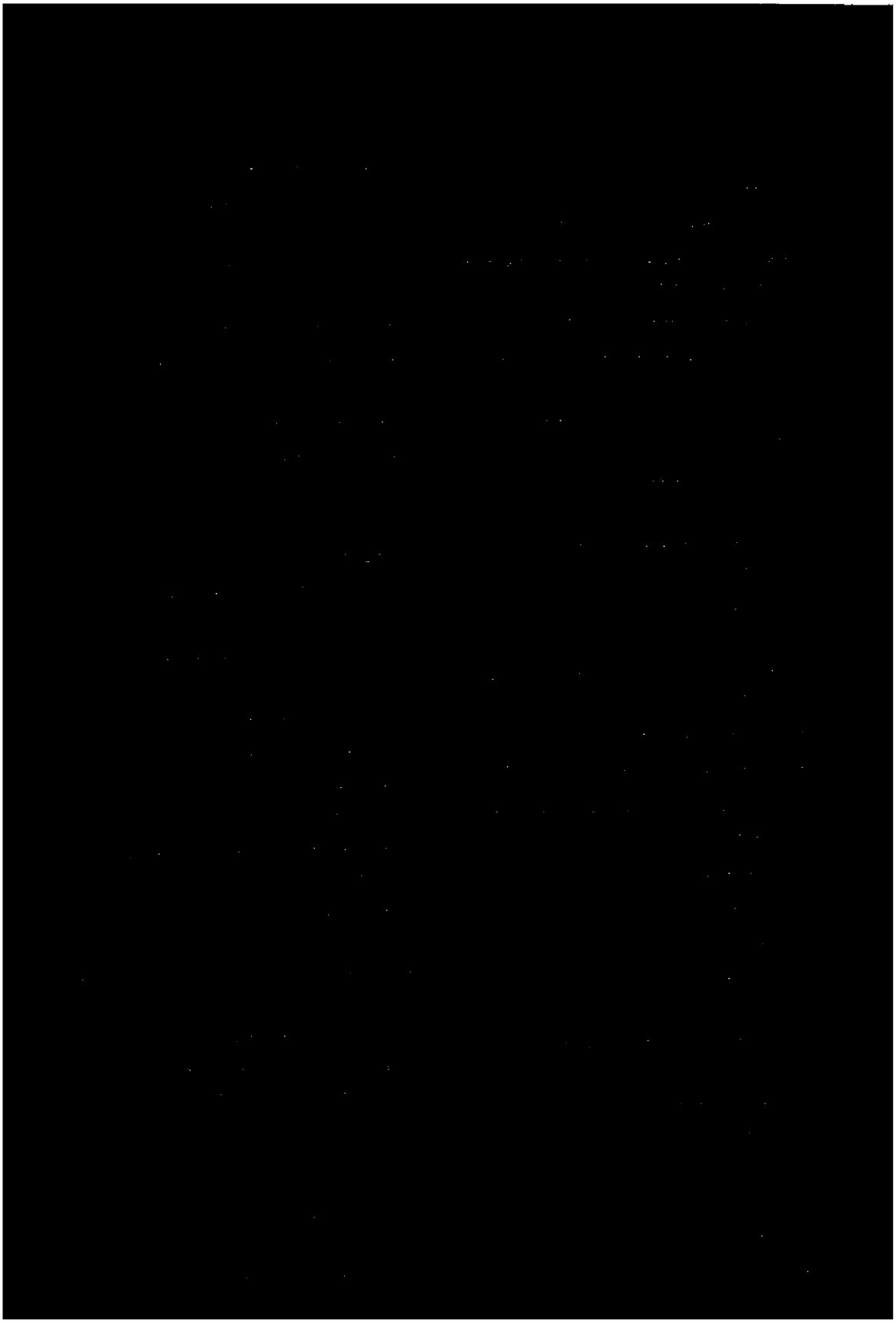

الثورة الثورة المجلس الحاكمة الحربية ٢١ ، ٢٠٢ ،
دور الجيوش الأجنبية في احتلال العراق ٢١٨ ، ٢٨٨ ،
الاحتلال العسكري البريطاني لفلسطين ٢٠ ، ٧٥

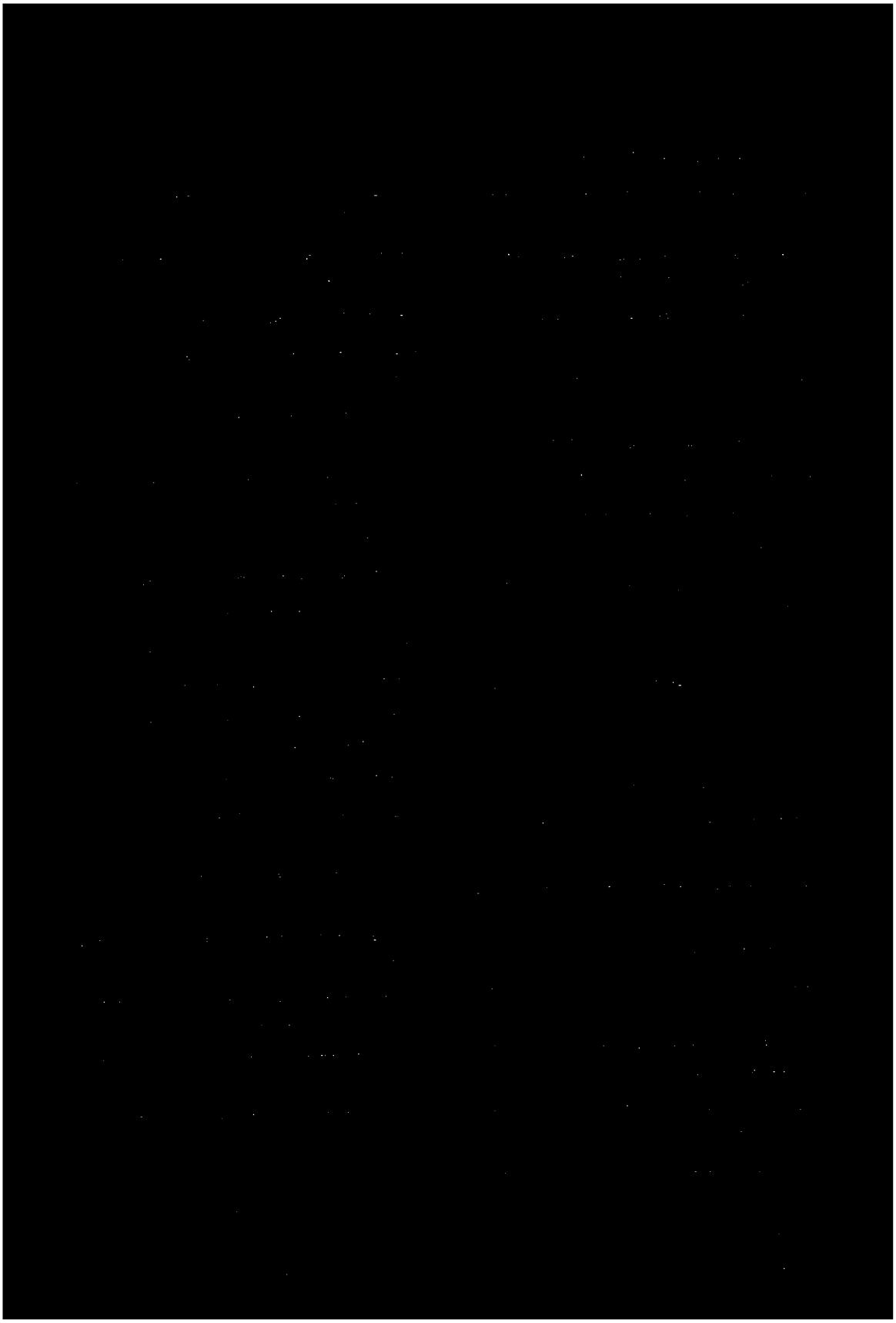

الزكاة السعودية : الأنظمة والجباية ١١٩ ـ ١٢١ .

الأنفال والغنائم والأوقاف ٨٨ ـ ٩٣ .

والتعويض ١١٥ ـ ١١٨ .

وصدقة الفطر الباطن ٨٥ ـ ٨٧ .

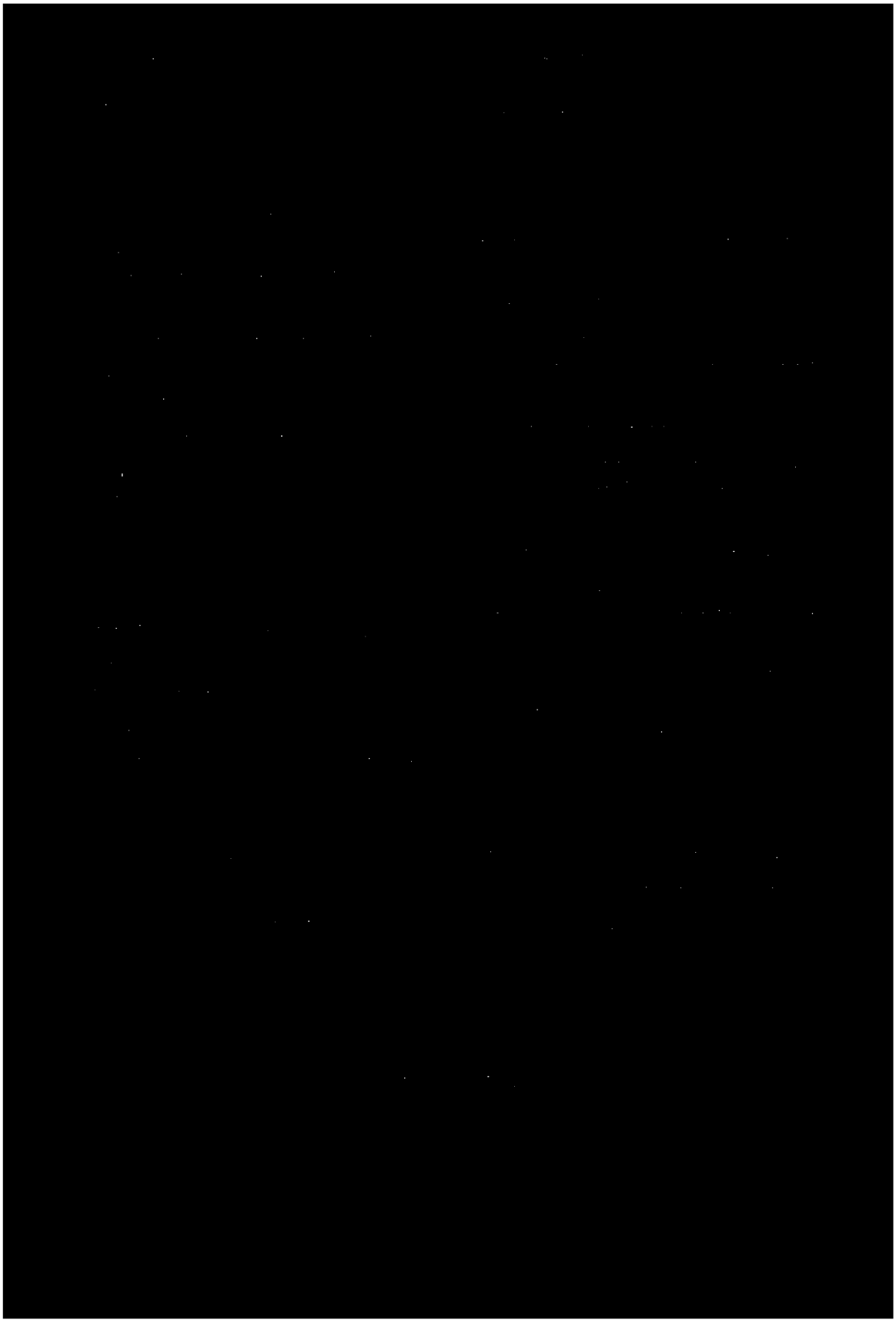

[illegible]